

جمهورية العراق
الجمعية العراقية للعلوم السياسية
المقر العام
P-ISSN: 2710-2653



المجلة العراقية للعلوم السياسية

بحوث العدد

- ◆ دور ((إسرائيل)) في تدمير التراث الثقافي العراقي بعد عام ٢٠٠٢
- ◆ القوة الذكية للدولة وكيفية ادارتها ((الجامعات ومراكز البحث العلمي نموذجا))
- ◆ مشروع الغاب وأثره على مستقبل العراق السياسي
- ◆ الابعاد الجيوبولتيكية الازمة الاوكرانية واثرها على مستقبل الصراع العالمي
- ◆ النظام الانتخابي الأنسب للعراق ومتطلباته الأساسية
- ◆ نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية وتأثيرها على شرعية العملية السياسية في العراق
- ◆ الدبلوماسية الموازية الاقاليم الساعية الانفصال اقليم هونغ كونغ نموذجا

السنة الثالثة - العدد السابع - كانون الاول ٢٠٢٢ م

مجلة متخصصة نصف سنوية تصدرها الجمعية العراقية للعلوم السياسية
تعنى بنشر الأبحاث والدراسات المتخصصة بالعلوم السياسية

المجلة العراقية للعلوم السياسية

السنة الثالثة - العدد السابع - كانون الاول ٢٠٢٢ م



رئيس التحرير
أ.د. عمر جمعة عمران
مدير التحرير
أ.م.د. خالد عبدالاله عبدالستار

السنة الثالثة
العدد السابع
كانون اول 2022م

العراق- بغداد- الجادرية- جامعة
النهريين- بناية كلية العلوم السياسية



www.ipsa-iraq.org



ijpsiraq@gmail.com



00964-7501296320

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد
2375 لسنة 2019

P-ISSN: 2710-2653

مدقق اللغة العربية
م.د. شيماء محمد عبيد

مدقق اللغة الانكليزية
أ.م.د. عمار سعدون سلمان

المجلة العراقية للعلوم السياسية

علمية، محكمة وموثقة نصف سنوية تصدر
عن الجمعية العراقية للعلوم السياسية
تعنى بنشر الابحاث والدراسات المتخصصة
بالعلوم السياسية

هيئة التحرير

أ.د. عامر حسن فياض عضواً
أ.د. ياسين محمد حمد عضواً
أ.د. طه حميد العنبي عضواً
أ.د. قاسم محمد عبدعلي عضواً
أ.د. خضر عباس عطوان عضواً
أ.د. خميس دهام حميد عضواً
أ.د. اياد خلف حسين عضواً
أ.م.د. علي فارس حميد عضواً
أ.م.د. بشرى حسين صالح عضواً
أ.د. اسماعيل صبري مقلد عضو دولي
جامعة القاهرة

أ.د. محمد بشير صفار عضو دولي

جامعة القاهرة

أ.د. مبروك كاهي عضو دولي

جامعة ورقلة - الجزائر

أ.د. المولدي الاحمر عضو دولي

جامعة تونس- تونس

Iraqi Journal of Political Science
Scientific, Arbitration, A bi-annual,
specialized published by the Iraqi
Association for Political Science, which
publishes research and studies
specialized in political science

Edit in chief
Prof.Dr. Omar Jumaah Imran
Managing editor
Assistant.Prof.Dr.
Khaled Abdul Ilah Abdul Sattar

Editorial Board

Prof.Dr.Amer Hassan Fayyad

member

Prof.Dr.Yassin Mohammed Hamad

member

Prof.Dr.Taha Hamid Al-Anbaki

member

Prof.Dr.Qasim Muhammad Abd Ali

member

Prof.Dr.Khader Abbas Atwan

member

Prof.Dr.Khamis Daham Hamid

Member

Prof.Dr.Eyed Khalaf Hussein

member

Assistant Prof.Dr.Ali Faris Hamid

member

Assistant Prof.Dr.Bushra Hussein Saleh

member

Prof.Dr.Ismail Sabry copycat

Cairo University is an international member

Prof.Dr.Muhammad Bashir Saffar

Cairo University – International Member

Prof.Dr.Mabruk kahi

University of Ouargla–Algeria–International Member

Prof.Dr.Almualidiu al'ahmar

University of Tunis–Tunis–International Member

Third Year

Seventh issue

December 2022 AD

Iraq–Baghdad–Jadriya Nahrain
University – College of Political
Science Building



www.ipsa-iraq.org



ijpsiraq@gmail.com



00964–7501296320

Deposit number in the National
Library and Archives in
Baghdad2375for the year 2019

P–ISSN: 2710–2653

Arabic language proofreading

Dr Shaima Mohammed Obaid

English language proofreading

Dr.Eammar Saedun Salman



IRAQI
Academic Scientific Journals

العراقية
المجلات الأكاديمية العلمية



P-ISSN:2710-2653

الجمعية العراقية للعلوم السياسية

م/ المجلة العراقية للعلوم السياسية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

أشارة الى كتابكم المرقم 53 في 22 / 3 / 2021 بشأن مجلتكم واصفها لأغراض النشر والترقيات العلمية وتسجيلها ضمن موقع المجلات الاكاديمية للعلمية العراقية ، حصلت مواثقة السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي بتاريخ 19 / 12 / 2021 على اعتماد المجلة المذكورة في الترقيات العلمية والنشاطات العلمية للمخطفة الاخرى ، واعتباراً من العدد الرابع - لسنة 2021 وتسجيل المجلة في موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية. لتتفضل بالاطلاع وابلاغ مغول المجلة لمراجعة داتابنا للتزويده باسم المستخدم وكلمة المرور ليتمنى له تسجيل المجلة ضمن موقع المجلات العلمية العراقية وفهرسة اعدادها ، ويغفر ذلك شرفاً لاسيما في اعتمادها بموجب الفقرة (21) من ضوابط استحداث واصدار المجلات لطلعية في وزارتنا ... مع التقدير.



أ.م.د. حسين صالح حسن

المدير العام لدائرة البحث والتطوير / وكالة

2021/12/22

نسخة منه الي:

- مكتب السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي / اشارة الى مواثقة نيابته المتكررة اعلاه والمثبتة على اصل منكرتنا المرقم ب.ت.م/ 4 / 7855 في 22 / 3 / 2021 للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- قسم المشاريع الرقابية / شعبة المشاريع الالكترونية / لتتفضل بالعلم والخذة ما لازم ... مع التقدير.
- قسم الشؤون العلمية / شعبة الاثبات والنشر والمجلات / مع الاثبات.
- الصادرة.

مؤلة ابراهيم
19 / كانون الاول

- 1- تنشر المجلة البحوث الاصلية والرصينة في موضوعات الفكر السياسي والعلاقات الدولية والنظم السياسية والقضايا الاستراتيجية والتنظيم الدولي والقانون الدولي وكل ما يتعلق بالعلوم السياسية.
 - 2- ترحب المجلة بنشر تقارير عن المؤتمرات والمنتديات العلمية في نفس مجالات التخصص.
 - 3- تنشر المجلة ملخصات الرسائل الجامعية التي تمت مناقشتها واجازتها.
 - 4- تنشر المجلة عروض الكتب في مجالات التخصص.
 - 5- تنشر المجلة ملخصات للكتب الاجنبية وكذلك ملخصات لبحوث او مقالات اجنبية.
 - 6- تنشر المجلة المحاضرات المهمة والقيمة التي يلقيها المختصون في مجالات العلوم السياسية.
 - 7- تنشر المجلة النشاطات العلمية والثقافية الصادرة من الكليات والمعاهد المختصة بالعلوم السياسية.
 - 8- يجب الا تزيد عدد صفحات البحث عن 25 صفحة شاملة الهوامش، والمراجع، والملاحق والملخص باللغة العربية والانكليزية.
 - 9- يجب ان يكون اسم الباحث ثلاثي او رباعي في جميع الاعداد.
 - 10- يجب توفر الخلاصة باللغتين العربية والانكليزية.
 - 11- تثبيت البريد الالكتروني للباحث.
 - 12- تراعى كتابة الموضوع بالكمبيوتر ببرنامج (Word Microsoft 2010) مع ارسال نسخة على قرص CD
 - 13- تتم الموافقة على نشر البحوث بعد احالتها الى خبراء متخصصين في مجال البحث وتدقيق نسب الانتحال بالبرنامج الإلكتروني (Turnitin)) ومن ثم اجازتها، ولا تعاد البحوث المعتذر عن نشرها الى اصحابها.
 - 14- تقوم المجلة خلال فترة ثلاثة اشهر من تلقيها البحث بأخطار صاحبه بقرارها اما بقبول البحث للنشر او الاعتذار عن عدم النشر وللمجلة ان تطلب اجراء تعديلات على البحث قبل اجازته للنشر.
 - 15- يشترط ان لا يكون البحث او المقال المرسل للنشر في المجلة قد نشر أو أرسل للنشر في مجلات أخرى.
 - 16- عند قبول البحث للنشر يوقع الباحث على انتقال حقوق ملكية البحث الى المجلة، ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة ظهرت في مجلتها.
 - 17- قرار هيئة التحرير بالقبول أو الرفض قرار نهائي مع الاحتفاظ بحقها بعدم ابداء الأسباب.
 - 18- البحوث والدراسات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.
- المراسلات: ترسل الموضوعات والبحوث باسم رئيس تحرير على العنوان:
جمهورية العراق - بغداد- مجمع الجادرية- جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية-الجمعية العراقية للعلوم السياسية- موبايل07501296320E-Mail:ijpsiraq@gmail.com

Journal publishing rules

1. The journal publishes original and sober research in the themes of political thought, International relations, political systems, and strategic issues international regulation, international law, and everything related to political science.
2. The journal publishes reports on scientific conferences and forums in the areas of specialization of political science.
3. The journal publishes abstracts of discussed theses and approved by the Colleges of Political Science.
4. The journal publishes book presentations that do not exceed one year and deals with scientific issues for political science.
5. The journal publishes summaries of foreign books as well as summaries of foreign research or articles bearing new ideas or modern theories in political science.
6. The journal publishes important and valuable lectures given by specialists in the fields of political science.
7. The journal publishes scientific and cultural activities issued by colleges and institutes specialized in political science.
8. The number of search pages should not exceed 25 pages, including footnotes, references, appendices and an abstract in Arabic and English.
9. The research data submitted for publication in the journal should be consolidated and include (researcher name, academic rank, affiliation, official e-mail) to facilitate the calculation of the H index.
10. The research should include keywords in both Arabic and English
11. The research should be written in Microsoft Word 2007-2010 with a copy on CD.
12. The publication of research is approved after it is referred to experts specialized in the field of research and checking the rates of plagiarism in the electronic program (Turnitin), and then it is approved. Research that is not accepted for publication shall not be returned to its owners.
13. The Journal shall, within one month of receiving the research, notify the author of its decision, either accept the research for publication or apologize for non-publication. The journal may request modifications on the research before authorizing it for publication.
14. The research or article submitted for publication in the journal shall not be published or sent for publication in other journals.
15. When the research is accepted for publication, the researcher signs the transfer of the research ownership rights to the journal, and written approval is required before re-publishing an article that appeared in its journal.
16. The decision of the editorial board of acceptance or rejection is a final decision, while retaining its right not to give reasons.
17. The published research and studies do not necessarily express the opinion of the journal.
18. Subjects and research should be sent in the name of an editor-in-chief to the address:
E-Mail :ijpsiraq@gmail.com

دليل المقومين

1. يرجى من المقوم، قبل الشروع بالتقويم، التثبت من كون البحث المرسل إليه يقع في حقل تخصصه العلمي لتتم عملية التقويم.
2. لا تتجاوز مدة التقويم (10) أيام من تاريخ تسلم البحث.
3. يذكر المقوم إذا كان البحث أصيلاً ومهماً لدرجة تلتزم المجلة بنشره.
4. يذكر المقوم مدى توافق البحث مع سياسة المجلة وضوابط النشر فيها.
5. يذكر المقوم إذا كانت فكرة البحث متناولة في دراسات سابقة، وتتم الإشارة إليها.
6. يحدد مدى مطابقة عنوان البحث لمحتواه.
7. بيان مدى وضوح ملخص البحث.
8. مدى إيضاح مقدمة البحث لفكرة البحث.
9. بيان مدى عملية نتائج البحث التي توصل إليها الباحث.
10. تجري عملية التقويم بنحو سري.
11. يُبلغ رئيس التحرير في حال رغب المقوم في مناقشة البحث مع مقوم آخر.
12. ترسل ملاحظات المقوم الى مدير التحرير، ولا تجري مناقشات ومخاطبات بين المقوم والمؤلف بشأن البحث خلال مدة تقويمه.
13. يبلغ المقوم رئيس التحرير في حال تبين للمقوم ان البحث مستل من دراسات سابقة، مع بيان تلك الدراسات.
14. يُحدد المقوم العلمي، بشكل دقيق الفقرات التي تحتاج إلى تعديل من المؤلف.
15. تعتمد ملاحظات وتوصيات المقوم العلمي في قرار قبول النشر وعدمه.

دليل المؤلفين

1. تنشر المجلة البحوث والدراسات التي تقع ضمن مجال تخصصها العلمي.
2. أن يتسم البحث بالأصالة، والجدة، والقيمة العلمية، وسلامة اللغة، ودقة التوثيق.
3. يمنح المؤلف الحقوق للمجلة بالنشر، والتوزيع الورقي والالكتروني، والخزن، وإعادة استعمال البحث.
4. أن يكون البحث مطبوعاً على الحاسوب بنظام (office word 2010)، وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد، وتزود هيئة التحرير بثلاث نسخ ورقية، ويمكن إرسال البحوث عبر بريد المجلة الإلكترونية.
5. أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن (25) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).
6. يكتب في وسط الصفحة الأولى من البحث ما يأتي:
 - أ. عنوان البحث باللغة العربية والانكليزية.
 - ب. أسم المؤلف باللغة العربية والانكليزية، ودرجته العلمية، وشهادته، وجهة الانتساب.
 - ج. بريد المؤلف الإلكتروني.
 - د. ملخصان أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنكليزية، يوضعان في بدء البحث على أن لا يتجاوز الملخص الواحد (250) كلمة.
 - هـ. الكلمات المفتاحية.
7. يكتب عنوان البحث في وسط الصفحة بحجم خط (16) Bold.
8. يكتب في وسط الصفحة، أسم المؤلف، وجهة انتساب المؤلف، وعنوان البريد الالكتروني للمؤلف، وبحجم خط (12) Bold .
9. يكتب ملخص البحث بحجم خط (12) Bold .
10. تكتب الكلمات المفتاحية التي لا يتجاوز عددها خمس كلمات بحجم خط (11) Bold .
11. جهات الانتساب تثبت كالاتي: (الجامعة، الكلية، القسم، البلد والمدينة).
12. تكتب البحوث بخط نوع (Arabic Simplified) للغة العربية، وبخط نوع (Times New Roman) للغة الإنكليزية، وبحجم خط (14).
13. مسافة الحواشي الجانبية (2.5) سم، والمسافة بين الاسطر (1.15) سم.
14. على الباحث اتباع الاقتباس وتوثيق المصادر والمراجع والالتزام بأخلاقيات البحث العلمي.
15. تعتمد المجلة طريقة شيكاغو (chicago) في ترتيب المصادر والمراجع وتنسيقها وباسلوب (End Notes).
16. تعتمد المجلة نظام فحص الاستلال باستعمال برنامج (Turnitin) ويرفض البحث الذي تتجاوز فيه نسبة الاستلال المقبولة عالمياً.
- 17.

تعهد نقل حقوق الطبع والتوزيع

..... إني الباحث

..... صاحب البحث الموسوم بـ (.....)

..... (.....)

أتعهد بنقل حقوق الطبع والتوزيع والنشر إلى المجلة العراقية للعلوم السياسية.

التوقيع:

التاريخ:

تعهد الملكية الفكرية

..... إنني الباحث

..... صاحب البحث الموسوم بـ (.....)

..... (.....)

أتعهد بأن البحث قد أنجزته، ولم ينشر في مجلة أخرى في داخل العراق أو خارجه،

وأرغب في نشره في المجلة العراقية للعلوم السياسية.

التوقيع:

التاريخ:

المحتويات

رقم الصفحة	عنوان البحث	اسم الباحث	ت
20 - 1	الدبلوماسية وظائفها، وأنواعها، ومهامها الدبلوماسية وحصاناته	أ.د. محمد حسن دخيل د. زهراء علي دخيل	1
38 - 21	دور (إسرائيل) في تدمير التراث الثقافي العراقي بعد عام 2003	أ.د. أسامة مرتضى باقر الباحثة رشا إسماعيل إبراهيم	2
64 - 39	القوة الذكية للدولة وكيفية ادارتها (الجامعات ومراكز البحث العلمي انموذجا)	أ.د. شيماء عادل فاضل م.د. جواد الشمري	3
88 - 65	تأثير جانحة كورونا في العلاقات الأمريكية - الصينية (الواقع والمستقبل)	أ.د. مهند عبد الواحد كاظم النداوي الباحثة سهى رشيد عليوي احمد	4
120 - 89	مشروع "الغاب" وأثره على مستقبل العراق السياسي	أ.م.د. حمزه رحيم صفوي علي ضياء الدين محمد	5
134 - 121	واقع العلاقات الصينية- الجزائرية و الخيارات المستقبلية	أ.م.د طارق عبد الحافظ الزبيدي	6
152 - 135	الابعاد الجيوبولتيكية للاثمة الاوكرانية واثرها على مستقبل الصراع العالمي	أ.م.د. موسى جعفر راضي م.د. مسلم مهدي علي	7
172 - 153	قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمواجهة الإرهاب في العراق	أ.م.د بشرى حسين صالح علي سعد موسى	8
190 - 173	المقومات الفكرية لبناء السلام في العراق بعد 2003	أ.م.د. منى حمدي حكمت الباحثة شيماء زامل قاسم	9
214 - 191	السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد عام 2003 - دراسة في ضوء المحددات الداخلية والمتغير الدولي (الأمريكي)	أ.م. اسراء احمد جيايد	10
238 - 215	النظام السياسي التونسي في ظل دستور عام 2014	م.د. كوثر طه ياسين الباحثة اسماء محمد جواد	11
266 - 239	الحرب الروسية - الاكروانية دراسة في توسيع حلف الناتو (حقائق تاريخية ومدركات استراتيجية)	م.د. محسن حساني ظاهر	12

280 - 267	التحولات الاستراتيجية في سياسة الردع الصينية واثرها على التفوق الاستراتيجي الامريكي	م.د. نور عبدالاله عجرش	13
300 - 281	ديناميكية اداء الاصلاح السياسي في العراق واثره في تعزيز النظام السياسي الديمقراطي بعد عام 2005	م.د. منتصر حسين جواد	14
322 - 301	النظام الانتخابي الأنسب للعراق ومتطلباته الأساسية	م.د. صفاء ابراهيم الموسوي	15
346 - 323	اليات مكافحة الفساد المالي في العراق في ظل المنظمات الدولية والمحلية	م.د. فادية عباس هادي	16
362 - 347	جانحة كورونا - كوفيد 19 واثرها في النظم السياسية الاوروبية	م.د. لارا حسين علي	17
390 - 363	عودة روسيا الاتحادية الى المناطق الحيوية في القرن الحادي والعشرين	م.د. سند وليد سعيد	18
410 - 391	نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية وتأثيرها على شرعية العملية السياسية في العراق	م. د. سيف حيدر الحسيني	19
430 - 411	الدولة الفاشلة وإعادة بنائها (إطار نظري)	م.م. حسن خزلعل مهدي كهيه	20
454 - 431	السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا تجاه أمريكا اللاتينية	م.م. وليد جرجيس إسعيد	21
468 - 455	النظام السياسي في بلجيكا والدعوات الانفصالية	م.م. غفران يونس هادي	22
498 - 469	تنامي العنف ضد المرأة أثر جانحة كورونا	م.م. مها قيس جابر	23
514 - 499	الدبلوماسية الموازية للأقاليم الساعية للانفصال اقليم هونغ كونغ انموذجا	م.م سما طاهر مسلم الباحث : عمر عادل ابراهيم	24

Contents

NO	The name of the researcher	Search Name	page number
1	Professor Dr. Mohamed Hassan Dakhil Dr. Zahraa Ali Dakhil	Diplomacy: its functions, types, duties and immunities	20 - 1
2	Prof. Osama Mortada Baqer, Researcher Rasha Ismail Ibrahim,	The role of (Israel) in the destruction of the Iraqi cultural heritage after 2003	38 - 21
3	Prof. Shaima Adel Fadel, Dr .Jawad Al-Shammari	The smart state of the state and how to manage it (universities and scientific research centers as an example)	64 -39
4	Prof. Muhannad Abdul-Wahed Kazem Suha Rashid Alawi Ahmed	The impact of the Corona pandemic on US-Chinese relations (reality and future)	88 -65
5	A.M.D. Hamza Rahim Safavi Ali Zia Al-Din Muhammad	The jungle project and its impact on Iraq's political future	120 - 89
6	Prof. Tariq Abdel Hafez	The reality of Chinese-Algerian relations and future options	134 -121
7	A.M.D. Musa Jaafar Radi MD. Muslim Mahdi Ali	The geopolitics of the Ukrainian crisis and its impact on the future of the global conflict	152 -135
8	Dr. Bushra Hussein Saleh Ali Saad Musa	Security Council resolutions related to countering terrorism in Iraq	172 -153
9	A.M.D. Mona Hamdi Hekmat, Shaima Zamil Qassem	Intellectual components for building peace in Iraq after 2003	190 -173
10	Ms. Israa Ahmed Jiyad	Turkish foreign policy toward Iraq after 2003	214 -191
11	M. Dr. Kawthar Taha Yassin, Asmaa Muhammad Jawad,	The Tunisian political system under the 2014 constitution	238 -215
12	M. Dr. Mohsen Hassani Zahir	The Russo-Ukrainian War: A Study in the Expansion of NATO (Historical Facts and Strategic Perceptions)	266 -239
13	M.D. Nour Abdul-Ilah Ajrash	Strategic shifts in Chinese deterrence policy and their impact on American strategic superiority	280 - 267
14	M.D. Muntasir Hussein Jawad	The dynamics of political reform performance in Iraq and its	300 - 281

		impact on strengthening the democratic political system after 2005	
15	M.D. Safa Ibrahim al-Moussawi	The most appropriate electoral system for Iraq and its basic requirements	322 - 301
16	M.D. Fadia Abbas Hadi	Mechanisms to combat financial corruption in Iraq under international and local organizations	346 - 323
17	M.D. Lara Hussein Ali	The Corona-Covid 19 pandemic and its impact on European political systems	362 - 347
18	M.D. Sanad Walid Saeed	The return of the Russian Federation to vital regions in the twenty-first century	390 - 363
19	M. Dr. Saif Haider Al-Husseini,	The rate of participation in the parliamentary elections and its impact on the legitimacy of the political process in Iraq	410 - 391
20	Asst. Inst . Hassan Khazal Mahdi Kahya	The Failed State and Its Reconstruction (Theoretical Framework)	430 - 411
21	Asst. Inst. Walid Gerges Said	South African foreign policy toward Latin America	454 - 431
22	Asst. Inst. Ghufran Younes Hadi,	The political system in Belgium and the separatist calls	468 - 455
23	Asst. Inst. Maha Qais Jaber,	The increase in violence against women due to the Corona pandemic	498 - 469
24	M.D. Lara Hussein Ali	The Corona-Covid 19 pandemic and its impact on European political systems	514 – 499

كلمة العدد

الحمد لله وعليه نتوكل وبه نستعين ، الذي أمدنا عونهُ من أجل ان تتواصل مسيرة المعرفة وتمكين الباحثين والمهتمين في اثناء الرصيد البحثي والمعرفي .

منذ تأسيس الجمعية العراقية للعلوم السياسية عام 2019م ، اخذت الجمعية على عاتقها دخول ميدان التسابق مع مؤسسات الاختصاص الاكاديمية على اختلاف أنواعها وأنشطتها في جميع أنحاء العراق من خلال المنافسة والابتكار والنمو. وخلال فترة قصية اصبحنا جزء معرفي اصيل من تلك المؤسسات وبدانا نشاركهم العلم بكل الأفكار المعرفية وان نساهم في التقييم والتحديث والتطوير .

واليوم تواصل الجمعية بهيئتها الادارية الجديدة استمرار رؤيتها العلمية من خلال مسيرة المجلة العراقية للعلوم السياسية في مرافقة الباحثين والمتخصصين في مجالات العلوم السياسية بتدوين إنجازاتهم العلمية لتضيء دربهم، سواء كانوا تدريسين أو طلبة دراسات عليا. ولتتبعوا كغيرها من المجالات العلمية مكانة مهمة ومرموقة في نسيج مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي المختلفة، وذلك لما تسهم به في عملية إنتاج المعرفة وتيسير تداولها بين المهتمين من الباحثين والمعنيين.

يسعدنا أن نضع بين أيادي أعزائنا القراء والباحثين والمتخصصين الكرام العدد السابع للسنة الثالثة والذي اشتمل على مجموعة متنوعة من الابحاث، تعبر عن ما خطت المجلة عليه، وتأمل اسرة تحرير المجلة أن تكون مستمرة في الاستجابة لتطلعاتكم، سائلين الله تعالى أن ينفع بما فيه من بحوث علمية جاءت متنوعة بين تخصصات العلوم السياسية والمجلة ، وأن تفتح هذه البحوث آفاقا للمعرفة والبحث العلمي، كما هو هدف الجمعية ورؤيتها وشعارها، وتعد قرائها بمواصلة المشوار المعرفي وتلتزم في مواصلة تقديم الجهود البحثية للراغبين في نشر أبحاثهم ونتائجهم الرصينة التي من شأنها المساهمة في ترقية المعرفة العلمية.

وختاماً تجدد مجلتكم الدعوة والترحيب لكل المساهمات والجهود البحثية في تخصص العلوم السياسية انطلاقاً من غايتنا الاساس في تحصيل افادة نوعية لجميع المهتمين بالشؤون السياسية.

والله ولي التوفيق

الاستاذ الدكتور
عمر جمعة عمران
رئيس التحرير



تاريخ استلام البحث 20 / 4 / 2022

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 2 / 10 / 2022

رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

الدبلوماسية

وظائفها، وأنواعها، ومهام الدبلوماسي وحصاناته

Diplomacy, its functions, types, duties and immunities of the diplomat

د. زهراء علي دخيل

أ. د. محمد حسن دخيل

الجامعة اللبنانية / المعهد العالي للدكتوراة

كلية العلوم السياسية جامعة الكوفة

Dr. Zahraa Ali Dakhil

Professor Dr. Mohamed Hassan Dakhil

Lebanese University / Higher Doctoral Institute

College of Political Sciences / University of Kufa

profzahraa@gmail.com

muhammedh.dakheel@uokufa.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

المخلص

تعدّ الدبلوماسية أسلوبًا لحلّ الصّراعات وإدارة العلاقات الدوليّة بالأساليب السّلميّة. وكلّما سارت الشعوب في طريق الارتقاء زاد شعورها بأهميّة إقامة العلاقات وتطوير الاتصالات، وأهميّة تعزيز الصّلات. هناك أسباب عدّة أدت إلى تطوّر الدبلوماسية المعاصرة وتوسّعها، منها: التطوّر التكنولوجي، وقيام الأنظمة السياسيّة التي تعتمد التعدديّة السياسيّة والحزبيّة، وقوّة الرأي العام، وحرّيّة الصحافة. للدبلوماسية أنواع متعدّدة، فمنها: الدبلوماسية الثقافيّة، والشعبية، والاقتصاديّة، والتّحالفات، وغيرها. تقوم الدبلوماسية بوظائف عدّة، منها: تسوية الصّراعات، وحلّ المشكلات، وإشاعة الودّ، وحسن التّفاهم بين الدول. وهناك تداخل كبير بين الدبلوماسية وبين السّياسة؛ فالسياسيّون معنيّون كثيرًا بعلاقة دولهم بمحيطها الخارجيّ، ففي حالات عديدة يقتضي ممارسة السّياسيّ لعمليّ الدبلوماسية، فيحدث عندها تداخل بين السّياسيّ والدبلوماسيّ. إلى ذلك، تهدف الدبلوماسية إلى بناء علاقات وطيدة بين الدول والشعوب، والبحث عن القضايا المشتركة، وتوسيع مساحة الاتّفاق على المبادئ العامّة والمصالح المتبادلة.

الكلمات المفتاحيّة: الدبلوماسية-الحصانات الدبلوماسية-واجبات الدبلوماسيّ وحصاناته

.Abstract

Diplomacy is a method for resolving conflicts and managing international relations by peaceful means. The more people go on the path of advancement, the more they feel the importance of establishing relationships and developing contacts, and the importance of strengthening ties.

There are several reasons that led to the development and expansion of contemporary diplomacy, including: technological development, the establishment of political systems that adopt political pluralism and partisanship, the strength of public opinion, and freedom of the press.

Diplomacy has many types, including: cultural diplomacy, popular diplomacy, economic diplomacy, alliances, and others.

Diplomacy performs several functions, including: settling conflicts, solving problems, promoting friendliness, and good understanding between states.

There is a great overlap between diplomacy and politics; Politicians are very concerned with the relationship of their countries with their external environment. In many cases, the exercise of the job of a diplomat is required, and then there is an overlap between the politician and the diplomat. In addition, diplomacy aims to build strong relations between states and peoples, search for common issues, and expand the area of agreement on general principles and mutual interests.

المقدمة

تُمثّل الدبلوماسية مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسم والمؤسسات التي تُنظّم العلاقات بين الدول وبين المنظمات الدولية وبين المُمثّلين الدبلوماسيين؛ بهدف خدمة المصالح العليا للدولة. لما كانت الدبلوماسية علمًا وفنًا، فإنّ ممارستها يجب أن تكون من قِبَل أشخاص لهم المعرفة الكاملة بقواعد هذا العلم عن طريق الدراسة والإطلاع والممارسة.

تقوم الدبلوماسية بوظائف هامة؛ فالدبلوماسية والسياسة الخارجية عنصران مُتلازمان مُتكاملان. وتعتمد الدبلوماسية على علومٍ عدّة.

تسعى الدبلوماسية إلى البحث عن القضايا المشتركة، وتوسيع مساحة الاتفاق على مبادئ عامّة، ونقل وجهات نظر الدولة إلى الشعوب الأخرى باستخدام وسائل الاتصال.

تُضيء هذه الدراسة على جوانب أساسية من أنواع الدبلوماسية، وعوامل تطوّر مهمّتها، وازدياد وظائفها، كما تعالج الواجبات الملقة على عاتق الدبلوماسي وحصاناته وامتيازاته؛ وذلك لغرض أداء دوره على أكمل وجه وأتمّه.

الإشكالية: تطرح هذه الدراسة تساؤلات معرفية عدّة، تتمثّل في عوامل تطوّر وظائف الدبلوماسية، وأسباب التمايزات بين مختلف أنواع الدبلوماسية، وتعليل الامتيازات الدبلوماسية، ودوافع منحها.

الفرضية: تفترض هذه الدراسة أنّ الدبلوماسية ترمي إلى تحقيق السّلام والأمن الدوليين؛ لأنّ جوهر الدبلوماسية يرتبط بتسوية الخلافات بالطّرق السّلمية. وكذلك تفترض الدراسة وجود نظريات عدّة في تعليل الامتيازات الدبلوماسية، منها: امتداد الإقليم، وتمثيل الدولة، وضرورات الوظيفة.

المنهجية: اعتمدت الدراسة المنهجية العلمية المستندة إلى المصادر العلمية القيّمة، والمستندة إلى الموضوعية ارتكازًا على المنهج الوصفي والتحليلي والمقارن، وقد تمّ تقسيم الدراسة إلى مبحثين، وخاتمة.

المبحث الأول: وظائف الدبلوماسية وأنواعها وتطور مهامها

أولاً. وظائف الدبلوماسية ومهامها:

تقوم الدبلوماسية بالعديد من الوظائف والمهام الأساسية، منها:

1- تعزيز العلاقات بين الدول: تعمل الدبلوماسية على تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين الدول، وتطويرها من خلال تسهيل جميع الإجراءات اللازمة بتسهيل التبادل التجاري، والاقتصادي، والعلمي، والثقافي، والعسكري، وغيرها من المواضيع المشتركة بين الدول، وتعمل على تقريب وجهات النظر في المواقف والقضايا السياسية، وتعزيز الروابط بين الشعوب، وتقديم التسهيلات والمساعدات لتذليل الصعوبات.¹

تقوم الدبلوماسية بدورها في إطار العلاقات الدولية؛ إذ بواسطتها تتم تلك العلاقات وتثبيتها، ومعالجة جميع الشؤون التي تهم تلك الدول، والتوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة، وتسوية الخلافات، وحسن التفاهم بين الدول، فالدبلوماسية هي بمثابة القوة الديناميكية للحياة الدولية ونشاطها.²

إذ يُلاحظ أنه عن طريق الدبلوماسية تتم إقامة العلاقات الدولية وتدعيمها. وعن طريقها تُعالج الشؤون التي تهم مختلف الدول. وعن طريقها يمكن التوفيق بين المصالح المتعارضة، ووجهات النظر المتباينة، وعن طريقها يتيأسر حلّ المشكلات والخلافات وتسويتها، وإشاعة الودّ، وحسن التفاهم بين الدول. وعن طريقها أيضًا يمكن لكل دولة توطيد مركزها، وتعزيز نفوذها في مواجهة الدول الأخرى. ومن ثمّ، فالدبلوماسية تُعدّ بمركز القوى المحركة للحياة الدولية، ومبعث نشاطها.³

2- دور رمزي يُمثّل استقلال الدولة وسيادتها: تستخدم الدول وظيفة التمثيل الدبلوماسي بعد استقلالها وتحقيق السيادة الوطنية؛ لإثبات كونها دولة كاملة السيادة، وتحقيق كامل وظائفها في السياسة الخارجية بالمجتمع الدولي؛ فالدول كاملة السيادة لها الحقّ في إرسال المبعوثين الدبلوماسيين وقبولهم. أمّا الدول ناقصة السيادة، مثل الدول المحمية والتابعة فليس لها التمتع بذلك الحقّ.⁴

3- المفاوضات الدبلوماسية: هي فنّ التوفيق بين مصالح متضاربة للدول المشتركة فيها، ذلك التوفيق لا بُدّ وأنّ تسبقه مرحلتان أساسيتان، أولاهما؛ تحديد وجه الخلاف وتعريفه، وثانيهما؛ وضع صيغة حلّ لذلك الخلاف يراعي الحدّ الأدنى الذي يمكن للمفاوض القبول به تدرجًا من الحدّ المطلوب أساسًا، والذي يفترض سلفًا أنّ الطرف الآخر لن يقبل به.⁵

تُعدّ المفاوضات من أولى الوسائل الدبلوماسية لتسوية المنازعات الدولية التي عزمها البشرية، فهي أقدم الوسائل السلمية؛ لأنها تضع الأطراف المتنازعة وجهًا لوجه لتسوية نزاعهم بصورة مباشرة دون تدخل

أي طرف آخر. فهي التي تقرر التسوية التي ترضي الأطراف طبقاً لمصالحها الخاصة، وأن تحيط مفاوضاتها بالسرية التامة.⁶

يلاحظ أنه تنشط وظيفة التفاوض في أثناء السلم كما تنشط في أوقات الحرب. وتتعلق المفاوضات غالباً بالشؤون الدولية لتسوية الخلافات، وتهيئة المعاهدات والاتفاقيات بين دولتين، أو أكثر.⁷

4-تحقيق السلام العالمي: تختص الدبلوماسية في تنمية العلاقات الودية والسلمية بين الدول، وهي أداة رئيسة لتحقيق السلام والأمن الدوليين؛ لأن جوهر الدبلوماسية يرتبط بتسوية الخلافات بالطرق السلمية، وإنشاء علاقات سلمية، وتعاونية، وتقادي الصدام.

ثانياً. أنواع الدبلوماسية وتطور مهامها ووظائفها

تمثل الدبلوماسية العمل الرامي إلى منع نشوب الأزمات القائمة في المجتمع الدولي، أو تصاعدها، والتي قد تؤدي إلى حدوث كوارث كبيرة تهدد الأمن الدولي. وبالإمكان ممارسة مهام الدبلوماسية الوقائية عبر الدول، أو من خلال المنظمات الدولية المعنية بتحقيق الأمن وخلال أجهزتها المختصة.⁸

لم تعد الدبلوماسية نشاطاً تمارسه وزارة الخارجية والدبلوماسيون حصراً، حيث لم يعد هؤلاء وحدهم قادرين على التعامل مع القضايا المتشابكة والمعقدة التي أفرزتها البيئة المعاصرة، ويتحتم عليهم التعاون مع فواعل آخرين لتوحيد الجهود.

إن التحدي الرئيس لوزارات الخارجية في عالم اليوم هو التنسيق بين جميع الشبكات الدبلوماسية والفواعل المحليين إضافة إلى إظهار قدر كبير من المبادرة والريادة في عملية التخطيط السياسي.⁹ لقد أثبت اللاعبون اللادوليون القدرة على إيصال مصالح شرائع واسعة وتمثيلها على المستوى الدولي. ومن ثم، التأثير في عملية صناعة السياسة، ليتحولوا بذلك إلى طرفٍ جوهري في الدبلوماسية المعاصرة. فإلى جانب أهميتهم بوصفهم ممثلين لمصالح معينة، يؤدون دوراً أساسياً في الدبلوماسية إذا ما أثبتوا قدرتهم على تقديم معرفة محورية.¹⁰

يقصد بالإستراتيجية الدبلوماسية مجموعة الأساليب والطرق التي تطبقها وزارة الخارجية مباشرة، أو بوساطة ممثليها الدبلوماسيين في سبيل تحقيق هدف معين. ويُراعى فيها اختيار الوقت الملائم، والطريقة المناسبة لاتخاذ مبادرة، أو التقدم باقتراح، أو بإصدار بيان يتضمن التأييد، أو الاستنكار، أو التريث في الإجابة عن موضوع ريثما تتجلى الحقائق وتستقر الظروف، أو عدم الإجابة مطلقاً، أو تجاهل الموضوع، أو كشف الستار عن معلومات خفية، أو التأجيل والتسويف والمماطلة، أو القيام بحملة إعلامية واسعة النطاق، أو إيفاد بعثات شرف على مستوى عالٍ للتهنئة، أو القيام بحملات دبلوماسية لشرح قضية معينة،

أو توطيد علاقات الصداقة، أو تقديم المساعدات المالية، أو وقفها على أن تراعى في كل ذلك أحكام القانون الدولي، وقواعد المجاملة، والأخلاق الدولية.¹¹

1- الدبلوماسية القديمة والدبلوماسية الحديثة:

أ- **الدبلوماسية السريّة والقديمة** : كان المجتمع الدولي لا يعرف إلا العلاقات بين رؤساء الدول، فكانت السياسة الدولية يحددها الملوك، وليس لشعوبهم، أو للدول الأخرى حق الاطلاع عليها. ومن هذا المنطلق، كانت المعاهدات السريّة هي الأساس بين الدول التي كانت تتستر على علاقاتها الدبلوماسية، فسميت تلك العلاقات بالدبلوماسية السريّة *Deplomatie La Secrete*.¹²

يمكن إجراء مقارنة بين الدبلوماسية القديمة والدبلوماسية الحديثة:

- تحكم الدبلوماسية الحديثة ضوابط وقواعد منهجية منتظمة في العمل الدبلوماسي؛ بينما كانت في صورتها القديمة تقتصر إلى الضوابط التي تنظم عملها.

- ساد الدبلوماسية القديمة نمط السريّة التي عملت على قيامها أوضاع ونظم حكم ونظرة عصرها، فإن ما حصل من وعي بشريّ وتغيّر في نظم الحكم، واختراع وسائل حديثة في الاتصالات والمواصلات قد عمل كآلة على قيام الدبلوماسية العلنية.

- في حين كانت الدبلوماسية القديمة تقوم أساساً على المصالح المطلقة للدول، ومن ثم أداة للحرب، فإن الدبلوماسية الحديثة قد تحوّلت أساساً لتقوم على المصالح المشتركة، ومن ثم أداة للسلام.

- في حين كانت الثنائية هي السمة الغالبة في الدبلوماسية القديمة، والتي عُرفت باسم "الدبلوماسية التقليدية"، فقد أصبحت التعددية هي السمة الغالبة في الدبلوماسية الحديثة، والتي أخذت تُعرف باسم "الدبلوماسية الجماعية".¹³

ب- **الدبلوماسية الحديثة**: في ظلّ التطورات التي شهدتها العالم، وخصوصاً مع التطور العلمي والتكنولوجي، وبروز ظاهرة العولمة، التي أدت إلى ترابط أجزاء العالم وتشابكه وزيادة التأثير المتبادل بين دوله وبخاصة مع ثورة المعلومات والاتصالات فضلاً عن الزيادة الملحوظة في عدد أشخاص القانون الدولي العام التي أدت إلى أن يكتسب مفهوم الدبلوماسية المعاصرة معاني أوسع ممّا كان يحملها المفهوم التقليدي للدبلوماسية.¹⁴

تُعرف الدبلوماسية الحديثة بأنها فنّ إدارة الاتّصال والعلاقات بين الدول في ظلّ مفاهيم حديثة، مثل: الاعتماد المتبادل *Interdependency* ، والأمن الجماعي *Collective Security* ، والمواطنة الكونية. *Global Citizenship*.¹⁵

إنّ الدبلوماسية خلال تلك المرحلة بدأت تتطّلع إلى إنجاز أهداف سياسيّة واقتصاديّة وأيديولوجيّة لخدمة مختلف القضايا. وعليه، فقد تحوّلت الدبلوماسية من التقليديّة إلى المعاصرة والعننيّة التي تمارس ضمن إطار من الوضوح وتأثرت بظهور الرأي العام، وبروز تكتلات دوليّة حديثة، وكذلك قيام المنظّمات الدوليّة وأشخاص القانون الدوليّ الآخرين، وتنامي ظاهرة العولمة، وكل ذلك في معالم الثورة القائمة في مجال العلم والتكنولوجيا والاتصال.¹⁶

إنّ ما دفع في نشوء الدبلوماسية الحديثة هو في التغيير النوعي الذي نجم عن تقلّص الحدود بين الدول، والثورة الصناعيّة، وتزايد الاعتماد على التجارة وتنوّعها، والاكتشافات العلميّة، والتداخل المتزايد بين الدول في الشؤون الثقافيّة، والماليّة والاجتماعيّة، وتعامل الحكومات مع نطاق واسع من القضايا والمشكلات.¹⁷

ج- الأبعاد المساعدة في تطوّر الدبلوماسية المعاصرة : لم يعد ممكناً استغناء الدول مهما كانت قوّتها ودرجة تقدّمها بعضها عن بعض؛ بسبب تداخل مصالحها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة والتكنولوجيّة.

-بينما كانت الدبلوماسية تمثّل الأداة الرئيسيّة لتعامل الدول بعضها مع بعض، وإيجاد الحلول للمشاكل الناجمة، فقد انتقلت من طور الدبلوماسية ذات الوجه الواحد one side diplomacy إلى دبلوماسية المصالح الدوليّة المشتركة.

-لقد كان المحور الرئيس لعمل الدبلوماسي المحترف ومهنته الدبلوماسية ينصبّ على تحقيق أهداف السياسة الخارجيّة لبلده. أمّا اليوم، فقد امتدّ أفق العمل الدبلوماسي ليشمل تحقيق أهداف مشتركة تهتمّ البشريّة جمعاء، مثل: مكافحة التلوّث، والحدّ من انتشار الأسلحة النوويّة.¹⁸

تتميّز الدبلوماسية المعاصرة بأنها أصبحت تتجاوز نمط من دولة إلى دولة، وبدأت تشمل أبعاداً جديدة، مثل من دولة إلى شعب، ومن شعب إلى شعب؛ أي أنّ على كل دولة أن تدمج شعبها ونخبها، وقطاعها الخاص، ومجتمعها المدنيّ في دبلوماسيتها، وتسعى إلى التأثير ليس فقط في الحكومات الأخرى؛ بل أيضاً في الشعوب الأخرى وبشكلٍ مباشر.¹⁹

د. سمات الدبلوماسية الحديثة :

-إنّ الدبلوماسية علم ولهذا العلم قواعده الأصوليّة. ولما كانت الدبلوماسية علماً فإنّ الدول تضع المناهج لتدريس هذا العلم.

-الدبلوماسية علم تطبيقيّ؛ أي أنّ قواعد هذا العلم جاءت جرّاء التّطبيق العمليّ للعلاقات القائمة بين الدول فعلاً.

-الدبلوماسية فنٌّ؛ لأنها تعتمد على الذكاء والنباهة والكياسة والفطنة وتقدير المواقف، ومواجهة الظروف ببراعةٍ وتأنٍ.

-تتعلّق الدبلوماسية بالعلاقات الخارجية الدولية وليست عملاً داخلياً.

-تمارس الدبلوماسية عبر أجهزة خاصة بها يطلق عليها القنوات الدبلوماسية، وهي البعثات الدائمة في الدول المعتمد لديها والبعثات الخاصة والتي يُطلق عليها البعثات الخاصة.

-ترتبط الدبلوماسية بالعمل السياسي والاقتصادي والعسكري والاجتماعي لأشخاص القانونيّة الدولية. وهذا ما يميّزها عن الأعمال الفنيّة التي يتحدد عملها في حماية مصالح الأفراد في الخارج.²⁰

2-الدبلوماسية العامّة

تُعرّف الدبلوماسية العامّة بأنها عمل تقوم به دولة ما من أجل التأثير في الرأي العام في دولةٍ أخرى. إنّها علاقة أفقيّة تربط بين دولة بوصفها جهةً فاعلةً، وبين مواطنين في دولةٍ أخرى.

تتطلّع الدبلوماسية العامّة إلى المساعدة في تحقيق أهداف بعيدة الأمد لسياسة الدولة الخارجية من خلال الرأي العام الأجنبي؛ وهي تقوم بالنسبة إلى الحكومة على الانخراط في تواصل إستراتيجي مع جمهور أجنبي من أجل تقديم معلومة له، وإيصال رسالة، وتزويده بأفكار، وذلك لزيادة تعرّف هذا الجمهور الأجنبي بالدولة، وإضفاء الشرعية على سياساتها، وتكوين صورة براقّة عنها.²¹

تتمثّل الدبلوماسية العامّة في تعزيز المصالح الوطنيّة عن طريق ترويج المعلومات والانخراط والتأثير في الشعوب حول العالم. وهي عملية نقل معلومات، ونشر صورة إيجابية... وبناء العلاقات الطويلة الأمد التي تنشئ بيئة مؤاتية للسياسات الحكوميّة. لذلك، من الضروري أن تقوم الدبلوماسية العامّة بتأسيس علاقات ثقة قويّة مع الشعوب الخارجية.²²

3-الدبلوماسية الشعبيّة

تحتوي الدبلوماسية الشعبيّة على أربعة عناصر رئيسية، وهي:

-دولة تقوم بإرسال الرسائل بهدف خلق صورة ذهنيّة عنها لدى الآخرين.

-رسالة اتصاليّة تحتوي على وعود، أو مُسوغات، أو محتوى يؤيّد لسياسة دولة ما.

-وسيلة إرسال هذه الرسائل، مثل: الإنترنت ووسائل الإعلام، ومواقع التواصل الاجتماعيّ، أو من خلال الاتصالات الشخصية المباشرة، مثل: التبادل الطالبّي.

-أطراف الاستقبال لهذه الرسالة (جمهور مستهدف).

-وفاعليّة هذه الرسالة.²³

تعمل الدبلوماسية الشعبيّة بوصفها مُسوِّقًا للسياسة الخارجيّة ، من خلال تهيئة القبول العام في البلدان الأجنبيّة لأنشطة الدولة الأخرى، ويتمّ ذلك من خلال إبراز الثقافة والقيم الوطنيّة، ونشر الأخبار والمعلومات.²⁴

4-الدبلوماسية البرلمانيّة

أسهمت التحوّلات الديمقراطيّة التي اجتاحت النظام الدوليّ في صعود الدبلوماسية البرلمانيّة، حيث ارتفعت أعداد الدول الديمقراطيّة في العالم، وفي أثناء التحوّلات تزايد دور البرلمانات على المستويين: الإقليمي، والدولي.²⁵

وثمة تطوّر معاصر حصل في هذه الآونة، يرتبط بتطوّر عمل البرلمان، وهي:

الدبلوماسية البرلمانيّة وقد ظهرت الدبلوماسية البرلمانيّة إلى حيّز الواقع الدوليّ مع تزايد إحساس الحكومات بمسؤوليتها تجاه الرأي العام، ومع زيادة رقابة السلطة التشريعيّة على جميع أعمالها، ومع التطور في كفاءة عمليات الاتصال الدوليّ، ما نتج عنه أن أصبحت الدبلوماسية علنيّة ومفتوحة.²⁶

تُعرّف الدبلوماسية البرلمانيّة بأنّها تلك الدبلوماسية التي تمارسها البرلمانات المختلفة، وتتفاعل من خلالها مع مختلف القضايا الدوليّة، وقد أصبحت الدبلوماسية البرلمانيّة فرصة ل طرح وجهات نظر الرأي العام العالمي بخصوص قضايا قد لا يتاح تناولها من خلال القنوات الحكوميّة الرسميّة، إن أعضاء البرلمان، ونظرا إلى احتكاكهم المستمر بالمواطنين هم أكثر استشعارًا لاتجاهات الرأي العام بصدد مختلف القضايا لذلك، هم أكثر تعبيرًا عنها.²⁷

تُعَدّ الدبلوماسية البرلمانيّة بكونها قوة فاعلة، وأداة مهمّة في توفير سبل الاتصال، وتبادل المعلومات، وتليين المواقف بين الأطراف المتنازعة في أوقات الأزمات، حيث تكون مؤهلة للاضطلاع بدور مهمّ في تقريب وجهات النظر، والتقليص من حجم الخسائر، واحتواء التهديدات، وتكريس التعاون، وتحقيق المصالح المشتركة.²⁸

هناك فروقات وتمايزات بين الدبلوماسية البرلمانيّة، وبين الدبلوماسية التقليديّة وذلك وفقًا للآتي:

-الدبلوماسية التقليديّة تقاليدها المعروفة وقوانينها وأعرافها الخاصّة والبروتوكولات التي تحكمها. أمّا الدبلوماسية البرلمانيّة، فهي شكل من أشكال الدبلوماسية المعاصرة نشأت بفعل الأدوار المتزايدة للبرلمانات في مجال العلاقات الدوليّة.

- تُعدّ الدبلوماسية التقليدية من الوظائف الأساسية للسلطة التنفيذية تمارسها الأجهزة الخاصة بالسياسة الخارجية. أمّا الدبلوماسية البرلمانية فهي وظيفة تقوم بها السلطة التشريعية يمارسها البرلمانيون.

- الدبلوماسية البرلمانية، هي دبلوماسية هادئة تتطلب طول النفس، وتظهر آثارها ببطء. أمّا الدبلوماسية التقليدية فهي تتعاطى مع سلطات اتخاذ القرار المباشر في الحكومات، وإن نجاحها يتوقف على السرعة والمتابعة.²⁹

5- الدبلوماسية الوقائية

يُقصد بالدبلوماسية الوقائية المعالجة السلمية التي تتم من خلال عملية التفاوض بين الدول لتسوية أيّ نزاع قائم بينهما، وكذا المساعي والإجراءات التي تقوم بها أي دولة، أو أي منظمة إقليمية، أو دولية؛ بهدف منع نشوب النزاعات بين الوحدات الدولية، ومنع تصاعد المنازعات القائمة، والحيلولة دون تحوّلها إلى صراعات، وحصر انتشار الأخيرة عند وقوعها.³⁰

تتعامل الدبلوماسية الوقائية مع ظواهر منتشرة على نطاق واسع، مثل: سوء توزيع الموارد، والسعي من أجل السلطة والفقير، وانعدام المساواة الاجتماعية، والهويات العرقية والثقافية. وهذا قد يتطلب سياسات من الاتساع والتنوع؛ بحيث تتضمن إعادة توزيع الدخل والعلاج النفسي، وتنظيم الأسرة، والتنمية الاقتصادية والتعليم التقدّمي.³¹

6- الدبلوماسية الثقافية Cultural Diplomacy

ساعد على بروز الدبلوماسية الثقافية، وتأكيد أهميتها في العلاقات الدولية المعاصرة الثورة التكنولوجية الضخمة في قطاع الاتصال الدولي، وتبلور مستويات جديدة من الإدراك الدولي المتبادل، وانفتاح الشعوب على بعضها. وهنا، تتبدى قيمة الدبلوماسية الثقافية في ربط العالم في إطار من القيم، والمثل، والمبادئ، والأخلاقيات الدولية المشتركة.³²

تدور الدبلوماسية الثقافية حول الطريقة التي يتسنى للحكومات بها أن تستخدم ثقافة دولتها من أجل التواضع مع الآخرين والتعبير عن أنفسهم. ولا تحتاج الدبلوماسية الثقافية في إدارتها إلى الحكومات كي تكون فاعلة؛ وإنما من المحتمل أن تكون أكثر فاعلية عندما تتضافر جهود كل من الحكومات، والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني معاً.³³

7- دبلوماسية المؤتمرات

يُقصد بدبلوماسية المؤتمرات تلك المفاوضات والتفاعلات السياسية التي تقوم بها الدولة من خلال اشتراكها في مؤتمرات دولية. ولعلّ الفارق بين دبلوماسية المنظمات ودبلوماسية المؤتمرات هو فارق من

حيث الديمومة والهدف؛ فالمنظمات سواء كانت دولية، أو إقليمية لها صفة الدوام؛ بينما المؤتمرات محدّدة بمدّة معينة فهي دبلوماسية مؤقتة تهدف إلى تحقيق غرض معيّن؛ بينما تنشأ المنظمات لمناقشة المشاكل الدولية، وتعدّ جلساتها لمناقشة المشاكل حين ظهورها.³⁴

8-دبلوماسية القمة Summit Diplomacy

يُقصد بدبلوماسية القمة تلك المؤتمرات الدبلوماسية التي يعقدها رؤساء الدول والحكومات فيما بينهم والتي يتوصّلون فيها إلى بعض القرارات السياسيّة الهامّة، أو عقد بعض الاتفاقيات التي تخدم مصالحهم الوطنيّة.³⁵

لمؤتمرات القمة مزايا وعيوب؛ فمن مزاياها تقادي الأوضاع التي تهدّد الأمن والسلام والتي لا تحلّ بالطرق التقليديّة، وإنّ الحلّ يتمّ في وقتٍ قصير. فالملوك والرؤساء أقدر على اتّخاذ القرارات الحاسمة من الدبلوماسيين. أمّا عيوبها فتكمن في ما تولده من إحباط في حالة عدم التوصل إلى حلّ المشكلات التي عُرضت عليهم، وأثر ذلك على شعوبهم وعلى الرأي العام الداخليّ والعالميّ، كما يؤخذ عليها أنّها تتخذ وسيلة للدعاية أكثر منها للإنجاز الفعلي.³⁶

9-الدبلوماسية الطائرة

الدبلوماسية الطائرة تزداد أهميتها يوماً بعد يوم؛ بحيث أصبح من الأمور المألوفة انتقال ممثلي الدول بطريق الجو إلى الدول الأخرى بغرض التفاوض، أو الإعداد للمفاوضات، أو إجراء المناقشات السريعة لكثير من المسائل والاتصال بحكوماتهم في ساعات قليلة. ومن ثمّ، وقوف الحكومات على ما يجري أولاً بأول، وإعطاء التعليمات اللازمة لممثليها. يُضاف إلى ذلك أنّ المصالح الخاصّة لكل دولة، خصوصاً المصالح الاقتصاديّة والثقافيّة، كثيراً ما تفرض عليها الاتصال المباشر بين الفنيين بهذه المصالح والدول التي ترتبط بها؛ وهو ما ساعد على ازدياد البعثات الخاصّة.

لعلّ الخصيصة المشتركة التي تجمع بين البعثات الخاصّة المختلفة هي أنّها ذات صفة تمثيلية؛ أي أنّها موفدة من قبل دولة ما إلى دولةٍ أخرى للقيام بمهمّة محدّدة؛ ما دعا إلى ضرورة وضع نوع من التقنين للقواعد التي تحكم هذا النوع من العلاقات الدبلوماسية.³⁷

10-دبلوماسية الأقمار الصناعيّة

تمكّنت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من التأثير في أسلوب الدبلوماسية وممارستها في إدارة العلاقات الدوليّة، فعلى سبيل المثال: تؤدّي تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الآن دوراً كبيراً في العلاقات الدوليّة، ومن آثارها الراهنة: ظهور نوع جديد من الدبلوماسية عُرفت ب: دبلوماسية الأقمار الصناعيّة أو الدبلوماسية الشخصية التي تتأتّى من خلال المؤتمرات المرئية، والخطوط الساخنة بين

زعماء الدول ، ودبلوماسية الإعلام الإلكتروني ، فوسائل الإعلام تزيد الضغط على السياسيين للاستجابة فوراً للتقارير الإخبارية التي ربما تكون غير تامة ومن دون قرينة وخاطئة ومضللة أحياناً؛ بسبب فوريته³⁸.

11-الدبلوماسية الرقمية

هي شكل من أشكال الدبلوماسية العامة، وتتطوي على استخدام التكنولوجيات الرقمية ومنصات وسائل الإعلام الاجتماعية، مثل: تويتر، وفيسبوك، وغيرها من قبل الدول للتواصل مع الجمهور الأجنبي عادةً بطريقة غير مكلفة.³⁹

المبحث الثاني: واجبات الدبلوماسي ومهامه وحصاناته

1- واجبات المبعوث الدبلوماسي

ينبغي للدبلوماسي احترام قوانين الدولة المضيفة وأنظمتها؛ ما يعني احترام استقلال الدولة ونظام الحكم القائم فيها، والسياسة التي تنتهجها في الداخل، أو الخارج. وكل ما يتوجب عليه في هذا الصدد هو اطلاع حكومته على سياسة الدولة المضيفة وتطورها.

من أهم الأمور التي يجب أن يلتزم بها الدبلوماسي في أداء عمله هو أن يتخذ الحيطة والحذر والكتمان في عمله. ذلك أن أغلب مهام الدبلوماسي تتطلب السرية في العمل، من أجل نجاح المهمة المكلف بها. ذلك أن إفشاء أعمال الدبلوماسي قد تؤدي إلى فشل مهمته.⁴⁰

قد حدّد القانون الدبلوماسي بأن لكل مبعوث دبلوماسي رسالة message يحملها للطرف الآخر. وهذه الرسالة هي وظيفة البعثة الدبلوماسية. وقد نصّت المادة الثالثة من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 على ما يأتي:

أ-تمثيل الدولة المعتمدة في الدولة المعتمد لديها.

ب-حماية مصالح الدولة المعتمدة ومصالح رعاياها في الدولة المعتمد لديها ضمن الحدود التي يقرها القانون الدولي.

ج-التفاوض مع حكومة الدولة المعتمد لديها.

هـ-تعزيز العلاقات الودية.

يمنع القانون الدولي العام الاعتداء على المبعوث الدبلوماسي من قبل سلطات الدولة المعتمد لديها، فلا يجوز القبض عليه، أو اعتقاله، وأن يعامل بالاحترام مع ضمان حريته وعدم التعرض لكرامته، وأن تتخذ الوسائل اللازمة لحماية أمواله وأمتعته الشخصية.⁴¹

2- حصانات المبعوثين الدبلوماسيين وامتيازاتهم

ثار خلاف حول الأساس الذي تقوم عليه حصانات المبعوثين الدبلوماسيين وامتيازاتهم؛ إذ فسرها بعضهم استناداً إلى نظرية امتداد الإقليم؛ أي أن ما يتمتع به هؤلاء يستند إلى تصور قانوني، قائم على فكرة أن المبعوث لم يغادر أرض بلاده، ومن ثم، فمقر السفارة يُعد جزءاً من إقليم دولته. ولذا، فهو لا يخضع لغير قوانين بلاده.⁴²

يُفسر بعضهم الحصانات والامتيازات على أساس نظرية التمثيل؛ أي أن هذه الامتيازات التي يحصل عليها المبعوثون هي بسبب صفتهم النيابية؛ لأنهم يُمثلون نيابةً عن رؤسائهم. ومن ثم، لا يجوز أن تخضع شؤون الأمم إلى القوانين الوطنية الداخلية.⁴³

إن مسألة تحديد مدى تمتع كل من الأشخاص الذين تضمهم البعثة الدبلوماسية بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية من المسائل التي تناولتها التشريعات الدولية، كما تناولها بالدراسة بعض فقهاء القانون الدولي، كما أن الدول لم تذهب مذهباً واحداً في هذا الشأن إلا بالنسبة إلى كبار رجال السلك الدبلوماسي من السفراء، والقائمين بالأعمال، والمستشارين.⁴⁴

3- تعليل الامتيازات الدبلوماسية

ظهرت ثلاث نظريات في تعليل الامتيازات الدبلوماسية، وهي:

أ- نظرية امتداد الإقليم.

ب- نظرية تمثيل الدولة.

ج- نظرية ضرورات الوظيفة.

أ- نظرية امتداد الإقليم: وفقاً لهذه النظرية، فإن السفير يُمثل شخص سيده، وهو موجود خارج إقليم السلطة التي يمارس لديها وظيفته. ومن ثم، يكون مُمثلو الدول في مأمن من كل إجراء توذ الدولة المضيفة أن تقوم به تجاههم فيعفون من ملاحظات الجزائية والمدنية.

ب- نظرية التمثيل: خلاصة هذه النظرية أن المعتمد يُمثل رئيس الدولة وهو وكيل عنه فيجب أن يتمتع الوكيل بالحصانات والامتيازات التي يتمتع بها الأصيل، وكذلك النظر إلى شخص المعتمد بوصفه

مُقَدَّسًا؛ أي أن يُحاط بهالة الاحترام التي يُحاط بها شخص رئيس الدولة الذي أوفده، أو الدولة نفسها التي يُمثِّلها.

ج-نظرية ضرورة الوظيفة: تتجس النظرية الحديثة في تعليل حصانات الممثلين الدبلوماسيين وامتيازاتهم إلى جعلها مستندة إلى ضرورات الوظيفة . فحرمة هذه الحصانات والامتيازات مبنية على فكرة تأمين استقلال السفير في أداء مهمته، وتسهيل هذه المهمة على أساس المساواة في السيادة والتبادل في الاحترام.⁴⁵

4-حرمة الحقيبة الدبلوماسية : تتمتع الحقيبة الدبلوماسية بالحرمة بوصفها أحد وسائل المراسلات الرسمية الخاصة بالبعثة الدبلوماسية .وينبغي لسلطات الدولة المعتمد لديها حمايتها.⁴⁶

5-حرمة المسكن : أوجب القانون الدولي العام احترام حرمة مسكن المبعوث الدبلوماسي ، فلا يجوز الدخول لمسكنه لأي سبب كان إلا بإذنه الصريح. وعلى الدولة المعتمد لديها أن توفر الحراسة اللازمة حول سكنه ومنع انتهاك حرمة داره ، وأن تضع عناصر لحمايته.⁴⁷

6-حرية الاتصالات : إنَّ المبدأ العام الذي جرى عليه العمل هو أنَّ البعثة الدبلوماسية لها كامل الحرية في إجراء الاتصال بالجهات التي تتطلب أعمالها مخاطبتها. ويُعدَّ هذا المبدأ من مستلزمات قيام البعثة الدبلوماسية بمهامها. ويفرض على الدولة المعتمد لديها واجبان: فمن ناحية، يجب عليها تقديم التسهيلات اللازمة للبعثة الدبلوماسية للممارسة اتصالاتها. ومن ناحيةٍ أخرى، يجب عليها احترام سرية هذه الاتصالات.⁴⁸

7-اللغة الدبلوماسية : اللغة الدبلوماسية هي اللغة التي يستخدمها الدبلوماسي في حديثه في أثناء المقابلات والاجتماعات والمراسلات. واللغة الدبلوماسية لغة منمقة ولغة تلطيف ودية. لا يظهر على صاحبها العدا والتصادم. ويعمل الدبلوماسي على تسوية موقف دولته. وعليه أن يبتعد عن حالة الغضب. وتقتضي مهمة المبعوث الدبلوماسي أن يُقابل كبار موظفي الدولة ، فلا بدَّ أن يكون معدًّا لمعرفة كيفية مقابلة هؤلاء بصورةٍ لائقة، ويعرف كيف يسوق الكلمات التي تناسب مراكزهم، وطبيعة المهمة المكلف بها، وأهمية الدولة التي يعمل بها، وطبيعة العلاقات القائمة بين البلدين.⁴⁹

8-خطاب الاعتماد : عندما ترسل الدولة دبلوماسيًا إلى دولةٍ أخرى فإنها تزوده بوثيقة يطلق عليها "خطاب الضمان"، أو "خطاب الاعتماد"، أو "كتاب التفويض". تحدّد هذه الوثيقة حدود تفويض الدبلوماسي . وإن كل عملٍ يقوم به إزاء المرسل إليه كما ورد في الوثيقة يُعدّ عملاً صادرًا من المرسل بحسب موقع مسؤوليته عمّا إذا كان رئيس دولة، أو رئيس وزراء، أو وزيرًا. فالدبلوماسي في هذه الحالة

يُعدّ وكيلًا عن مرسله . فكل قول، أو عمل يصدر منه؛ إنما ينسب إلى مرسله طبقًا للتقويض، والمحدّدة في خطاب الضمان.⁵⁰

إنّ المذكرات السياسيّة ويطلق عليها المذكرات الدبلوماسية، وهي تُعدّ وسيلة العلاقات الدوليّة الرسميّة بين الدول في الوقت الراهن. فالمخاطبات الرسميّة بين الدول تتمّ عبر المذكرات المرسلّة فيما بينها. وهي وثائق رسميّة تفصح عن رأي الدول.

9-القنصليّة والمهام غير السياسيّة : إذا كانت السفارات تقوم على تمثيل المصالح السياسيّة للدولة مع الدولة التي يتمّ معها تبادل هذا التمثيل، فإنّ القنصليّات تقتصر في نشاطها على الأمور المتعلّقة بالمصالح الاقتصاديّة والتجاريّة للدولة ومتابعة شؤون رعاياها وحلّ مشكلاتهم. وغالبًا ما تتركز تلك القنصليّات في المدن الساحليّة، حيث إنّ تلك المدن تمثّل مركزًا ن مراكز النشاط التجاريّ المستمر، وتكون الهيئة القنصليّة مسؤولة بصفة رئيسة أمام السفير، أو الوزير المفوض الذي يرأس البعثة الدبلوماسية في الدول التي تُقام فيها تلك القنصليّات.⁵¹

يضطلع القنصل بمهام عدّة غير سياسيّة ، فيجب عليه مساعدة مواطنيه والدفاع عن مصالحهم أمام السّلطات المحليّة.

وليس من حقّ القنصل أن يُباشر أي اختصاص سياسيّ ،كما يتوجّب عليه أن يقصر اتصالاته على السّلطات المحليّة فقط، أمّا السّلطات المركزيّة فلا يخاطبها إلّا من خلال المُمثّل الدبلوماسيّ لبلاده.⁵²

الإستراتيجيّة والدبلوماسية وجهان مُتكاملان لفنّ السّياسة الخارجيّة؛ فالإستراتيجيّة بوصفها مظهرًا لفنّ السّياسة الخارجيّة ،تعني فن إدارة العمليّات العسكريّة في كليّاتها في أثناء الحرب؛ بينما تعني الدبلوماسية فنّ إدارة التعامل مع الوحدات السياسيّة الأخرى.

تظنّ الدبلوماسية تعمل في أثناء الحرب ،بوصفها وسيلةً مع الحلفاء ومع المحايدين؛ بل إنّ الالتجاء إليها محتمل حتى مع الأعداء المحاربين أنفسهم، فقد تقتضي الإستراتيجيّة ذاتها تهديد العدو بسحقه سحقًا نهائيًّا لعلّه يمتثل لإرادة خصمه، كما قد تقتضي التلويح بفتح الباب إلى محادثات السلام. إنّ الدبلوماسية لا تعدو أن تكون فنّ الإقناع من غير الالتجاء إلى القوة؛ بينما الإستراتيجيّة تعني فنّ إيقاع الهزيمة بأقل الأعباء.⁵³

11-قطع العلاقات الدبلوماسية : إنّ قطع العلاقات الدبلوماسية عمل منفرد الجانب ، وهو تعبير عن الاختصاص التقديري للدول، ذو معنى وأشكال تختلف بحسب الأسباب ومقاصد الأطراف، يؤدّي إلى انتهاء البعثة الدبلوماسية الدائمة وإلى بعض الآثار القانونيّة المحدّدة.

قرّر جانب من الفقه أنّ الحرب بصورةٍ عامّةٍ تتطوي-في حدّ ذاتها- على قطع العلاقات الدبلوماسية، وسواء كان هناك إعلان للحرب أم لا. فإذا اندلعت الأعمال الحربيّة بين دولتين، فإنّ قطع العلاقات الدبلوماسية يعدّ ناتجاً بالضرورة وبصورةٍ ضمنيّةٍ عن حالة الحرب.⁵⁴

من هنا، فإنّ الحرب تقطع بحكم الدافع العلاقات الدبلوماسية بين الدول؛ لأنها لا تتفق مع العمليات الحربيّة التي اندلعت بينها...فهذان سببان للانقضاء: الحرب وقطع العلاقات الدبلوماسية. ومن نتائج الحرب اختفاء أحد الأسس القانونيّة لإقامة العلاقات الدبلوماسية؛ أي الإرادة المشتركة للدولتين لإنشاء البعثات الدبلوماسية، وهي إرادة جرى التعبير عنها في اتفاق.⁵⁵

إنّ قيام حالة الحرب بين دولتين يتعدّر معها استمرار العلاقات الدبلوماسية بينهما؛ إذ إنّ العلاقات الدبلوماسية تعدّ مظهرًا من مظاهر العلاقات السلميّة الوديّة، وإنّ قيام حالة الحرب يؤدي إلى وقف العلاقات، ويعهد في هذه الحالة إلى دولةٍ محايدة بناءً على تكليف من الدولة المعتمدة، وموافقة الدولة المعتمد لديها حماية مصالحها، ومصالح مواطنيها.⁵⁶

الهوامش

- 1 د. سهيل الفتلاوي، ود. غالب حوامدة، القانون الدولي العام، دار الثقافة، عمان، 2007، ص 245..
- 2 منيرة محمد، الصلات بين العلاقات الدبلوماسية والعلاقات القنصليّة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013، ص 59.
- 3 د. علي صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1977، ص 10.
- 4 د. غازي صباريني، الدبلوماسية المعاصرة، دار الثقافة، عمان، 2002، ص 88.
- 5 د. حسن الإبراهيم وآخرون، جولة في السياسة الدوليّة، الدار المتحدة، بيروت، 1974، ص 14.
- 6 L. Oppenheim, International Law, Vol. Lengman, London. 1971, P.7.
- 7 مأمون الحميري، الدبلوماسية، دمشق، 1958، ص 72.
- 8 د. وائل إسماعيل، مستقبل التغيير في النظام الدولي، دار السنهوري، بيروت، 2015، ص 220.
- 9 عبد الهادي بو طالب، مسار الدبلوماسية العالمية ودبلوماسية القرن العشرين، بحث منشور على شبكة الانترنت : <https://www.aljazeera.net/knoledgate>
- 10 آر. بارستون، الدبلوماسية المعاصرة، ترجمة: د. فواز زعرور، الأكاديمية السوريّة الدوليّة، دمشق، 2010م، ص 15.
- 11 د. سمويح فوق العادة، معجم الدبلوماسية والشؤون الدوليّة، مكتبة لبنان، بيروت، 2008م، ص 415.
- 12 Antoine Fattal, Le Procdures Diplomaques Des Regiment des diferends internaaux. L, Lebanon Berroth, 1966, p.36.
- 13 د. فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في عالم متغير، مكتبة السنهوري، بغداد، 1992م، ص 125.
- 14 عدنان رشيد، الدبلوماسية الوقائيّة في القانون الدولي المعاصر، التفسير للنشر، أربيل، العراق، 2008م، ص 19.

- 15 حيدر صادق، مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث، مركز الإمارات للاتصالات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1996م، ص22.
- 16 يونس الدباغ، الدبلوماسية المعاصرة في ظل العولمة، دار الفتح، عمان، 2015م، ص67.
- 17 د. غازي صباريني، الدبلوماسية المعاصرة، دار الثقافة، عمان، 2017م، ص56.
- 18 د. عدنان البكري، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1986م، ص47.
- 19 د. حسام مطر، الهيمنة الساحرة، باحث للدراسات، بيروت، 2018م، ص153.
- 20 د. سهيل الفتلاوي، الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، عمان، 2013م، ص93.
- 21 جنى جبور، تركيا دبلوماسية القوة الناهضة، ترجمة جان جبور، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2019م، ص179.
- 22 Matthew Wallin, The New Public Diplomacy Imperative: America's Vital Need to Communicate Strategically, White Paper, American Security Project, August 2010, p.6.
- 23 معتز عبد الفتاح، الدبلوماسية العامة الأميركية اتجاه العالم العربي، جامعة القاهرة، القاهرة، 2007م، ص8.
- 24 فيليب تايور، الدبلوماسية العامة ومكانتها في السياسة الخارجية، مجلة الدبلوماسي، العدد 52، السنة 2010م، ص37.
- 25 رغيدة الصلح، الدبلوماسية البرلمانية ولبنان، المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية، بيروت، ص5.
- 26 Ivo Duchacek. D., Nations And Men: International Politics Today, (Holt, Rine hart and Winston, Inc., N. Y. 1966, p.286.
- 27 أشرف عبد العزيز، الدبلوماسية البرلمانية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 2011م، ص11.
- 28 عبد القادر أبو النور، واقع الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية ومستقبلها، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، 2016م، ص31.
- 29 محمد المصالحة، دراسات في الحياة البرلمانية الأردنية، دار الحامد، عمان، 2000، ص65.
- 30 د. زايد مصباح، الدبلوماسية، دار الرواد، طرابلس، 1999، ص125.
- 31 مايكل س. لوند، منع المنازعات العنيفة استراتيجية للدبلوماسية الوقائية، ترجمة د. عادل عناني، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1999، ص56.
- 32 Soed Jatmoko and Kenneth, Cultural Diplomacy, Rosenau, World Politics, (The Free Press, New York, 1976) p.412.
- 33 جيفري بيجمان، الدبلوماسية المعاصرة، ترجمة د. محمد صفوت حسن، دار الفجر، القاهرة، 2014، ص275.
- 34 د. علي شمش، العلوم السياسية، المنشأة العامة للنشر، طرابلس، 1982، ص347.
- 35 W. W. Kulski, International Politics in a Revolutionary Age. (J. B. Lippin- cott Company, New York, 1968). P.668.
- 36 د. أمين شلبي، في الدبلوماسية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، 1988، ص867.
- 37 د. علي صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1975، ص378.
- 38 د. ثامر الخرجي، الدبلوماسية المعاصرة وإستراتيجية إدارة المفاوضات، دار المسيرة، عمان، 2000، ص63.

- 39 وائل عبد العال، الدبلوماسية الرقمية ومكانتها في السياسة الخارجية الفلسطينية، مركز تطوير الإعلام، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2018، ص 9.
- 40 د. حسن فتح الباب، المنازعات الدولية، عالم الكتب، القاهرة، 1976، ص 72 .
- 41 Ian Brownlie, Principles of Public International Law, Oxford, 1962, p.276.
- 42 Merel, La Sociologie Politique, Paris, 1982, p.357.
- 43 د. حافظ غانم، الوجيز في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979، ص 297 .
- 44 Wilson, Clifton E: Diplomatic Privileges and Immunities, Tucson, Arizona, 1967, p.147.
- 45 د. فؤاد شباط، الدبلوماسية، منشورات جامعة دمشق، كلية الحقوق، دمشق، 2011م، ص 213.
- 46 SEN, B. A diplomat's handbook of International Law and Practice, the Hague, 1965, p.103.
- 47 G. E. Nascimento E. Silva, Diplomacy In International Law, A. W, Sijtoff Leiden. 1972. P.99.
- 48 Cahier, Philippe, Le droit Diplomatique Contemporain, Librairie Droz, Genève, 1964, p.211.
- 49 د. سهيل الفتلاوي، العلاقات الدولية الإسلامية، دار الثقافة، عمان، 2014، ص 173 .
- 50 _____، القيم الأخلاقية في دبلوماسية النبي محمد (ص)، دار الثقافة، عمان، 2014، ص 149 .
- 51 Norman Padeford and George Lincoln, The Dynamics of International Politics, (Macmillan, New York, 1967) p.315.
- 52 Foignet Rene, Manuel Elementaire de droit International, Paris, 1935, p.391.
- 53 د. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1971، ص 40 .
- 54 Sfez, L., La Rupture des Relations Diplomatiques, R. G. D. I. P, 1966, No. 2, p.362, 398.
- 55Caheir, Le Droit Diplomatique Contemporian, 2 ed, Genève: Librairie Droz, 1964, p.180.
- 56 Faag Moussa, Manual de Praqtique Diplomatique.Bruxells, 1977, p.244.

المصادر والمراجع:

- أشرف عبد العزيز، الدبلوماسية البرلمانية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 2011م.
- د. أمين شلبي، في الدبلوماسية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، 1988 .
- د. ثامر الخزرجي، الدبلوماسية المعاصرة وإستراتيجية إدارة المفاوضات، دار المسيرة، عمان، 2000 .
- د. حسن فتح الباب، المنازعات الدولية، عالم الكتب، القاهرة، 1976 .
- د. حافظ غانم، الوجيز في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979 .
- د. حسام مطر، الهيمنة الساحرة، باحث للدراسات، بيروت، 2018م.
- د. حسن إبراهيم وآخرون، جولة في السياسة الدولية، الدار المتحدة، بيروت، 1974 ،

- حيدر صادق، مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث، مركز الإمارات للاتصالات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1996م.
- رغيدة الصلح، الدبلوماسية البرلمانية ولبنان، المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية، بيروت.
- د. زايد مصباح، الدبلوماسية، دار الرواد، طرابلس، 1999 .
- د. سهيل الفتلاوي، العلاقات الدولية الإسلامية، دار الثقافة، عمان، 2014 .
- _____، القيم الأخلاقية في دبلوماسية النبي محمد (ص)، دار الثقافة، عمان، 2014
- _____، الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، عمان، 2013م.
- د. سهيل الفتلاوي، ود. غالب حوامدة، القانون الدولي العام، دار الثقافة، عمان، 2007 ،
- د. سموحي فوق العادة، معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية، مكتبة لبنان، بيروت، 2008م.
- عبد القادر أبو النور، واقع الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية ومستقبلها، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، 2016م.
- د. عدنان البكري، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1986م.
- عدنان رشيد، الدبلوماسية الوقائية في القانون الدولي المعاصر، التفسير للنشر، أربيل، العراق، 2008م.
- د. علي صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1977 .
- د. علي شمشيش، العلوم السياسية، المنشأة العامة للنشر، طرابلس، 1982 .
- د. علي صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1975 .
- د. غازي صباريني، الدبلوماسية المعاصرة، دار الثقافة، عمان، 2017م.
- د. غازي صباريني، الدبلوماسية المعاصرة، دار الثقافة، عمان، 2002 .
- د. فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في عالم متغير، مكتبة السنهوري، بغداد، 1992م،
- فيليب تايلور، الدبلوماسية العامة ومكانتها في السياسة الخارجية، مجلة الدبلوماسي، العدد 52، السنة 2010م.
- د. فؤاد شباط، الدبلوماسية، منشورات جامعة دمشق، كلية الحقوق، دمشق، 2011م.
- مأمون الحميري، الدبلوماسية، دمشق، 1958 .
- د. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1971
- محمد المصالح، دراسات في الحياة البرلمانية الأردنية، دار الحامد، عمان، 2000 .
- معتز عبد الفتاح، الدبلوماسية العامة الأميركية اتجاه العالم العربي، جامعة القاهرة، القاهرة، 2007م.
- منيرة محمد، الصلات بين العلاقات الدبلوماسية والعلاقات القنصلية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013 .
- د. وائل إسماعيل، مستقبل التغيير في النظام الدولي، دار السنهوري،، بيروت، 2015 .
- وائل عبد العال، الدبلوماسية الرقمية ومكانتها في السياسة الخارجية الفلسطينية، مركز تطوير الإعلام، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2018 .
- يونس الدباغ، الدبلوماسية المعاصرة في ظل العولمة، دار الفتح، عمان، 2015م.
- الكتب المترجمة:
- آر. بارستون، الدبلوماسية المعاصرة، ترجمة: د. فواز زعور، الأكاديمية السورية الدولية، دمشق، 2010م.
- جنى جبور، تركيا دبلوماسية القوة الناهضة، ترجمة جان جبور، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2019م.

- جيفري بيجمان، الدبلوماسية المعاصرة، ترجمة د. محمد صفوت حسن، دار الفجر، القاهرة، 2014 .
-مايكل س. لوند، منع المنازعات العنيفة استراتيجية للدبلوماسية الوقائية، ترجمة د. عادل عناني، الجمعية المصرية
لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1999 .
الأبحاث الإلكترونية:
-د. عبد الهادي بو طالب، مسار الدبلوماسية العالمية ودبلوماسية القرن العشرين، بحث منشور على شبكة الانترنت :
<https://www.aljazeera.net/knoledgate>
الكتب الأجنبية:

- Norman Padeford and George Lincoln, The Dynamics of International Politics,
(Macmillan, New York, 1967) p.315.
- Foignet Rene, Manuel Elementaire de droit International, Paris, 1935, p.391.
- Sfez, L., La Rupture des Relations Diplomatiques, R. G. D. I. P, 1966, No. 2, p.362, 398.
- Caheir, Le Droit Diplomatique Contemporian, 2 ed, Genève: Librairie Droz, 1964, p.180.
- Faag Moussa, Manual de Praqtique Diplomatique.Bruxells, 1977, p.244.
- Ian Brownlie, Principles of Public International Law, Oxford, 1962, p.276.
- Merel, La Sociologie Politique, Paris, 1982, p.357.
- Wilson, Clifton E: Diplomatic Privileges and Immunities, Tucson, Arizona, 1967, p.147.
- SEN, B. A diplomat's handbook of International Law and Practice, the Hague, 1965,
p.103.
- G. E. Nascimento E. Silva, Diplomacy In International Law, A. W, Sijtoff Leiden. 1972.
P.99.
- Cahier, Philippe, Le droit Diplomatique Contemporain, Librairie Droz, Genève, 1964,
p.211.
- Soed Jatmoko and Kenneth, Cultural Diplomacy, Rosenau, World Politics, (The Free
Press, New York, 1976) p.412.
- W. W. Kulski, International Politics in a Revolutionary Age. (J. B. Lippin- cott Company,
New York, 1968). P.668.
- Matthew Wallin, The New Public Diplomacy Imperative: America's Vital Needto
Communicate Strategically, White Paper, American Security Project, August 2010, p.6.
- Ivo Duchacek. D., Nations And Men: International Politics Today, (Holt, Rine hart and
Winston, Inc., N. Y. 1966, p.286.
- Antoine Fattal, Le Procedures Diplomaques Des Regiment des diferends internaaux. L,
Lebanon Berroth, 1966, p.36.
- L. Oppenheim, International Law, Vol. Lengman, London. 1971, P.7.



تاريخ استلام البحث 16 / 3 / 2022

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 10 / 5 / 2022

رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

دور (إسرائيل) في تدمير التراث الثقافي العراقي بعد عام 2003

The role of (Israel) in the destruction of the Iraqi cultural heritage after 2003

أ.د.أسامه مرتضى باقر السعيدى

الباحثة رشا إسماعيل إبراهيم

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهريين

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهريين

Prof. Dr. Osama Mortada Baqer Al-Saedi

Rasha Ismaail Ibrahim

AL-Nahrain University/Collage of Political Sciences

AL-Nahrain University/Collage of Political Sciences

dr.osama@nahrainuniv.edu.iq

Rashabraham78@gmail.com

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

يستهدف البحث تسليط الضوء على دور (إسرائيل) في أعمال النهب التي شهدتها العراق بعد الاحتلال الأمريكي - البريطاني عام 2003، إذ دمرت مجموعات فريدة من آثار وتراث حضارات ما بين النهرين التي كانت تعرضها المتاحف، كالمتحف الوطني العراقي والذي كان يعد خامس أهم متحف في العالم ويضم العديد من القطع الأثرية التي تعود إلى آلاف السنين والمخطوطات، وسرقة أسفار التوراة العبرية، وتدمير ونهب المدن الأثرية، فضلاً عن الدور (الإسرائيلي) في إنتهاك التنوع الثقافي من خلال تعزيز وتشجيع التمهيد في المجتمع العراقي على أساس عرقي وطائفي.

الكلمات المفتاحية: التراث الثقافي، المشاريع (الإسرائيلية)، تدمير التراث العراقي

Abstract

The research aims to shed light on the role of (Israel) in the looting that Iraq witnessed after the US-British occupation in 2003, as it destroyed unique collections of antiquities of Mesopotamian civilizations that were displayed by museums, such as the Iraqi National Museum, which was considered the fifth most important museum in the world and includes Many artifacts dating back thousands of years and manuscripts, the theft of the Hebrew Bible, the destruction and looting of ancient cities, as well as the (Israeli) role in violating cultural diversity by promoting and encouraging the articulation of Iraqi society along ethnic and sectarian lines.

Keywords: cultural heritage, (Israeli) projects, destruction of Iraqi heritage.

المقدمة

تعمل (إسرائيل) على ترسيخ شرعية وجودها في المنطقة، وتحول الموقف عنها من كيان غاصب الى دولة جارة كغيرها، وأن هذه الشرعية تأتي من خلال الاعتراف اللفظي أو العملي بوجودها وقبولها، لذلك فإن التعاطي الإيجابي العراقي معها يكسر عنها آخر اطواق العزلة وينهي مقولات آخر المعترضين ويزيد من رصيد مقبوليتها. إن الهاجس الأكبر الذي يؤرق (إسرائيل) هو الأمن، فهو وجود تشعر بالقلق وعداوة محيطها، وأن العراق سبق وان قاد خطاباً وتوجهاً يقوم على ازالة (إسرائيل) أو تدمير أو الحاق الاذى بها، لذا فان ضمان اخراج العراق من دائرة العداء والمواجهة لها، يوفر لها استقراراً عميقاً، ويبعد عنها شبح خطر لا يستهان به، وأن وصولها الى درجة المقبولية والشراكة يعني عملياً انتهاء هذا التهديد. لذا كان (إسرائيل) دور في احتلال العراق عام 2003، إذ كانت مقتنعة تماماً على ضرورة السير في طريق الضربة العسكرية للعراق لتدمير بنيته التحتية والعسكرية ومن ثم احتلاله هو السبيل الافضل لتحقيق مكاسبها السياسية والاستراتيجية المشتركة مع واشنطن.

ومن المعروف أن السياسة الامريكية هي شديدة التاثر بوجهات نظر (إسرائيل) بعُدها حليفاً وأداة صالحة لتنفيذ عناصر استراتيجيتها الأمنية في المنطقة لذا فان اضعاف الدول العربية تعد من أهم المقومات الاستراتيجية (الإسرائيلية)، فكان احتلال العراق قد ادى الى قلب ميزان القوى في الصراع العربي -الاسرائيلي لصالح (إسرائيل)، لان اخراج العراق القوي عسكرياً من المعادلة العسكرية يحقق هدف (إسرائيل) وهو بقاؤها القوة الوحيدة استراتيجياً وسياسياً في المنطقة.

إن ما فرضته التحولات من واقع سياسي عربي يتسم بالفوضى وعدم الاستقرار، ويوفر البيئة الصالحة لتنفيذ مشاريع الصهيونية العالمية، لإعادة تقسيم البلدان العربية على أسس طائفية وعرقية، ومنحت فرصاً اكبر للهيمنة الإقليمية (الإسرائيلية)، كأداة لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يرنو إليه المتربعون على عرش الهرمية الدولية (الولايات المتحدة الامريكية).

أهمية البحث : ينطوي البحث على أهمية كبيرة انطلاقاً من الاعتبارات الآتية:
-يحاول البحث تسليط الضوء على ماتم سرقة التراث الثقافي في العراق من قبل الاحتلال الامريكي وتسليمها الى (إسرائيل).

-توضيح التقارب الكبير في الخطط والرؤى (الإسرائيلية) الأمريكية المعدة للبلدان العربية من اجل أضعافها، وإيجاد مشاريع إقليمية بديلة للنظام العربي، وتنفيذ تلك المشاريع عبر إستراتيجية التفكيك وإعادة التقسيم للمنطقة العربية من اجل أضعافها وقلب المنطقة العربية هو العراق للبدء بهذه المشاريع، وإنهاء دوره الإقليمي لصالح (إسرائيل).

-توظيف الجماعات الاثنية والطائفية، أو قوى معارضة لديها الاستعداد للتعاون مقابل دعم تطوراتها للوصول إلى السلطة.

مشكلة البحث: نظرت (إسرائيل) باستمرار إلى النظام العراقي على أنه يقع ضمن معسكر الدول العربية التي تنطلق من النظر إلى الصراع مع (إسرائيل) بوصفه صراع وجود ومن ثم فالحل يكون عبر السلاح وليس عبر المفاوضات، وبهذا فهو يمثل تهديداً حقيقياً لأمنها القومي، ينبغي إضعافه وتدميره، فوجدت من الحرب الأمريكية على العراق فرصة مناسبة لذلك الانسجام معها سياسياً وإعلامياً وعسكرياً، والإفادة من النتائج التي ستمخض عنها، التي تمثلت في محاولة منظمة لتدمير الوجود العراقي دولة وشعباً من خلال عمليات الهدم التي يتم تحفيزها من الداخل وفي كل قطاعات الحياة، عبر خطط وبرامج معدة سلفاً، وإن هذا التدمير أمر ضروري لتحقيق نبوءة (إسرائيل) الكبرى التي تمتد من النيل إلى الفرات. يأتي البحث للإجابة عن تساؤلات أبرزها:

1- ماهو مفهوم التراث الثقافي؟

2- ماهي المشاريع الإسرائيلية- الأمريكية في المنطقة العربية؟

3- ماهي الأضرار التي لحقت بالتراث الثقافي في العراق؟

فرضية البحث: يسعى البحث لإثبات الفرضية العلمية الآتية: إن الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، والفوضى التي عمت البلاد وظفتها (إسرائيل) من أجل سرقة المخطوطات والآثار العبرية، فضلاً عن تحقيق هدفها عبر إستراتيجية تقنيت العراق وتمزيقه إلى كيانات عرقية وطائفية واثنوية متناحرة، وعندها تستطيع التحكم بشؤون المنطقة وإدارتها، بما يحقق مصالحها وأمنها وبقائها، ويحقق نبوءتها الدينية. **منهجية البحث:** من الصعوبة إتباع منهج واحد للإحاطة بموضوع ما لاسيما إذا كان الموضوع واسعاً وشاملاً، لذا اعتمد البحث على المنهج الوصفي، المنهج التاريخي، والمنهج الاستقرائي.

هيكلية البحث: في محاولتنا الإجابة عن الأسئلة التي أثارها المشكلة المطروحة، توزع البحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة إلى ثلاثة مباحث، وعلى النحو الآتي:

المبحث الأول: إطار مفاهيمي للتعريف بالتراث الثقافي

يرتبط التراث الثقافي بالعديد من المتغيرات وهو ما يصعب فهم مضمونه وإدراك ماهيته، لذلك سنقوم بتحديد مفهومه لغوياً ومن ثم في الاصطلاح، فالتراث الثقافي كلمة مركبة من كلمتين (التراث) و(الثقافة)، سنعرف أولاً التراث، وثانياً الثقافة، ومن ثم ثالثاً التعريف الشامل للتراث الثقافي.

أولاً: ماهية التراث:

التراث في اللغة مصدر مشتق من الفعل "ورث" يرث ورث ورثاً وارثاً وما يخلفه الميت لورثته، وقال تعالى (وتأكلون التراث أكلاً لما)،¹ وهو ما يخلفه الميت من مال فيورث عنه، ويقول ابن منظور بهذه المادة بلسان العرب: الارث هو المراث وهو الأصل، فالتراث هو كل ما مضى عليه خمسون عام أو يزيد⁽²⁾.

في حين أن اللغة الفرنسية تستخدم مصطلح التراث (Patrimoine) في النصوص المترجمة الى الانكليزية، يمكننا أن نجد مصطلحات أخرى باللغة الانكليزية، مثل الملكية (Proper) والإرث (Heritage) يعني التأكيد على عملية الميراث، وهو المصطلح الأكثر استخداماً على مستوى العالم.³ والتراث في الاصطلاح: لفظ يشمل الأمور المادية والمعنوية، فالتراث كل هو ما موروث في مجتمع معين عن الأجيال غابرة من عادات وتقاليد وأخلاق وآداب، وتعبير وتنظيمات، وهو حصيلة الإبداع الفردي والجماعي، وهو عرض متغير وليس كياناً ثابتاً، وهو إرث الماضي وليس الماضي نفسه، وهو ما ينشغل به علم التاريخ، ويعتقد البعض أن الماضي انتهى وانقضى، أما إرثه فهو التراث الحاضر للحظة المعيشة.⁽⁴⁾

ثانياً: ماهية الثقافة:

الثقافة في اللغة، الثقافة كلمة مشتقة من (التثقيف) ومعناها (تقويم المعوج) وتعني الحدق وسرعة التعلم، ورجل ثقف سريع التعلم، وثقف الانسان أدبه وهذبه وعلمه.⁽⁵⁾ ومن هنا جاءت كلمة (مثقّف) بمعنى الانسان المطلع الواعي المنتمي إلى عالم الفكر والأدب والفن واللغة، وربما الذي يحمل مسؤولية خاصة تجاه مجتمعه أو وطنه أو اتجاه الإنسانية ومستقبلها.⁽⁶⁾

وكلمة الثقافة في المعجم الفلسفي الصادر عن مجمع اللغة العربية في مصر، تعني (كل ما فيه أستتارة للذهن وتهذيب للذوق، وتنمية لمملكة النقد والحكم، لدى الفرد أو في المجتمع، وتشتمل على المعارف والمعتقدات والفن والاخلاق، وجميع القدرات التي يسهم فيها الفرد في مجتمعه، ولها طرق ونماذج عملية وفكرية وروحية، ولكل جيل ثقافته التي استمدها من الماضي، وأضاف إليها ما أضاف في الحاضر وهي عنوان المجتمعات البشرية).⁽⁷⁾

الثقافة اصطلاحاً:

إن مفهوم الثقافة بمعناه العام هي: (مجل رؤى الحياة والكون وتصوراتها وأساليب التعامل اليومي والأخلاق والمعتقدات والمهارات والإبداعات والمعارف والمفاهيم).⁽⁸⁾

ويرى المفكر العربي محمد عابد الجابري في الثقافة بأنها (ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات التي تحتفظ الجماعة البشرية بهويتها الحضارية من خلال ما تعرفه من تصورات بفعل ديناميتها الداخلية وقابليتها للتواصل والاختز والعطاء)⁽⁹⁾. وعرفها أدوارد تايلر الاب الحقيقي لمفهوم الثقافة، بأنها (مركب يتضمن جميع المعارف والعقائد والفنون والقوانين والتقاليد وجميع التنظيمات والعقائد المكتسبة من طرف الإنسان كعضو في المجتمع).⁽¹⁰⁾

ثالثاً: ماهية التراث الثقافي: لقد تميز مصطلح التراث الثقافي بالتوسع والتحول الدالين، وذلك في العقود الاخيرة من القرن العشرين، مما أدى الى تعميم استخدام هذه المفردة، وكثيراً ما استخدمت مكان كلمة أخرى، مثل النصب، الإرث والممتلكات الثقافية، الا أن جميع هذه المصطلحات غير قادرة على تغطية نفس الحقل الدلالي. ولكي يكون تعريفنا موضوعي وذو معنى واحد لمفهوم التراث الثقافي، سيتم التركيز على المواثيق والاتفاقيات الدولية.

ويشير مفهوم التراث الثقافي، كما تعرفه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بأنه (ميراث المادية وغير المادية التي تخص مجموعة ما أو مجتمع لديه موروثات من الأجيال السابقة، وظلت باقية حتى الوقت الحاضر ووهبت للأجيال المقبلة).⁽¹¹⁾

كما نجد أيضاً المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، قد أعطت مفهوماً للتراث الثقافي فتعرفه على أنه (جميع السمات المميزة للأمة من مادية وروحية وفكرية ووجدانية، وتشمل جميع المعارف والقيم والالتزامات الاخلاقية المستقرة فيها، وطرائق التفكير والإبداع الجمالي والفني والمعرفي والتقني، وسبل السلوك والتصرف والتعبير، وطرز الحياة، وتطلعات الإنسان للمثل العليا ومحاولاته في إعادة النظر في منجزاته، والبحث الدائم عن مدلولات جديدة لحياته وقيمه ومستقبله وإبداع كل ما يتوقف على ذاته).⁽¹²⁾

وعرف المشرع العراقي التراث الثقافي بأنه (المواد الأثرية، الأموال المنقولة وغير المنقولة التي بناها أو صنعها أو نحتها أو إنتاجها أو كتبها أو رسمها أو صورها الإنسان ولا يقل عمرها عن (200) منتهي سنة وكذلك الهياكل البشرية والحيوانية والنباتية).⁽¹³⁾ والمواد التراثية، الاموال المنقولة والاموال التي يقل عمرها عن (200) منتهي سنة ولها قيمة تاريخية أو وطنية أو قومية أو دينية أو فنية، يعلن عنها بقرار من الوزير).⁽¹⁴⁾

رابعاً: أنماط التراث الثقافي: يندرج تحت هذا العنوان أنماط مختلفة من التراث الثقافي، وحسب اهتمام المنظمات والمؤسسات العالمية بها، ومن أنماط مفهوم التراث الثقافي ما يأتي التراث المادي وغير المادي ونأتي على تفصيلها.

1- التراث الثقافي المادي

لقد وضعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي لعام 1972، تعريفاً شاملاً للتراث الثقافي المادي موضحة مكوناته، وعلى النحو الآتي⁽¹⁵⁾

-الآثار: الأعمال المعمارية، وأعمال النحت و التصوير على المباني، و العناصر أو التكوينات ذات الصفة الثرية، و النقوش، و الكهوف، ومجموعات المعالم التي لها جميعاً قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ، أو الفن، أو العلم.

-المجمعات: مجموعات المباني المنعزلة أو المتصلة، التي لها بسبب عمارتها، أو تناسقها، أو إندماجها في منظر طبيعي، قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ، أو الفن، أو العلم.

المواقع: أعمال الإنسان، أو الأعمال المشتركة بين الإنسان و الطبيعة، وكذلك المناطق بما فيها المواقع الأثرية، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر التاريخية أو الجمالية، أو الإثنولوجية، أو الأنثروبولوجية.*

2- التراث الثقافي غير المادي

أما التراث الثقافي غير المادي، عرّفته اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة لعام 2003 بكونه (الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات - وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية - التي تعدّها الجماعات والمجموعات، وأحياناً الأفراد، جزءاً من تراثهم الثقافي). وهذا التراث الثقافي غير المادي المتوارث جيل عن جيل، تبدعه الجماعات والمجموعات من جديد بصورة مستمرة بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها، وهو ينمي لديها الأحساس بهويتها والشعور باستمراريتها، ويعزز ومن ثم احترام التنوع الثقافي والقدرة الإبداعية البشرية)⁽¹⁶⁾.

وفي ضوء التعريف الوارد في الفقرة اعلاه، يتجلى التراث الثقافي غير المادي في الميادين الآتية:⁽¹⁷⁾

1- التقاليد وأشكال التعبير الشفهي، بما في ذلك اللغة كواسطة للتعبير عن التراث الثقافي غير المادي.

2- فنون وتقاليد أداء العروض.

3- الممارسات الاجتماعية، والطقوس والاحتفالات.

4- المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون.

5- المهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية.

في ضوء ما تقدم ترى الباحثة أن التراث الثقافي هو ذاكرة الشعوب، والأثر المعبر عن هويتها التاريخية، والرافد الذي يضيف المعنى على حاضرها، ومصدر الإلهام الذي ينعش آمالها في المستقبل، وقد أقتصر تعريف التراث الثقافي والاهتمام بحمايته في بادئ الأمر على بعد محدد يتصل بالبقايا الأثرية أو المادية التي خلفها الإنسان عبر العصور، غير أن مدلولاته تطورت تدريجياً وتوسعت لتشمل التراث غير المادي الذي ينطوي على المخزون الذهني للشعوب والمجتمعات الحية، وما أنتجته من تراث انتقل من جيل إلى جيل عبر التعبير أو الممارسة أو غيرها.

المبحث الثاني: المشاريع (الإسرائيلية) - الأمريكية في المنطقة

وفقاً لمؤسس الصهيونية السياسية "تيودور هرتزل" تمتد منطقة الدولة اليهودية من نهر النيل في مصر إلى نهر الفرات في العراق، فالخطة الصهيونية في المنطقة شملت احتلال العراق عام 2003، والحرب في لبنان عام 2006، وليبيا عام 2011، فضلاً عن الحروب الطائفية الجارية في سوريا والعراق واليمن، سنتناول في هذا المبحث بشكل موجز أبرز المشاريع (الإسرائيلية - الأمريكية) في المنطقة، مشروع الفوضى الخلاقة، مشروع الشرق الأوسط الكبير، ومشروع تفتيت البلدان العربية.

أولاً: مشروع الفوضى الخلاقة

ظهرت فكرة الفوضى الخلاقة بوضوح في المشروع الأمريكي حيال منطقة الشرق الأوسط عبر احتلالها للعراق عام 2003، فكان الشعار الذي رفعته الولايات المتحدة الأمريكية أن التغيير سيبدأ من العراق من خلال إزالة واحد من الأنظمة الأكثر استمراراً في الحكم، وخاصة أن العراق يمثل أهمية استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، كونه يمثل القلب لمنطقة الشرق الأوسط (18).

ولم تكن الأوساط (الإسرائيلية) بعيدة عن فكرة الفوضى الخلاقة، بل يتضح أنها كانت منسجمة مع الإدارة الأمريكية في هذه الأفكار، من خلال ما أعلنه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب صراحة في أحد المؤتمرات الصحفية التي نشرتها صحيفة نيويورك تايمز بالقول "إن اردتم الإطلاع مفهومي للاستراتيجية الأمريكية فاقروا كتاب نتان شيرانكي(*)"، فإنه سيساعدكم في فهم الكثير من القرارات التي اتخذت والتي تتخذ"، وعنوان هذا الكتاب (قضية ديمقراطية) يشرح فيه نظريته للفوضى الخلاقة، ويدعو فيها الولايات المتحدة الأمريكية لاستخدام الطائفية كوسيلة للقضاء على محور الشر وتحقيق الديمقراطية في المنطقة العربية، كما يرى نتان شيرانكي أن الفوضى الخلاقة تحقق لإسرائيل ما يتبعه كدولة طبيعية معترف بها من جميع دول المنطقة، مما يعني أن الجماعات الصهيونية دفعت باتجاه توضيح

الأفكار حول الفوضى الخلاقة في الجسد السياسي الأمريكي، بما يحقق المصالح الأمريكية-الإسرائيلية.⁽¹⁹⁾

ثانياً: مشروع الشرق الأوسط الكبير

لقد شكل مشروع الشرق الأوسط الجديد الركيزة الحقيقية للمشروع الأمريكي الشرق الأوسط الكبير ويعد استكمالاً لما جاء به بيريز من طروحات فكرية استهدفت تدمير النظام الإقليمي العربي وإحلال أنظمة إقليمية جديدة محله قائم على هيمنة (إسرائيل) ونفوذها على حساب الأقطار العربية، وبعد أن أقامت معظم البلدان العربية علاقات مع (إسرائيل)، ولم تحقق المؤتمرات الاقتصادية لمشروع الشرق الأوسط الجديد أهدافها، طرحت الولايات المتحدة مشروع أو مبادرة الشرق الأوسط الكبير سنة 2004، لإخضاع البلدان العربية اقتصادياً وثقافياً وسياسياً.⁽²⁰⁾

والغاية من المشروع حسب الرؤية الأمريكية القيام بأصلاحات سياسية تدعم قيام الحكم الصالح في دول المنطقة وتوسع الفرص الاقتصادية، إذ ان غياب الديمقراطية والركود الاقتصادي والسياسي والاجتماعي فيها يولد الإرهاب لدى شعوبها.⁽²¹⁾

وفي الحقيقة، استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية نتائج التقرير الصادر عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة حول الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والتنمية في العالم العربي، لتسويق المبادرة الأمريكية وتبرير طرحها في هذا الوقت، وخاصة أن تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، يؤدي إلى زيادة في التطرف والإرهاب، والجريمة الدولية، والهجرة غير المشروعة.

ومشروع الشرق الأوسط الكبير متعدد الأبعاد: وأول أبعاده البعد السياسي الهادف الى تطبيع علاقات دول المنطقة مع اسرائيل ويتمثل البعد الاقتصادي في اقامة سوق مشتركة تحتل (إسرائيل) مركزها الاقتصادي والتجاري، وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال البعد الاقتصادي على إحكام سيطرتها على الثروات الطبيعية في المنطقة وفي مقدمتها مصادر الطاقة، وللمشروع بعد ثقافي يرتكز على نشر قيم الديمقراطية الليبرالية، ويحقق البعد الجغرافي للمشروع سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية وأشرافها المباشر على عقد المواصلات الاستراتيجية البحرية والبرية والجوية في المنطقة الممتدة من بحر قزوين الى البحر الاسود والى قناة السويس والبحر الاحمر وخليج عدن.⁽²²⁾

ثالثاً: مشروع تفتيت البلدان العربية

أن مشروع تفتيت المنطقة هو مشروع قديم، ولعل من أقدم الوثائق التي تتحدث رسمياً عن تفكيك الوطن العربي هي تلك التي عرفت باسم (وثيقة كارينجا) التي سربها الصحفي الهندي حول تفكيك

المنطقة، والتي نشرها عام 1957، وهي وثيقة مؤداها بالنص الحرفي تقتيت المنطقة العربية إلى دويلات مذهبية، وفي منتصف السبعينيات اعد مركز الأبحاث السياسية في وزارة الخارجية (الإسرائيلية) مشروعاً آخر لتقسيم البلدان العربية الرئيسية كالعراق ومصر وسوريا والسعودية والجزائر. (23)

تري (إسرائيل) أن تجزئة الوطن العربي هي السبيل لحمايتها، ولهذا ولاجل ضمان أمنها، ليس امامها سوى تجزئته، وتحويله الى العديد من الكيانات المصطنعة ذات الطابع الطائفي والديني، إذ وضعت (إسرائيل) سياسة واضحة في دعم الاقليات في الوطن العربي، لتحقيق هدفين في آن واحد، من جانب سوف تجد تبريراً لها في عالم يسوده مفهوم الطائفية، وتخلق التجانس بين منطقتي وجودها وما هو سائد في المنطقة، ومن جانب آخر تسهم في إلهاء الدول العربية في خلافات داخلية تؤدي الى إضعافها. (24)

تري الباحثة أن غاية المشروع الاسرائيلي إضعاف الدول العربية المجاورة في إطار مشروع امريكي-اسرائيلي، بدعم من حلف شمال الاطلسي والسعودية، فالتقارب مع السعودية وفقاً لنتيجه هو توسعاً لمجالات النفوذ الاسرائيلية في المنطقة الإقليمية، فضلاً عن مواجهة ايران، ومن الواضح أن مشروع "اسرائيل الكبرى" يعكس الاستراتيجية الحتمية للولايات المتحدة في المنطقة، فالخطة الاسرائيلية في المنطقة أولاً تضمن بقاءها كقوة إقليمية هامة ومسيطرة، وثانياً تعمل على تقسيم المنطقة برمتها الى دويلات، بما يقضي على التنوع الثقافي في العراق والمنطقة واستخدامه وسيلة للتحقيق ما ترنوا إليه.

المبحث الثالث: سرقة (إسرائيل) للتراث الثقافي في العراق

لقد استغلت (إسرائيل) حالة التمزق التي مر بها العالم، فقامت في شهر تموز 1981 بتدمير المفاعل النووي العراقي، إلا أن ضرب المفاعل العراقي لم يمهّد وفقاً للتفكير الاستراتيجي (الإسرائيلي) الأخطار التي يمثلها العراق بالنسبة للدولة العبرية⁽²⁵⁾، ونتيجة لذلك وضعت (إسرائيل) نفسها في واجهة الأحداث الأمامية لعملية احتلال العراق عام 2003، بناءً على الفكرة (الإسرائيلية) القائلة، بأن أي حدث أو تغير قد يأتي من هذا الاحتلال سيغير الوضع في المنطقة لصالح (إسرائيل). سنتطرق في هذا المبحث الى نتائج الفاعلية (الإسرائيلية) على التراث الثقافي في العراق في محورين، الأول: سرقة التراث الثقافي المادي في العراق، والثاني: الأضرار بالتراث الثقافي غير المادي في العراق.

أولاً: سرقة التراث الثقافي المادي في العراق

أدت (إسرائيل) دوراً متميزاً في تنفيذ استراتيجية التقتيت التي طبقتها الولايات المتحدة الامريكية في العراق منذ اليوم الأول لانفلات قوى الفوضى، بتدمير مؤسسات الدولة العراقية والبنية التحتية، فضلاً عن

القرارات العشوائية المتعلقة بحل الجيش العراقي وأجهزة الأمن العراقية، والتي فسرها (بول بريمر) بأنها جاءت إستجابة لرغبات أصدقائنا في تل أبيب.⁽²⁶⁾

كان (إسرائيل) دوراً في نهب التراث الثقافي العراقي، فقد سارع التجار الإسرائيليون لتنظيم عمليات تهريب الآثار العراقية الى عواصم أوروبية والى (إسرائيل)، ومن بين الآثار التي تم تهريبها ستة مخطوطات جلدية كتب عليها بعض أسفار التوراة يعود تاريخها الى القرن الرابع عشر الميلادي، فضلاً عن المسكوكات الذهبية. وفي هذا السياق أشار وزير الأمن (الإسرائيلي) السابق افي ديخيز بقوله: (لقد حققنا في العراق أكثر مما خططنا وتوقعنا، وأن العراق تلاشى كقوة عسكرية وكبلد محتل وخيارنا الاستراتيجي هو بقاءه مجزئاً ومفككاً، وعدم السماح له أن يعود الى ممارسة دور عربي وإقليمي).⁽²⁷⁾

ولقد عثرت قوات الاحتلال الأمريكي في إحدى سراديب مخابرات النظام السابق في بغداد على سبعة وعشرون صندوق حديدي وخمس صناديق ورقية " كارتون " تحتوي على مجموعة من الكتب مختلفة الأحجام مكتوبة باللغة العبرية وبالطبعة الحجرية القديمة يعود تأريخها إلى أكثر من مئة عام، فضلاً عن مجموعة من أسفار التوراة مكتوبة على الجلد باللغة العبرية وملفوفة داخل أسطوانات خشبية بعضها ذو زخارف وعليها كتابات عبرية يعود تأريخها إلى ما يربو على المائة وخمسين عام.⁽²⁸⁾

ولم تسمح سلطة الاحتلال للهيئة العامة للآثار والتراث، بتصوير تلك المخطوطات، إذ تم نقل تلك المخطوطات الى الولايات المتحدة الامريكية، وأصلح أغلبها بمقر متحف التاريخ الطبيعي والتراث العالمي في واشنطن، إذ كان قسم خاص بالسفارة الامريكية في بغداد يمثل ما يشبه (السفارة اليهودية المصغرة) عمل منذ عام 2003 على متابعة كل ما يتعلق بشؤون اليهود العراقيين وأموالهم، وأحكام التنسيق لنقل هذا التراث الى (إسرائيل).⁽²⁹⁾

بذات الوقت لقد أهدى الرئيس الأمريكي بوش إلى شارون رئيس وزراء (إسرائيل) "خريطة للأراضي المقدسة" تعود إلى عام 1678، إذ تشمل هذه الخريطة دول المشرق العربي " بلاد الرافدين وبلاد الشام" بما فيها مدينة بابل، ثم أن العراق بعد احتلاله شهد نشاطاً واسعاً لممثلي الوكالة اليهودية والموساد ويعملون تحت إشراف الوزير اليهودي المتطرف "أيهود أولمرت" وبالتنسيق المباشر مع مركز العمليات المشترك للموساد ووكالة الاستخبارات الأمريكية وتذكر المصادر أن هذه النشاطات لهذه الوكالة أدت إلى وضع اليد على المكتبة اليهودية القديمة "الأرشيف اليهودي" المحفوظة في مبنى المخابرات العراقية.⁽³⁰⁾

وقد طالب العراق بإستعادة اللغائف والوثائق العبرية مراراً، وكانت الأعدار والحجج الواهية والمراوغة الأمريكية بخصوص هذا الموضوع، وسط شكوك بنقل هذا التراث الثقافي القيم الى (إسرائيل)، إذ نشر في عام 2005 عبر شبكة الإنترنت (بأن هناك متحف يجهز قرب تل أبيب مخصص للوثائق العبرية)، كما

أقام الكيان الصهيوني عبر منظمة (أعداء) اليهودية، احتفالاً كبيراً بإمتلاك (إسرائيل) أهم الآثار والمخطوطات عن تاريخ اليهود العراقيين.⁽³¹⁾

ثانياً: الأضرار بالتراث الثقافي غير المادي في العراق

لا شك إن المجتمع العراقي يمتلك ثقافة اجتماعية خاصة به تتبع من تاريخه الطويل وعادات وتقاليد نشأت فيه واستمرت عبر قرون من الزمن، لتترسخ بين افراده على شكل قيم ومبادئ، إلا إن ما تعرض له في العقود الاربعة الاخيرة من حروب وسياسات خاطئة وظلم واستبداد وحملات تهجير، خاصة بعد عام 2003 اثرت بشكل كبير على تلك القيم والمبادئ، ابرز مؤشرات على إنتهاك التراث الثقافي غير المادي في المجتمع العراقي:

1- تشطي الهوية الوطنية لتنتج الهويات الفرعية الأثنية والطائفية والقبلية والمناطقية، فمن التحديات تبرز الهويات القومية الفرعية التي نادى بحكم ذاتي في إقليم خاص بها، فضلاً عن القومية الكردية في إقليم شمال العراق، هناك التركمان الذين نادوا بإقليم خاص بهم في كركوك أوجزه منها، ومن الهويات الفرعية ما برز على أسس دينية، فقد تعززت الذات لدى المسيحيين العراقيون، كما تمسك الصابئة والاييزيديون باعقائدهم وانطوا على انفسهم.

2- وجود حالة من الصراع الثقافي بين الثقافة القديمة والثقافة الجديدة، والذي تكمن أبرز سماته في الجهل بفلسفة التنوع القائم على الاختلاف الذاتي بين ما هو فكري او عرقي او ذوقي، وفرض ثقافة ضد اخرى بما لا يحترم الخصوصيات الثقافية للمكون الآخر ومحاولة إقصائه وإلغائه، وبالتالي بروز حالة الممانعة الثقافية أو عدم التقبل الحضاري التي تبديها الكثير من الحضارات بوجه الحضارة الغربية وتحولها الى مواجهة حقيقة من الممكن أن ينتج عنها مزيد من الشروخ والفجوات.⁽³²⁾

3- أصبح التخلف بالنسبة للولايات المتحدة و(إسرائيل) الاداة الرئيسية لتفرض سلطتها على بغداد التي ستكون مفرغة ثقافياً ومجردة اجتماعياً، اذا تذكر الاحصائيات إن 18 الاشهر الاولى للاحتلال تم تصفية (310) من العلماء العراقيين، وأورد تقرير اخر مقتل اكثر من (340) مفكراً وعالماً بين عامي 2005-2007، كما ادى تفجير معاهد التعليم العالي الى تراجع المنتسبين اليها بنسبة 30 % قياساً بما كانت عليه، وقد بلغ عدد العلماء والمختصين الذين هاجروا من العراق قرابة عشرين الف بسبب التهديد والعنف المنظم الذي يتم بإشراف قوى التحالف والقوى الإقليمية معه، وكان الدور الابرز في هذه العمليات للموساد (الإسرائيلي).⁽³³⁾

كانت (إسرائيل) داعمة ومساندة في تحقق الاستراتيجية الأمريكية في العراق على المستويات السياسية والأمنية والثقافية كافة بحكم كونها الحليف الإستراتيجي الأول للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة

وبحكم مصالحها وأهدافها وهي أيضاً متعددة منها سياسياً : إبعاد العراق الجديد عن الصراع العربي_ الصهيوني وإدخاله طرفاً في التسوية السلمية ، واقتصادياً : حاجتها إلى النفط العراقي التي كانت تحلم دائماً بأن تتقاسمه مع العرب.

الخاتمة

في خاتمة بحثنا لابد من الإشارة إلى أن موضوعة الدراسة كانت محاولة لتسليط الضوء على الدور (الإسرائيلي) في تدمير وسرقة الموروث الثقافي العراقي، بيد أن تلك السرقات والإنتهاكات لم تجر بمحض صدفة، إذ كان الدور الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية، ولم تكن الصهيونية العالمية بمنأى عن ما جرى ويجري في البلاد، من خلال النقاء أهدافها مع الإستراتيجية الأمريكية في تفتيت المنطقة العربية عبر مشروعات متغاممة ومنها، الفوضى الخلاقة، ومشروع تفتيت البلدان العربية، ومن خلال سرقة الإرشيف اليهودي ومن خلال وقائع الأحداث، ليس هناك شك للحظة بأنه تمت نقله إلى (إسرائيل) من خلال قرصنة أمريكية في وضح النهار دون أن تحترم المواثيق والأعراف الدولية والأخلاقية والإنسانية لحماية الإرث الثقافي للشعوب أثناء الحروب والاحتلال .

وبما أن توحيد العرب هو النقيض لما تحاول (إسرائيل) تحقيقه، فإنها تسعى دائماً الى إفشاله من خلال دعمها ومساندتها للأقليات في المنطقة لمنعها من الاندماج في مجتمعاتها، ولهذا عمدت الحكومة (الإسرائيلية) الى تشجيع إقامة الدويلات الطائفية لضرب النظام العربي وتهديد وجوده، فإقامة علاقات خاصة مع مجموعات طائفية وعرقية مختلفة، ولاشك أن إثارة قضية الأقليات في المنطقة من أجل إضعاف شعوب المنطقة وإيجاد مبرر لوجودها بوصفها دولة يهودية في الوسط العربي.

قائمة الهوامش

- (1) سورة الفجر، الآية 19.
- (2) أبين منظور ، لسان العرب، ج1، ط6، (دار صادر، لبنان، 1997)، ص200.
- (3) (Marilena Vecco, A definition of Cultural heritage: from the tangible to the intangible, Journal of Cultural Heritage, vol. 11, no.3, (Italia, July- September 2010), P.322.
- (4) علي محمود صادق، مفهوم التراث في الخطاب العربي المعاصر، مجلة شؤون عربية، العدد(99)، (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 1999)، ص169.
- (5) إبراهيم مصطفى وآخرون، "المعجم الوسيط"، مجمع اللغة العربية، (المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، أستانبول، 2000)، ص85.
- (6) معد عبد الرحيم كافورد، اشكالية الثقافة العربية بين الأصالة والمعاصرة، (الدوحة، 1996)، ص9.
- (7) مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، (الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1983)، ص58.
- (8) حليم فياض، المجتمع العربي المعاصر، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008)، ص373.
- (9) محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية في الوطن العربي منذ الخمسينيات، مجلة المستقبل العربي، العدد(346)، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007)، ص6.
- (10) محمد فوزي، الثقافة العربية وثورة المعلومات - قراءة نقدية، مجلة شؤون عربية، العدد(12)، (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2005)، ص117.
- (1) سليمان ابراهيم العسكري، دور التعليم في الحفاظ على التراث الثقافي، وقائع الملتقى العربي الأول للتراث الثقافي، (المكتب الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي، الشارقة، 6-8/شباط/2018)، ص57.
- (2) أبو خلدون ساطع الحصري، آراء وأحاديث في العلم والأخلاق والثقافة، ط2، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985)، ص133.
- (3) قانون الآثار والتراث النافذ رقم (55) لعام 2002، المادة (7)، ط2، شركة دار المعمورة، وزارة الدولة لشؤون السياحة والآثار - الهيئة العامة للآثار، ط2، شركة دار المعمورة، بغداد، 2014، ص8.
- (4) قانون الآثار والتراث النافذ رقم (55) لعام 2002، المادة (8)، المصدر نفسه، ص8.
- (5) اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي، (المادة (1)، أقرها مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، الدورة (17) في 23/ تشرين الثاني/1972، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، باريس، 2004، ص4.
- (6) اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي، الفقرة (1) من المادة (2)، النصوص الأساسية أتفاقية عام 2003: صون التراث الثقافي غير المادي، المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، الدورة (37)، 17/تشرين الأول/2003، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، باريس، 2018، ص5.
- (7) اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي، الفقرة (2) من المادة (2)، المصدر نفسه، ص6.
- (8) جيرمي سولت، تفتيت الشرق الأوسط: تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي، ترجمة: نبيل صبحي الطويل، ط1، (دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2011)، ص419.

- (*) نتان شيرانسكي: يهودي ولد في الاتحاد السوفيتي السابق عام 1948، وهاجر الى اسرائيل في عام 1986، واصبح عضواً في الكنيست الإسرائيلي، ومن ثم أصبح وزيراً للعلاقات مع الشتات في حكومة شارون لمرحلة واحدة، أستقبله الرئيس الامريكى السابق جورج بوش الأب في البيت الأبيض، مبدئاً إعجابه بكتابه (قضية ديمقراطية).
- (19) نقلاً عن: علي جبار حافظ، مكانة إسرائيل في الاستراتيجية الامريكية حيال الشرق الأوسط بعد عام 2001، رسالة ماجستير، (كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2013)، ص 192.
- (20) للمزيد انظر: برادلي أ. تايلر، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة: عماد فوزي شعبي، (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2004)، ص 20-24.
- (21) وجيه كوثراني، الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي مع اسرائيل : البعد التاريخي واشكالات راهنة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (23)، (مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1995)، ص 9.
- (22) وجيه كوثراني، المصدر السابق، ص 10.
- (23) حكمت فاكه، تفتيت العرب. بين أفكار برنارد لويس واويد ينون، ط1، (مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2008)، ص 29.
- (24) أحمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، ط2، (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010)، ص 56-57.
- (25) عماد جاد، إسرائيل والتحريض الأمريكي ضد العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد (150)، (مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، تشرين الأول / 2002)، ص 110.
- (26) دهام محمد العزاوي، الاحتلال الامريكى للعراق وأبعاد الفدرالية الكردية، ط1، (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009)، ص 163.
- (27) نقلاً عن: صفاء صالح مهدي الكناني، المتغيرات الإقليمية والاستراتيجية حيال العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2012)، ص 213.
- (28) حيدر فرحان حسين الصبيحاي، خفايا سرقة كبرى، ط1، (دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2012)، ص 45.
- (29) حيدر فرحان حسين الصبيحاي، العقدة التاريخية وتدمير الارث الحضاري للعراق، (بحث منشور في كتاب: بصمات الفوضى ارث الاحتلال الامريكى في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2013)، ص 171.
- (30) حيدر فرحان حسين الصبيحاي، خفايا سرقة كبرى، المصدر السابق، ص 49.
- (31) حيدر فرحان حسين الصبيحاي، العقدة التاريخية وتدمير الإرث الحضاري للعراق، المصدر السابق، ص 171.
- (32) حسين درويش العادلي، الثقافة العراقية بين خيارات الاستلاب والانغلاق والانفتاح، مجلة البناء، العدد (74)، (المستقبل للثقافة والنشر، بغداد، 2004)، ص 22.
- (33) جيمس بيتراس، الحرب الامريكية على العراق تدمير حضارة، مجلة المستقبل العربي، العدد 368، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول 2009)، ص 170-171.

المصادر

القرآن الكريم

1- سورة الفجر، الآية 19.

أولاً: الوثائق الرسمية

أ- المواثيق والاتفاقيات والقرارات الدولية

1- اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي، أقرها مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، الدورة (17) في 23/ تشرين الثاني/1972، (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، باريس، 2004).

2- اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي، النصوص الأساسية أتفاقية عام 2003: صون التراث الثقافي غير المادي، المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، الدورة (37)، 17/ تشرين الأول/2003، (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، باريس، 2018).

ب- التشريعات والقوانين الوطنية

قانون الآثار والتراث النافذ رقم (55) لعام 2002، المادة (7)، ط2، (شركة دار المعمورة، وزارة الدولة لشؤون السياحة والآثار - الهيئة العامة للآثار، 2014).

ثانياً: القواميس والموسوعات والمعاجم

1- إبراهيم مصطفى وآخرون، "المعجم الوسيط"، مجمع اللغة العربية، (المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، أستانبول، 2000).

2- أبين منظور، لسان العرب، ج1، ط6، (دار صادر، لبنان، 1997).

3- مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، (الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1983).

ثالثاً: الكتب

1- أبو خلدون ساطع الحصري، آراء وأحاديث في العلم والاخلاق والثقافة، ط2، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985).

2- أحمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، ط2، (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010).

3- برادلي أ. تايلر، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة: عماد فوزي شعبي، (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2004).

4- جيرمي سولت، تفتيت الشرق الأوسط: تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي، ترجمة: نبيل صبحي الطويل، ط1، (دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2011).

5- حليم فياض، المجتمع العربي المعاصر، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008).

- 6- حكمت فاكه، تفتيت العرب بين أفكار برنارد لويس واويد ينون، ط1، (مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2008).
- 7- حيدر فرحان حسين الصبيحاي، خفايا سرقة كبرى، ط1، (دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2012).
- 8- دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفدرالية الكردية، ط1، (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009).
- 9- معد عبد الرحيم كافورد، اشكالية الثقافة العربية بين الأصالة والمعاصرة، (الدوحة، 1996).

رابعاً: الأطاريح والرسائل

- 1- صفاء صالح مهدي الكناني، المتغيرات الإقليمية والاستراتيجية حيال العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2012).
- 2- علي جبار حافظ، مكانة إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية حيال الشرق الأوسط بعد عام 2001، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2013).

خامساً: الأبحاث والدراسات والمجلات

- 1- جيمس بيتراس، الحرب الأمريكية على العراق تدمير حضارة، مجلة المستقبل العربي، العدد 368، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول 2009).
- 2- حسين درويش العادلي، الثقافة العراقية بين خيارات الاستلاب والانغلاق والانفتاح، مجلة البناء، العدد (74)، (المستقبل للثقافة والنشر، بغداد، 2004).
- 3- حيدر فرحان حسين الصبيحاي، العقدة التاريخية وتدمير الارث الحضاري للعراق، (بحث منشور في كتاب: بصمات الفوضى ارث الاحتلال الأمريكي في العراق، مركز حورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2013).
- 4- سليمان ابراهيم العسكري، دور التعليم في الحفاظ على التراث الثقافي، وقائع الملتقى العربي الأول للتراث الثقافي، (المكتب الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي، الشارقة، 6-8/شباط/2018).
- 5- علي محمود صادق، مفهوم التراث في الخطاب العربي المعاصر، مجلة شؤون عربية، العدد (99)، (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 1999).
- 6- عماد جاد، إسرائيل والتحريض الأمريكي ضد العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد (150)، (مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، تشرين الأول/ 2002).
- 7- محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية في الوطن العربي منذ الخمسينيات، مجلة المستقبل العربي، العدد (346)، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007).
- 8- محمد فوزي، الثقافة العربية وثورة المعلومات - قراءة نقدية، مجلة شؤون عربية، العدد (12)، (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2005).

دور (إسرائيل) في تدمير التراث الثقافي العراقي بعد عام 2003
الباحثة رشا إسماعيل إبراهيم أ.د. أسامة مرتضى باقر السعيد

9- ووجيه كوثراني، الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل : البعد التاريخي واشكالات راهنة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (23)، (مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1995).

سادساً: المصادر الأجنبية

Marilena Vecco, A definition of Cultural heritage: from the tangible to the intangible, Journal of Cultural Heritage, vol. 11, no.3, (Italia, July- September 2010).



تاريخ استلام البحث 5 / 8 / 2022

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 2 / 10 / 2022

رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

القوة الذكية للدولة وكيفية ادارتها (الجامعات ومراكز البحث العلمي انموذجا)

The smart power of the state and how to manage it: a model:
universities and scientific research centers

م.د.جواد كاظم كطان

أ.د.شيماء عادل فاضل

مشاور سياسي اقدم / جهاز الامن الوطني

الجامعة العراقية / كلية الادارة والاقتصاد

Dr. Jawad Al-Shamry

Prof. Dr. Shaimaa Adel Fadel

Senior Political Adviser / National Security Agency

Iraqi University / College of Administration and Economics

joado5@gmail.com

Dr.shaimaaadil2020@gmail.com iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

المخلص

لجأ الانسان منذ اقدم العصور الى استعمال القوة في محاولة منه الى فرض سيطرته وارادته على الاخرين ،ولاجله تعد القوة ولازالت احدى مقومات الدولة في تحقيق مصالحها ،بل هي الوسيلة والادارة التي من خلالها تفرض الدولة مكانتها وهيبتها في اطار العلاقات الدولية التي تدور داخل فلك النظام الدولي . ومع بداية القرن العشرين ظهر نمط جديد للقوة يمتلك برامج متكاملة للتحكم بكيفية ادارته لقرارات الدولة السياسية لاسيما في ضوء التطورات التي تشهدها البيئة الدولية بسبب الاعتماد المتبادل وظهور قضايا جديدة في ميدان العلاقات الدولية .

وعليه تسلط الدراسة الضوء على النمط الجديد من القوة الذكية كأحد القوى المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي للدولة ،فضلا عن تحليل عناصرها وذلك لتحديد نقاط القوة والضعف لتلك العناصر ،وبالتالي ترتيبها ومقارنتها مع بعض تبعاً لعدد من المعطيات و المؤشرات الرسمية للوصول الى نتائج تتيح معرفة ترتيب القوة الذكية وفقاً لعناصرها ، ومن هنا انطلقت اشكالية الدراسة لبيان اثر القوة الذكية كاحد الادوات التي تمتلكها الدولة في تحقيق اهدافها وغاياتها ومصالحها

ولاجله تفترض الدراسة ان للجامعات ومراكز البحث العلمي تأثيرا كبيرا كونها المشغل الذي يقود للقوة الذكية في الوقت الحالي ،الى جانب تحليل الاثار الناتجة عنها . وللوصول الى النتائج المرجوة من البحث تم تقسيم الباحثان بحثهما الى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة ،كما تم استخدام عدة مناهج لاثبات فرضية الدراسة فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في المبحث الاول والثاني منه ،بينما في المبحث الثالث والاخير تم استخدام منهج تحليل النظم ، اما الخاتمة فجاءت تلخيصا لمضمون البحث مع عدد من الاستنتاجات والتوصيات .

الكلمات المفتاحية : القوة ،القوة الذكية للدولة ، الجامعات ، مراكز البحث العلمي

Abstract

Attempts to impose it, confront it, enter it, enter it, enter it, and enter it within the framework of international relations that are practiced within the orbit of the international system began. At the beginning of the twentieth century, a new pattern of power emerged that had integrated programs and political plans of the state, especially in the developments taking place in the international environment due to interdependence and the emergence of new issues in the field of international relations Accordingly, the study sheds light on the new pattern of smart power as one of the forces affecting the political

decision-making process of the state, as well as analyzing its elements in order to determine the strengths and weaknesses of those elements, and thus arrange and compare them with each other according to a number of official data and indicators to reach results that allow knowing the order of The smart power according to its elements, and from here the problematic of the study began to show the impact of the smart power as one of the tools that the state possesses in achieving its goals, objectives and interests. For this reason, the study assumes that universities and scientific research centers have a significant impact, being the operator that leads to the smart power at the present time, in addition to analyzing the resulting effects. In order to reach the desired results of the research, the researchers divided their research into an introduction, three chapters and a conclusion, and several methods were used to prove the hypothesis of the study. A summary of the content of the research with a number of conclusions and recommendations

keywords are: Power, the smart power of the state, universities, scientific research centers

المقدمة

عرفت الانسانية عبر تاريخها الطويل عناصر عدة للقوة الذكية للدولة سبيلا للوصول الى اهدافها ولاجله فان السعي للوقوف على طبيعة القوة الذكية للدولة ،وماقامت به من دور / ادوار طوال مايزيد عن ربع قرن من الزمن وماتزال ،معتمدة في ذلك على جملة عناصرها المتشابكة منها والتمايزة في مدى تأثيرها من بينها نخبة المعرفة بكافة فروعها الاستراتيجية والمستقبلية والذي تم التركيز عليه بوصفه الاكثر اهمية في الوقت الراهن مقارنة بغيرها من العناصر . ان نخبة المعرفة (الجامعات ومراكز البحث العلمي) يعد بمثابة المشغل الذي يقود القوة الذكية للدولة ككل مانحا اياها المعنى والمبرر المطلوب لوجودها واستمراريتها. ورغم ان هناك العديد من المصادر المؤسسية للمعرفة ، والتي من الممكن لنخبة القوة الذكية الاعتماد عليها في عملية صنع القرار ، والتي منها كادر المستشاريين الرسميين ، ووكالات المخابرات والامن القومي، واكاديمية الجامعات والمعاهد العلمية ،واقسام البحث والتطوير، ومراكز التفكير

الاستراتيجي الخ، الا اننا سنركز على الجامعات ومراكز البحث العلمي تلك المراكز التي تنامت كما ونوعا خلال العقود القليلة الماضية ، وكيفية ادارتها للقوة الذكية للدولة .
اهمية البحث : تأتي اهمية البحث من عدة اعتبارات لعل اهمها الاتي :

1. ان بعض مؤسسات الفكر (الجامعات ومراكز البحث العلمي) قد تخطت دورها من مراكز تزود صانع القرار بالمعلومات والتحليل المنهجي الى لاعب فاعل ومؤثر في عملية صنع القرار ذاته (سياسياً كان ام اقتصادياً ام عسكرياً واليوم صحياً)، أو قد يصل الأمر لان يكون اللاعب الأكثر تأثيراً بما لديها من النفوذ الذي يتعزز مع المعرفة والخبرة والتجربة ،فحاضنات الابتكار اليوم مشاريع عمل مستقبلية ، ومصدر القوة الأساس بعضها مشاريع جامعية وبحوث تخرج ورسائل الماجستير واطارح دكتوراه..، والتي هي بمثابة مخرجات أي نظام سياسي في العالم من قبل اشراك اكبر عدد من الاطراف في عملية صنع القرار

2. ان الدراسة تمثل محاولة للتعرف على تأثير القوة الذكية على الدولة والنتائج المترتبة من اتباعها
اهداف البحث: يسعى البحث الى تحقيق الاهداف التالية:

1. التعريف بماهية القوة الذكية للدولة .
 2. بيان عناصر القوة الذكية للدولة .
 3. ابراز مدى اهمية امتلاك القوة الذكية لاي دولة بعناصرها المتعددة وكيفية ادارتها كأداة لتنفيذ سياستها الخارجية .
 4. دور الجامعات ومراكز البحث العلمي وكيفية ادارتها للقوة الذكية للدولة.
- اشكالية الدراسة : تتمثل اشكالية الدراسة بطرح التساؤلات التالية :

1. ماهي القوة ؟ وكيف تكون القوة الذكية للدولة ؟
 2. ماذا تتضمن عناصر القوة الذكية للدولة ؟
 3. ما اهمية القوة الذكية للدولة؟ وكيف يمكن ادارتها ؟
 4. متى يمكن للجامعات ومراكز البحث العلمي ان تسهم في ادارة القوة الذكية للدولة ؟
- فرضية البحث : انطلاقاً من اشكالية الدراسة ،يفترض الباحثان الفرضية الاتية :

« ان كل عناصر القوة الذكية لاي دولة وبدون اي استثناء عامل مكمل لقوة الدولة ، فمخرجات الجامعات هي مدخلات مراكز البحث العلمي ومخرجات مراكز البحث العلمي (بتعاونها وتفاعلها وتشابكها مع الجامعات) هي مدخلات المؤسسات السياسية والصناعية والعسكرية والأمنية والوسيلة اللازمة لادارتهاوينسحب الامر على بقية العناصر.»

منهج الدراسة : يعد المنهج هو الطريق المؤدي الى الكشف عن الحقيقة في العلوم من خلال طائفة من القواعد العامة للوصول الى نتيجة معلومة ،وقد فرضت دراسة الموضوع الى الاستعانة بعدة مناهج هي:

1. المنهج الوصفي التحليلي ،لدراسة اي موضوع فانه لا بد من وصفه وتحليله وتشخيصه ،ولأجله سنلقي الضوء على وصف القوة الذكية وعلى كل ما يحيط منها من جوانب ،وهنا يتطلب جمع المعلومات حول القوة المراد دراستها ووصفها وصفا دقيقا ،والتعبير عنها تعبيراً شاملاً وكيفا ،فضلاً عن توظيف هذا المنهج في وصف عناصرها بصورة دقيقة وشاملة ،ولأجله تم استعماله في المبحث الاول والثاني من البحث .

2. منهج تحليل النظم ،وقد تم استعماله لدراسة المدخلات التي تمثلت في عناصر القوة الشاملة ومنها الجامعات ومراكز البحث العلمي وتسخيرها خدمة لمصالح الدولة ،والمخرجات المتمثلة في النتائج عبر السياسات الخارجية لاي دولة في المبحث الثالث منه.

هيكلية البحث : قسم الباحثان بحثهما الى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، المبحث الاول تناول القوة الذكية - رؤية نظرية مفاهيمية ، بينما عرض المبحث الثاني عناصر القوة الذكية للدولة ،وعالج المبحث الثالث كيفية ادارة عناصر القوة الذكية للدولة :الجامعات ومراكز البحث العلمي، واختتم البحث بعدد من النتائج .

حدود البحث :

- 1.الحدود المكانية : يتناول القوة الذكية المتعارف عليها دوليا في كل مكان .
2. الحدود الزمانية : مع بداية القرن الحادي والعشرين ولحد يومنا هذا . .
3. حدود الموضوع : يركز على النطاق الموضوعي (الجامعات ومراكز البحث العلمي) وكيفية تأثيرها وادارتها للقوة الذكية للدولة

المبحث الاول : القوة والقوة الذكية - رؤية مفاهيمية

بداية ، من المهم الوقوف عند معنى القوة.. ، فلغة هي القدرة والمكنة والاستطاعة و ضد الضعف وجمعها قوى ،اما في اللغة الانكليزية فان كلمة power التي غالبا ماتترجم الى العربية(بالسلطة) مأخوذة من الكلمة الفرنسية poivoit ،والتي تعنى معنيين الاول ينطوي على معنى القوة كالقوة العسكرية وقوة الافكار ،اما المعنى الثاني فينطوي على دلالة سياسية أو قانونية محددة كالسلطة السياسية أو السلطة الفردية (1) اما كمفهوما فقد حازت على اهتمام كبير من جانب العديد من الكتاب والباحثين في محاولة لتحديد المقصود منها ،وفيما يلي ابرز هذه المفاهيم :

1. قدرة طرف على التأثير على أطراف أخرى بشكل مقصود بغية تحقيق مصالحها. (2) إذ يمكن تقليل مقاومة الآخرين له فيما يتعلق بخطة العمل التي يريد تبنيها في مجال معين خلال فترة من الزمن.
2. حدد قاموس اكسفورد القوة بانها ((قدرة السيطرة على الافراد والاشياء والموارد والقيام بعمل اتجاهه ما نريد فعله للوصول الى هدف معين)) (3)
3. القدرة على احداث النتائج المرغوبة من خلال اللجوء الى استعمال التأثير
4. القدرة على التأثير في مجرى الطاقة والموارد المتوفرة وتوجيهها صوب اهداف محددة معارضة الى اهداف الاخرين .
5. علاقة اجبار في التغيير من سلوكية الاخر .
6. قابلية الجهة (A) في التأثير على سلوك الجهة (B) وجعل الاخيرة تتصرف بالطريقة التي تريدها الجهة الاولى (A) (4)

اما في عالم السياسة ، فقد وصفت القوة السياسية بالقوة المفسدة كونها تمثل: (5)

1. العلاقة الاجتماعية المتداخلة بين الحكام والمحكومين والتي تتحدد بقدرة التأثير بين مصدرين المؤثر من يملك والمتأثر من لا يملك قدرة التأثير على الاخرين
 2. هي علاقات تبادل المنافع بين مجموعتين تختلفان من زاوية طبيعة كل واحدة منهما ، كالعلاقات السياسية والاقتصادية بين عالم الجنوب وعالم الشمال .
 3. وهنا يظهر لنا مبدأ الاعتمادية المتبادلة أي ان الاطراف (الدول) التي تكون بينهم علاقات قوة يرتبطون مع بعضهم البعض عن طريق اعتماد كل منهم على البعض الاخر (6)
- الا ان ماتقدم لا يمنع من وجود اتجاهات اخرى تعرف القوة بمنحى اخر، وكما يلي: (7)
- الاتجاه الأول: يعرف القوة بأنها القدرة على التأثير في الغير وهي القدرة على حمل الآخرين للتصرف بطريقة تضيف إلى مصالح مالك القوة.
- الاتجاه الثاني: يعرف القوة بأنها المشاركة الفعالة في صنع القرارات المهمة في المجتمع.
- الاتجاه الثالث: يحاول أن يجمع بين الاتجاهين السابقين ويعرف القوة بأنها التحكم والسيطرة المباشرة أو غير المباشرة لشخص معين أو جماعة معينة على أوجه إثارة القضايا.
- ان قوة الدولة وفق الاتجاهات اعلاه عدت من العوامل التي يعلق عليها أهمية خاصة في السياسة الدولية والنظام الدولي والاكثر محورية في النظرية السياسية ، وذلك بالنظر إلى أن هذه القوة هي التي ترسم أبعاد الدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي وتحدد إطار علاقاتها بالقوى الخارجية في البيئة الدولية.

ورغم تعدد المعاني التي أعطيت من قبل مفكري السياسة الدولية بشأن مضمون هذه المفردة الا انهم لم يتفقوا على معناها كونها تجمع بين الإكراه المادي، والقدرة في التأثير في سلوك الآخرين التي تخدم أهداف الدولة الحائزة للقوة، كما تباينت الرؤى بشأن هذا المفهوم من مدلول ضيق يقتصر على

العناصر المادية إلى آخر شامل لعناصر مادية وغير مادية، كما ان القوة قد تحتوي على اي شئ يساعد الإنسان على توطيد سلطته على الآخرين، ولاجله توجد ثلاثة طرق اساسية للنظر الى القوة: (8)

➤ اولها كونها مسيطرا على الموارد.

➤ وثانيها من حيث كونها مسيطرة على اللاعبين،اي تقييد حرية دولة أو مجموعة دول مقابل دولة كالقرارات الدولية المتخذة ضد دولة ما أو شخصية سياسية معينة .

➤ وثالثها من حيث كونها مسيطرة على النتائج.

اما كيفية القيام بهذا التأثير ،فيمكن تحديد ثلاث طرق للوصول الى ذلك : (9)

1.سلطة التهديد

2.سلطة الاقناع

3.سلطة التعويض

ان ماتقدم قاد الى حقيقة هو ان القوة هي نسبية على الدوام تتغذى من معين قنوات عدة فيمكن ان تستخدم بوسائل شرعية اذا ما وضعت في المجال المناسب ،وغير شرعية اذا ما اسيء استخدامها بطريقة غير فاعلة أو غير مؤثرة .

ان الاتجاه الراهن في العلاقات الدولية يميل في الوقت الحالي الى التأكيد على مفهوم جديد للقوة ، فظهر مايعرف بالقوة الذكية في تصريف السياسة الدولية، وبدأ التفكير في هذا المفهوم عقب الاخفاقات في العديد من مناطق النزاع والتوتر التي لعبت فيها الولايات المتحدة الامريكية دورا مباشرا او غير مباشر ،ويأتي في صدارة تلك الاخفاقات الهجوم على رموز القوة الاقتصادية والعسكرية الامريكية (مركز التجارة العالمي ،والبنيتاجون)عام 2001، والغزو الامريكي على العراق في عام 2003 والوضع في افغانستان ، وحتى ماحدث من تطورات سياسية في العالم العربي بمايعرف باحداث الربيع العربي ،مما ولد قناعة بان القوة العسكرية ليست الاداة المثلى لنجاح السياسة الخارجية الامريكية وبقاءها القوة او القطب المهيمن على مسار العلاقات الدولية المعاصرة ومن اهم فواعل النظام العالمي الجديد ،وبقية القوى تدور في فلكها اما كفواعل منافسة او كفواعل هامشية (10)

وذلك من خلال قوتها الذكية المستندة الى عدم تفضيل المغامرات الخارجية والميل للحلول السياسية برؤى جامعاتها ومراكزها العلمية الى حد كبير ،ولاسيما في معالجة القضايا الدولية المعقدة كحاربة التمرد ومكافحة الجماعات الارهابية،وان موضوع القوة وقدرتها على التأثير وقيادتها العالمية بمفردها ،وما يرتبط بها سيظل محط نقاش بين الباحثين الاستراتيجيين والسياسيين ،فيطرح (ستيفن والت)استاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفارد عام 2014 ان اي مناقشة لاستخدام إستراتيجية القوة الذكية لاي دولة ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية لايد ان تعرف اولا وضع الدولة عالميا ،والي اي مدى تتمتع بالأمان (11)

اما (جوزيف ناي) فقد طرح مشروع استراتيجية القوة الذكية من قبل الباحثين (ناي) و (ارميتاج) عام 2007 ،عبر مقالاتهما التي نشرت في صحيفة واشنطن بوست الامريكية تحت عنوان (قف عن الجنون ،اميركا ،اصبحت ذكية) اكد الباحثان في مقالتهما على ضرورة اعتماد الولايات المتحدة الامريكية

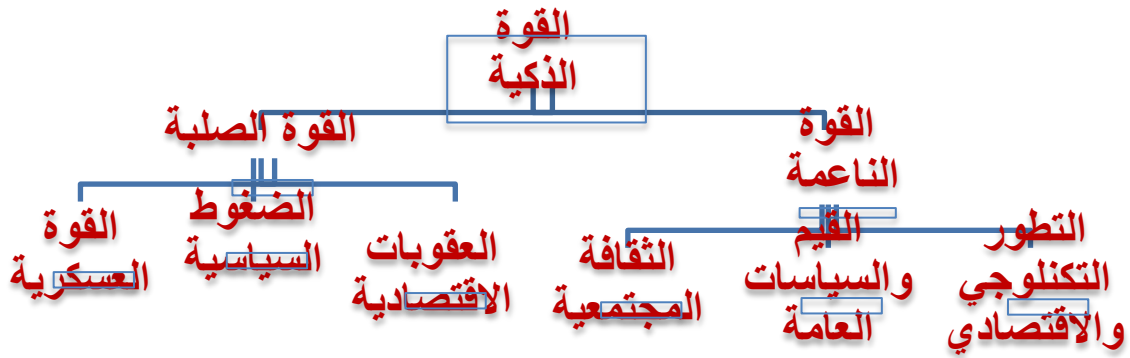
لإستراتيجية تركز على الاستخدام المزدوج للوسائل السلمية الناعمة مع الوسائل العسكرية الصلبة بصورة محدودة لإدارة علاقاتها الدولية وتنفيذ إستراتيجياتها وتحقيق المصالح الاميركية القومية على الصعيد العالمي⁽¹²⁾ ، على الرغم من التحديات التي تواجهها في تحقيق نتائج سريعة وملموسة ، إلا انها تبقى القيادات العليا في الولايات المتحدة الاميركية تعتقد هي الإستراتيجية الفضلى في الوقت الحاضر ولاسيما وهي توظف بيئتها الدولية وطبيعة نظامها الدولي ومؤسساته ، وفواعلها الرسمية وغير الرسمية لإنجاح مهام إستراتيجيتها العالمية بعدم السماح بظهور قوى منافسة للدور الاميركي القيادي العالمي ، فضلاً عن مصادر قوتها الذاتية الداخلية ، وتقاديا للوقوع في الاخطاء التي وقعت بها الادارة التي سبقتها اتبعت استراتيجية التلويح مابين استخدام القوة الذكية ومابين التواصل بلغة الديمقراطية وبالتالي هي تمزج بها بين البرغماتية والمبادئ سبيلا لبقاء الانظمة الجديدة في المنطقة متعاونة وحليفة للبيت الابيض ،⁽¹³⁾ وتجنباً لعدم التضحية بعشرات الالاف من ارواح الجنود الاميركيان وتوفيراً لمليارات الدولارات الاميركية .

كذلك يرى(ناي) ان مقومات القوة الذكية (الاقتصادية ، العسكرية ، الناعمة) هي من اهلتها وستبقى للاستمرار في التمتع بمكانتها عالمياً ولتعقد⁽¹⁴⁾

وهذا ما اشار اليه الرئيس السابق اوباما في يناير 2015 اثناء القاءه لخطاب حالة الاتحاد بايمانه بما يطلق بالقوة الاميركية الذكية والتي تدمج القوة العسكرية مع الدبلوماسية القوية ، وتستفيد من القوة في بناء التحالفات ، ولا تدع المخاوف تحجب الانظار عن الفرص التي يقدمها القرن الجديد، واذضاف انه (يوجد العديد من المعايير لاستخدام هذه القوة ، اهمها ان تكون ضرورية ومتناسبة وفعالة وعادلة).⁽¹⁵⁾

ان مراكز الابحاث الاميركية كراند وهيريتيج ، فضلاً عن مركز بيو للأبحاث والذي يضم ايضا الالاف من الموظفين ويعمل بصورة مستمرة باستطلاعاته المتعلقة بالسياسة الخارجية والدفاع لاثراء صناعات القرار بنتائج الاستطلاعات سعت الى وضع عدد من التعاريف حول ماهية القوة اذكية الا ان اغلبها اتفق على عدد منها ، وكما يلي :⁽¹⁶⁾

1. توظيف القوة الناعمة والقوة الصلبة في استراتيجية واحدة تعرف بالقوة الذكية، اي استخدام الوسائل العسكرية والضغوط الاقتصادية، فضلاً عن الوسائل الناعمة من اجل تحقيق هدف معين⁽¹¹⁾، كما هو الحال في المخطط التالي :



مصدر المخطط: من اعداد الباحثان

ان الاساس الذي تقوم عليه استراتيجية القوة الذكية وفق المخطط اعلاه هو اساسه الاندماج سواء اكان الاندماج ايعازيا (مبنيا على اليعاز) او اندماجا حسابيا (مبنيا على العمليات الحسابية) او اندماجا معياريا (مبنيا على المعرفة)⁽¹⁷⁾ سبيلا لتحقيق اهدافها ومصالحها المبتغاة من استعمال مثل هكذا قوة ،فضلا عن عدد من العناصر و التي يمكن أن تستخدمها الدولة على المدى الطويل لامتلاك أو تطوير قدرات معينة تستخدم في التأثير .

2. صياغة مركب قوة بين القوتين الصلبة والناعمة بغية تحقيق اهداف السياسة الخارجية باقصى قدر من الفاعلية والكفاءة في ان واحد .⁽¹⁸⁾

3. اختيار افضل خليط من الادوات الدبلوماسية ،والاقتصادية ،والعسكرية ،والسياسية ،والقانونية ، والثقافية لكل .

4. الادماج الذكي وشبكة العمل الدبلوماسي والدفاع والتنمية والادوات الاخرى⁽¹⁹⁾

5. توظيف قوة الدولة وفقا لظروفها ،اي انها تتحدد في ضوء عنصرين :
أ. مصادر القوة .

ب. عملية إدارة وتوظيف تلك المصادر ..⁽²⁰⁾

لذا فإن أيًا من مصادر القوة لا يكتسب وزنًا وتأثيرًا بمجرد وجوده، وإنما يرتبط هذا الوزن والتأثير بالتدخل الواعي لتحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال، ولهذا نجد ان السعي لصياغة مركب بين القوتين الناعمة والصلبة سواء في السياسة الدولية بصورة عامة او السياسة لدولة معينة كالولايات المتحدة الامريكية عبر تاريخها الممتد ،بالتأكيد له مسببات من بينها :

(1) بروز قوى دولية غير عسكرية ارست دعائم قوتها على اسس اقتصادية وتكنولوجية (المانيا واليابان)

،في حين انهارت القوة العظمى السوفيتية القائمة على مفهوم القوة العسكرية المحض .

(2) مراجعة مفهوم الامن التقليدي وتحوله من الامن الصلب الى الامن الانساني الذي يضع الانسان

في بؤرة الاهتمامات .

- (3) تزايد التكلفة الاقتصادية والبشرية لاستخدام القوة العسكرية .
- (4) .تغير مصادر القوة (من الاسلحة ، واحتلال الاراضي والاقاليم الى القوة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية ولاسيما تجاه الدول النامية الغير مستقرة .
- (5) الدور الكبير الذي تسهم به ثورة المعلومات والنظام الاعلامي الجديد في نقل المنظومة القيمية الغربية الى كل ارجاء العالم .
- (6) تغير الفواعل في السياسات العالمية ،اذ لم تعد الدولة وحدها الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية ،بل اضحت المنظمات الحكومية وغير الحكومية ،فضلا عن الشركات المتعددة الجنسيات والجماعات المسلحة الدولية فواعل تؤثر في صناعة السياسات الدولية .
- (7) تحول اهداف الفواعل الدولية من المصالح الدولاتية الضيقة (الامن القومي ،والمصلحة الوطنية ،والقوة العسكرية) الى قضايا الاعتماد المتبادل والتعاون التي تعنى بالشؤون الاقتصادية والبيئية والثقافية . (21)

وفي ضوء المسببات اعلاه اضحت القوة الذكية اقرب الى مقارنة لاستخدام القوة فهي تعطي لصناع القرار فرصة لاختيار افضل الوسائل للتعامل مع ازمة محددة ،ويرتبط مدى فاعلية استخدامها في تحقيق مبتغاها بالاطار المؤسسي الذي تعمل فيه ،ويتطلب نجاحها دخول الدولة في تحالفات وشراكات مع غيرها من الدولة فهي تقوم على التحرك الدولي المتعدد الاطراف .

وهذا يعني ان هناك عدد من الشروط التي يجب توافرها لتحقيق القوة الذكية وكما يلي : (22)

1. الهدف من ممارسة مثل هكذا قوة فالقوة لا يمكن ان تكون ذكية دون ان يعرف ممارسوها الهدف من استخدامها والشعوب والمناطق المستهدفة من هذه القوة
 2. الادراك والفهم الذاتي للاهداف بالاتساق مع الامكانيات المتاحة فلا يمكن للقوة الذكية ان تعتمد على الاهداف دون تحديد عنصري الارادة والقدرة على تحقيقها
 3. السياق الاقليمي والدولي الذي سيتم في نطاقه تحقيق الاهداف .
 4. الادوات التي سيتم استخدامها ،فضلا عن الوقت وكيفية توظيفه منفصلا او مع غيره .
- وعليه وفق ماتقدم ،يمكن تحديد اهم خصائص استراتيجية القوة الذكية ،وكمايلي : (23)
- أ. محاولة لبناء اطار مؤسسي في عملية صنع السياسة الخارجية لتحقيق مثل هكذا المزيج الكفاء والفاعل لكلا نمطي القوة .

ب. استعادة التوازن المؤسسي ،واستقرار العلاقات المؤسسية داخل بنية النظام الدولي

- ج. توظيف مقومات القوة الناعمة ،فضلا عن الفاعلين الذين يمكنهم تفعيلها كما هو الحال بتدعيم الدبلوماسية العامة التي تقوم على بناء علاقات طويلة الامد بين الشعوب ولاسيما بين الشباب .
5. اعتماد فكرة الحروب بالانابة بديلا عن التدخل المباشر الكثيف من قبل القوة العسكرية .

6. الدفاع عن العمق الإقليمي والتي تهدف الى كسر مصدات الأجهزة والمنظمات الداعمة لنشاطات التنظيمات الإرهابية في العمق الوطني
 7. اعادة احياء التحالفات والشركات والمؤسسات التي تخدم المصالح ،وتساعدها في مجابهة تحديات القرن الحادي والعشرين
 8. تعزيز التكامل الاقتصادي ،اذ ان استمرار انخراط اي دولة في الاقتصاد العالمي امرا ضروريا للنمو والازدهار الدولي مع ضرورة توسيع فوائد التجارة الحرة لتشمل جميع دول العالم .
 9. الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار ،اذ ان امن الطاقة وتغير المناخ يتطلبان وجود قيادة كفوء للمساعدة في التوصل الى توافق عالمي وتطوير حلول مبتكرة لهما (24)
- يتضح لنا وفق ماتقدم ان مفهوم القوة الذكية هو ليس مفهوما ثالثا للقوة يضاف الى مفهومي القوة الناعمة والقوة الصلبة وانما هو احدى ادوات السياسة الخارجية للدول لتحقيق مصالحها واهدافها الوطنية ،ونهج لممارسة القوى الدولية قوتها على المسرح الدولي في الوقت الحالي ويمكن ان يستمر على المدى القريب.

المبحث الثاني: عناصر القوة الذكية للدولة والتحديات التي تواجهها

لكل دولة قوة ذكية خاصة بها وعناصر القوة التي يمكن أن تستخدمها الدولة على المدى الطويل لامتلاك أو تطوير قدرات معينة تستخدم في التأثير ..مثل الموقع الجغرافي،، عدد السكان ، القوة العسكرية،، الموارد الاقتصادية ،الإمكانات العلمية. التكنولوجيا القاعدة الصناعية..والقيم الثقافية ،الأجهزة الامنية والاستخباراتية ،والتي لن يكون لها فائدة ونفع مالم توظف استراتيجيا واحالتها الى قدرة عسكرية وكفاءة في الاداء السياسي الذي يعد بدوره العمود الفقري لكفاءة الادوات الاخرى بما فيها كفاءة الاداء الامني والعسكري ،ابرز هذه العناصر ، وكمايلي :

اولا . القوة العسكرية: وتعد من اهم أدوات القوة التي تستخدمها الدول في حروبها واحتلالها للدول الاخرى، وتعتبرها العنصر الأكثر أهمية ضمن مكونات القوة القومية نظرا لخطورة الدور الذي تقوم به، وطبيعة المهام الموكلة إليها، وعنق التأثيرات الناتجة عن استخدامها، ففشل القوة الاقتصادية لدولة ما قد يؤدي إلى الفقر، بينما قد يعنى فشل القوة العسكرية لها الموت .وتشمل القوة العسكرية لأي دولة، بصفة رئيسة، قواتها المسلحة بأفرعها؛ البرية،، الجوية، والبحرية وكفاءتها القتالية ومواقع انتشارها، إضافة إلى العلاقات الدفاعية التي تربط الدولة بالدول الأخرى، بما يحتويه من تعاون عسكري أو تحالفات عسكرية . ثم عنصر عسكري اخر فرعى يتعلق بقدرة الدول على الصناعات الحربية التي توفر للجيش الأسلحة

والذخائر والقدرة على الحصول عليها وقت الحاجة، وتطويرها في المستقبل، كما تشكل في الوقت ذاته مورد قوة يمكن أن يدعم أسس اقتصادها ودفاعها على المستويات كافة. (25)

الا ان ماتقدم لا يمنع من ان تكون القوة العسكرية ولاسيما في الاونة الاخيرة من اهم العناصر التي دفعت للتوجه نحو استراتيجية القوة الذكية ،فتراجع الدول في استخدامها نتيجة تكاليفها الباهضة وعدم مقبوليتها في السياق الدولي الحالي الذي اصبح يفرض قيودا على طبيعة استخدامها نتيجة تغير طبيعة قضاياه وموضوعاته ، وفيما يخص بلدنا العراق وبسبب الظروف الامنية الاستثنائية التي مر بها اثرت بالتأكد على قواته العسكرية فحرب ضروس مع الجارة ايران لمدة ثمان سنوات انتهت ليدخل في حلقة اخرى وهي دخوله للكويت عام 1991 ،ثم قيام التحالف الدولي بشن ضربات عسكرية تكبد فيها بخسائر ،وياتي عام 2003 بشن القوات الاميركية هجمات لقوم باسقاط نظامه السياسي واحتلاله ،واخيرا احداث حزيران عام 2014 وهجوم تنظيم داعش الارهابي نتيجة والانكشاف الامني ، الذي هز ثقة البلاد في الجيش والمؤسسات الامنية الاخرى التي كانت تشير استطلاعات الراي في السابق الى انها واحدة من المؤسسات الاكثر احتراماً في الدولة. (26)

ان هذه الكوارث عسكرية كبدت العراق. ديونا وخسائر وانتجت حقيقة ان استخدام القوة العسكرية لم تجلب النفع له ومن هنا بدأ التفكير بالتوجه الى اعادة النظر بهيكله الجيش بما يلائم طبيعة المرحلة الحساسة التي يشهدها من خلال اعادة النظر بخلق عقيدة قتالية وطنية لدى الافراد والمؤسسات العسكرية والامنية للمساهمة في بناء جيش قوي نوعي يعمل على حماية المدنيين والوقوف بوجه الارهاب وكل مناطق حدوده مع وضع استراتيجيات لحماية حدوده وردع التهديدات الاقليمية ومن بين هذه الاستراتيجيات استراتيجية القوة الذكية كي تجنبه الخسائر والحصول على اكبر عدد من المكاسب .

ثانياً: الامكانات الاقتصادية : تعتبر القوة الاقتصادية من أهم عناصر قوة الدولة، ويعتبر إجمالي الناتج القومي للدولة مؤشراً واضحاً على قوة الدولة الاقتصادية، كما يعطي معدل دخل الفرد أيضاً مؤشراً عن مدى تقدم الدولة وتحقيق الرفاهية لشعبها ، كما تضيف موازين التجارة الخارجية دلائل توضح قوة الدولة في المجال الدولي .وتعتمد القوة الاقتصادية للدولة على قوتها في مجالات الإنتاج المختلفة من موارد الطاقة، والتعدين، والصناعة، والزراعة، والخدمات الإنتاجية الأخرى، والخدمات الاجتماعية .

كما ترتبط هذه القدرة بعدد هائل من الوسائل والأنشطة الخاصة بتصدير واستيراد (تجارة) السلع والخدمات، وتبادل الثروة والمعاملات المالية، ومنح المساعدات الاقتصادية، وأدوات الحماية التجارية،

والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية، ومنح أفضليات تجارية، وأدوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية، والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في الخارج، وجميع أشكال المفاوضات الخاصة بتنظيم التعاملات الاقتصادية كافة، كالتعاون الإقليمي، فقد أصبح الاقتصاد محور عمليات تفاعل واسعة النطاق بين الدول (27)، والمقياس الفعلي لقوة الدولة بدلا عن القوة العسكرية التي كانت تتمتع بمزايا لا مثيل لها في تحقيق الفائدة السياسية والاقتصادية للدول. والدليل الاتجاه نحو بروز التكتلات الدولية الكبيرة والمجموعات الكبرى خاصة في المجال الاقتصادي او في مجالات وغايات محددة

لمحاولة ايجاد تحالفات ومحاربة الارهاب، إذ لم تعد الدولة بمقدورها ان تكون لوحدها مرتكزا أساسياً في رسم تصورات المستقبل مهما كان حجم هذه الدولة على المستوى السياسي أو العسكري أو الاقتصادي أو السكاني، ولذا فإن أنظمة الدول المستقلة لن تجد لها مكاناً بارزاً إلا من خلال تكتلات كبرى بدت ملامحها مع المجموعة الأوروبية وكذلك دول شرق اسيا (اسيان) وتكتلات اقليمية اخرى.، إلا أن هذه التكتلات لا تتوقف عند نقطة المصالح الاقتصادية بل تمد نظرها إلى أفق بعيد. أرحب وأشمل للتحويل بعد ذلك إلى كتل سياسية اخرى. (28)

وهذا مايطمح اليه بلدنا العراق فرغم تحول اقتصاده بعد عام 2003 الى اقتصاد سوق في ادارته وتنظيمه الا انه بقي دون المستوى المطلوب مما اسفر عن ثلثية الفشل الاقتصادي المتمثلة ب(الفقر ، والبطالة ،والفساد) (29) ، ولدت بدورها كوارث واصبحت الحاجة لجملة اصلاحات اقتصادية في اطار رؤية سياسية واقتصادية ضرورية لتمكنه من الدخول مع عدد من البلدان في تكتلات اقتصادية تؤدي لتوليد نظام اقتصادي متنوع يمكنه ان يكون معيارا لا يمكن التخلي عنه في استراتيجية القوة الذكية .

ثالثا : الدبلوماسية (تبادل الزيارات وعقد الاتفاقيات). وهي احد الأدوات التقليدية القديمة، اذ تمثل إطارا لأنشطة واسعة النطاق تتم بين الحكومات والمؤسسات والممثلين في المؤتمرات والمنظمات، على نحو يصعب حصر حدودها (30) فكما هي تزود الدولة من خلال اطلاقها اليومي للمؤسسة الدبلوماسية (السفارة او الملحقيات المختلفة) على كل المجريات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تحدث في لدول المضيفة، وجعل هذه النشاطات من صلب العمل الدبلوماسي، كذلك تقوم بتزويد الخارجية الدولة بالتقارير المفصلة لكي يتسنى رصد ومتابعة ماينفع او يضر بالعلاقات الثنائية من حيث التنسيق السياسي، وإجراء المفاوضات، وعقد المعاهدات، والتوصل إلى تفاهات، وبالتالي هي لم تعد ترتبط بالمراسم أو الترتيبات أو توصيل الرسائل، وإجراء الاتصالات، ورعاية مصالح المواطنين في الخارج. (31)

وبما ان العراق يؤمن بان الدبلوماسية هي علم وفن المفاوضات والتوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر وبما يحقق له المصالح العليا وبناء صورة ايجابية لدى الدول العربية بشكل خاص والعالم بشكل عام ،فكان تحركه الدبلوماسي مختلفا بعد عام 2003 تمثل باتجاهيين متزامنين تمثل الاول باستكمال تنفيذ الالتزامات العراقية الدولية والثاني بتوسيع الانفتاح الدبلوماسي العراقي حول العالم تأكيدا لتوجهاته السلمية الجديدة (32) ،الا ان ماتقدم لا يمنع من الاداء الدبلوماسي العراقي ليس بالمستوى

المطلوب لعدة اسباب من بينها عدم الاستقرار السياسي والناجمة من التدخلات الاقليمية والدولية، فضلاً عن المشاكل الداخلية، ودخول عامل المحاصصة في اختيار الكوادر الدبلوماسية .
ان حجم التحديات ولد حافظاً لتحسين الاداء الدبلوماسي العراقي والافادة منه بدأ بالتكثيف من قبل كوادر الخارجية المبدعة على اتباع استراتيجيات تحقق فائدة في مجال سياستها الخارجية، وتم الاستعانة بمراكز البحث العلمي وقد استطاع العراق ان يحقق بالفعل انجازات واسعة ابرزها ازدياد اعداد البعثات العراقية في الخارج وتولي منصب النائب الاول الامين العام للامم المتحدة ، فضلاً عن لجان متعددة كلجنة حقوق الانسان⁽³³⁾، وازالة التوتر والتعامل بواقعية والابتعاد عن سياسة المحاور وعدم الانجرار وراء الاعلام في تحديد المواقف الذي كان يشوب العلاقات الخارجية العراقية ولاسيما مع دول الجوار، لكن يبقى نجاح كل ماتقدم مرهونا بوجود الامكانيات والقدرات المتاحة والارادة الوطنية لتوظيف عناصر القوة الذكية للدولة .

رابعا : القدرات العلمية و التكنولوجية: لقد باتت القدرة التكنولوجية من أهم عناصر القوة الذكية للدولة ، فصناعات المستقبل هي صناعات "المادة الرمادية (المايكرو الكترونيك، تكنولوجيات، برامج الكمبيوتر، والرقائق المعلوماتية والروبوتات،- والاتصالات)تشكل أهمية متزايدة للقوة القومية، ومن ثم تعيد تشكيل العلاقة بين السياسة والقوة .وتعتمد القوة العسكرية الآن في جوهرها على تقنية المعلومات، وبالتالي على الانفتاح والتكامل العالمي الذي افرز تلك التقنية وحافظ على بقائه⁽³⁴⁾ حتى ان مؤشر التقدم العلمي والتكنولوجي للدولة بات في ميزان العلاقات الدولية من حيث تصنيف الدول بين عالم متقدم و آخر متخلف، اذ لا تقتصر فائدة التقدم التكنولوجي على الجانب العسكري أو النووي فقط، بل له مردودات إيجابية على التطور الزراعي والصناعي وخدمات النقل والصحة والتعليم، فنجد تسخير الثورة التكنولوجية في تدعيم القوة العسكرية للدولة، و اعتماد الأمن القومي على طبيعة التكنولوجيا العسكرية ومستواها إذ يفرض التغير التكنولوجي على الدولة أن تغير أسلوبها في تأمين نفسها من خلال تأثير تلك التكنولوجيا في العلوم العسكرية ولاسيما فيما يتعلق بالأسلحة وتقنيات الرصد والاستطلاع فالوسائل العسكرية الحديثة من الأقمار الى الغواصات مبنية من مكونات الكترونية غنية بالمعلومات، وترتبط باستخدام المعارف العلمية النظرية، والتطبيقات العلمية كأدوات أساسية للتأثير، كبرامج التبادل العلمي، والمساعدة الفنية، وبراءات الاختراعات، وبرامج استكشاف الفضاء، بأساليب مختلفة⁽³⁵⁾.

وعليه ان التقدم التكنولوجي يتوقف على مدى ما تحققة الدولة من تقدم علمي في مجالات الدراسة لأبنائها في المدارس والجامعات والمعاهد التخصصية، وإقامة مراكز الدراسات والبحوث والتطوير التكنولوجي، وتشجيع الباحثين على الابتكار، وتزويد المعامل بالمعدات التكنولوجية الحديثة التي تساعد الباحثين على تطوير بحوثهم، وإرسال البعثات إلى الخارج..، وان أي تقصير في هذا العنصر هو تقصير في محور القياس للقوة الذكية للدولة وقياسات التوازنات الإستراتيجية.

وما يحدث في العراق ونتيجة الوضع الامني الضعيف افضى الى هروب الباحثين والكوادر العلمية الى الخارج نتيجة تهميشهم وتعرضهم لمحاولات القتل ،وتدني فرص التشغيل وتدهور الانتاج في جميع القطاعات مما ولد احتلاله المرتبة العالمية الاخيرة في ميدان التنافسية الصناعية وفق تقرير منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية⁽³⁶⁾، وهذا التخلف التكنولوجي لا يمكن معالجته دون وضع استراتيجيات حقيقية من قبل مؤسسات متخصصة ،لان عدم المعالجة سيؤثر بالتأكد وبشكل كبير على مقياس قوته الذكية .

خامسا: الأجهزة الأمنية والاستخباراتية : تعد الاجهزة الامنية والاستخباراتية ذات اهمية استراتيجية لدى غالبية الدول اداة قيمة، ففي عالم متقلب ومحاط بالهواجس والشكوك لا يمكن معرفة القيمة الحقيقية للأجهزة الأمنية الا بعد اختبار عملها الأمني، فالأجهزة الأمنية والاستخباراتية ليست الميدان الوحيد للحكومات الا انها الاعم والاقوى ووسيلة التنفيذ للقوة الذكية للدولة ، كما تستخدم من قبل القامعين على عملية صنع القرار من اجل تعضيد تصوراتهم حول الغموض الذي يشوب (البيئة الداخلية والخارجية) انطلاقاً من حيثيات التناغم والتناظر مع المحيط الخارجي ،وكما هو موضح بالشكل الاتي :

الأجهزة الأمنية و الاستخباراتية



مصدر الشكل : من اعداد الباحثان

فلو اخذنا على سبيل المثال العراق ودور أجهزته الأمنية والاستخباراتية بعد عام 2014 نتيجة الانتكاسات الأمنية التي انعكست بظلالها على مخرجات نشاطات وعمل هذه الاجهزة في ميدان البيئة الامنية الداخلية، وانطلاقاً من نظرية الانبثاق والافول التي تتحدث عن صعود الأدوار الاستخباراتية

وانحسارها، فالضغط الامني لاجداث عام 2014 ،انعكس بشكل فعال على اسلوب ادارة اجهزة الاستخبارات من خلال اعادة النظر في الهيكلية، والتنظيم، والاسلوب الاداري ، والاداء الاستخباراتي الوطني، جاء نتيجة الحاجة الملحة الى دور فعال لهذه الاجهزة نتيجة حجم التهديد الاستخباراتي والامني الذي عصف بالداخل العراقي والذي تمثل بأنتساع دائرة الاعتداءات الارهابية ، سواء تنظيمات او جماعات مسلحة فضلا عن تهديدات اخرى سواء اكانت اقتصادية ،أو متعلقة بالسياسة الخارجية أو بالوحدة الوطنية ،الى جانب التهديدات الاقليمية والدولية ،وبالنتيجة فان مجال عمل هذه الاجهزة ينعكس بشكل سلبي على واقع البيئة الامنية الوطنية. (37)

ولو تتبعنا الاسباب وراء عدم الارتقاء والتنفيذ لمؤسساتنا الامنية لوجدنا عدم ايجاد صيغة تصويرية لنشاطاتها المستقبلية على الرغم من وضعها واتباع عدة ستراتيجيات ،الا ان الاستراتيجية الاصلح هي ستراتيجية القوة الذكية لم تعمل بها لعدم تحديدها مسارات المواجهة وتحديد المعالجات الممكنة للتعامل مع التهديدات ،وحشدها الامكانيات في حالة عدم مقدرتها تحقيقها لوحدها دون دعم دولي واقليمي .

في الحقيقة بدون شك ان أي اخفاق يشوب عمل الاجهزة الامنية هو بالتالي انعكاس سلبي يعصف بديمومة البيئة الامنية في العمق الاستراتيجي الوطني للعراق. (38)، وهذا ما حصل بعد عام 2014 انتقلت الإستراتيجية الآمنة للأجهزة الأمنية والاستخباراتية العراقية من النشاط المحجم الى التكتيك الإقليمي الموسع من خلال توسيع رقعة نشاطاتها لتشمل المنشأ والمنطلق الاستخباري المضاد لاسيما وان العراق كان يعاني من عزلة امنية إقليمية بأبعاد جزئية بسبب المواقف والادوار التي ترتبت على منطلقات السياسة الخارجية (39)، اذاً الزخم الامني الاستراتيجي لاجهزة الاستخبارات الوطنية باتت بمرحلة الارتقاء الجزئية لاسيما من ناحية قياس منحنيات تأثير الاداء ومنعكسات البيئة الامنية المستقرة، اذ ان الانتصارات العسكرية على التنظيم الارهابي (داعش) ، وحسم المعركة عسكرياً هو بالتأكيد بداية لمرحلة جديدة يقع ثقلها في مجمله على كاهل العامل الاستخباراتي الوطني، من خلال انتقال حلبة الصراع من المواجهة المكشوفة الى المواجهة الاستخباراتية الامنية. (40)

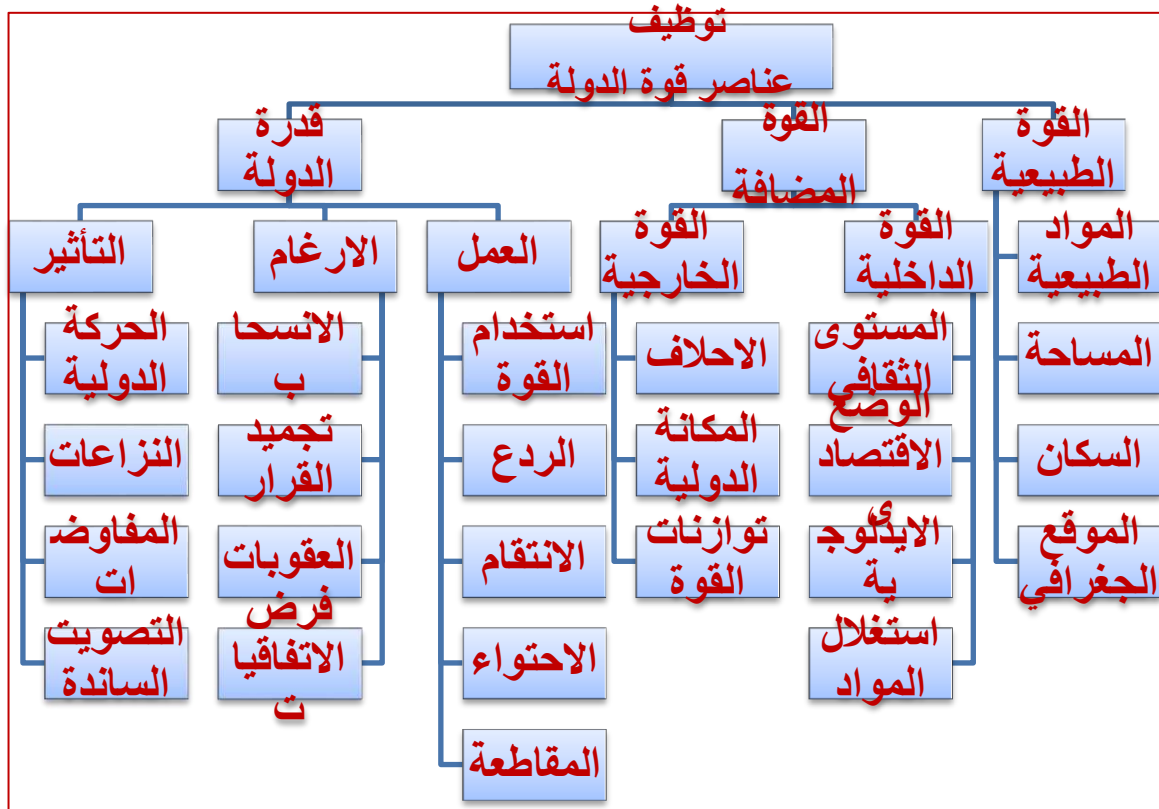
ان كل ما تقدم لن يتحقق مالم يكن هناك تعاون مابين الاجهزة الاستخباراتية ومابين الكفاءات المتخصصة ذات العلاقة من اكااديميين باحثين والتي من المفترض ان تقع عليهم مسؤولية بيان اوجه الاختراقات الحاصلة للاجهزة الامنية وفق متغيرات البيئة الدولية وعرض عدد من ستراتيجيات الامن الوطني المناسبة والقادرة على التعامل مع التحديات والتهديدات الحالية والمستقبلية ،وتقديم احداث الدراسات واقامة الورشات والندوات والمؤتمرات سبيلا لمعرفة افضل المعالجات والاصلاحات التي تساعد على اتباع افضل الخطوات العلمية الصحيحة للمواجهة ،وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في المبحث التالي من البحث ،على اعتبار ان التحديات التي تقف في وجه استخدام عناصر القوة الذكية وتقف عائقاً لانجاحها لا تتركز فقط على ضعف التعاون المتبادل مابين عناصرها ،وانما هناك تحديان اساسيان يمكن اضافتهما احدهما مؤسسي والآخر سياسي ،وكما يلي : (41)

1. **التحدي المؤسسي**: يتمركز التحدي المؤسسي للقوة الذكية في الفجوة القائمة بين مؤسسات القوة الصلبة المتمثلة في المؤسسة العسكرية أو الجيش ومؤسسات الأمن التي تعتمد على استخدام الإكراه والإجبار وبين مؤسسات القوة الناعمة التي قد تدخل ضمن ميزانية الدولة في صورة مهمة أو بدون إعطائها وزنها الحقيقي. فحجم مؤسسات القوة الصلبة أكبر بكثير من نظرائها للقوة الناعمة من حيث الحجم المؤسسي والرسوخ والثبات ناهيك عن ميزانية الدولة في كل منهما. فالتباين المؤسسي بين القوتين ينتج تعقيدات تتعلق بحجم المؤسسات ومكانتها وثقافتها المؤسسية وكل هذا بالطبع يؤثر في أدائها وبالتالي أداء القوة الذكية، وهذا يعني بشكل أو بآخر أن مؤسسات القوة الناعمة تكون خاضعة إلى حد ما لمؤسسات القوة الصلبة كالمؤسسة العسكرية والمخابرات التي قد تحدد ما يفعل أو ما لا يفعل على صعيد القوة الناعمة. كما أن الرسوخ والثقافة المؤسسية للمؤسسات الأمنية بشكل عام قد تمثل معوقاً لأي تعاون قد يحدث بين مؤسسات طرفي القوة وهو ما يؤثر سلباً وبشدة على تحقيق القوة الذكية بشكل مثمر. لذا يمكن القول أن القدرة على إيجاد ترتيبات مؤسسية متوازنة يعتمد على رغبة القيادة السياسية للدولة على فهم مثل هذه التعقيدات ومحاولة التنسيق والموازنة بينهم بجانب تأييد من التجمعات السياسية لمثل هذا التوجه من القوة الذكية

2. **التحدي السياسي**: القوة الذكية لا تحتاج فقط إلى مؤسسات تدعمها وحسب بل تحتاج إلى قوة سياسية وإرادة من القيادة لتحقيقها. فالجانب المؤسسي يعتمد في إصلاحه بالأساس على مثل هذه القيادة الراجبة. فغياب التوازن السياسي بين القوة الناعمة والقوة الصلبة تحدي آخر من تحديات القوة الذكية. فأنصار القوة الصلبة ومؤيديها أكثر قوة وحجماً وتمثيلاً من أنصار القوة الناعمة وهذا لا يقتصر على النخبة السياسية للدولة بل يمتد لدوائر الجماهير والتأييد الشعبي لها. فالناخبون السياسيون عندما يختارون ممثل لهم فهم يفضلون التوجه الذي يعتمد على القوة الصلبة المرئية والملموسة التي يأخذها هؤلاء في الاعتبار ويعتبرونها رمزاً لقوة الدولة وتأثيرها ومقدرة على حماية مصالحها. فأنصار القوة الناعمة بين فئات المواطنين أقل بكثير من هؤلاء المؤيدين للقوة الصلبة وتقتصر التأييد والدعوة لهذا التوجه على فئات الأكاديميين والدبلوماسيين السابقين فلا يوجد قوة شعبية توازن تلك التي تمتلكها القوة الصلبة. (42).

المبحث الثالث : كيفية ادارة عناصر القوة الذكية للدولة :الجامعات ومراكز البحث العلمي

ان اليه توظيف عناصر القوة الذكية للدولة..، بعبارة اخرى نوعية أدوات القوة المتاحة لها فى إدارة علاقاتها مع الآخرين،يتطلب ليس فقط توفر الامكانيات سواء المادية منها ام البشرية وانما توافر ادارة ذات تأثير .،وكما هو موضح في المخطط المرقم (2) التالي :



مصدر المخطط: من اعداد الباحثان

ان إدارة القوة الذكية للدولة يكون من عدة دوائر نفوذ وآليات ،تقوم عليها وتعمل تحت يديها.وتتعاون فيما بينها، . فهناك مؤسسات مهمتها تقديم النصح والمشورة وطرح افكار جديدة والارشاد لادارة ناجحة للقوة ،هذه المؤسسات تدعى بمؤسسات قوة الارشاد ،وهناك مؤسسات تعمل على اصلاح نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة ولاسيما قوتها الذكية (43) ،فضلا عن مساهمتها في صناعة القرار السياسي والاستراتيجي للدولة ، ومن بين هذه المؤسسات:-

- الجامعات ومراكز البحث العلمي والتي سوف نحاول التركيز عليها باعتبارها محور البحث، فالجامعات لعبت دورا مهما تعزيز القوة الذكية للدولة ولاسيما احدى قواها وهي القوة الناعمة ولازالت حتى وقتنا الحالي باعتبارها تؤدي وظيفة اساسية في مختلف المجالات المعرفة الانسانية ،فعن طريقها

يتم تزويد صانع القرار في الدولة بمختلف العلوم والمعارف المختلفة التي تقجر فيها الطاقات خدمة لتحقيق شتى انواع التنمية سواء اكانت اقتصادية او اجتماعية او سياسية .

• وبم ان الجامعات تعد ولازالت هي المكان الانسب الذي تتوافق فيه جهود القائمين عليها ،ورغم العديد من المعوقات التي تكون امام سير عمل ودور الجامعات في ابراز اهميتها لدى صناع القرار سواء اكان هذه المعوقات تنظيمية او فنية او مالية ، ولاجله تم من خلال هذا المكان العمل المستمر باستثمارات معقولة في تطوير وتقوية العلاقة ما بين الجامعة ومؤسسات صنع القرار السياسي للدولة .

اضافة ان التقدم العلمي والتطورات العلمية الهائلة وتنامي القدرات التكنولوجية الكبيرة والتسارع المضطرد في عالم الاتصالات والتواصل الاجتماعي المتنوع الهائل له ساهم بتوجه مؤسسات الرئيسة في الدولة الى النشاط البحثي والعمل الابداعي (44) ،فضلا عن مسببات اخرى ،من بين هذه المسببات : (45) مساهمة الجامعة في توفير المناخ الصحي للتطور المهني .

1. توفر الجامعات الانسجام بينهما وبين ما توجهه القطاعات الانتاجية من ظروف اقتصادية واجتماعية في المجتمع ،وهذا ما يسمى بالقطاع الخاص .

2. تعطي الجامعات السمعة العالمية المتقدمة للبلد ،اذ ان اجراء البحوث التطبيقية الصادقة ذات الصلة المباشرة في المجتمع سيعمل على اكساء الجامعات ثم البلد داخليا ودوليا .(46)

3. كلما ازداد سرعة تفاعل الجامعات مع الشركات القطاعية سبيلا لتطبيق ونقل النتائج العلمية في اندثار متجدد جديد و تطوير معلومة علمية في اقل التكاليف لتؤدي الى تعاون ذات مدى بعيد في تقليل الاعتماد على التقنية الاجنبية وارتفاع المردود الاقتصادي للقطاع الخاص

اما مراكز الابحاث ،فيمكن تلخيص اهم الاسباب لتزايد اهميتها . (47)

1. تركيز اغلب مراكز الابحاث على تطوير الحياة المعرفية في الوسط العام نتيجة ردها المستمر بالمعلومة الجديدة الموثوقة والتحليل العلمي الرصين وتبلور افاقات مستقبلية

2. اغلب هذه المراكز تركز الى الجانب السياسي بنظرة تحليلية ،ولهذا اصبحت جزءا لا يتجزء من العملية السياسية في معظم البلدان .

3. السعي لاقامة جسور علاقات وتواصل بين اطراف متعددة تمثل بمجملها اقطاب ادارة السياسة العامة وتنفيذها والتفاعل معها ،فهي تتوسط العلاقة بين الحكومة والمؤسسات الاكاديمية ،فضلا عن العلاقة بين الحكومة والمؤسسات الاعلامية من خلال تأمين الندوات واللقاءات العامة للسياسيين الذين يشرحون فيها وجهات نظرهم وحقيقة سياساتهم

4. اشاعتها روح البحث العلمي والتعامل مع القضايا بموضوعية وتعميم ثقافة البحث والتحري والاستدلال

5. توفر فرصة مناسبة لأولئك الذين يريدون البقاء قريبين من المجرىات السياسية وفاعلين فيها مع خروجهم من حيز المسؤوليات التنفيذية المباشرة من خلال تداول السلطة او التقاعد او اي اسباب اخرى من خلال البحث والتحليل والتقييم وتقديم المشورة عبر مايملكونه من خبرات واسعة وهذا الصدد يطرح (ماكجان) (MCGANN) المفكر الامريكى اسباب اخرى لتنامي مراكز التفكير ومنها الجامعات ومراكز البحث العلمي خلال القرن المنصرم والقرن الحالي ،وهي على النحو التالي (48) :

1. تزايد التعقد والطبيعة التقنية للمشكلات المتعلقة بالسياسات .
2. ازمة الثقة في الحكومات والمسؤولين المنتخبين
3. انتهاء احتكار الحكومات الوطنية للبيانات والمعلومات في ظل تعددية اعلامية مهنية محترفة تمكنت من كسب هذا السوق الاعلامي لتزيج وسائل الاعلام الحكومية ذات الطابع الرسمي وحيد الاتجاه والخطاب في معظم الاحيان .
4. العولمة وتزايد الفاعلين الرسميين (الدولة) وغير الرسميين

ان اهمية الجامعات ومراكز البحث العلمي تتبع من نوعية النخبة التي تعمل في اطاره بالاساس ،ف نجد في الجامعات اكاديمين وباحثين متميزين على الاغلب في مجال تخصصاتهم المختلفة اما مراكز البحث العلمي فهي الى جانب وجود الباحثين والاكاديميين يوجد ايضا قادة اعمال وسياسيين بارزين وعسكريين ولاسيما في المراكز المعنية بالدفاع والامن القومي .

ففي بلدنا العراق نجد ان اعتماد الدولة على اكاديمها ومتخصصيها ضعيف جدا مقارنة بالبلدان المتقدمة ،وهذا ما انعكس على واقعها السياسي والاقتصادي والامن والعسكري والمتسم بالضعف البنيوي الكبير نتيجة فشله في اسلوب ادارته للبلاد واعتماده ستراتيجيات اقليمية ضعيفة ،ولو تتبعنا مؤسسات الابحاث في العراق لوجدنا انه رغم وجود مؤسسات بحثية كما هو الحال مع مركز الدراسات الدولية ومركز الدراسات الفلسطينية / جامعة بغداد ومركز الدراسات الوطن العربي / الجامعة المستنصرية الا ان دورها لم يكن يعتمد بشكل كبير من قبل صانع القرار العراقي على الرغم من وجود فيها شخصيات اكاديمية ومهنية تعمل وبكل تقاني باعداد ورش عمل وندوات ومؤتمرات واصدار دوريات ونشرات علمية للمواضيع السياسية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية .وحتى بعد عام 2003 ورغم تعدد المراكز البحثية بصفة منظمات غير حكومية استنادا الى (قانون المنظمات الغير حكومية رقم 12 لسنة 2010 وهو قانون الجمعيات العلمية رقم 55 لسنة 1981 المعدل)، واستفادتها من حرية الرأي السائدة في البلد ، الا انها بقيت مستواها ضعيف بالقياس الى المؤسسات الاخرى ،نتيجة مواجهتها العديد من العقبات والتحديات العديدة في عملها والتي من بين اهمها : (49)

1. تحكم الجهة الراعية بطبيعة توجهاتها الفكرية ونتاجاتها العلمية الافتقار الى مصادر التمويل المستقلة .
2. الافتقار الى الروح الجماعية في البحث

3. ضعف التنسيق بين مراكز الابحاث نفسها والمؤسسات الاكاديمية الاخرى .
4. قلة او انعدام النواذ التي تستطيع مراكز الابحاث تجسيد نتاجاتها عبرها الى حقائق عملية .
- ،فقد تم اجراء مسح للبحوث المراكز البحثية الموجهة من قبل الجامعات ومراكز البحث العلمي الحكومية منها والغير حكومية الى جميع دوائر الدولة لحل مشاكل وزارات ومؤسسات الدولة ،وكانت النتاجات العلمية المسوقة (بحوث ، اطاريح دكتوراه ، رسائل ماجستير ، مجلات علمية ،براءات اختراع ،مشاريع الصفوف المنتهية ،والمؤتمرات وورش العمل وللسنوات من 2011-2015 ووجد ان مجموع البحوث في المجلات العلمية والتي كانت الوزارات مستفادة منها وكما هو موضح بالجدول المرقم (1) :

الجدول المرقم (1)

عدد المجلات العلمية العراقية المستفادة من قبل الوزارات العراقية للسنوات (2011-2015)

السنة	عدد المجلات العلمية
2011	1303
2012	1266
2013	677
2014	9
2015	26

مصدر الجدول :العيسى ، عبد الرزاق عبد الجليل ،البحث العلمي التطبيقي الهادف...خطوة لترصين التعليم العالي والبحث العلمي ، مجلة حصاد البيان ، العدد 6، بغداد ،مركز البيان للدراسات والتخطيط ،اذار - نيسان 2016،ص82.

من خلال الجدول اعلاه نجد الضعف واضح والانخفاض في العدد ملحوظ جدا على الرغم من ان اغلب مراكز الابحاث والدراسات عكست نتاجا ثقافيا ومعرفيا ،ومنجزا حضاريا متميزا ،وكانه اشبه بالمرآه التي تعكس اهتمام الامم والشعوب في حفظ تراثها ومنجزاتها المعرفية والحضارية ،والخزين والوعاء لذاكرة التأريخ الانساني في ابعاده المختلفة .

الا ان ماتقدم لا يمنع رغم استمرار واقع الضعف وضعف التنسيق بين الجامعات والمراكز البحثية وعدم ركب التطور الحاصل ،يشير الى ظهور عدد من المراكز البحثية تعنى بالشؤون السياسية والعسكرية والاقتصادية ،اضحت بالاونة الاخيرة محط جذب واهتمام من قبل الحكومة ،كماهو الحال بمركز النهريين للدراسات الاستراتيجية التابع الى مستشارية الامن الوطني العراقي فقد استطاع في الاونة الاخيرة بمساهماتها الفاعلة في صنع السياسة العاملة والسعي نحو تبني عدد من الستراتيجيات التي من الممكن ان تفيد البلد في وضعه الحالي ،واعداده للبحوث والدراسات الاستراتيجية القابلة للتطبيق والتنبؤ بالمستقبل والاستعداد له في عالم يكتنفه حالة عدم اليقين وتقديم التوصيات بشأنها ،ولاسيما وان بلدنا بات اليوم بشكل كبير عرضة لعدد من التهديدات المتنوعة الداخلية منها ام الخارجية سبيلا للسعي نحو تحقيق

مكاسب الشخصية او الدولية ، من بين ابرز الاستراتيجيات المطروحة على ساحة المراكز البحثية في الالونة الاخيرة ومنها مركز النهريين ، السعي نحو تبني صناع القرار العراقي استراتيجية القوة الذكية والتي اوضحت من اهم الاستراتيجيات المطروحة على الساحة الدولية كونها تركز على الجهود الدبلوماسية وجعل الخيار العسكري هو الخيار الاخير، سبيلا لإعادة النظر بسياساتها وادارته لضبط ايقاع الدولة وفعلها وواجباتها، وتحقيق سياسة التوازن السياسي المرن ، والابتعاد المحسوب عن صراع القوى والكتل والاحزاب وتحقيق اكبر عدد من المصالح الحيوية ، ولاسيما وان العراق كان ولايزال مركز تقاطع لدول الشرق الاوسط وحجر الزاوية لمعادلات نقطة التوازن .

نلخص مما تقدم ، ان التفاعلات الدولية ومتغيراتها وسلوكيات التعامل وثوابتها والتهديدات تحدد استراتيجيات الدولة ومواقفها، كونها تشكل عنصرا ضاغطا عليها ، ان اسلوب المواجهة اصبح يجبر الدولة على تحمل تداعيات مستقبلية عديدة ، فضلا عن الخسائر المادية والبشرية .

الخاتمة

اثبتت الدراسة ان تحقيق قوة ذكية ناجحة يتطلب اولا ادراك ان القوة الصلبة ضرورية ولكن تعظيم تحقيق المصلحة القومية قد يحتاج الى المزج بين القوتين الصلبة والناعمة ، كمحاولة لنقل الدولة الى موقع افضل ، وهذا ما اصبحت تركز عليه مراكز البحث العلمي والعاملين في المجالات العلمية المتخصصة التابعة للجامعات الحكومية منها والاهلية ، وعملهم الدؤوب لإيصال مثل هكذا قناعة ورؤى لصناع القرار في الدولة بتطبيق إستراتيجية القوة الذكية خدمة للصالح العام .

ومهما كانت الدروس التي يمكن تعلمها من الالخطاء ولاسيما في العراق ، الا انه سوف لن تساعد كثيرا مالم يلتفت صانع القرار لاراء المتخصصين والاكاديميين سبيلا لتقليل المخاطر والوقوع في حالة الانكشاف الاستراتيجي ولاسيما لدى اجهزته الامنية والاستخبارية .

وعليه وضع الباحثان عدد من الاستنتاجات والتوصيات عسى ان يستفيد المهتمين بالموضوع منها : وعلى التوالي :

اولا : الاستنتاجات

ان امتلاك القوة الذكية للدولة تجعلها محركا لفعاليات الوحدات السياسية في اطار المجتمع الدولي ، فهناك دول تسخر قواها الذكية لتحقيق اهداف سياستها وعبر ذلك نستنتج مايلي :

1. تلعب الجامعات ومراكز الابحاث العلمية دورا فاعلا في تشكيل السياسات الخارجية للدول العظمى نتيجة امداد صانعي قرارها بتحليلات ودراسات للعديد من القضايا المهمة مما يجعلها لاعبا مؤثرا ليس فقط في رسم السياسات العامة ، وتحديد المسارات التي يجب ان تشكلها الحكومة تجاه قضايا بعينها ، وكذلك في تحديد اولويات القضايا الاستراتيجية .

2. ان القوة الذكية ماهي الا نتاج رؤى الجامعات والمراكز العلمية الى حد كبير .
3. تمثل القوة الذكية حالة خاصة للقدرة على فرض الارادة .
4. ان التعرف على ماهية القوة الذكية ضروري لفهم كيف تعمل الدول وتتفاعل سلطاتها مع بيئتها المتغيرة والمتقلبة ،من اجل تحقيق اهداف محددة
5. ان القوة الذكية رغم مغريات شعاراتها وجاذبية ادواتها ،فان نتائجها لا تقل خطورة عن النتائج المترتبة على استخدام القوى الناعمة بمفردها او القوى الصلبة بمفردها .
6. ان نجاح استخدام القوة الذكية يتوقف على كيفية اختيار الوقت المناسب لتطبيقها ،فضلا عن تفهم وتقبل التأثيرات السياسية الناتجة عنها .

ثانيا : التوصيات :

1. صياغة قنوات ادراك عقلانية بعيون إستراتيجية لا بعدسات عسكرية والعمل في بيئة يسمع فيها رأي الاكاديمي دون تعقيدات بيروقراطية وتجاوزات ادارية ،فالتهديد المستقبلي لأي دولة معرضة للانكشاف الامني كالعراق يتطلب بناء إستراتيجيا لا الاكتفاء بالانشغال باحتواء التهديدات الامنية الانية .
2. ايلاء العمل للجهد الاستخباري الاهمية القصوى عند تبني إستراتيجية القوة الذكية عبر تشكيل لجان متخصصة أو سكرتارية متخصصة لاسيما في مجال تجفيف منابع التنظيمات الارهابية المهددة لكيان وامن الدولة .
3. ترسيخ فكرة ان الجامعات والمراكز البحثية الرصينة هي العقل المفكر للدول في جميع المجالات .
4. ضرورة الاقتداء بالتجربة الاميركية ،والأخذ بعين الاعتبار من قبل صانعي القرار لاي دولة وينسحب الامر على بلدنا العراق ان ما يتم تقديمه من افكار ودراسات ومقترحات لمعالجة القضايا الحالية ،ووضع ستراتيجيات مستقبلية تنتج اثارها على المدى البعيد من قبل مراكز الابحاث والجامعات ،يجب الاستفادة منها ليس فقط من قبل الادارة الحالية وانما العمل بها في الادارة الجديدة من خلال وضع خارطة طريق للنهوض بواقع المراكز والوحدات البحثية والجامعات والتركيز على البحوث التطبيقية التي تساهم في حل المشكلات التي تعاني منها المجتمعات وينسحب الامر على بلدنا وابداع الحلول لها ..

قائمة الهوامش :

- (1) صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي اسس وابعاده ، جامعة بغداد ، بغداد ، 1990، ص 126.
- (2) سعد علي العنزي ، نظرية المنظمة والسلوك التنظيمي ، ط1، سلسلة اصدارات كلية الاسراء الجامعة 6، بغداد، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع ، 2017 ، ص 313.

(3)oxford dictionnary,2006,p1180

- (3) احسان دهش جلاب ،ادارة السلوك الانساني في المنظمات، ط1 ،دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، 2016،ص 410-409.

(4) سويلم العزي ، دراسات في علم السياسة ، الشارقة و عمان ، مكتبة الجامعة واثراء للنشر والتوزيع ، 2009، ص14-

15

(5) سعد علي العنزي ، مصدر سابق ، ص312

(6) لايدر جوليان ، حول طبيعة الحرب ، ط1، مركز الدراسات العسكرية ، دمشق، سوريا، 1981 ، ص92.

(7) سالم محمد عبود ، اساسيات التسويق السياسي - دراسات في صناعة الافكار ومناهج تسويقها ، ط1، بغداد ، دار

الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية 2017، ص152

(8) سويلم العزي ، المصدر السابق، ص16

(9) صباح النعاس ، اميركا والصراعات الاستراتيجية ، روسيا ، الصين ، ايران ، بغداد ، مطبعة العهد، 2022 ، ص104

(10) محمد كمال ، مبدأ أوباما وسياسته الشرق اوسطية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 201، القاهرة مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، يوليو 2015، ص71.

(11) عبد الرحمن خنوش ، قياس قوة الدولة الاقليمي دراسة مقارنة ايران ، تركيا و اسرائيل ، اطروحة دكتوراه غير

منشورة مقدمة لجامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر ، 2018-2019، ص67

(12) جوزيف.س. ناي ، القوة الناعمة وسبل النجاح في السياسة الدولية ، ترجمة : محمد توفيق ، تقديم : عبد العزيز

عبد الرحمن ، عمان ، العبيكان ، 2015، ص67.

(14) Josef s.Nye "in the American century over ? ,U.S.A ,polity press,2015,P.52

(13) محمد كمال ، مصدر سابق ، ص70

(14) مايكل نايتس ، الرئيس الاميركي القادم والعراق ، العلاقات الاميركية والحرب ضد داعش ، سلسلة دراسات مركز

البيان ، العدد 4 ، بغداد ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، تموز 2015، ص37.

(15) سهاد اسماعيل خليل ، التطرف العنيف بين المقاربات الاستراتيجية ومسارات المواجهة (نحو نهج ستراتيحي

جديد) ، مجلة النهرين العدد (5) ، بغداد ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، تموز 2018، ص80.

(16) مالك عوني ، ادارة القوة المأزومة ومعضلة القيادة الاميركية للنظام الدولي ، تحولات استراتيجية على خريطة

السياسة الدولية ، ملحق السياسة الدولية ، العدد 212، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

،ابريل 2018 ، ص5

(17) مصطفى ابراهيم الشمري ، التطبيق الاميركي لاستراتيجية القوة الذكية في المنطقة العربية ، شبكة النبا المعلوماتية

، الكويت ، 13 اذار /2018،، على الموقع التالي :

www.annabaa.org/arabic/strategicissues

(18) عبد علي كاظم المعموري ، رؤى خليل التويجري ، تحطيم الدولة واليات صنع الفراغ في العراق وسوريا ، مجلة

حمورابي للدراسات، العدد 14، بغداد ،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،السنة الرابعة ،ربيع

2015، ص24

(19) احمد كاتب ، تجسد القوة الذكية في السياسات الاوربيةاشكالية المعيار والقوة ، ملحق السياسة الدولية ،

العدد 212، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،ابريل 2018، ص17.

(20) يماني سليمان ، القوة الذكية - المفهوم والابعاد : دراسة تأصيلية ، المعهد المصري للدراسات ، على الموقع التالي

www.eipss-eg.org :

(21)(23)مالك عوني ، مصدر سبق ذكره ، ص6

(22) عمرو عبد العاطي ، الرهان المراوغ عوامل اعاققة استراتيجية القوة الذكية الاميركية ملحق السياسة الدولية ،

العدد 212، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ابريل 2018 ، ص9.

- (23) مازن اسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية ،بغداد ،مطبعة دار الحكمة ،1991، ص187
- (24) مايكل نايتس ،مستقبل القوات المسلحة العراقية ، سلسلة دراسات مركز البيان ، العدد 8 ، بغداد .، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، اذار 2016،ص17.
- (25) مازن اسماعيل الرمضاني ،مصدر سابق ،ص188
- (26) حسين خلف موسى ،النظام العالمي الجديد - خصائصه وسماته ،مصر،المركز الديمقراطي العربي ،2015،ص39
- (27) اديب قاسم شندي ، ايدولوجيا الصراع في محاور السياستين النقدية والمالية وبناء نموذج اقتصادي ديمقراطي للرفاهية الاقتصادية في العراق ،مجلة البيان ،العدد1، بغداد ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ،2017،ص61
- (28) صباح طلعت قدرت ، الوجيز في الدبلوماسية والبرتوكول ، ط3، جمهورية العراق ،وزارة الخارجية - الدائرة الصحفية ،بيروت ،مطبعة كركي ،2013،ص20
- (29) المصدر نفسة ،ص73
- (30) يماني سليمان ،مصدر سابق
- (31) منى حسين عبيد السياسة الخارجية والاداء الدبلوماسي العراقي ، المجلة السياسية والدولية ، العدد 41-42،بغداد،كلية العلوم السياسية ،الجامعة المستنصرية ،2019،ص359
- (32) سليم كاطع علي ، مقومات القوة الاميركية واثرها على النظام الدولي ،مجلة دراسات دولية ،العدد 42 ،بغداد ،مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد ،2009،ص166
- (33) عادل علي سليمان ،مفهوم القوة في العلاقات الدولية 1991-2017(المنظور الاميركي : دراسة حالة) ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الاداب والعلوم ، جامعة الشرق الاوسط ، عمان ، 2018، ص 33
- (34) صباح نعوش ،التخلف التكنولوجي في العراق ، قضايا اقتصادية ،قناة الجزيرة ،2014/2/12، على الموقع التالي www.aljazeera.net:
- (35) لبنى خميس مهدي ، الامن الاقليمي واثره على الامن الوطني - دراسة في حالة العراق ، العدد 4، بغداد، مركز النهريين للدراسات الاستراتيجية ، كانون الاول 2017، ص76
- (36) حسين درويش العادلي ، العراق والامم الثلاث ، مجلة حصاد البيان ، العدد 14، بغداد ،مركز البيان للدراسات والتخطيط ،تشرين الاول -تشرين الثاني -كانون الاول 2017. ،ص28
- (37) انظر : عقيل مصطفى مهدي ، الادراك الاستراتيجي للتهديدات المحتملة للامن الوطني العراقي (قراءة موضوعية) ، مجلة النهريين ، العدد 4، بغداد، مركز النهريين للدراسات الاستراتيجية ، كانون الاول 2017،ص260
- (38) مايكل نايتس ،مستقبل القوات، مصدر سابق ،ص55.
- (39) يماني سليمان ،مصدر سابق
- (40) المصدر نفسه .
- (41) صباح النعاس ، مصدر سابق ،ص45.
- (42) قساصي فوزية ، انتقال القوة في الشرق الاوسط : بين صعود القوى الاقليمية وتراجع الهيمنة الامريكية ، مجلة القانون،المجتمع والسلطة ، العدد 2 ،بلا ن.، مجلد 7 ، 2018،ص164
- (43) بشير هادي عودة ،عدنان فرحان الجوارين ، عوائق البحث العلمي ومتطلبات النهوض به في الدول العربية ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،العدد (38) البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2016 ، ص75.
- (44) محمد عبد المنعم شلبي ، نخبة القوة في القرن الحادي والعشرين،ط1 ،القاهرة ،دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ،2018، ص85-86،

- (45) ايمن عبد الكريم حسين ، دور مراكز الفكر والرأي في عملية صنع القرار السياسي الخارجي ،مجلة حصاد البيان ،العدد 7، بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ايار وحزيران 2016، ص 27.
- (46) انجي مهدي ، دور مراكز الابحاث في الولايات المتحدة الامريكية ،مجلة السياسة الدولية ، العدد 199، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، يناير 2015، ص36.
- (47) العرداوي ، خالد عليوي ،مراكز الابحاث في العراق تنظيمها القانوني ودورها السياسي ، جمهورية العراق ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء ، 2017، ص9



تاريخ استلام البحث 2022 / 4/16

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 2022 / 6/ 27

رقم الايداع الوطني / 2019 / 2375

تأثير جائحة كورونا في العلاقات الأمريكية – الصينية (الواقع والمستقبل)

The impact of the Corona pandemic on US-Chinese relations
(reality and future)

أ.د مهند عبد الواحد كاظم النداوي

الباحثة سهى رشيد عليوي احمد

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

Prof.Dr.Mohanad Abdul Wahid Kadhim

Suha Rasheed Oleiwi Ahmed

Al-Mustansiriya University / College of Political

Al-Mustansiriya University / College of Political Science

a_muhand55@yahoo.com

suhastar226@gmail.com

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

إنَّ لجائحة كورونا آثار وتداعيات على إنماط العلاقات الدولية من حيث التنافس والصراع بين الدول الكبرى في العالم لا سيما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين إذ ان كلا الطرفين أستغلا هذه الأزمة لتحقيق مصالحهم من خلال التنافس على الريادة وصنع اللقاحات وتقديم المعونات للدول ذات المستوى الاقتصادي المنخفض للحصول على المكانة الدولية وكسب حلفاء جدد، وعليه عدّها البعض على أنّها حرب بيولوجية من خلال اتهام بعضهما البعض حول أصل الفايروس مما أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين، إذ عدّت الولايات المتحدة الأمريكية بأن هذا الفايروس هو فايروس صيني، مقابل الاتهامات الصينية للولايات المتحدة الأمريكية بأنّها تسعى لتدمير الصين والحدّ من صعودها، ولتحقيق انتصارات اقتصادية بصنع الفايروس ونقله عبر الجيش الأمريكي إلى مدينة ووهان الصينية قبل أن يتحول إلى وباء عالمي، وعليه فإنّ هنالك العديد من الباحثين الذين يرجحون بأن جائحة كورونا قد تؤدي الى قلب موازين القوى في العالم سيما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ولكن لحدّ الآن لم تثبت هذه النظرية صحتها .

الكلمات المفتاحية: "مستقبل الجائحة"، "التداعيات السياسية"، "التداعيات اقتصادية"

Abstract

The Corona pandemic has repercussions and has had an impact on the patterns of international relations in terms of conflict and competition between major countries, particularly between the United States of America and China. Both parties have exploited this crisis for their interests, whether through competition for leadership or vaccine-making or through aid to countries with a low economic level to gain international status as well as gain new allies, and some have therefore considered it a biological war by accusing each other of the origin of the virus, which in turn has strained relations between the two countries. The United States considered that the virus is a Chinese virus in exchange for the Chinese accusations of the United States of America that it is seeking to destroy China and reduce its rise. Therefore, there are many researchers who are likely that the Corona pandemic could turn the balance of power in the world, especially between the United States of America and China. But so far, this theory has not proved its validity.

Keywords: "Pandemic future", "Political implications", "Economic effects"

المقدمة

شهدت العلاقات الأمريكية - الصينية مرحلة حرجة في ظل أزمة جائحة كورونا (كوفيد -19) مما جعل تلك العلاقات تصل الى حالة من التصعيد والتوتر، والذي أدى بدوره الى زيادة حدة التنافس بين القوتين من خلال استمرار حرب تضليل المعلومات عن أصل فايروس كورونا، وقيام كلا البلدين بإلقاء اللوم على الآخر حول سبب انتشار الفايروس، فضلاً عن إن اداء الدولتين كان يتسم بالجمود في التعاون فيما بينهما من أجل الحد من هذا الوباء، وظهر ذلك بشكل واضح من خلال اتهام كل طرف الآخر بأنه كان السبب الأساس في انتشار فايروس كورونا، وهذا بدوره أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين، وقد وصل الأمر بتهديد الرئيس الأمريكي بقطع العلاقات مع الصين، فضلاً عن تهديدهم بإتخاذ مجموعة من التدابير العقابية ضدها .

اهمية البحث: تكمن أهمية البحث في دراسة واقع ومستقبل العلاقات الأمريكية - الصينية في ظل جائحة كورونا، فضلاً عن دراسة وبيان أهم اثارها وانعكاساتها على كلا البلدين.

اشكالية البحث : شهدت العلاقات الأمريكية - الصينية تعقيداً في ظل جائحة كورونا من خلال تبادل الاتهامات بين البلدين عن اصل الفايروس، وعليه يدور سؤال جوهرى حول ماهو واقع ومستقبل العلاقات الامريكية - الصينية في ظل الجائحة.

فرضية البحث: تأسيساً على الاشكالية السابقة ان فرضية البحث تنطلق من فكرة مفادها: إن آثار وانعكاسات جائحة كورونا شملت جميع الجوانب التي انعكست على تلك العلاقة لا سيما منها(السياسية والاقتصادية فضلاً عن الجوانب الصحية)، وعليه مهما كان حجم التعاون بين الطرفين الا أنه يبقى في إطار المنافسة، بسبب عدم تقبل الولايات المتحدة الأمريكية بوجود منافس لها على الزعامة الدولية.

مناهج البحث: تم استخدام مناهج البحث العلمي منها المنهج الوصفي من خلال وصف تاثير جائحة كورونا على العلاقات الامريكية - الصينية، والمنهج الاستشرافي الذي يبين لنا مستقبل الجائحة وتأثيرها على علاقة البلدين.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى عدة محاور فضلاً عن المقدمة والخاتمة، إذ يتناول المطلب الأول تأثير جائحة كورونا على العلاقات الأمريكية - الصينية على الصعيد السياسي، ويتناول المطلب الثاني تأثير جائحة كورونا على الصعيد الاقتصادي، المطلب الثالث تاثير الجائحة على الصعيد الصحي.

واقع ومستقبل جائحة كورونا في العلاقات الأمريكية - الصينية

إنّ تعشي جائحة كورونا (كوفيد - 19) أدى الى استمرار المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في مجالات عديدة أهمها المجال السياسي والاقتصادي، فضلاً عن تدهور العلاقات الثنائية بين البلدين، بسبب الاتهامات المتبادلة بين الطرفين طيلة مدة الوباء والذي بدوره أدى إلى انعدام

الثقة بين البلدين، فضلًا عن تقاوم النهج العدائي والمواجهة بينهما، وعليه لا بد من بيان تأثير هذا الوباء على تلك العلاقة ومعرفة أهم جوانبه السلبية منها والإيجابية.

المطلب الأول: على الصعيد السياسي

إنَّ اشتداد حدة الصراع في العلاقات الأمريكية - الصينية لا يُعدُّ أمرًا جديدًا، إذ ترى الولايات المتحدة الأمريكية بعدّهما القوة العظمى في العالم، أنّ القوة الصينية الصاعدة تشكل تهديدًا لمكانتها على الساحة الدولية، ففي عام 2019 ظهرت جائحة كورونا (كوفيد -19) لتزيد من حدة الصراع بين البلدين لا سيما في الجانب السياسي⁽¹⁾، وعليه شهد العالم نقاشات وجدالات واسعة في الأوساط السياسية حول حجم التغييرات التي قد تصيب النظام الدولي على خلفية نقشي فايروس كورونا مع استمرار الأزمة وضعف الدول في وضع استراتيجية واضحة في مواجهتها، سيما في ظل تراجع الدور الأمريكي في مواجهة الجائحة مقابل تنامي الدور الصيني⁽²⁾ والسبب في ذلك يعود إلى تبني الدولتان نظرية المؤامرة حول اصل الفايروس وكيفية نقشيه، ولا يقتصر الاتهام المتبادل على ذلك فحسب بل على كيفية ادارته من قبل الطرفين، إذ صرَّح المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية (تشاو لي جيان) عام 2020 بأنَّ الفايروس لم ينشأ في مدينة ووهان الصينية حسب ادعاء البعض⁽³⁾، بل إنّ هناك آراء ترى بأنَّ الفايروس صنع في أمريكا وإنَّ الجيش الأمريكي هو من قام بنشره في المدينة لغرض تدمير الصين والدول المعادية للولايات المتحدة الأمريكية من خلال حرب بيولوجية⁽⁴⁾، لذلك فقد أظهرت أزمة فايروس كورونا تصاعدًا واضحًا في توتر العلاقات الأمريكية - الصينية، من خلال رؤيتين الأول أمريكي والثاني صيني يحاول كل منهما أن يظهر تقصير الطرف الآخر في التعامل مع الأزمة، وان يخلي مسؤوليته من هذا الفايروس وسبب انتشاره في العالم، بالمقابل يسعى كل طرف إلى إبراز نفسه بأنّه النموذج المناسب في إدارة واحتواء الأزمة وآثارها ويمكن للعالم الاستفادة من تجربته، وعليه فقد ركزت الصين أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية على هذا الجانب (بعكس ما أعلنت عنه الولايات المتحدة الأمريكية بأنَّ الصين تتحمل مسؤولية انتشار الفايروس عالميًا وحاولت نزع مصداقية النموذج الصيني من خلال التركيز على الإجراءات الصينية والإدارة السلبية الفاشلة في احتواء الفايروس عند ظهوره لأول مرة الذي حاولت الصين بدورها إخفائه وإبعاد الأنظار عنها من خلال اتهامها للولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج الفايروس، وذلك من خلال توظيف الدبلوماسية الصينية الطبية لمساعدة الدول المتضررة من هذه الجائحة)⁽⁵⁾، وعليه فإنَّ آثار انتشار الفايروس أوجدت حربًا إعلامية بين البلدين بلغت ذروتها في تسمية الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) للفايروس بأنّه فايروس صيني، فضلًا عن تبني وزير الخارجية الأمريكي (مايك بومبيو) الوصف نفسه وإطلاقه أكثر من مرة لإلصاق تهمة نشر الفايروس بالصين مما أثار غضب الأخيرة⁽⁶⁾.

وعليه أدت الجائحة إلى اشتداد حدة التوتر في العلاقات بين البلدين ويعود ذلك إلى مجموعة من

الأسباب أبرزها:

1- استمرار حرب تضليل المعلومات المتبادلة بين كل منهما حول أصل فايروس كورونا والذي بدوره أدى إلى زيادة حدة التوتر في العلاقات الأمريكية - الصينية، لتحقيق العديد من المكاسب السياسية على حساب بعضهما البعض، سيما في ظل التحركات الجيوستراتيجية للبلدين في منطقة المحيط الهادي⁽⁷⁾.

2- إنّ تبادل الاتهامات بين الطرفين واحتدام حدّة الصراع بشكل أكبر من سابقه، أعطت تحذيرًا لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين من محاولات استغلال انشغالها بتداعيات أزمة كورونا من أجل تعزيز وترسيخ نفوذها في بحر الصين الجنوبي، سيما بعد إعلان فيتنام عام 2022 بأنّ الصين هي من استهدفت السفينة الفيتنامية، فضلًا عن قيام الصين في ظل صراعها مع الولايات المتحدة الأمريكية بنشر العديد من الطائرات العسكرية الخاصة في المياه المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، إذ صرّحت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية (مورغان اورتاغوس) في بيان لها نحث الصين على دعم الجهود الدولية من أجل مكافحة الوباء العالمي والتوقف عن استغلال انشغال الدول الأخرى أو ضعفها لتوسيع نفوذها في تلك المنطقة، وبالمقابل اتهمت الصين الولايات المتحدة الأمريكية بالاستفزاز، وذلك حسب ادعاء الصين في 20 كانون الثاني/ يناير عام 2022، بأنّ المدمرة (USS McCampbell) أبحرت بالقرب من مياه جزر (باراسيل) دون أخذ إذن مسبق من قبلها، وهذا بدوره يُعدُّ انتهاكًا لسيادة وأمن الصين كل ذلك يُعدُّ سببًا رئيسًا في تصعيد وتيرة التوتر في العلاقات الأمريكية - الصينية مؤخرًا⁽⁸⁾.

3- تحول النزاع بين البلدين إلى الفضاء السيبراني، إذ اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية الصين بالتجسس لسرقة معلومات اللقاح المضاد للفايروس، إذ عبّر مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي عن وجود محاولة لقرصنة وسرقة الأبحاث والملكية الفكرية التي تخصّ علاجات ولقاحات جائحة كورونا (كوفيد -19)، وذلك بعد ملاحظة محاولات للصين من أجل الحصول على بيانات تتعلق باللقاحات والاختبارات التي تخصّ الفايروس من خلال طرق غير مشروعة، بالمقابل رفضت الصين هذه الادعاءات وأشارت إلى أنّها سوف تؤثر على طبيعة العلاقة بين البلدين وتؤخر من عملية وجود علاج سريع وفعال للحدّ من الفايروس وانتشاره المتسارع بين بلدان العالم أجمع⁽⁹⁾.

4- لقد جاء التوتر الآخر في العلاقات الأمريكية - الصينية في عام 2021، في ظل تصريحات وتحركات سابقة ولاحقة بين البلدين، من أجل أن يعزز كل طرف موقعه على مواجهة الطرف الآخر، فضمن مساعي الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء القدرات العسكرية للصين في بحر الصين الجنوبي، عملت واشنطن بشكل كبير على حشد حلفائها في منطقة المحيطين الهادئ والهندي، كأستراليا والهند واليابان وكوريا الجنوبية، فضلًا عن طلب واشنطن دعم من قبل حلفائها الأوروبيين وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، أمّا الصين فردت على ذلك التحشيد بتعزيز التنسيق بينها وبين

الخصم الجيوستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية وهي روسيا، فضلًا عن توقيعها اتفاقية تعاون تجاري واستراتيجي مشتركة مدتها 25 عامًا مع إيران⁽¹⁰⁾.

5- لقد ذكر الرئيس الأمريكي (جو بايدن) في إحدى تصريحاته عام 2021، إنّ الولايات المتحدة الأمريكية تسعى للدفاع عن تايوان في حال تعرضها إلى هجوم من قبل الصين، وهذا الموقف يبدو فيه تحول في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية، إذ بيّن المتحدث باسم البيت الأبيض ذكر فيه لوسائل الإعلام الأمريكية، إنّ تصريحات الرئيس الأمريكي ليس فيها تحول عن السياسة الأمريكية المعمول بها، ويعود ذلك بأنّ إحدى التشريعات الأمريكية تلزم الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة تايوان في الدفاع عن نفسها، ولكن موقف الولايات المتحدة الأمريكية الغامض يشير إلى اتباع استراتيجية جديدة من خلال ترك الأمور غامضة حول طبيعة الإجراءات التي قد تتخذ ضد الصين، بالمقابل فقد ردّت الصين وفق وكالة الأنباء الفرنسية دعت فيها الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تتصرف بحذر فيما يخص تايوان، متوقعة بأنّه لا مجال معها للمرونة في القضية⁽¹¹⁾، وفي عام 2022 تصاعدت حدة التوترات بين البلدين بسبب دعم الولايات المتحدة الأمريكية لتايوان، والتي أصبحت تتمتع بحكم ذاتي وتعدّها الصين جزءًا من أراضيها، وعليه حذّر السفير الصيني بواشنطن من احتمالية اندلاع صراع عسكري بين البلدين إذا واصلت الولايات المتحدة الأمريكية دعم استقلال جزيرة تايوان⁽¹²⁾.

وفي ذروة الخوف والمواجهة المشتتة لهذا الوباء تصاعد الصراع السياسي بين الدول على خلفية من المسؤول عن وجود وتفشي هذا الفايروس⁽¹³⁾، وعليه عملت الصين بصورة جدّية لتحويل فايروس كورونا إلى منجز وطني من خلال ادعائها بأنّ الإجراءات الصارمة التي استخدمتها لقمع الوباء قد نجحت فيه إلى حدّ كبير، وهذا بدوره عزز من سياسة الصين الطامحة لاعتمادها كقائد عالمي بعد أن أصبح الفايروس أداة قوة ناعمة في منافستها للولايات المتحدة الأمريكية، واستغلّتها الصين كفرصة لتطوير علاقاتها مع الدول، وبذلك فقد ابتعدت الولايات المتحدة الأمريكية قليلاً عن ممارسة دورها في النظام العالمي⁽¹⁴⁾، وذلك من خلال الاستجابة السريعة من قبل الصين تجاه أزمة جائحة كورونا حول العالم، والتي بدورها أضعفت الصورة الأمريكية لدى البعض من حلفائها، فضلًا عن أنّ الجائحة غيرت العديد من المفاهيم الدولية التي كانت شائعة وبرزها التعاون، مما جعل العديد من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية تتجه أنظارهم نحو الصين لطلب المساعدة⁽¹⁵⁾، بالمقابل فقد أثر فايروس كورونا على القوة الناعمة الأمريكية بطريقة مباغته والتي كانت تتباهى بها على شعوب العالم، فبعد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة على اقتصاد وتجارة وأمن العالم، وجعل الدول تتساق وراء الأمركة كصورة من صور التقدم، جاء الفايروس لنسف هذا المعتقد وإضعاف صورة القيادة الأمريكية تجاه حلفائها⁽¹⁶⁾.

لقد خاضت الولايات المتحدة الأمريكية معركة حاسمة من أجل ان تثبت للعالم بأن تفشي الفايروس لن يؤثر على قيادتها، وإنها تمتلك القدرة على مواجهة الوباء بالرغم من تصدرها لأعداد الإصابات والوفيات، فيما ذهبت بعض الآراء إلى أنّ الصين تمكنت في الانتقال من الدولة الحاضنة للوباء إلى الدولة المسؤولة التي لها القدرة على توظيف دبلوماسية المساعدات الطبية من أجل أن تعزز صورتها لدى الدول الأخرى، وبالتالي فإنّ واشنطن وبكين يديران معركة دعائية شرسة حول قيادة العالم في هزيمة (كوفيد - 19)، وهي المعركة التي أثارت الجدل حول إمكانيات وقدرات الحكومات الديمقراطية أو غير الديمقراطية على حماية المواطنين بشكل أفضل⁽¹⁷⁾.

فضلاً عن ذلك، فإنّ سياسة البلدين خلال الجائحة هي جزء من تنافس أكبر حول القوة العالمية والتي بدورها حددت طبيعة وبنية النسق الدولي⁽¹⁸⁾.

وعلى الرغم من إنّ الصين قد أشارت إلى أنّها تعمل على إعادة ضبط العلاقات المتوترة بين البلدين بعد سنوات حكم (دونالد ترامب)، سيما فيما يتعلق بتعاون محتمل بينهما في قضايا عديدة أهمها المناخ والجائحة، لذلك فإنّ إدارة (جو بايدن) رأت في ذلك يُعدّ فخاً لمنع الولايات المتحدة الأمريكية عن التنافس معها مقابل طموحها للحصول على تعاون لن يتحقق فعلاً، لذلك ذهب أغلب المسؤولين في إدارة (جو بايدن) إلى أنّه لا يمكن الحديث عن إعادة ضبط العلاقات بين البلدين، إذا كانت الصين ستمضي في سعيها من أجل الحصول على تفوق تكنولوجي، والاستمرار في ممارسة أعمال وسياسات اقتصادية إكراهية على أستراليا وإبقاء ضغوطها المتواصلة على تايوان، فضلاً عن سعيها على توسيع نفوذها في بحر الصين الجنوبي، وتهديد جيرانها الآخرين وغير ذلك، وعليه فإنّ إدارة (جو بايدن) رأت بأنّ القضية الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية تتمثل في خلق قضية مشتركة مع حلفائها ضد الصين، وبشكل خاص في النطاقين التكنولوجي والاقتصادي⁽¹⁹⁾.

وفي سياق ما تقدم، ذهب العديد من الباحثين في العلاقات الدولية إلى مسألة تأثير جائحة كورونا على النظام الدولي والعلاقات الدولية بصورة عامة وإلى العلاقات الأمريكية - الصينية بصورة خاصة، وهم يرون أنّ عالم ما بعد كورونا سوف يكون مختلفاً تماماً عن ما قبله، لذلك سوف يكون هنالك رابحون وخاسرون جراء هذه الأزمة، وإنّ الرابحين من خلالها سوف يسعون إلى أن يؤسسوا نظاماً دولياً جديداً مرجحين إلى أنّ الصين ستكون الرابح الأكبر من هذه الأزمة.

وعليه، فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعمل وتلجأ إلى عملية الضغط على الصين لوضع حدّ في مسعاها للصعود، وعدم حدوث أيّ ضرر يمكن ان يصيب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في النظام الدولي، في المقابل فإنّ الصين ستعمل بقوة على هذا الأمر فهي ترفض فكرة الهيمنة الأمريكية للعالم، من أجل المحافظة على مصالحها في مواجهة التحديات والضغوط الأمريكية التي تعكس عمليات الشد والجذب بين الطرفين.

ان السمة المميزة في نظام ما بعد كورونا (كوفيد-19) ستكون هنالك منافسة شديدة بين الطرفين باعتبار أنّ الدولتين يمتلكان مقومات القوة في النظام الدولي، وإنّ كل واحد منهم ملتزم بتوخي الحيطة والحذر تجاه خصمه، والسبب في ذلك هو امتلاك أيّ منهما القدرة على تهديد المصالح الجوهرية لخصمه.

المطلب الثاني: على الصعيد الاقتصادي

مرّت العلاقات الأمريكية – الصينية بأزمات متعدّدة زادت حدتها منذ ظهور فايروس كورونا سيما على مستوى الجانب الاقتصادي، فمثلاً قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض رسوم جمركية على واردات الصين من صفائح الألومنيوم والتي كانت تقدر بحوالي 400 مليون دولار سنويًا، ثم عاد الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) مرة أخرى بفرض سلسلة متتابعة من الرسوم الجمركية على الواردات الصينية للسوق الأمريكي مما دفع الصين إلى المعاملة بالمثل وذلك من خلال فرضها رسومًا على الواردات الأمريكية بقيمة 170 مليار دولار⁽²⁰⁾، إذ بلغ مجموع السلع التي خضعت لفرض رسوم جمركية من قبل الطرفين 360 مليار دولار عام 2019، مما انعكس سلبيًا على اقتصاد الدولتين، فضلًا عن زيادة حدّة التوتر في العلاقات بينهما، بالمقابل ومن أجل احتواء الأزمة على أثر توتر العلاقات بينهما، قامت الدولتان بإجراء أولى محادثات مباشرة بينهما منذ بدء حريهم التجارية، في مدينة شنغهاي الصينية نهاية تموز/ يوليو عام 2019، وعلى الرغم من وصف بكين لها بأنها كانت محادثات بناءة إلا أنّها فشلت في التوصل لاتفاق يوقف الحرب التجارية بينهما، ففي مطلع آب/ اغسطس عام 2019، هدد الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) بفرض مزيدٍ من الرسوم الجمركية التي قد تصل إلى نسبة 10% على باقي السلع الصينية المستوردة التي لم يتم شمولها بإجراءات رفع الرسوم الجمركية من قبل، بدءًا من أيلول/ سبتمبر عام 2019، والتي كانت تقدر قيمتها بنحو 300 مليار دولار، إذ جاء ذلك الأمر ردًا على القرار الصيني الخاص بتعليق شراء المنتجات الزراعية الأمريكية، وفي العام نفسه قامت وزارة الخزانة الأمريكية بتصنيف الصين على أنّها دولة متلاعبة بالعملة متهمّة إياها بأنها تسعى إلى تحقيق ميزة تنافسية غير عادلة لصادراتها، وعلى الرغم من إعلان صندوق النقد الدولي عام 2019، أنّ قيمة العملة الصينية (اليوان) أصبحت تتماشى مع العوامل الاقتصادية الأساسية للصين، لكن بالمقابل انتقد البنك المركزي الصيني القرار الأمريكي واصفًا إياه بأنه سيضر بالنظام المالي الدولي⁽²¹⁾.

وبعد انتشار فايروس كورونا في نهاية عام 2019 بدأ الركود الاقتصادي واضحًا، فضلًا عن ذلك أخذت العلاقات الأمريكية – الصينية والأوضاع العالمية بشكل عام تتجه نحو أزمة جديدة بدأت في عام 2020.

وعليه يُعدُّ الجانب الاقتصادي هو إحدى القضايا الرئيسية المتأثرة بجائحة كورونا، إذ توقعت مصادر متخصصة بالشأن الاقتصادي حالة الركود الاقتصادي التي ستصيب الاقتصاد الأمريكي والصيني⁽²²⁾، نتيجة تصاعد حدّة التوترات التجارية بين البلدين، وتباطؤ الاقتصاد العالمي منذ عام 2019، فقد توقع

خبراء اقتصاديين تابعين لمنظمة التجارة العالمية بأنه سوف ينخفض معدل النمو التجاري بشكل حادّ في عام (2019 - 2020)، وبالفعل حصل انخفاض في حجم التجارة السلعية بنسبة 0.1% عام 2019، مقارنة مع نمو (2.9%) عام 2018، بالمقابل فقد انخفضت قيمة تجارة البضائع بالدولار الأمريكي على أساس سنوي بنسبة (3%)، إذ وصلت قيمة الصادرات العالمية عام 2019 (19.014.76) تريليون دولار أمريكي وحجم الواردات (12.268.409) تريليون دولار أمريكي⁽²³⁾، وعلى الرغم من محاولات الصين لاحتواء فايروس كورونا إلا أنّ تأثيره ظهر بشكل واضح على الاقتصاد العالمي، إذ تأثرت قطاعات عدة أهمها الطيران والسياحة وقطاع الخدمات وسفن الرحلات البحرية فضلاً عن خطوط الشحن التجارية، والذي بدوره انعكس على العلاقات الأمريكية - الصينية، كما أدى فايروس كورونا إلى إرباك الخطط الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، إذ أصبح هناك خوف لدى المستثمرين من التداعيات الاقتصادية المرافقة للفايروس على كلا البلدين، لا سيما بعد أن سجلت البورصة الأمريكية هبوطاً حاداً في الاقتصاد، وعلى أثر هذا الانخفاض قام الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) عام 2020، بتخصيص ميزانية طوارئ تصل قيمتها إلى 50 مليار دولار أمريكي، فضلاً عن قيام البنك المركزي الصيني باتخاذ قرارٍ يهدف إلى خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك الصينية، بما يوفر 79 مليار دولار لدعم وتحفيز الاقتصاد الصيني⁽²⁴⁾، وعلى الرغم من أن الوضع في الصين كان مقلقاً بسبب هذا الوباء، فحالة الحجر القسري التي استخدمتها السلطات الصينية أوقفت عجلة الإنتاج بشكل واضح وكبير، لذلك سجل الاقتصاد الصيني في الربع الأول من عام 2020، حالة نمو سالبة لمعظم المؤشرات الكلية للاقتصاد، واستمر هذا الركود لغاية آذار/ مارس عام 2020، بعد إعلان الصين عن سيطرتها على الفايروس، وترتب على أثره الإعلان في 20 مارس عام 2020، عن إعادة تشغيل (90%) من مصانع الإنتاج لتعيد الاقتصاد الصيني إلى وضعه الطبيعي⁽²⁵⁾.

وعليه، فإنّ تردي الأوضاع الاقتصادية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين أثر بشكل كبير ومباشر على علاقتهما، ويعود ذلك إلى الحرب التجارية بين البلدين من خلال سعي كل طرف للحيلولة دون استعادة الطرف الآخر لنشاطه وقوته الاقتصادية، فضلاً عن ذلك محاولة كل طرف إلى استقطاب الدول الأخرى داخل أروقة منظمة التجارة العالمية⁽²⁶⁾، بالمقابل فإنّ الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أدت إلى تصعيد وتوتر الأجواء بينهما؛ لأنّ جائحة كورونا استطاعت أن تكشف نقاط القوة والضعف الخاصة بكل منهما، وهذا بدوره أتاح الفرصة للصين من أجل استعادة قوتها في المجال الاقتصادي وهو ما أثار غضب واستياء الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁷⁾.

وبالرغم من أنّ البلدين قد وقعا على بنود اتفاقية (الجات) للتعرفة الجمركية والتجارة الحرة قبل ظهور فايروس كورونا، إلا أنّ ذلك لا يمنع البلدين من فرض رسوم جمركية على بعضهما البعض، وهذا بدوره أسهم في توتر العلاقات التجارية بينهما واتساع حدة الخلاف سيما بعد أن زادت مساحة الرسوم وقيمتها بعد قرار الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) الذي ينص على وضع مزيد من الشروط على

الصادرات الصينية، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية قلقة من تصاعد العجز التجاري مع الصين سيما بعد أن أصبح العجز يشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد الأمريكي، وإنَّ ازدياد حدة الصراع التجاري بين الطرفين قد أثرت على مسارات التجارة الدولية وعلى الأسعار في الأسواق العالمية وعلى كمية العرض والطلب، لذلك يمكن القول بأنَّ فكرة تقليص العجز التجاري بين واشنطن وبكين كانت صعبة التحقق، وتعود الصعوبة لدى الولايات المتحدة الأمريكية إلى غياب التحكم في توسع قطاع الصادرات الصيني وقوته، وهذا يدل على أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية ربما بالغت في التقليل من شأن الصعود الصيني حتى تمكنه من الوصول إلى مراحل يكون من الصعب فيها كبح طموحات بكين، فضلاً عن ذلك شهد التبادل التجاري فيما بينهما عجزاً تجارياً لصالح الصين خلال الربع الأول من عام 2020، ومواصلة تربع الصين على حجم الصادرات في الأسواق الأمريكية رغم سياسات الرسوم الجمركية والقيود التي فرضتها الإدارة الأمريكية، إذ سجّل العجز التجاري الأمريكي للربع الأول من عام 2020، (-76,363.0) مليون دولار⁽²⁸⁾.

ولذلك فإنَّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت تتنظر إلى الصعود التجاري الصيني بقلق شديد سيما بعد نشاطها الاقتصادي الذي كان ينمو بدرجة سريعة بالرغم من تأثير جائحة كورونا، ولم تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من إبطاء هذا التصاعد الصيني على الرغم من فرض الرسوم الجمركية العالية على بضائع الصين⁽²⁹⁾، إذ تُعدُّ الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وإنَّ اقتصادها مرتبط بدرجة كبيرة بشبكات الإمدادات الدولية، فهي تُعدُّ سوق تصدير مهم للمنتجات والشركات العالمية⁽³⁰⁾.

وعليه، فقد حدّر العديد من الخبراء الاقتصاديين من خطورة الآثار الناجمة عن التصعيد في الحرب التجارية والصناعات التحويلية على أكبر اقتصادين في العالم، فضلاً عن ذلك فقد توقع الصندوق أيضاً أن تصاعد التعريفات الجمركية كان من المتوقع أن يؤدي إلى انخفاض بنسبة 0.5% عن النمو العالمي بحلول عام 2020، بغض النظر عن تلك التداعيات التي يمكن أن تتجم عنها الحرب التجارية، وبذلك فإن العالم سوف يشهد نمواً اقتصادياً أقل توازناً وأقل تنافساً وسيزيد من معاناة الاقتصاد العالمي بسبب تلك الحرب التي يمكن أن ينتج عنها أزمة مالية عالمية جديدة، سيما مع دخول الرئيس الأمريكي الأسبق (دونالد ترامب) بنزاع تجاري مع أهم الشركاء الرئيسيين للولايات المتحدة الأمريكية بخلاف الصين⁽³¹⁾، ومن أجل التخفيف من حدة التوترات التجارية التي وقعت بين البلدين، قام الطرفان في عام 2020 بتوقيع أول مرحلة من الاتفاق التجاري الذي كان يتضمن مجموعة من الإجراءات حول حقوق الملكية الفكرية والمنتجات الغذائية والزراعية ونقل التكنولوجيا، وسعر الصرف والشفافية والخدمات المالية والتقييم المتبادل وزيادة التجارة فضلاً عن تسوية المنازعات، إذ تعهدت الصين من خلال هذا الاتفاق بشراء بضائع أمريكية إضافية بقيمة تقدر حوالي (200) مليار دولار أمريكي خلال السنتين المقبلتين تتضمن المنتجات الزراعية الأمريكية، بغية الحفاظ على استقرار عملتها، وفتح سوق للخدمات المالية أمام

الشركات الأمريكية، مقابل أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على سلعها، ومنها الهواتف الذكية بنسبة 16% مقارنة بـ 25% التي تم فرضها سابقاً، ووفقاً لتقارير تداعيات نقشي فايروس كورونا في العالم فقد أسهم في حدوث خلل في الاتفاق الذي شمل قطاعات مهمة منها الزراعة والتصدير، والتي تُعدُّ ضمن الإجراءات المتخذة للحدِّ من نقشي فايروس كورونا في العالم، لذلك فقد ارتبطت مخاوف بكين من وقف حركة التصدير بينها وبين واشنطن والدول الأخرى، إذ تعتمد الصين بشكل رئيس على الواردات التي تحصل عليها من البضائع المصدرة إلى الخارج، والتي تشكل عصب اقتصادهم، لكن مع نقشي هذا المرض والقدرة على انتقاله إلى خارج الحدود، أسهم بدرجة كبيرة في انخفاض الصادرات الصينية، سيما إلى واشنطن بسبب إجراءات الحجر الصحي المتبعة من قبل دول العالم، والتخوف من تداعيات نقشي هذا الفايروس، وهو ما سيضر بالاتفاق التجاري بين البلدين وسيلقي بظلاله على الاقتصاد العالمي برمته⁽³²⁾.

وفي ذلك أشار (لاري كودلو) المستشار الاقتصادي في البيت الأبيض إلى أنّ نقشي فايروس كورونا في الصين قد أسهم في تقليص الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية في الربع الأول من عام 2020 بواقع 0,2 إلى 0,3%، ووفقاً لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) فإنّ فايروس كورونا تسبب بحدوث انكماش بنسبة 2% في إنتاج الصين، وهو ما سوف يؤثر في مجمل انسياب الاقتصاد العالمي، ومن جراء ذلك فقد بلغت خسائر الولايات المتحدة الأمريكية قرابة 5,8 مليار دولار خلال شهر فبراير/ شباط من العام نفسه⁽³³⁾.

لذلك فقد تأثر اقتصاد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين بسبب جائحة كورونا والذي بدوره انعكس على اقتصاد دول العالم لأنّ اقتصاد البلدين هما عصب الاقتصاد العالمي⁽³⁴⁾.

وفي آذار/ مارس عام 2021، تراجع فائض الصين التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى 21.37 مليار دولار مقارنة بـ 23.01 مليار دولار في شباط/ فبراير من العام نفسه، إذ أعلنت عن ذلك مصلحة الجمارك الصينية أنّ حجم التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية قد وصل في الربع الأول من عام 2021، بنسبة 73.1% أي ما يعادل (165.72) مليار دولار أمريكي مقارنة مع المدة نفسها من عام 2020، وعليه فقد ذكر الرئيس الأمريكي (جو بايدن) إن بلاده لا تريد أن تدخل في مواجهة مع الصين فيما يتعلق بالخلافات حول التجارة، إذ حثّ نظيره الصيني على الالتزام بالقواعد الدولية، لكن تغيير الأمر وازداد التوتر التجاري بين البلدين مع تعهد الصين بالعمل على اتخاذ خطوات لدعم حقوق ومصالح شركاتها، بعد أن قامت الولايات المتحدة الأمريكية بوضع كيانات صينية للحوسبة الفائقة على القائمة الاقتصادية السوداء⁽³⁵⁾، وبناءً على ما تقدم، فقد بلغ حجم الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2021 ما يقارب 506 مليار دولار، بعد أن كان في عام 2018، ما يقارب 583 مليار دولار⁽³⁶⁾، كما موضح في الجدول (1).

جدول (1) حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين للمدة (2018-2021) بـ(مليار دولار)

العام	الصادرات للصين	الأمريكية الواردات الأمريكية من الصين	العجز في الميزان التجاري الأمريكي
2018	120	583	-418
2019	106	450	-344
2020	124	434	-310
2021	151	506	-355

الجدول من اعداد الباحثة بلاعتماد على:

Source: Foreign Trade: Trade in Goods with China, on: <https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5700.html#2018>. تاريخ الاطلاع 2022/3/11.

وعليه، يتبين من خلال الجدول (5) أنّ حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين كان (703) مليار دولار في العام 2018، ثم انخفض إلى (558) مليار دولار في العام 2020، نتيجة تأثير جائحة كورونا على العلاقات الاقتصادية فيما بينهما، ثم ارتفع حجم التبادل التجاري فيما بينهما إلى (657) مليار دولار في العام 2021، نتيجة السيطرة على جائحة كورونا ووصول الرئيس الأمريكي (جو بايدن) للرئاسة في كانون الثاني/يناير من عام 2021.

فقد أجريت مفاوضات بين الرئيس الأمريكي (جو بايدن) ونظيره الصيني (شي جين بينغ) عام 2021، حول مجموعة من القضايا المهمة منها الشأن التجاري والأمن الإلكتروني، والحد من الانتشار النووي، إذ صدر بيان من البيت الأبيض أكد فيه بأنّ الرئيسين ناقشا سبل الإدارة المسؤولة عن المنافسة فيما بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية فضلاً عن العمل سوياً حيث تلقتي مصالحهم، إذ ينظر للعلاقات الأمريكية – الصينية بقدر كبير من الأهمية بالنسبة للبلدين والعالم أجمع، كما دعت بكين الإدارة الأمريكية مرات عدة من أجل تحسين العلاقات التي عانت من تدهور واضح في عهد الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب)⁽³⁷⁾، وبالمقابل حذر الرئيس الصيني (شي جين بينغ) نظيره الأمريكي (جو بايدن) عام 2021، من أنّ تدهور وسوء العلاقات بين الطرفين سوف ينعكس سلبيًا

عليهم، الا ان التوتر قد تقاوم في الآونة الأخيرة على العلاقة بين البلدين بسبب قضايا مهمة منها التجارة والتجسس ووباء فايروس كورونا(38).

وفي سياق ماتقدم، أنّ حالة عدم الاستقرار الاقتصادي التي ظهرت بعد أزمة انتشار الوباء وضعت كل من (الولايات المتحدة الأمريكية - الصين) على شفا صراع اقتصادي يمكن أن يقود دول العالم إلى نظام عالمي جديد، وذلك في حال لجأت القوى العظمى والكبرى إلى استخدام النظام الرأسمالي من أجل أن تؤمن مصالحها، لكن بالمقابل فإنّ زوال هذا النظام في المستقبل القريب لم يكن واضحاً لحد الان.

إنّ المرتقب ما بعد عالم كورونا والتحول العالمي المحتمل يلوح على أنّ هناك شيئاً جديداً على وشك الظهور، فالنظام الرأسمالي الذي أنشأته الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها والذي يتكون من (منظمة التجارة العالمية - صندوق النقد الدولي - والبنك الدولي) قد يتعرض في المستقبل للفشل لأسباب عدة أهمها هو أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تلاعبت به من أجل الحفاظ على مصالحها ومصالح حلفائها، لكن بالمقابل فإنّ الصين استطاعت أن تستغل هذا الفشل باتباع استراتيجية جديدة قدمت من خلالها مساعدة للدول النامية والفقيرة من أجل كسب حلفاء جدد، وأبدت استعدادها على تقديم أيّ مساعدة لأيّ دولة من أجل محاربة هذا الوباء.

المطلب الثالث: على الصعيد الصحي

شهدت العلاقات الأمريكية - الصينية تطوراً بعد انتشار فايروس كورونا سواء أكانت تلك التطورات قد أثرت سلباً أم إيجاباً على العلاقات فيما بينهما، وشمل ذلك التطور أصعدة عدة، كان من بينهما على الصعيد الصحي، إذ كانت هناك تداعيات صحية منذ انتشار الفايروس في العالم، وكانت الصين من أوائل الدول التي سعت بما تمتلك من إمكانيات كبيرة كدولة كبرى لعزل المدن المصابة بالفايروس ومنها مدينة ووهان الصينية، لذلك عملت في القطاع الصحي من أجل تقديم نموذج للعالم يحتذا به في كيفية الحدّ من انتشار فايروس كورونا وعلاجه والتي اتسمت بالكفاءة والسرعة والابتكار القائم على اساس الإغلاق التام وعزل المدن المصابة على عكس النموذج الأمريكي الذي كان يتسم بالتردد وتفضيل الاقتصاد على الصحة، إذ قامت الجهود الصينية في التعامل مع الفايروس من خلال إحكام الإغلاق والحجر الكامل للأشخاص والمدن التي ينتشر فيها الفايروس لمنع تفشيه في باقي المدن الصينية(39)، فضلاً عن استخدامها لقدراتها الهائلة في إنشاء 14 مشفى لاستيعاب الآلاف من مصابي كورونا، وعزل الحالات المصابة والمشتبه بها، وجلب آلاف الفرق الطبية إلى مقاطعة هوباي للإسهام في الحدّ من هذا الوباء، كما أنّ السلطات في بكين لم تتردد في إغلاق آلاف المصانع والمؤسسات الكبرى لا سيما في بؤر العدوى بهدف السيطرة على انتشار الفايروس، وقد ساعدهم في ذلك فائض القوة الاقتصادية والاحتياطات المالية والنقدية التي يمتلكونها(40)، في المقابل سعت إدارة الأمريكية إلى تغليب الاقتصاد على الصحة من خلال رفض الإغلاق الكامل متجاهله خطر انتشار الفايروس بالرغم من تحذيرات وكالات المخابرات الأمريكية لها، لذلك فقد وصلت الولايات المتحدة الأمريكية للمرتبة الأولى من حيث عدد الإصابات في

العالم، إذ وصل مجموع الإصابات الكلي في الولايات المتحدة في 9 نيسان/ أبريل عام 2020 الى (435128) إصابة، بينما وصل عدد الوفيات إلى (14795)، وهو ما يؤكد فشل سياسة إدارة الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) في كيفية التعامل مع الأزمة بعدما حاولت إن تجمع بين كل من الاقتصاد والصحة في دولة مترامية الأطراف مثل الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴¹⁾، وعليه فقد كشفت أزمة فايروس كورونا القصور الهائل في النظام الصحي للولايات المتحدة الأمريكية، من خلال تسجيلها رقمًا قياسيًا في عدد المصابين والموتى، إذ كشف تقرير وزارة الصحة الأمريكية زيف وادعاءات الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) المبكرة حول الإمكانيات الطبية للحكومة الفيدرالية، إذ جاء فيه إنَّ المعدات التي تمتلكها الحكومة الفدرالية رديئة وغير صالحة للاستعمال فضلًا عن أنَّها لم تكن كافية لسد النقص الحاصل، وإنَّ المواد ومعدات الوقاية الشخصية في بعض المستشفيات الحكومية الأمريكية منتهية الصلاحية منذ سنوات عدة، وأنَّ المستشفيات تفنقر إلى موازين الحرارة، ما يصعب التحقق من معرفة درجة الحرارة للموظفين والمرضى⁽⁴²⁾.

لذلك فقد أكدَّ رئيس مجلس الدولة الصيني (لي كه تشيانغ) على ضرورة وأهمية التعاون الدولي من أجل مكافحة تفشي فايروس كورونا (كوفيد - 19) واستعادة النشاط الاقتصادي لضمان الانتصار على المرض، وعليه فقد قامت الصين بإطلاق أكبر عملية إنسانية عالمية في تاريخها عرفت باسم رابطة المصير المشترك للبشرية، والتي أكدَّت من خلالها بأنَّها ستواصل دعم منظمة الصحة العالمية من أجل عملية استمرار البحوث الخاصة باللقاحات في الوقت الذي ستواصل فيه الصين مساهمتها في ضمان توفير اللقاحات في البلدان النامية بأسعار زهيدة تتناسب مع حجم اقتصادهم، الأمر الذي سيعزز من مكانة الصين الدولية في الوقت الذي كانت تتراجع فيه مكانة الولايات المتحدة الأمريكية وفشلها في إدارة الأزمة، وهذا بدوره أدَّى إلى تصاعد وتيرة الخلافات بين البلدين⁽⁴³⁾.

وفي سياق التأكيد على أهمية التعاون الدولي للسيطرة على تفشي فايروس كورونا أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارين غير ملزمين الأول في 2 نيسان/ أبريل 2020، وهو قرار (74/270) بعنوان التضامن العالمي لمكافحة مرض فايروس كورونا (كوفيد-19)، والثاني صدر في 20 من الشهر نفسه وهو قرار (74/274) حول التعاون الدولي لضمان النفاذ العالمي للأدوية والمعدات الطبية واللقاحات لمواجهة الوباء⁽⁴⁴⁾، إذ أكدَّ القراران على دور الأمم المتحدة في تنسيق الجهود والاستجابة العالمية لاحتواء تفشي الفايروس والسيطرة عليه، والتأكيد على أهمية دور منظمة الصحة العالمية ودفع الدول باتجاه التعاون مع الوكالات المتخصصة والمعنية في هذا المجال، إلا أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت عدم تأييدها لبعض الفقرات الواردة في قراري الجمعية العامة لا سيما التي تشير إلى دور منظمة الصحة العالمية⁽⁴⁵⁾، وبناءً عليه فقد أصدر الرئيس الأمريكي قرارًا بقطع المساهمات المالية الأمريكية للمنظمة وبالفعل تم ذلك في نهاية شهر آيار/ مايو عام 2020، إلى جانب ذلك اتهم الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) منظمة الصحة العالمية بأنَّها تتواطئ مع الصين بإخفاء الفايروس من خلال حجب معلومات عنه

وعن انتشاره، الأمر الذي أسهم في تحوله إلى جائحة عالمية، فضلاً عن ذلك فقد وصف الرئيس الأمريكي المنظمة بأنها أصبحت وكالة علاقات عامة للصين⁽⁴⁶⁾، وبعد وصول الإدارة الأمريكية برئاسة (جو بايدن) في كانون الثاني/يناير عام 2021، عمل على إلغاء قرار قطع المساهمات المالية لمنظمة الصحة العالمية في اليوم الأول من تنصيبه، وعليه سعت أغلب المنظمات الدولية متعددة الأطراف بما فيها منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين إلى العمل على تنسيق السياسات وتنفيذ الإجراءات اللازمة للتصدي لهذا التهديد المشترك الذي يواجه البشرية جمعاء⁽⁴⁷⁾، بالمقابل تصدرت الصين بتبرعها بمبلغ 30 مليون دولار للمنظمة، في شباط/فبراير عام 2020، بعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتعليق عضويتها في المنظمة وقرارها بخفض المساعدات المالية الخارجية لسنة 2021، بنسبة 21% وشملت التخفيضات نسبة 35% من تمويل البرامج الموجهة للصحة العالمية⁽⁴⁸⁾.

وعليه، فقد هدد انتشار وباء كورونا العلاقات الأمريكية - الصينية ودفعها إلى مرحلة أكثر صعوبة وخطورة، وقد أثر ذلك بشكل كبير على مسار انتشار الوباء وشكل العالم بعد انحساره، إذ تُعدّ المساعدات الطبية الصينية أمراً مهماً وحيوياً في محاربة الوباء، فمن الضروري مواصلة التعاون مع الدول الأخرى في تبادل الخبرات والمعلومات الطبية والسريية، فضلاً عن ذلك، فالصين دولة منتجة للمعدات الطبية والمواد ذات الاستخدام الواحد مثل الكمادات والبدايات الوقائية، وهي مواد مهمة وضرورية للعناية بالمصابين الذين بلغت أعدادهم مستويات عالية جداً، كما وتُعدّ الصين في كثير من المجالات هي مصنع المواد الطبية الذي يعتمد عليها العالم أجمع، وبإمكانها تنويع وتوسيع إنتاجها بطرق تعجز عنها الكثير من دول العالم الأخرى، لذلك فقد استغلت الصين الفرصة التي أتاحت لها، والسبب في ذلك يعود حسب منتقدي الإدارة الأمريكية، إلى أنّهم هم من تخلفوا عن الرد بشكل فعال، إذ إنّ إدارته أخفقت في تقليل خطورة الأزمة، وعليه فقد أكد اثنان من الخبراء في الشؤون الآسيوية هما (كورت كامبيل) مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في إدارة الرئيس (أوباما) و(روش دوشي) في نشرة فورين أفيرز، أنّ وباء كورونا كان امتحاناً للإدارة الأمريكية، لذلك لم تستطع واشنطن أن تنجح في عملية الاختبار، وبينما تواصل أمريكا تعثرها تتحرك الصين بسرعة وحكمة كبيرة للاستفادة من الفرصة التي أتاحت لها بفضل الأخطاء المتكررة التي ارتكبتها الإدارة الأمريكية، فالصين أصبحت اليوم الدولة التي تقوم بملء الفراغ، فضلاً عن أنّها تصور نفسها على أنّها زعيمة العالم فيما يتعلق بالرد على انتشار الوباء⁽⁴⁹⁾.

ففي عام 2022، قال الرئيس الصيني (شي جين بينغ) في الجلسة الافتتاحية للاجتماع السنوي لـ(منتدى بواو الآسيوي) ، بأنّه لا بد من العمل سوياً على الدفاع عن حياة الإنسان وصحته، كما ينبغي على البشرية أن تبذل جهوداً إضافية لكي تحقق الانتصار النهائي على الجائحة، لذلك يجب على الدول كافة ان تعمل على تبادل الدعم وتعزيز التنسيق حول الإجراءات الوقائية وتستكمل الحوكمة العالمية

للصحة العامة، والتي يمكن أن تشكل قوة دولية قوية لمواجهة الجائحة، وعليه لا بد من التمسك بهوية اللقاح كمنفعة عامة في العالم والعمل على إتاحة الدول النامية بتكلفة ميسرة⁽⁵⁰⁾.

وفي سياق ماتقدم، لقد استغلت الصين جائحة كورونا (كوفيد - 19) من أجل بيان استعدادها لقيادة العالم بعدّها الدولة الأولى التي ظهر فيها الفايروس وعانت منه كثيرًا، فضلًا عن تعافيتها منه سريعًا، إنّ هذه القدرة للتصدي للفايروس ومحاربتة أعطتها فرصة كبيرة من أجل أن تؤثر على سلوك الدول الأخرى وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، فضلًا عن أنّها استطاعت أن تقدم خدمات طبية ومساعدات للدول التي تعاني من هذا الوباء وبالأخص الدول الأوروبية التي امتنعت هي الأخرى عن تقديم المساعدة لبعضها البعض مما أعطى فرصة للصين للتصدي لهذا الملف، فضلًا عن استفادتها من الانقسام العالمي الحاصل وتضارب المصالح بين دول العالم من أجل أن تطرح نفسها بديلًا ناجحًا ومنقذًا للنظام الدولي في المستقبل.

إنّ هذا الظهور للصين ودورها في تقديم المعونة والمساعدة أثار غضب الإدارة الأمريكية؛ لأنّها أصبحت تدرك أنّ هذه التحركات الصينية جعلت العديد من دول العالم تؤمن بأنّ عالم ما بعد كورونا (كوفيد - 19) والنظام الدولي بشكل عام سوف يشهد تحولات عميقة وجذرية وسيكون للصين النصيب الأكبر منها، والتي سوف يتحول من خلالها هذا النظام الى مُتعدد الأقطاب سوف تكون الصين أحد أقطابه على حساب تراجع وانحسار دور الولايات المتحدة الأمريكية كقوى عظمى عالمية رائدة في مختلف المجالات، وهذا بدوره أدى الى توتر العلاقات بين الدولتين والصراع على المكانة الدولية.

وفي سياق ما تقدم، تُعدُّ أزمة كورونا (كوفيد - 19) فرصة كبيرة استغلتها الصين لتحقيق مكاسبها السياسية على الصعيد الدولي، إذ تحولت العديد من الدول الأوروبية الى ساحة مواجهة للعلاقات الأمريكية - الصينية، ففي الوقت الذي تخلت فيه الولايات المتحدة الأمريكية عن حلفائها من الدول الأوروبية، متجاوزة بذلك الشراكة الثنائية المتمثلة في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، عملت الصين على تقديم المساعدة والوعون لبعض الدول الأوروبية لكسب تأييد حلفاء جدد هناك من أجل منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق نفوذها.

وعليه، نستنتج أنّ الصين استغلت أزمة جائحة كورونا لخدمة أهدافها السياسية والاستراتيجية على حساب مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وعملت على تحويل الأزمة الصحية إلى أداة إعلامية مستغلة بذلك حالة التخبط العالمي التي شهدتها نتيجة الوباء، وهذا بدوره أدى إلى زيادة قلق الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تحركات الصين مما انعكس بشكل سلبي على طبيعة العلاقات الأمريكية - الصينية، وهذا الأمر سيدفع الولايات المتحدة الأمريكية باتجاه التفكير والبحث عن خطط وأساليب لمواجهة صعود وتمدد الصين مستقبلًا، فضلًا عن ذلك سيكون أمام الولايات المتحدة خيارات للتعامل مع الصين من بينها اتباع سياسة الاحتواء أي بمعنى تعزيز وتوطيد العلاقات مع الصين وصولًا إلى الاعتماد المتبادل مما يجعل

التهديد الصيني للغرب تهديدًا للذات نتيجة التداخل الاقتصادي بين البلدين، أو ستعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تبني خيار المواجهة والسعي إلى عزل الصين وقطع طريقها للصعود. وبناءً على ما سبق، ومن خلال ما تم طرحه خلال فصول البحث فيما يخص العلاقات الأمريكية - الصينية في ظل الجائحة، لا بد من إدراج توقعات عدة ممكن أن تصيب العلاقة بين البلدين حتى في حال انتهاء الجائحة وهي:

التوقع الأول: ستعمل الصين وبشكل كبير على إبطال الدعاوي الأمريكية تجاهها بأنها مصدر هذا الوباء، عن طريق قيامها بالترويج لنظريات المؤامرة على الساحة الدولية، فضلًا عن ذلك فإن قيام الصين باستخدام الوسائل الإعلامية سيدفع الولايات المتحدة الأمريكية للتأثير على حلفائها لشن حرب بيولوجية ضد الصين من خلال تأثيرها على الرأي العام العالمي، وهذا بدوره سوف ينعكس سلبيًا على طبيعة العلاقات الأمريكية - الصينية.

التوقع الثاني: عندما تهدأ الأوضاع يتوقع أن تستخدم الإدارة الأمريكية الضغط على الصين من خلال سحب استثماراتها من الشركات الأمريكية، لكن بالمقابل سوف تعمل الصين على استثمار مبادرة الحزام والطريق لتعويض الخسائر.

التوقع الثالث: الصراع المستقبلي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين للسيطرة على تكنولوجيا التحول الرقمي في عالم ما بعد كورونا، والتي بيّنت أهمية التقنيات الالكترونية مثل الذكاء الاصطناعي لمكافحة الفيروس من قبل الصين بالتعاون مع شركة هواوي الصينية ذات التكنولوجيا المتقدمة، سيما مع استمرار حظر الولايات المتحدة الأمريكية لها كمهدد للأمن القومي الأمريكي، بعد أن كان للتكنولوجيا الصينية الجديدة دور كبير في احتواء تداعيات أزمة كورونا، إلى جانب ذلك استمرت الصين بتطوير تكنولوجيا الذكاء الصناعي والتكنولوجيا الرقمية، فضلًا عن العديد من مشاريع التكنولوجيا التي تمكنت من إعاقة حركة الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا بدوره سوف يدفع الأخيرة إلى بناء وتطوير مشاريع تهدف من خلالها إلى عرقلة الصعود الصيني في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية، وهذا بالنتيجة قد يؤدي إلى صراع مستقبلي بين البلدين.

وعليه، يتضح من خلال هذه الدراسة أنه يجب أن تبقى جميع التوقعات مفتوحة، سيما بعد ما تم اختبار قدرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين على إعطاء نوع من المرونة في العلاقة بينهما وإن كان مستبعدًا في المدى القصير في ظل تبادل الاتهامات بينهما حول أصل الفيروس وكيفية انتشاره، ومن جانب آخر تخوف وقلق الولايات المتحدة الأمريكية في أن تصبح الصين القوى الاقتصادية الأولى، وبسبب الحملات الإعلامية من كلا الجانبين التي أدت إلى توتر العلاقات بين الطرفين وصعوبة عودة العلاقة التعاونية بينهما، على الرغم من قدرة الطرفين في كيفية التعامل والتكيف مع مختلف التداعيات سيما منها السياسية والاقتصادية والصحية، والقدرة على إبداء قدر من التفاهم السياسي في بعض الجوانب.

الخاتمة

لقد كشفت لنا جائحة كورونا في المدة الاخيرة الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وهذا أدى إلى زيادة ضعف العلاقة بين البلدين، بسبب سرعة انتشارها وتداعياتها الكبيرة، فضلاً عن ذلك اصبح هذا الفيروس يشكل حدث مهم في العلاقات الدولية، سيما على الولايات المتحدة الأمريكية والصين بعدهما المحور الرئيسي للأزمة الصحية التي شهدها العالم، وعليه كشف وباء كورونا مستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين التي يمكن أن تدفعها الى التدهور، سيما في ظل ما تشهده الصين من تقدم استراتيجي واضح وعلى اغلب الاصعدة منها الاقتصادي ، وهذا بدوره يعمل على اثاره غضب الولايات المتحدة ويجبرها على تصرف يمكن أن يؤدي بهما الى نتائج مجهولة.

الهوامش

- (1) أميرة السيد حسن صديق، جائحة كوفيد -19 والعلاقات الدولية: بين الصراع والتعاون، مجلة اتجاهات سياسية، المجلد3، العدد12 (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ايلول/ سبتمبر2020)، ص70.
- (2) ماهر لطيف، تفشي فيروس كورونا وتفكك الروابط العالمية، المركز العربي للبحوث والدراسات، 17 نيسان/أبريل 2020، متاح على الرابط الاتي: <http://www.acrseg.org/41586> تاريخ الاطلاع 2022/3/5.
- (3) نقلا عن: ايمان فخري، القضايا الخلافية واحتمالات التصعيد في العلاقات الأمريكية – الصينية، السياسة الدولية، المجلد55، العدد222(القاهرة: مؤسسة الاهرام، اكتوبر2020)، ص198.
- (4) Gideon Rachman, Coronavirus: how the outbreak is changing global politics, The Financial Times, February 28–2020, On: <https://www.ft.com/content/fd8bfd8a-5a25-11ea-abe5-8e03987b7b20> (24/02/2022).
- (5) مثنى فائق مرعي، التأثيرات السياسية لازمة كورونا على الدولة والنظام العالمي في: ازمة جائحة كورونا والنظام العالمي (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2021)، ص81.
- (6) بكين تعرب عن استيائها من وصف ترامب لكورونا بـ(الفيروس الصيني)، صحيفة الشرق الاوسط (لندن: 17 آذار/ مارس 2020)، متاح على الرابط الاتي: <https://www.france24.com/ar/20200317> 2022/2/25.

- (7) بوب دافيس ولينجلينج وي، توظيف متبادل: كيف يهدد الخلاف الأمريكي - الصيني بحرب باردة جديدة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، متاح على الرابط الاتي: <https://futureuae.com/cart/Author/Index/1095> تاريخ الاطلاع 2022/3/2.
- (8) نقلا عن: مثنى فائق مرعي، مصدر سبق ذكره، ص 81.
- (9) أميرة السيد حسن صديق، مصدر سبق ذكره، ص 72.
- (10) اسامة ابو أرشد، المنافسة الجيوستراتيجية الأمريكية - الصينية على نظام عالمي جديد، سلسلة تقييم حالة (قطر): المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 7 نيسان/ابريل 2021)، ص 1.
- (11) جو بايدن: الولايات المتحدة ستدافع عن تايوان إذا هاجمتها الصين، قناة BBC NEWS، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2021، متاح على الرابط الاتي: <https://www.bbc.com/arabic/world-58993269> تاريخ الاطلاع 2022/5/6.
- (12) تصاعد التوتر بين أمريكا والصين بسبب تايوان.. وبكين تحذر من نشوب صراع عسكري، قناة العربية العالم، 29 كانون الثاني/يناير 2022، متاح على الرابط: <https://arabic.cnn.com/world/video/v116383> تاريخ الاطلاع 2022/05/6.
- (13) محمود محمد علي، جائحة كورونا بين نظرية المؤامرة وعفوية الطبيعة (الاسكندرية: دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، 2021)، ص 14.
- (14) عبد الامير عبد الحسن ابراهيم، النظام العالمي ومستقبل العلاقات الدولية بعد فيروس كورونا، مجلة المعهد، العدد 3 (النجف: معهد العلمين للدراسات العليا، 2020)، ص 132.
- (15) كرار انور البديري، جائحة كورونا: كيف غير الوباء العلاقات الامريكية الصينية؟، مجلة النهرين، العدد 9 (بغداد: مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، اب/ اغسطس 2020)، ص 85.
- (16) جوزيف ناي، كلا فايروس كورونا لن يغير النظام العالمي، ترجمة طارق محمد ذنون الطائي، مجلة النهرين، العدد 9 (جامعة النهرين: مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، اب/ اغسطس 2020)، ص 144.
- (17) احمد عبد العليم حسن، مصدر سبق ذكره، ص 8.
- (18) عمرو عبد العاطي، مستقبل مضطرب للمنظمات الدولية في عصر الوبئة، دراسات خاصة (ابو ظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مايو 2020)، ص 9.
- (19) أسامة ابو أرشد، مصدر سبق ذكره، ص 2.
- (20) عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي. احمد شمس الدين، العلاقات الصينية - الايرانية: افاق الشراكة الاستراتيجية في عالم متغير، مجلة الدراسات الايرانية، العدد 11 (إيران: المعهد الدولي للدراسات الايرانية، نيسان/ابريل 2020)، ص 75.
- (21) منى سليمان، انعكاسات التنافس الأمريكي - الصيني على مستقبل الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، المجلد 54، العدد 218 (القاهرة: مؤسسة الاهرام، 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019)، ص 110.
- (22) سفيان مبارك محمد الرفوع، التداعيات السياسية والاقتصادية لجائحة كورونا على النظام السياسي والاقتصادي الدولي، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 25 (الاردن: مركز تطوير الموارد البشرية، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2020)، ص 226.
- (23) قمر ثامر صبري، منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية وجائحة كورونا.. نماذج مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة (بغداد: جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية، 2021)، ص 89.

- (24) هالة محمود طه دودين، العلاقات الصينية الأمريكية ما بين الحرب التجارية وفايروس كورونا، مجلة قضايا اسبوية، العدد 4(برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، نيسان/ ابريل 2020)، ص 28.
- (25) عبد علي كاظم المعموري، القرن الصيني الهيمنة بلا احتلال (بيروت: دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع، 2020)، ص 351-352.
- (26) الامام محمد محمود، الحرب لتجارية الأمريكية – الصينية ومستقبل الصراع بعد جائحة كورونا، اوراق بحثية (موريتانيا: المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 20 حزيران/ يونيو 2020)، ص 11.
- (27) زاوي رابح، فيروس كوفيد 19 والنظام الدولي: تساؤلات في التوازنات والأولويات (الاسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2022)، ص 111.
- (28) الامام محمد محمود، مصدر سبق ذكره، ص 3,6.
- (29) رسل جمال، حروب الاوبئة (بغداد: انكي للنشر والتوزيع، 2021)، ص 128.
- (30) محمود محمد شريف، فيروس كورونا الجديد التداعيات الاقتصادية والاستراتيجية على الصين والعالم، مصدر سبق ذكره، ص 6.
- (31) سارة ناصح، تحديات متزايدة.. مستقبل الاقتصاد في ظل الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، 14 حزيران/ يونيو 2019، متاح على الرابط الاتي: <https://democraticac.de/?p=61076> تاريخ الاطلاع 2022/03/10.
- (32) تأثيرات كورونا على التنافس الاقتصادي بين الصين وأمريكا، تقدير موقف (اسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 23 آذار/مارس 2020)، ص 5.
- (33) المصدر نفسه، ص 7.
- (34) حسين جلوب حسين الساعدي، بؤر الصراع في العلاقات الأمريكية – الصينية للمدة (2000 – 2020) دراسة حالة قارة اسيا، بحث ترقية الى درجة مستشار (بغداد: معهد الخدمة الخارجية/ وزارة الخارجية، 2021)، ص 109.
- (35) نقلا عن: الصين تقلص فجوة التجارة مع أمريكا.. بداية انفراجه، مؤسسة العين الاخبارية، ابو ظبي، 2021/04/13، متاح على الرابط الاتي: <https://al-ain.com/article/china-shrinks-trade-gap-with-america> تاريخ الاطلاع 2022/03/10.
- (36) Foreign Trade: Trade in Goods with China, Op. Cit.
- (37) نقلا عن: العلاقات الأمريكية الصينية: قمة افتراضية مباشرة بين الرئيس الأمريكي جو بايدن ونظيره الصيني شي جين بينغ، قناة BBC News، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، متاح على الرابط الاتي: <https://www.bbc.com/arabic/world-59301638> تاريخ الاطلاع 2022/3/11.
- (38) نقلا عن: جو بايدن: ماذا ورد في أول مكالمة للرئيس الأمريكي مع نظيره الصيني وشي جين بينغ؟، قناة BBC News، 11 شباط/فبراير 2021، متاح على الرابط الاتي: <https://www.bbc.com/arabic/world-56023499> تاريخ الاطلاع 2022/3/11.
- (39) كيف أخفقت أمريكا ونجحت الصين في اختبار فيروس كورونا؟، موقع قناة TRT بالعربي، 18 آذار/مارس 2020، متاح على الرابط التالي: <https://www.trtarabi.com/opinion/24747/> تاريخ الاطلاع 2022/03/12.

- (40) محمد صلاح: كيف سيطرت الصين على فيروس كورونا المستجد؟، موقع إضاءات، 16 آذار/مارس 2020، متاح على الرابط التالي: <https://www.ida2at.com/how-china-controlled-novel-coronavirus/> تاريخ الاطلاع 2022/3/12.
- (41) منصور ابو كريم، تجارب عالمية لمواجهة تفشي فيروس كورونا، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، 9 نيسان/ابريل 2020، متاح على الرابط الاتي: <https://www.masarat.ps/article5354/> تاريخ الاطلاع 2022/03/12.
- (42) عليان عليان، انحطاط قيمي وأخلاقي غير مسبوق للنظام الرأسمالي، مجلة الهدف، العدد 13 (بيروت: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، نيسان /ابريل 2020)، ص 42.
- (43) منى سلمان، تداعيات وابعاد تفشي فيروس كورونا على العلاقات الأمريكية - الصينية، مجلة السياسة الدولية، تحليلات شؤون دولية (القاهرة: مؤسسة الاهرام، شباط/فبراير 2021)، متاح على الرابط الاتي: <http://www.siyassa.org.eg/News/17939.aspx> تاريخ الاطلاع 2022/3/11.
- (44) الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرارات الجمعية العامة للدورة 74، متاح على الرابط الاتي: <https://www.un.org/ar/ga/74/resolutions.shtml> تاريخ الاطلاع 2022/3/11.
- (45) عزت سعد، دبلوماسية الاوبئة في مواجهة جائحة كورونا، مجلة السياسة الدولية، المجلد 55، العدد 221 (القاهرة: مؤسسة الاهرام، تموز/ يوليو 2020)، ص 91.
- (46) اميرة السيد حسن صديق، مصدر سبق ذكره، ص 71.
- (47) منى سلمان، تداعيات وابعاد تفشي فيروس كورونا على العلاقات الأمريكية - الصينية، مصدر سبق ذكره.
- (48) عزت سعد، مصدر سبق ذكره، ص 94.
- (49) فيروس كورونا: الصين والولايات المتحدة تتحاربان خلف الكواليس، قناة BBC News، 25 آذار/مارس 2020، متاح على الرابط الاتي: <https://www.bbc.com/arabic/world-52022843> تاريخ الاطلاع 2022/4/17.
- (50) نقلا عن: CGTN العربية، 2022/4/22، متاح على الرابط الاتي: <https://www.facebook.com/100068963177294/posts/303905271918243> تاريخ الاطلاع 2022/4/22.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية:

أ- الكتب العربية

- 1- مثنى فائق مرعي، التأثيرات السياسية لازمة كورونا على الدولة والنظام العالمي في: ازمة جائحة كورونا والنظام العالمي (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2021).
- 2- محمود محمد علي، جائحة كورونا بين نظرية المؤامرة وعفوية الطبيعة (الاسكندرية: دار الوفاء لدينا للطباعة والنشر، 2021).
- 3- عبد علي كاظم المعموري، القرن الصيني الهيمنة بلا احتلال (بيروت: دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع، 2020).

- 4- زاوي راجح، فيروس كوفيد 19 والنظام الدولي: تساؤلات في التوازنات والاوليات (الاسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2022).
- 5- رسل جمال، حروب الاوبئة (بغداد: انكي للنشر والتوزيع، 2021).
- ب- الرسائل الجامعية
- 1- قمر ثامر صبري، منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية وجائحة كورونا.. نماذج مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة النهدين: كلية العلوم السياسية، 2021).
- ت- الدراسات والبحوث
- 1- احمد عبدالعليم حسن، اتجاهات تغير ادوار الدولة القومية في مرحلة مابعد كورونا، دراسات خاصة، العدد6(ابو ظبي: مركزالمستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، 28نيسان/ابريل2020).
- 2- اسامة ابو ارشد، المنافسة الجيوستراتيجية الامريكية – الصينية على نظام عالمي جديد، سلسلة تقييم حالة (قطر: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 7نيسان/ابريل2021).
- 3- الامام محمد محمود، الحرب لتجارية الامريكية – الصينية ومستقبل الصراع بعد جائحة كورونا، اوراق بحثية(موريتانيا: المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 20حزيران/ يونيو 2020).
- 4- اميرة السيد حسن صديق، جائحة كوفيد -19 والعلاقات الدولية: بين الصراع والتعاون، مجلة اتجاهات سياسية، المجلد3، العدد12(برلين: المركز الديمقراطي العربي، ايلول/سبتمبر2020).
- 5- ايمان فخري، القضايا الخلافية واحتمالات التصعيد في العلاقات الامريكية – الصينية، السياسة الدولية، المجلد55، العدد222(القاهرة: مؤسسة الاهرام، اكتوبر2020).
- 6- تاثيرات كورونا على التنافس الاقتصادي بين الصين وامريكا، تقدير موقف(اسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 23 اذار/مارس 2020).
- 7- جوزيف ناي، كلا فايروس كورونا لن يغير النظام العالمي، ترجمة طارق محمد ذنون الطائي، مجلة النهدين، العدد9(جامعة النهدين: مركز النهدين للدراسات الاستراتيجية، اب/ اغسطس 2020).
- 8- حسين جلوب حسين الساعدي، بؤر الصراع في العلاقات الامريكية – الصينية للمدة (2000 – 2020) دراسة حالة قارة اسيا، بحث ترقية الى درجة مستشار(بغداد: معهد الخدمة الخارجية/ وزارة الخارجية، 2021).
- 9- سفيان مبارك محمد الرفوع، التداعيات السياسية والاقتصادية لجائحة كورونا على النظام السياسي والاقتصادي الدولي، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 25(الاردن: مركز تطوير الموارد البشرية، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2020).
- 10- عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي. احمد شمس الدين، العلاقات الصينية – الايرانية: افاق الشراكة الاستراتيجية في عالم متغير، مجلة الدراسات الايرانية، العدد11 (إيران: المعهد الدولي للدراسات الايرانية، نيسان/ابريل2020).
- 11- عبدالامير عبدالحسن ابراهيم، النظام العالمي ومستقبل العلاقات الدولية بعد فيروس كورونا، مجلة المعهد، العدد3(النجف: معهد العلمين للدراسات العليا، 2020).
- 12- عزت سعد، دبلوماسية الاوبئة في مواجهة جائحة كورونا، مجلة السياسة الدولية، المجلد55، العدد221(القاهرة: مؤسسة الاهرام، تموز/يوليو2020).
- 13- عمرو عبدالعاطي، مستقبل مضطرب للمنظمات الدولية في عصر الاوبئة، دراسات خاصة (ابو ظبي: المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، مايو2020).

- 14- كرار انور البديري ، جائحة كورونا: كيف غير الوباء العلاقات الامريكية الصينية؟، مجلة النهرين، العدد 9 (بغداد: مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، اب/ اغسطس 2020).
- 15- محمود محمد شريف، فيروس كورونا الجديد التداعيات الاقتصادية والاستراتيجية على الصين والعالم، ورقة سياسات، عدد 2 (ابو ظبي: ترندز للبحوث والاستشارات، 11 شباط/فبراير 2020).
- 16- منى سليمان، انعكاسات التنافس الامريكي - الصيني على مستقبل الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، المجلد 54، العدد 218 (القاهرة: مؤسسة الاهرام، 1 تشرين الاول/اكتوبر 2019).
- 17- هالة محمود طه دودين، العلاقات الصينية الامريكية ما بين الحرب التجارية وفايروس كورونا، مجلة قضايا اسبوعية، العدد 4 (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، نيسان/ ابريل 2020).

ث- وكالات الانباء

- CGTN-1 العربية، 2022/4/22، متاح على الرابط الاتي: <https://www.facebook.com/100068963177294/posts/303905271918243/> تاريخ الاطلاع 2022/4/22.
- 2- تصاعد التوتر بين أمريكا والصين بسبب تايوان.. وبكين تحذر من نشوب صراع عسكري، قناة العربية العالم، 29 كانون الثاني/يناير 2022، متاح على الرابط: <https://arabic.cnn.com/world/video/v116383>: تاريخ الاطلاع 2022/05/6.
- 3- جو بايدن: الولايات المتحدة ستدافع عن تايوان إذا هاجمتها الصين، قناة BBC NEWS، 22 تشرين الاول/اكتوبر 2021، متاح على الرابط الاتي: <https://www.bbc.com/arabic/world-58993269> تاريخ الاطلاع 2022/5/6.
- 4- جو بايدن: ماذا ورد في أول مكالمة للرئيس الأمريكي مع نظيره الصيني وشي جين بينغ؟، قناة BBC News، 11 شباط/فبراير 2021، متاح على رابط الاتي: <https://www.bbc.com/arabic/world-56023499> تاريخ الاطلاع 2022/3/11.
- 5- العلاقات الأمريكية الصينية: قمة افتراضية مباشرة بين الرئيس الأمريكي جو بايدن ونظيره الصيني شي جين بينغ، قناة BBC News، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، متاح على الرابط الاتي: <https://www.bbc.com/arabic/world-59301638> تاريخ الاطلاع 2022/3/11.
- 6- فيروس كورونا: الصين والولايات المتحدة تتحاربان خلف الكواليس، قناة BBC News، 25 آذار/مارس 2020، متاح على الرابط الاتي: <https://www.bbc.com/arabic/world-52022843> تاريخ الاطلاع 2022/4/17.
- 7- كيف أخفقت أمريكا ونجحت الصين في اختبار فيروس كورونا؟، موقع قناة TRT بالعربي، 18 آذار/مارس 2020، متاح على الرابط التالي: <https://www.trtarabi.com/opinion/24747/> تاريخ الاطلاع 2022/03/12.

ج- الصحف

- 1- بكين تعرب عن استيائها من وصف ترامب لكورونا بـ(الفيروس الصيني)، صحيفة الشرق الاوسط (لندن : 17 اذار/ مارس 2020)، متاح على الرابط الاتي: <https://www.france24.com/ar/20200317> 2022/2/25.
- 2- عليان عليان، انحطاط قيمي وأخلاقي غير مسبوق للنظام الرأسمالي، مجلة الهدف، العدد13(بيروت: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، نيسان /ابريل2020).
- ح- الانترنت
- 1- بوب دافيس ولينجلينج وي، توظيف متبادل: كيف يهدد الخلاف الامريكي - الصيني بحرب باردة جديدة، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، متاح على الرابط الاتي: <https://futureuae.com/cart/Author/Index/1095> تاريخ الاطلاع 2022/3/2.
- 2- الجمعية العامة للامم المتحدة، قرارات الجمعية العامة للدورة 74، متاح على الرابط الاتي: <https://www.un.org/ar/ga/74/resolutions.shtm> تاريخ الاطلاع 2022/3/11.
- 3- سارة ناصح، تحديات متزايدة.. مستقبل الاقتصاد في ظل الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، 14 حزيران/يونيو 2019، متاح على الرابط الاتي: <https://democraticac.de/?p=61076> تاريخ الاطلاع 2022/03/10.
- 4- الصين تقلص فجوة التجارة مع امريكا .. بداية انفراجة، مؤسسة العين الاخبارية، ابو ظبي، 2021/04/13، متاح على الرابط الاتي: <https://al-ain.com/article/china-shrinks-trade-gap-with-america> تاريخ الاطلاع 2022/03/10.
- 5- ماهر لطيف، تفشي فيروس كورونا وتفكك الروابط العالمية، المركز العربي للبحوث والدراسات، 17 نيسان/ابريل 2020، متاح على الرابط الاتي: <http://www.acrseg.org/41586> تاريخ الاطلاع 2022/3/5.
- 6- محمد صلاح: كيف سيطرت الصين على فيروس كورونا المستجد؟، موقع إضاءات، 16 اذار/مارس 2020، متاح على الرابط التالي: <https://www.ida2at.com/how-china-controlled-novel-coronavirus/> تاريخ الاطلاع 2022/3/12.
- 7- منصور ابو كريم، تجارب عالمية لمواجهة تفشي فيروس كورونا، المركز الفلسطيني لبحوث السياسات والدراسات الاستراتيجية، 9 نيسان/ابريل 2020، متاح على الرابط الاتي: <https://www.masarat.ps/article/5354> تاريخ الاطلاع 2022/03/12.
- 8- منى سلمان، تداعيات وابعاد تفشي فيروس كورونا على العلاقات الامريكية - الصينية، مجلة السياسة الدولية، تحليلات شؤون دولية(القاهرة: مركز الاهرام، 1 اشباط/فبراير2021)، متاح على الرابط الاتي: <http://www.siyassa.org/eg/News/17939.aspx> تاريخ الاطلاع 2022/3/11.

ثانياً: المصادر باللغة الانكليزية

- 1- Gideon Rachman, Coronavirus: how the outbreak is changing global politics, The Financial Times, February 28-2020, On: <https://www.ft.com/content/fd8bfd8a-5a25-11ea-abe5-8e03987b7b20> (24/02/2022).
- 2- Foreign Trade: Trade in Goods with China, on: <https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5700.html#2018> 11/3/2022



تاريخ استلام البحث 14 / 4 / 2022

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 2 / 10 / 2022

رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

مشروع "الغاب" وأثره على مستقبل العراق السياسي

The GAP Project and its Impact on Iraq's Political Future

علي ضياء الدين محمد

جامعة طهران/ كلية الدراسات الإقليمية

Ali Ziauddin Muhammad

University of Tehran/College of Regional Studies

ali.alfayadh@ut.ac.ir

أ.م.د. حمزه رحيم صفوي

جامعة طهران/ كلية الدراسات الإقليمية

Dr. Hamza Rahim Safavi

University of Tehran/College of Regional Studies

safavi@ut.ac.ir

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

تعتبر تركيا منبعاً لنهري دجلة والفرات مما سببت مشاكل مزمنة خلال السنوات الأخيرة، بما في ذلك انخفاض التهديدات المائية والبيئية، وتساعد التوترات الداخلية مع جيرانها كالعراق "السؤال الرئيسي في الدراسة الحالية هو كيف يمكن أن يؤثر تنفيذ مشروع "الغاب" على المستقبل السياسي للعراق وفي الإجابة على هذا السؤال يبحث المؤلف الوضع المائي للبلدين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية وجزء من الدستور العراقي والآثار البيئية المدمرة لهذا المشروع على دول المصب من خلال مقابلات مع خبراء عراقيين باستخدام الطريقة النوعية يناقش البحث بأن مشروع "الغاب" سيكون له آثار تباعد سياسية اقتصادية وبيئية ومحلية مدمرة على العراق بحيث ظهرت نتائج البحث أن تزايد أزمة المياه تسبب الأضرار البيئية وزيادة الخلاف السياسي الداخلي والعداء والبراغماتية تجاه تركيا، وبالنتيجة فإن العراق سيقرب من روسيا والصين والاتحاد الاوربي وايران للحصول على المياه والتكنولوجيا الزراعية، وقد استخدمنا طريقة جمع البيانات الوثائقية وكذلك استخدام الاستبيان.

الكلمات المفتاحية: "مشروع"، "الغاب"، "تركيا"، "العراق"، "دجلة والفرات"، "السياسة المحلية"

Abstract

The Turkey's GAP project as an upstream country on the Tigris and Euphrates rivers is no exception to this rule, which in recent years has caused chronic problems such as declining water and environmental threats, and escalating internal tensions in its downstream neighboring countries like Iraq. The main question of the article is how the implementation of the Gap project can affect the political future of Iraq? In response to this question, the author examines the water situation of the two countries, international treaties and conventions, part of the Iraqi constitution, the destructive environmental effects of this project on the downstream country and interviews with Iraqi experts. Using the qualitative method, the article argues that the GAP project, will have devastating economic, environmental and domestic political divergence effects for Iraq. Findings show that this project not only increases the water crisis, environmental damage and domestic political divergence, but also leads to hostility and pragmatism towards Turkey, and as a result, Iraq to receive water technology and agriculture. As a result, Iraq will move closer to Russia, China, the European Union and Iran to receive water and agricultural technology. The method of data collection is documentary as well as the use of a questionnaire.

Keywords: "GAP project", "Iraq", "Turkey", "Tigris and Euphrates", "Domestic Policy"

المقدمة

يعد نهرا دجلة والفرات من أكثر المناطق تأزماً في منطقة تجمعات المياه هذه، فهي أكبر من نهر النيل، وما يزيد من عمق ونطاق أزمة هذه الأنهار هو العداء والتنافس والصراعات السياسية والاقتصادية القائمة منذ فترة طويلة بين دول هذه المنطقة.¹

يعتمد العراق على نهري دجلة والفرات اللذان ينبعان من تركيا من أجل الموارد المائية للعراق وتركيا تاريخ طويل من النزاعات على المياه يعود تاريخه إلى عشرينيات القرن الماضي وقعت الدول الثلاث، العراق وسوريا وتركيا، أول اتفاق لهما في عام 1926، لكن تركيا في ذلك الوقت تجاهلت التزاماتها بموجب الاتفاقية بموافقة الملك فيصل الثاني والرئيس التركي (عصمت إينونو) على معاهدة الصداقة وعلاقات الجوار في عام 1946 وقع العراق وتركيا معاهدة أخرى لكن البلدين فشلا فيما بعد في تنفيذها.

في الستينات زاد الطلب على الموارد المائية في العراق وسوريا وتركيا بشكل كبير بسبب النمو السكاني²، حتى سبعينات القرن الماضي، أدى وجود نهرا دجلة والفرات إلى عزل العراق عن البلدان المجاورة³. في نفس العقد أدى إنشاء مشاريع مائية ضخمة على نهر الفرات من قبل سوريا وتركيا إلى انخفاض كبير في كمية المياه التي تدخل العراق⁴.

بلغ تدفق المياه واستهلاكها في عام 2015 الى 43 و66.8 مليار متر مكعب على التوالي، بينما سيكون في عام 2025 الى 17.61 و77 مليار متر مكعب على التوالي بالإضافة إلى ذلك تشير التوقعات إلى أن نهري دجلة والفرات سوف يجفان تماماً بحلول عام 2040⁵.

سيطرت تركيا على الممرات المائية الدولية بأهداف محددة، بما في ذلك نهري دجلة والفرات وانه يعتبر البلد المنبع يسعى إلى الاستعادة القصوى من هذه الفرصة لزيادة ازدهارها الاقتصادي وحصتها من المياه ضد دول المصب مثل العراق وسوريا إن ممارسة الضغط على دول المصب وخاصة العراق يمكن أن يُحسن الطاقة والمصالح السياسية والإقليمية لتركيا والنظام الدولي.

تسعى تركيا إلى إحياء دورها في المنطقة من خلال استخدام النفوذ المائي وإنشاء مشاريع على الممرات المائية الدولية مثل نهري دجلة والفرات (وهما نهرا مشتركين بين البلدين).

يواجه العراق حالياً نقصاً في المياه بسبب التحديات الداخلية والخارجية مثل سوء إدارة المياه والصراعات السياسية الداخلية والعلاقات غير المستقرة مع الدول المجاورة مثل تركيا وإيران وسوريا، قد يؤدي نقص المياه في مختلف القطاعات الوطنية من الزراعة إلى الصحة العامة إلى إلحاق أضرار جسيمة بالاقتصاد العراقي، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تثير ندرة المياه قضايا بيئية غير متوقعة، العوامل الداخلية في

العراق بما في ذلك الصراع على السلطة بين الجماعات العرقية والدينية المختلفة (الكردية والشيعية والسنية) وعدم كفاءة الحكومة والتحديات الدستورية والنفوذ في مناجات العراق المنظمة والمضطربة مع هذا المشروع ستفشل عملية بناء الدولة في هذا البلد، كما أن العوامل الخارجية مؤثرة في مناطق مختلفة من العراق، كذلك يمكن ان تكون للعوامل الداخلية تأثير أكثر على ذلك.

تبحث هذه الورقة في أهمية مشروع "الغاب" وتأثيره على مستقبل العراق السياسي ومستقبل علاقات العراق مع تركيا وآثاره، وبالمثل تم فحص العلاقات العراقية التركية وقوانين المياه المحلية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية بين البلدين وفي الجزء الثاني من البحث تم استخراج 56 سؤالاً باستخدام استبيان مقياس ليكرت، تم تقييم مصداقية وموثوقية الاستبيان من خلال الصلاحية الظاهرية وتم تقييم صحتها بواسطة طريقة ألفا كرونباخ (الدرجة الأعلى من 0.7 صحيحة)، تمت دراسة عينة من 50 شخصاً كعينة على مستوى أعضاء مجلس النواب وموظفي وزارة الخارجية ووزارة الزراعة ووزارة المياه وأساتذة وخبراء جامعيين عراقيين.

تم تعيين متغيرات الاستبيان في اختبارين من اختبارات t للطلاب لتحقيق أقصى قدر من الفعالية واختبار فريدمان لتحديد أولويات المتغيرات، تشمل الأسئلة الفرعية أيضاً:

1. كيف سيؤثر مشروع الغاب على مستقبل العراق السياسي الداخلي؟
2. ما هو تأثير مشروع "الغاب" على مستقبل العلاقات العراقية التركية؟
3. ما هو مستقبل علاقات العراق مع القوى الإقليمية وعبر الإقليمية في ظل هذا المشروع؟
4. ما هو اثر مشروع "الغاب" على البيئة والاقتصاد العراقي؟

المحور الاول: الاطار المفاهيمي:

أ. الأمن: اقترح المنظرون تعريفات مختلفة للأمن وترد أمثلة عليها أدناه، يجادل باري بوزان بأن مفهوم الأمن له تطبيقات متعددة وهو أداة نظرية مفيدة لدراسة العلاقات الدولية فيما يتعلق بالقوة والسلام، أفضل تصنيف لأنواع الأمن يقدمه روبرت ماندل، وهو يقسم الأمن إلى خمسة فئات:

1. يرتبط الأمن العسكري بآثار القدرات الهجومية والدفاعية للحكومات، بالإضافة إلى تصورات كل منهما عن نوايا الآخر.
2. الأمن السياسي يشرف على الاستقرار المؤسسي للحكومات وأنظمة الحكم والأيديولوجيات التي تضي الشرعية عليها.

3- يرتبط الأمن الاجتماعي بالقدرة على الحفاظ على الأنماط التقليدية واللغة والثقافة والدين والهوية الوطنية.

4- الأمن البيئي، ويركز على الحفاظ على البيئة العالمية كنظام دعم أساسي تعتمد عليه الحياة البشرية كلها.

5- الأمن الاقتصادي، الوصول إلى موارد السوق المالية للحفاظ على مستويات مقبولة من الطاقة الإنتاجية الوطنية والرفاهية⁶.

ب. **الأمن البيئي:** في العقود الأخيرة كانت عبارات مثل "التنازع على الموارد الطبيعية" و"ندرة الموارد الطبيعية" و"التدهور البيئي" و"الاحتباس الحرار" و"القلق بشأن عواقبها الاجتماعية والسياسية" كانت في صميم الأدبيات المتعلقة بالسياسة البيئية وامن العالم⁷، يرتبط الأمن البيئي بأي تهديد من خارج الدولة على الرفاه الاجتماعي والسكان، بحيث يمكن أن يؤثر على السياسة العامة. يعتبر البعض التهديدات البيئية في سياق الأمن القومي ويقول آخرون أن الأمن البيئي القومي هو في جوهره ظاهرة عالمية من حيث خصائصه المحددة، لذلك فهو يتطلب تعاونًا جماعيًا على نطاق عالمي⁸. الإنسان عامل مهم في البناء والدمار والتكوين والاضطرابات في العوالم البيولوجية⁹.

ج. **الاعتماد الجيوسياسي:** هو اعتماد المصالح والأهداف الوطنية لدولة أو فاعل سياسي على القيم والمزايا الجغرافية للدول الأخرى والفاعلين السياسيين، تتميز المساحات الجغرافية بخصائص وقيم معينة ولا يتم توزيع الموارد والفوائد بالتساوي في جميع أنحاء العالم، وبهذا المعنى تصبح الدول والحكومات محتاجة ومترابطة، بالطبع لا تستخدم الحكومات دائمًا الوسائل السلمية لتلبية احتياجاتها وتحاول أحيانًا غزو على المناطق الجغرافية المهمة للآخرين والسيطرة عليها والاستيلاء عليها من خلال الحيل السياسية والهيمنة والتأثير والقوة وما إلى ذلك، وبالتالي فإنهم يشكلون أجواء متوترة وعدائية في علاقاتهم مع الآخرين، فالأهمية الكبيرة للقيم الجغرافية مثل الحدود والفضاء والموارد وغيرها يمكن أن تدفع الحكومات إلى الحرب من أجل تحقيقها والسيطرة عليها¹⁰.

د. **السياسة المائية:** أدت الهيمنة والسيطرة على موارد المياه عبر الدول في بعض الأحيان إلى توترات بين البلدان. على مر التاريخ، كانت الأنهار بمثابة تبادل لتيارات وتطورات سياسية مهمة، دارت عليها عدة حروب إن نوع العمل بين الدول في استغلال هذه الموارد المائية المشتركة يمتد على نطاق واسع من التسوية والتعاون الكامل إلى عدم التوافق والحرب. وبالتالي، يمكن تعريف السياسة المائية على أنها: مجموعة فرعية من الجغرافيا السياسية التي تدرس دور المياه في السلوك السياسي على مستويات مختلفة، بما في ذلك المحلية (العلاقات الاجتماعية والخلافات والتوترات المحلية)، وطنية (السياسات المائية للحكومات، وخاصة إدارة المياه في الدولة مثل بناء السدود ونقل المياه من حوض إلى آخر)،

وإقليمية (العمليات السياسية بين البلدان التي هي أكثر أهمية اليوم على هذا النطاق) ودولي (قضايا مثل المفاوضات والقضايا الرئيسية في المؤتمرات الدولية حول المياه وقانونها الدولي)¹¹.

هـ. مشروع "الغاب": «مشروع جنوب شرق الأناضول - كتاب "12» وهي خطة للتنمية البشرية والإقليمية في حوض الفرات ودجلة تشمل عدة مقاطعات¹³.

بدأ استخدام المياه في نهري دجلة والفرات في ثلاثينيات القرن الماضي بسبب الحاجة إلى الكهرباء في عام 1977، تم تعديل الفكرة العامة لهذا المشروع وتمت الإشارة إليه باسم مشروع جنوب شرق الأناضول ("الغاب")¹⁴، تم طرح هذا المشروع كفكرة في كتاب "نهر الفرات وخطة تنمية جنوب شرق الأناضول" في عام 1971 للدكتور إيكولارز أستاذ الجغرافيا والدراسات الإقليمية في جامعة ميشيغان الأمريكية¹⁵. تضمنت المكونات الرئيسية للمشروع 22 سداً و 19 محطة طاقة هيدروليكية كانت ستروي 17000 كيلومتر مربع من الأراضي، كان الوقت المقدر لإنجاز المشروع عام 2010، ولكن بسبب المشاكل المالية والفنية والسياسية لم يكتمل بعد، يبلغ الحجم الإجمالي للمياه التي يمكن توفيرها حوالي 100 كيلومتر مكعب، أي ثلاثة أضعاف السعة الإجمالية لخزانات المياه في العراق وسوريا¹⁶. في حالة نهر الفرات تبلغ الاحتياجات المائية لتركيا وسوريا والعراق 15.7 و 11 و 13 كيلومتراً مكعباً على التوالي¹⁷.

لا يتجاوز الطلب على المياه في تركيا 15.6 كيلومتر مكعباً سنوياً، بينما يصل إجمالي موارد المياه إلى 195 كيلومتراً مكعباً سنوياً، إذا أخذنا في الاعتبار معدل النمو السكاني في تركيا، فإن عدد سكانها سيصل إلى 91 مليون نسمة في عام 2025 وسيكون الطلب 26.28 كيلومتر مكعب 676 (¹⁸)، ظهر بعض الأبحاث حول استهلاك المياه لهذا المشروع استهلاك المياه لـ 56 مليار متر مكعب من نهري دجلة والفرات والتي تشكل 20% من موارد تركيا المائية¹⁹ هذا يعني عند الانتهاء من مشروع "الغاب" تسيطر تركيا على 80% من مياه الفرات و 47% من نهر دجلة²⁰.

في هذا المشروع أيضا دول مختلفة بما في ذلك الولايات المتحدة وكندا وفرنسا وإسرائيل والاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأوروبية والبنك الدولي والاتحاد الدولي للطاقة الهيدروليكية ومجلس المياه العالمي والاتحاد الدولي للمياه وبعض الجامعات العالمية وقعوا عقوداً على تعاون الصناعات الزراعية والمنتجات العضوية والطاقة المتجددة²¹، سيتم الانتهاء من هذا المشروع في عام 2027 بناءً على التقديرات²². كما تدعي تركيا أن لديها سيطرة كاملة على مواردها المائية وأن السدود التي بنتها على نهري دجلة والفرات لا ينبغي أن تخلق مشاكل دولية لأن تركيا لا تعتبرها أنهاراً دولية بل أنهاراً وطنية²³.

المحور الثاني: اهداف مشروع "الغاب" التركي وأثره على البيئة والاقتصاد العراقي

تقوم تركيا بتنفيذ مشروعها متعدد الأغراض بهدف تحقيق عدد من الإنجازات السياسية والاقتصادية وخلق اقتصاد قوي قائم على مبادئ الصناعة الحديثة وإحياء الزراعة والتجارة وتعزيز صناعة السياحة في

البلاد²⁴، بعد بناء هذا المشروع تسعى تركيا للسيطرة على الممرات المائية التابعة للعراق وسوريا. ستفيد هذه الاستراتيجية طويلة المدى تركيا ويمكن أن تساعد في التغلب على نقص الطاقة²⁵، مع الانتهاء من جميع المشاريع سيتم انتاج 27 مليار كيلوواط / ساعة من الكهرباء²⁶.

الهدف الثاني لتركيا من منظور أمني هو محاولة إحداث تغيير ديموغرافي في منطقة ذات أغلبية كردية (حوالي 12 مليون شخص) تحاول تركيا جلب 6 ملايين تركي إلى المنطقة، بحيث يصبح الأكراد في المنطقة أقلية²⁷.

الهدف الثالث لتركيا هو إنشاء مراكز سكانية جديدة وجذب القوى العاملة للاستثمار في مشاريع الري المخططة ومشاريع الخدمات والمشاريع الصناعية²⁸. تستغل تركيا الموارد المائية إلى أقصى حد لتقوية علاقاتها مع إسرائيل واستخدام الموارد المائية للدول العربية لتنفيذ مشاريعها وطموحاتها الاقتصادية²⁹. كما تحاول تركيا أيضًا ربط قضيتي إقليم الإسكندرونة وحزب العمال الكردستاني ومشكلة المياه في نهري دجلة والفرات والضغط السياسي على سوريا³⁰.

اما الهدف الرابع لتركيا هو استبدال المياه بالنفط أو الحصول عليه بسعر منخفض وهو ما تم اتباعه منذ السبعينيات، بحيث طلبت تركيا في عام 1971 النفط بسعر منخفض مقابل حصة من الماء³¹، وللتأكيد على ذلك كتبت صحيفة (كون إيدن) التركية في 24 كانون الثاني (يناير) 1990 مقالاً بعنوان (صفقات المياه والنفط مع العراق) جاء فيه. "مثلما لديك سلاح قوي يسمى النفط، نحن لدينا أيضًا سلاح يسمى الماء"³² وهذا يوضح الاستراتيجية طويلة المدى لتركيا من هذا المشروع تجاه دول المصب.

أهم أسباب الخلاف بين الطرفين هي:

1. عدم وجود قانون دولي يؤدي إلى تقسيم وإدارة الموارد المائية المشتركة.
2. عدم وجود تنسيق بين بغداد ودمشق قبل عام 2003 حيث لم تكن بينهما علاقات دبلوماسية.
3. الحرب العراقية الإيرانية، التي أجبرت العراق على إقامة علاقات ودية مع تركيا، مما جعل من الصعب على العراق ان يواجه بشكل فعال سياسات تركيا المائية.
- 4- عدم قدرة سوريا على مواجهة تركيا³³.

بعد عام 2003 تم إنشاء لجنة مشتركة واحدة فقط في عام 2007، وحتى الآن لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق عام مع تركيا بشأن حل قضية المياه بسبب النزاعات الداخلية والصراعات في العراق والحرب على الإرهاب.

المحور الثالث: مشروع "الغاب" وأثره على السياسة الداخلية العراقية:

أ. تحديات ندرة المياه والصراع على السلطة ونتائج ندرة المياه في جنوب العراق منذ عام 2003، أدى الصراع على السلطة بين الفصائل والأحزاب في العراق إلى التباعد السياسي، وقد أدى ذلك أيضاً إلى تقويض أداء حكومات ما بعد عام 2003 في العراق، كما أدى الصراع على السلطة وعدم وجود نظام متكامل إلى جعل مشاريع دول الجوار، وخاصة تركيا مثل مشروع "الغاب" الذي له تأثير كبير على السياسة الداخلية العراقية، حيث أدى إلى تعميق الفجوة بين الشعب والحكومة.

العراق هو واحد من أكثر البلدان تبايناً عرقياً ودينياً في الشرق الأوسط والتي ظهرت للعيان بشكل عنيف بعد سقوط صدام وحتى يومنا هذا، كانت البلاد مسرحاً للغزو والعنف المتطرف والإبادة الجماعية، كان المتطرفون متدينين وعرقيين، وما زال العراق هو مثال واضح على العنف الأعمى والإبادة الجماعية في المنطقة، بسبب الانقسامات العرقية والدينية وشهد العراق الدور المميت للقوى الإقليمية لأسباب سياسية وعرقية - دينية ودور القوى خارج الإقليمية لأسباب سياسية وجيوسياسية وجيواقتصادية على مدى العقد الماضي، لقد كانت النتيجة المهمة لهذه التدخلات السلبية هي انتشار العنف وتحوله إلى الواقع الأكثر مرارة وفضاعة في العراق الحالي³⁴.

شهد العراق في عام 2018 مظاهرات شعبية واسعة، خاصة في جنوب العراق (البصرة والناصرية والنجف)، حيث كان لمحافظة البصرة نصيب أكبر. بسبب عدم كفاءة الحكومة في تنفيذ مشاريع المياه وتحلية المياه ومعالجة المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي وعدم تفعيل القوانين المتعلقة بالتخلص من مخلفات المصانع، وأيضاً نتيجة لتأثير مشاريع المياه في دول الجوار خاصة خفضت تركيا مناسيب المياه في نهري دجلة والفرات، مما أدى إلى انخفاض الملوحة وجودة المياه إلى الحد الأدنى (50 درجة تحت مؤشر المياه الصالحة للشرب) في الجنوب، مما أدى إلى بعض المشاكل البشرية (خاصة في البصرة) في صيف 2018. مما دفع ان تمتد الاحتجاجات إلى المحافظات الجنوبية الأخرى.

من ناحية أخرى، لوحظ تلوث المياه والحد منها بسبب مشروع "كاب" ونقاط الضعف في إدارة المياه في الأعوام 2009 و2011 و2015 و2017 بنفس الطريقة، والتي تُركت دون حل بسبب ضعف الحكومة. قد يستمر هذا في المستقبل بسبب سوء الإدارة والفساد ومشاريع المياه في تركيا والبلدان المجاورة، بسبب انخفاض هطول الأمطار والجفاف. كما أدت عواقب نقص المياه وقلة إدارة المياه إلى تقليص الأراضي الزراعية الخصبة في جنوب العراق، وخاصة البصرة. أدى إنشاء سدي البسلان والبراجي في عام 1992، وكذلك سد إيسو في السنوات الأخيرة، إلى تقليل تدفق المياه من نهري دجلة والفرات إلى العراق، على التوالي³⁵.

ب. تحديات الدستور العراقي في توزيع الموارد المائية وأثرها على مستقبل السياسة الداخلية العراقية:

تم تبني الدستور العراقي في 15 أكتوبر / تشرين الأول 2005 في استفتاء وطني وافق عليه 78% من العراقيين و99.5% من الأكراد. غالبية المعارضين للدستور العراقي هم من العرب السنة الذين يعيشون في ثلاث محافظات، الموصل والأنبار وصلاح الدين³⁶.

بالنظر إلى السياق الديموغرافي للعراق، تعتبر سياسة التعددية العرقية أهم مؤشر للدستور العراقي. يمكن تعريف الهوية الوطنية من حيث حقوق المواطنة للدولة، وليس من حيث المكونات الثقافية. وبناءً على ذلك، فإن الأمة هي مجموعة من المواطنين الذين تجمعهم الحقوق السياسية المشتركة والالتزام بالممارسات الديمقراطية. الأمة بهذا المعنى هي مفهوم سياسي وتختلف عن القومية العرقية التي تعتبر الأمة مجتمعاً عنصرياً³⁷.

تعتبر قضية الفيدرالية من أهم مصادر العداء وعدم التوافق في المجتمع العراقي السياسي والاجتماعي والهوياتي الممزق. وفقاً للمادة 1 من الدستور العراقي، يجب أن تقوم الفيدرالية في العراق على أساس المنطقة والجغرافية وليس القومية أو العرق أو الدين. في الوقت نفسه، تعترف المادة 114 من الدستور بإقليم كردستان فقط كإقليم فيدرالي³⁸، وهو ما يخالف بدوره الدستور العراقي. وفي أبسط تعريف لها، الفيدرالية: هي نظام يتم فيه تقسيم السلطة بين وحدات الحكومة الوطنية والمحلية. كما ان العراق أيضاً بلد متعدد الأعراق والأديان، وقد اختار الفيدرالية كشكل من أشكال الحكومة من أجل تقاسم سلطته بشكل عادل. وبناءً على ذلك، يمكن تقسيم الجهات الفاعلة المهمة أو التيارات المؤثرة في الهيكل السياسي للعراق الحديث إلى ثلاث مجموعات رئيسية: الشيعة والأكراد والعرب السنة، الذين يشكلون هم أنفسهم تقسيمات اجتماعية³⁹. هناك فقرات في الدستور العراقي زادت الانقسامات السياسية الداخلية في العراق. فيما يلي بعض البنود الغامضة المتعلقة بالفيدرالية، والتي قد تكون في المستقبل كعب أخيل لتحقيق أقصى استفادة من موارد الطاقة والمياه في أجزاء مختلفة من العراق مناخياً، بغض النظر عن الحكومة المركزية. وهذا بدوره عامل فاعل في تكثيف التباعد السياسي في مستقبل العراق، بالنظر إلى المحفز للمشاركة الخارجية في دول الجوار وخاصة تركيا ومشروعها المائي وتأثير هذه المشاريع على العراق:

المادة 110 : تتمتع السلطات الاتحادية بالصلاحيات الحصرية التالية:

1- تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق وضمان من تدفق المياه.

المادة 114 : تكون الاختصاصات الاتية مشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الاقليم:

2- رسم سياسة الموارد المائية الداخلية، وتنظيمها بما يضمن التوزيع العادل لها، وينظم ذلك بقانون.

المادة 115: أي شيء غير مذكور في المجال الحصري للسلطات الاتحادية يقع في نطاق مجال المناطق والمحافظات غير المنتظمة باقليم، وفي حالة وجود نزاع حول الصلاحيات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم، تُعطى الأولوية للمناطق غير المنتظمة باقليم. (الدستور العراقي).

تحدد المادة 114 الصلاحيات المشتركة بين الحكومة الاتحادية وسلطات الاقليم والمحافظات غير المنتظمة باقليم. ومع ذلك، في بعض الأقسام، لم يتم ذكر دور وسلطات الحكومة الفيدرالية المركزية (بعد هذا الأمر غامض). سيكون هذا بحد ذاته تحديًا لمستقبل الموارد المائية في العراق، حيث فوضت السلطة للعمل بشكل منفصل إلى مناطق مختلفة. في مكان ما من هذه الفقرة، يضع الدستور العراقي بعض الأنشطة (السدود وتنظيم المياه محصورة بيد الحكومة الاتحادية وبعض الأنشطة (خدمات معالجة المياه والصرف الصحي) ضمن اختصاص وزارة البلديات. ومع ذلك، يتم اتخاذ القرارات الرئيسية بشأن المياه على المستوى الوطني وليس محليًا⁴⁰.

أعطت المادة 115 من الدستور الأولوية للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، في حالة الخلاف بين الحكومة الاتحادية والأقاليم، وهذا انتهاك واضح للقوانين ومبدأ سيادة الدستور كما ورد في المادة 13 من الدستور. لم ينجح واضعو الدستور في تحديد الصلاحيات الحصرية والمشاركة، لأن التكرار والغموض، وعلى هذا النحو طغى على هذه النصوص الأولوية للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة على الحكومة الاتحادية⁴¹.

تعتبر المياه ثروة عامة مهمة للبلد كله، بحيث تؤثر السدود في كل منطقة على أجزاء أخرى من العراق من ابعد نقطة إلى اقرب نقطة، لكن الظروف مثل (الفساد، عدم الاستقرار السياسي، عدم وجود سياسة مائية ذات كفاءة عامة، نمو الإرهاب، ورفض الشركات العالمية المتخصصة في بناء وتطوير مشاريع المياه، وتدمير العديد من مشاريع المياه من قبل داعش) أضر بالهوية الوطنية للعراق وخلق هويات فرعية، مما يعني أن المصلحة الجماعية مهمة. على الرغم من سياسات المناخ والتنمية الإقليمية، فإن لكل محافظة واقليم هدف محدد قد لا يتماشى مع أهداف المحافظات الأخرى، وهذا التشتت له تأثير سلبي على جميع جوانب الحياة، بما في ذلك المياه⁴².

المحور الرابع : الدراسة الميدانية

1. مناهج البحث العلمي

في هذه الدراسة، تم استخدام استبيان لاختبار الفرضية. تم تأكيد موثوقية وصحة الاستبيان من خلال طريقة ألفا كرونباخ في الجدول أدناه. ففي الجدول التالي يرد معامل كرونباخ ألفا في 5 استبيانات.

الجدول 1. قيم ألفا كرونباخ لمؤشرات البحث

المؤشر	عدد الأسئلة	ألفا كرونباخ
السياسة المحلية	11	0/804
السياسة الخارجية	11	0/873
العلاقات العراقية التركية	16	0/903
البيئة	7	0/901
الأثر الاقتصادي	6	0/865
تكنولوجيا المياه والزراعة	5	0/811
ألفا كرونباخ للاستبيان بأكمله		0/943

استنادًا إلى البيانات الواردة في الجدول 1، فإن معاملات ألفا كرونباخ المحسوبة في جميع الحالات أعلى من 0.7، مما يشير إلى ارتفاع صلاحية الاستبيان.

2. تحليل النتائج

في هذا القسم، سيتم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من آراء المجموع الإحصائي (50 شخصًا)، باستخدام الاستبيانات، تمت مقابلة الأفراد، ويتم هذا الإجراء على مستويين وصفي واستنتاجي.

في هذا القسم أولاً، يتم عرض الإحصاءات الوصفية المتعلقة بالمعلومات الديموغرافية للمستجيبين (عينة من الناس) وأيضًا للإجابة على أسئلة البحث الخاصة بالطرق الإحصائية والاختبارات المختلفة باستخدام برنامج SPSS25، يتم استخدام اختبارات t للعينة الواحدة واختبار فريدمان.

الجدول 2. الخصائص الديموغرافية للعينة الإحصائية

التعليم	بكلوريوس	ماجستير	P.H.D
	19 (38%)	22 (44%)	9 (18%)
العمر (سنوات)	أقل من 40	40 إلى 50	أكثر 50
	19 (38%)	21 (42%)	10 (20%)
موقع الخدمة	وزارة الزراعة	وزارة المياه	وزارة الخارجية
	7 (14%)	5 (10%)	15 (30%)
عضو برلماني	استاذ خبير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية <td>عضو برلماني جامعي <td>عضو برلماني جامعي </td></td>	عضو برلماني جامعي <td>عضو برلماني جامعي </td>	عضو برلماني جامعي
	7 (14%)	5 (10%)	15 (30%)

وفقاً للجدول 2، فإن (44%) من المشاركين في الاستبيان الحاصلين على درجة الماجستير، ومعظم المشاركين (42%) تتراوح أعمارهم بين 40 و50 عاماً، ويعمل معظم المستجيبين (30%) في وزارة الخارجية.

الهدف الأول: دراسة آثار مشروع "الغاب" التركي على المستقبل السياسي الداخلي للعراق.

تم استخدام اختبار t لعينة واحدة لدراسة تأثير مشروع "غاب" التركي على المستقبل السياسي (الداخلي) للعراق. نتائج الاختبار معطاة في الجدول 3. يمكن للباحث تقسيم العوامل إلى فئتين بناءً على نتائج الاختبار: العوامل المؤثرة في مشروع "غاب" التركي ($\mu > 3$): أن مستوى الأهمية المحسوب أقل من 0.05 وأن فترة الثقة في نطاق الأرقام موجبة. يُشار إلى هذه العوامل بالرمز H في العمود الأخير من الجدول. العوامل التي لم تتأثر بمشروع "الغاب" التركي ($\mu \leq 3$): أن مستوى الأهمية المحسوب أقل من 0.05 وأن فترة الثقة في نطاق الأرقام السالبة أو مستوى الأهمية المحسوب أكبر من 0.05. يشار إلى هذه العوامل بالرمز L.

الجدول 3. نتائج اختبار الطالب T فحص تأثير مشروع "الغاب" التركي على المستقبل السياسي (المحلي) للعراق:

نتيجة الفحص	فاصل ثقة 95%		مستوى الأهمية	قيمة الإحصاء T	الانحراف المعياري	معدل	البند
	الحد العلوي	الحد السفلي					
H	0/69	0/03	0/035	2/169	1/174	3/36	تشعب سياسي في العراق
L	0/60	-0/08	0/129	1/542	1/192	3/26	تشكيل اقاليم أخرى
L	-0/04	-0/72	0/029	-2/252	1/193	2/62	استقلال إقليم كردستان عن العراق
H	0/93	0/31	0/001	4/037	1/086	3/62	زيادة الضغط من اقليم كردستان على المركز مقابل زيادة حصته من النفط والميزانية
L	0/60	-0/04	0/085	1/759	1/126	3/28	يساهم الدستور العراقي الحالي في الخلاف السياسي الناجم عن أزمة نقص المياه في المستقبل
H	1/57	1/11	0/001	11/871	0/798	4/34	الصراعات في العراق، على المزيد من السلطة بسبب الاختلاف السياسي
L	0/70	-0/10	0/141	1/496	1/418	3/30	إن تغيير النظام العراقي من برلماني إلى رئاسي لا يؤدي إلى اختلاف العراق
H	0/72	0/04	0/029	2/252	1/193	3/38	التقارب السياسي الداخلي
L	0/29	-0/37	0/808	-0/244	1/160	2/96	أثر الاقاليم في العراق بحسب الدستور على السيطرة على موارد المياه العراقية
H	1/42	0/94	0/001	9/819	0/850	4/18	تعديل القوانين المتعلقة بالوصول إلى الموارد المائية واستخدامها في الاقاليم والمحافظات
H	1/35	0/85	0/001	8/775	0/886	4/10	اشتداد الخلاف السياسي في مواجهة أزمة المياه نتيجة التفكير التقليدي للنخبة السياسية العراقية
H	0/64	0/35	0/001	6/772	0/513	3/49	المستقبل السياسي الداخلي للعراق

وبحسب المعطيات الواردة في الجدول 3، يرى الخبراء أن مشروع "الغاب" التركي يركز على مكونات "التباعد السياسي في العراق"، و"زيادة الضغط على مركز كردستان مقابل زيادة حصتهم من النفط والميزانية"، و"الصراعات في العراق على المزيد من النفوذ". بسبب "الاختلاف السياسي" و"التقارب السياسي الداخلي" و"تعديل القوانين المتعلقة بالوصول إلى الموارد المائية واستخدامها في الاقاليم والمحافظات" و"اشتداد التباعد السياسي في مواجهة أزمة المياه بسبب التفكير التقليدي للنخب السياسية العراقية".

أيضاً وفقاً للصف الأخير من الجدول 3، بشكل عام، يمكن استنتاج أن مشروع "غاب" التركي له تأثير كبير على المستقبل السياسي الداخلي للعراق. من خلال استخدام اختبار فريدمان لتحديد أولويات تأثير مشروع "غاب" التركي على مكونات السياسة الداخلية العراقية. نتائج الاختبار معطاة في الجدول 4.

الجدول 4. نتائج اختبار فريدمان لتحديد أولويات تأثير مشروع "غاب" التركي على مستقبل العراق السياسي (المحلي).

البنود	معدل المرتبة	قدر الإحصاء في اختبار	درجات الحرية	مستوى الأهمية	تحديد الأولويات
الخلاف السياسي في العراق	5/62	107/578	10	0/001	(6)
تشكيل اقاليم أخرى	5/44				(8)
استقلال إقليم كردستان عن العراق	3/73				(11)
- زيادة الضغط من إقليم كردستان على المركز مقابل زيادة حصته من النفط والميزانية	6/27				(4)
يساهم الدستور العراقي الحالي في الخلاف السياسي الناجم عن أزمة نقص المياه في المستقبل	5/37				(9)
صراعات العراق على السلطة على الاختلاف السياسي	8/36				(1)
إن تغيير النظام العراقي من برلماني إلى رئاسي لا يؤدي إلى اختلاف العراق	5/53				(7)
التقارب السياسي الداخلي	5/83				(5)
تأثير الاقاليم على الدستوري العراق على السيطرة على موارد العراق المائية	4/63				(10)
تعديل القوانين المتعلقة بالوصول إلى الموارد المائية واستخدامها في الاقاليم والمحافظات	7/72				(2)
اشتداد الخلاف السياسي في مواجهة أزمة المياه نتيجة التفكير التقليدي للنخبة السياسية العراقية	7/50				(3)

كما يتضح من البيانات الواردة في الجدول 4، فإن مستوى أهمية اختبار فريدمان أقل من 0.05. لذلك، فإن افتراض المساواة في تأثير مشروع "الغاب" التركي على مكونات السياسة الداخلية العراقية مرفوض. يتضح من عمود التصنيف المتوسط أن مشروع "الغاب" له الأثر الأكبر على مكونات "الصراعات في العراق على السلطة بسبب الاختلاف السياسي"، و"تعديل القوانين المتعلقة بالوصول إلى الموارد المائية واستخدامها في الاقاليم والمحافظات"، على التوالي. و"اشتداد الخلاف السياسي في مواجهة أزمة المياه بسبب التفكير التقليدي للنخبة السياسية العراقية" وأقل تأثير على مكونات "انفصال الإقليم الكردي عن العراق" و"تأثير الاقليم في العراق على السيطرة على موارد العراق المائية" و"مشاركة الدستور العراقي الحالي في حالة الاختلاف السياسي بسبب أزمة نقص المياه في المستقبل".

الهدف الثاني: دراسة آثار مشروع "الغاب" التركي على مستقبل السياسة الخارجية العراقية

الجدول 5. نتائج اختبار الطالب T لفحص تأثير مشروع "الغاب" التركي على مستقبل السياسة الخارجية العراقية

نتيجة الفحص	فاصل الثقة %95		مستوى الأهمية	قيمة الإحصاء T	الانحراف المعياري	معدل	البند
	حد بالا	حد يابيين					
H	0/95	0/33	0/001	4/177	1/083	3/64	القرب من إيران
H	0/86	0/26	0/001	3/761	1/053	3/56	القرب من أمريكا
H	0/99	0/41	0/001	4/876	1/015	3/70	القرب من أوروبا
H	1	0/36	0/001	4/314	1/115	3/68	القرب من الصين
H	1/13	0/59	0/001	6/416	0/946	3/86	القرب من روسيا
L	-0/84	-1/44	0/001	-7/539	1/069	1/86	القرب من الكيان الصهيوني
H	1/51	1/17	0/001	15/983	0/593	4/34	مساع للتوصل إلى اتفاقيات متعددة الأطراف بين إيران وسوريا
H	1/03	0/33	0/001	3/943	1/220	3/68	مشروع "غاب" يتماشى مع السياسة الخارجية للولايات المتحدة في المنطقة
H	1/09	0/43	0/001	4/662	1/153	3/76	موازنة التهديد ضد تركيا لزيادة نصيبها من المياه
L	0/42	-0/34	0/832	0/214	1/324	3/04	التحالف مع دول مجلس التعاون الخليجي
L	0/56	-0/12	0/201	1/296	1/200	3/22	تغييرات في النظام الدولي نحو الاستقطاب
H	0/61	0/36	0/001	7/817	0/439	3/49	المستقبل السياسي الخارجي للعراق

وفقاً للجدول 5، وفقاً للخبراء، يعتمد مشروع "الغاب" التركي على مكونات "القرب من إيران"، "القرب من الولايات المتحدة"، "القرب من أوروبا"، "القرب من الصين"، "القرب من روسيا"، إن الجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق متعدد الأطراف بين إيران وسوريا و"مشروع" غاب بما يتماشى مع السياسة الخارجية للولايات المتحدة في المنطقة و"موازنة التهديد ضد تركيا لزيادة حصة المياه" لها تأثير كبير.

أيضاً، وفقاً للصف الأخير من الجدول 6، بشكل عام، يمكن استنتاج أن مشروع "الغاب" التركي له تأثير كبير على مستقبل السياسة الخارجية العراقية.

تم استخدام اختبار فريدمان لتحديد أولويات تأثير مشروع "الغاب" التركي على مكونات السياسة الخارجية العراقية. نتائج الاختبار معطاة في الجدول 6.

الجدول 6. نتائج اختبار فريدمان لتحديد أولويات تأثير مشروع التركيبة على مستقبل السياسة الخارجية العراقية

البند	متوسط تقييم	قيمة الإحصاء في اختبار	درجات الحرية	مستوى الأهمية	تحديد الأولويات
القرب من إيران	6/24	117/890	10	0/001	(7)
القرب من أمريكا	5/94				(8)
القرب من أوروبا	6/37				(6)
القرب من الصين	6/48				(5)
القرب من روسيا	6/82				(2)
القرب من الكيان الصهيوني	2/51				(11)
مساع للتوصل إلى اتفاقيات متعددة الأطراف بين إيران وسوريا	8/11				(1)
مشروع "الغاب" يتماشى مع السياسة الخارجية للولايات المتحدة في المنطقة	6/59				(4)
موازنة التهديد ضد تركيا لزيادة نصيبها من المياه	6/65				(3)
التحالف مع دول مجلس التعاون الخليجي	4/96				(10)
تغييرات في النظام الدولي نحو الاستقطاب	5/33	(9)			

وفقاً للجدول 6، يكون مستوى أهمية اختبار فريدمان أقل من 0.05. لذلك، فإن افتراض المساواة في تأثير مشروع "غاب" التركي على مكونات السياسة الخارجية العراقية مرفوض.

يتضح من عمود التصنيف المتوسط أن مشروع "غاب" له الأثر الأكبر على مكونات "محاولة الوصول إلى اتفاق متعدد الأطراف بين إيران وسوريا"، و"التقرب من روسيا"، و"موازنة التهديد ضد تركيا لزيادة حصة المياه"، على التوالي وأقل تأثيراً على مكونات "القرب من النظام الصهيوني" و"التحالف مع مجلس التعاون الخليجي" و"التغييرات في النظام الدولي نحو الاستقطاب".

الهدف 3: دراسة آثار مشروع "الغاب" التركي على مستقبل العلاقات العراقية التركية

الجدول 7. نتائج اختبار الطالب T لفحص تأثير مشروع "الغاب" التركي على مستقبل العلاقات العراقية التركية

نتيجة الفحص	فاصل ثقة %95		مستوى الأهمية	قيمة الإحصاء t	الانحراف المعياري	معدل	بيان
	الحد الاعلى	الحد الأدنى					
H	1/64	1/24	0/001	14/453	0/705	4/44	تفعيل القواعد المتعلقة بالمرات المانية الدولية في المحافل الدولية
L	-0/67	-1/25	0/001	-6/725	1/009	2/04	علاقات وثيقة بين العراق وتركيا
L	0/26	-0/50	0/533	-0/629	1/350	2/88	تغيير النظام التركي وزيادة حصة العراق من المياه
H	1/27	0/65	0/001	6/139	1/106	3/96	مشروع "غاب" يتماشى مع السياسة المانية ضد النفط العراقي
L	0/67	-0/11	0/151	1/460	1/356	3/28	مشروع "غاب" هو أداة لاستعادة الموصل وكركوك
L	-1/04	-1/56	0/001	-10/111	0/909	1/70	العراق يستخدم الخيار العسكري
H	1/06	0/38	0/001	4/198	1/213	3/72	استخدام النفوذ الكردي من قبل العراق
H	1/59	1/09	0/001	10/872	0/872	4/34	مطالبات العراق الدولية
H	1/52	1/04	0/001	10/548	0/858	4/28	الصراع السياسي بين تركيا والعراق
L	0/04	-0/56	0/085	-1/757	1/046	2/74	انتهاء مشروع "غاب" بسبب فشل تركيا في التحرك في الحرب في سوريا وليبيا
H	1/60	1/20	0/001	14/145	0/700	4/40	السياسة الخارجية العثمانية الجديدة، الدافع لتسريع مشروع "غاب" لمزيد من الفاعلين النشطين في المنطقة
H	1/20	0/56	0/001	5/564	1/118	3/88	تراجع العلاقات التجارية بين العراق وتركيا
H	0/85	0/27	0/001	3/908	1/013	3/56	اتباع نهج لين تجاه العراق بسبب الأزمة الاقتصادية وهبوط أسعار النفط
L	0/33	-0/25	0/780	0/280	1/009	3/04	استخدام نفوذ التعريفات التجارية المرتفعة على السلع المستوردة التركية
H	1/54	1/10	0/0001	12/158	0/768	4/32	نقل مياه دجلة إلى نهر الفرات بواسطة تركيا
H	1/62	1/14	0/001	11/419	0/855	4/38	اتخاذ إجراءات واقعية وحذرة من جانب العراق
H	0/67	0/45	0/001	10/169	0/389	3/56	مستقبل العلاقات العراقية التركية

حسب البيانات الواردة في الجدول رقم 7 ومن وجهة نظر الخبراء يركز مشروع "الغاب" التركي على مكونات "تفعيل القواعد المتعلقة بالمرات المانية الدولية في المحافل الدولية" و"مشروع "الغاب" في اتجاه السياسة المانية ضد النفط العراقي" و"استخدام النفوذ، أكراد العراق"، "الخلاف السياسي بين تركيا والعراق"، "العراق يقبل الخلافات الدولية"، "السياسة الخارجية العثمانية الجديدة تدفع مشروع "غاب" المتسارع لدور أكثر فاعلية في المنطقة"، "تقليص العلاقات التجارية بين العراق و"تركيا" و"تهج العراق الناعم بسبب الأزمة الاقتصادية وهبوط أسعار النفط" و"نقل تركيا للمياه من نهر دجلة إلى الفرات" و"تحرك العراق

الواقعي والحصيف" كان لها تأثير كبير. وكذلك أيضًا، وفقًا للصف الأخير من الجدول 7، بشكل عام، يمكن استنتاج أن مشروع "الغاب" التركي له تأثير كبير على مستقبل العلاقات العراقية التركية.

الجدول 8. نتائج اختبار فريدمان لتحديد أولويات تأثير مشروع "الغاب" التركي على مستقبل العلاقات العراقية التركية:

البند	متوسط تقييم	قيمة الإحصاء في اختبار	درجات الحرية	مستوى الأهمية	تحديد الأولويات
تفعيل القواعد المتعلقة بالممرات المائية الدولية في المحافل الدولية	11/38	324/656	15	0/001	(2)
علاقات وثيقة بين العراق وتركيا	3/93				(15)
تغيير نظام تركيا وزيادة حصة العراق	6/28				(12)
مشروع "غاب" يتماشى مع السياسة المائية ضد النفط العراقي	9/82				(7)
مشروع "غاب" هو أداة لاستعادة الموصل وكركوك	7/45				(11)
العراق يستخدم الخيار العسكري	2/97				(16)
استخدام النفوذ الكردي من قبل العراق	8/95				(9)
مطالبات العراق الدولية	11/12				(4)
الصراع السياسي بين تركيا والعراق	11/02				(5)
مشروع "غاب" غير مكتمل بسبب فشل تركيا في حرب سوريا وليبيا	5/73				(14)
السياسة الخارجية العثمانية الجديدة، الدافع لتسريع مشروع "غاب" لمزيد من الفاعلين النشطين في المنطقة	11/28				(3)
تراجع العلاقات التجارية بين العراق وتركيا	9/49				(8)
اتباع نهج لين تجاه العراق بسبب الأزمة الاقتصادية وهبوط أسعار النفط	8				(10)
استخدام نفوذ التعريفات التجارية المرتفعة على البضائع التركية المستوردة	11/50				(1)
نقل مياه دجلة إلى نهر الفرات بواسطة تركيا	6/14				(13)
اتخاذ إجراءات واقعية وحذرة من جانب العراق	10/94	(6)			

كما يتضح من البيانات الواردة في الجدول 8، فإن مستوى أهمية اختبار فريدمان أقل من 0.05. لذلك، فإن افتراض المساواة في تأثير مشروع "الغاب" التركي على مكونات العلاقات العراقية التركية مرفوض. يتضح من عمود متوسط التصنيف أن مشروع "غاب" له الأثر الأكبر على مكونات "استخدام نفوذ التعريفات التجارية المرتفعة على السلع المستوردة التركية"، على التوالي، وتفعيل القواعد المتعلقة بالممرات المائية الدولية بين "السياسة الخارجية الدولية" و"السياسة الخارجية العثمانية الجديدة" محرران

لتسريع مشروع "غاب" لدور أكثر فاعلية في المنطقة "وأقل تأثير على مكونات" استخدام العراق للخيار العسكري "وتقارب العلاقات بين العراق وتركيا" وأضاف أن "مشروع الغاب" غير مكتمل بسبب فشل تركيا في لعب دور في الحرب في سوريا وليبيا".

الهدف الرابع: دراسة آثار مشروع "الغاب" التركي على مستقبل البيئة العراقية

الجدول 9. نتائج اختبار الطالب T للتحقق من تأثير مشروع "الغاب" التركي على مستقبل البيئة العراقية

نتيجة الفحص	فاصل الثقة 95%		مستوى الأهمية	قيمة الإحصاء t	الانحراف المعياري	معدل	البند
	الحد الأدنى	الحد الأقصى					
H	1/90	1/66	0/001	30/079	0/418	4/78	الاضرار بالبيئة العراقية
H	1/55	1/13	0/001	12/713	0/745	4/34	دور زيادة المشاريع المائية للجمهورية الإسلامية الإيرانية في أحواض الأنهار المحاذية للعراق في تقاوم أزمة المياه
H	0/99	0/33	0/001	4/045	1/154	3/66	تغير درجة حرارة المناخ ونوع هطول الأمطار
H	1/65	1/31	0/001	17/041	0/614	4/48	الملوحة وتلوث المياه في المناطق الجنوبية نتيجة انخفاض المياه في نهري دجلة والفرات
H	1/67	1/33	0/001	17/262	0/614	4/50	ضعف العراق في مشاريع المياه من أجل الاستخدام وتخزين المياه
H	1/56	1/12	0/001	12/270	0/772	4/34	الاستهلاك غير المنتظم وغير العلمي للمياه في العراق في القطاعات المنزلية والصناعية
H	1/47	1/23	0/001	22/608	0/422	4/35	عدم وجود تخطيط مفصل لحالات المياه
H	1/90	1/66	0/001	30/079	0/418	4/78	مستقبل البيئة العراقية

وفقاً للبيانات الواردة في الجدول 9، من وجهة نظر الخبراء، يركز مشروع "الغاب" التركي على مكونات "الضرر الذي يلحق بالبيئة العراقية"، "دور زيادة مشاريع المياه لجمهورية إيران الإسلامية في أحواض الأنهار المتاخمة للعراق في تقاوم أزمة المياه"، "تغير المناخ ونوع هطول الأمطار"، "الملوحة وتلوث المياه في المناطق الجنوبية نتيجة انخفاض المياه في نهري دجلة والفرات"، "ضعف العراق في مشاريع المياه للاستخدام والتخزين الأمثل للمياه"، "الاستهلاك غير المنتظم وغير العلمي للمياه. في العراق، في القطاعين المنزلي والصناعي" و"الافتقار إلى التخطيط الدقيق لقضايا المياه" لهما تأثير كبير.

أيضاً، وفقاً للصف الأخير من الجدول 9، بشكل عام، يمكن استنتاج أن مشروع "الغاب" التركي له تأثير كبير على مستقبل البيئة العراقية..

الجدول 10. نتائج اختبار فريدمان لتحديد أولويات تأثير مشروع "الغاب" التركي على مستقبل البيئة العراقية:

البنء	مءءل	قيمة الإءصاء اءءبار	ءرءاء ءرءية	مستوى الأءمءية	ءءءء الأءلوءاء
الاضرار بالبيئة العراقية	4/96	68/138	6	0/001	(1)
ءور زباءة المءاربع المائبة لءمءوربة إءران الإءلامبة فب أءواض الأءهار المءاءمة للعراق فب ءفاقم أزمة المباء	3/76				(6)
ءءفر ءرءة ءرارة المءاخ ونوع هءول الأمطار	2/59				(7)
الملوءة وءلوء المباء فب المءاطق ءنوببة نءبءة انءفاض المباء فب نءرئ ءءلة والفراء	4/12				(4)
ضعف العراق فب مءاربع المباء من أجل الإءءءءام الأمءل وءءزبن المباء	4/21				(3)
الإءءءءاك ءبر المءنءزم وءبر العءمب للمباء فب العراق فب القءاءع المءزلبة والصءاءعب	3/88				(5)
ءءم وءوء ءءطبب مفصل لءالاء المباء	4/48				(2)

كما بءضء من الببائاء الوارءة فب الءءول 10، فب مءءوى أءمءبة اءءبار فربءمان أقل من 0.05.

لءلك، فب افءراض المساواة فب ءأءبر مءروع "الغاب" التركي على مءونات العلاءاء العراقية ءرءبب مرفوض. بءضء من عموء ءءصنبب المءوسء أن أءر مءروع "غاب" على مءونات "الضرر بالبيئة العراقية"، و"ءءم ءءطببب ءءقب فب ءالة المباء"، و"ضعف العراق فب مءاربع المباء للاءءءءام الأمءل للمباء، و"ءءزبن"، "الملوءة وءلوء المباء فب المءاطق ءنوببة نءبءة انءفاض المباء فب نءرئ ءءلة والفراء" و"الإءءءءاك ءبر المءنءزم وءبر العءمب للمباء فب العراق فب القءاءع المءزلبة والصءاءعب" و"ءور زباءة المءاربع المائبة فب أءواض الأءهار فب ءمءوربة إءران الإءلامبة". "ءءوء العراق ءزبء من ءءة أزمة المباء" و"ءءفر المءاخ ونوع هءول الأمطار".

الهدف الخامس: دراسة آثار مشروع "الغاب" التركي على مستقبل الاقتصاد العراقي.

الجدول 11. نتائج اختبار الطالب T لفحص تأثير مشروع "الغاب" التركي على مستقبل الاقتصاد العراقي:

نتيجة الاختبار	فاصل الثقة 95%		مستوى الأهمية	قيمة الإحصاء T	الانحراف المعياري	معدل	بيان
	الحد الأدنى	الحد الأقصى					
H	1/25	0/67	0/001	6/595	1/029	3/96	تحويل الماء إلى سلعة تجارية
H	1/49	1/15	0/001	15/903	0/587	4/32	هجرة الفلاحين داخل المدن الكبيرة
H	1/77	1/43	0/001	18/667	0/606	4/60	تقليص الموارد الزراعية
H	1/45	0/91	0/001	8/868	0/941	4/18	رفع أسعار المياه العذبة والكهرباء
H	1/28	0/72	0/001	7/298	0/969	4	ارتفاع معدل البطالة
H	1/01	0/39	0/001	4/530	1/093	3/70	زيادة العلاقات التجارية بين العراق وإيران
H	1/28	0/97	0/001	15/01	0/530	4/13	مستقبل الاقتصاد العراقي

كما هو واضح من البيانات الواردة في الجدول 11، وفقاً للخبراء، يركز مشروع "الغاب" التركي على مكونات "تحويل المياه إلى سلعة تجارية"، و"الهجرة الداخلية للمزارعين إلى المدن الكبيرة"، و"تقليص الموارد الزراعية"، و"زيادة الأسعار". كان لـ"استهلاك المياه العذبة والكهرباء" و"زيادة البطالة" و"زيادة العلاقات التجارية بين العراق وإيران" تأثير كبير. أيضاً، وفقاً للصف الأخير من الجدول 11، بشكل عام، يمكن استنتاج أن مشروع "الغاب" التركي له تأثير كبير على مستقبل الاقتصاد العراقي.

الجدول 12. نتائج اختبار فريدمان لتحديد أولويات تأثير مشروع "الغاب" التركي على مستقبل الاقتصاد العراقي

تحديد الأولويات	مستوى الأهمية	درجات الحرية	قيمة الإحصاء اختبار	معدل	بيان
(4)	0/001	5	35/823	3/23	تحويل الماء إلى سلعة تجارية
(2)				3/68	هجرة الفلاحين داخل المدن الكبيرة
(1)				4/41	تقليص الموارد الزراعية
(3)				3/59	رفع أسعار المياه العذبة والكهرباء
(5)				3/21	ارتفاع معدل البطالة
(6)				2/88	زيادة العلاقات التجارية بين العراق وإيران

وفقاً للبيانات الواردة في الجدول 12، يكون مستوى أهمية اختبار فريدمان أقل من 0.05. لذلك، فإن افتراض المساواة في تأثير مشروع "الغاب" التركي على مكونات العلاقات العراقية التركية مرفوض.

يتضح من عمود التصنيف المتوسط أن تأثير مشروع "الغاب" على مكونات "تقليل الموارد الزراعية"، "هجرة المزارعين إلى المدن الكبيرة"، "زيادة أسعار المياه العذبة والكهرباء"، "تحويل المياه إلى سلع تجارية، على التوالي" و"زيادة معدل البطالة" و"زيادة في العلاقات التجارية بين العراق وإيران".

الهدف السادس: دراسة آثار مشروع "الغاب" التركي على مستقبل تكنولوجيا المياه والزراعة وتنوع العراق.

الجدول 13. نتائج اختبار الطالب T لفحص تأثير مشروع الغاب التركية على مستقبل تكنولوجيا المياه والزراعة وتنوع العراق

نتيجة الاختبار	فاصل الثقة %95		مستوى الأهمية	قيمة الإحصاء	الانحراف المعياري	معدل المرتبة	البند
	الحد الأدنى	الحد الأقصى					
H	1/30	0/74	0/001	0/141	1	4/02	تحسين واستخدام المياه والتكنولوجيا الزراعية وإصدار القوانين ذات الصلة
H	0/92	0/20	0/001	0/181	1/280	3/56	استخدام الطاقة الشمسية
H	1/31	0/65	0/001	0/165	1/169	3/98	استخدام طرق الري الحديثة
H	1/34	0/70	0/001	0/158	1/116	4/02	استخدام طرق معالجة مخلفات المياه
H	1/38	0/78	0/001	0/151	1/066	4/08	استخدام السدود والأكواخ الصغيرة لتخزين المياه
H	1/17	0/692	0/001	0/119	0/841	3/93	مستقبل تكنولوجيا المياه والزراعة وتنوع العراق

كما يتضح من البيانات الواردة في الجدول 13، وفقاً للخبراء، يركز مشروع "الغاب" التركي على مكونات "تحسين واستخدام المياه والتكنولوجيا الزراعية وإصدار القوانين ذات الصلة"، "استخدام الطاقة الشمسية" إن "استخدام طرق الري الحديثة" و"استخدام طرق معالجة مخلفات المياه" و"استخدام السدود والبرك الصغيرة لتخزين المياه" لها تأثير كبير.

وكذلك أيضاً، وفقاً للصف الأخير من الجدول 13، بشكل عام، يمكن استنتاج أن مشروع "الغاب" التركي له تأثير كبير على مستقبل تكنولوجيا المياه والزراعة والتنوع في العراق.

الجدول 14. نتائج اختبار فريدمان لتحديد أولويات تأثير مشروع "الغاب" على مستقبل تكنولوجيا المياه والزراعة والتنوع في العراق

بيان	المعدل	قيمة الإحصاء في اختبار	درجات الحرية	مستوى الأهمية	تحديد الأولويات
تحسين واستخدام المياه والتكنولوجيا الزراعية وإصدار القوانين ذات الصلة	3/01	10/093	4	0/039	(4)
استخدام الطاقة الشمسية	2/58				(5)
استخدام طرق الري الحديثة	3/11				(2)
استخدام طرق معالجة مخلفات المياه	3/06				(3)
استخدام السدود والأكواخ الصغيرة لتخزين المياه	3/24				(1)

وفقاً للبيانات الواردة في الجدول 14، يكون مستوى أهمية اختبار فريدمان أقل من 0.05.

لذلك، فإن افتراض المساواة في تأثير مشروع الفجوة التركي على مكونات العلاقات العراقية التركية مرفوض. ويتضح من عمود التصنيف المتوسط أن تأثير مشروع "كاب" على مكونات "استخدام السدود الصغيرة والأبار لتخزين المياه"، "استخدام طرق الري الجديدة"، "استخدام طرق معالجة نفايات المياه"، على التوالي،، "الاستفادة المثلى من المياه والتكنولوجيا الزراعية وإصدار القوانين ذات الصلة" و"استخدام الطاقة الشمسية".

3. نتائج البحث

الإجابة عن السؤال الفرعي 1 (كيف سيؤثر مشروع "الغاب" على المستقبل السياسي الداخلي للعراق؟)، بناءً على البيانات الواردة في المقال، توصلنا إلى إجابة مفادها أن مشروع "الغاب" يمكن أن يصل إلى المياه الواردة للعراق (وهي الآن 35 / 41 مليار متر مكعب والحاجة الحالية 43.12 مليار متر مكعب). مع عدد سكان يبلغ 48 مليون نسمة بحلول عام 2025، سيصل طلب العراق على المياه إلى 58.84 مليار متر مكعب، والتي ستسيطر عليها تركيا على 80% من نهر الفرات و47% من نهر دجلة. وفي ظل غياب التخطيط الدقيق لإدارة المياه وبسبب اخطاء الدستور العراقي، وخاصة في مجال الفيدرالية، فإن البنود المتعلقة بتوزيع موارد المياه واختصاص المناخ، يمكن أن تؤدي بدورها إلى آثار بيئية واقتصادية واجتماعية وسياسية في العراق. ومن العوامل المؤثرة في هذا الاختلاف السياسي تخفيض حصص المياه نتيجة مشروع "الغاب" التركي، مما سيزيد من ضغط إقليم كردستان على الحكومة المركزية لزيادة حصتها من النفط والميزانية. كما أن الخلافات في العراق حول السلطة والتفكير التقليدي للنخب السياسية العراقية لحل أزمة المياه ستزيد من الخلاف السياسي في العراق. وفقاً لاختبار

فريدمان، فإن مشروع "الغاب" له التأثير الأكبر على مستقبل السياسة الداخلية العراقية، وصراع القوى في العراق بين الأحزاب السياسية، وسيؤدي المشروع إلى تكثيف هذه الصراعات. في هذا الاختبار سيكون تفكك العراق وتشكيل مناخات أخرى ضعيفاً جداً في المستقبل بسبب النواقص التي أحدثها الدستور.

الإجابة عن السؤال الفرعي 2 (ما هو تأثير مشروع "الغاب" على مستقبل العلاقات العراقية التركية؟):
يعد اعتماد المصالح والأهداف الوطنية لدولة ما على القيم والمزايا الجغرافية للدول الأخرى أحد أهم تعريفات التبعية الجيوسياسية. يد تركيا في هذا المكون أي الاعتماد الجغرافي (على مستوى المياه المشتركة).

سعت تركيا في كثير من الأحيان للحصول على طاقة رخيصة من العراق مقابل حصة مائة، وقد ذكر المسؤولون الأتراك هذه الاستراتيجية مراراً وتكراراً.

هذه الحجة تتعارض مع التعريفات الدولية للممرات المائية الدولية غير الملاحية. لقد أثر مشروع الغاب على مستقبل العلاقات العراقية التركية بحسب اختبار دراسة الطالب، فإن هذا المشروع هو أولاً: رافعة في اتجاه السياسة المائية ضد النفط العراقي ونتيجة السياسة الخارجية العثمانية الجديدة للاعب أكثر نشاطاً في المنطقة، وستستمر هذه الاستراتيجية في المستقبل. ثانياً، سيؤدي هذا المشروع إلى تكثيف الصراع السياسي بين تركيا والعراق في المستقبل، مما سيؤدي بدوره إلى اضطراب العلاقات بين الطرفين.

توقع تراجع العلاقات التجارية بين العراق وتركيا عامل مؤثر آخر في مشروع الغاب، وهو ما أكده اختبار الطالب T. لهذا السبب سيعطي العراق الأولوية للعلاقات مع تركيا في المستقبل بناءً على "الغاب" اتالخب والخبراء:

- 1- سيتخذ العراق إجراءات واقعية وحذرة بسبب الأزمة الاقتصادية وهبوط أسعار النفط.
- 2- ستستخدم نفوذ التعريفات التجارية المرتفعة على السلع التركية المستوردة للضغط على تركيا للحد من آثار هذا المشروع،
- 3- ستستخدم القوانين المتعلقة بالمياه في الدوائر الدولية. أعطى الاختباران للطالب T (المتغيرات المؤثرة) وفريدمان (المتغيرات ذات الأولوية) على استخدام العراق للخيار العسكري ضد تركيا أدنى متوسط، مما يشير إلى احتمالية منخفضة للحرب المستقبلية بين العراق وتركيا.

الإجابة عن السؤال الفرعي 3 (ما هو مستقبل علاقات العراق مع القوى الإقليمية وما بعد الإقليمية في إطار هذا المشروع؟): بالنظر إلى الآثار المدمرة لمشروع "الغاب" على المنطقة، فإن الدول التي تنصدر هذا المشروع؛ العراق وسوريا وإيران وبعض الدول العربية في الخليج الفارسي.

في هذا الصدد، وبحسب اختبار الطالب T، فإن المتغير "محاولة إقامة اتفاقيات متعددة الأطراف بين إيران وسوريا"، لتقليل الآثار الضارة لمشروع "الغاب" هو أعلى معدل، وهذا يدل على أهمية هذا المتغير إلى جانب المتغير "القيام بموازنة التهديد في وجه تركيا لزيادة نصيبها من المياه". وفقاً لهذا الاختبار، من أجل الحد من آثار هذا المشروع والحصول على تكنولوجيا المياه والزراعة، كان جواب الخبراء والمختصين هو التقرب من روسيا والصين والاتحاد الأوروبي وإيران وإلى حد ما الولايات المتحدة. استناداً إلى البيانات المتعلقة بعلاقات العراق الخارجية مع القوى الإقليمية وما بعد الإقليمية في اختبار فريدمان، نستنتج أنه من أجل الحد من آثار مشروع "الغاب" يجب على العراق إعطاء الأولوية لإقامة علاقات ثنائية أو متعددة الأطراف مع القوى الإقليمية وما بعد الإقليمية للحد من آثار المشروع وخلق حل دائم هي "محاولة الوصول إلى اتفاق متعدد الأطراف بين إيران وسوريا" والاقتراب من روسيا وموازنة التهديد ضد تركيا لزيادة حصة المياه. تأثير الأولويات المقربة من النظام الصهيوني، التحالف مع دول مجلس التعاون الخليجي، التغيير في النظام الدولي واستقطابه ضعيف جدا. وتجدر الإشارة إلى أن بناء مشروع "الغاب" يشمل شركات عالمية مثل الولايات المتحدة وكندا وفرنسا والنظام الصهيوني بالإضافة إلى جامعات عالمية مرموقة، وهذا مؤشر على استراتيجية الغرب للضغط على دول في المنطقة مثل إيران والعراق وسوريا. من خلال رافعة تركيا.

الإجابة عن السؤال الفرعي 4 (ما هو تأثير مشروع كوب على البيئة والاقتصاد في العراق؟): التهديدات البيئية وبالتالي النظام البيئي البشري لها عواقب ضارة على المجتمعات والبلدان. من الآثار المدمرة لمشروع "الغاب" على البيئة العراقية تدمير الأراضي الزراعية، والتصحر، وزيادة ملوحة الأراضي الزراعية، وتولد الغبار الناعم اللاحق. بعد هذا المشروع، سيتم إخلاء ما يقرب من 696000 هكتار من الأراضي في العراق بسبب نقص المياه. نتيجة لهذا المشروع، سيتم فقدان 20% من قطاع المياه في العراق. بعد بناء السد في تركيا وري أراضيها الزراعية وعودة هذه المياه إلى السدود والأنهار التي تتدفق إلى العراق، فإن حجمًا كبيرًا من هذه المياه يحتوي على القليل جدًا من الأوكسجين ويحمل المعادن الضارة مثل الكبريت إلى الأرض الزراعية والمياه العذبة في العراق. وبحسب اختبار الطالب t، نستنتج أن مشروع "الغاب" سيتسبب في أضرار جسيمة بالبيئة العراقية ويقلل من حجم المياه في النهرين، مما يتسبب في تلوث المياه وملوحتها في مناطق جنوب العراق. كما تؤدي مشاريع المياه التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على أحواض الأنهار الحدودية إلى تقاوم أزمة المياه. ومن المتغيرات التي أثرت على البيئة العراقية والتي كان لها معدل مرتفع في هذا الاختبار ضعف العراق في مشاريع المياه للاستخدام الأمثل للمياه وتخزينها والاستهلاك المفرط وغير العلمي في القطاعين المنزلي والصناعي وعدم وجود تخطيط إداري دقيق في اختبار فريدمان وتحديد أولويات التحديات البيئية، وعدم التخطيط الدقيق، وضعف العراق في مشاريع المياه وتخزينها، وملوحة المياه بسبب انخفاض مياه دجلة والفرات، ومشاريع

المياه في جمهورية إيران الإسلامية، وتغير المناخ وكيفية هطول الأمطار كانت أولوية. في البعد الاقتصادي، ووفقاً لمتغيرات اختبار الطالب t، نستنتج أنه في المستقبل، ستصبح المياه العذبة سلعة تجارية في العراق وآثارها الأخرى ستكون هجرة المزارعين إلى المدن الكبرى، والنمو السكاني، وانخفاض خدمات الرفاهية، وزيادة أسعار المياه العذبة. الاستهلاك والكهرباء، وارتفاع البطالة بسبب تدمير الزراعة والصناعات الكهرومائية. نتيجة تقييم المتغيرات الاقتصادية في شكل اختبار فريدمان هي أنه في المستقبل 1- سيشهد العراق انخفاضاً في الموارد الزراعية 2- هجرة المزارعين إلى المدن الكبرى 3- زيادة أسعار المياه العذبة والكهرباء 4- تحويل المياه إلى سلعة تجارية 5- زيادة العلاقات التجارية ستكون بين العراق وإيران.

المحور الرابع : النتائج

وبحسب الأسئلة الفرعية ومع مراعاة المتغيرات توصل الباحث إلى استنتاجات تصف المستقبل السياسي للعراق في ظل آثار مشروع "الغاب" على هذا النحو.

أولاً: تدمير البيئة والنظام البيئي البشري، والتلوث البيئي (المناخ والتربة)، وتقليص الصناعة الزراعية والكهرباء والخسائر الاقتصادية من بين آثار هذا المشروع على مستقبل العراق. ثانياً: من بين العوامل المشددة لهذا المشروع عدم وجود تخطيط حكومي دقيق فيما يتعلق بإدارة المياه، ووجود صراعات على السلطة والابتزاز السياسي، بعد تصاعد نقص المياه، والغموض في الدستور فيما يتعلق بصلاحيات الاقاليم. سيؤدي الافتقار إلى قوانين الموارد وعدم تعديلها إلى تقاوم الاختلاف السياسي. ونتيجة لهذه الآثار، ستؤدي العلاقات العراقية التركية إلى صراع وعداء في المستقبل. بالنظر إلى موقع العراق الضعيف، وكونه في اتجاه المصب، وبسبب انخفاض أسعار النفط، فلن يكون أمام العراق خيار سوى أن يكون براغماتياً، وأن يتقبل الحقائق ويتجنب التوترات الخطيرة.

ثالثاً: سيسعى العراق إلى حل المشكلة عن طريق رفع التعريفات التجارية المرتفعة، وتمكين الأكراد ومنحهم المزيد من الصلاحيات للضغط على تركيا للحصول على حصتها الطبيعية.

رابعاً: سيحقق العراق أيضاً توازناً بين التهديدات والاتفاقيات متعددة الأطراف، خاصة مع إيران وسوريا، والتقرب من روسيا والصين والاتحاد الأوروبي وإيران، وبدرجة أقل الولايات المتحدة.

خامساً: للتغلب على هذه المشكلة، يقوم العراق بتطوير علاقات وثيقة مع القوى الإقليمية وفوق الإقليمية للحصول على تقنيات ري وزراعية جديدة وبناء سدود صغيرة لتخزين المياه.

سادساً: سيتبنى العراق طريقة تحسين تكنولوجيا المياه والزراعة وإصدار القوانين ذات الصلة بناءً على نتائج اختبار الطالب t. سيأخذ العراق أيضاً المطالبات الدولية المتعلقة بالممرات المائية الدولية غير الملاحية ويفرض القوانين، أي الضغط الأقصى للحصول على حصته من المياه.

سابعاً: عوامل مثل الاحتباس الحراري والجفاف، ومشاريع المياه في دول الجوار، وخاصة مشروع “الغاب” التركي، وإنشاء معظم سدود العراق الرئيسية في شمال وغرب البلاد، وندرة هذه السدود في الجنوب. وستكون سياسية واقتصادية في هذه المناطق التي لا تزال آثارها واضحة في التظاهرات الجارية وتغيير الحكومة العراقية. لهذا السبب، إدارة المياه، وتغيير القوانين وتعديلها، وحل النزاعات الداخلية، والمفاوضات الخارجية المربحة للجانبين مع تركيا لزيادة حصص المياه، واستخدام تقنيات الري والزراعة الجديدة وتخزين المياه من خلال إعطاء الأولوية للعلاقات الإقليمية ويوصى بالعبارة اللاقليمية، حيث أن التغلب على تحديات مشروع “الغاب” المائي هو أحد المكونات التي يمكن أن تحقق الاستقرار السياسي للعراق في المستقبل، وخاصة في جنوب العراق.

مقترحات:

- 1- يوصى بدعم العراق المادي والمعنوي والضغط الدولي لتشريع قوانين التحكم في المياه الإقليمية والعبارة للحدود حول العالم.
- 2- بناء قدرة تحالف متمركزة حول العراق بين العراق وإيران وسوريا للضغط على تركيا لتعليق أو تعديل مشروع “الغاب” المائي، لأنه يؤثر على المنطقة بأكملها.
- 3- إبرام اتفاقيات بين العراق وتركيا لزيادة حصص المياه، وكذلك من خلال خلق ترابط اقتصادي وإعطاء بعض التنازلات حتى لا يعاني العراق كثيراً في هذا الصدد.
- 4- يجب إدراج تعديلات على الفيدرالية في الدستور العراقي فيما يتعلق بتوزيع موارد المياه العراقية والقطاعات الحصرية والمشاركة بين الحكومة الفيدرالية والاقليم في المستقبل.
- 5- إن ثقافة النخب الحاكمة والشعب في الاستخدام الأمثل للمياه، وإدخال تكنولوجيا معالجة المياه في الزراعة والصناعة، وكذلك تقنية الري الجديدة فعالة للغاية في الحد من آثار هذا المشروع.

- ¹ كرمي، حسن زاده، پیشگامی فرد، 1395: 31
- ² Al-Muqdadadi & omer & Naghshineh, 2016: 1096-1097
- ³ Al-Ansari, knutsson, 2011: 53
- ⁴ ياسر محمد، 2011: 236
- ⁵ Al-Ansari & A.Ali & Knutsson, 2015: 2097.
- ⁶ عزتي، خلف زاده، 1386: 8-9
- ⁷ كاوياني راد، ضرغامی، ولي زاده، 1396: 88-89
- ⁸ عليزاده، پیشگامی فر، 1390: 116
- ⁹ متقتی، كاوياني راد، 1394: 82
- ¹⁰ محسنی، رحیمی پور، 1391: 161
- ¹¹ عزتي، خلف زاده، 1396: 9-10
- ¹² Project Anatoly Southeast (GAP)
- ¹³ مقامي، 2016: 107
- ¹⁴ Al-nasri, Knutsson, 2011: 59
- ¹⁵ حامد عبيد، 2012: 267-269
- ¹⁶ Al-ansari, 2013: 675-676
- ¹⁷ Al-ansari, Knutsson, 2011: 62
- ¹⁸ Al-ansari, 2013
- ¹⁹ عبد العزيز شعبان، 2009: 15
- ²⁰ Al-ansari, Knutsson, 2015: 2101-2105
- ²¹ مقامي، 1395: 111
- ²² حيدر محمد، 2018: 14
- ²³ حامد عبيد، 2012: 269-267
- ²⁴ حامد محمد، 2011: 17
- ²⁵ Al-muqdadadi & others, 2016: 1100
- ²⁶ Yuksel, 2006: 369
- ²⁷ حامد عبيد، 2012: 278
- ²⁸ حبيب راضي وآخرون، 2008: 16-15
- ²⁹ غازي فيصل، 2009: 47
- ³⁰ سرى هاشم، 2009: 123
- ³¹ حبيب الراضي وآخرون، 2008: 19

- ³² حامد محمد، 2011: 17
³³ حامد عبيد، 2012: 280
³⁴ سردارنيا، زارع مهر آبادي، 1399: 182
³⁵ هيومن رايتس ووتش، 2019
³⁶ نور محدي، 1396: 189
³⁷ نور محدي، 1396: 186
³⁸ ساردارنيا، زاري مهرايدي، 1394: 178-179
³⁹ نجفي ومسعودنيا وامام جمعه زاده ونساج، 1395: 143-144
⁴⁰ Ceccarelli، 2016: 23-25
⁴¹ عماد كاظم، 2018: 20
⁴² سعدي الإبراهيم، 2018، 17-18

مصادر البحث:

اولا. العربية

1. محمد عليوى، م.م. ياسر (2011)، «متغير المياه فى العلاقات العراقية التركية»، جامعه الانبار، كلية القانون، الفلوجه، مجله جامعه الانبار للعلوم القانونيه و السياسيه، العدد الثالث.
2. راضى ظلفاح، حبيب؛ على فلاح، جواد و والى فريح، ناصر (2008)، الاهميه الجيوبوليتيكيه للمشاريع المائيه التركيّه فى اعالي حوض نهر دجله و تاثير هافى الامن المائى للعراق، جامعه واسط، كلية التربيه، قسم الجغرافيا.
3. صوفى، مديحه (2016)، مشروع الغاب التركي و تاثيره على الموارد المائيه و الواقع البيئى فى العراق، السليمانيه، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجيه.
4. الحديثى، عبدالعزيز شعبان (2009)، «نهر دجله والفرات بين الحقوق المكتسبه و السياسه المائيه التركيّه»، جامعه ديالى، كلية التربيه، مجله ديالى، العدد 35.
5. محمد سوادى، عبد على (2010)، «الحقوق المكتسبه للعراق فى مياه الانهار الدوليه التى تمر عبر اراضيه بموجب المعاهدات الدوليه و قواعد القانون الدولى الاخرى»، جامعه كربلا، كلية القانون، مجله رساله الحقوق، العدد الخاص ببحوث المؤتمر القانونى السابع.
6. ا.د. غازى فيصل غدير (2009)، «سياسه تركيا اتجاه العراق 1991-2003 م، كلية المأمون الجامعه»، بغداد، مجله كلية المأمون الجامعه، العدد الرابع عشر.
7. البراوى، راشد (1966)، من حلف بغداد الى الحلف الاسلامى، القايره، مكتب النهضه المصريه.
8. هاشم محمد، م. م. سرى (2009)، «العلاقات العراقيه-التركيه الواقع و المستقبل»، مجله ذى قار، العدد 1، المجلد 5.
9. حافظ وهيب، ا.م.د حسين (2017)، «العراق و المحيط الاقليمى دراسه فى العلاقات التركيّه-العراقيه»، مركز الدراسات الاستراتيجيه و الدوليه، مجله العلوم القانونيه و السياسيه، المجلد السادس، العدد الاول.

10. محمود النعمي، د. لقمان عمر (2012)، «العلاقات العراقية- التركية 2012-2022»، مركز الدراسات الاقليمية، جامعه موصل، السنه 10، العدد 32.
11. يونس الحريري، ا.م.د. جاسم (2016)، العلاقات الاستراتيجيه بين العراق و دول مجلس التعاون الخليجي (الماضي- الحاضر- المستقبل 2003-2020)، اردن، انتشارات دار الجنان.
12. فاضل عطوان، م.د. عباس (2019)، «العلاقات العراقيه-التركيه و تاثيرها على اقليم كردستان 2017-2003»، مجله تكريت للعلوم السياسيه، العدد 15.
13. محمد طه السويدي، د. حامد (2011)، العلاقات العراقيه-التركيه العمق التاريخي و اليات تفعيل التواصل، جامعه الموصل، مركز الدراسات الاقليميه.
14. عدنان رحمن، ابتسام (2012)، «استراتيجيات الموارد المائيه العراقيه في ظل توجهات السياسه المائيه التركيّه»، جامعه الكوفه، كليه التربيه للبنات، العدد الخاص بالمؤتمر الأول، الجزء الثاني.
- دحام الشبلي، عماد كاظم (2018)، «علو الاختصاص التشريعي للأقاليم و المحافظات غير المنتظمي بإقليم في دستور جمهوريه العراق لعام 2005»، گرفته شده در تاريخ 1399/2/20،
<https://m.annabaa.org/arabic/studies/16928>
15. محمد زوين، م. د حيدر (2018)، «الموارد المائيه فيا لعراق: التحديات المحليه و الدوليه و الصعوبات القانونيه و الدبلوماسيه»، كليه هندسه الموارد المائيه، جامعه القاسم الخضراء، نشره الراصد القانوني، مركز الدراسات الاستراتيجيه، جامعه كربلا، العدد 4.
16. الابراهيم، د. سعدي (2018)، الثروه المائيه في العراق، باحث في قسم الدراسات القانونيه، نشره الراصد القانوني، مركز الدراسات الاستراتيجيه، جامعه كربلا، العدد 4.
17. تقرير حاله البيئه في العراق عام (وزاره البيئه) 2016، گرفته در تاريخ 1399/2/18،
<http://www.moen.gov.iq>
خبرگزاری الغدير عراق (2018)، گرفته شده در تاريخ 1399/2/20،
<https://www.youtube.com/watch?v=x-1urkzADiE>
الدستور العراقي (قانون اساسي عراق 2005)، گرفته شده در تاريخ 1399/3/1،
<https://ar.parliament.iq>

ثانيا. الانكليزية

1. Salvatpre Ceccarelli (2016), The Dams War, How Water Scarcity Helped Create Isis and Why Combating It Would Undo it, Research Institute for European and American

Studies (RIEAS), #1, Kalaveyton Street, Alimos, Athens, 17456, Greece, RIEAS web site:
www: rieas.gr

2. Henri J. Barkey (2010), Turkey's New Engagement in Iraq Embracing Iraqi Kurdistan, Special Report 237, 2010, by the United States Institute of Peace.
3. Human Rights Watch (2019), Basra is Thirsty Iraq's Failure to Manage the Water crisis, July 22, 2019. ISBN: 978-1-6231-37502, in: <https://www.hrw.org/ar/report/2019/07/22/331987>.
4. Ibrahim, Yuksel (2006), Southeastern Anatolia Project (GAP) For Irrigation and Hydroelectric Power in Turkey, Sakarya University, Technical Education Faculty, Department of Construction, Energy exploration & exploitation journal, Volume 24. Number 4+5, 2006. pp 361-370.
5. Nadhir A. Al-Ansari (2013), Management of Water Resources in Iraq: Perspectives and Prognoses, Department of Civil, Environment and Natural Resources and Engineering, Lulea University of Technology, Lulea, Sweden, in: https://www.scirp.org/pdf/ENG_2013080616381893.pdf.
6. Nadhir Al-Ansari, Ammar A. Ali, Sven Knutsson (2015), Iraq Water Resources Planning: Perspectives and Prognoses, International Conference on Civil and Construction Engineering: 26/01/2015 - 27/01/2015, in: <http://www.diva-portal.org/smash/record.jsf?pid=diva2%3A1013105&dswid=8938>.
7. Nadhir Al-Ansari, Sven Knutsson (2011), Toward Prudent management of Water Resources in Iraq, Department of Civil, Environment and Natural Resources and Engineering, Lulea University of Technology, Sweden, in: <https://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:983999/FULLTEXT01.pdf>.
8. Same W. Al-Muqdad, Mohammed F. Omer, Rudy Abo, Alice naghshineh (2016), Dispute over Water Resource Management—Iraq and Turkey, Faculty of Geoscience and Geo-Engineering and Mining, TU Bergakademie Freiberg, Germany, in: https://www.researchgate.net/publication/305033206_Dispute_over_Water_Resource_Management-Iraq_and_Turkey

ثالثاً. الفارسية

1. كرمي، افشين؛ حسن زاده، جواد و پيشگامی فرد، زهرا (1395)، «تأثير هيدروپوليتيك بر مناسبات عراق و تركيه با تأكيد بر دجله و فرات»، فصلنامه مطالعات سياسي جهان اسلام، سال پنجم، شماره 17: 29 - 53.

2. مؤسسه آینده پژوهی جهان اسلام (1398)، کشورهای اسلامی و شاخص های بین المللی، تهران،
3. مقامی، سید علی قائم (1396)، «بحران آب و آب های جاری فرامرزی ترکیه و امنیت ملی و محیط زیست ایران»، فصلنامه مطالعات منافع ملی، سال دوم، شماره هفتم: 97 _ 117.
4. اکبری، نرگس و مشهدی، علی (1398)، «تهدید ها و تعهدات زیست محیطی دولت ترکیه در اجرای پروژه گاپ نسبت به آثار سوء زیست محیطی در ایران (ریزگردها)»، مجله حقوقی بین المللی، شماره 61، دوره 36: 311 _ 351.
5. محسنی، بهرام و رحیمی پور، مهدی (1391)، «تاثیر هیدروپلیتیک اروند روند بر مناسبات آینده ایران و عراق»، فصلنامه پژوهش های راهبردی سیاست، شماره 3، دوره 1: 157 - 180.
6. سردارنیا، خلیل الله و مهر آبادی، محمد (1394)، «فدرالیسم و فرهنگ سیاسی در عراق»، فصلنامه روابط خارجی، سال هفتم، شماره اول: 190-169.
7. نوری محمدی، مرتضی (1396)، «تاثیر فدرالیسم بر منازعات قومی: مطالعه مورد عراق»، فصلنامه پژوهش های راهبردی سیاست، سال ششم، شماره 21، از 175 _ 196.
8. نجفی، فیروز؛ مسعودنیا، حسین؛ امام جمعه زاده، سید جواد و نساچ، حمید (1395)، «فدرالیسم و مثلث قدرت (شیعیان، کردها و سنی ها) در ساختار سیاسی عراق نوین»، فصلنامه جستارهای سیاسی معاصر، سال هفتم، شمار: 1، از 141 _ 163.
9. عزتی، عزت الله و خلف زاده، رشید (1396)، «هیدروپلیتیک حوزه آبریز اروند رود و اثرات آن بر امنیت غذایی ایران»، فصلنامه علمی پدافند غیر عامل و امنیت، سال ششم، شماره 20: 5-27.
10. کاویانی راد، مراد؛ ضرغامی، ابراهیم و ولی زاده، حوا (1396)، «جایگاه ذخیره راهبردی دریای مازندران در امنیت آبی ایران»، فصلنامه علمی پژوهش های راهبردی سیاست، شماره 23، دوره 6: 85 - 106.
11. علیزاده، عمران و پیشگاهی فر، زهرا (1390)، «امنیت زیست محیطی وتحول مفهوم امنیت در قرن 21»، فصلنامه چشم انداز جغرافیایی (مطالعات انسانی)، سال ششم، شماره 14: 107 - 119.
12. متقی، افشین؛ مراد، کاویانی راد و نجفی، سجاد (1394)، «رابطه امنیت زیست محیطی با امنیت ملی (مطالعه موردی بیوتوریسم)»، فصلنامه مجلس و راهبرد، سال بیست و دوم، شماره هشتاد و سه: 75 - 100.



تاريخ استلام البحث 2 / 6 / 2022

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 2 / 10 / 2022

رقم الابداع الوطني / 2375 / 2019

واقع العلاقات الصينية- الجزائرية و الخيارات المستقبلية

The reality of Chinese–Algerian relations and future options

أ.م.د طارق عبد الحافظ الزبيدي

Asst. Prof. Dr. Tariq Abdul Hafez Al-Zubaidi

جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

University of Baghdad / College of Political Science

tariq_hafed@yahoo.com

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

تطمح جميع الدول لتحقيق افضل العلاقات على المستوى الخارجي ، وافضل تلك العلاقات هي العلاقات التعاونية التكاملية القائمة على اساس المصالح المتبادلة ، في حين اسوء تلك العلاقات هي تلك العلاقات الفوقية القائم على اساس سيادة دولة تجاه دولة اخرى او تلك العلاقات القائمة على اساس الترغيب و التهيب ، ومما يلاحظ على العلاقات الصينية الجزائرية انها علاقات تعاونية تكاملية خالية من اي نوع انواع الفرض او التقييد ، لذلك ان دراسة واقعها ومستقبلها ضروري ويجب ان يحظى باهتمام الباحثين والمفكرين ومستقبل هذه العلاقات ترتبط بدرجة اساس بالنظام العالمي الدولي وموقع الصين على المستوى العالمي ، ويرتبط ايضا بالرغبة الجزائرية في ضرورة تدعيم هذا التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والامنية والثقافية ،وهناك رغبة جزائرية لتطوير هذه العلاقات كونها بخلاف العلاقات الفرنسية او الامريكية التي دائما ما تخفي حول اجندتها سياسات تحاول ان تفرضها على الجزائر .

الكلمات المفتاحية: "التنافس"، "الاقليمي"، "العلاقات التكاملية"، "القوس الامريكي"، "التطلعات الصينية"، "التنافس المستقبلي"

Abstract

All countries aspire to achieve the best relations at the external level, and the best of these relations are the cooperative and complementary relations based on mutual interests, and the worst of these relations are the superior relations based on the sovereignty of a state towards another state, or those relations based on carrots and sticks. It is noted on the Sino-Algerian relations that they are cooperative and complementary relations free of any kind of imposition or restriction, so the study of their reality and future is necessary and must be of interest to researchers and the future of these relations is mainly related to the international world system and China's position at the global level, and is linked Also, with the Algerian desire for the necessity of strengthening this cooperation in all political, economic, security and cultural fields, and there is an Algerian desire to develop these relations, as unlike the French or American relations, which always hide about their agenda policies that try to impose on Algeria.

Keywords: "Regional competition" ، "complementary relations" ، "American arc" ، "Chinese aspirations" ، "future competition"

المقدمة

ليس هناك اختلاف بين الباحثين في توصيف العلاقات الخارجية بعدها انعكاس واضح للسياسة الداخلية للدول ، بالذات فيما يتعلق بطبيعة النظام السياسي (ديمقراطي-استبدادي) ، فالأنظمة الاستبدادية تنتهج سياسة خارجية توصف بانها غير متزنة و عدائية في الغالب ، فهي مختلفة تماماً عن الأنظمة الديمقراطية التي غالباً ما تنتهج سياسة الاحتواء و التواصل المتبادل مع دول العالم ، لذلك توصف الأنظمة الاستبدادية بانها قائمة على اساس الارتجال و العاطفة على عكس الأنظمة الديمقراطية التي تعتمد فن الدبلوماسية و فن الحوار و التفاوض ، الدول العربية في غالبيتها الاعم تتصف بكونها أنظمة سياسية غير ديمقراطية (دكتاتورية - شمولية) ، لكن هذا لا يمنع من وجود دول هي في مرحلة التحول الديمقراطي ، والجزائر من بين الدول التي تحاول ان تحقق التحول الديمقراطي المنشود بالذات هي بدأت منذ الاحتجاجات الشعبية التي اجبرت الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على الاستقالة في (2 ابريل 2019) ، ومثلت فوز الرئيس عبد المجيد تبون في (2 ديسمبر 2019) بداية جديدة في الجزائر ، حيث يحاول الاخير جاهداً لرسم سياسة خارجية جزائرية مختلفة عن سابقتها من الحكومات التي مرت على الجزائر ، لكن تواجه التحول المنشود عقبات كثيرة بعضها على المستوى الخارجي خاصة الاعتراف و التعامل الايجابي على المستوى الاقليمي وعلى المستوى الدولي ، وهناك عقبات اخرى تتمثل في الخلافات و الصراعات الحزبية و السياسية على المستوى الداخلي .

اهمية البحث : ترتبط أهمية البحث بموضوع العلاقات الصينية - الجزائرية و كيفية استثمارها بطريقة تحقق للجزائر فائدة اقتصادية استثمارية ، تستطيع من خلالها الجزائر ان تنشط سوق العمل و تشغيل اكبر عدد ممكن من الشباب في القطاع الخاص ، وتستطيع ايضا من خلق منافس اقتصادي وسياسي لفرنسا السوق الجزائرية الداخلية .

اهداف البحث : تتمحور اهداف البحث حول ضرورة بيان اهم الاجراءات الممكنة والقابلة للتطبيق والتي تستطيع من خلالها الجزائر ان توظف علاقتها بالصين لتوظيف ايجابي ، حيث ان هدف تطوير العلاقات بين البلدان على اساس الاحترام المتبادل هدف سامي تسعى له كل التجمعات البشرية والحاجة لتطوير العلاقات اخذت تزداد مع مرور الوقت وظهور المستجدات على الساحة السياسية الاقليمية والدولية .

اشكالية البحث : تنطلق الدراسة من اشكالية تتعلق بتساؤل مهم يرتبط بمستقبل الخيارات للسياسة الخارجية الجزائرية المستقبلية خاصة وان العالم يشهد صراعات على المستوى الاقليمي والدولي بالذات بين الولايات المتحدة و الصين المتنافسة من جهة والنفوذ الفرنسي على منطقة شمال افريقيا ؟ ، هل يمكن للجزائر ان تصمد دون ان تكون ضمن محور من المحاور الفاعلة على الساحة ؟ ام ان البقاء في سياسية الحياد خيار مهم و ضروري ؟ ولكن هل يمكن تجاوز تبعاته السلبية ؟ واذا ما اختارت الجزائر محوراً معيناً من المحاور المتاحة هل يوجد محور معين يحقق المصلحة العليا للجزائر ، هل خيار المحور الصيني هو الخيار الافضل بين البدائل المتاحة ؟ .

فرضية البحث : لغرض الاحاطة بالموضوع و محاولة الاجابة على التساؤلات التي طرحتها الاشكالية ، انطلقت ركزت الدراسة على فرضية مفادها ، (ان واقع العلاقات الصينية الجزائرية جيدة قائمة على اساس التبادل المنفعي و المصلي ، لكن في ظل الظروف التي تعصف بالمنطقة تحتاج الجزائر تلك العلاقات لكي تخرج من الهيمنة الفرنسية من جهة و لكي تكون الصين منافس تعمل الدول الاخرى لتقديم تنازلات للجزائر بسببه ، بمعنى ان خيار الصين خيار صحيح في ظل هذه الصراعات للسيطرة و النفوذ و هي ممكن ان تكون ورقة ضغط لكل من يحاول ان يقيد خيارات الجزائر في التعامل مع اي ازمة قادمة) .

مناهج البحث : غالباً ما يتم الاعتماد على اكثر من منهج لتلافي النقص الحاصل في المنهج الواحد فضلا عن استثمار مزايا المناهج المختلفة ، لذلك تم الاعتماد على أكثر من منهج في دراستنا تبعاً لما يقتضيه الحال ، صحيح ان المناهج الاساسية اثنان (الاستنباطي و الاستقرائي) ولكن المقتربات والمداخل كثيرة ، فقد اعتمدت الدراسة المدخل التحليلي في محاولة لبيان أبرز كتابات المفكرين والباحثين حول طبيعة العلاقات الصينية الجزائرية ، فضلا عن المدخل المقارن لاسيما موضوع المقارنة بين علاقة الجزائر مع فرنسا او الولايات المتحدة وعلاقتها مع الصين ، فضلا عن استعمال المدخل الاستشراقي لتحليل مستقبل هذه العلاقة بين البلدين .

هيكلية البحث : تقسيم محاور البحث ليست اعتباطية بل ان التساؤلات التي تطرح و الفرضية التي توضع قد تكون حاکمة في تقسيم البحث ولذلك سوف يتم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور ، اولها يتناول طبيعة واقع العلاقات الصينية الجزائرية ، وثانيهما يتناول مستقبل العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين ، واما الثالث سيركز على الخيارات المستقبلية للجزائر .

المحور الاول : طبيعة واقع العلاقات الصينية الجزائرية .

لا يخفى على المهتمين في دراسة حقل العلاقات الدولية و السياسة الخارجية انه حقل تكتنفه صعوبات كثيرة ، بعده حقلاً علمياً يتداخل في تفاصيل كثيرة مع مجالات متعددة ، فلا يمكن تعريف العلاقات الدولية كموضوع مجرد بل تتحدد من خلال مجموعة من المكونات و العناصر التي تتداخل في تركيبها و تؤثر فيها بشكل مباشر (1) ، و ترتبط العلاقات الدولية بتفسير العلاقات بين الشعوب و بين الاشخاص الذين يؤلفون هذه الشعوب ، كتبادل المنتجات و الخدمات و تداول الافكار (2) ، بمعنى ان العلاقات الدولية لا تشمل العلاقات بين الدول فقط و انما تشمل الكيانات الاخرى كمثال على ذلك المنظمات الدولية سواء كانت حكومية او غير حكومية و الاتصالات والنقل والتجارة والمال والزراعة والعمل و الصحة والعلوم و الثقافة (3) ، و الحديث عن العلاقات دائماً ما يفترض ان يأخذ طابع ايجابي (علاقات دبلوماسية) و ليس طابع سلبي (علاقات عنفية) ، بمعنى ان العلاقات الدولية القاعدة فيها التسالم و التفاهم ، في حين ان التغالب و التنازع يعد استثناء و مرفوض من جميع البلدان (4) .

قدر تعلق الامر بالعلاقات الصينية الجزائرية فهي تعود رسمياً الى بداية عام 1958 ، حيث اعترفت الصين بالجزائر بعد ثلاثة ايام من اعلان الاستقلال (5) ، وهذا يحسب للصين و موقفها الايجابي تجاه الجزائر ، و يعتقد الباحث ان الجزائر درت الجميل تقريباً عندما صوتت لصالح انضمام الصين الى الامم المتحدة بما فيها مجلس الامن بدل تاوان سنة 1971 (6) .

شهدت العلاقات الصينية الجزائرية تطوراً ملحوظاً منذ بداية تسعينيات القرن العشرين (7) ، واخذت العلاقات التجارية تتطور منذ عام 2000 حيث حققت نمواً في المجالات الاقتصادية و التكنولوجية و الثقافية و التعليمية ، والعسكرية و الصحية (8) ، ثم مثلت الزيارات المتبادلة بين الدولتين على اعلى المستويات طفرة نوعية ، حيث زيارة الرئيس الصيني (جيانغ زيمن) الى الجزائر ومقابل ذلك زيارة الرئيس السابق للجزائر (عبد العزيز بوتفليقة) عام 2000 للمشاركة في اعمال المنتدى الصيني الافريقي و الذي كان بمثابة الية جماعية للتشاور بين الصين والدول الافريقية و الجزائر كان لها الحظ الاوفر في تلك الحوارات والتشاورات (9) ، و تلى ذلك عدد من الاتفاقيات و المعاهدات بين البلدين ، على سبيل المثال الاتفاقية الثنائية بين الصين و الجزائر الموقعة في بكين في (6 نوفمبر 2006) ، وفي (19 نوفمبر عام 2007) تم التوقيع على اتفاق التعاون الاقتصادي و التقني ، و من ثم تم التوقيع في (24 مارس 2008) في الجزائر العاصمة على اتفاقية تعاون بين البلدين (الصين والجزائر) في مجال الاستعمال السلمي للطاقة النووية (10) ، وتطورت العلاقات مع مرور الوقت حيث كانت

الصين عام 2016 اكثر دولة استثمرت في افريقيا بحدود 36 مليار دولار وكانت الجزائر من بين اهم الدول التي استثمرت فيها (11) ، فالصين تطرق الأبواب الغربية بقوة مُعرضة أسواقها لهجمة شرسة ولكن ليس بالقوة العسكرية ، وإنما بالقوة التجارية، فرخص أسعار المنتجات والبضائع مكن الصين من التغلغل بسرعة إلى هذه الأسواق (12) ، وبالتالي بدأت تنتقل الى الاسوق الاخرى لاسيما الاسوق الجزائرية .

مما سبق يتضح ان العلاقات الصينية الجزائرية علاقات تكاملية ، حيث الصين تجد في الجزائر بيئة خصبة للاستثمارات وسوق ممتازة للاستهلاك ، ومورد نفطي يسد احتياجاتها ، والاهم من كل ذلك تسعى الصين الى ضرورة فك العزلة التي تحاول ان تضعها الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوربية (13) ، اما الجزائر فيمكنها الاستفادة من الخبرات الصينية في مجال الصناعات وتستطيع توظيف ذلك بما يخدم السوق الاقتصادية المحلية الجزائرية .

وممكن العلاقة التكاملية بين البلدين ينحصر في كون ان الجزائر تمتلك ثروات هائلة من الغاز واحتياجات كبيرة من النفط ممكن ان يحقق متطلبات الصين من الطاقة ، فضلا عن ذلك تعد الجزائر سوق استهلاكي مهم بالنسبة للصين (14) ، مقابل ذلك تمثل الصين اكبر مورد للتكنولوجيا والاستثمارات بالنسبة للجزائر .

ما يميز العلاقات الصينية الجزائرية عن غيرها من دول شمال افريقيا ، في بعدين زمني وادراكي ، زمني حيث ان العلاقات بين البلدين تعود الى بداية الاستقلال الجزائري ، وادراكي ، كون الصين ادركت اهمية الجزائر سياسياً واقتصادياً بوقت مبكراً (15) ، وهي مرتكزات مهمة تجعل من العلاقة علاقة استراتيجية طويلة الامد ، ومن اهم مشتركات التعاون بين الصين و الجزائر (16) ، التنسيق الامني والعسكري بين البلدين في اطار مكافحة الارهاب ، والمجال الاقتصادي و التجاري ، والتبادل التقني ، و المجال الاستثماري ، ومجال المحروقات وغيرها الكثير .

وبعد التعرف على واقع العلاقات الصينية الجزائرية ، والتي تتميز بكونها مرتبطة ولها جذور تاريخية ، ومصالح متبادلة لا بد من متابعة مستقبل هذا العلاقات في ظل التطورات السياسية والاقتصادية التي تشهدها دول العالم العربي وكذلك العالم الدولي ، وهذا ما سوف يتم تناوله بشكل اكثر وضوح في المحور الثاني من هذه الدراسة.

المحور الثاني : مستقبل العلاقات السياسية والاقتصادية بين الصين والجزائر .

احدث الحراك الشعبي في الجزائر عام 2019 حقبة سياسية جديدة في الحياة الجزائرية ، حيث ان هذا الحراك السلمي والشعبي عمل على اعادة الثقة بين الشعب و حكومته (17) وعمل على تحويل الانتخابات الصورية الى انتخابات حقيقية تعبر عن رغبة المواطن ، وبالتالي اصبحت الحكومات منبثقة من الشعب تعمل على تلبية مصالحه اكثر من مصالحها الخاصة ، مما فسح المجال امام الجزائر لكي يكون امامها مستقبلا واعداً لتطوير علاقتها بما يخدم الجزائر ارضاً و شعباً .

لذلك نجد ان الجزائر بدأت تسعى بشكل حثيث لغرض تعزيز الاستقرار السياسي والترسيخ الديمقراطي والامن المجتمعي و بالتالي تصبح الجزائر بيئة جاذبة للاستثمار المحلي والاقليمي والدولي وليست طاردة له (18) ، وبشكل عام ان التوقع بتطور العلاقات الصينية الجزائرية مرتبط بمسالتين اساسيتين: الاولى موضوع الطاقة ، والثانية تتعلق بموقع الصين الحالي ودورها المستقبلي اقتصادياً وسياسياً ، حيث يعد موضوع امن الطاقة بالنسبة للصين هدفاً استراتيجياً في المدرك الصيني (19) ، في اطار تعامله مع الجزائر و غيرها من الدول .

في اطار الدراسات الاستشرافية المستقبلية لا يمكن التكهن بالمستقبل لكن يمكن طرح تصورات واحتمالات متعددة بحسب الظروف المكانية و الزمانية و حسب التطورات المستقبلية ، لذلك نحن امام احتمالات ثلاثة في اطار العلاقة المستقبلية بين الصين و الجزائر :

الاحتمال الاول : بقاء العلاقات كما هي الان .

هذا الاحتمال نجاحه مرتبط في بقاء مستوى التنافس بين الصين و الولايات المتحدة بنفس الوتيرة ، التي تحاول كل واحد من هذه الدول ان تصدر المشهد السياسي و الاقتصادي في العالم ، حيث تعمل الولايات المتحدة الامريكية على تحديد دور الصين في منطقة الشرق الاوسط و منطقة شمال افريقيا بالتحديد ، حيث تعمل الولايات المتحدة في اطار احتواء الصين عمل بمثابة ما يسمى القوس الامريكي لكي يتم تحدد توجهاتها و تحدد سياساتها في المنطقة (20) .

الاحتمال الثاني : تحسن العلاقات الصينية الجزائرية و تطورها .

ان تحسن العلاقات وارتباطها يعتمد على نقطتين اساسين الاولى رغبة الدولتين في تحسن العلاقة و الثانية تتعلق بالظروف السياسية و الاقتصادية التي تساهم في ترسيخ و تقوية هذا العلاقات . وهذا الاحتمال هو المرجح حيث يمثل هدف للسياسة الصينية تجاه الجزائر ، تسعى الى تحقيقه برغبة صادقة خالي من الضغوط ، وهذا اهم ما يميز علاقة الجزائر بالصين على خلاف العلاقات مع الولايات

المتحدة وفرنسا (21) ، نجاح هذا الاحتمال كون الصين ايضا تدرك اهمية التنافس وتدرك ايضا ما تخطط له الولايات المتحدة في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام و في شمال افريقيا بشكل خاص .

الاحتمال الثالث : انكفاء العلاقات الصينية - الجزائرية و انكفاءها .

هذا الاحتمال يعتمد على فشل الصين في الدفاع عن مصالحه في مناطق شمال افريقيا و منها الجزائر على حساب نجاح النفوذ الامريكي او الفرنسي المنافس القوي للصين في تلك المنطقة ، لذلك فان اهتمام الصين بالجزائر خلق صراعاً و تنافساً واضحاً مع فرنسا والولايات المتحدة في ظل تعاون الصين مع الجزائر في المجال النفطي و الموارد الطبيعية ، فضلا عن النشاط التجاري الذي حققته الصين في المنطقة بشكل عام و الجزائر على نحو الخصوص (22) ، وبالتالي يجعل الدول الاخرى تنظر الى هذه العلاقات كونها على حساب مصالحها التاريخية (فرنسا) او على حساب مصالحها الحيوية في السيطرة العالمية (الولايات المتحدة الامريكية) ، لذلك تعمل تلك الدول في الحد من هذا العلاقات والعمل على انكفاءها لغرض ان تحل محلها .

لكن هذا الاحتمال مستبعد كون لا يمثل لا الرغبة الصينية تجاه الجزائر (23) ، ولا يمثل ايضا رغبة الجزائر ، بل ان البلدين لديهم تفاهات ومشاركات كثيرة ممكن ان تكون قاعدة رصينة تجاه ترصين العلاقات و ليس تشتيتها ، و ضعف الاحتمال في تراجع الصين كون الاخيرة اصبحت في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين اكبر مصدر للعالم وثاني اكبر اقوى قوة اقتصادية بعد الولايات المتحدة الامريكية (24) .

المحور الثالث : الخيارات المستقبلية للجزائر .

لا يخفى على المتابع والباحث للشأن السياسي العربي دور و اهمية الجزائر كبلد محوري اذ يمثل الجزائر اهمية استراتيجية من حيث المكان والمكانة ، حيث يمثل نقطة تواصل مهمة بين فرنسا وغالبية دول افريقيا ، ونقطة وصل ايضا بين دول غرب افريقيا و الشرق الاوسط ، فضلا عن الموارد النفطية و الثروات الاخرى التي تمتلك بفعل المساحة الشاسعة لهذه الدولة المهمة في المنطقة ، لذلك فان الجزائر تؤثر و تتأثر باي حدث قد يحدث في دول المغرب العربي من تونس شرقاً لغاية المغرب غرباً . وفي اطار دراسة المتغيرات المحلية والدولية نجدها واضحة حيث تأثرت الجزائر بما يسمى " بثورات الربيع العربي" التي عصفت بالمنطقة العربية و التي ساهمت في تحقيق عدد من المتغيرات السياسية المهمة لاسيما في دول (تونس و ليبيا و مصر) ، وفي نفس الوقت تمخض عن تلك الاحداث

تفانم في الازمات الالقليمية المهمة (الازمة السورية والازمة اللبنانية والازمة اليمنية وغيرها) اضافة الى ظهور تحالفات مهمة جديدة تتمثل بالمحور القطري التركي مقابل المحور السعودي المصري ، فضلا عن محور مهم جدا و مؤثر على المستقبل المنظور الا وهو المحور الايرانى صحىح ان الجزائر لا تأتي ضمن سلم الالولويات في السياسات الاليرانية الحالية لكن الطموح في التوسعة و النفوذ قائم ، و اعتقد ان البعد الجغرافي و الطبيعة الاليمغرافية للجزائر جعلتها خارج محاولات النفوذ الايرانى في الوقت الحاضر و خارج الخطة الالنية ، لكن ممكن ان تكون ضمن الخطط المستقبلية لإيران ، اما الدور التركي فهو الالخر يبحث عن نفوذ في شمال افريقيا حيث استطاع ان يجد مكان و بيئة خصبة في ليبيا لكنه لأسباب انية ابعء عن الالخال في شؤون الجزائر لكن هي في اءارك صانع القرار التركي ضمن الخطط المستقبلية .

اما فيما يتعلق بالمتغيرات الالولية فقد تباينت مواقف الالول الكبرى ازاء ملفات كثيرة في المنطقة واهمها القضية الفلسطينية و الالءاء التي تحدث في القدس بين حين و اخر ، حيث ان للجزائر موقف واضح اتجاه القضية الفلسطينية وهي ءاعمة للقضية حكومياً و شعبياً ، اضافة الى متغير ظهر اخيراً يتعلق بسياسة التطبيع مع اسرائيل و الالذي انتهجته الالول عربية عديدة في مقدمتهم الالامارات و البحرين الالذي ترفضه الجزائر شكلا و مضموناً .

والتساؤل الالهم هنا كيف يمكن للجزائر ان تتعامل مع هذه المتغيرات الالقليمية و الالولية ؟ وكيف يمكن للجزائر ان يستثمر امكانياتها السياسية التفاوضية لغرض تحقيق مصالحها في ظل عالم مضطرب ، وهل يفضل ان تءءل الجزائر ضمن محور من المحاور على المستوى الالقليمي (المصري او المغربى) او على المستوى الالولى (الصينى و تحالفاته او الفرنسى و تحالفاته او الالامريكى و تحالفاته) ؟ .

هنا يجب على الجزائر ان تكون خارج التحالفات الالقليمية بشكل مطلق ، ولكن ضمن التحالف الصينى على المستوى الالولى ، حيث ان التحالف الالخير سوف يحقق لها مصالحها الوطنية و القومية كما مر ذكره انفاً .

هنا لالء من ذكر ملاحظة مهمة تتعلق بكون ان التنازع الالءالى و الالءلافات و الالءلافات تساهم في نجاح تلك السياسات الالقليمية و الالولية في الجزائر و تمريرها بسهولة الالون تعثر ، وفي حين عنءما يكون الالءال الجزائري متجانس و متعاون يجعل من تطبيق تلك السياسات صعبة التحقيق ؟ ذلك

فان السياسات الاقليمية و الدولية تطبق بمساعدة الداخل الجزائر اكثر من الخارج الضعيف لولا ادواته في الداخل .

و للإجابة عن هذه التساؤلات المهمة و الكثيرة التي طرحت بخصوص التحالفات المستقبلية ، لابد من التأكيد ان السياسة تحتم ان يكون هناك تغير في المواقف بحسب المصلحة ، فلا يوجد شيء ثابت في عالم السياسة بل ان عدو اليوم يصبح صديق الغد والعكس صحيح ، والامثلة على ذلك كثيرة حيث ان العالم العربي يشهد تغييرات سياسية واضحة و مواقف من دول غربية مختلفة .

الخاتمة و الاستنتاجات .

مما سبق يتضح ان الجزائر في ظل الفوضى السياسية الحالية في المنطقة و التقاطعات الصراعات و التنافس على النفوذ ليس امامه الا ان يخط لنفسه سياسة خارجية محايدة و لكن تميل الى المصلحة بشرط ضرورة البقاء خارج لعبة المحاور جميعاً على المستوى الاقليمي لكن على المستوى الدولي الخيار مع المحور الصيني هو الافضل بين الخيارات المتاحة ، فالجزائر ستكون اقوى و اكثر تأثير و هي خارج المحاور الاقليمية القائمة لان مواقفها عند ذلك ستتمتع بالاستقلالية و هي غير مقيدة ، و سيكون اضعف فيما لو كان ضمن محور معين ، فضلا عن ان سياسة الاستقلالية تمكن الجزائر من ان يلعب دور الوسيط بين هذه الدول لاسيما الدول الافريقية المتصارعة (بين مصر و اثيوبيا على سبيل المثال لا الحصر) ، و عندئذ تكون السياسة الخارجية الجزائرية مؤثرة واقليميا و دولياً .

لابد من التأكيد ان الجزائر حالياً تعمل من اجل توثيق العلاقات الصين ، و نعتقد ان توطيد هذه العلاقة سيف ذو حدين ، بمعنى انها ستكون فاتحة خير اذا ما تم استثمار الصين كقوة اقتصادية صاعدة و واعدة في الاستثمارات و الاستفادة من خبرات الشركات في بناء البنى التحتية و غيرها ، ولكن قد تكون عواقبها سلبية على الجزائر اذا ما مثلت تحدياً للولايات المتحدة و التي تعد الصين عدو اقتصادي قائم و تعمل على تحيده و ترفض بسط نفوذه في دول مهمة لاسيما في الجزائر و غيرها ، لذلك الجزائر تحتاج سياسة حكيمة توثق العلاقات مع الصين و في نفس الوقت تبعث برسالة الى الولايات المتحدة ان التواجد الصين سوف لن يهدد المصالح الامريكية في افريقيا .

و من خلال البحث توصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات لعل من ابرزها :

- 1- الجزائر اليوم ليست الجزائر ما قبل (عبد العزيز بوتفليقة) ، حيث اصبحت الانتخابات حقيقية بعدما كانت صورية ، و بالتالي سوف يسعى صاحب السلطة في المستقبل من اجل اقامة افضل العلاقات مع البلدان التي تخدم مصلحة الشعب و ليس مصلحته الشخصية .
- 2- الجزائر اليوم امام اختبار حقيقي في علاقته مع الصين ، حيث يجب ان يدرك صانع القرار الجزائري ان هناك دول تعمل من اجل اساءة العلاقة بين البلدين (الصين و الجزائر) ، و من ابرز الدول التي تعمل على ذلك هي فرنسا و الولايات المتحدة الامريكية.
- 3- بقاء العلاقات الصينية الجزائرية و تطويرها يخدم المصلحة الجزائرية اكثر ما يضرها ، بل على العكس ممكن الاستفادة من الصين دون مقابل او شرط او قيد ، خلاف الكثير من البلدان الاخرى التي تفرض قيود على بقاء العلاقات من عدمه .
- 4- للصين مستقبل دولي واعد ممكن للجزائر ان تستفاد و تكون لها الريادة في تنمية المشاريع التحتية و الصحية و التعليمية و العسكرية و الامنية ، مما يساهم في الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطن الجزائري الذي عانى و لازال يعاني من مشاكل لها بداية و ليس لها نهاية في بلد يتمتع بموقع استراتيجي و يمتلك مخزون نفطي و غازي ممكن ان يكون بلد ثري لا يقل ان اي دولة من دول الخليج العربي .
- 5- توثيق العلاقات الصينية يجب ان لا يكون على حساب دولة اخرى ، كون الدول العظمى و الكبرى تتنافس و يجب ان تكون الجزائر بمنأى عن هذا الصراع و تكون على الحياد الايجابي الذي يضمن استقلالية القرار الجزائري مقابل ضمان حق الجزائر ان تبني علاقاتها الخارجية على اساس المصلحة الجزائرية .
- 6- الجزائر اليوم في تحدي كبير في ظل التغيير السياسي المحلي و محاولة بناء نظام ديمقراطي يتطلع له الشعب الجزائري مقابل ذلك وجود صراعات اقليمية و دولية متناقضة و متباينة تجعل من صانع القرار الجزائري في موقف يحتاج الشاعة في الموقف و حنكة سياسية في الاختيار .
- 7- الجزائر اليوم تحاول و بالرغم من كل الصعوبات ان تعيد بعض من مكانتها في شمال افريقيا و تسعى بكل جهد لكي تلعب دورا مهماً على الصعيد الاقليمي و الدولي ، واستطاعت بشكل ممتاز للسير بسياسة خارجية متزنة و حيادية تحاول ان تكون على مسافة واحدة من الجميع ، يبقى الرهان قائم الى متى تصمد و تبقى على استقلاليتها ، حيث ان الظروف الاقتصادية و الامنية و السياسية قد تكون ضاغطة على صانع القرار لاختيار محور من المحاور .
- 8- على صانع القرار في الجزائر ان يتعامل بحذر شديد مع السياسات الحالية الاقليمية منها او الدولية لاسيما سياسات محور الولايات المتحدة مقابل محور روسيا في ظل الحرب الروسية - الاوكرانية الدائرة ، حيث ان هناك ضرورة لتغليب منطق العقل و الحكمة على حساب منطق الانفعالات العاطفية و ردة الفعل ، فصانع القرار الجزائري يجب ان يستفاد من تجربة الانظمة

السياسية التي تعاملت وفق منطق العاطفة و التصريحات المنفصلة و السياسات الارتجالية و كيف اصبحت نهايتها ، دون ان يعني ذلك التنازل عن الثواب و المبادئ و القيم بل هي دعوة الى تقديم لغة الحكمة و العقل على العاطفة في اصدار اي قرار يتعلق بالسياسة الخارجية للدولة الجزائرية .

9- امام الجزائر اليوم فرصة مهمة لغرض ان تعمل على تقوية الداخل الجزائري من خلال عدة اجراءات تتعلق بالوحدة الوطنية و حل جميع الخلافات بالحوار ، لان تقوية الداخل سيؤدي بالتاكيد الى تقوية الموقف الخارجي للجزائر .

هوامش البحث :

- 1- الحواسي آمال ، الاطار النظري للسياسة الخارجية ، في مجموعة باحثين ، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014 ، الطبعة الاولى ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ، المانيا ، 2018 ، ص12.
- 2- احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، الدار الجامعية للطباعة و النشر و الترجمة ، جامعة بغداد ، 2009 ، ص39.
- 3- سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، 2006 ، ص14.
- 4- خليل احمد خليل ، معجم المصطلحات السياسية و الدبلوماسية ، الطبعة الاولى ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، 1999 ، ص 141 .
- 5- امه سماحي ، العلاقات الجزائرية الصينية (1990-2015) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، الجزائر ، 2017 ، ص أ .
- 6- طيب جميلة ، العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة : العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد الخامس ، العدد الاول ، تصدر عن المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ، جوان ، 2018 ، ص 7 .
- 7- المصدر نفسه ، ص 6 .
- 8- امه سماحي ، مصدر سبق ذكره ، ص116 .
- 9- جندي سارة ، العلاقات العربية- الصينية ، دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية و الدراسات الدولية ، الجزائر ، 2014 ، ص 101 .
- 10- المصدر نفسه ، ص 116 .
- 11- طيب جميلة ، مصدر سبق ذكره ، ص 15 .
- 12- ابتسام محمد عبد العامري ، التحديث في الصين ، دراسة في الابعاد الاساسية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2006 ، ص 356 .

- 13- جندي سارة ، مصدر سبق ذكره ، ص154 .
- 14- طيب جميلة ، مصدر سبق ذكره ، ص 9 .
- 15- امنه سماحي ، مصدر سبق ذكره ، ص115 .
- 16- جندي سارة ، مصدر سبق ذكره ، ص ، ص 108-118 .
- 17- نور الدين حاروش ، الحراك الشعبي في الجزائر : قياداته و جبهته ، مجلة المستقبل العربي ، السنة/42 ، العدد / 487 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ايلول ، 2019 ، ص ، ص 141-142 .
- 18- كريش نبيل ، اشكالية التغير السياسي في الجزائر ، مجلة العلوم السياسية ، العدد/59 ، تصدر عن كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، حزيران ، 2020 ، ص261 .
- 19- ابراهيم حردان مطر ، انعكاسات ام الطاقة في السياسات العالمية ، الصين انموذجاً ، مجلة دراسات سياسية ، العدد /29 ، تصدر عن بيت الحكمة ، بغداد ، 2014 ، ص114 .
- 20- سعد عبيد علوان ، فاضل عبد علي ، علاقة منظمة شنغهاي للتعاون بالمنظمات و الاحلاف الاخرى ، مجلة العلوم السياسية ، العدد/54 ، تصدر عن كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، كانون الثاني ، 2018 ، ص242 .
- 21- هالة خالد حميد ، تطور العلاقات العربية - الصينية ، مجلة العلوم السياسية ، السنة/17 ، العدد/33 ، تصدر عن كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، تموز ، 2006 ، ص168 .
- 22- امنة سماحي ، مصدر سبق ذكره ، ص116 .
- 23- هالة خالد حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص 189 .
- 24- صباح نعاس شنافه ، القوة الصينية تحدي الصيرورة التاريخية و الموقع في مدار القوى العالمية ، مجلة العلوم السياسية ، السنة/22 ، العدد/46 ، تصدر عن كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، تموز ، 2013 ، ص 203 .

قائمة المصادر

اولاً : الكتب .

- 1- احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، الدار الجامعية للطباعة و النشر و الترجمة ، جامعة بغداد ، 2009 .
- 2- الحواسي آمال ، الاطار النظري للسياسة الخارجية ، في مجموعة باحثين ، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014 ، الطبعة الاولى ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ، المانيا ، 2018 .
- 3- خليل احمد خليل ، معجم المصطلحات السياسية و الدبلوماسية ، الطبعة الاولى ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، 1999 .
- 4- سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، 2006 .

ثانياً : المجالات العلمية .

- 1- ابراهيم جردان مطر ، انعكاسات ام الطاقة في السياسات العالمية ، الصين انموذجاً ، مجلة دراسات سياسية ، العدد /29 ، تصدر عن بيت الحكمة ، بغداد ، 2014.
- 2- سعد عبيد علوان ، فاضل عبد علي ، علاقة منظمة شنغهاي للتعاون بالمنظمات و الاحلاف الاخرى ، مجلة العلوم السياسية ، العدد/54 ، تصدر عن كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، كانون الثاني ، 2018.
- 3- صباح نعاس شنافه ، القوة الصينية تحدي الصيرورة التاريخية و الموقع في مدار القوى العالمية ، مجلة العلوم السياسية ، السنة/22 ، العدد/46 ، تصدر عن كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، تموز ، 2013.
- 4- طيب جميلة ، العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة : العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد الخامس ، العدد الاول ، تصدر عن المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ، جوان ، 2018.
- 5- كريش نبيل ، اشكالية التغير السياسي في الجزائر ، مجلة العلوم السياسية ، العدد/59 ، تصدر عن كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، حزيران ، 2020.
- 6- هالة خالد حميد ، تطور العلاقات العربية - الصينية ، مجلة العلوم السياسية ، السنة/17 ، العدد/33 ، تصدر عن كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، تموز ، 2006.
- 7- نور الدين حاروش ، الحراك الشعبي في الجزائر : قياداته و جبهته ، مجلة المستقبل العربي ، السنة/42 ، العدد / 487 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ايلول ، 2019.

ثالثاً : الرسائل و الاطاريح الجامعية .

- 1- ابتسام محمد عبد العامري ، التحديث في الصين ، دراسة في الابعاد الاساسية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2006.
- 2- امنه سماحي ، العلاقات الجزائرية الصينية (1990-2015) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، الجزائر ، 2017.
- 3- جندي سارة ، العلاقات العربية- الصينية ، دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية و الدراسات الدولية ، الجزائر ، 2014 .



تاريخ استلام البحث 18 / 4 / 2022

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 21 / 6 / 2022

رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

الابعاد الجيوبولتيكية للازمة الاوكرانية واثرها على مستقبل الصراع العالمي
The geopolitical dimensions of the Ukrainian crisis on the future
of the global conflict

م.د. مسلم مهدي علي

أ.م.د. موسى جعفر راضي

وزارة التربية / مديرية تربية محافظة بابل

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير

Dr. Muslim Mahdi Ali

Dr. Musa Jaafar Radi

Ministry of Education

Ministry of Higher Education and Scientific Research

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

ارتبطت اوكرانيا بمصالح القوى الكبرى، لما تتمتع به من مقومات جيوبولتيكية جعلتها في حقب زمنية مختلفة منطقة تصارع و تنافس دولي بين الإمبراطوريات القديمة و بين الغرب و روسيا الاتحادية اليوم. فالصراع على المناطق و الدول العازلة كان له الأثر الكبير في ثبات استراتيجيات الطرفين تجاه بعضهما على الرغم من اختلاف السلوك و السياسات؛ إذ اقتنعت روسيا منذ بداية الألفية الثالثة أن الرؤية الروسية الاستراتيجية للعالم قد تغيرت من التعامل بمنطق الاتحاد السوفيتي السابق المعتمد أساسا على القدرات العسكرية و الرقعة الجغرافية المترامية الاطراف و التعداد السكاني الكبير إلى التعامل بمنطق الدولة الكبرى التي تعتمد على منطق القوة الاقتصادية و التنافس على الأسواق الكبرى في العالم. ذلك مع بداية العقد الاول من القرن الحالي استطاعت روسيا العودة إلى الساحة الدولية من بوابة الاقتصاد الذي أصبح يمثل أحد أهم الاجزاء في المعادلة الروسية القائم على القوة الاقتصادية و القوة العسكرية، لكن وبعد توجه الولايات المتحدة بصورة اخرى (حلف الناتو) نحو المجال الحيوي الروسي خاصة محاولة ضم اوكرانيا لحلف الناتو. فان الولايات المتحدة من وجهة نظر الروس قد عبرت الخطوط الحمراء لان روسيا تعدها العمق الاستراتيجي والمجال الحيوي الذي يقربها من الغرب من جهة و يؤمن الجهة الشرقية الأوربية من أي نفوذ غربي من جهة أخرى، لكن تمسك الغرب بوجهة نظره تجاه اوكرانيا على أنها البوابة الشرقية لأوروبا، وعدم السماح لدولة قارية مركزية كروسيا أن تسيطر على هذه المنطقة أو أن تتجاوزها الى ابعد من ذلك اذ ان المؤشرات الجيوبولتيكية تشير الى ان الصراع بين الغرب وروسيا يكمن في نقطة البداية (اوكرانيا) لكنه ليس له نقطة نهاية فان روسيا تنوي القضاء وبقوة على عالم القطبية الواحدة الذي سيطرت عليه الولايات المتحدة لثلاث عقود مضت وبداية حرب باردة جديدة .

الكلمات المفتاحية : "اوكرانيا"، "جيوبولتك"، "روسيا"، "صراع عالمي"، "ازمة"

Abstract

Ukraine has been linked to the interests of the major powers, due to its geopolitical elements that made it, in different periods of time, a region of international struggle and competition between the old empires and between the West and the Russian Federation today. The conflict between the West and Russia over the buffer zones and states had a great impact on the stability of the two sides' strategies towards each other, despite the different behavior and policies, Russia was convinced since the beginning of the third millennium that the Russian strategic vision of the world has

changed from dealing with the logic of the former Soviet Union based mainly on capabilities The military, the vast geographical area and the large population census lead to dealing with the logic of the major state that relies on the logic of economic power and competition for the major markets in the world With the beginning of the first decade of this century, Russia was able to return to the international arena through the gateway to the economy, which has become one of the most important parts of the Russian equation based on economic and military power, but after the United States moved in another way (NATO) towards the vital Russian sphere in particular. Attempt to include Ukraine in NATO. From the Russians' point of view, the United States has crossed the red lines because Russia considers it the strategic depth and vital space that brings it closer to the West on the one hand and secures the eastern European side from any Western influence on the other hand. However, the West adhered to its view of Ukraine as the eastern gateway to Europe, and did not allow a central continental state such as Russia to control this region or to exceed it further, and that the geopolitical indicators point out that the conflict between the West and Russia lies in the starting point (Ukraine), but it is not It has an end point, as Russia intends to forcefully eradicate the unipolar world that the United States has dominated for three decades.

Key words:"Ukraine" ، "Geopolitics" ، " Russia" ، " global conflict "، "crisis"

المقدمة

اولا- المشكلة : تتلخص مشكلة البحث في هل ان الازمة الاوكرانية هي المقصد من الصراع الجيوبولتيكي الدائر بين روسيا والغرب ؟ وهل تنتهي حدود الصراع الى هذا الحد الجغرافي ؟ وكيف سيكون مستقبل الصراع الجيوبولتيكي لعالم مابعد اوكرانيا ؟

ثانيا -الفرضية :

تتلخص فرضية البحث وتحمل في طياتها ثلاث محاور , الاول ان اوكرانيا تمثل مسرح اوراسيا للصراع الجيوبولتيكي ونقطة البداية للنفوذ الروسي وتقويض الدور الغربي , اما المحور الثاني ان حدود الصراعات العالمية لا تنتهي عند هذا الحد فهناك تحرك عالمي جيوبولتيكي لبسط النفوذ والسيطرة بين روسيا والغرب , اما المحور الاخير فان الصراع العالمي مستقبلا سيحمل في طياته الكثير من المفاجئات لعالم مابعد اوكرانيا
ثالثا - اهداف البحث :

1- اضافة دراسة جيوبولتيكية ذات هدف استراتيجي لازمة الاوكرانية

2- فهم الية الصراع العالمي بين روسيا والغرب وما بعد ذلك الصراع

الابعاد الجيوبولتيكية للازمة الاوكرانية واثرها على مستقبل الصراع العالمي
أ.م.د. موسى جعفر راضي م.د. مسلم مهدي على

3- تصور عالم ما بعد اوكرانيا يعطي صورة جيوبولتيكية واضحة لرسم معالم نفوذ عالمي يجب فهمه

رابعاً- منهجية البحث

لابد لكل موضوع متشابه مفاهيمه الخاصة للبحث وتقصي الحقائق لذلك اعتمد البحث المنهج التاريخي لفهم تحليل الظاهرة تاريخيا ومنهج تحليل القوة بالاعتماد على التحليل للظاهرة الرئيسية .

رابعاً - الحدود المكانية والزمانية للدراسة :

الحدود الجغرافية للبحث تتمثل في اوكرانيا التي تقع شرق القارة الاوربية على البحر الاسود بين بولندا ورومانيا يحدها من الشمال روسيا وروسيا البيضاء ومن الشرق روسيا ومن الجنوب البحر الاسود وبحر ازوف ومن الجنوب الغربي رومانيا ومولديفيا ومن الغرب المجر والتشيك وبولندا (ينظر خريطة 1) دولة اوكرانيا



المصدر : ابراهيم حلمي الغوري , اطلس العالم , دار الشرق العربي , لبنان , 2017 ,

المبحث الاول: الاهمية الجيوسياسية والجنور التاريخية لأوكرانيا

المطلب الاول :- البعد التاريخي لأوكرانيا

يمتد نشوء دولة اوكرانيا إلى القرن التاسع ميلادي، إذ تأسست على أيدي السلاف الشرقيين، واتخذوا من مدينة كييف عاصمة لهم لكنها عادت لتتفكك في القرن الثاني عشر وتتقاسمها عدد من الدول المجاورة، وفي القرن التاسع عشر خضع الجزء الأكبر منها إلى الامبراطورية الروسية، وبقيت اجزاء منها تحت السيطرة النمساوية والهنغارية، وبعد استقلالها على أثر الحرب العالمية الأولى أصبحت في 30 يناير 1922 من مؤسسي الاتحاد السوفياتي، ثم من مؤسسي منظمة الأمم المتحدة وفي عام 1945 أعلنت استقلالها العام 1991 وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي و أعلنت بسط سيطرتها على شبه جزيرة القدم التي كانت قد ألحقت بها قانونيا عام 1954 وكذا سيطرتها على أسطول البحر الأسود . (1)

المطلب الثاني : المقومات الجغرافية الطبيعية والبشرية

جغرافيا تعد جمهورية اوكرانيا ثاني دولة أوروبية من المساحة، وهي دولة أوروبية شرقية واوكرانيا تعني " عند الحدود "لأنها كانت تؤلف حدا جغرافيا للبلاد الروسية القديمة مع أوروبا .تقع اوكرانيا في الجنوب الغربي من قارة أوربا يحدها من الشمال بلاروسيا ومن الشرق روسيا ومن الجنوب البحر الأسود وبحر أزوف أما حدودها الشرقية فتتشارك فيها كل من المجر وسلوفاكيا وبولندا ومن الجنوب الغربي رومانيا ومولدافيا (2)

تمتاز اوكرانيا بخصوبة اراضيها الزراعية وثرواتها المعدنية ولا سيما الحديد مما ييسر نشوء الصناعات على أرضها أثناء الحقبة السوفيتية . إذ تبلغ مساحة اوكرانيا 603700 كم مربع مع وجود شريط ساحلي يصل إلى 2782 كم، وهي بهذه المساحة توضح في المرتبة الرابعة والأربعون عالميا من حيث المساحة، وفي ظل هذه المساحة يتشكل الموقع لأوكرانيا من عدة أشكال الجغرافية ففيها السهول الخصبة والسهوب والهضاب، كما توجد بها جبال الكارات في الغرب والذي يعد جبل " هولاهوفرلا "الأعلى قمة إذ تصل إلى 2061 متر إلى جانب الجبال الموجودة في شبه جزيرة القدم في أقصى الجنوب على طول الساحل وتتكون أساسا من صخور كلسية³.

أما فيما يتعلق بمناخ اوكرانيا فهناك عدة اقاليم فمنها مناخ قاري معتدلا واقليم مناخ البحر الأبيض ، ويتباين سقوط الأمطار فيها إذ يرتفع في الغرب والشمال وينخفض في الشرق والجنوب الشرقي (4) أما بالنسبة للمياه، يعد نهر الدنيبر من أهم الموارد المائية في اوكرانيا وأطولها إذ يبلغ طوله 2285 كم منها 1205 كم في الاراضي الاوكرانية ، وهو ينبع من القسم الجنوبي لمرتفع قالداي في جمهورية روسيا الاتحادية.

تتشكل أوكرانيا كدولة موحدة من أربعة وعشرين محافظة (أوبلاست) كما يوجد بين مدنها مدينتان ذات مركز قانوني خاص أو لها مدينة كييف باعتبارها عاصمة أوكرانيا والثانية هي مدينة سيفاستوبول التي تضم أسطول البحر الأسود الروسي على أساس اتفاق التأجير بينهما وتنقسم الأقاليم الأربعة والعشرون إلى أربعمئة وتسعين (أريون) أي مقاطعة أو وحدة إدارية من المستوى الثاني ومتوسط عدد السكان لكل أريون تبلغ 52 ألف نسمة وإجمالاً يبلغ عدد سكان أوكرانيا في إحصائية شهر مارس لعام 2016 حوالي خمسة وخمسون مليون نسمة فيما لوحظ انخفاض في عدد سكان أوكرانيا في يناير 2018 بمقدار 21500 نسمة ليبلغ التعداد الكلي في الأول من فبراير 423649000 وذلك وفقاً للبيانات الواردة على الموقع الرسمي لهيئة الإحصاءات الحكومية. (5)

بالنسبة للتركيبية الديموغرافية لأوكرانيا يمثل الأوكرانيون نسبة % 77.8 من السكان مع وجود أقليات أغلبهم من الروس والبيلاروس والرومانيين. فأوكرانيا بلد متعدد الأثنيات والأعراق والأديان واللغات، وهو منقسم بين شرق يتكلم سكانها الروسية وتبلغ نسبتهم % 24 يعتبرون روسيا بلدهم الأمان وبين غرب يتكلمون اللغة الأوكرانية نسبتهم % 67 وهناك لغات أخرى مثل الرومانية، السولفرية والمجرية كما تستخدم اللغة الإنجليزية وتعتبر المسيحية هي الدين الرسمي للدولة ينظر جدول (1) . (6)

أما بالنسبة للموارد الطبيعية، تعد أوكرانيا من الجمهوريات المتطورة اقتصادياً وتقوم قاعدتها الاقتصادية المتينة على توافر الثروات الباطنية المهمة، وعلى رأسها خامات الفحم الحجري ومصادر الطاقة من النفط والغاز والكهرباء وهذا ما يساعد على تطور الكثير من الصناعات فيها ولاسيما الصناعات الثقيلة والاستخراجية والتعدينية وصناعة الآلات. تعتمد الصناعة الثقيلة في أوكرانيا على المعادن الصناعية التي لا يمكن الاستغناء عنها وخاصة الفحم والحديد والملح وتتركز أهم مناطق إنتاج الفحم في حوض الدونيتس الواقع شرقي البلاد وتبلغ مساحة هذا الحوض نحو 50000 كم² وهو يقدم % 90 من إنتاج البلاد، ويقدر احتياط الفحم فيه بنحو 50 مليار طن. وتوجد أحواض أخرى لإنتاج الفحم في القسم الغربي من البلاد وأهمها حوض لفوق-فالينسك الذي تبلغ مساحته 8000 كم² ويصل الاحتياطي فيه 970 مليون طن. (7)

جدول (1) التركيب الاثني لأوكرانيا

القومية	الاوكران	الروس	روس منسك	مولدافان	التتار	البلغار	المجر	الرومان	البولنديون
النسبة	%77.8	%17.3	%0,6	%0,5	%0,5	%0,4	%0,3	%0,3	%0,3

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على: <http://ukrstat.gov.ua/operativ/operativ2013/ds>

المطلب الثالث : المقومات الاقتصادية

لأوكرانيا إمكانيات اقتصادية كبيرة من الموارد المعدنية والطاقة ومناطق زراعية خصبة حيث تضم 22% من الاراضي الصالحة للزراعة في أوروبا، كما تعتبر ثالث أكبر مصدر للذرة وخامس أكبر مصدر للقمح، وتعتبر كذلك أوكرانيا دولة صناعية من أكبر المنتجين للصلب وواحدة من اكبر عشر دول المصدرة للأسلحة، بالإضافة لذلك تمتلك اوكرانيا أهمية اقتصادية لدى روسيا باعتبارها معبر لنصف صادارت الغاز الروسي إلى أوروبا وهو ما يدعم الاقتصاد الروسي وبقصر المسافات وتكاليف النقل، وتعد أكبر مستهلك للطاقة وتحصل على الوقود النووي من روسيا. كما أن التجارة بين كييف وروسيا هي من المصادر الأساسية لتنمية الاقتصاد الأوكراني فضلا عن مجال الإنتاج الزراعي كذلك تعد الموانئ في أوديسا وسباستبول ركيزة في دعم خط التجارة الروسي مع وجود الأسطول العسكري الروسي في البحر الأسود. (8) فصناعات الحديد والصلب تعتبر من القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأوكراني كما تعتبر المصادر الرئيسية للمواد الهندسية والسلع التصديرية، اما بالنسبة للنفط والغاز فيوجد لأوكرانيا رواسب لكن باحتياطي كبير . واوكرانيا تمتلك أكبر احتياطي غاز صخري في أوروبا حيث يبلغ 1.2 ترليون متر مكعب حيث يقع حقل بوزيفسكا في شرق اوكرانيا والذي يمتد من سلوفيانسك بين محافظة دونستك إلى محافظة فاركوف . أما حقل أوليكا فيقع في غرب اوكرانيا يمتد من محافظة الفوق إلى محافظة ايفاتا ارنكوفسك . كما تحتوي اوكرانيا على محصول كبير من القمح حيث تعتبر " سلة خبز أوروبا . "وقد تأثر الاقتصاد الاكراني بشكل كبير من الأزمة الاقتصادية سنة 2008 حيث واجهته مشاكل خطيرة فرضت عليها اللجوء لإصلاحات هيكلية في جميع القطاعات، كما شهدت اوكرانيا حالة من الركود الاقتصادي في سنة 2013 وذلك بسبب القيود التجارية المفروضة بروسيا وارتفاع أسعار المنتجات المستوردة حيث قدر إجمالي ديون اوكرانيا بحوالي 80 مليار دولار . كما أعلن صندوق النقد الدولي في 2014 أنه سيقدم 27 مليار دولار أمريكي خلال السنوات السبع القادمة . وقد استمر الركود في اوكرانيا حتى سنة 2015 ، وذلك بسبب تقادم الأزمة (9)

المبحث الثاني : الازمة الاوكرانية وتداعيتها الجيوبولتيكية على الصراع العالمي

المطلب الاول : الازمة الاوكرانية :

قبل الخوض في غمار الازمة الاوكرانية لابد من التعرف على مفهوم الازمة الدولية اصطلاحاً فتعرف حسب مفهوم مايلان تعني " تغير في الوضع السياسة الدولية وفقاً يحدث في التفاعلات بين المتناقشين ويؤثر على النظام السياسي الدولي بأسره، فالأزمة الدولية حسب تعريفه هي مجموعة من الأحداث التي تتكون من تغيرات جانبية وسريعة. ويرى أنها رغم خطورتها لا تؤدي بصورة دائمة للحرب".⁽¹⁰⁾

اما الازمة بحسب مفهوم يونغ على " أنها مجموعة من الأحداث السريعة التي تزيد من أثر قوى عدم الاستقرار في النظام الدولي العام أو في أي منظمة فوق المستويات المعتادة الطبيعية وبشكل ملحوظ، بحيث تزيد من إمكانات وقوع العتب داخل النظام الدولي"⁽¹¹⁾

اما مايكل برتنثر فيقول "بأنها تدهور خطير في العلاقات بين دولتين وأكثر نتيجة تغير في النية الخارجية أو الداخلية للأطراف، وهذا التدهور يولد لدى صناعات القرار ادراكاً للتهديد الخارجي للقيم والأهداف الرئيسية لسياستهم الخارجية ويزيد من إدراكهم لاحتمالات التورط في أعمال العداء العسكري . كما يزيد من ادراكهم لضغوط الوقت المحدود المتاح للاستجابة لذلك والرد عليه "⁽¹²⁾

تقع اوكرانيا في منطقة استراتيجية مهمة فهي تصنف ضمن الدول العازلة أي الدول التي تعزل بين قارتين، فهي ضمن حزمة الدول التي تقع بين روسيا وأوروبا .وهي تتربع على مساحة كبيرة وضعتها في المرتبة 44 عالمياً، وتتكون من مشهد جغرافي يجعله محط جذب خارجي بالإضافة إلى الكثافة السكانية.

المطلب الثاني : السياسة الروسية حيال اوكرانيا

تتمتع اوكرانيا بموقع جيوسياسي هام بالنسبة لروسيا ، وبلا شك ان اوكرانيا اكثر اهمية ، وذلك لوجود حدود مشتركة فيما بينهما ، وهذا يعني انها اكثر قرباً الى موسكو من حيث الموقع الجغرافي ولاسيما ان اوكرانيا تمثل عمق جيوبولتيكية لروسيا وغلاف حيوي لها ، اضافة الى المناطق الشرقية والجنوبية تقطنها غالبية روسية ، والاكثر اهمية هو تواجد الاسطول الروسي الحربي في البحر الاسود في شبه جزيرة القرم ،وتحتل شبه جزيرة القرم أهمية كبيرة لأمن روسيا الاستراتيجي؛ كونها تحتوي على ميناء 'سيفاستوبول' الذي يضم أكبر أسطول بحري روسي؛ ورمز للقوة البحرية الروسية ، كما وتشكل قاعدة للانطلاق إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط والتي كانت تشكل هاجساً للحكام الروس على مر التاريخ، كما أنها تؤمّن التواصل مع القاعدة الروسية في ميناء طرطوس السوري عبر المضائق⁽¹³⁾.

جعلت النظرة الروسية إليها ثابتة :حيث تعتبرها الحديقة الامامية لها وان لأوكرانيا أهمية استراتيجية لروسيا .وهي جزء من حزام الأمان الجغرافي كما أنها حاجز طبيعي بين الغرب وروسيا بالإضافة إلى أنها أقرب الطرق من روسيا إلى البلقان والبحر الأبيض المتوسط التي تعد المياه الدافئة لأسطول البحر الأسود الروسي (14)

وتشكل اوكرانيا ممرا مهما لروسيا لتسويق الطاقة الى أوروبا عبر اوكرانيا اذا بلغ حجم صادرات الطاقة الى أوروبا عبر اوكرانيا حوالي 80% كما ان روسيا تبذل الغالي والنفيس للحفاظ على اوكرانيا كمعبر مهم للطاقة خاصة وان روسيا تريد وضع يدها على الطاقة في بحر قزوين من جانبين مهمين الاول ان روسيا تريد ان تسيطر على امدادات الطاقة من بحر قزوين والجانب الاخر المهم هو قتل المشروع التركي - الاوربي (تاناب) الذي يعتبر مشروع القرن لاوروبا لتقليل الاعتماد على روسيا وممر اوكرانيا وجعل اعتماديتها على روسيا في امدادات الطاقة تقل الى ادنى حد , الا ان روسيا نجحت في ضرب مشروع القرن (تاناب) (15)

وتعد اوكرانيا بنظر صانع القرار الروسي عبارة عن حديقة امامية لها لذلك تعد اوكرانيا بالنسبة لروسيا جدار فاصلا وخط الدفاع الاول بين روسيا وحلف الناتو بمعنى ان اوكرانيا تلعب دور الدولة العازلة بين قطبين عالميين خاصة وان عالم القطبية الواحدة قد بدأت ملامحه تغيب بشكل واضح وسيادة عالم توازن الاقطاب الذي قد برزت ملامحه بعد صعود الصين كقوى اقتصادية عالمية وعودة روسيا الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي بفكرة الاتحاد الأوراسي عام 2014 والدفاع المستमित لحلفائها وعمقها الجيوبولتيكي البعيد (سوريا) التي انتصرت على محاولات الغرب لتغيير نظام الحكم فيها . ولا يمكن ان نغفل عاملا جغرافيا سياسيا مهما في سياسة التوجه الروسي صوب اوكرانيا الا وهو ان هنالك اقلية سكانية في اوكرانيا ناطقة باللغة الروسية تتعاطف مع مشاعر الاندماج مع روسيا الاتحادية .

المطلب الثالث : السياسة الامريكية (حلف الناتو) حبال اوكرانيا

الكل يعلم بماهية التنافس السابق بين الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية للعب الدور بعد الفراغ الذي حصل في أوروبا وغياب نجم الاتحاد السوفيتي السابق عام 1991 وسقوط جدار برلين وسقوط حلف وارشو خاصة و بعد انضمام كل من دول الاتحاد اليوغسلافي السابق ودول حلف وارسو واحكام الولايات المتحدة قبضتها على أوروبا وغدت سياسة الولايات المتحدة الخارجية هي من تحرك صانع القرار الاوربي في الاتجاه الذي يراه مناسباً لسياستها .

يعتقد الغرب ويرسم خطط مفادها ان اوكرانيا هي نقطة الربط والارض التي يمكن من خلالها نقل النموذج الغربي إلى روسيا وصولاً الى القوقاز وآسيا الوسطى،¹⁶ ومن أجل التمهيد الفعلي للسيطرة على

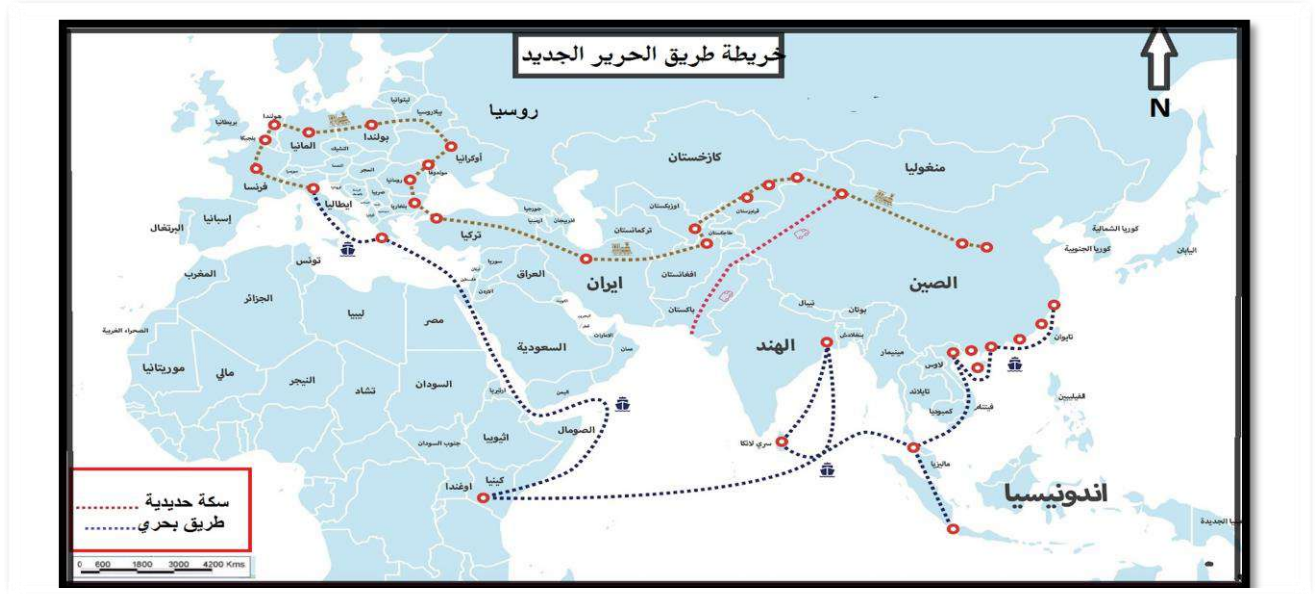
خيراتها العظيمة التي تحويها اراضيها موالية للغرب حسب وجهه نظره (اوراسيا الاطلسية) تمهيدا منه لربطها بحلف شمال الاطلسي (الناتو) وتعود السياسة الجيوبولتيكية للغرب في اوكرانيا الى جانبين مهمين الاول: ان اوكرانيا تمثل مفتاح السيطرة على طريق الحرير الذي يعد مؤشر السيطرة الحقيقية على مفتاح العالم الاقتصادي لان اوكرانيا تمثل نقطة الربط بين أوروبا الغربية والشرقية مرورا بالقوقاز واسيا الوسطى ثم الهند والصين ولا تتم السيطرة على هذا الممر بدون السيطرة على اوكرانيا (ينظر خريطة 2) . اما الامر الثاني: ان السيطرة على طريق الحرير للوصول الى مصادر الطاقة في اسيا الوسطى سيكون بطريقة مباشرة والتي تبلغ حوالي 34% من احتياطي الطاقة العالمية (17) . ان الامرين انفا الذكر قد يكون امرين معلنين للسياسة الغربية في اوكرانيا لكن الامر الاكثر اهمية هو تفويض التوسع الروسي وضرب المجال الحيوي لها و منع روسيا من التحكم ببوابة طريق الحرير نحو اوربا وجعل العاصمة الروسية في مرمى نيران حلف الناتو وانهاء حلم روسيا بإعادة امجاد الاتحاد السوفيتي السابق لان القرب الجغرافي وعدم ترك مسافة امان بين الغرب وروسيا سيصب لصالح الغرب كثيرا لان الغرب لا يلعب بستراتيجية بعيدة عن ارضه فحسب وانما يلعب في ارض الروس.

وكما كشف مؤخرا من قيام الغرب بإقامة مختبرات بيولوجية تهدف الى تهجين فايروسات وبكتريا وترسل بواسطة طيور مرقمة باتجاه روسيا (18) , لزعة الامن الصحي وضرب الحياة العامة لروسيا بالصميم كل تلك المحاولات انما هي لإشغال وتفويض دور روسيا العالمي لأكثر وقت ممكن أي اطالة امد اللعب لغرض تنفيذ مخططات جيوبولتيكية حالية قد تتوسع الى استراتيجية عالمية وحرب باردة جديدة ضد روسيا فأمریکا لا تريد عالم متعدد الاقطاب بل تريد التربع على عالم القطبية الواحدة وتترع على عرشه .

المطلب الرابع: تشابك المصالح وحدود ومستقبل الصراع الجيوبولتيكي الروسي - الامريكي

تكمن الاهمية الجيوبولتيكية لاوكرانيا بانها النقطة الفاصلة بين روسيا الطامحة لبناء امبراطورية اوراسية تقودها موسكو وبين الغرب الذي يحاول التوسع وادخال اوكرانيا ضمن التوسع المستقبلي للناتو وللقوة الاطلسية تقودها الولايات المتحدة .

خريطة (2) طريق الحرير الجديد



المصدر من علم الباحث بالاعتماد على : محمد مطاوع , طريق الحرير الجديد في الاستراتيجية الصينية , مجلة سياسات عربية , العدد 46, ايلول 2020.

ان الحضور الامريكى على الملعب الاوراسي ما هو الا تمهيد لما ذكر سابقا والذي كان يتمحور حول السيطرة على منابع الطاقة وطريق الحرير وتقويض دور روسيا في الصعود لقيادة العالم وانفراد الولايات المتحدة كقوة تحكم العالم ويبقى العالم ذو قطبية واحدة وان النظام العالمي الامريكى المسيطر حاليا والذي نجد فيه ان خطر الحرب المباشرة مستبعد الآن وانما الحرب بالنيابة ، ويحتمل ان يكون مستقرا فقط في تلك الاجزاء من العالم التي تعتمد فيها السيادة الاميركية الموجهة بجيوستراتيجية طويلة الأمد على أنظمة اجتماعية سياسية متناغمة ومنسجمة ومرتبطة معا بأطارات عمل متعددة الاطراف وخاضعة للسيطرة الاميركية. (19)

ويعترف (بريجنسي) أن الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الاميركية ، قد تأخر في إدراك الأهمية الجيوبوليتيكية لأوكرانيا كدولة منفصلة، وبقي ذلك حتى منتصف التسعينيات من القرن العشرين أصبحت الولايات المتحدة الاميركية وألمانيا الاتحادية من الداعمين الأقوياء لهوية كييف المنفصلة. فبدون أوكرانيا، لا يمكن لروسيا إعادة أمجاد الإمبراطورية الروسية او أمجاد الاتحاد السوفيتي كما أن الطوق الاوراسي لن يكن خيارًا قابلا للحياة، يقول بريجنسكي (إن الوقت ليس مبكرًا جدًا للغرب الذي يحسن ويعزز ارتباطاته الاقتصادية والأمنية بكيف ليبدأ بتحديد العقد-أي-الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتاليا إلى حلف شمال الأطلسي بين العامين 2005 و 2025 على أنه الإطار الزمني المعقول لبدء الضم

التدريجي لأوكرانيا، مما يقلل المخاطرة المتمثلة بأن الأوكرانيين يمكن أن يخشوا من أن توسع أوروبا سوف يتوقف عند الحدود البولندية الاوكرانية⁽²⁰⁾.

كما ان برجنسكي حذر ايضا أنه إذا تحولت روسيا في الاتجاه المعادي للغرب ستكون منبوذا اوراسياً اذ تكون غير مرتبط لا بأوروبا أو بآسيا وتكون غارقة في الدوام في صراعات في مجالها الحيوي مثل الصراع في الشيشان⁽²¹⁾. وهنا تبدأ نقطة الصدام الجيوسياسي والازمة الاوكرانية بين الولايات المتحدة الامريكية الطامحة لتوسيع الغرب وحلف الناتو من خلال بقاء اوكرانيا مستقلة وبين روسيا الاتحادية الطامحة لإعادة امبراطورية اوراسية تكون اوكرانيا ضمنها واقعا او نفوذا او خلال تقسيمها⁽²²⁾. لذلك ينصح بريجنسكي بان تأخذ المبادئ الجيوبولتيكية الاميركية عدة خطوات مسبقا، مع توقع الخطوات المضادة المحتملة، ومن ثم يجب عليها ان تميز بين المدى الزمني القصير-السنوات الخمس القادمة أو أكثر بقليل، والمدى المتوسط- حتى 20 سنة أو أكثر بقليل، والمدى الطويل الأمد-أكثر من عشرين سنة. ويجب ان ينظر الى هذه المراحل ليس بوصفها "شقوقا لا يتسرب اليها الماء"، ولكن بعدّها جزءا من سلسلة متصلة للخطة الامريكية للتوسع في المسرح الاوراسي سيكون على مراحل

- المرحلة الاولى (قصيرة الاجل امدها خمس سنوات او اكثر) يجب ان تؤدي بالتدريج وعلى نحو متماسك الى المرحلة الثانية،
- المرحلة الثانية (متوسطة الاجل حتى عشرين سنة او اكثر) يجب عندئذ ان تؤدي الى المرحلة الثالثة. ان مصلحة الولايات المتحدة يجب ان تعزز وتعمل على استمرارية التعددية الجيوبولتيكية السائدة على خريطة اوراسيا⁽²³⁾. وهذا يشجع على المناورة والتلاعب بغية عدم ظهور تحالف معاد ويمكنه في نهاية المطاف ان يسعى الى تحدي سيادة الولايات المتحدة، وفي المدى المتوسط يجب ان يُعمل بالتدريج على التشديد بدرجة أكبر على ظهور شركاء مهيمنين على نحو متزايد ولكنهم ملائمين استراتيجيا، وسوف يكونون قادرين اذا شجعوا من قبل الولايات المتحدة على تشكيل نظام أمني عبر اوراسي أكثر تعاونا.
- المرحلة الثالثة (طويلة الاجل عشرين سنة واكثر من ذلك) وعلى المدى البعيد، يمكن من خلال ما ذكر سابقا ان يتم التخطيط لجعل المركز العالمي الاوراسي ذا مسؤولية سياسية مشتركة حقيقية.⁽²⁴⁾

ويؤكد ان على الولايات المتحدة ان تكون حذرة وذات خطوات محسوبة لان اليقظة الجيوسياسية العالمية اصبحت اكثر معاديا للغرب ولأمريكا وبشكل متزايد وان التأثير الاهم هو نهاية العصر الامبريالي، اذ ان الطريقة الوحيدة للممارسة القيادة العالمية هي المشاركة العالمية، وعليه فإن التأثيرات الجيوسراتيجية للولايات المتحدة واضحة، فهي بعيدة جدا لكي تسيطر في هذا الجزء الخارج عن النفوذ للولايات المتحدة الامريكية من اوراسيا، لهذا فإن الخطوة الاساسية هو صياغة استراتيجية امريكية

تعمل على التوازن والاستيعاب والسيطرة على الدول الجيوستراتيجية والجيوبوليتيكية الاوراسية، وذلك على نحو يمكن معه المحافظة على المصالح الاميركية الحيوية ورفع مستواها، وكذلك العمل على وضع مفاهيم أكثر شمولية يمكنها ان تقيم على نطاق عالمي علاقة متبادلة بين السياسات الاميركية الأكثر فاعلية، وان تكون السياسية الخارجية للولايات المتحدة عاملاً للتوازن والاستقرار وداعية للمصالحة في الشرق وعدم الانجرار الى اي حرب بين القوة الاسيوية على الكتلة القارية⁽²⁵⁾ لذا فإن تحقيق ودعم التوازن الاقليمي يجب ان يكون هدفاً رئيساً في اي استراتيجية اميركية شاملة معدة لأجل اوراسيا⁽²⁶⁾.

وكما ان اوكرانيا تمثل نقطة الصراع المركزية بين روسيا والولايات المتحدة ومن هنا تتشابك المصالح العالمية لأكبر قطبين في العالم حول مصالحهما ليس في اوكرانيا فحسب بل في عالم ما بعد اوكرانيا فروسيا تطمح الى السيطرة على اوكرانيا واستقلالها تعد اعلان حرب جيوسياسية على روسيا وكما ان اوكرانيا هي المشكلة الالهة والاكثر جدية بالنسبة للقيادة الروسية⁽²⁷⁾.

وروسيا تطرح دور مهم ومن هنا بدأت بالفعل في تطبيق الخطة وشنّت عملية عسكرية (يوم 24 فبراير 2022) ولضمان قيام الامبراطورية الاوراسية (روسيا الكبرى او الاتحاد الاوراسي) لذلك كان لا بد لها من القيام بالتدخل العسكري لتقوم بتطبيق خطتها قبل فوات الاوان لذا هنا نجد اهمية اوكرانيا في الصراع الجيوسياسي وهو ما يتماشى و الرؤية التي رسمها الكسندر دوغين لروسيا والتي تقتضي بان (يجب ان تقسم اوكرانيا الى مجموعة من الوان الوقائع الجيوسياسية والاثنو ثقافية)، والمناطق تتكون من اربعة اقسام هي:⁽²⁸⁾

المنطقة الاولى اوكرانيا الشرقية :- وتشكل منطقة جيوسياسية ذات استقلال ذاتي واسع وتكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بموسكو، ومن ثم توسيع هذه المنطقة باتجاه الجنوب .

المنطقة الثانية شبه جزيرة القرم :- هو شكل جيوسياسي خاص اذ تعيش عليها الروس والتتار قوم من اصول تركية فهم يميلون لتركيا العدو الجيوسياسي المباشر لتركيا وبقاءها بصورة مستقلة عن روسيا وضمن الاستقلال الاوكراني تعد تهديداً للامن الجيوسياسي لتركيا ومن مستحيل التخلي عنها .لذا يجب منحها وضعاً خاصاً واستقلالاً ذاتياً مع السيادة الروسية .

المنطقة الثالثة الجزء الاوسط من اوكرانيا :- اذ يشترك في الخصائص الدينية مع روسيا ويدخل هذا القسم ضمن النظام الجيوسياسي الاوراسي من دون شروط .

المنطقة الرابعة اوكرانيا الغربية :- وهي المنطقة الاكثر ضعفاً في الحزام الروسي الاوكراني، اذ تنتمي للثقافة الى اوربا الوسطى حيث تحتوي على مناطق كانت مرتبطة تاريخياً ببولندا، كما ان المناطق الاوكرانية الغربية، تنتهج نهجاً جيوسياسية معادية لروسيا وموالية للغرب لذا على روسيا ان تتعامل اوكرانية الغربية بوقائية على وفق منهج التكاملية والتعاونية، اي التكاملية في مجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتعاون في المجال العسكري⁽²⁹⁾.

المطلب الخامس : الصراع المستقبلي لعالم ما بعد اوكرانيا :-

يقوم هذا المشهد على فرضية أساسية مفادها:- إنّ النظام الجيوبولتيكي لمناطق النفوذ الامريكي تتمتع باستقرار سياسي ضعيف حاليا فاوكرانيا تعاني من نار الحرب واوربا تعاني من نقص في امداد الطاقة الروسية وتايوان تعاني من تهديد صيني مستمر واليابان الحليف الاستراتيجي لامريكا تعاني من تهديد كوريا الشمالية، إستناداً إلى ما تقدم هناك خلل وضعف واضح في مناطق تصادم النفوذ الجيوبولتيكي فان الانظمة الحاكمة والقوى المسيطرة الاقليمية او الدولية الموالية لامريكا تحاول تضليل الراي العام حول ما تقدم من مظاهر التدخل عن طريق تقوية حضورها في المجتمع، وترسيخ شرعية وجودها بما ينسجم وتحقيق استقرار الوضع لأطول مُدّة ممكنة من خلال ما تقدم لا يمكن الاستشراق بالافكار الجيوبولتيكية اكثر مما تم تصوره فالنصر في الحرب الروسية على اوكرانيا ليس انتصارا عسكريا وانما انتصار الخطط الجيوستراتيجية المرسومة والتي من شانها تقسيم اوكرانيا الى مناطق عرقية , ويبدو ان الولايات المتحدة ما كانت لتتوقع حدوث حرب ويصل مستوى الصراع الى هذا الحد ويبدو ان الولايات المتحدة سيقوض دورها عالميا خاصة بعد ظهور قوة عالمية جديدة تغزو العالم اقتصاديا كروسيا و الصين فحديث اليوم عن الولايات المتحدة ليس كما الامس فانسحابها من افغانستان بشكل علني بعد الخسائر التي تكبدتها وترك جبهه اسيا ضعيفة يعني انها دخلت في سياسة تخبط واضح وسوء تخطيط وانها بذلك قد دخلت مرحلة هرمة في التوسع الجيوبولتيكي ورسم السياسة الخارجية فسيطرتها على عالم ما بعد الحرب الباردة ربما كانت سيطرة مؤقتة اما الان امامها احتمالين حقيقيين اما ان تتحالف مع العالم وتكون ذو سياسية تعاونية او ان تكابر و تبقى هرمة وتبدأ بالموت سياسيا ويذهب دورها العالمي كما انتهى دور بريطانيا العظمى من قبل خاصة وبعد ان اثبتت روسيا وجودها كفاعل عسكري وسياسي في منطقة ظهير الخليج العربي بعد ان نجحت في الحفاظ على العمق الاستراتيجي لها في سوريا وافشلت مخطط الهيمنة الأمريكية وسيطرتها حاليا على منطقة احتدام الصراع في اوكرانيا بينها وبين الولايات المتحدة يمكن ان نقول ان المعادلة اصعب مما يمكن ان نتصور اي ان الصراع الخفي في مجال الهيمنة على العالم من قبل روسيا يحتمل ان يشند خلال الفترة القادمة بعد فترة ليست بالقليلة يعود عالم الاتحاد السوفيتي السابق بمعية الصين وقوى اقليمية اخرى صاعدة (كوريا الشمالية , باكستان , ايران , اسيا الوسطى)

الاستنتاجات :-

- 1- تمثل اوكرانيا محور صراع مهم جدا في شرق اوربا بين روسيا والغرب.
- 2- ان اوكرانيا تمثل بداية صفحة صراع جديدة على مستوى الصراع العالمي بعد الصراع في سوريا غير ان سوريا لم تمثل قيمة كبيرة اقتصادياً بالنسبة لروسيا مثلما تمثلها اوكرانيا باعتبار اوكرانيا مجال حيويًا لروسيا.
- 3- ان روسيا تنظر لاوكرانيا بوابة للتواصل مع القارة الاوربية وطريق لنقل السلع الروسية ارضا وجواً.
- 4- استطاعت امريكا بدعم الاتحاد الاوربي لاستفزاز روسيا وادخالها في حرب مع اوكرانيا من خلال التلويح بادخالها الى الحلف الناتو.
- 5- ان ما يحدث بين روسيا واوكرانيا هو عودة الحرب الباردة بين امريكا وروسيا.
- 6- ظهور قوى صاعدة كالصين وروسيا تهدف الى القضاء على مفهوم عالم القطبية الواحدة واعادة عالم الاقطاب المتعددة وهو امر لا تريد الولايات المتحدة الاعتراف به .

التوصيات :-

- 1- ان قيادة العالم يجب ان تبنى على مبداء التوافق الدولي والمصالح المشتركة بعيدا على التفرد والقطبية المنفردة .
- 2- الابتعاد عن التلميحات لخوض حروب بشرية جديدة من شأنها القضاء على دول او رسم خريطة سياسية جيدة فمخلفات الحرب العالمية الاولى والثانية والحرب الباردة لازالت موجودة لحد الان.
- 3- تنمية مفهوم وعقد مؤتمرات تحدث على مفهوم (السلام والسلم العالمي) فالحروب ليست من مصلحة أي قطب في العالم .
- 4- ضرورة الحوار والرجوع لطاولة المفاوضات وتغليب المصلحة العليا بين البلدين بعيداً عن الوساطة التي تستغل الازمة للحصول على مكاسب دولية.
- 5- هناك اطراف دولية تعمل على اطالة امد الحرب لاستنفاد القدرات الروسية وعزلها اقتصاديا عن التجارة الدولية من خلال عقوبات مجلس الامن.
- 6- ايجاد توافقات دولية بين اطراف النزاع واللجو الى الدبلوماسية الشفافة للوصول لتسوية سلمية تخدم جميع الاطراف.

- (1) محمد عتريس، معجم بلدان العالم، مصر: الدار الثقافية للنشر . 2000 . ص45
- (2) انعام جودت الجميل، الازمة الاوكرانية : اوكرانيا : مطبعة ريماء . 2004 . ص54
- () نظير محمود أمين، "التداعيات الإقليمية والدولية لأزمة القرم"، مجلة كلية الحقوق للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك. عدد . 10 2014 . ص334 3 .
- (4) -نوار محمد ربيع الخيري، "الأزمة السياسية في أوكرانيا وتجاذب الشرق والغرب"، مجلة السياسة الدولية عدد 26، ص 2
- 19 ص - 105577 :الموقع من عليه متحصل ، 48 (https://www.iasj.net/iasj?func=article&aId=48)
5(http://www.almrsal.com / Post)
- (6) أنعام جودت الجميع، مرجع سابق .ص32
- 7)Helena yakovlev Golani.Tow Decades of the Russian Fedaration's Foreign Bliely in the camman wealth of independant states : the cares of Belarus andUkrain, the European Forumm at the Hebrew univer sity of Jerusole.2011. P 39
- (8) تقرير الزراعة والصناعة في اوكرانيا
http://ukraine-arabia.ae/ae/economy/uidistry :
- 9)http://www.ukraine.ae/ae/economy)
- (10) كامل محمد الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، عمان، دار مجلاوي للنشر والتوزيع، 2009 . ص 357
- 11)Ocan young. The intermediaries third parties in internationa crisis. New Jersey. American university .press 1967. P10
- (12) عبد الغفار حقيقي الدويك، إدارة الأزمات الدولية، الرياض، مكتبة فهد الوطنية للنشر . 2013 . ص15
- (13) سليمان الخطاف , هل باستطاعة اوربا الاستغناء عن النفط والغاز الروسي, صحيفة اليوم السعودية الالكترونية
http://www.alyaum.com
- (14) محمد عتريس، معجم بلدان العالم، مصر: الدار الثقافية للنشر . 2000 . ص45
- 15)Helena yakovlev Golani.Tow Decades of the Russian Fedaration's Foreign Bliely in the camman wealth of independant states : the cares of Belarus andUkrain, the European Forumm at the Hebrew univer sity ofJerusole.2011. P 39
- _ظير محمود أمين، "التداعيات الإقليمية والدولية لأزمة القرم"،مصدر سابق 338 . 16
- (17) محمد صفوات جولاقي، " اوكرانيا وانفصال القرم الواقع والمال .قطر :مركز الجزيرة للدراسات، . 2014 ص3 ،
- (18) محمد عتريس، معجم بلدان العالم، مصر: الدار الثقافية للنشر . 2000 . ص
- (19) زبغينيو برجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى ،ترجمة: امل الشرقي , المكتبة الاهلية ،عمان- الاردن .الطبعة الثالثة 2012، ص 35 الى 45
- (20).ينظر زبغينيو برجنسكي ,رقعة شطرنج الكبرى ,المصدر سبق ذكره,56
- ((21)Zbigniew Brzezinski, "Why the West Should Care about Chechnya," The Wall Street Journal (November 10, 1999.)

(22)Marvin Kalb and Deborah Kalb, *Haunting Legacy: Vietnam and the American Presidency From Ford To Obama* (Brookings Institution Press, 2014),p 74-75.

(23) محمد صفوات جولاق، "مصدر سابق، ص5

(24) زيبغينيو برجسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، مصدر سبق ذره ص140

(25) زيبغينيو برجسكي، رقعة الشطرنج الكبرى المصدر السابق ص142

(26) المصدر نفسه ص188-189

(27) المصدر نفسه، ص59

(28) الكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا، ترجمة، عماد الحاتم، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى

2004، ص435

(29) دوغين، أسس الجيوبوليتيكا، مصدر سبق ذكره ص435 الى 43.

المصادر

- 1- محمد عتريس، معجم بلدان العالم، مصر: الدار الثقافية للنشر . 2000 .
- 2- محمد صفوات جولاق، "اوكرانيا وانفصال القرم الواقع والمال". قطر: مركز الجزيرة للدراسات، . 2014
- 3- الكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا، ترجمة، عماد الحاتم، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى 2004،
- 4- كامل محمد الخرزجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، عمان، دار مجلاوي للنشر والتوزيع، 2009 .
- 5- عبد الغفار حقيقي الدويك، إدارة الأزمات الدولية، الرياض، مكتبة فهد الوطنية للنشر . 2013 .
- 6- سليمان الخطاف ، هل باستطاعة اوربا الاستغناء عن النفط والغاز الروسي، صحيفة اليوم السعودية الالكترونية <http://www.alyaum.com>
- 7- زيبغينيو برجسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة: امل الشرقي، المكتبة الاهلية، عمان- الاردن. الطبعة الثالثة 2012،
- 8- انعام جودت الجميل، الازمة الأوكرانية : اوكرانيا :مطبعة ريمما . 2004 .
- 9- نوار محمد ربيع الخيري، "الأزمة السياسية في أوكرانيا وتجاذب الشرق والغرب"، مجلة السياسة الدولية، عدد26 2022،
- 10- نظير محمود أمين، "التداعيات الإقليمية والدولية لأزمة القرم"، مجلة كلية الحقوق للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك.

11- Ocan young. The intermediaries third parties in internationa crisis. New Jersy.

American university .press

12- <https://www.iasj.net/iasj?func=article&aId=48>

13- (<http://www.almrsl.com> / Post

14-)Helena yakovlev Golani.Tow Decades of the Russian Fedaration's Foreign Bliely in the camman wealth of

15- independant states : the cares of Belarus andUkrain, the European Forumn at the Hebrew univer sity of : <http://ukraine-arabia.ae/ae/economy/uidistry>

- 16- <http://www.ukraine.ae/ae/economy>)
- 17- Helena yakovlev Golani. Tow Decades of the Russian Fedaration's Foreign Bliely in the camman wealth of independant states : the cares of Belarus andUkrain, the European Forumn at the Hebrew univer sity ofJerusole.2011. P 39
- 18- Zbigniew Brzezinski, "Why the West Should Care about Chechnya," The Wall Street Journal (November 10, 1999.)
- 19- Marvin Kalb and Deborah Kalb, Haunting Legacy: Vietnam and the American Presidency From Ford To Obama (Brookings Institution Press, 2014),p 74-75.



تاريخ استلام البحث 3 / 4 / 2022

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 21 / 6 / 2022

رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمواجهة الإرهاب في العراق Security Council resolutions related to countering terrorism in Iraq

الباحث علي سعد موسى

الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية

Ali Saad Musa

Iraqi University / College of Law and Political Science

profzahraa@gmail.com

ا.م.د بشرى حسين صالح

الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية

Dr. Bushra Hussein Saleh

Iraqi University / College of Law and Political Science

bushra.saleh@aliraqia.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

يُعد مجلس الأمن احد اهم الاجهزة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة يقع على عاتقه تحقيق الامن والسلم الدوليين ، اخذ ظهور التنظيمات الارهابية بعد احداث العراق عام 2003 حيزا من اهتمام مجلس الامن ، لذلك صدرت عنه مجموعة قرارات معنية بمكافحة الإرهاب في العراق كان لها أثر إيجابي على الاستقرار الامني خصوصا وأنها حثت وحشدت المجتمع الدولي على تقديم الدعم والمساندة للحكومة العراقية وقواتها الأمنية في حربها ضد التنظيمات الإرهابية من أجل القضاء على الإرهاب وإعادة الأمن والاستقرار للبلد.

الكلمات المفتاحية "مجلس الامن"، "الإرهاب"، "العراق"

Abstract

The Security Council is one of the most important organs of the United Nations. It bears the responsibility to achieve international peace and security. The emergence of terrorist organizations after the events of Iraq in 2003 became a focus of the Security Council's attention. Therefore, it issued a set of resolutions concerned with combating terrorism in Iraq, which had a positive impact on security. Iraq's National security , especially as it urged and mobilized the international community to provide support and assistance to the Iraqi government and its security forces in its war against terrorist organizations, in order to eliminate terrorism and restore security and stability to the country.

key words "Security Council," "Terrorism," "Iraq"

المقدمة

أسهم مجلس الأمن في تعزيز المساعي الدولية الرامية إلى مكافحة ظاهرة الإرهاب والعمل على معالجتها منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي وصعوداً حتى وقتنا الحاضر، وذلك عبر عدد من القرارات والبيانات التي صدرت عنه، وقد توزعت معالجات مجلس الأمن للأعمال الإرهابية في قرارات استهدفت القضاء على الإرهاب بشكل عام، وقرارات تطرقت إلى حالات وأوضاع بلدان محددة بعينها، وخاصة قراراته التي أصدرها بخصوص مكافحة الإرهاب في العراق بشكل خاص ، وهو محور بحثنا الذي سنتكلم عنه في المتن .

يهدف البحث الى تسليط الضوء على اهم القرارات التي اصدرها مجلس الامن وهو الجهاز المعني بالأمن والسلم الدوليين في وقت ازدادت فيه الحوادث الارهابية من قبل تنظيمات ارهابية وجدت على

ارض العراق بعد الاحتلال الامريكى له.

اما مشكلة البحث تنطلق من ان العراق عانى من ارهاب انعكس على الوضع الامني والسياسي ، ادى الى ذهاب عشرات الالف من الضحايا الابرياء ، وكذلك الجرحى ، والمفقودين ، فضلا عن تدمير البنى التحتية والفوقية للمدن التي تعرضت الى ارهاب التنظيمات المتطرفة ، فأصبحت الدولة العراقية نقطة اهتمام مجلس الامن في اصدار قرارات، تحاول عبرها منع تسلل الارهابيون الى العراق وكذلك تجفيف منابعه ، إلا ان الواقع العملي يشير إلى ان منابع الارهاب لازالت موجودة كخلايا تمارس نشاطاتها بين الحين والآخر ضد المدنيين والعسكريين ، وتتفرع من هذه المشكلة الى تساؤلات فرعية أهمها :

1. ما هي قرارات مجلس الامن لمواجهة تنظيم القاعدة الارهابي ؟
2. ما هي قرارات مجلس الامن لمواجهة تنظيم داعش الارهابي وما هي؟
3. هل استمر مجلس الامن في دعم العراق لمكافحة الارهاب بإصداره للقرارات بعد تحرير المدن العراقية من تنظيم داعش الارهابي؟

وعليه فان البحث ينطلق من فرضية مفادها : انه كلما كان هناك اهتمام دولي متمثل بمجلس الامن المعني بتحقيق الامن والسلام الدوليين كلما ساهم ذلك في تحقيق الاستقرار والامان في العراق مدار البحث ، ولغرض الاجابة على تساؤلات المشكلة واثبات او نفي الفريضة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي معتمدين في البحث عرض اهم القرارات التي اصدرها مجلس الامن ، وماذا قدمت تلك القرارات للاستقرار الامني في العراق؟ .

المحور الاول: قرارات مجلس الامن لمواجهة تنظيم القاعدة الارهابي

أسهم مجلس الأمن أسهم في عملية مكافحة الإرهاب داخل العراق من عام 2003 وحتى عام 2012 ، والتي شهدت ظهور تنظيم قاعدة التوحيد والجهاد في بلاد الرافدين بزعامة (أبو مصعب الزرقاوي) والجماعات والأفراد الأخرى المرتبطة به ، والذين اتبعوا تنظيم القاعدة الارهابي بقيادة (أسامة بن لادن) و (أيمن الظواهري) عن طريق قرارات المجلس التي أصدرها بهذا الشأن ، والتي حث فيها دول المنطقة لاسيما دول جوار العراق على مساعدة الحكومة العراقية وشعبها بمنع عبور الإرهابيين إلى أراضيهم وتحجيم نشاطاتهم والسعي المتواصل للقضاء عليهم ، لإرساء دعائم الأمن والاستقرار وتعزيز المؤسسات الديمقراطية ، وهذه القرارات سيتم بحثها عبر النقاط الآتية :-

أولاً:- قرار مجلس الأمن المرقم 1511 عام 2003 ، أصدر مجلس الأمن قراره المرقم (1511) في جلسته المرقمة (4844) المنعقدة بتاريخ 16 تشرين الأول 2003 ، أدان فيه التفجيرات الإرهابية التي

طالت سفارة الأردن في بغداد يوم 7 آب عام 2003 ، ومقر الأمم المتحدة في بغداد يوم 19 آب 2003 ، ومرقد الإمام علي (ع) في محافظة النجف الأشرف وسط العراق يوم 29 آب 2003 ، ومقتل الدبلوماسي الإسباني في بغداد يوم 9 تشرين الأول 2003 ، وسفارة تركيا في بغداد يوم 14 تشرين الأول عام 2003⁽¹⁾ ، مُعداً أياها اعتداءات موجهة ضد مستقبل العراق والمجتمع الدولي ، وقد عبر عن تعاطفه وتعازيه للشعب العراقي لما تكبده من خسائر في صفوف الأبرياء الذين استشهدوا واصيبوا في هذه العمليات الإرهابية ودعا الدول الأعضاء في الامم المتحدة إلى منع عبور الإرهابيين إلى العراق وحصولهم على الأسلحة ، ومنع التمويل الذي من شأنه أن يدعم الإرهابيين ، وأكد على أهمية تعزيز تعاون بلدان المنطقة ، ولا سيما جيران العراق في مكافحة الإرهاب ، كما ناشد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية أن تعزز ما تبذله من جهود لمساعدة الشعب العراقي على الاعمار وتنمية اقتصاده، وقد حث تلك المؤسسات على اتخاذ خطوات فورية من شأنها تقديم مختلف ما لديها من أنواع القروض وغيرها من المساعدات المالية إلى العراق على أن تعمل في ذلك مع مجلس الحكم والوزارات العراقية المعنية آنذاك⁽²⁾.

ثانياً :- قرار مجلس الأمن المرقم 1526 عام 2004 ، أصدر مجلس الأمن قراره المرقم (1526) في جلسته المرقمة (4908) المنعقدة بتاريخ 30 كانون الثاني 2004 ، كرر فيه إدانته لتنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية الأخرى المتصلة بها لما ترتكبه من أعمال إرهابية إجرامية متواصلة ومتعددة في العراق ، وقتل المدنيين الأبرياء وغيرهم من الضحايا ممن يعملون في مجال الإغاثة وحقوق الإنسان والإعلام وتدمير الممتلكات العامة والخاصة في الدولة وتقويض الاستقرار فيه ، مشدداً فيه إدانته القاطعة لجميع أشكال الإرهاب والأعمال الإرهابية ، وأكد على أهمية أن تضمن جميع الدول والهيئات الدولية والمنظمات الإقليمية منع وجود الإرهابيين في أراضيها وتجميد الأصول المالية والموارد الاقتصادية لهذه الجماعات بما في ذلك الأموال المستمدة من الممتلكات التي يحوزونها عن طريق أشخاص يعملون لحسابهم أو بتوجيه منهم وضرورة الالتزام بتخصيص الموارد عن طريق الشراكة الدولية لغرض مواجهة التهديد المتواصل للسلام والأمن الدوليين الذي يمثله تنظيم القاعدة الإرهابي وما يرتبط به من جماعات وأفراد³ .

ثالثاً :- قرار مجلس الأمن المرقم 1618 لعام 2005 ، أصدر مجلس الأمن قراره المرقم (1618) في جلسته المرقمة (5246) المنعقدة بتاريخ 4 أيلول 2005 ، أكد فيه على جميع قراراته السابقة ذات الصلة بالعراق ، وطلب من المجتمع الدولي الوقوف إلى جانب الشعب العراقي في سعيه لتحقيق السلام والديمقراطية ، وضمان سيادته ووحدته وسلامة أراضيه ، وأدان ما وقع في العراق من هجمات إرهابية مُعداً أي عمل إرهابي هو تهديداً للسلام والأمن الدوليين ، وقد أكد على ضرورة التصدي بجميع الوسائل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدولي من جراء الأعمال

الإرهابية ، وطلب مجلس الأمن من المجتمع الدولي تقديم دعمه الكامل إلى حكومة العراق في ممارستها لمسؤولياتها المتعلقة بتوفير الحماية للمجتمع الدبلوماسي ولموظفي الأمم المتحدة والموظفين المدنيين الأجانب الآخرين العاملين في العراق .⁴

رابعاً:- قرار مجلس الأمن المرقم 1637 عام 2005 ، أصدر مجلس الأمن قراره المرقم (1637) في جلسته المرقمة (5300) المنعقدة بتاريخ 8 تشرين الأول 2005 ، اشار فيه إلى قراراته السابقة ذات الصلة بشأن العراق، مؤكداً على استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية ، وضمانة حق الشعب العراقي في أن يقرر بحرية مستقبله السياسي و سيطرته على موارده الطبيعية ، وقد حث المجتمع الدولي ، لا سيما بلدان المنطقة والبلدان المجاورة للعراق على دعم الشعب العراقي في الجهود التي يبذلها لتحقيق الأمن والديمقراطية والازدهار ، مشيراً إلى أن تنفيذ هذا القرار يسهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي ، وقد أكد على أنه يتعين عدم السماح بأن تعطل أعمال الإرهاب عملية التحول السياسي والاقتصادي في العراق.⁵

خامساً:-قرار مجلس الأمن المرقم 1723 عام 2006 ، أصدر مجلس الأمن قراره المرقم (1723) في جلسته المرقمة (5574) المنعقدة بتاريخ 28 تشرين الثاني 2006 ، اكد فيه مجدداً على استقلال وسيادة ووحدة العراق وسلامة أراضيه ، وحث المجتمع الدولي ولا سيما بلدان المنطقة وجيران العراق على دعم الشعب العراقي في مساعيه الهادفة إلى تحقيق السلام والاستقرار والأمن والديمقراطية والازدهار ، مشيراً بأن تنفيذ هذا القرار بنجاح سيسهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي ، وقد أكد المجلس بقراره هذا على ضرورة عدم السماح للأعمال الإرهابية بأن تعرقل عملية الانتقال السياسي والاقتصادي التي يشهدها العراق، وضرورة التزام القوات العاملة في العراق في حماية أمن واستقرار العراق وفقاً لقواعد القانون الدولي ، بما في ذلك الالتزامات التي يقرها القانون الدولي الإنساني وتعاونها مع المنظمات الدولية ذات الصلة في سبيل تحقيق ذلك⁶ .

سادساً :-قرار مجلس الأمن المرقم 1790 لعام 2007 ، أصدر مجلس الأمن قراره المرقم (1790) في جلسته المرقمة (5808) المنعقدة بتاريخ 18 كانون الأول 2007 ، اشار فيه أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور رائد في مساعدة العراق من أجل تحقيق مزيد من التنمية السياسية والاقتصادية ، بما في ذلك إسداء المشورة إلى حكومة العراق ودعمها والإسهام في تنسيق وتقديم المساعدة في مجالات الإعمار والتنمية والشؤون الإنسانية وتعزيز حماية حقوق الإنسان ومساعدة الفئات الاجتماعية الضعيفة ، ومنهم اللاجئين والمشردون داخلياً ، كما أعرب المجلس عن تقديره لإسهامات الدول الأعضاء في هذا الصدد بموجب قراراته السابقة (1511) عام 2003 ، (1637) عام 2005 ، (1723) عام 2006 .⁷

سابعاً :- قرار مجلس الأمن المرقم 1859 لعام 2008 ، أصدر مجلس الأمن قراره المرقم (1859) في

جلسته المرقمة (6059) المنعقدة بتاريخ 22 كانون الثاني 2008 ، اشاد فيه بالتقدم الحاصل في مجال تحقيق الأمن والاستقرار نتيجة الجهود المبذولة من قبل القوات الأمنية العراقية لمحاربة الإرهاب في العراق، ومشيداً بالتطور المتحقق على المستوى السياسي والاقتصادي، كما أكد المجلس على موضوع عدم السماح للأعمال الإرهابية بأن تعرقل عملية الانتقال السياسي والاقتصادي التي يعيشها البلد ، وقد حثّ الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بما فيهم دول المنطقة ودول جوار العراق على تقديم الدعم الكافي للعراق وشعبه لإرساء الأمن والاستقرار وحماية أراضيه من الهجمات الإجرامية المرتكبة من قبل عناصر تنظيم القاعدة الإرهابي.⁸

ثامناً:- قرار مجلس الأمن المرقم 1883 لعام 2009 ، أصدر مجلس الأمن قراره المرقم (1883) في جلسته المرقمة (6179) المنعقدة بتاريخ 7 اب 2009 ، والذي اتنى فيه على الجهود المبذولة من قبل الحكومة العراقية لتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وتحسين الوضع الأمني والنظام العام ومكافحة الإرهاب في جميع أنحاء البلد ، كما أكد المجلس استمرار دعمه للعراق حكومةً وشعباً في جهوده من أجل بناء بلد آمن ومستقر واتحادي وموحد وديمقراطي على أساس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ، مشيراً إلى أهمية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق في تقديم المشورة والدعم والمساعدة للبلد حكومةً وشعباً من أجل مكافحة الإرهاب والعمل على إرساء الأمن والاستقرار وتعزيز المؤسسات الديمقراطية فيه، مرحباً فيه بإسهامات الدول الأعضاء في دعم البعثة بما يلزمها من موارد ومن أشكال دعم مالية وفنية وأمنية من أجل إنجاز مهمتها في العراق .⁹

تاسعاً:- قرار مجلس الأمن المرقم 1936 لعام 2010 ، أصدر مجلس الأمن قراره المرقم (1936) في جلسته المرقمة (6369) المنعقدة بتاريخ 5 آب 2010 ، شجع فيه حكومة العراق على مواصلة تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وتحسين الوضع الأمني والنظام العام ومكافحة الإرهاب في جميع نواحي البلد، مؤكداً تواصل مجلس الأمن دعمه للعراق شعباً وحكومةً في جهوده الرامية لبناء بلد آمن ومستقر واتحادي ديمقراطي ، وفقاً لسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ، كما شدد المجلس على احترام سيادة حكومة العراق ، وقد أكد على ضرورة أن تواصل الحكومة العراقية اتخاذ كل الخطوات الممكنة واستحداث طرائق لكفالة حماية المدنيين المتضررين من بينهم الأطفال والنساء وأفراد الأقليات الدينية والعرقية جراء العمليات الإرهابية لتنظيم القاعدة الإرهابي ومن يرتبط به سواء كانوا جماعات أم أفراداً، وأن تهيئ الأحوال اللازمة التي تؤدي إلى عودة اللاجئين والمشردين داخلياً في كنف الأمان والكرامة ، كما رحب المجلس بما اتخذته حكومة العراق على عاتقها من التزامات بإغاثة المشردين داخلياً ، وقد نوه المجلس إلى أهمية الدور الذي اضطلعت به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، استناداً إلى ولايتها في إسداء المشورة وتقديم الدعم لحكومة العراق على نحو مستمر بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق .¹⁰

عاشراً: قرار مجلس الأمن المرقم 2001 لعام 2011 ، أصدر مجلس الأمن قراره المرقم (2001) في جلسته المرقمة (6594) المنعقدة بتاريخ 28 تموز 2011، رحب فيه بالتطور الذي طرأ على الوضع الأمني في العراق عبر الجهود السياسية والأمنية المتضافرة في محاربة الإرهاب مشدداً على أن تحديات الأمن في العراق ما تزال ماثلة ويتوجب الحفاظ على هذا التحسن عن طريق الحوار السياسي الهادف والوحدة الوطنية التي تعزز الوضع الأمني وبث الاستقرار في البلد⁽¹¹⁾، مؤكداً على أهمية دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في المشورة والدعم والمساعدة للعراق من أجل تطوير المؤسسات الديمقراطية ، والنهوض بالحوار السياسي والمصالحة الوطنية ، فضلاً عن مساعدة الفئات الضعيفة ، ومنها اللاجئين والمشردون داخلياً ، والنهوض بالمساواة بين الجنسين ، وتعزيز حماية حقوق الإنسان، وتشجيع الإصلاح القضائي والقانوني¹².

وعلى الرغم ان قرارات مجلس الامن انفة الذكر لم تستطع القضاء على الارهاب في العراق ، وبسبب تصاعد الاحداث لاسيما بعد احتلال تنظيم داعش الارهابي لمدن سورية ثم امتدادها الى العراق ، فان فاعلية مجلس الأمن الدولي فقط بمؤشر تدخله في الصراعات والأزمات الدولية، وإصدار القرارات الخاصة بها، ولكن أيضا بمدى قدرته على تسويتها، وحلها سلمياً، ومنع اندلاعها، أو تجددتها ، مع ذلك فإن قرارات مجلس الأمن بشأن مواجهة الإرهاب الدولي في العراق اثناء المدة انفة الذكر قد اتسم بما يلي

13_:

1. زيادة عدد القرارات التي أصدرها المجلس وشموليتها بشأن الظاهرة الإرهابية، واستنادها إلى الفصل السابع، مما يعطيها صفة الإلزامية لجميع الدول.
2. أصبحت كل القرارات المتعلقة بمكافحة الإرهاب تحظى بالحساسية الشديدة ، والتنفيذ الإلزامي ، حتي دون أن تعرف الدول ما هو العمل الإرهابي الذي تستهدفه، إنما يكفي أن تسمى الولايات المتحدة في كل حالة مثل هذا العمل.
3. أسهمت القرارات الصادرة إلي حد كبير في تكريس التعاون الدولي لمواجهة الإرهاب الدولي، مما كان له أثر إيجابي في الحد منها ، جعلها تطويراً مهماً لقواعد القانون الدولي.

المحور الثاني: قرارات مجلس الامن لمواجهة تنظيم داعش الارهابي.

شهد العراق منذ عام 2012 اهتماماً دولياً لاسيما بعد اضطراب الوضع الأمني الاخطر من نوعه بظهور اخطر تنظيم ارهابي فاق تنظيم القاعدة خطورة ، كان لابد لمجلس الامن المعني بتحقيق السلم والأمن الدوليين ليصدر عدداً من القرارات المهمة لمكافحة الإرهاب في العراق ليوافق هذا التنظيم الاخطر من نوعه ، سنبحث هذه القرارات عبر النقاط الآتية:-

أولاً:- قرار مجلس الأمن المرقم 2061 لعام 2012 ، أصدر مجلس الأمن قراره المرقم (2061) في جلسته المرقمة (6815) المنعقدة بتاريخ 25 تموز 2012 ، أكد فيه على استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية، مشيراً إلى أن استقرار العراق وأمنه يُعدُّ أمراً مهماً للشعب العراقي والمنطقة والمجتمع الدولي ، وقد شجع حكومة العراق على ضرورة استمرار تنمية المؤسسات الديمقراطية وتطويرها ، ودعم سيادة القانون ، ومكافحة العمليات الإرهابية التي تقوم بها الجماعات المتطرفة في المدن والمناطق العراقية ، وتحسين الوضع الأمني ، والحفاظ على النظام العام في البلد ، كما جدد دعمه لحكومة العراق وشعبه في ظل مساعيه الرامية إلى بناء بلد يسوده الأمن والاستقرار وفقاً لمبادئ القانون واحترام حقوق الإنسان ، مؤكداً على ضرورة وأهمية قيام الأمم المتحدة ولاسيما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق، بإعطاء الأولوية لأبداء المشورة وتقديم الدعم والمساعدة للشعب العراقي، وللحكومة العراقية بغية تحقيق هذه الأهداف ، كما حث المجلس جميع من يعينهم الأمر حسب ما ينص عليه القانون الدولي الإنساني ، بما في ذلك اتفاقيات جنيف وقواعد لاهاي على السماح لموظفي المساعدة الإنسانية والأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها في العراق بالوصول إلى كل من هم بحاجة للمساعدة دون عوائق والقيام بتوفير جميع التسهيلات الضرورية لمهامهم والعمل على كفالة سلامتهم وأمنهم وحرية تنقلهم¹⁴.

ثانياً:- قرار مجلس الأمن المرقم 2110 لعام 2013 ، أصدر مجلس الأمن قراره المرقم (2110) في جلسته المرقمة (7008) المنعقدة بتاريخ 24 تموز 2013 ، والذي اشاد فيه بالمساعي والجهود المتواصلة لحكومة العراق الهادفة إلى محاربة الجماعات الإرهابية وضبط الوضع الأمني في المدن العراقية وحمايتها من الهجمات الإجرامية ، والعمل على تعزيز مبادئ الديمقراطية وتطبيق القانون والحفاظ على النظام العام في البلد، مؤكداً استمرارية دعمه للعراق شعباً وحكومةً في جهوده من أجل بناء دولة يسودها الأمن والاستقرار على أساس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ، مؤكداً على حكومة العراق مواصلة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها واتخاذ خطوات إضافية لدعم المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان للوفاء بالولاية الموكلة إليها¹⁵.

ثالثاً:- قرار مجلس الأمن المرقم 2169 لعام 2014 ، أصدر مجلس الأمن قراره المرقم (2169) في جلسته المرقمة (7230) المنعقدة بتاريخ 30 تموز 2014 ، أكد فيه على أهمية استقلال واستقرار العراق وأمنه ووحدته بالنسبة لشعب العراق ودول المنطقة والمجتمع الدولي ، فيما أعرب عن قلقه البالغ إزاء الحالة الأمنية الزاهنة في العراق ، والناجمة عن الهجوم الواسع النطاق الذي شنته جماعات إرهابية على وجه الخصوص تنظيم داعش الإرهابي الذي أنطوى على تصعيد حاد للهجمات وإيقاع خسائر بشرية فادحة طالت الأطفال وشردت أكثر من مليون شخص من المدنيين العزل العراقيين ، كما وجهت هذه الجماعات الإرهابية تهديدات إلى جميع مكونات الشعب العراقي ، وقد أدان المجلس هذه الهجمات التي

ارتكبتها التنظيم والجماعات المسلحة الأخرى المرتبطة به ولا سيما الهجمات التي وقعت بمحافظة الأنبار في شهر كانون الثاني عام 2014 وفي مدينة الموصل وغيرها من أنحاء البلد في شهر حزيران عام 2014 التي استهدفت الشعب العراقي في محاولة لزعزعة الاستقرار والأمن في البلد والمنطقة⁽¹⁶⁾، وقد كرر مجلس الأمن في هذا القرار تأكيد التزامه بأمن العراق ووحدة أراضيه، مشيراً إلى أنّ تقدم عناصر تنظيم داعش في الأراضي العراقية ذات السيادة يشكل تهديداً خطيراً لمستقبل العراق، وقد اشار إلى أنّ السبيل الوحيد لمعالجة هذا الخطر الداهم يتمثل في أن يعمل جميع العراقيين معاً عن طريق تلبية الاحتياجات في الميدان الأمني والميدان السياسي، وقد أكد على ضرورة مواصلة الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي الهادفين إلى دعم العراق ومنع الجماعات الإرهابية وخاصةً تنظيم داعش الارهابي من استخدام أراضي العراق والدول المجاورة للقيام بأعمال عنف أو غيرها من الأعمال غير المشروعة بغية زعزعة استقرار العراق والمنطقة، معرباً عن استعداده لفرض عقوبات على المزيد من الأفراد والجماعات والأعمال والكيانات التي تدعم تنظيم داعش الإرهابي، معبراً عن بالغ قلقه إزاء التقارير التي تفيد بوصول عناصر التنظيم إلى حقول النفط وخطوط أنابيبه واستيلائها عليها، كما جدد المجلس إدانته الشديدة لأي مشاركة في التجارة المباشرة أو غير المباشرة بالنفط من قبل أي طرف مع هذه الجماعات الإرهابية، مُعداً ايها دعماً مالياً لهؤلاء الإرهابيين¹⁷.

رابعاً:- قرار مجلس الأمن المرقم 2170 لعام 2014، أصدر مجلس الأمن قراره المرقم (2170) في جلسته المرقمة (7242) المنعقدة بتاريخ 15 آب 2014، الذي أكد فيه على استقلال جمهورية العراق والجمهورية العربية السورية وسيادتهما ووحدهما وسلامة أراضيهما، ويعيد التأكيد على أنّ الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل أحد أخطر التهديدات التي تستهدف السلام والأمن الدوليين وأن أي أعمال إرهابية هي أعمال إجرامية وغير مبررة مهما كانت بواعثها وأوقات ارتكابها وأياً كان مرتكبوها، كما أعرب عن بالغ القلق من وقوع أراضٍ في أنحاء من العراق وسوريا تحت سيطرة تنظيم داعش الإرهابي وجبهة النصرة الإرهابية، ومن الأثر السلبي لوجود التنظيمين وأفكارهما المتطرفة وأعمالهما العنيفة على الاستقرار في كل من العراق وسوريا والمنطقة، بما في ذلك الآثار الإنسانية المدمرة التي خلفتها هجماتهم على السكان المدنيين في البلدين، والتي أدت إلى تشريد أكثر من مليون شخص، ومما يقترفانه من أعمال العنف التي توجب التوترات الطائفية، ويكرر المجلس تأكيد إدانته لتنظيم داعش الإرهابي وجبهة النصرة الارهابية وسائر ما يرتبط بتنظيم القاعدة الإرهابي من الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات، لما ترتكبه من أعمال إرهابية إجرامية متواصلة ومتعددة هدفهم منها هو قتل المدنيين العزل وغيرهم من الضحايا الابرياء وتدمير الممتلكات والمواقع الثقافية والدينية وزعزعة الاستقرار وتقويض دعائمه¹⁸.

وفي ذات السياق، أعاد المجلس التأكيد على أنّ الإرهاب، بما في ذلك الأعمال التي يرتكبتها تنظيم داعش الإرهابي لا يمكن ولا ينبغي ربطه بأي ديانة أو جنسية أو حضارة بعينها، كما شدد على أنّه لا

يمكن دحر الإرهاب إلا باتباع نهج يتسم بالمثابرة والشمول يعتمد على مشاركة جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية وتعاونها بفعالية في منع التهديدات الإرهابية وإضعافها وعزلها و شل حركتها ، وقد أكد المجلس بقراره هذا على أن من واجب الدول الأعضاء أن تكفل امتثال أي تدابير تتخذها لمكافحة الإرهاب بما في ذلك التدابير التي تتخذها تنفيذاً لهذا القرار لجميع الالتزامات الواقعة عليها بموجب القانون الدولي ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني ، مشيراً إلى أن فعالية تدابير مكافحة الإرهاب واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساس وسيادة القانون يكملان ويعززان بعضهما بعضاً ، وهما عنصراً أساساً لنجاح جهود مكافحة الإرهاب ، وأشار إلى أهمية احترام سيادة القانون في منع الإرهاب ومكافحته بفعالية.¹⁹

وتأكيداً لما ذكر آنفاً شدد المجلس على وجوب محاسبة الأشخاص الذين ارتكبوا انتهاكات للقانون الدولي الإنسان أو قاموا بخروقات أو تجاوزات لحقوق الإنسان في العراق وسوريا أو كانوا مسؤولين عن ذلك بطرق أخرى ، بما في ذلك اضطهاد الأفراد على أساس انتمائهم الديني أو العقائدي أو العرقي أو السياسي ، وقد أعرب مجلس الأمن عن قلقه الشديد من التمويل الذي يتلقاه كل من تنظيم داعش الإرهابي وجبهة النصرة الإرهابية وسائر ما يرتبط بتنظيم القاعدة الإرهابي من الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات ، وما تحصل عليه تلك الجهات من موارد مالية وغير ذلك من الموارد ، مؤكداً أن تلك الموارد ستوفر الدعم لأنشطتهم الإرهابية في المستقبل ، كما أدان المجلس بشدة حوادث الاختطاف وأخذ الرهائن التي ارتكبتها الجماعات الارهابية ، بما فيها تلك الأعمال لجمع الأموال أو كسب تنازلات سياسية .²⁰

كما أعرب مجلس الأمن عن عزمه منع أعمال الاختطاف وأخذ الرهائن التي ترتكبها الجماعات الإرهابية ، وضمان إطلاق سراح الرهائن بصورة آمنة دون دفع مبالغ على سبيل الفدية أو تقديم تنازلات سياسية وفقاً لأحكام القانون الدولي النافذة ، وقد حث المجلس جميع الدول الأعضاء فيه وفي الأمم المتحدة أن تمنع الإرهابيين من الاستفادة بطريق مباشر أو غير مباشر من المدفوعات المقدمة على سبيل الفدية أو التنازلات السياسية وضمان إطلاق سراح الرهائن بصورة آمنة ، كما شدد على ضرورة تعاون جميع الدول الأعضاء على نحو وثيق أثناء حوادث الاختطاف وأخذ الرهائن التي ترتكبها الجماعات الإرهابية ، وأعرب مجلس الأمن عن القلق من تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى تنظيم داعش الإرهابي وجبهة النصرة الإرهابية والجماعات الإرهابية الأخرى المرتبطة بها ، ومن حجم خطورة تلك الظاهرة ، كما عبر عن قلقه من استخدام الإرهابيين ومناصريهم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة ولا سيما الشبكة الدولية الإنترنت لغرض التجنيد والتحريض على ارتكاب أعمال الإرهاب ، وكذلك لتمويل أنشطتهم وتخطيطها والتحضير لها ، وإذ يحث جميع الدول على حماية السكان المدنيين وخاصة النساء والأطفال المتضررين من الأعمال الإجرامية للتنظيم ولا سيما الحماية من أي شكل من أشكال

العنف الجنسي ، وإذ يعيد تأكيد ضرورة مكافحة الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية بمختلف الوسائل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ، بما في ذلك ما ينطبق من أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، في هذا الصدد فإن مجلس الأمن أشاد بالدور الهام الذي تؤديه الأمم المتحدة في قيادة هذه الجهود وتنسيقها.²¹

خامساً:- قرار مجلس الأمن المرقم 2233 لعام 2015 ، أصدر مجلس الأمن قراره المرقم (2233) في جلسته المرقمة (7495) المنعقدة بتاريخ 29 تموز 2015 ، والذي أعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء الحالة الأمنية المتدهورة في العراق والناجمة عن هجوم واسع النطاق شنته عناصر تنظيم داعش الإرهابي، والذي أسفر عن انتهاكات للقانون الدولي الإنساني ووقوع خسائر فادحة في صفوف المدنيين الأبرياء بما في ذلك النساء والأطفال .(22)

فقد أدان المجلس الاعتداءات المرتكبة من قبل هذه الجماعات الإرهابية وما يرتبط بها من جماعات مسلحة ضد الشعب العراقي في محاولة منهم لزعزعة الاستقرار في البلد والمنطقة ، فضلاً عن إدانته الشديدة لأي مشاركة في التجارة المباشرة أو غير المباشرة بالنفط والمنتجات النفطية المكررة ومصافي التكرير المجمعة من وحدات نمطية وما يتصل بها من مواد أخرى وغير ذلك من الموارد الطبيعية والآثار من قبل أي طرف مع هذه الجماعات الإرهابية ، وفي نفس الوقت كرر مجلس الأمن تأكيد التزامه بأمن العراق ووحدة أراضيه وضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي الهادفين إلى دعم العراق في مجال مكافحة الإرهاب خلال معركته ضد تنظيم داعش الإرهابي.²³

كما أبدى مجلس الأمن في قراره هذا عن قلقه البالغ من أن أعمال التطرف العنيف والإرهاب التي ارتكبتها التنظيم ، والتي كثيراً ما استهدفت النساء والفتيات، وأن التنظيم قد ارتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني ضد النساء والأطفال ، بما فيها أفعال وحشية انطوت على القتل والاختطاف وأخذ الرهائن والاسترقاق وبيع النساء أو إجبارهن على الزواج والاتجار بالبشر والاعتداء والاعتداء الجنسي، وأعرب المجلس عن عميق قلقه إزاء تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب الجماعات الإرهابية في انتهاك القانون الدولي .²⁴

سادساً:- قرار مجلس الأمن المرقم 2249 لعام 2015 ، أصدر مجلس الأمن قراره المرقم (2249) في جلسته المرقمة (7565) المنعقدة بتاريخ 20 تشرين الأول 2015 ، قرر فيه أن تنظيم داعش الإرهابي يشكل خطراً عالمياً لم يسبق له مثيل ويهدد السلم والأمن الدوليين ، وذلك بسبب عقيدته المتطرفة وأعماله الإرهابية واعتداءاته الهجومية المتواصلة والواسعة النطاق التي تستهدف المدنيين وانتهاكاته لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني ، بما فيها انتهاكاته المدفوعة بدوافع دينية أو أثنوية وتدميره للممتلكات الثقافية واتجاره بالتراث الثقافي، فضلاً عن سيطرته على أجزاء كبيرة وموارد طبيعية في جميع أنحاء

العراق وسوريا وتجنيدته وتدريبه لمقاتلين إرهابيين أجنب يؤثر خطرهم لمناطق متعددة من العالم ، وقد عقد مجلس الأمن العزم على أن يحارب هذا الخطر غير المسبوق الذي يهدد السلام والأمن الدوليين بكل الوسائل ، كما ويعيد المجلس تأكيد وجوب أن تكفل الدول الأعضاء امتثال كل التدابير المتخذة من أجل مكافحة الإرهاب لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني (25). وأكد مجلس الأمن مجدداً على وجوب محاسبة جميع الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب أعمال إرهابية أو المسؤولين عن اقتراف انتهاكات للقانون الدولي الإنساني أو تجاوزات لحقوق الإنسان ، إذ دعا الدول الأعضاء التي لديها القدرة على القيام بذلك لاتخاذ جميع التدابير اللازمة ، وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الدولي الإنساني على الأراضي الخاضعة لسيطرة تنظيم داعش الإرهابي في سوريا والعراق ، كما حثها على تكثيف وتنسيق جهودها الرامية إلى منع وقمع الأعمال الإرهابية التي يرتكبها التنظيم ومن يرتبط به من جماعات إرهابية على النحو الذي يعينه مجلس الأمن ، والعمل الحثيث للقضاء على اوكار التي التنظيم في الاراضي العراقية والسورية ، مشجعاً الدول الأعضاء على تكثيف جهودها لوقف تدفق الإرهابيين إلى العراق وسوريا ، ومنع وقمع تمويل الإرهاب ، والالتزام بقرارات مجلس الأمن .²⁶

سابعاً:- قرار مجلس الأمن المرقم 2299 عام 2016 ، أصدر مجلس الأمن قراره المرقم (2299) في جلسته المرقمة (7745) المنعقدة بتاريخ 25 تموز 2016، والذي أعرب فيه عن قلقه الشديد من استمرار الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة من قبل عناصر داعش الارهابي من أعمال القتل والاعتصاب والاختطاف ضد النساء والأطفال وتجنيدهم واستخدامهم في تنفيذ العمليات الارهابية ، فضلاً عن شن الهجمات على المدارس والمستشفيات والمرافق العامة ، كما أكد المجلس في قراره هذا على ضرورة استمرار الجهود الهادفة إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي الهادفين إلى دعم العراق في مكافحة تنظيم داعش الإجرامي ومنعه مع تنظيم القاعدة الإرهابي وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات إرهابية من استخدام أراضي العراق والدول المجاورة للقيام بأعمال عنف وغيرها من الأعمال غير المشروعة ، بغية زعزعة أمن واستقرار العراق والمنطقة ، ورحب مجلس الأمن بنجاح القوات الأمنية العراقية في تحرير مدن (سنجار وبيجي والرمادي وهيت والفلوجة) ، الأمر الذي كان خطوة مهمة في الجهود الدولية المتواصلة والرامية إلى دحر التنظيم .²⁷

ثامناً :- قرار مجلس الأمن المرقم 2367 لعام 2017 ، أصدر مجلس الأمن قراره المرقم (2367) في جلسته المرقمة (8003) المنعقدة بتاريخ 14 تموز 2017 ، أعلن فيه عن قلقه البالغ إزاء الوضع الأمني المتدهور في العراق والناجم عن الحضور المتواصل لمقاتلي تنظيم داعش الإرهابي ، وإيقاع خسائر كبيرة في صفوف المدنيين العزل ، بما فيهم النساء والأطفال وتشريد أكثر من (3.5) مليون مدني عراقي ،

يضاف لها ممارستهم للعنف والاستعباد الجنسي للمدنيين الأبرياء بصورة وحشية واضطهاد الأفراد بسبب دينهم أو معتقدتهم أو انتمائهم العرقي.⁽²⁸⁾ وأعرب مجلس الأمن في قراره هذا عن تعاطفه مع أسر جميع الضحايا ، مكرراً تأكيد التزامه بأمن العراق ووحدة وسلامة أراضيه ، وقد شدد على أهمية استمرار الجهود الرامية إلى دعم الاستقرار والتنمية المستدامة الطويلة الأجل في العراق ولاسيما في المناطق المحررة من سيطرة عناصر تنظيم داعش الإرهابي ، كما حث حكومة العراق وشركاءها على تسريع وتيرة هذه الجهود في سبيل تهيئة الاحوال للمساعدة على عودة اللاجئين والنازحين بطريقة طوعية ودائمة تحفظ كرامتهم وتكفل لهم الأمان، وقد رحب المجلس بما تبذله الدول الأعضاء فيه وفي الأمم المتحدة من مساعي لدعم الحكومة العراقية وشركائها في أعمالهم الهادفة إلى بسط الاستقرار في المناطق المحررة من قبضة التنظيم مشجعاً الدول الأعضاء على استمرارية رفق الاستقرار والتنمية في البلد عن طريق الأمم المتحدة ، كما أشار المجلس إلى الخطر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة الخطرة التي خلفها مسلحو التنظيم في المدن والمناطق التي تحررت من قبضته على يد القوات الأمنية العراقية ، مشدداً على ضرورة التفتيف بخصوص الأخطار الناجمة عنها ، وإجراء التقييمات الملزمة لتلك التهديدات ، والقيام بتطهير المناطق المحررة من هذه الأجهزة للحفاظ على أرواح المواطنين الأبرياء من خطرهما.²⁹

نستشف مما ذكر سابقاً ، ان تحقيق الانتصارات في دحر تنظيم داعش الارهابي جاء لأسباب عديدة اهمها دور القوات العسكرية العراقية بجميع صنوفها ، ثم التنسيق الدولي الشامل حول تطبيق قرارات مجلس الامن قدر المستطاع بسبب امتدادات تنظيم داعش الارهابية مع المستوى الرسمي والشعبي ، الا ان ايمان الدول بان ارهاب تنظيم داعش الارهابي سيحل في بلدانهم عاجلاً ام آجلاً ، وان العراق يحارب بدل عنهم ساهم في تحقيق نوعاً من التعاون الدولي في دحره ، الا ان القضاء عليها مطلقاً يحتاج الى تعاون اكبر وقبل ذلك ايمان حقيقي بؤده لما يشكل من خطورة كبيرة على الجنس البشري.، اي أنه لن يكون بمقدور المجتمع الدولي أن يحقق إنجازاً باهراً في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، ما لم يسبق ذلك التوصل إلي تنسيق دولي شامل حول التدابير المضادة للإرهاب، وأطرها القانونية الملزمة والملمزة، وأن يكون ذلك كله مستنداً في أساسه إلي مفهوم دولي متجانس لا خلاف عليه حول سبل مواجهته.

المحور الثالث:- قرارا مجلس الامن بعد تحرير المدن العراقية من تنظيم داعش الارهابي.

يعد الانتصار الكبير الذي حققته القوات الامنية العراقية بمساعدة المجتمع الدولي كان لا بد من الحفاظ عليه لاسيما وان تنظيم داعش لازالت خلاياه ، يوصلون القيام بهجمات أينما وكيفما أمكنهم ذلك، لذلك كان لا بد من ان يبقى العراق محور اهتمام مجلس الامن بعد ان اصبح البلد الذي يقاتل الارهاب نيابة عن العالم ، لذلك واصل مجلس الامن اصدار قرارات داعمة للعراق في حربه ضد الارهاب وهذه القرارات سيتم بحثها عبر النقاط الاتية:-

أولاً:- قرار مجلس الأمن المرقم (2379) عام 2017 ، يعد أهم وأبرز قراراته التي أصدرها بخصوص مكافحة الإرهاب في العراق، كونه نص على جمع وحفظ وتخزين الأدلة التي تدين تنظيم داعش الإرهابي على جرائمه المرتكبة في العراق، بهدف محاكمتهم ومحاسبتهم على هذه الجرائم الإرهابية في المحاكم العراقية والمحاكم الدولية لانزال القصاص العادل بهم ، وجبر ضرر الضحايا والناجين من تلك العمليات الإجرامية التي ارتكبتها التنظيم الإجرامي بحقهم وتحقيق العدالة الاجتماعية، وهو مالم تتضمنه القرارات السابقة التي صدرت عن مجلس الأمن بخصوص محاربة الإرهاب في العراق ، وقد قامت الحكومة العراقية الاتحادية وحكومة إقليم كردستان العراق بجميع مفاصلها ومؤسساتها الرسمية ذات الصلة في تنفيذ القرار موضوع البحث ، فضلاً عن المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق ، بتقديم الدعم الكامل لفريق التحقيق الأممي لتحقيق ولايته المكلف بها في العراق من قبل مجلس الأمن ، وفقاً لما ورد في بنود القرار المذكور لمقاضاة تنظيم داعش الإرهابي محلياً ودولياً في المحاكم المحلية والدولية وفقاً لأحكام القانون الدولي ، لينالوا جزاءهم العادل جراء ما ارتكبه من انتهاكات وجرائم وحشية بشعة طالت المجتمع العراقي بجميع مكوناته وأطيافه ، ثم تم تمديد الولاية لفريق التحقيق الأممي المنشأ بموجبه، وذلك عبر قرار مجلس الأمن المرقمين (2490) لسنة 2019 و (2544) لسنة 2020.

ثانياً:- قرار مجلس الأمن المرقم 2421 لعام 2018، أصدر مجلس الأمن قراره المرقم (2421) في جلسته المرقمة (8285) المنعقدة بتاريخ 14 حزيران 2018 ، وشدد فيه على أهمية استقرار العراق وأمنه بالنسبة للشعب العراقي وبلدان المنطقة والمجتمع الدولي ولا سيما في ضوء الانتصار العسكري والأمني الذي حققه العراق ، كما أعرب المجلس عن دعمه للعراق في تصديه للتحديات التي تواجه وهو ينتقل إلى مهمة إعادة أعمار المدن والمناطق المحررة التي دمرها الإرهاب والعمل على تلبية احتياجات جميع العراقيين ، بما فيهم النساء والشباب والأطفال والأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات الأثنية والدينية .³⁰

ثالثاً:- قرار مجلس الأمن المرقم 2490 لعام 2019 ، أصدر مجلس الأمن قراره المرقم (2490) في جلسته المرقمة (8624) المنعقدة بتاريخ 20 أيلول 2019 ، أكد فيه على احترامه لسيادة العراق وسلامة أراضيه ووحدته وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ، وقد أشار المجلس إلى أن تنظيم داعش الإرهابي يشكل خطراً عالمياً يهدد السلم والأمن الدوليين ، وذلك بسبب أعماله الإرهابية وأيديولوجيته المتطرفة العنيفة واعتداءاته المنهجية السافرة المستمرة والواسعة التي تستهدف المدنيين العزل وانتهاكاته لحقوق الإنسان ، ومنها جرائمه المرتكبة ضد النساء والأطفال ، فضلاً عن قيام التنظيم بتجنيد وتدريب مقاتلين إرهابيين أجنبين يؤثر خطرهم على جميع المناطق والدول الأعضاء في الأمم المتحدة .³¹

كما أن مجلس الأمن أدان بقراره هذا ارتكاب تنظيم داعش الإرهابي لأعمال القتل والاختطاف واحتجاز الرهائن والتفجيرات الانتحارية والاسترقاق وبيع النساء و إجبارهن على الزواج من عناصره ، والاتجار بالبشر ، والاعتصاب ، والاسترقاق الجنسي وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي وتجنيد

الأطفال واستغلالهم والقيام بتنفيذ الهجمات على البنية التحتية الحيوية في العراق، وكذلك تدمير التراث الثقافي، بما في ذلك المواقع الأثرية والإتجار بالممتلكات الثقافية الخاصة بالبلد، وفي ذات السياق يُسلم مجلس الأمن بأن ارتكاب مثل هذه الأعمال التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية يمثل جزءاً من أيديولوجية تنظيم داعش الإرهابي وأهدافه الاستراتيجية، إذ يستخدم هذه الأعمال كأسلوب من أساليب الإرهاب، وإنّ مساءلة أعضاء التنظيم ستزيد من فضح أعمالهم الإرهابية ، وفي نفس الوقت تساعد في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف عبر وقف التمويل والتدفق المستمر للمجندين الدوليين المنضمين لصفوف التنظيم.³²

رابعاً:- قرار مجلس الأمن المرقم 2522 عام 2020 ، أصدر مجلس الأمن قراره المرقم (2522) بتاريخ 29 أيار 2020، شدد فيه على أهمية استقرار العراق وازدهاره وأمنه بالنسبة إلى لشعب والمنطقة والمجتمع الدولي ، ولا سيما في ظل الانتصار الميداني الذي حققه العراق على تنظيم داعش الإرهابي، وقد أعرب المجلس في نفس الوقت عن دعمه للعراق في تصديه للتحديات التي يواجهها ضمن جهوده المتواصلة التي يبذلها لتحقيق الاستقرار، بما فيها معركته المستمرة ضد الإرهاب المتمثل بتنظيم داعش الإرهابي وتنظيم القاعدة الإرهابي والجماعات المنتسبة إليهما، واستمراره بمهمة تحقيق الانتعاش وإعادة الإعمار والمصالحة، فضلاً عن العمل على تلبية احتياجات جميع العراقيين من النساء والشباب والأطفال والنازحون وأفراد الأقليات الأثنية⁽³³⁾ ، كما رحب مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها الحكومة العراقية للإسراع بتنفيذ الإصلاحات الهادفة إلى تلبية المطالب المشروعة في التصدي للفساد، وتقديم الخدمات الضرورية للمجتمع ، وتنويع اقتصاد البلد، وإيجاد فرص العمل لأبنائه ، وتحسين الإدارة العامة في الدولة وتعزيز مؤسساتها من مقومات بقائها وقدرتها على التجاوب ، كما حث المجتمع الدولي أن يبقى ثابتاً في الالتزام بمساعدة العراق فيما يبذله من جهود إنسانية تهدف إلى تحقيق الاستقرار وإعادة البناء والتنمية في البلد.³⁴

خامساً:- قرار مجلس الأمن المرقم 2544 عام 2020 ، أصدر مجلس الأمن قراره المرقم (2544) في 18 أيلول عام 2020، إذ يعيد تأكيد احترامه لسيادة العراق وسلامة أراضيه واستقلاله ووحدته وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وأشار إلى أن تنظيم داعش الإرهابي يشكل خطراً عالمياً يهدد السلم والأمن الدوليين، وذلك بسبب أعماله الإرهابية وأيديولوجيته المتطرفة العنيفة واعتدائه المنهجية المتواصلة والواسعة الانتشار التي تستهدف المدنيين وانتهاكاته للقانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان، ولا سيما الانتهاكات التي تتم بدوافع دينية أو عرقية، وتجنيد وتدريبه لمقاتلين إرهابيين أجانب يؤثر خطرهم على جميع المناطق والدول الأعضاء، ويدين ارتكاب تنظيم داعش الإرهابي لأعمال القتل والاختطاف والتفجيرات الانتحارية والاسترقاق وبيع النساء لتزويجهن قسراً والاعتصاب والاسترقاق

الجنسي وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي وتجنيد الأطفال واستغلالهم، وتنفيذ الهجمات على البنية التحتية الحيوية، وكذلك تدمير التراث الثقافي. (35)

الخاتمة

يتضح من متن البحث أن لمجلس الامن حضوراً بارزاً وواضحاً عبر قراراته الخاصة التي أصدرها لمكافحة الإرهاب في العراق ، بعد أن انتشرت ظاهرة الإرهاب في البلد عقب الاحتلال الأمريكي له في عام 2003 ، نتج عن هذه القرارات الصادرة عن مجلس الامن قيام الدول الأعضاء بتقديم الدعم والمساندة للجهود الوطنية العراقية الرامية إلى محاربة الإرهاب ومجابهته في العراق ، لكنها لم ترتق إلى مستوى تجفيف منابع ومصادر الإرهاب رغم أن هذه القرارات حجت النشاطات الإرهابية للتنظيم الإجرامي ، فشهد البلد على أثرها نوعاً من الاستقرار وبسط الأمن الذي زعزعته التنظيمات الإرهابية بعد عام 2003 .

مجمل ما تم تقديمه فقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي :-

1. إن مجلس الامن له دور في مكافحة الإرهاب بشكل عام عن طريق قراراته التي أصدرها بهذا الشأن، كون هذه الظاهرة باتت تشكل خطراً عالمياً، وقد حث الدول الأعضاء فيه وفي الأمم المتحدة بصورة عامة إلى الأخذ بقراراته والعمل على تطبيقها، من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين من التهديد والخطر وهي مهمته الرئيسية والأساس الموكل إليه تنفيذها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

2. دفعت الأعمال الإرهابية لتنظيم القاعدة الإرهابي في العراق مجلس الامن إلى إصدار قرارات خاصة بمكافحة الإرهاب في العراق، من أجل تحجيم نشاطات التنظيم الإرهابية وعملياته الإجرامية، والتي لم تشكل خطراً على العراق فقط وإنما امتدت أخطارها للمحيط الاقليمي والدولي، ليصبح إرهاب التنظيم خطراً عالمياً يهدد السلم والأمن الدولي، وقد قادت قرارات مجلس الأمن هذه إلى تضافر الجهود الدولية ودعم القوات الأمنية العراقية في محاربة الإرهاب في العراق،

والذي نتج عنه قتل زعيم تنظيم القاعدة الارهابي وقيادات التنظيم الرئيسية ، مما أدى إلى اضعافه كثيراً وتضييق الخناق عليه وهزيمته ليعود بعدها الأمن والاستقرار إلى البلد.

3. إن الجرائم الإرهابية التي ارتكبتها تنظيم داعش الإرهابي في العراق قادت مجلس الامن مرةً أخرى إلى إصدار عدد من القرارات الأممية الخاصة بمحاربة الإرهاب الذي اجتاح الأراضي العراقية واحتل اجزاء واسعةً منها، فقد أصدر مجلس الأمن قرارات دعا فيها المجتمع الدولي إلى مساعدة ومساندة العراق في حربه ضد الإرهاب، كون هذا الإرهاب المتمثل بتنظيم داعش الإرهابي لا يقتصر على العراق فقط، وإنما في حال عدم التصدي له سيمتد إلى المحيط الاقليمي والدولي وسيشكل تهديداً وخطراً حقيقياً على السلم والأمن الدولي، وقد قادت هذه القرارات إلى زيادة التحشيد وإدامة الزخم وتعزيز الدعم المقدم من الدول الأعضاء إلى القوات الأمنية العراقية في معركتها ضد التنظيم الإجرامي، وقد أدى هذا التعاون المشترك بين المجتمع الدولي والحكومة العراقية في الحرب على الإرهاب إلى هزم التنظيم في العراق وقتل زعيم التنظيم وقياداته الرئيسية ، وهو ما أضعف التنظيم كثيراً وشدد الخناق عليه ودحره ، فشهد العراق عودة الأمن والاستقرار إلى مدنه ومناطقه التي كانت مستباحة من قبل التنظيم الإجرامي في وقت سابق.

بالمقابل فان هذه الاستنتاجات التي توصلنا لها في دراستنا فإننا سنذهب إلى وضع مجموعة من المقترحات، والتي يمكن أن تعمل عليها الحكومة العراقية بالتعاون مع دول جوار العراق والمحيط الاقليمي والدولي، من أجل مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه ومصادر تمويله، لغرض بسط الأمن والاستقرار في البلد، وهي كما يأتي :-

1. إيجاد اتفاقيات تعاون مشتركة مع دول الجوار والمحيط الاقليمي والمجتمع الدولي تتوافق مع قرارات مجلس الامن الصادرة بخصوص مكافحة الإرهاب والسعي إلى توحيد الرؤى للتهديدات الإرهابية ومحاربتها، وكذلك العمل سويةً على مكافحتها عن طريق تفعيل التعاون القضائي وحماية الحدود المشتركة بين الدول وتبادل المعلومات الاستخبارية وتسليم المطلوبين بتهم الإرهاب فيما بينها لمحاكمتهم وإنزال القصاص العادل بهم.

2. إيجاد استراتيجية وطنية شاملة بأسرع وقت بغية بسط الأمن والاستقرار وتعزيز التنمية في البلد، لأن إزالة الإرهاب بصورة مستدامة لا يقتصر على الحل العسكري ،انما يشمل وضع نهج شامل يجمع بين تدابير إنفاذ القوانين والتدابير الموجهة نحو المعالجة السياسية والاقتصادية

والتعليمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون لترفع من كفاءة تلك السياسات عند توحيدها تحت سقف استراتيجية وطنية متناسقة.

3. السيطرة على وسائل التواصل الاجتماعي التي يستغلها تنظيم داعش الإرهابي في نشر جرائمه الإرهابية وتجنيد المقاتلين في صفوفه والإشراف على القنوات الفضائية وتوجيهها بضرورة تنقية المواد الإعلامية التي تعرضها من مشاهد العنف والدمار والقتل وما تبثه من معلومات تسهم في تضخيم الأحداث وتشجيعها على بث المواد الإعلامية التي تشارك في توعية الفرد والمجتمع بمخاطر الإرهاب وآثاره السلبية على الأمن والتنمية والاستقرار في البلد.

4. تفعيل دور المؤسسات الدينية العراقية للعمل في مجال مواجهة الإرهاب والقضاء على الغلو والتطرف وتخصيص بعض البرامج في الاذاعة التلفزيونية وإقامة الندوات والمؤتمرات الدولية والمنتديات الفكرية والثقافية، لنبذ أعمال الإرهاب وتطوير خطاب علماء الدين وجعله يتناسب مع الواقع بعيداً عن التحريف والتشويه وضرورة التأكيد على الحوار مع الآخر.

5. معالجة المشاكل الاجتماعية عن طريق القضاء على البطالة والفقر ومعالجة الانحراف الاجتماعي فانحطاط القيم السلوكية والأخلاقية قد يفتح الطريق أمام الجماعات الإرهابية لتكسب عناصرها، وهذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى زيادة التمرد ضد المجتمعات وفئاتها وثقافتها ورموزها ويسهم في انتشار الإرهاب.

هوامش البحث

¹(Security Council Resolution 1511 in 16 October 2003 , document creator number : S/RES/1511 (2003), p.1 – p.2.

²(Security Council Resolution 1511 in 16 October 2003 , ibid , p.4 – p.5.

³(Security Council Resolution 1526 in 30 January 2004 , document creator number: S/RES/1526 (2004), p.1 – p.3.

⁴(Security Council Resolution 1618 in 4 September 2005 , document creator number: S/RES/1618 (2005), p.1 – p.3.

⁵(Security Council Resolution 1637 in 8 October 2005 , document creator number :S/RES/1637 (2005), p.1 – p.2.

⁶(Security Council Resolution 1723 in 28 November 2006 , document creator number: S/RES/1723 (2006), p.1 – p.3.

⁷(Security Council Resolution 1790 in 18 December 2007 , document creator number: S/RES/1790 (2007), p.2 – p.4.

⁸(Security Council Resolution 1859 in 22 January 2008 , document creator number: S/RES/1859 (2008), p.1 – p.2.

⁹(Security Council Resolution 1883 in 7 Augusts 2009 , document creator number: S/RES/1883 (2009), p.1 – p.4.

¹⁰(Security Council Resolution 1936 in 5 Augusts 2010 , document creator number : S/RES/1936 (2010), p.1 – p.3.

¹¹(Security Council Resolution 2001 in 28 July 2011 , document creator number: S/RES/2001 (2011), p.1.

¹²) Security Council Resolution 2001 in 28 July 2011 , ibid , p.2.

¹³احمد سيد احمد ، مجلس الامن الدولي والارهاب.. قرارات بلا فاعلية ، بحث منشور في مجلة السياسية الدولية في الموقع <https://rawabetcenter.com/archives/27643>

¹⁴(Security Council Resolution 2061 in 25 July 2012 , document creator number: S/RES/2061 (2012), p.1. – p.3.

¹⁵(Security Council Resolution 2110 in 24 July 2013 , document creator number: S/RES/2110 (2013), p.1. – p.2.

- ¹⁶(Security Council Resolution 2169 in 30 July 2014 , document creator number: S/RES/2169 (2014), p.1. – p.2.
- ¹⁷) Security Council Resolution 2169 in 30 July 2014 , ibid , p.3.
- ¹⁸(Security Council Resolution 2170 in 15 Augusts 2014 , document creator number: S/RES/2170 (2014), p.1. – p.2.
- ¹⁹(Security Council Resolution 2170 in 15 Augusts 2014 , ibid , p.3.
- ²⁰) op cit , p.4.
- ²¹(Security Council Resolution 2170 in 15 Augusts 2014 , op cit , p.5. – p.6.
- ²²(Security Council Resolution 2233 in 29 July 2015 , document creator number: S/RES/2233 (2015), p.1.
- ²³(Security Council Resolution 2233 in 29 July 2015 , ibid , p.2. – p.3.
- ²⁴) op cit , p.4 – p.5.
- ²⁵(Security Council Resolution 2249 in 20 October 2015 , document creator number: S/RES/2249 (2015), p.1. – p.2.
- ²⁶(ibid , p.3.
- ²⁷(Security Council Resolution 2299 in 25 July 2016 , document creator number: S/RES/2299 (2016), p.3. – p.6.
- ²⁸(Security Council Resolution 2367 in 14 July 2017 , document creator number: S/RES/2367 (2017), p.1.
- ²⁹(Security Council Resolution 2367 in 14 July 2017 , ibid , p.3. – p.4.
- ³⁰(Security Council Resolution 2421 in 14 June 2018 , document creator number: S/RES/2421 (2018), p.1.
- ³¹(Security Council Resolution 2490 in 20 September 2019 , document creator number: S/RES/2490 (2019), p.1.
- ³²(Security Council Resolution 2490 in 20 September 2019 , ibid , p.2.
- ³³(Security Council Resolution 2522 in 29 May 2020 , document creator number: S/RES/2522 (2020), p.1.
- ³⁴(Security Council Resolution 2522 in 29 May 2020 , ibid , p.2.
- ³⁵) Security Council Resolution 2544 in 18 September 2020 , document creator number : S/RES/2544 (2020), p.2.



تاريخ استلام البحث 2022 / 5 / 24

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 2022 / 6 / 26

رقم الايداع الوطني / 2019 / 2375

المقومات الفكرية لبناء السلام في العراق بعد 2003

Intellectual components for building peace in Iraq after 2003

أ.م.د. منى حمدي حكمت

الباحثة شيماء زامل قاسم

كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

Asst. Prof. Dr. Mona Hamdi Hekmat

Shaima Zamil Qassem

College of Political Science / University of Baghdad

College of Political Science / University of Baghdad

Monaa.hamdy@copolicy.uobaghdad.edu.iq

shaimaa.zaaml1201b@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

يعد مفهوم بناء السلام من المفاهيم المعاصرة التي تسعى لتطوير العلاقة بين الافراد والجماعات من خلال بناء مقومات فكرية تتمثل بالحوار الفكري والتسامح والتعايش السلمي والتحصين ضد الاستلاب الفكري فقد تم التركيز في هذا البحث على المقومات الفكرية التي تمكن من احلال التعايش السلمي وتقبل الآخر والتصدي ضد الانقسامات بين مختلف الطوائف لتحقيق بناء السلام في المجتمع العراقي بعدما عانى من الكثير من الحروب ومختلف انواع العنف و الصراعات وذلك من خلال انشاء منظومة من الافكار التي تساعد على تحقيق الهوية الوطنية والفكرية و الثقافية للمجتمع العراقي .

الكلمات المفتاحية : "بناء سلام" , "المقومات الفكرية" , "العراق" , "التعايش السلمي"

Abstract

The concept of peace building is one of the contemporary concepts that seeks to develop the relationship between individuals and groups through building intellectual foundations represented by intellectual dialogue, tolerance, peaceful coexistence and immunization against intellectual alienation. The various sects to achieve peace building in the Iraqi society after it suffered from many wars and various types of violence and conflicts, through the establishment of a system of ideas that help achieve the national, intellectual and cultural identity of the Iraqi society.

Keywords : "peace building", "intellectual components", "Iraq", "peaceful coexistence"

المقدمة

التسامح والسعادة والحرية والتعايش السلمي والمجتمع المدني والمشاركة السياسية وحقوق الانسان والديمقراطية هي تلك المفاهيم والمصطلحات تترد علينا كثيراً وهي مصطلحات فلسفية عظيمة الاهمية وذات دلالات عميقة وقد نشأ كل منها في ظروف معينة ووقت معين وهي تتطور بتطور الحياة ان هذه المفاهيم هي وليدة العصور التاريخية وكل فيلسوف له رؤيته الخاصة عنها تبعا لطبيعة العصر و البيئة التي تربي في ظلها , وعلى الجميع احترام رؤيه الاخر فيها وتكتسب مصداقيتها وتطورها عبر العصور ويتلقونها وفقاً للتطورات التي يعيشونها سياسياً وعلمياً واقتصادياً واجتماعياً وهي تمثل التصورات الرئيسية التي لا يستغنى عنها الانسان فكراً و سلوكاً, لتؤدي دوراً بروحنا الفكرية وترسيخ المواطنة والتخلص من الجمود الفكري والعداء للأخر الى عصر نبني مجتمع جديد ونهضة جديدة قادرة على المشاركة الايجابية ومواجهة التحديات (1).

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث من ناحية توضيح أهمية الدور الفاعل للمقومات الفكرية لتبعث على التوعية بالجوانب الاخلاقية و البحث بحلول فكرية تسعى من خلالها لتحقيق بناء السلام بين مختلف فئات المجتمع العراقي .

مشكلة البحث : تكمن مشكلة البحث من ان بناء السلام وتحقيق الاستقرار وتقبل الاخر يتطلب العديد من المقومات التي تساعد وتبعث على تحقيق تلك الاهداف, فتتطلب مشكلة البحث حول السؤال التالي هل بالامكان تحقيق تلك الاهداف في حالة توافر العديد من المقومات الفكرية لتحقيق بناء السلام ؟

فرضية البحث : تنطلق فرضية البحث من ان بناء السلام وتقبل الآخر وتحقيق الاستقرار لا يتم الا من خلال توافر العديد من المقومات الفكرية لتحقيق الاهداف المرجوة لبناء السلام على أن يرافقها التطبيق العملي لتلك المقومات الفكرية .

هيكلية البحث : سوف نقسم هذا البحث الى محورين نتناول في المحور الاول التعايش السلمي والحوار الفكري و في المحور الثاني نتبع التسامح والتحصين ضد الاستلاب الفكري .

المحور الاول : التعايش السلمي و الحوار الفكري

اولاً . التعايش السلمي (peaceful coexistence) يقصد به عدم الذهاب للحرب والصراع وقبول كل من الطرفين للآخر وألا يلغي احد الطرفين للآخر ,وايضاً يقصد به اتباع سياسة تقوم على مبدأ قبول فكرة تعدد المذاهب الايدلوجية و التفاهم بين المعسكرين الشرقي والغربي, ودعوة كافة الاديان الى التعايش السلمي فيما بينها وتشجيع لغة التفاهم والحوار والتعاون بين الأمم المختلفة (2).

ويكون هذا المصطلح على ثلاث مستويات: (3)

1- المستوى الاول (سياسي وايدلوجي) ومعناه الحد من الصراع أو التحكم في إدارة الصراع أو

ترويض الخلاف العقائدي بين المعسكرين بما يفتح قنوات للاتصال والتفاهم بين الطرفين .

2- المستوى الثاني (اقتصادي) يرمز الى التعاون بين الشعوب والحكومة في ماله من صلة بالمسائل التجارية والقانونية والاقتصادية .

3- المستوى الثالث (ثقافي , حضاري , ديني) وهو الاحداث يشمل تحديد معنى التعايش الحضاري

او التعايش الديني ويعني أن تلتقي الحضارات المختلفة والاديان السماوية في العمل من اجل ان يسود السلام والامن في العالم وحتى تعيش الانسانية في جو من الاخاء والتعاون , فاتعايش السلمي اتفاق طرفين لتنظيم وسائل الحياة بينهم وفق قاعدة يحددها.

ويرى فرانسوا شاتليه ان التعايش السلمي لا يكون بين الدول فقط وانما بين الشعوب وهنا تكمن ضرورة وأهمية التعايش ,إذا أن محرك السلام كمحرك الحرب ليس فقط علاقة دولة بدولة اخرى وإنما بصورة اعمق علاقة الشعوب ببعضها البعض, وقد اكدت على ذلك منظمة اليونسكو (منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة) في عام 1995 على ضرورة تعايش الاجيال في الوقت الحاضر مع اجيال المستقبل في اجواء يسودها الامان والسلام و احترام الحقوق الاساسية وحقوق الانسان وتجنبيهم خوض حروب والتعرض للاضرار الناجمة عن استخدام الاسلحة والنزاعات التي تكون ضد مبادئ الانسانية وبناءً على ما تقدم ان معنى التعايش هو قبول الاخر والعيش معه جنب الى جنب بدون الاضرار به او السعي لالغائه سواء كان فرداً ام طائفة ام حزباً ام دولة مجاورة وبهذا الصدد يقول انطونيا نسايز (المجتمعات المتكاملة) يعيش فيها الافراد من مختلف الاجناس والاعراق و الاديان منسجمين مع بعضهم ولا يتطلب ذلك الانسجام والتعايش سوى ان تعيش تلك الجماعات مع بعض دون ان يقتل احدهم الاخر. (4)

ويعرف جابر الانصاري التسامح هو التعايش المختلفين بسلام اذا توافر حد ادنى من المساواة والتكافؤ وقبول الاخر وهنا يأتي دور التسامح مع الاخر وتعايش معه بسلام, لذا ان مفهوم التسامح يمثل

جوهر حقوق الانسان فهو المشهد الانساني الذي يغيب فيه مظاهر العنف وتعلو فيه قيم السلام ويعتقد الكثير من المؤرخون والفلاسفة ان فكرة التسامح يعود مصدرها الى قرن السادس والسابع عشر ويعود أصلها الى المفكر (جون لوك) الذي وضع تطور المفهوم في كتابه (رسالة في التسامح) فقد جاء رد فعل على النزاعات الدينية ويعد جون لوك فيلسوف التسامح لانه ارتفع بالمفهوم الى المفهوم المعاصر ووضعه في صيغة المبدأ الاول لقانون الوجود وأساس القبول بحقوق الانسان (5) .

ان التعايش السلمي وتثبيت جميع حقوق المكونات العراقية تعد أرضية مهمة وملائمة لمعالجة المشاكل التي يعاني منه العراق وان السلام هو الطريق الوحيد لتطور المجتمع و ان التمسك بالتعددية والتنوع مصدر اثناء الشعب العراقي لا تناحر ولا فرقة ومن اجل تحقيق التعايش السلمي في العراق لابد من توفر نقاط مهمة: (6)

1- تفعيل دور الحوار وقبول الاخر فهو ركيزة اساسية لتحقيق التعايش السلمي من خلال الاعتراف بحقوق الاخر, ان حتمية الاختلاف كحقيقة طبيعية فليس من الغريب تباين البشر في التصورات والمعتقدات والافكار ولكن الغريب وضع الجميع ضمن منظومة فكرية واحدة فالحوار كمبدأ يستند الى حرية سياسية واجتماعية تعزز التداول في المواقع والاراء و القناعات بالاضافة الى المؤسسات التي تشكل ركيزة اساسية في تاصيل قيمة التعايش في المجتمع على كل المستويات .

2- يجب ان لا تقتصر الحوارات على توصيات فقط بل يجب ان تدخل حيز التنفيذ ومن هذه التوصيات التاكيد على وحدة العراق, عدم التمييز بين الاطياف المختلفة , نبذ الارهاب , وتعزيز النقاط المشتركة والابتعاد عن مسائل التقاطع والاختلاف, وبناء اجهزة الدولة بعيداً عن معيار المحاصصة الطائفية, وطبع الكتب والكراسات التي تحت على مفاهيم التعايش السلمي و الثقة بين مختلف اطياف الشعب العراقي .

وبالاضافة الى النقاط اعلاه يمكن تحقيق التعايش السلمي فيمايلي (7) :

1- إلغاء نظام المحاصصة الطائفية التي تؤدي الى النزاعات ، والسعي لبناء دولة وطنية ديمقراطية ، وهذا ما أكدته التجربة المعاصرة للعديد من الدول غير المتطورة والمتعددة المذاهب والاديان والاثنيات .

2- منح زعماء العشائر والقبايل وشيوخها دورا حقيقيا في عملية راب الصدع في المجتمع العراقي ، وإبعاد شبح الحرب الأهلية والطائفية عنه، وذلك لكون المجتمع العراقي مجتمعا قريبا وعشائريا ، وهذه العشائر متصاهرة فيما بينها وان الاختلاف المذهبي ناشئ بسبب المكان مجلة العلوم السياسية مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق.

3- تعزيز الجانب الثقافي عن طريق خلق ثقافة وطنية شاملة وموحدة تشعر كل جماعة مهما كانت لغتها ومذهبها وديانيتها ، بأنها عراقية ومتساوية مع الجماعات الاجتماعية الأخرى .

4- لابد من تولي جهة سياسية رعاية توجيه عملية التعايش السلمي داخل المجتمع العراقي من أجل تبني برامج ترسيخ السلام ، والتواصل مع ذوي الخبرة في مجال السلام، وفتح دورات تدريبية لتأهيل الكوادر المطلوبة ، للوصول الى افضل الطرق العملية العلمية لخلق جو التعايش السلمي بين كل مكونات المجتمع العراقي.

5- ومن اجل بناء الوطن على الأسس الحضارية والديمقراطية ، فلا بد من نسيان الماضي الأليم وراء ظهورنا وعدم العودة إليه مجددا ، وبهذا فقط يتقدم العراق وتترسخ فيه المواطنة والتعايش السلمي الحقيقي ، أن المجتمع العراقي ظل على الدوام يعيش حالة من التفاعل والانسجام بين كافة مكوناته ، حتى اصبح بمثابة نسيج متكامل ، لكن هذا النسيج كان عرضة لمحاولات تمزيقه من مختلف القوى التي كانت تطمح في السيطرة على مقدرات هذا البلد.

ثانياً . الحوار الفكري

قال الزمخشري في أساس البلاغة حاورته وراجعته الكلام ويعني حسن الحوار أي حسن الكلام، وقال ابن منظور في لسان العرب الحوار هو الرجوع الى الشيء ، حار الى الشيء وعنه وبمعنى رجع عنه إليه ، عرفه محمد حسين فضل الله بأنه ادارة الفكرة بين أطراف متنازعة أو طرفين مختلفين وذلك عن ريق رح الحة والأخذ والرد بالكلام وبيان الرأي والرأي المضاد، ان الحوار بين الطرفين حول قضية الهدف منها الوصول الى الحقيقة بعيد عن التعصب والخصومة ولا يشترط التوصل الى نتائج فورية ، فهو عملية تواصلية متكافئة تهدف التوصل الى الحقيقة بعيدا عن الاختلاف والتعصب (8).

ان الحوار هو احد اشكال الاتصال وبإمتلاك الانسان لهذا الاسلوب تكون له قدرة على اقناع المستمع والتأثير عليه و لكسب ثقته وتأييده، (9) فالحوار نوع من البحث عن الاصلح والمشارك لكلا الطرفين فليس الهدف تغليب احد الرأيين او الحصول على مصلحة احد الطرفين على حساب الاخر سواء كان ماتوصل اليه احد الطرفين او بتدخل طرف ثالث ، وأهم ركن في الحوار هو التبادل السلمي للأفكار والمعلومات و الاراء ، و الأصل في الحوار أن يقوم على أساس التكافؤ والمساواة بين الأطراف المتحاورة و هذه المساواة تعنى عدم أفضلية لطرف على طرف اخر وبالتالي تضمن وعدم التعصب لرأي وعدم تعالي أحد الطرفين على الآخر و هذه المساواة هي أساس اعتراف كل طرف بالآخر، الاعتراف بكامل حقوقه وفرصه في الحوار تؤدي أخيرا إلى الألفة و التسامح وتقبل الآخر و يجري الحوار في جو من السلمية ونبذ العصبية وهي كفيلة بخلق جو من الهدوء وتوقيف النزاعات (10).

وتبرز أهمية الحوار من خلال: (11)

1- الحوار وسيلة للتفاهم.

2- الحوار عبارة عن مطلب إنساني وأسلوب حضاري يصل الانسان من خلاله إلى النضج الفكري، وقبول التنوع الثقافي الذي يؤدي إلى الابتعاد عن الجمود، وفتح قنوات التواصل مع المجتمعات الأخرى.

3- الحوار من أهم أدبيات التواصل الفكري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي التي تتطلبها الحياة في مجتمعنا المعاصر، لئلا يهدم من أثره في تنمية قدرة الافراد على التفكير المشترك والتحليل والاستدلال، بغية إنهاء خلافاتهم مع الآخرين بروح التسامح والصفاء بعيداً عن العنف والاقصاء.

4- الحوار هو سمة من سمات المجتمعات المتحضرة، والاداة الفعالة التي تساعد على حل المشكلات الصعبة، وتعزيز التماسك الاجتماعي.

ان الحوار يذيب الكثير من المشاكل ويصحح المفاهيم المغلوطة والظنون السيئة ويدرك الكثير من العوائق , فإن الدعوة الى الحوار الفكري الجاد وكسر طوق الارتجال والرتابة وإعادة صياغتها وبنائها من جديد وفق ضوابط و أسس علمية فنحن جميعنا بنفس المجتمع وتزداد الخروقات يوم بعد آخر وقد يساهم الحوار بتفريق وحماية مسيرة العقبات التي نواجهها. (12)

ولاهمية تعزيز الحوار الفكري البناء في العراق ضرورة دينية ووطنية في الوقت ذاته وان اتباع الاعتدال والوسطية و تعزيز وترسيخ الحوار هو الضامن لوحدية العراق شعباً وأرضاً ومجتمعاً بأعتباره السبيل الوحيد المعبر عن تطلعات كل مكونات الشعب العراقي, فكل مكون يستطيع التعبير عن اختياره بحرية ويكون مشارك حقيقي ولا يمكن لاي فئة ان تتخذ قرار فيه حيف وظلم على الآخر طالما الافكار والآراء يسودها جو الاعتدال والحوار وخالية من العنف و الغلو والتطرف , فمن الناحية الدينية اعتمد الاسلام الحوار الحضاري و الانساني فقد اكد الاسلام على احترام الراي والراي الاخر (13).

بناء السلام يحتاج الحوار الفكري البناء فمن خلاله يمكن التوصل الى حلول توافقية بين الاطراف المختلفة دون أن يضر احدهم بالآخر , وفيه يتم التركيز على العوامل المشتركة التي تخدم الجميع , و التوصل الى حل الخلافات بطرق علمية رصينة (14) وللتوصل الى نشر الحوار الفكري البناء في العراق لابد من تتبع جملة من المقترحات التي ترسخ ثقافة الحوار في المجتمع العراقي ومنها : (15)

- 1- انشاء مراكز تثقيفية متعددة تعمل على نشر دعوة التسامح والحوار وتصحيح المفاهيم وتوعية الافراد من اجل تقبل ثقافة الحوار الفكري و التسامح بدل القوة والعنف و رفض الاخر .
 - 2- الدعوة على إقامة المؤتمرات العامة التي تسعى الى ترسيخ ثقافة الحوار الفكري بين جميع الافراد والجماعات ذات الديانات المختلفة .
 - 3- لكي يكون الحوار جاد يجب عقده بين المختلفين والمتخاصمين الذين هم بحاجة الى حوار حقيقي وجاد .
- ومن أهم النظريات التي تناولت موضوع الحوار من ناحية اتصال المؤسسات السياسية مع الجماهير فعلى المؤسسات السياسية الاتصال بالجماهير لمناقشة القضايا المختلفة وذلك لاهمية الحوار في بناء النظام والعلاقات العامة لما له من دور في تحقيق التفاهم بين الجماهير و المؤسسات السياسية من خلال مبادئ أساسية: (16)

- 1- (التبادلية) تعني ادراك العلاقة بين الجماهير والمنظمة والاعتراف بأهميتها.
 - 2- (التواصل) والذي يعني استمرارية التواصل مع الجمهور .
 - 3- (التقمص) هي وضع الشخص نفسه موضع الاخرين وتبني افكارهم والذي يؤكد على مصالح واهداف الجماهير وتدعيمها .
 - 4- (المخاطرة) هي استعداد المؤسسة السياسية للتفاعل مع المؤسسات والافراد وفقاً للشروط .
 - 5- (الالتزام) ويشير الى مدى التزام المنظمة بمفهوم الحوار و التفاهم والتفسير وع الجماهير .
- فضرورة اهتمام صناع القرار بالحوار الفكري المبني على المخاطبة العقلانية و القائم على التأسيس الشرعي و الحرية الفكرية لمعالجة ما هو معمول به في الواقع السياسي حيث من شأنه ان يزيل التشوش الفكري الذي يحدث عند البعض (17).

المحور الثاني: التسامح والتحصين ضد الاستلاب الفكري

الفكر السليم له الاثر والاهمية في بناء الامم وحفظها من الانحراف والزلل وصلاح الفكر له دور بارز في استقرار حياة الافراد, فأن الفكر السليم هو أساس المسؤولية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية, (18) فمن خلال هذا المطلب سوف نسعى في البحث ما يحصن فكر الانسان لبناء فكر سليم غير مشوش أو مستلب .

أولاً. التحصين ضد الاستلاب الفكري

اننا نشكو من تصدع هائل في حياتنا الثقافية الفكرية و حرب فكرية بين فصائل الحداثة والعلمنة وبين فصائل التراث والمحافظة و الوقوف مع فصائل معينة ضد اخرى لتحقيق توازنات سياسية فنحن بحاجة الى أطار مرجعي الذي ستمد منه كل الفصائل اصولها الشرعية والفكرية ومعايير التحاكم لديها

وكيف نحدد الصالح من الطالح والصواب من الخطأ عند الجميع فقد تتفق جميع الفصائل على (الديمقراطية , الحرية , المواطنة , النهضة) وغيرها ولكن تختلف حول التصورات والوسائل التي يتم من خلالها الوصول الى هذه المفاهيم, فان الامة بحاجة على الاتفاق على مقياس واحد واصلاح مناهض للفكر وعلى أطار مرجعي واحد واصلاح الأسس الفكرية والسياسية والثقافية والاجتماعية أكثر من حاجتنا الى موازنات ومقاربات سرعان ماتنتهي بعدم وجود ما يقويها ويسندها من البنى الثقافية و الفكرية الموحدة والرؤى الحضارية المشتركة (19).

يعرف الاستلاب الفكري بأنه مسخ الفكر الذي يمثل هوية فكرية لمجتمع او جماعة او مجموعة, فماهو الهدف من هذا الاستلاب, ان الاستلاب من الناحية اللغوية هو اسم ومصدره (استلب) وحين يقال يعيش حالة استلاب يقصد به العيش في استعباد وخضوع بفعل ظروف سياسية وفكرية واجتماعية و اقتصادية خارجة عن ارادة الفرد وان الهدف من هذا الاستلاب مسخ الفكر واصابته بالضعف و الهزل حتى لا يستطيع مواجهة الفكر الآخر ومحو دوره ومحو خصوصيته وشغل فراغه بالفكر الدخيل الآخر , ويأتي الاستلاب على انواع منها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي ويكون الاستلاب الفكري هو القناة التي من خلالها تمر انواع الاستلاب الاخرى فان الاستلاب العقلي هو الذي يقود نحو الاستلاب الثقافي والفكري وبالتالي يفرض منهجه على تلك الطبائع والسلوكيات المرتبطة بالذات المستلبة على كل المستويات الفكرية والثقافية والنفسية والاجتماعية وبذلك يصبح الانسان مفرغاً من فكره وخاصيته الذاتية او مايسمى بالهوية الفكرية ,وان ضياع الهوية الفكرية الذاتية تعني ضياع الانسان فشروط الكائن العقلاني ان يمتلك ذات مستقلة وحررة وشروط الاستلاب هو ابعاد التفكير العقلاني الموضوعي البناء وهنا يحصل الاستلاب بأبشع صورة ويترك اثره على الافراد لدرجة ان يفقد قوته على الاحتفاظ بفكره الخاص الذي نهله من عمقه الثقافي والفكري و بينته التي يعيشها فقد شهدت العصور صور من الاستلاب الفكري التي غيرت المسار التاريخي و السياسي و الاقتصادي لها (20).

وان المجتمع العراقي مثل أي مجتمع اخر لم يخلو من الانتكاسات و الازمات التي تحد من وظائفه وانحرافه عن الجادة الصحيحة, فبسبب الانقسامات والتفرقة فيه وعدم ترابط الافراد داخل المجتمع الامر الذي عارض انشاء منظومة من الصفوة المثقفة التي بإمكانها ان تزيل العوائق وتعيد وضعها المحوري فيواجه الاستلاب الفكري للنخبة بالاستلاب الروحي للجماهير ويقوم الاول على فقدان العلاقة بالواقع واستلهاهم المجتمع ومشكلاته العملية والنظرية, والثاني يفقد العلاقة مع التطورات الكلية العليا الفلسفية والتاريخية و استلهاهم الماضي القديم ومسائل ومشاكل ومفاهيم المجتمع البائد التقليدي فيرسخ الاستلاب من خلال الواقع العراقي بكل جوانبه السياسية والدينية والاقتصادية وقد تقع ايضاً في الاستلاب بسبب ذاتها أي بنيتها الاجتماعية والسياسية و الدينية , ان المثقف العراقي مصاب برهاب السلطة والخوف من السلطة قراره من ان يتجه الى سلطة اخرى لكي يقوم بفعله الابداعي والثقافي من خلالها و ان يستثمر

الحرية والثقافة فيها انها سلطة الانا حيث لا يرى الاخر الشقيق من حق في ارثه المشترك بينهم⁽²¹⁾, وقد شكلت اخطر المشكلات التي يواجهها المجتمع العراقي بعد الانفتاح على العالم وهي مشكلة التشيع بالثقافة الغربية ومضامينها الفكرية و الاجتماعية وقيمها الانسانية و العقلانية مما ادت الى السقوط في منزلق الاستلاب الفكري نتيجة الانفصام بين المثقف و محيطه ووطنه وقد ايد هذه الاطروحة عبد الله العروي في كتابه بعنوان ازمة المثقفين العرب⁽²²⁾.

ويمكن بيان الاليات التي من خلالها التحصن ضد الاستلاب الفكري :

- 1- يحتاج التصدي للاستلاب الى اعمال العقل العلمي المخطط والمفكر لوضع استراتيجية فكرية طويلة المدى شرط ان تشمل كل قطاعات الحياة فمثلا الثقافة تستمد من تاريخ الامه الثقافي والعمل على ملء الثغرات التي يمكن ان تستغل من قبل الثقافات الاخرى, وفي مجال السياسة والاقتصاد والتعليم والاجتماع فيجب أن نحدد سبل مواجه الفكر الآخر الذي هدفه مسخ فكرنا وسلب ذاتنا بخطط استراتيجية من صنع العقول القادرة على صياغتها وهي كفيلة على مواجه الاستلاب الفكري⁽²³⁾.
- 2- ان المجتمع العراقي بحاجة الى صناعة النخب المثقفة لغرض بناء مجتمع قادر على مواجهة الازمات وصناعة هذه النخب لا تاتي من فراغ فأنها تحتاج الى جهود تضع الاسس الملائمة لصناعة هذه النخب حيث التوجه من الحالة الفردية وانتقال العمل الثقافي من عمل فردي الى عمل مؤسسي , أي الانتقال بالمثقف الفرد إلى المثقف المؤسسة المنظمة والحاضنة، أي التوجه من الحالة الفردية التي ينضوي تحتها إلى الحياة العامة التي تسمو على المجتمع لرفد وبناء مجتمع بعيد عن التناحرات والتناقضات والمشكلات الاجتماعية التي ممكن أن تهدم اركانه⁽²⁴⁾.
- 3- دراسة تأثير الظروف المحيطة بواقع المجتمع وماتفرزه من مشاعر سلبية من انكار وخوف وحذر وتزييف وعي الجماهير لتخلق وعي مستلب وثقافة مشوهة التي قد تخلق قيد داخلي على الافراد تمنعهم من محاربة الظلم والدفاع , فقد اصبح من الضروري تفكيك بنية الوعي الزائف وسماته ليتحرر الافراد من الاستلاب الفكري الذي اهم اهدافه العقل الموضوعي و الفكر الحر⁽²⁵⁾.
- 4- من الاسس النفسية التي يجب على الدولة مراعاتها في عملية البناء هي وحدة الدوافع والحاجات الانسانية فجميع القوانين و الشرائع و الاعراف الانسانية اكدت على ذلك, ان اشباع الحاجات الاساسية وفق المفهوم النفسي الاساس للبناء النفسي للفرد والمجتمع وانه امر ضروري اشباع الحاجات للوصول الى الاستقرار فمن اولويات الدولة تامين حاجات المجتمع والامة لتكون قادرة على تلبية متطلبات الحياة وبنائها⁽²⁶⁾ .
- 5- اتباع منهج التعافي وهو التركيز على العوامل الايجابية التي يسهل السيطرة عليها والتي تؤدي الى تحقيق نجاحات حتى لو كانت بسيطة فهي كفيلة بزرع بذور الثقة وحركة للتقدم, وترتيب امكانيات العمل

الجماعي مما يسهم في غرس مفاهيم العقل الجمعي والتعاون ويضيف امكانية النجاح و الاحاسيس الايجابية. (27)

6- ايجاد صيغة للتفاعل مع الثقافة الغربية للحصول على الافضل مع التاكيد على الهوية الوطنية و الثقافية الفكرية دون الوقوع في موقفين متضادين اما في رفض ما هو غربي وإما الاعتماد على الصيغة الغربية للتفكير و التنمية بانها الصيغة الوحيدة الملائمة للحفاظ على هوية المجتمع مع الاخذ بالتطور والتقدم, و ابتكار اساليب وسلوكيات السيادة والنهضة وهي شرط لتقدم المجتمع مما تشمل من احترام الانسان و الشجاعة و المثابرة و الاخذ باسباب القوة المادية مع الاخلاق القويمة بما يضفي غائية اخلاقية ليتوجه السلوك نحو وجهة الخير لا الشر (28).

ثانياً. التسامح

لقد اقتضت الحكمة الالهية التعدد والاختلاف لتتألف و تتعارف البشرية فقد قال تعالى ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ ﴾ (29), ان التعددية حكمة الخالق جل شأنه, ان التسامح رؤية متحررة فكرياً أو متفهمة حيال الممارسات والعقائد المغايرة أو المضادة لعقائد وممارسات الشخص المتسامح معه وهو ايضاً موقف من يقبل لدى الاخرين طرق حياة وطرق مختلفة عن الذي لديه حيث الاستعداد العقلي قوامه ترك حرية التعبير لكل فرد حتى لو كان الشخص لا يوافق الرأي أو يشاطره , أي يترك للفرد الاخر احترام ودي لرأي الاخر ويعترف بأن أي طرف من اطراف التعامل (الجمعي أو الفردي) بأنه لا يمتلك الحقيقة المطلقة وانما ممكن ان يكون جزء من تلك الحقيقة (30) .

تتضح أهمية التسامح من مقولة ديزموند توتو كبير أساقفة جنوب افريقيا ((من دون التسامح لن يكون هناك مستقبل, فالتسامح يعني ان نمنح لأوطاننا وأفسنا الفرصة لكي نبدأ بداية جديدة)) جعل الدعوة الى التسامح الانساني لتجاوز كل معوقات وعترات الماضي ويخبرنا بأهمية التسامح لأنه صانع المستقبل لاي دولة تتمسك به او امة وبدون التسامح لا يمكن للدول ان تقوم وتكمل بناء نهضتها وانسانيتها ويمثل بداية جديدة لكل انسان, ولعل مايراه الناقد المصري (رجاء النقاش) في كتابه تأملات في الانسانية فقد كشف بعدين للتسامح من خلال مقولته " التسامح هو الذي يعطي للصواب قوته وقدرته على الامتداد وكذلك على تحقيق النصر " وهما تحقيق النصر وقوة الصواب إذ نستشف من أن التسامح الإنساني كونه فعل مودة وخير فهو يزيل التمايز والنفور والضعينة , ويبدد المشاكل والأحقاد , فيؤدى إلى علاقات صائبة , فيما بين الافراد في المجتمع والدولة , ويحل محل التشدد والتعصب فعل الصواب وقيمته الجميلة بنمو الصواب في ظل التسامح ويكون اولوية التعامل بين الافراد و المجتمعات القائمة على الود والسلام والتنوع الخصب لثقافتهم , مما يوحدتهم أكثر وأقوى بكثير من كل ما يمكن أن يفرق بينهم ويؤكد أن التسامح الإنساني هو وسيلة فعالة و أساسية لبناء السلام , فضلا عن كونه يعزز الابداع

و الابتكار ، ويعمل على فتح أذهان الشعوب من منظور أجمل لنبذ الكراهية و التطرف والعنف والتعصب (31) ، يبين الكاتب والفيلسوف فرنسيس بيكون ان غياب التسامح يؤدي الى اخلال موازين السلام الاجتماعي و في اقصى حالاته يفضي الى حروب اهليه ودينية وقومية ومن اقصى الحروب في التاريخ كانت مقترنه بالنزعة (الالغائية) فهي سبب ومعوق من معوقات المجتمع وسبب تأخر نموه خاصة غياب التسامح الديني والاجتماعي حيث النزعة لالغاء الاخر وعقيدته وفكره وقناعته (32).

فتبرز أهمية التسامح مع الاخر من خلال (33) :

- 1- مساعدة تنشئة الافراد على رفض التفرقة والتمييز العنصري بين افراد المجتمع الواحد .
- 2- التصدي لحالات الاستقطاب الحادة بين ابناء المجتمع والاختلاف وعدم قبول رأي الاخر .
- 3- مواجهة التنوع الثقافي والفكري بين اطياف المجتمع وترقية حسن التعامل والحس الاجتماعي مع الآخرين .
- 4- ودعم قيم الاحترام و الحريات العامة لكافة افراد المجتمع .
- 5- احترام كل طرف للآخر .
- 6- الانفتاح على الطرف الآخر فكرياً ونفسياً و موضوعياً.

نستنتج من الاليات الفكرية أنها تعمل على ازالة مسببات العنف و الانقسام والتفرقة وتعمل على ترصين المجتمع من الجبهة الداخلية و العمل على زيادة التماسك المجتمعي و بناء المجتمع ابتداء من الاسرة لتحقيق التعايش السلمي والوحدة الوطنية لتحقيق بناء السلام .

خلاصة القول يمكن تحقيق التكامل الذاتي العراقي كما بينها المفكر العراقي ميثم الجنابي في كل من:
(34)

- 1- بنية الدولة والتكامل الشرعي اي اعادة بناء الدولة العراقية حيث تتحول السلطة فيها الى اجير اجتماعي يتم أختباره وقابل للتسريح باتباع قانون الانتخاب وهنا يتحقق التداول السلمي للسلطة .
- 2- الواجبات والحقوق على كل المستويات والتي تكفل للجميع المساواة التامة امام القانون وهنا يتحقق سيادة القانون .
- 3- المجتمع المدني يلعب دوراً في ترسيخ قيم المساواة والحرية والحقوق العدالة من خلال تفعيل واشراك كافة نقابات والنواد والحركات الاجتماعية المتنوعة .
- 4- الاقتصاد الحر القائم على أساس آلية السوق المضبوط بقيم الرقابة القانونية التي تسعى الى تنظيم فعلة بما يخدم التطور المتناسق للأفراد والمجتمع والتحرر من هيمنة السلطة .
- 5- التعليم والتربية في خدمة التحرر الاجتماعي والتنمية فيصبح المعيار المباشر والغير مباشر لامتحان الاحزاب والسلطات المتعاقبة على ان يتم توجيه النسبة الاكبر من ميزانية الدولة لها .
- 6- الصحة فهي جناح الطيران السريع للعراق وطرف اخر للتربية والتعليم وتجربة البناء الجديدة .

7- الثقافة هي روح الفعالة في تسريع التطور الاجتماعي والاقتصادي وترسيخ قيم الانسانية ومعاييرها في كل الميادين .

ان اتباع الاسلوب العقلاني والواقعي هو السبيل الوحيد لتفعيل قوة ذاتية وجعل العراق في نهاية المطاق قوة عالمية .

الخاتمة

ان لتعزيز بناء السلام لا بد من توفر (المقومات الفكرية) التي تساعد على تحقيق الاستقرار وعدم اللجوء الى العنف والصراع وان لا يلغي احد الطرفين الآخر , ولتحقيق بناء السلام لا بد من خلق اجيال تكون علاقتهم مع بعض مبنية على اساس احترام حقوق الانسان , لقد غلب طابع الخلاف والعزلة و الصراع في العلاقات بين الافراد فلم يعرف العراق بعد 2003 الاستقرار فقد واجه تحديات كبيرة خارجية وداخلية زادت من هشاشة الدولة وعدم قدرتها على ادارة التنوع مما سبب زيادة تشظي المجتمع العراقي والانقسامات الداخلية.

وتوصلنا من خلال البحث في المقومات الفكرية لبناء السلام في العراق بعد 2003 الى التالي :-

1- ان العراق بحاجة الى مقومات فكرية تعزز من مفاهيم الحوار الفكري والتعايش السلمي والتسامح وتقبل الآخر لمواجهة التشتت وعدم الاستقرار حيث تعمل المقومات الفكرية على ازالة مسببات العنف و الانقسام والتفرقة وتعمل على ترصين المجتمع من الجبهة الداخلية و العمل على زيادة التماسك المجتمعي و بناء المجتمع ابتداء من الاسرة لتحقيق التعايش السلمي والوحدة الوطنية لتحقيق بناء السلام .

2- لا يمكن تحقيق تلك المقومات الا اذا ترجمت الى واقع عملي .

3- بالاضافة الى تلك المقومات الفكرية هناك حاجة الى مقومات عملية من

- **مقومات سياسية** تسعى الى تحقيق الاستقرار السياسي و اقامة دولة مدنية تستند الى سيادة القانون وتطبيق مبدأ المواطنة, حيث تسعى الى احترام حقوق الانسان وحرية , وتحقيق الوحدة الوطنية تحت ثقافة وطنية مشتركة .
- **مقومات اجتماعية** من خلال اتباع تنشئة اجتماعية -سياسية تسعى الى هدفها خلف فهم مشترك للقيم والقواعد لخلق علاقة تكاملية بين بناء شخصية الفرد و كونه مواطن عليه حقوق وواجبات وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني ,ولا ننسى دور المرأة الهام في بناء مجتمع وغرس القيم والتقاليد وخلق جيل متعلم .

- مقومات ثقافية لها أثر كبير لدور الثقافة في تغيير الفكر الى فكر ايجابي يسير المجتمع نحو ثقافة موحدة جامعة لتماسك المجتمع فيجب اعطاء الجانب الثقافي بما فيه من جانب الاعلام والاذاعة والتلفزيون والصحافة و مؤسسات النشر بأتابع سبل واليات ايجابيه بناءة لا هدامة لتعزيز الاستقرار .
- مقومات اقتصادية الاقتصاد اساس الدولة القوية والدافع لنهوضها فعلى النظام السياسي تتبع منابع الفقر والقضاء عليها واعطاء الشباب فرصة للعمل بهدف التخلص من البطالة و القضاء على الفساد بكافة انواعه.

توصي الدراسة بالاهتمام بالمقومات الفكرية والعملية لتحقيق الاستقرار وبناء السلام بوضع خطط طويلة وقصيرة المدى يستشعر المواطن بمرور الزمن من خلالها بأن له كيان وانه تم تحقيق رغباته وحاجاته من الامن و التعليم والصحة وخدمات تجعله معطاء للمشاركة السياسية والاجتماعية وبذلك تتحقق صحة الفرضية انه بتوافر المقومات والتطبيق العملي لها يمكن تحقيق الاهداف المرجوة من بناء سلام والاستقرار .

قائمة الهوامش

- (¹) رمضان بسطاويسي , مفاهيم فلسفية التسامح , ط 1 , ب م , مكتبة الدار العربية للكتاب , 2018 , ص 6 .
- (²) عبد الهادي فضلي , الاسلام والتعدد الحضاري بين سبل الحوار وأخلاقيات التعايش , ب م , مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي , 2014 , ص 222 .
- (³) ابراهيم صقر اسماعيل , التعايش السلمي بين المسلمين والمسيحيين في بيت القدس مابين (1897 - 1994) , ط 1 , لندن , دار أي كتب , 2019 , ص 29 .
- (⁴) خالد عبد الاله عبد الستار , الأسس الفكرية لثقافة التعايش السلمي في المجتمعات , مجلة التراث العلمي العربي , العدد (2) , جامعة بغداد , كلية العلوم السياسية , 2016 , ص ص 212-213 .
- (⁵) علي أسعد , التربية على قيم التسامح , مجلة المواطنة والتعايش , العدد 2 , العراق , مركز وطن للدراسات , 2007 , ص 22 .
- (⁶) د. عبير سهام مهدي , مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية (العراق أنموذجاً) , مجلة حوليه المنتدى , المجلد 1 , العدد 7 , المنتدى الوطني لبحوث الفكر والثقافة , 2011 , ص ص 176 - 178 .
- (⁷) للتفاصيل ينظر : د. منى حمدي , مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق , مجلة العلوم السياسية , العدد 52 , جامعة بغداد , كلية العلوم السياسية , 2016 , ص ص 348 - 349 .
- (⁸) سناء محمد سليمان , فن وأدب الحوار بين الأصالة و المعاصرة , ط 1 , القاهرة , دار عالم الكتب , 2013 ص ص 23 - 24 .
- (⁹) فداء محمود الشوبكي , تعزيز الامن الفكري من خلال الحوار التربوي في سيرة الرسول , مجلة رواء (مجلة فكرية دورية) , العدد 10 , سوريا , هيئة الشام الاسلامية , 2021 , ص 25 .
- (¹⁰) للتفاصيل ينظر : علي جابر العبد , الحوار مفهوماً وتأصيلاً وواقعاً , مجلة كلية الدراسات الاسلامية والعربية , المجلد (2) , العدد 35 , الاسكندرية , 2019 , ص ص 479 - 483 .
- (¹¹) عماد ابو صالح , فن الحوار , وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية :متوفر على شبكة الانترنت الدولية على الرابط التالي <https://nimd.org/wp-content/uploads/2020/09/Dialogue-as-an-art.pdf> وقت الزيارة 11:51م في 2022/4/8 .
- (¹²) احمد عبد الرحمن الصيوان , الحوار (أصوله المنهجية وأدابه السلوكية) , ط 1 , الرياض , دار الوطن , 1413 هـ , ص 39 .
- (¹³) طارق عبد الحافظ , الحوار الفكري البناء مرتكزاً للاعتدال في العراق المعاصر , مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية , المجلد 8 , عدد خاص بالمؤتمر الدولي الاول لجامعة الانبار , جامعة الانبار , كلية القانون و العلوم السياسية , 2018 , ص 120 .
- (¹⁴) طارق عبد الحافظ , المرتكزات الفكرية لبناء السلام , مجلة السياسة والدولية , العدد 46 , الجامعة المستنصرية , كلية العلوم السياسية , 2021 , ص 200 .
- (¹⁵) للتفاصيل ينظر : طارق عبد الحافظ , الحوار الفكري البناء مرتكزاً للاعتدال في العراق المعاصر , مصدر سابق ذكره , ص ص 121-122 .

- (16) ناهض فاضل زيدان ، العلاقات العامة و الصورة الذهنية : سلسلة بحوث ، ط 1 ، الاردن - عمان ، دار أمجد للنشر والتوزيع ، 2016 ، ص 48 .
- (17) جلال الدين محمد صالح ، الارهاب الفكري اشكاله وممارساته ، ط1 ، الرياض ، مكتبة القانون والاقتصاد ، 2014 ، ص 209 .
- (18) عبد الحلیم محمود السيد وأخرون ، الأسس النفسية لتنمية الشخصية الايجابية للمسلم المعاصر ، ط1 ، القاهرة ، مكتبة ايتراك ، 2009 ، ص 19 .
- (19) رشاد الغنوشي ، حقوق المواطنة : حقوق غير المسلم في المجتمع الاسلامي ، ط2 ، الولايات المتحدة الامريكية - فرجينيا ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، 1993 ، ص 18 .
- (20) عبد الرزاق عبد الحسين ، كيف نتحرر من الاستلاب الفكري ، شبكة النبأ ، متوفر على شبكة الانترنت الدولية على الرابط التالي <https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/13706> وقت الزيارة 2022/4/15 ، وقت الزيارة 5:50م .
- (21) مازن رسول محمد ، النخبة العراقية المثقفة محنة الاستلاب والتهميش ، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد الثاني ، العدد 220 ، الجامعة المستنصرية ، كلية الاداب ، 2017 ، ص 177 .
- (22) حسن الكيري ، مؤنسات نقدية ، مصر - الاسكندرية ، دار لمار للنشر والتوزيع ، 2019 ، ص 116 .
- (23) عبد الرزاق عبد الحسين ، مصدر سبق ذكره ، متوفر على شبكة الانترنت الدولية على الرابط التالي <https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/13706> وقت الزيارة 2022/4/15 ، وقت الزيارة 5:50م .
- (24) مازن رسول محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 186 .
- (25) مجدي اسحق ، الثورة من منظور علم النفس السياسي ، ط1 ، الخرطوم ، دار المصورات للنشر ، 2021 ، ص 17 .
- (26) غسان حسين سالم ، الاسس النفسية لبناء الدولة ، ط2 ، العراق ، المعهد العراقي للحوار ، 2021 ، ص 36 .
- (27) مجدي اسحق ، مصدر سبق ذكره ، ص 32 .
- (28) عبد الحلیم محمود السيد وأخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 36 .
- (29) سورة الروم ، الاية (22)
- (30) هبه محمد عفت ، التسامح والدراما نشر ثقافة التسامح بين الجمهور ، ط1 ، القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع ، 2019 ، ص 9 .
- (31) عبد المجيد المرزوقي ، ثنائية السعادة والتسامح في أسس التعايش وصناعة الانسان ، ب م ، دار همائل للطباعة والنشر ، 2016 ، ص 117-121 .
- (32) المصدر نفسه ، ص 133 .
- (33) فايزة احمد الحسيني ، مداخل واستراتيجيات وطرائق حديثة في تعليم وتعلم الدراسات الاجتماعية ، مصر - الاسكندرية - دار التعليم الجامعي ، 2022 ، ص 394-395 .
- (34) ميثم الجنابي ، مصدر سبق ذكره ، ص 210 .

المصادر والمراجع

- 1- ابراهيم صقر اسماعيل , التعايش السلمي بين المسلمين والمسيحيين في بيت القدس ما بين (1897-1994), ط1 , لندن , 2019.
- 2- احمد عبد الرحمن الصيوان , الحوار (أصوله المنهجية وأدابه السلوكية) , ط 1 , الرياض , دار الوطن , 1413هـ
- 3- اسماعيل حمدي محمد , الاعلام ودوره في الوفاء بحاجات الشباب في مجتمع متغير , ط1 , ب م , دار المعتز للنشر والتوزيع , 2017.
- 4- جلال الدين محمد صالح , الازهاب الفكري اشكاله وممارساته , ط1 , الرياض , مكتبة القانون والاقتصاد , 2014.
- 5- جميل حليل نعمة , الدولة المثلى في فلسفة ارسطو السياسية , لبنان - بيروت , دار الكتب العلمية , 2019 .
- 6- حسن الكيري , مؤنسات نقدية , مصر - الاسكندرية , دار لمار للنشر والتوزيع , 2019 .
- 7- خالد عبد الاله عبد الستار , الأسس الفكرية لثقافة التعايش السلمي في المجتمعات , مجلة التراث العلمي العربي , العدد (2) , جامعة بغداد , كلية العلوم السياسية , 2016 .
- 8- رشاد الغنوشي , حقوق المواطنة : حقوق غير المسلم في المجتمع الاسلامي , ط2 , الولايات المتحدة الامريكية - فرجينيا , المعهد العالمي للفكر الاسلامي , 1993 .
- 9- رمضان بسطاويسي , مفاهيم فلسفية التسامح , ط1 , ب م , مكتبة الدار العربية للكتاب , 2018 .
- 10- سناء محمد سليمان , فن وأدب الحوار بين الأصالة والمعاصرة , ط 1 , القاهرة , دار عالم الكتب , 2013 .
- 11- سورة الروم , الآية (22)
- 12- طارق عبد الحافظ , الحوار الفكري البناء مرتكزاً للاعتدال في العراق المعاصر , مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية , المجلد 8 , عدد خاص بالمؤتمر الدولي الاول لجامعة الانبار , جامعة الانبار, كلية القانون و العلوم السياسية , 2018 .
- 13- طارق عبد الحافظ , المرتكزات الفكرية لبناء السلام , مجلة السياسة والدولية , العدد 46 , الجامعة المستنصرية , كلية العلوم السياسية , 2021 .
- 14- عبد الحليم محمود السيد وآخرون , الأسس النفسية لتنمية الشخصية الايجابية للمسلم المعاصر , ط1 , القاهرة , مكتبة ايتراك , 2009 .
- 15- عبد الرزاق عبد الحسين , كيف نتحرر من الاستلاب الفكري , شبكة النبا , متوفر على شبكة الانترنت الدولية على الرابط التالي <https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/13706> وقت الزيارة 2022/4/15, وقت الزيارة 5:50م.
- 16- عبد المجيد المرزوقي , ثنائية السعادة والتسامح في أسس التعايش وصناعة الانسان , ب م , دار همايل للطباعة والنشر , 2016 .
- 17- عبد الهادي فضلي , الاسلام والتعدد الحضاري بين سبل الحوار وأخلاقيات التعايش , ب م , مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي , 2014 .
- 18- عبير سهام مهدي , مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية (العراق أنموذجاً) , مجلة حوليه المنتدى, المجلد 1 , العدد 7 , المنتدى الوطني لاجتاهات الفكر والثقافة , 2011 .

- 19- علي أسعد , التربية على قيم التسامح , مجلة المواطنة والتعايش , العدد 2 , العراق , مركز وطن للدراسات , 2007 .
- 20- علي الدين هلال , التجديد في الفكر السياسي المصري الحديث : اصول الفكرة الاشتراكية (1882 - 1922) , القاهرة , جامعة الدول العربية للتربية والثقافة والعلوم , معهد البحوث والدراسات العربية , 1975 .
- 21- عماد ابو صالح , فن الحوار , وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية : متوفر على شبكة الانترنت الدولية على الرابط التالي <https://nimd.org/wp-content/uploads/2020/09/Dialogue-as-an-art.pdf> وقت الزيارة 11:51م في 2022/4/8 .
- 22- غسان حسين سالم , الاسس النفسية لبناء الدولة , ط2 , العراق , المعهد العراقي للحوار , 2021 .
- 23-فايزة احمد الحسيني , مداخل واستراتيجيات وطرائق حديثة في تعليم وتعلم الدراسات الاجتماعية , مصر - الاسكندرية - دار التعليم الجامعي , 2022 .
- 24- فداء محمود الشوبكي , تعزيز الامن الفكري من خلال الحوار التربوي في سيرة الرسول , مجلة رواء (مجلة فكرية دورية) , العدد 10 , سوريا , هيئة الشام الاسلامية , 2021 .
- 25- للتفاصيل ينظر :علي جابر العبد , الحوار مفهوماً وتأصيلاً وواقعاً , مجلة كلية الدراسات الاسلامية والعربية , المجلد (2) , العدد 35 , الاسكندرية , 2019 .
- 26- مازن رسول محمد , النخبة العراقية المثقفة محنة الاستلاب والتهميش , مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية , المجلد الثاني , العدد 220 , الجامعة المستنصرية , كلية الاداب , 2017 .
- 27- مجدي اسحق , الثورة من منظور علم النفس السياسي , ط1 , الخرطوم , دار المصورات للنشر , 2021 , ص 17 .
- 28- منى حمدي , مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق , مجلة العلوم السياسية , العدد 52 , جامعة بغداد , كلية العلوم السياسية , 2016 .
- 29- ناهض فاضل زيدان , العلاقات العامة و الصورة الذهنية : سلسلة بحوث , ط 1 , الاردن - عمان , دار أمجد للنشر والتوزيع .
- 30- هبه محمد عفت , التسامح والدراما نشر ثقافة التسامح بين الجمهور , ط 1 , القاهرة , العربي للنشر والتوزيع , 2019 .



تاريخ استلام البحث 2022 / 3 / 15

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 2022 / 6 / 26

رقم الابداع الوطني / 2019 / 2375

**السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد عام 2003 - دراسة في ضوء
المحددات الداخلية والمتغير الدولي (الأمريكي)**

**Turkish foreign policy toward Iraq after 2003 - a study in the light of the
internal determinants and the international (American) variable**

أ.م. اسراء احمد جياذ

Esraa Ahmed Jiyad

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

Al-Mustansiriya University / College of Political Science

issraa@gmeil.com

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

مما لا شك فيه من ان الآراء والتحليلات من قبل المختصين في مجال العلوم السياسية والقانون قد اختلفت في تحديد وتعريف السياسة الخارجية ، فيرى بعضهم بأنها تلك الأفعال الهادفة والمؤثرة للدولة، والموجهة خارج حدودها ، أو أنها ذلك النشاط الخارجي للدولة مع الفاعلين الدوليين في النظام الدولي، أي ذلك النشاط الموجه نحو الخارج بغية تحقيق الأهداف المرسومة للدولة. وفقا لذلك المتتبع للسياسة الخارجية التركية يجدها قد تميزت ولحد عقد السبعينات من القرن العشرين الماضي ، بأنها عبارة عن خليط ما بين عدم الاكتراث بما يحصل في الساحة العربية تحت ذريعة عدم التدخل في شؤون الدول العربية ، الا انها تغيرت و اتخذت مواقف عدائية ضد بعض الدول العربية و تجسد ذلك تجاه العراق خلال حرب عام 1990، فضلا عن ذلك سياستها المائية تجاه العراق وسوريا.

الكلمات المفتاحية: "السياسة الخارجية"، "الدور التركي"، "العراق"، "المتغيرات"

Abstract

Undoubtedly ,opinions and analysis by specialists in the field of political science and law have differed in defining and defining foreign police, some of them see it as those targeted and influential auctions of the state, directed outside its porters or that it is the eternal activity of the state with international actors in the international system ,i.e. that activity directed abroad in order to achieve the objectives set for the state according to that ,the observer of Turkish foreign policy finds that it was distinguished until the seventies of the last century as a mixture of indifference policy it was distinguished until the seventies of the last sentry as a mixture of indifference to that is happening in the Arab arena under the pretext of non –interference in the affairs of Arab countries- but it changed and took hostel positions against some Arab countries and this was embodied in Iraq during the 1990 war ,as well about that water policy towards Iraq and Syria.

key words: "Foreign Policy", "Turkish Role", "Iraq", "Variables"

المقدمة

لقد اختلفت الآراء والتحليلات من قبل المختصين في مجال العلوم السياسية والقانون في مجال تحديد وتعريف السياسة الخارجية، فيرى بعضهم بأنها تلك الأفعال الهادفة والمؤثرة للدولة، والموجهة خارج حدودها ، أو أنها ذلك النشاط الخارجي للدولة مع الفاعلين الدوليين في النظام الدولي، أي ذلك النشاط الموجه نحو الخارج بغية تحقيق الأهداف المرسومة للدولة . وفقا لذلك فان المتتبع للسياسة الخارجية التركية موضوع البحث يجدها قد تميزت ولحد عقد السبعينات من القرن العشرين ، بأنها عبارة عن خليط ما بين عدم الاكتراث بما يحصل في الساحة العربية ، تحت ذريعة عدم التدخل في شؤون الدول العربية

، الا انها تغيرت و اتخذت مواقف عدائية ضد بعض الدول العربية و تجسد ذلك تجاه العراق خلال حرب عام 1990، فضلا عن ذلك موقفها اي سياستها المائية المضطربة تجاه العراق وسوريا ، اذ قامت أي تركيا وبشكل منفرد بإنشاء مشاريع عملاقة على نهري دجلة والفرات كمشروع (ألكاب) Gap والذي له مضامين سياسية ، والمشروع يتكون من (22) سدا منها (12) سد على نهر الفرات و(5) على نهر دجلة ، مما اثر بشكل كبير على حصة ومناسيب المياه لكلا من العراق وسوريا وهدد أمنهما الغذائي .

كما لجأت تركيا الى استخدام اسلوب التهديد العسكري المباشر باجتياح منطقة كردستان العراق بعد اتهام الحكومة العراقية بأبواء مقاتلي (حزب العمال الكردستاني) وقائده (عبدالله اوجلان) ،وجاء ذلك انطلاقا من ادراك صانع القرار السياسي الخارجي التركي لأهمية مكانته في المنطقة وضرورة ان يؤدي الدور الاقليمي والدولي والذي يحقق أهدافه ومصالحه الأنية والمستقبلية ، فقدمت تركيا نفسها للولايات المتحدة والغرب باعتبارها الشريك الامثل الذي يمكن الاعتماد عليه في منطقة حساسة ذات اهمية بالغة للمصالح الدولية وبالمقابل رحبت الولايات المتحدة واوربا بهذا الدور ،مما جعل تركيا حجر الزاوية في أي سياسة امريكية لاسيما تجاه العراق بعد 2003 .

ان التغيير نحو مزيد من الانخراط التركي نحو متابعة القضايا الاقليمية لاسيما في العراق وسوريا يرجع بالأساس الى بلورة مشروع رؤية (2023)، ولاسيما المتعلق بواقع السياسة الخارجية ،اذ يسعى لدخول تركيا الى الاتحاد الاوربي بحلول عام 2023 وكذلك تؤدي دورا أساسيا في حل النزاعات والخلافات الإقليمية، والعالمية والدخول ضمن اقوى 10 اقتصادات في العالم بحلول العام نفسه ، فضلا عن السعي لتحقيق التكامل الاقليمي عن طريق التعاون الأمني والاقتصادي.

و من ابرز التصريحات التركية التي أكدت الاتجاه نحو التوسع للخارج ما اعلنه (احمد داوود اوغلو) في وقت سابق من ان محاربة (داعش الإرهابية) كأولوية تتطلب استراتيجية متكاملة تنهي فراغ السلطة في سوريا، وهنا تركيا لا تستطيع القيام بذلك بمفردها ،كما ان اقرار التعديلات الدستورية التركية في نيسان 2017 اسس نحو مزيد من الانخراط التركي في الملف العراقي على المستويين السياسي والعسكري، ولاسيما فيما تعلق بتهديدات (حزب العمال الكردستاني) انطلاقا من شمال العراق ، وكذلك التصدي لدعوات اجراء استفتاء على استقلال اقليم كردستان العراق . اما دوليا فتركيا حاولت تقوية علاقاتها بحكومتي اوباما وكذلك دونالد ترامب سابقا. الا انه في الوقت نفسه حدثت حالة من التوتر الثنائي (الامريكي - التركي) وما صاحبه من تناقض استراتيجي ناتج عن عدم فهم امريكي لتعقيدات الاقليم وفواعله، مما اوجد حالة من الاربك بالسياسات التركية تجاه الجانب الأمريكي ، ففي الوقت الذي تتلاقى فيه المصالح المشتركة ، بإنهاء ملفي (الارهاب وتنظيم داعش الارهابي) نجد عدم التوافق بتقديم الدعم الامريكي لوحدات الشعب الكردية ، وعدم تثمين للمصالح التركية بالإقليم .

يقوم البحث على فرضية أساسية مفادها: يعد صانع القرار السياسي الخارجي التركي - العراق جزءا مهما ومكملا لتركيا، فهناك ضرورة لاحتوائه والاستفادة اقتصاديا وامنيا باستخدام مختلف الوسائل التي يراها صانع القرار مهمة لأجل تحقيق المصالح التركية والدولية .

كما اعتمدت اشكالية البحث على مجموعة من التساؤلات :

1. ما هو موقع العراق في إدراك السياسة الخارجية التركية .بمعنى ماهي نظرة الأتراك الى العراق؟
 2. كيف صاغ صانع القرار السياسي الخارجي التركي سياسته تجاه العراق، وهل اعتمد على نظرية معينة لصياغة اهدافه ؟
 3. ما هي اهم الوسائل والاليات التي اعتمدها صانع القرار السياسي الخارجي التركي لتحقيق اهدافه ؟
 4. هل كانت هنالك محددات داخلية حددت من تحرك صانع القرار السياسي الخارجي التركي تجاه العراق؟
 5. وهل استفاد صانع القرار السياسي الخارجي التركي من المتغير الدولي، ومن القوى الدولية ، والتي كانت أهدافها تتشابه مع التوجهات التركية، ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية ؟
- وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث فضلا عن المقدمة والخاتمة .

المبحث الأول : مدخل تمهيدي في مبادئ وأهداف السياسة الخارجية التركية

من المعلوم بان السياسة الخارجية لأية دولة من الدول هي حصيلة تفاعل المتغيرات الداخلية والدولية، وهي تبدأ أولا من الداخل، ومن ثم لا يمكن رصد التغيير في المؤسسات الصانعة للقرار الخارجي، من دون فهم التغيير الحاصل في بيئة النظام السياسي وفلسفته⁽¹⁾. وهنا فقد اتسمت السياسة الخارجية التركية قبل عهد حزب (العدالة والتنمية) بالانعزال والقطيعة مع الموروث الإسلامي، والعلماني والانكفاء الى المربع الجغرافي للأناضول، وافقها حياد حيال قضايا الشرق الأوسط، والتوجه والارتقاء في قلب المجتمع الأوربي ومنظماته الدولية⁽²⁾. لقد سعت تركيا منذ المساعي الاولى للرئيس السابق (أوزال) وصولا الى الاستفتاءات الدستورية الأخيرة للرئيس (أردوغان) لان تخصص لنفسها خريطة اقليمية جديدة تحظى من خلالها بدور اكثر نشاطا واكثر فاعلية ليس فقط في توفير النظام والاستقرار والامن الداخلي بل والحفاظ على امن واستقرار المناطق المجاورة لها وفقا لرؤية تركيا . 2023 من منظور النظرية العثمانية الجديدة والتي ترتكز في مضمونها على رؤيتين : الاولى :كلاسيكية تعلى من النظرية البنائية من تحليل العلاقات الدولية حيث تفسر العثمانية كهوية وتجلت باستمرار استراتيجية العودة للشرق بين صفوف الحركة الاسلامية او ما بعد الاسلامية في تركيا وتضمنت تعزيز العلاقات مع الجوار الإسلامي دون إدراك التناقضات، والصراعات الجغرافية والتاريخية الموجودة في صفوف المنتمين لهذا الجوار وهي رؤية

ورثها حزب العدالة والتنمية على مدى العقد الماضي بينما كان حديث العهد بالسلطة وتعييدات المشهد الاقليمي والدولي . بينما الثانية :رؤية واقعية تعلى من النظرية الواقعية في تحليل العلاقات الدولية اذ نفسر العثمانية كاستراتيجية وتنتظر لتركيا بعدها وريثة لخريطة الخلافة العثمانية الجيو_سياسية والتاريخية وما يواجهها من تحديات مختلفة⁽³⁾ . لهذا عدت الوحدة المطلقة للأراضي الاقليمية والحدود الحالية واحدة من اكثر القيم قداسة عند بناء الدولة التركية ويعكس الدستور الحالي طبقا لاحد علماء السياسة (قلقا مفردا حيال وحدة الدولة والامة فضلا عن اراضيها) وبالمحصلة فان التفكير في الامن القومي في تركيا يتعشق مع خشية قوية من الخسارة والتفكك الاقليميين . فموقف تركيا ازاء حدودها في كردستان يعد موقفا خاصا فهو ينطوي على رؤية عاطفية وأيدلوجية، بان حدودها (عدا مع العراق) لا يمكن تغييرها من دون تهديد لأسس الجمهورية⁽⁴⁾. وهنا فان التساؤل الذي يطرح نفسه الى اين تتجه تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام 2002 والذي ادى الى تغيير جذري في السياسة الخارجية التركية ؟.. ولأجل توضيح العناصر التي تتضمنها السياسة الخارجية التركية من وجهة نظر الاهداف المعلنة من قبل حزب العدالة والتنمية ، ولمتابعة هذه الأهداف على ضوء ما تم تحقيقه يحتاج الامر الى الرجوع الى خلفيات الوقائع والأحداث ، لاسيما وان المسار الذي رسمه حزب العدالة والتنمية ، لم يأتي نتيجة مقاربات براغماتية ، بل نتيجة التطبيق المتعمد لمخطط السياسة الخارجية تم التفكير فيه بعمق ، من خلال تحديد مبادئه ، وسبل تطبيقه على مستوى اقليمي ودولي .

فلقد شهدت تركيا في العام 2002 منعطفا تاريخيا مع وصول حزب (العدالة والتنمية)9 الى السلطة منفردا وانتهاجه رؤية جديدة في مقاربة القضايا الداخلية، وفي موقع تركيا ومكانتها على الصعيدين الاقليمي والدولي فتيسر لتركيا ان تنتسج من العلاقات المتوازنة نسبيا مع الجميع ما اثار تساؤلات حول مدى القدرة على الاستمرار في هذا التوازن في حال مواجهة تحديات إستراتيجية ؟ . لقد قام حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002 بأعادة هيكلة السياسة الخارجية للجمهورية التركية لتصبح اكثر نشاطا وفاعلية مع دول الجوار الجغرافي وفي المنظمات الاقليمية والدولية . فلم يقتصر اهتمام (حزب العدالة والتنمية) على تحسين العلاقات واقامة علاقات استراتيجية مع دول الجوار الجغرافي بل سعى الى مد النفوذ التركي وبسطه في مختلف المناطق الحيوية في العالم ، اذ تم إعلان عام 2005 عام افريقيا وعام 2007 لأمريكا اللاتينية من قبل وزارة الخارجية التركية ، الامر الذي ساهم في بناء علاقات سياسية واقتصادية متميزة بين تركيا وتلك الدول وعزز من مكانة تركيا وتأثيرها في المحافل والمنظمات الإقليمية والدولية⁽⁵⁾.

ففي مقالة رئيسية نشرت في مجلة فورن بولسي (foreign policy) يوم 20 أيار 2010 أوجز(داود اوغلو) المبادئ التأسيسية للسياسة الخارجية التركية ثلاثة منها منهجية والخمسة الاخرى تنفيذية.

- فالمنهجية تضمنت التالي:

أولاً: تقوم هذه السياسة على المقاربة الرؤيوية بدلاً من التركيز على المقاربة المرتكزة على الازمة، والتي تميز الحرب العالمية الباردة وهي تضم منطقة الشرق الأوسط بأكملها.

ثانياً: تهدف تركيا الى تطبيق الإطار نفسه (المتسق والمنظم لسياستها في جميع انحاء العالم) .

ثالثاً: نشر خطاب جديد ونمط دبلوماسي، يشار اليه باسم القوة الناعمة بدلاً من القوة العسكرية.

أما بالنسبة إلى المبادئ التنفيذية الخمسة فهي كالآتي :

1. التوازن بين الامن والديمقراطية ما يعني احترام الحريات المدنية .
2. عدم وجود مشاكل مع دول الجوار من خلال التعاون .
3. دبلوماسية السلام استباقية وقائية قائمة على أساس التوسط لمنع الصراعات المحتملة.
4. سياسة خارجية متعددة الابعاد حيث لتركيا علاقات مع العديد من الشركاء دون الدخول في المنافسات.

5. الدبلوماسية الايقاعية التي تستخدم فيها تركيا عضويتها في العديد من المنظمات الدولية لممارسة نفوذ اكبر .ومن هنا سعت تركيا لتطوير دبلوماسية متعددة الأبعاد ، يجد فيها البعد الاقتصادي مكانه وقد تم ربط العلاقات الدبلوماسية بالتوسع الاقتصادي لتركيا عن طريق تنمية التبادل التجاري، من هنا جاء مفهوم (صفر مشكلة) والذي هدفه خلق منطقة امنة ومستقرة ، تحيط بالبلاد من اجل توفير شروط التنمية الاقتصادية السريعة ، وهو ما سنجد من خلال ايجاد قنوات للحوار والتبادل مع الحكومة العراقية⁽⁶⁾

لكن ما تعانيه السياسة التركية عدة مشكلات منها :

1. سياسة الهويات والاستقطاب والتوتر في الداخل ، ومشكلة المغامرة في الخارج .
2. هنالك تنبؤات المعسكرين ،معسكر المعارضة بجميع أطرافها وهم المتشائمون ، ومعسكر أنصار الحزب الحاكم ، وهم المتفائلون ،بل يجوز وصفهم بأنهم المتعاضون عن السلبيات والايحاء التي تورطت فيها الحكومة التركية خوفاً من ان تتفقد السلطة وبركاتها من أيديهم⁽⁷⁾ .

فلقد شهدت تركيا في مرحلة ما بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة تحولات كثيرة داخليا وخارجيا ،لكن هذه التحولات عرفت انعطافة حادة ومضادة بعد العام 2010 وبلغت ذروة غير مسبوقة في مرحلة لاحقة بدأ من النصف الثاني من العام 2016 وكان لها او سيكون لها اثر جذري في طبيعة

الدولة والتوازنات الاجتماعية والسياسية لتركيا، فضلا عن موقعها ومكانتها في المعادلات الإقليمية وربما العالمية⁽⁸⁾.

فالساسة الخارجية التركية مرت ولا زالت تمر بتغيرات وتحولات ادت الى المناقشات الساخنة والتوترات المتصاعدة، وذلك لأصرار السلطة الحاكمة على الانفراد في توجيه السياسة الخارجية من دون مشاركة الاحزاب السياسية الأخرى، ومنظمات المجتمع المدني، ومن المناقشات الساخنة مزاعم المعارضة حول ظاهرة التناقضات والتراجعات في السياسة الخارجية التركية، ووصفهم هذه التناقضات والتراجعات بالفشل الذريع لان اصحاب السلطات بحسب تقدير المعارضة قالوا شيئا وفعلا عكس ما قالوا، وتخلوا عن جميع مطالبهم ومزاعمهم وفشلوا في الوفاء بوعودهم - يضاف لذلك فان المسائل المتنازع عليها هي دعوى عدم الاستقرار في السياسة الخارجية التركية، فهل هي سياسة الدولة ام سياسات الحكومات، ذلك بان السياسة الخارجية التركية عانت التحولات من عبد الله غول الى اردوغان والى احمد داود اوغلو، الى بن علي يلديريم، وتحولت الاهداف والاستراتيجيات والتحالفات، والاساليب وحتى اللغة الدبلوماسية الى اللغة السوقية أحيانا⁽⁹⁾.

وعليه يمكن القول ان السياسة الخارجية التركية كانت مزيج فريد من العوامل، ممثلة في اعادة تشكيل علاقات القوة في النظم الدولية، والاقليمية والتحولات في السياسة التركية الداخلية، والعوامل المتعلقة بالدولة وهوية النخبة الحاكمة والرأي العام⁽¹⁰⁾. ويذهب احمد داود اوغلو الى القول (ان خفض الخلافات مع دول الجوار الجغرافي الى درجة الصفر من اهم متطلبات الدور الاقليمي التركي في محيطها الجيو-استراتيجي على اساس ان أي سياسة فاعلة تتطلب بيئة سلمية حاضنة لها تدعم مبادراتها ولا تتخوف من طموحاتها وتحقق مصالحها بصورة لا تؤثر في المصالح القومية للإطراف الأخرى)⁽¹¹⁾. اذن فالمبادئ الرئيسة للسياسة الخارجية التركية والتي شدد عليها (احمد داود اوغلو) توضح الموقف الراسخ الذي تستطيع تركيا اتخاذه في جوارها وهي توازن بين الامن والحرية، علاقات من دون مشكلات مع دول الجوار، سياسة خارجية متعددة الابعاد، سياسة خارجية اقليمية نشطة، اسلوب دبلوماسي جديد، دبلوماسية منسجمة ومتناغمة⁽¹²⁾. فالتصور الجديد اذن للسياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط هو تطوير رؤية شاملة تتضمن الجوانب التالية (المشاركة في سياسة فاعلة بدلا من سياسة رد الفعل، التشديد على اهمية الفرص بدلا من التهديدات واعتبار الروابط الثقافية والتاريخية مع المنطقة ثروة ثمينة⁽¹³⁾).

فمع نهاية عام 2013 كانت تركيا تواجه عددا من المشاكل مع معظم من لم يكن كل جيرانها، وعضوا عن افاق السلام كانت نذر الحرب تلوح في افق المنطقة برمتها، وتحول الشركاء السابقون الى اعداء فاعلين وكان الناتو المجال الوحيد الذي كانت تركيا لا تزال تمارس فيه دورا فاعلا، مما كان يثير حفيظة هؤلاء الجيران الذين كان يجب ان تكون المشاكل معهم صفرا واخيرا لجأت الحكومة على الجبهة

الداخلية الى اعتماد سياسة القبضة الحديدية في محاولة لصد التطلعات الديمقراطية من قبل قوى مجتمع مدني يشهد توسعا مضطردا⁽¹⁴⁾ .

المبحث الثاني : طبيعة السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد عام 2003 في ضوء المحددات الداخلية

الملاحظ بأنه خلال المدة الواقعة بين عامي (2003 _ 2005) نظرت تركيا الى العراق وهو في طور تشكيل دولة جديدة يراعى فيها مصالح التركمان ، وعدم قيام كيان كردي مستقل ، وتحفظ فيها مصالح تركيا غير ان الذي حصل في العراق كان خلاف ذلك ، ما دفع الولايات المتحدة وهي الراعية للوضع السياسي في العراق منح دور لتركيا في العملية السياسية في اعقاب مؤتمر اسطنبول لحلف الاطلسي في حزيران عام 2004⁽¹⁵⁾ . ولقد التزمت تركيا في اطار رؤيتها في السياسة الخارجية على مبدئين وهما :

اولهما :- تحقيق المصالح القومية التركية مع اعادة صياغتها وتقديمها في اطار جديد يوفق بينها وبين مصالح القوى الاقليمية الاخرى .

وثانيهما : تحقيق قدر من الابتعاد عن تبعيتها للغرب مع تجنب الصدام المباشر مع مصالح وترتيبات القوى الكبرى في المنطقة ، ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية ، وبلاشك ان توجه تركيا حيال العراق يأتي وفقا للتوجه التركي الجديد في الشرق الاوسط ، ولأهمية الدور التركي ولان العراق البلد الاقرب في منظومة العلاقات الاقليمية بالنسبة لتركيا ، وتعميق الصلات التاريخية والاجتماعية والحضارية ، التي تربط البلدين وتمتعهما بمزايا اقتصادية وتجارية ، فضلا عن قيام علاقات ايجابية بينهما⁽¹⁶⁾ . لقد رأى الرئيس التركي السابق والراحل (تورغوت اوزال) ان الخريطة الجيو-سياسية للمنطقة يجري إعادة رسمها وهذا هو السبب الذي جعله يتعاون بشكل وثيق مع الولايات المتحدة الامريكية خلال حرب الخليج عام 1991 ضد العراق بعد غزوه الكويت ، فظلت تركيا في فترة التسعينات حليفا وثيقا للولايات المتحدة الامريكية ،وعندما شنت الولايات المتحدة الحرب الثانية ضد العراق عام 2003، تعاونت تركيا معها ، ولكن مع بعض التحفظات ،حيث صوت البرلمان في اذار من العام نفسه ضد السماح للولايات المتحدة في نقل القوات عبر الاراضي التركية لمهاجمة العراق ، وكان احد الاسباب الرئيسية لهذا ان تركيا ستدفع مرة اخرى ثمنا باهظا من حيث الخسائر الاقتصادية ،نظرا لما حصل عام 1991 فقد خسرت تركيا ما يقدر بين (40 الى 100) مليار دولار على مدى عشر سنوات، وهناك سبب آخر وهو تخوف تركيا من تفكك العراق ، والذي قد يؤدي الى انشاء دولة كردية في شمال العراق ، وتعزيز المساعي من اجل الاستقلال لدى اكراد تركيا ، فالسياسيون الاتراك رأوا في ذلك الغزو نقطة البداية لمشروع اقليمي فاعل شامل ، على اساس مبدأ تغيير الانظمة بالقوة وعلى اساس التبدل الجذري للتحالفات الاقليمية⁽¹⁷⁾ .

فالموقف التركي قبل احتلال العراق كان ايجابيا ، من خلال مبادرة تركيا لطرح فكرة اجتماع دول الجوار الجغرافي للعراق في شباط 2003 . وبعد احتلاله استمرت الاجتماعات الدورية . فكان دورها دور الوسيط والساعي الى حل المشكلات عبر الحوار والتعاون بين الاطراف المتناظرة ، وعليه فقد اتسمت العلاقات العراقية . التركية بقدر كبير من التعاون ، لكن التطورات في العراق بعد عام 2003 غيرت وجه العلاقات واصبح العراق يمثل مشكلة لتركيا ، لان التطورات التي جرت وما زالت تجري في العراق تركت تأثيرا مباشرا في المازق الكردي ، بالنسبة لتركيا لذلك فان سياسة تركيا تجاه العراق خضعت لجدل حاد في الساحة السياسية التركية الداخلية . وعلى الرغم من التطورات السلبية الا ان الحكومة التركية استطاعت ان تعيد تركيز جهود سياستها تجاه العراق وقتها⁽¹⁸⁾ . فبعد عام 2006 وجدت ان الوضع في العراق بات يشكل في هذه المرحلة اولوية تتقدم على مسألة الانضمام الى الاتحاد الاوربي ، وقد جاء ذلك على لسان رئيس الوزراء التركي حينها(رجب طيب اردوغان) خلال اجتماعه مع نواب حزب العدالة والتنمية ، في كانون الثاني 2007 وقد تم في هذا الاجتماع التأكيد على عدد من القضايا أهمها:

- 1- حماية الوحدة السياسية والجغرافية للعراق .
 - 2- اعادة التوازن بين المجموعات العرقية .
 - 3- الوصول الى تسوية بين السنة والشيعية وضرورة التعايش بين الطائفتين .
 - 4- حماية الدور المركزي للحكومة العراقية في ادارة العراق وضبط معابره الحدودية .
 - 5- حل قضية كركوك عبر التصالح بين أبنائها.
 - 6- انهاء الوجود المادي لحزب العمال الكردستاني شمال العراق⁽¹⁹⁾.
- فتركيا تعد علاقتها ضرورة مع العراق لتعميق الدور التركي في المنطقة، وان تعزيز فرص التعاون مع العراق يحتل اهمية حيوية في تشكيل علاقاتها العربية ، والشرق أوسطية واثبات ان مسيرة العلاقات بين الطرفين منذ عام 2003 وحتى عام 2021 كانت ايجابية تتوافق فيها المصالح السياسية ورغبة في التعاون على الرغم مما يعترضها من قيود والتي تتمثل بمشكلات الاكراد وقضية كركوك فضلا عن مشكلة المياه بين الطرفين⁽²⁰⁾. ان الموروث التاريخي لم يكن غالبا على خطاب السلطات التركية عبر العقود الماضية ،فقد كان الرئيس الراحل (تورغوت اوزال) اول من عمل على اطلاق دعوات استعادة مدينة (الموصل) اثناء حرب تحرير الكويت لكن معارضة رئيسي الحكومة والاركان التركيين حالت دون ان يمضي في مغامرته تلك⁽²¹⁾ . وقد بدأت مساعي الطرفين العراقي _ والتركي في تطوير العلاقات الثنائية ، لتأخذ شكلها القانوني الدولي منذ توقيع مذكرة التفاهم بين البلدين في (7 اب 2007) اثناء زيارة رئيس الوزراء العراقي السابق السيد نوري المالكي الى انقرة ولقائه نظيره التركي رجب طيب اردوغان والتي كان من اولى مبادئها تعاون الطرفين لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة ، وتطوير الية الحوار والتنسيق المشترك في القضايا الامنية والاقتصادية، بما يحقق مصالح الطرفين ، تلتها مبادرة الرئيس العراق

السابق الراحل (جلال الطالباني) في (7 اذار 2008) اثناء زيارته لتركيا لتوقيع اتفاقية ثنائية للتعاون بين البلدين، وقد توجت المساعي بعقد اتفاقية لتأسيس مجلس اعلى للتعاون الامني _ الاستراتيجي وقعت في بغداد اثناء زيارة رئيس الوزراء (رجب طيب اردوغان) الى بغداد وقد تضمنت الاتفاقية عدد من المسائل في المجال السياسي، والاستراتيجي ومجالات الاقتصاد، والطاقة ومجالات التعاون العسكري والامني⁽²²⁾.

ورغم اوجه التعاون تلك الا انه السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، قد حكمت بعدد من المحددات، و التي حددت سلوك صانع القرار السياسي الخارجي التركي تجاه العراق ومنها :

اولا : المحدد الأيديولوجي : - فلقد حدد (داود اوغلو) في مقالة له في صحيفة (بني شفيق) في الاول من كانون الاول 1996 مشيرا الى انه (اساس المشكلات الاله في السياسة الخارجية التركية هو الفشل في الانسجام مع الارث العثماني من اجل تشكيل ارضية سياسية خارجية ملائمة لرسم سياسات جديدة)⁽²³⁾. كما ان عبدالله غول وزير الخارجية التركية في عام 2004 وكرئيس عام 2009 قال (ان اقامة فدرالية في العراق يخلق لتركيا حقوقا تاريخية لان تركيا سلمت الموصل عام 1926 الى عراق موحد). بما يعني حقها في استعادتها في حال تقسيم العراق او حتى فدرلته ومع ذلك فان الخطاب التركي المتوسل الموروث التاريخي لاردوغان ودوائره واعلامه في عام 2016 لم يسبق له مثيل منذ اعلان الجمهورية عام 1922⁽²⁴⁾. وكان اكثر المواقف خطورة تلك التي خرج بها الرئيس التركي رجب طيب اردوغان في 29 ايلول 2016. فقد اعتبر معاهدة لوزان عام 1922 والتي رسمت حدود تركيا الحالية هزيمة وليست نصرا لتركيا، فكان يريد تغيير النظرة المقدسة الى لوزان باعتبارها انقاذا لتركيا من اتفاقية سيفر في العام 1920 التي قسمتها. فكلام اردوغان جاء في لحظة إقليمية وقومية تركيا بامتياز، وللمرة الاولى منذ مائة عام تدخل تركيا بقواتها الى سوريا وللمرة الاولى منذ مئة عام تدخل تركيا عام 2014 الى بعشيق في العراق وتتمركز فيها⁽²⁵⁾.

ان نشوء كيان فدرالي في شمال العراق مثل وبحسب استراتيجيات انقرة خطرا حياتيا بالغا، على وحدتها يفوق خطر حزب العمال الكردستاني، بل ان (رجب طيب اردوغان) صرح في 9 كانون الثاني 2007 ان تقسيم العراق امر خطير جدا، وغير مقبول والعراق له عند تركيا اولوية حتى على الاتحاد الاوربي، ومما لاشك فيه ان انقرة تحمل امريكا والغرب واسرائيل مسؤولية التغيير الخطير في خريطة المنطقة⁽²⁶⁾. لهذا كانت تركيا من اهم المتصددين لدعوات اجراء استفتاء على استقلال اقليم كردستان العراق⁽²⁷⁾.

ثانيا : حزب العمال الكردستاني :- فهو المحدد الاخر وكما اعتقد القادة الاتراك انه التحدي الاول لأمّن تركيا وسلامتها واستقرارها، يأتي من حزب العمال الكردستاني، والذي اصبح يؤلف قوة محورية كبيرة في المنطقة وبأمكانه تهديد تركيا من الشرق والغرب، ولم تولّ السلطات التركية اهمية كبيرة في البداية

لموضوع (الارهاب) وتدفق المتطوعين من اجناس مختلفة، بما فيها أوربا عبر الأراضي التركية، لقد حاولت تركيا الدخول الى ساحة المعركة العراقية، بحجة ان وجود قوات حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل، وقرب سنجار يهدد الامن التركي، ثم ان تركيا احتفظت بقوات عسكرية داخل العراق، وقد تأزمت العلاقات بين البلدين بعض الشيء، الا ان الحكومة العراقية اصرت على تحرير الموصل، من دون أي تدخل من دول اخرى، وطالبت بانسحاب القوات التركية من الأراضي العراقية (28). وجاء الدخول الى الاراضي العراقية بناء على موافقة الحكومة العراقية بعد الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة السابق السيد نوري المالكي لتركيا في اب 2007 والتي تضمنت مناقشة سبل انتهاء ازمة حزب العمال الكردستاني والتعاون لمكافحة (الارهاب)، الامر الذي مهد للتعاون الامني بين العراق وتركيا يسمح لهما بملاحقة عناصر هذا الحزب، بعمق (20) كم داخل حدود البلدين ومن ثم السماح لتركيا القيام بعمليات عسكرية لفترة الواقعة ما بين كانون الاول 2007 وشباط 2008 (29).

ومن خلال الزيارة التي قام بها الرئيس التركي عبد الله غول لبغداد في اذار 2009، حث الحكومة العراقية الى اتخاذ اجراءات صارمة حيال مقاتلي (حزب العمال الكردستاني) في اطار التنسيق المشترك بين الطرفين واكد المسألة رئيس الحكومة التركي رجب طيب اردوغان اثناء زيارته لبغداد في اذار 2011، على ان اهم مشكلة تعترض تعزيز العلاقات بين البلدين هي اتخاذ حزب العمال الكردستاني مقرا له في شمال العراق (30).

وقد قامت تركيا خلال شهري اب وايلول 2011 بقصف غير مسبوق لمواقع (حزب العمال الكردستاني) في شمال العراق وبحث مع الحكومة العراقية وحكومة اقليم كردستان العراق، موضوع اقامة قواعد عسكرية تركية في مناطق قريبة من الحدود، وعلى الجانب العراقي منها كما طلبت من الولايات المتحدة الامريكية، نشر طائرات استطلاع في تركيا للمساعدة في الصراع القائم مع المقاتلين الاكراد (31).

ثالثا : قضية المياه :- لقد اعتبرت تركيا مياه نهري دجلة والفرات مياها تركية من منطلق ان منابعها في الاراضي التركية والعرب يعتبرون هذه المياه دولية، ولهم حق تاريخي فيها وينبغي ان تشترك جميع دول حوض النهر في استخدامه والاستفادة منها، لذلك لم تتوصل تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة اخرى الى اتفاق نهائي لحل المشكلة بينهم لأنها قضية مرتبطة بأمر اخر عديده والمعوق السياسي اساس المشكلة، لذلك فان نهري دجلة والفرات لا يخضعان حتى الان لاي اتفاق سياسي او قانوني يحفظ الحقوق المكتسبة تاريخيا لكل من (سوريا والعراق) من دون انتقاص من حقوق تركيا بصفتها دولة، منبع ويعود السبب في ذلك الى رفض تركيا المستمر للتوصل الى اتفاق مع سورية والعراق يكون له صفة قانونية ملزمة على الرغم من العديد من جولات المحادثات الثنائية او ثلاثية الاطراف وهي تستغل الخلافات السورية. العراقية المؤسفة وضعف العراق من جراء الحروب وتمزق الصف العربي (32).

لقد ادى انشاء مشروع الكاب (Gap) لبناء السدود الى انخفاض في حصتي العراق وسوريا من مياه الفرات الامر الذي ادى بدوره الى توتر العلاقة بين العراق وتركيا في مرحلة اولى ، وسورية وتركيا في مرحلة ثانية حتى تطور الامر الى تهديد تركيا لسوريا عام 1998 ، اما عام 2006 وضعت تركيا حجر الاساس لبناء سد (أليسو) كما وضعت مدة انتهائه عام 2013 ، حيث قام العراق بحملة دبلوماسية على نطاق دولي لشرح ابعاد وتأثيرات سد (اليسو) والذي اعترمت الحكومة التركية ببناءه على نهر دجلة مع واقع الموارد المائية العراقية⁽³³⁾. وقد مددت فترة انتهائه لعام 2018 حيث تقدر سعته التخزينية بنحو 4 ، 11 مليار م³ ومساحة بحيرته نحو 400 كم² وتبلغ طاقة المحطات الكهرومائية للسد بحدود 3830 ميغا واط⁽³⁴⁾.

وقد جاء الطرح التركي لمشروع سد (اليسو) وكذلك قبله مشروع انبوب (السلام) في حزيران 1987 والذي قضي بتسخير الفائض عن الحاجة من مياه نهري (سيحان وجيحان) التركيين لاستفادة بلدان المشرق العربي واسرائيل عبر خطين ، يمر الاول عبر كل من سورية والضفة الغربية ، والاردن والسعودية ، اما الثاني فيمر عبر سورية والكويت والسعودية ، والبحرين وقطر والامارات وعمان . وتلك المشاريع جاءت بديلا لرفضها توقيع اتفاقية اقليمية تضمن لسورية والعراق حقوقهما المشروعة في مياه الفرات ودجلة بحسب الموثيق والاعراف الدولية ولاسيما الاتفاقية الدولية لعام 1997 والتي اقرت بدولية دجلة والفرات واحقية سورية والعراق بحصصهما المائية المشروعة ، ويأتي الاصرار التركي على لسان العديد من القادة الاتراك ومنهم (سليمان ديميرل) والذي قال (لتركيا حق السيادة على مواردها المائية ويجب ان يدرك الجميع انه لا نهر الفرات ولا نهر دجلة من الانهار الدولية فهما من الانهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي)⁽³⁵⁾ .

ولكن من الذي اعطى الحق لتركيا بالتحكم بالمياه النابعة من اراضيها ولاسيما مع وجود معاهدة نظمت استخدام المياه بين دولة المنبع ودول المصب ، وهي معاهدة لوزان والتي عقدت في تموز 1922 وكان من اهم بنودها والذي خص مسألة تنظيم مياه الاحواض المشتركة في حوضي (دجلة والفرات) والتي نصتها المادة 109 بالاتي: (عند عدم وجود احكام مخالفة يجب عقد اتفاق بين الدول المعنية من اجل المحافظة على الحقوق المكتسبة لكل منها وذلك عندما يعتمد النظام المائي فتح القنوات ، الفيضانات ، الري ، البزل ، والمسائل المماثلة على الاعمال المنفذة في اقليم دولة اخرى او عندما يكون الاستعمال المائي في اقليم دولة ومصادر هذه المياه في دولة اخرى بسبب تعيين حدود جديدة وعند تعذر الاتفاق تحسم المسألة بالتحكيم)⁽³⁶⁾. اذن فان تركيا سعت الى تسييس الورقة المائية ، حيث لا يمكنها ان تفصل بينها وبين رهاناتها الجيوسياسية في المنطقة بينما حاجة العراق الى الماء قضية ملحة لا تحتمل لعبة التسييس⁽³⁷⁾ .

رابعاً: مجال التعاون الاقتصادي: - تأتي تركيا في المرتبة الثالثة من بين الدول التي تورد الصادرات للعراق وتشير العديد من التقارير الى عبور ما يقارب (مليون) شاحنة سنوياً من تركيا الى العراق، ولاسيما الى شمال العراق والتي بلغت عام 2007 الى حوالي (5) مليار دولار ومنذ عام 2003 وقعت شركات البناء التركية عقوداً بقيمة (2) مليار دولار⁽³⁸⁾. كما ان مقدار ما استثمرته تركيا في شمال العراق حتى عام 2009 وصل الى نحو (8) مليار دولار أي ما يعادل (80%) من الاستثمارات الأجنبية في الإقليم⁽³⁹⁾.

فتركيا هي بحاجة للعراق لاسيما في ضوء ما يحيط باقتصادها من ديون فقد بلغ اجمالي الديون الخارجية التركية بحدود (411، 500، 000، 000) دولار بتاريخ حزيران 2016 بعدما كانت الديون الخارجية عند وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام 2002 / 124، 00، 000، 000، 000، 000 دولار الامر الذي يجعل كل مولود من اطفال المواطنين يواد وعلى عنفه دين بمبلغ (5، 137) دولار⁽⁴⁰⁾.

خامساً: المجال الأمني: - فمزال الوجود العسكري التركي داخل الاراضي العراقية، يشكل خلافاً بين بغداد وانقرة، وقد طالبت الحكومة العراقية مراراً تركيا بسحب قواتها خصوصاً المتمركزة في بعشيقه، حيث يوجد نحو (20) من القواعد والقوات العسكرية التركية، موزعة بين محافظتي اربيل ودهوك في اطار اتفاق تم توقيعه بين الحكومة التركية وحكومة كردستان عام 1995 وتقع كبرى القواعد التركية في منطقة كردستان العراق في مهبط الطائرات المسمى (يامرني) شمال مدينة دهوك، والذي كان يستخدمه الرئيس العراقي السابق (صدام حسين) في زيارته الى سرسنك في ثمانينيات القرن الماضي، وهي قاعدة لوجستية كما يوجد عدد من مقرات المخابرات التركية في كل من (العمادية، وياطوفة، وزاخو ودهوك) وسبق ان قدم نواب في برلمان كردستان العراق طلباً لأخراج القوات التركية من اراضي الأقليم، وأشاروا الى ان القواعد والمعسكرات التركية داخل كردستان العراق تمثل انتهاكاً للقوانين، المعمول بها في كردستان العراق وضد الدستور الفيدرالي العراقي والمواثيق الدولية⁽⁴¹⁾.

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية للسياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد عام 2003 في ضوء المتغير الدولي (الأمريكي)

منذ بداية العلاقات التركية مع الولايات المتحدة الأمريكية ادت تركيا دوراً (جيو-سياسياً) ولا يزال لحد الوقت الحاضر، فحسب رأي مستشار الامن القومي الأمريكي (زبينغو بريجنسكي) تمثل تركيا البلد الجيوستراتيجي المهم على رقعة الشطرنج الاوراسية، حيث يقع عند تقاطع اوربا واسيا حيث تتحد هذه الرؤية مع وجهة النظر التركية، والتي تشير الى ان احد الاسباب التي تجعل العلاقات بين انقرة وواشنطن مزدهرة، هي وجود منهجية مشتركة جيوسياسية، اثرت على صياغة السياسة في العاصمتين⁽⁴²⁾. لقد سعت تركيا لاستمرار توثيق علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن العراق،

وهذا ما اكده وزير الخارجية الاسبق لتركيا (عبد الله غول) بالقول (ان نجاح امريكا في العراق هو بالتأكيد في مصلحة تركيا) (43).

ان جدلية العلاقات التركية . الامريكية تكمن في عدم اليقين حول العراق والاكرد ، والعلاقات مع سوريا وايران وحول مدى تطور عوامل التوتر . التسوية في القضايا ذات الاهتمام المشتركة في الاقليم او خارجه ويبدو ان نقطة الضعف الرئيسة في سياسات تركيا الهادفة الى احتواء التهديد الكردي (القائم او المفترض) هي في مدارك ومواقف الولايات المتحدة الامريكية الحليف ، الاوثق خلال عدة عقود وحتى الان وليس في سورية وايران ، وفي ذلك دلالة مهمة بالنسبة للاكرد الذي ينتظرون عكس ذلك من الولايات المتحدة الامريكية ولاسيما بعد ان اصبحت الاخيرة منذ نيسان 2003 صاحبة التأثير الكبير ، فيما حدث ويحدث في العراق ، ولها ان ارادت ان تقوم بالكثير ضد الوجود العسكري والسياسي لحزب العمال الكردستاني في شمال العراق (44) .

ويرى المسؤولون الاتراك ان الغرب تحديدا يسعى لمحاصرة تركيا ، بشريط كردي ممتد من الحدود الايرانية عبر شمال العراق وشمال سوريا ، وصولا حتى الى البحر المتوسط مع ما يعنيه ذلك من تحول استراتيجي خطير داخل العالم الاسلامي ، يتمثل بقطع الفضاء الحضاري والجغرافي التركي عن الفضاء الحضاري والجغرافي العربي ، بفضاء جديد هو الفضاء الكردي ، على ان يلي ذلك مرحلة تقسيم تركيا ، عبر اكرد الداخل ، وهذه النظرية ليست مجرد فقاعات اعلامية بل انها خطاب رسمي ، يتكرر من اعلى مستوى ، وهو ما دفع القيادة التركية الى تبرير خطوات التدخل المباشر في شمال العراق وسورية ، على انها حرب استباقية لمنع وصول التهديدات الى الداخل التركي (45) . لقد اتبعت تركيا في العراق سياسة الانتظار لتكشف لواشنطن ان الاستقرار في العراق ، لا يستقيم الا بأخذ هواجس دول الجوار بعين الاعتبار ، وفي مقدمتها سورية ، وايران (46) .

لقد تعرضت العلاقات التركية _ الامريكية والتي احاطها بعض الفتر منذ رفض الحكومة التركية السماح للقوات الامريكية ، بالانتشار في الاراضي التركية والى ضغط اشد في تموز 2003 حين احتجز الجيش التركي 11 ضابطا فضلا عن 19 عضوا في الجبهة التركمانية العراقية في السليمانية في شمالي العراق وقد اتهم الامريكيون الضباط الاتراك المعتقلين بالتآمر لاغتيال رئيس بلدية كركوك الكردي . وهو اتهام انكرته تركيا ، فقد ادى هذا الحدث الى ردود فعل قوية ، وجرى اطلاق سراح المعتقلين العسكريين بعد يومين من اعتقالهم وفي تركيا فسر البعض الحادث على انه مؤشر بان الولايات المتحدة الامريكية لا تريد تواجد للجيش التركي في شمالي العراق (47) .

وهو ما اعطاها فرصة للاستفادة من تنظيم (الدولة الاسلامية -داعش) الارهابية كمبررا لتفتح اراضيها امام عشرات الالاف من المسلحين القادمين من كل دول العالم ، للانضمام الى تنظيمات مثل (داعش

والنصرة والحزب الاسلامي الكردستاني) وفي العراق حاولت تركيا تكرار تجربة الجيش السوري الحر، فأنشأت تحت ذريعة محاربة داعش الارهابي ما يسمى (حرس نينوى) وهي ليست سوى ميليشيا تابعة لرجل تركيا في العراق المحافظ السابق لمحافظة نينوى (اثيل النجيفي) (48).

وقد اكد الرئيس الامريكى باراك اوباما في اثناء قمة حلف الناتو في مدينة ويلز البريطانية على اهمية الدور التركي في القضاء على وجود (داعش) الارهابي وقد اوضح الرئيس الامريكى اوباما في 5 ايلول 2014 (ان التعاون المطلوب من تركيا يتعلق بالخدمات العسكرية، والاستخباراتية الخاصة، بالتعاون مع مسألة المقاتلين الاجانب التي تشكل موضوعا لا يزال يتطلب المزيد من العمل) (49).

وعلى الرغم من التفاوت في الرؤى والاختلاف تجاه بعض الاهداف فان التحالف الدولي الذي تشكل وترتكيا ضد تنظيم (داعش) الارهابي التقيا على وجود خطر داهم يهدد الجميع، وهو انتشار التنظيم وسيطرته على اجزاء واسعة بين العراق وسوريا. لذلك ادرك الطرفان ان هنالك حاجة ملحة للانتقال الى خطوات عملية تساهم في وقف تمدد هذا التنظيم، ويفرض الامر الواقع لدعم الجيش العراقي وقوات البيشمركة الكردية في العراق (50). ومن هنا سعت تركيا بين الحين والآخر الى ترميم العلاقة مع بغداد، فسحبت بعض عناصرها العسكرية من معسكر بعشيقة مطلع عام 2016، ووافقت في اذار من العام نفسه، على منح العراقيين تأشيرة دخول تركيا مجانا، فحاولت تهدئة التوتر مع العراق، لاسيما بعد محاولة الانقلاب الذي حصل في تموز من نفس العام وذلك لحسابات تتعلق بالأمن القومي لتركيا، والتي كانت تعاني انقساماً في قواتها المسلحة واجهزتها الأمنية فهي تحتاج الى تأمين حدود تصل الى 231 كم مع العراق، وجاء موقف حكومة بغداد مساندة للحكومة التركية من خلال التنديد بمحاولة الانقلاب (51).

اما مسألة المياه فيبدو ان تركيا غير راغبة في أي حل نهائي لاقتسام مياه دجلة والفرات وانهاء ازمته المائية مع العراق وسوريا انتظارا منها لاستكمال جميع مشروعات جنوب شرق الاناضول على النهرين لتكون اكثر قدرة على التفاوض والمساومة وفرض شروطها استنادا الى الواقع الذي تفرضه على الارض.

اما علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الامريكية فاستمرت بالقلق قبل الانقلاب الذي حدث في 15 تموز 2016 ولعدة اسباب منها: التقرير السنوي حول حقوق الانسان الصادر عن الخارجية الامريكية في نيسان من العام نفسه، والذي اتهم النظام التركي بقمع الصحافة، وحرية التعبير واستخدام العنف المفرط ضد الاكراد، ثم اصيبت انقرة بخيبة امل جراء الدعم الامريكى، المتزايد لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، ووحدات حماية الشعب الكردية في سوريا، واللذين تعدهما انقرة امتداد لحزب العمال الكردستاني (52). وبالمقابل اتهم الحكومة التركية للولايات المتحدة الامريكية، بضلوعها في المحاولة الانقلابية (53).

لكن تبقى هنالك العديد من التعقيدات التي تحيط بواقع العلاقات التركية _ الامريكية وبحسب ما اشار لذلك العديد من الباحثين بان التوتر سيظل يحيط بالعلاقات لسنوات مقبلة خاصة في ظل عدم الجزم بموقف محدد وواضح لتلك الملفات المغلقة سواء الكردية وحزب العمال الكردستاني او تلك التي تتعلق بحركة الخدمة والموقف من (فتح الله جولن) (54). فمسألة حزب العمال الكردستاني تعتقد تركيا وبحسب تصريحات مسؤوليها بان مصلحة حزب العمال الكردستاني تقتضي التزام محادثات السلام ، او تعليقها لان الوضع الاقليمي ليس في مصلحته كي يعلن انسحابه النهائي منها ، او يعلن الحرب مجددا على الحكومة التركية . كما افترضت الحكومة التركية ان الحزب ذاته لا يستطيع فتح جبهات في الداخل التركي ضد الحكومة وفي سورية ضد (داعش) الارهابي في الوقت نفسه ، وذلك لفقدانه النفوذ في المناطق المساندة له في سوريا ، فضلا عن عدم ترحيب اقليم كردستان العراق ، باي خطوات تصعيدية تجاه تركيا بسبب وجود تقارب في المواقف والمصالح المشتركة (55) .

كما ويشير احد الباحثين بانه لا يوجد ادلة حول مشروع توسعي تركي على حساب جيرانها وانما هي دولة اتبعت نهج السلم واقامة علاقات تعاون مع جيرانها ، ولان تركيا عضوا في حلف الناتو وبالتالي تتمتع بالمظلة الامريكية في حالة حدوث اعتداء عليها ، وبما انها تتمتع بعلاقات جيدة مع اسرائيل ، فأنها لم تخف من محيطها في ان تبرز حالة صراعية ، ومن ثم انتفى عندها مشروع بناء القوة التي تضمن لها الغلبة الاقليمية وتخوف بها دول الجوار ، فتركيا لديها اقوى جيش مدرب في المنطقة لم تحاول استغلال قوتها للتدخل في عداوات مع دول الجوار (56). ويعد البعض ان رفض تركيا الانضمام الى الحرب ضد العراق ، قد اثر في اتجاه الانفتاح الاوربي عليها ، حيث شعرت تركيا انها اقرب الى اوربا اكثر من أي وقت مضى ، ولاسيما في الموقفين الفرنسي والالمانى ، عندما رايا تركيا وهي تبتعد عن امريكا ، وعودها بمزيد من الدعم الاوربي ولاسيما المانيا لصالح انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي ، وهو الامر الذي ادى لانعكاسات داخلية في تركيا لصالح المزيد من الاصلاح السياسي الداخلي ، وفقا لمعايير كوبنهاغن (57) .

وعليه فالعراق شكل مصدر قلق لتركيا ن الا انها لا تملك خيارا سوى التقليل من اهمية الرهان على الحلف الاطلسي في تكريس هيمنتها على منطقة تعج بالحسابات السياسية ، والقوى والنفوذ ، فتركيا التي تراهن على العامل الاقتصادي والارث الرمزي ، والثقافي والسياحة بكل صنوفها بما فيها الدينية ، تدرك ان العراق هو المنافس العربي الأبرز لتركيا (58) .

ومن هنا نستطيع ان نخلص الى ان تركيا وجهت سياستها الخارجية ، تجاه العراق بعد 2003 ، بالشكل الذي يخدم مصالحها ، ويحقق اهداف إستراتيجيتها تجاه المنطقة العربية ، وان كانت تلك السياسة اتسمت بموجات من المد والجزر ، وكذلك استخدام اساليب التهديد واستخدام القوة ، الا ان صانع القرار السياسي

الخارجي التركي حاول في معظم الاوقات استخدام وسيلة الماهدنة ، دون استخدام كافة وسائله ، لاجل ان يبقى طرف الخيط بيده ، دون تسليمه كاملا الى الولايات المتحدة الامريكية ،وتسأؤل يطرح نفسه ،هل استفادت تركيا من التواجد الامريكي في العراق ؟ يمكننا القول نعم استفادت بسبب العلاقات الوثيقة بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية ،فالأخيرة لم تسمح لدول الجوار الجغرافي العراقي ، بالتدخل بالشأن العراقي مثلما تدخلت تركيا ،وذلك يوصلنا الى مسالة مهمة مفادها وهي ارتباط المصالح الامريكية التركية بحلقة واحدة وارضية واحدة وهي الأراضي العراقية موضوع البحث .

الخاتمة :-

ختاما نستطيع ان نخلص مما تقدم - ان مجمل الظروف السياسية والاقتصادية ، في البيئتين الداخلية والخارجية ، هي التي دفعت حزب العدالة والتنمية ، الى بلورة رؤية وفلسفة جديدتين تختلف عما سبقه من الاحزاب الاسلامية ، للتعامل مع التحديات والمتغيرات المحيطة به ، فكان عليه ان يتعامل داخليا مع المؤسسات العلمانية ، وعلى راسها المؤسسة العسكرية ، وعليه ان يوائم بين افكاره وبرنامجه ، وما يمارسه على ارض الواقع حتى لا يفقد ثقة ناخبيه ومعالجة الازمات الاقتصادية ، التي نجمت عن الازمات الداخلية والازمات المالية، والظروف السياسية الاقليمية والدولية ، وتذبذب اسعار النفط وتحقيق المزيد من الرفاهية الاقتصادية، وخارجيا كان عليه ان يعيد تقييم السياسة الخارجية ، وفقا لمصالح تركيا ومكانتها الاقليمية والدولية .

ففي الازمة العراقية يمكن القول ان السياسة الخارجية التركية ،فشلت واخطأت في تقدير التطورات الخارجية فمن شعار (صفر مشكلة) الى واقع صفر مع الجيران ، فقد تحول حزب العدالة والتنمية الى طرف في الصراعات الداخلية في الدول الاخرى ، وتصرف كما لو انه حزب تركي وليس كسلطة تمثل الدولة وتعكس سياستها الرسمية .

لذلك فان السياسة الخارجية التركية لم تنجح في كسب ثقة العراقيين ، في الوقت الذي تمكنت فيه تركيا من مد جسور الثقة مع حكومة اقليم كردستان ، فهي لم تتمكن حتى الان من التعامل مع الحكومة العراقية المركزية والتي تصر على ضرورة احترام تركيا السيادة العراقية ، في ضوء المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين البلدين والقانون الدولي ، وميثاق الامم المتحدة ن وترفض الحكومة العراقية التدخلات التركية، في الشؤون العراقية وتطالب بانسحاب القوات التركية من الاراضي العراقية ، الا ان الحكومة التركية ترفض الاستماع الى مطالب الحكومات العراقية التي جاءت بعد عام 2003 .

فتركيا تعد من اهم دول الجوار للعراق، والتي ادت دورا مهما على مستوى التأثير في الامن الوطني العراقي ولعدة عقود بسبب الروابط التاريخية والحضارية، والثقافية التي تربط بين البلدين فكان للقضيتين الكردية والتركمانية عظيم الاثر في تحديد السياسة الخارجية التركية تجاه العراق.

ومن هنا سعت تركيا الى ما يعرف بسياسة (توافق الضرورة) بعد ان وجدت نفسها بين شقى الرحى، فعلاقتها اصابها التوتر بحليف قديم الولايات المتحدة، وسط اجواء من عدم الثقة وعدم الوضوح وتناقص المواقف في العديد من الازمات التي قد يؤدي انفجار أي منها الى الاطاحة بهذا التحالف.

فبعد الاحتلال الامريكي للعراق اصبح الاخير منطقة جذب لتركيا فمثل فرصة كبيرة اكثر من كونه تهديدا، وهذا ارتبط بالسياسات الإقليمية، والدولية والتجاذبات الداخلية، في كل من تركيا والعراق، وقد خطت تركيا خطوات جديدة في علاقاتها مع الحكومة المركزية واقليم كردستان مركزة على الاقتصاد، والاستثمار والتبادل التجاري، وكذلك العلاقات العلمية والتعليمية، وبخاصة في اقليم كردستان، الى جانب علاقاتها مع القوى والتكوينات الاثنية، والسياسية ومنها التركمان، واكتسب ذلك وزنا نوعيا اكبر من خلال التوكيل الامريكي لها بمتابعة الملف العراقي، بعد انسحاب القوات الامريكية من العراق.

الهوامش :-

- 1 - سعد عبيد السعيد ،العرب والعثمنا الجديدة ،كراسة إستراتيجية، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، بغداد ،العدد 13 ، 2013، ص30.
- 2 - رنا عبد العزيز الخماش ،النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002 . 2014 ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد 449 تموز 2016 . ص 84.
- 3 - إيمان زهران ،التغير في الاستراتيجيات الدولية وسياسات تركيا الإقليمية ،مجلة السياسة الدولية ،الأهرام ،القاهرة ،العدد 209 يوليو 2017 ،ص116.
- 4 - آسا لندكرين ،السياسة التركية حيال إقليم كردستان العراق ،ترجمة مصطفى نعمان احمد ،بغداد ،دار المرتضى للنشر ،2013،ص29
- 5 - رنا عبد العزيز الخماش ،مصدر سبق ذكره،ص85.
- 6 - موريل ميرك وجمال واكيم ،السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002 ، شركة المطبوعات للتوزيع ،بيروت ،ط1 ، 2014، ص52 . 53.
- 7 - محمد خيرى قيرباش اوغلو ،تركيا الى اين ؟محاولة لأخراج خريطة طبوغرافية للسياسة الحكومية ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد 456 شباط 2017 ،ص11.
- 8 - محمد نور الدين ،تركيا بين تحولات الداخل وتقاطعات الخارج ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد 456 شباط 2017 ،ص22 .
- 9 - محمد خيرى قيرباش اوغلو ،تركيا الى اين ؟،مصدر سبق ذكره ،ص15.
- 10 - شادي عبد الوهاب ،تركيا اعادة رسم خريطة الشرق الاوسط ام بناء قلاع من الرمال ؟دورية اوراق الشرق الاوسط ،المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط ،القاهرة ،العدد 49 تموز 2010 ،ص206.
- 11 - نقلا عن : علي محمد حسين ،العلاقات التركية . العراقية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية ،مجلة دراسات سياسية ،بيت الحكمة ،قسم الدراسات السياسية ،بغداد ،العدد 25 ، 2013 ،ص33.
- 12 - فؤاد كيمن ،توجهات تركيا وايران في الشرق الاوسط سياسات ومصالح ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،سلسلة محاضرات الامارات ، ابو ظبي ، 168 ، ط1 ، 2014،ص12.
- 13 - مليحة بنلي انطون ايشيق ،سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الاقليمية ،سلسلة محاضرات الامارات العدد 145،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ابو ظبي، ط1 2011،ص5. 6.
- 14 - موريل ميرك ،السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية، مصدر سبق ذكره ، ص228، وينظر كذلك محمد نور الدين ،الدور التركي تجاه المحيط العربي ،اوراق عربية ،شؤون سياسية (5) ،مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 14 ،بيروت كانون الثاني 2012 .

- 15 - علي محمد حسين ،مصدر سبق ذكره ،ص38.
- 16 - علي محمد حسين ،المصدر السابق نفسه ،ص28 .
- 17 - فؤاد نهرا ،مصدر سبق ذكره ، ص97 .وينظر كذلك محمد نور الدين ،المشهد التركي ،مجلة شؤون الاوسط ،بيروت ،مركز الدراسات الاستراتيجية ،العدد 154 خريف 2016.ص188.
- 18 - مليحة بنلي انطون ايشيق ،مصدر سبق ذكره ،ص13.
- 19 - مازن قاسم مهلهل ،التغيير في السياسة الخارجية التركية (2002 . 2012)رسالة ماجستير ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،2012، ص227.
- 20 - علي محمد حسين ، ،مصدر سبق ذكره ،ص29 .
- 21 - محمد نور الدين ،تركيا بين تحولات الداخل وتقاطعات الخارج ،مصدر سبق ذكره ،ص31.
- 22 - علي محمد حسين ،مصدر سبق ذكره ،ص38 . 39 .
- 23 - محمد نور الدين ،تركيا بين تحولات الداخل وتقاطعات الخارج ،مصدر سبق ذكره ،ص25.
- 24 - محمد نور الدين ،تركيا بين تحولات الداخل وتقاطعات الخارج ،المصدر السابق نفسه ،ص27.
- 25 - محمد نور الدين المشهد التركي ،مصدر سبق ذكره ،ص185.
- 26 - محمد نور الدين ،تركيا ... الى اين ؟دور وتحديات ،مجلة المستقبل العربي ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 364 ،حزيران 2009 ص41.
- 27 - ايمان زهران ، مصدر سبق ذكره ،ص117.
- 28 - محمود علي الداود ،التوجهات الاقليمية التركية نحو بلدان الجوار العربية ،مجلة المستقبل العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد 456 شباط 2017، ص41.
- 29 - محمد نور الدين ،تركيا الصيغة والدور ،دار رياض الريس للنشر ،بيروت ،2008 ،ص285.
- 30 - ينظر :د. سرمد عبد الستار امين ، زيارة الرئيس التركي عبدالله غل الى العراق ،قراءة في البعد الاستراتيجي ،دورية اوراق دولية ،مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد ،العدد 175 اذار 2009 ،ص5 .6 وكذلك ينظر: علي محمد حسين ،العلاقات التركية . العراقية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية مصدر سبق ذكره ،ص40 وينظر كذلك حسين مصطفى احمد ،المسألة الكردية وتأثيرات المتغيرات الداخلية والخارجية (دراسة تحليلية ومستقبلية)،المجلة السياسية والدولية ،كلية العلوم السياسية ،الجامعة المستنصرية ،العددان 26 . 27 ،2015،ص64 وما بعدها .
- 31 - عقيل سعيد محفوض ،السياسة الخارجية التركية . الاستمرارية . التغيير(المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،بيروت ،حزيران 2012ص320.
- 32 - نوار جليل هاشم ،سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد 359 كانون الثاني 2009 ،ص45.

- 46، وينظر كذلك: ظافر طاهر حسان، مشكلة المياه بين العراق وتركيا، دورية اوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 173، كانون الثاني، 2009.
- 33 - نوار جليل هاشم، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة، مصدر سبق ذكره، ص37.
- 34 - محمد علي محمد تميم، المعضلة المائية بين تركيا والجوار الجغرافي العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 419، كانون الثاني 2014، ص85.
- 35 - فتحي علي حسين، المياه اوراق اللعبة السياسية في الشرق الاوسط، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1997، ص53.
- 36 - محمد علي محمد تميم، المصدر السابق نفسه، ص78.
- 37 - ادريس هاني، تركيا انشودة العثمنا على ايقاع الهوية الممزقة، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للدراسات السياسية والاستراتيجية، بغداد، العدد 3 حزيران 2012، ص12، وينظر كذلك حامد عبيد حداد، تحديات الامن المائي للعراق (الحوضي دجلة والفرات)، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 51 كانون الثاني 2012، ص92.
- 38 - عامر هاشم، دراسة في اثر الفاعلين الايراني والتركي في المعادلة العراقية، مجلة الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، العدد 14، 2009، ص40.
- 39 - علي محمد حسين، مصدر سبق ذكره، ص40.
- 40 - خيرى قيرباش اوغلو، تركيا الى اين؟ مصدر سبق ذكره، ص18.
- 41 - محمد عبد القادر، العثمانية القديمة.. سياسات تركيا حيال سوريا والعراق، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 219، يناير 2020، ص159.
- 42 - موريال ميرك وجمال واكيم، مصدر سبق ذكره، ص7.
- 43 - نقلا عن :- مالك محسن خميس، السيادة الوطنية دراسة في تدخل دول الجوار الاقليمي، تركيا نموذجا، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 56 كانون الاول 2016، ص13.
- 44 - عقيل سعيد محفوظ، مصدر سبق ذكره، ص319.
- 45 - محمد نور الدين، تركيا بين تحولات الداخل وتقاطعات الخارج، مصدر سبق ذكره، ص27.
- 46 - محمد نور الدين، تركيا... الى اين؟، مصدر سبق ذكره، ص52.
- 47 - آسا لندكرين، السياسة التركية حيال اقليم كردستان، مصدر سبق ذكره، ص147.
- 48 - محمد نور الدين، تركيا بين تحولات الداخل وتقاطعات الخارج، مصدر سبق ذكره، ص29.
- 49 - نقلا عن : مالك محسن خميس، مصدر سبق ذكره، ص15.

- 50 - عماد يوسف قدورة، تركيا ومسألة تدخلها العسكري في الجوار، مجلة سياسات عربية، بيروت، العدد 11، تشرين الثاني 2014، ص84.
- 51 - كرم سعيد، تركيا: نحو توجهات خارجية أكثر برامجية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد 206 اكتوبر 2016، ص161.
- 52 - كرم سعيد، تركيا: نحو توجهات خارجية أكثر برامجية، المصدر السابق نفسه، ص159.
- 53 - محمد نور الدين، المشهد التركي، مصدر سبق ذكره، ص194.
- 54 - ايمان زهران، التغيير في الاستراتيجيات الدولية وسياسات تركيا الاقليمية، مصدر سبق ذكره، ص118.
- 55 - عماد يوسف قدورة، تركيا ومسألة تدخلها العسكري في الجوار، مصدر سبق ذكره، ص87.
- 56 - عامر هاشم، مصدر سبق ذكره، ص44.
- 57 - المصدر السابق نفسه، ص46.
- 58 - ادريس هاني، مصدر سبق ذكره، ص15.

المصادر والمراجع

- 1- ايمان زهران، التغيير في الاستراتيجيات الدولية وسياسات تركيا الاقليمية، مجلة السياسة الدولية، الاهرام، القاهرة، العدد 209 يوليو 2017، .
- 2- آسا لندكرين، السياسة التركية حيال اقليم كردستان العراق، ترجمة مصطفى نعمان احمد، بغداد، دار المرتضى للنشر، 2013.
- 3- ادريس هاني، تركيا انشودة العثمنا على ايقاع الهوية الممزقة، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للدراسات السياسية والاستراتيجية، بغداد، العدد 3 حزيران 2012، ص12، وينظر كذلك حامد عبيد حداد، تحديات الامن المائي للعراق (لحوضي دجلة والفرات)، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 51 كانون الثاني 2012، .
- 4- سعد عبيد السعيد، العرب والعثمنا الجديدة، كراسة استراتيجية، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد، العدد 13، 2013.
- 5- رنا عبد العزيز الخماش، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002 . 2014، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 449 تموز 2016 .
- 6- موريال ميرك وجمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002، شركة المطبوعات للتوزيع، بيروت، ط1، 2014، .
- 7- محمد خيرى قيرباش اوغلو، تركيا الى اين؟ محاولة لأخراج خريطة طبوغرافية للسياسة الحكومية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 456 شباط 2017، .
- 8- محمد نور الدين، تركيا بين تحولات الداخل وتقاطعات الخارج، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 456 شباط 2017 .

- 9- شادي عبد الوهاب، تركيا اعادة رسم خريطة الشرق الاوسط ام بناء قلاع من الرمال؟ دورية اوراق الشرق الاوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، القاهرة، العدد 49 تموز 2010 .
- 10- علي محمد حسين، العلاقات التركية . العراقية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة، قسم الدراسات السياسية، بغداد، العدد 25، 2013.
- 11- فؤاد كيمن، توجهات تركيا وايران في الشرق الاوسط سياسات ومصالح، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الامارات، ابو ظبي، 168، ط1، 2014.
- 12- مليحة بنلي انطون ايشيق، سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الاقليمية، سلسلة محاضرات الامارات العدد 145، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ط1 2011.
- 13- موريل ميرك، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية، مصدر سبق ذكره، ص 228، وينظر كذلك محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، اوراق عربية، شؤون سياسية (5)، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 14، بيروت كانون الثاني 2012 .
- 14- فؤاد نهرا، مصدر سبق ذكره، ص 97. وينظر كذلك محمد نور الدين، المشهد التركي، مجلة شؤون الاوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 154 خريف 2016..
- 15- مازن قاسم مهلهل، التغيير في السياسة الخارجية التركية (2002 . 2012) رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2012 .
- 16- محمد نور الدين، تركيا ... الى اين؟ دور وتحديات، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 364، حزيران 2009.
- 17- محمود علي الداود، التوجهات الاقليمية التركية نحو بلدان الجوار العربية، مجلة المستقبل العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 456 شباط 2017.
- 18- محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، دار رياض الريس للنشر، بيروت، 2008 .
- 19- سرمد عبد الستار امين، زيارة الرئيس التركي عبدالله غل الى العراق، قراءة في البعد الاستراتيجي، دورية اوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 175 اذار 2009 وكذلك ينظر: علي محمد حسين، العلاقات التركية . العراقية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية مصدر سبق ذكره، وينظر كذلك حسين مصطفى احمد، المسألة الكردية وتأثيرات المتغيرات الداخلية والخارجية (دراسة تحليلية ومستقبلية)، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العددان 26 . 27، 2015.
- 20- عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية . الاستمرارية . التغيير (المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، حزيران 2012.
- 21- نوار جليل هاشم، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 359 كانون الثاني 2009، وينظر كذلك: ظافر طاهر حسان، مشكلة المياه بين العراق وتركيا، دورية اوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 173، كانون الثاني، 2009.
- 22- نوار جليل هاشم، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة، مصدر سبق ذكره .

- 23- محمد علي محمد تميم ،المعضلة المائية بين تركيا والجوار الجغرافي العربي ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد 419 ،كانون الثاني 2014 ،ص85.
- 24-فتحي علي حسين ، المياها اوراق اللعبة السياسية في الشرق الاوسط ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 1997
- 25-عامر هاشم ،دراسة في اثر الفاعلين الايراني والتركي في المعادلة العراقية ،مجلة الدراسات السياسية ،بيت الحكمة ،بغداد ، العدد 14 / 2009 .
- 26-محمد عبد القادر ،العثمانية القديمة ... سياسات تركيا حيال سوريا والعراق ،مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ،العدد 219 ،يناير 2020.
- 27-كرم سعيد ،تركيا :نحو توجهات خارجية اكثر براجماتية ،مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ،مؤسسة الاهرام ،العدد 206 اكتوبر 2016 .
- 28-مالك محسن خميس ،السيادة الوطنية دراسة في تدخل دول الجوار الاقليمي ،تركيا نموذجا ،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، 2018
- 29-عماد يوسف قدورة ،تركيا ومسألة تدخلها العسكري في الجوار ، مجلة سياسات عربية ،بيروت ،العدد 11 ،تشرين الثاني 2014 ،ص84.



تاريخ استلام البحث 2022 / 4 / 21

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 2022 / 6 / 26

رقم الايداع الوطني / 2019 / 2375

النظام السياسي التونسي في ظل دستور عام 2014

The Tunisian political system under the constitution 2014

م. د كوثر طه ياسين

الباحثة اسماء محمد جواد

كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

Dr.Kawthar Taha Yassin

Asmaa Muhammed Jawad

College of Political Science / University of Baghdad

College of Political Science / University of Baghdad

kawther.taha@copolicy.uobaghdad.edu.iq

asmam4390@gmil.com

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

المخلص

اخذ نظام الحكم في تونس في ظل دستور عام 2014 منحى جديد في البلاد بعد سقوط النظام السياسي ، الذي استحوذ رئيس الجمهورية فيه على السلطة لعقود طويلة وبدخول الدستور حيز التنفيذ تم توزيع النفوذ بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة لغرض تحقيق التوازن. جاء الاتفاق على النظام السياسي الجديد الذي تضمنه دستور عام 2014م بعد خلافات حادة حول طبيعته اذ اقترح البعض جعل النظام نظاما برلمانيا في حين فضل اخرون نظاما رئاسيا ومنهم من راي اقامة نظام مختلط لإدارة البلاد، والمقترح الأخير هو ما تم الاتفاق عليه في الدستور الجديد، إذ جعل النظام تشاركي للحد من هيمنة رئيس الجمهورية على الدولة. وثبت الدستور صلاحيات رئيس الجمهورية وصلاحيات رئيس الحكومة وكذلك رسم صلاحيات السلطة التشريعية والقضائية وفق ابواب متضمنة فصول ومواد دستورية. الا ان النظام الجديد وبعد مرور عشر سنوات على الثورة الشعبية واجه مشاكل ومعوقات ادت الى عرقلة سير العمل في مؤسسات النظام السيادية ولاسيما مجلس النواب. الكلمات المفتاحية : "النظام السياسي" ، "تونس" ، "السلطات"

Abstract

The system of government in Tunisia under the constitution 2014 took a new curve in the country after the fall of the political system, in which the President of the Republic held power for decades, and with the entry into force of the Constitution, influence was distributed between the President of the Republic and the Prime Minister for the purpose of achieving balance.

The agreement on the new political system included in the 2014 constitution came after sharp differences over its nature, as some suggested making the system a parliamentary system, while others preferred a presidential system, and some of them saw the establishment of a mixed system to administer the country, and the last proposal is what was agreed upon in the new constitution, as Making the system participatory to limit the dominance of the President of the Republic over the state.

The constitution established the powers of the President of the Republic and the powers of the Prime Minister, as well as delineating the powers of the legislative and judicial authority according to chapters that include constitutional chapters and articles.

However, the new regime, after ten years of the popular revolution, faced problems and obstacles that led to obstruction of the functioning of the regime's sovereign institutions, especially the parliament.

Key words: "political system", "Tunisia", "authorities"

المقدمة

شهدت تونس بعد ثورات الربيع العربي في السنوات الاخيرة المطالبة بتعديل الدستور وإعادة النظر في النظام السياسي في تونس وطبيعته وذلك بسبب الازمات السياسية العديدة التي شهدتها تونس والتي تمثلت بشكل اساسي في عدم الاستقرار الحكومي . فمنذ المصادقة على دستور عام 2014 شهدت تونس اربع حكومات متعاقبة في مدة لا تقل عن اربع سنوات وذلك لطبيعة النظام السياسي في تونس وقد وذهب المؤيدون لتعديل الدستور الى اقتراح النظام الرئاسي كنظام بديل للنظام شبه الرئاسي المعتمد حالياً الامر الذي يقتضي ان نقف عند سلطات النظام السياسي التونسي وتحدياته وهو ما تناولنه في هذا البحث.

اشكالية البحث : ينطلق هذا البحث من دراسة طبيعة النظام السياسي في تونس بعد إقرار الدستور التونسي الجديد في عام 2014 الذي جاء اثر اندلاع الثورة الشعبية في تونس اواخر عام 2010م والتي اطاحت بالنظام السياسي السابق في نفس العام والذي استمر لعدة عقود من الزمن. فرضية البحث: يواجه النظام السياسي في تونس بعد عام 2014م عدة مشكلات ومعوقات على الرغم من صدور دستور عام 2014 في مرحلة التحول الديمقراطي التي شهدتها تونس ، وهذه الخلافات والمعوقات ناشئة عن الاختلاف بين الفرقاء السياسيين حول طبيعة النظام السياسي الجديد التي زامنت مرحلة اقرار الدستور ، وتفاقت المشكلات وازدادت طيلة العشرة سنوات الماضية حتى بعد الانتخابات الرئاسية الاخيرة في تونس عام 2019م. هيكلية البحث: تتكون هيكلية البحث من مطلبين تناول في المطلب الاول السلطات السياسية ، في حين تناول في المطلب الثاني المعوقات السياسية.

المطلب الاول: السلطات السياسية

اولاً:- السلطة التشريعية

ورد الحديث في دستور عام 2014 في الباب الثالث عن السلطة التشريعية والتي تتمثل بمجلس نواب الشعب ويعد انتخاب الجهاز التشريعي من اهم المقومات الاساسية لاستقلالية السلطة التشريعية والتعبير عن الارادة العامة وان عملية انتخاب هذا الجهاز في تونس ليس بجديدة اذ وردت سابقا في دستور عام 1959 الذي نص في الفصل (19) منه على ان : ((يتم انتخاب اعضاء مجلس النواب انتخاب عاما حرا مباشرا سرىا حسب الطريقة والشروط التي يحددها القانون الانتخابي))⁽¹⁾، وجاء دستور عام 2014 لينص على نفس الامر في الفصل (55) منه والتي نصت على ان ((يتم انتخاب اعضاء مجلس نواب الشعب انتخاب عاما حرا مباشرا سرىا نزيها و شفافا و وفق القانون الانتخابي والذي يضمن حق الانتخاب والتمثيل للتونسيين بالخارج في مجلس نواب الشعب))⁽²⁾.

ويتكون مجلس النواب من (217) عضواً وينتخب لمدة خمس سنوات و ينتخب المجلس في اول جلسة له رئيس من بين اعضاءه ويشكل لجان قارة* و لجان خاصة على اساس التمثيل النسبي ، ويمكن لمجلس النواب تكوين لجان تحقيق ، وعلى كافة السلطات مساعدته في اداء مهامه .(3)

ويبدأ مجلس نواب الشعب دورته الاعتيادية خلال شهر تشرين الاول من كل سنة وينتهي خلال شهر تموز، على ان يكون بداية الدورة الاولى من المدة النيابية لمجلس نواب الشعب في اجل اقصاه خمسة عشر يوم من الاعلان عن النتائج النهائية للانتخابات بدعوة من رئيس المجلس السابق ، وفي حالة تزامنت بداية الدورة الاولى من المدة النيابية لمجلس نواب الشعب مع عطلته فتعقد بذلك دورة استثنائية لحين منح الثقة للحكومة ، اذ يمكن للمجلس ان يعقد جلساته استثنائيا خلال عطلته بطلب من رئيس الجمهورية او رئيس الحكومة او من ثلث عدد اعضائه للنظر في جدول اعمال محدد .(4)

وحسب المقتضيات العامة لم يغفل المشرع التونسي عن تنظيم دور المعارضة دستوريا اذ تحدث عنه في الفصل (60) منه اذ اشار الى ان ((المعارضة مكون اساسي في مجلس نواب الشعب ، لها حقوقها التي تمكنها من النهوض بمهامها في العمل النيابي وتضمن لها تمثيلية مناسبة وفعالة في كل هياكل المجلس وانشطته الداخلية و الخارجية وتستند اليها وجوبا رئاسة اللجنة المكلفة بالمالية و خطة مقرر اللجنة المكلفة بالعلاقات الخارجية ، كمالها الحق في تكوين لجنة تحقيق كل سنة وترأسها و من واجباتها ايضا الاسهام النشط والبناء في العمل النيابي)) .(5)

حدد دستور عام 2014 آليات تتعلق بإمكانية اغلبية الاعضاء في مجلس نواب الشعب ان يبادروا بلائحة معلة من اجل اعفاء رئيس الجمهورية عند خرقه الجسيم للدستور ويوافق عليها المجلس باغلبية الثلثين من اعضائه وهذا عادة ما يتعلق الخرق بالخيانة العظمى ، و بإمكان مجلس نواب الشعب تشكيل تحالفات داخل المجلس.(6)

وقد منح المشرع التونسي مجلس النواب مجموعة من المهام منها:-

1-المهام الدستورية : وهي من المهام الاساسية اذ بإمكان مجلس النواب تعديل الدستور من خلال قيام رئيس الجمهورية او ثلث اعضاء مجلس النواب بالمبادرة بطرح مقترح لتعديل الدستور ، ولمبادرة رئيس الجمهورية اولوية في النظر بها.(7)

اما مبادرة تعديل الدستور من قبل مجلس نواب الشعب فتتمثل بقيام رئيس مجلس النواب بتقديم مقترح التعديل للمحكمة الدستورية لأبداء الرأي في كونها لا تتعلق بما لا يجوز بتعديله حسب ما هو مقرر ، ومن ثم عرض موضوع التعديل على مجلس النواب للموافقة عليه ويشترط التعديل بالاغلبية المطلقة وفي حال التصويت عليه باغلبيه الثلثين يقوم رئيس الجمهورية بعرض التعديل للاستفتاء .(8)

2- المهام التشريعية:- وتتمارس هذه المهام حسب ما وضع الدستور من خلال المبادرة التشريعية بمقترحات قوانين من عشرة نواب على الاقل ، او بمشاريع قوانين من رئيس الجمهورية او رئيس الحكومة ، ويختص رئيس الحكومة بتقديم مشاريع قوانين الموافقة على المعاهدات ومشاريع القوانين المالية

ومشاريع القوانين الاولوية النظر فيها⁽⁹⁾ ، وان عملية التشريع غير محددة بقانون كونها صادرة عن مجلس نيابي منتخب من قبل الشعب .

3-المهام السياسية:- وتمارس هذه المهام من خلال متابعة ومراقبة العمل الحكومي وذلك عن طريق:⁽¹⁰⁾

أ- توجيه الاسئلة الكتابية والشفاهية: فيمكن لكل عضو من اعضاء مجلس النواب تقديم الاسئلة الكتابية الى اي عضو من اعضاء الحكومة عن طريق رئيس المجلس ، وبالمقابل يتعين على الحكومة تقديم جواب بشكل مكتوب في مدة لا تتجاوز العشرة ايام من تلقي الحكومة للسؤال ويسلم رئيس المجلس نسخة من الجواب الى النائب المعني بهذا الامر وبعد ذلك يأذن بنشر السؤال والجواب بالرائد الرسمي * لمجلس النواب.

اما بالنسبة للاسئلة الشفوية فيمكن لأي عضو من اعضاء المجلس من خلال الجلسات ان يقدم اسئلة شفاهية لاعضاء الحكومة وبذلك يوجه اعلام مكتوب الى رئيس المجلس يبين فيه الموضوع المحدد فيه اسئلته وعضو الحكومة المعني بالاجابة على السؤال، ويتم تلقي الجواب في نفس الجلسة.

ب-توجيه لائحة اللوم: اذ يتم توجيه هذه اللائحة في النظام الداخلي للمجلس بشروط منها ان تكون الموافقة عليه بالأغلبية المطلقة ، وان يكون تقديم مرشح بديل لرئيس الحكومة يصادق على ترشيحه في نفس التصويت ، بالإضافة الى ذلك لا يمكن تقديم هذه اللائحة بشكل مجدد الا بعد مضي مدة ثلاثة اشهر عن المدة الاولى .

الى جانب ذلك لا يجوز اصدار هذه اللائحة في حالتين :-⁽¹¹⁾

1- لا يمكن تقديم لائحة لوم خلال ممارسة الشخص بمهام رئاسة الجمهورية في اثناء الشغور الوقتي او النهائي .

2- لا يمكن تقديم لائحة اللوم بحالة استثنائية عندما يكون امن الوطن واستقلاله في خطر .

ج- منح الثقة للحكومة: يعرض المكلف بتولي مهام رئاسة الحكومة برنامج عملها و يعمل على تقديم اعضاء الحكومة حسب المسؤوليات المقترحة لكل عضو منهم فيتم التصويت على منح الثقة في نفس اليوم على اعضاء الحكومة والمهام المسندة لكل عضو و يشترط للحصول على ثقة المجلس موافقة الأغلبية المطلقة من اعضائه و بنفس الاجراءات اذا تقرر العمل على ادخال تعديل على الحكومة التي نالت ثقة المجلس اما بضم عضو جديد او اكثر او بتكليف عضو بغير المهمة التي نالت الثقة بخصوصها و بذلك تستمد ثقتها منها.

د-التصويت على الثقة في مواصلة عمل الحكومة لنشاطها: لا يكون طلب التصويت على الثقة في مواصلة الحكومة لعملها الامن قبل رئيس الجمهورية الذي يطلب من مجلس النواب التصويت على الثقة مرتين على الاكثر في كامل المدة الرئاسية ، او ان يطرح رئيس الحكومة على مجلس النواب لتصويت

على الثقة في مواصلة الحكومة لعملها و يشترط للحصول على ثقة المجلس موافقة الاعضاء بالأغلبية المطلقة .

هـ- اقرار جلسات للحوار: اذ يعمل مجلس النواب على اقرار جلسات للحوار بشكل شهري بينه وبين الحكومة حول التوجهات العامة للدولة والسياسة القطاعية وغيرها وهذا يزيد من التعاون بين السلطتين.

4- المهام المالية :- تعد من اهم مهام مجلس النواب وفي هذا الخصوص فقد نص الدستور التونسي في الفصل (66) على ((انه يرخص القانون في موارد الدولة ونفقاتها ويصادق مجلس نواب الشعب على مشاريع قوانين المالية وعلق الميزانية))⁽¹²⁾، اي انه لا يتم الموافقة على اي مشروع مالي الا بترخيص تشريعي يكون بشكل مسبق ويصادق عليه مجلس النواب.

ثانيا/ السلطة التنفيذية

تتكون السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية والحكومة التي يرأسها رئيس الحكومة وكألائي:-

أ- رئيس الجمهورية: يعد رئيس الدولة والضامن لوحدتها واستقلالها ويتم انتخاب رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة خلال الستين يوم الاخيرة من المدة الرئاسية ويكون انتخابه عاما ومباشرا وسريا وحرا وبالأغلبية المطلقة في الدورة الاولى وفي حال عدم حصول المترشح على هذه الاغلبية تنظم دورة ثانية ويتقدم للدورة الثانية المترشحين الذين حصلوا على اكثر عدد من الاصوات في الدورة الاولى ويشترط تزكية المرشح من قبل رؤساء مجالس الجماعات المحلية المنتخبة او من قبل عدد من اعضاء مجلس النواب المنتخبين.⁽¹³⁾

اما صلاحيات رئيس الجمهورية فتتمثل ب:-

اولا- الصلاحيات التي يباشرها بشكل منفرد وتمثل ب: ⁽¹⁴⁾

أ- يقوم بتوضيح معالم السياسة الخارجية في الابعاد المختلفة وممارسة تنفيذها.

ب- يقوم بضبط السياسة العامة في مجال الامن القومي والدفاع بعد استشارة رئيس الحكومة وبضبط السياسات العامة في مجال الدفاع والعلاقات الخارجية والامن القومي المتعلقة بحماية الدولة والتراب الوطني من التهديدات الداخلية والخارجية وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة ، اي ان هذه الاستشارة على الرغم من وجوبها لكنها غير ملزمة اي لا تلزم رئيس الدولة ان يتبع نفس الرأي او الموضوع الذي قدمه له رئيس الحكومة ، بالاضافة الى ذلك لم يحدد الدستور ماهي طبيعة الاستشارة هل هي شفوية ام كتابية اذ ان الدستور يترك الحرية بشكل تام لرئيس الجمهورية وبحسب الظروف ليتصرف حسب تقديره وبأي طريقة.

ج- المصادقة على المعاهدات بعد الموافقة عليها من قبل مجلس النواب .

ح- له حق الاعفاءات او التعيين في الوظائف الدبلوماسية التي تتعلق بالامن القومي و الوظائف العسكرية بعد ان يستشير رئيس الحكومة .

خ- تعيين واعفاء مفتي الجمهورية .

د- يقوم باسناد الاوسمة .

ه- اعطاء العفو الخاص

و- حل البرلمان وذلك عند طلب تصويت رئيس الجمهورية بالثقة على مواصلة نشاط الحكومة وان لم يمنح البرلمان الثقة في الحكومة فأنها بذلك تعد مستقيلة ، وبذلك يكلف رئيس الجمهورية الاقدر من الشخصيات على تشكيل حكومة جديدة في فترة اقصاها 30 يوما ، وعند تجاوز هذه الفترة المحددة من غير تشكيل حكومة او عدم حصولها على ثقة البرلمان فأن رئيس الجمهورية له حق حل البرلمان والدعوة الى انتخابات سابقة عن موعدها في مدة اقصرها 45 يوم و اقصاها 90 يوم .⁽¹⁵⁾

ثانيا- الصلاحيات التي يباشرها بشكل مشترك مع الحكومة او مجلس النواب منها:

1- الاعلان عن حالة الحرب والسلم بعد اخذ موافقة اغلبية ثلاثة اخماس اعضاء مجلس النواب وكذلك ارسال القوات الى الخارج بموافقة رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب.⁽¹⁶⁾

2- يقوم بتعيين محافظ البنك المركزي وباقتراح من رئيس الحكومة وبعد مصادقة مجلس النواب بالاغلبية المطلقة ، واعفاؤه ايضا بنفس الطريقة او من خلال طلب يقدم من ثلث اعضاء المجلس.⁽¹⁷⁾

3- العمل على اتخاذ تدابير استثنائية في حالة خطر مس امن الدولة واستقلالها اذ ان رئيس الجمهورية هو المخول الوحيد الذي يعود له تقدير الاوضاع الاستثنائية ويتشاور فيها مع رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب واعلام المحكمة الدستورية بذلك ، والهدف من ذلك هو العودة لتسيير شؤون الدولة بشكل اعتيادي ويعد مجلس النواب طول هذه الفترة في حالة انعقاد دائم ، وتتطلب هذه الاوضاع او التدابير الاستثنائية هدنة اذ لا يجوز تقديم لائحة لوم ضد الحكومة ولا يمكن حل مجلس نواب الشعب وهو ما اشار اليه الدستور في الفصل (80) منه : ((ان لرئيس الجمهورية في حالة خطر داهم مهدد لكيان الوطن وامن البلاد واستقلالها ، يتعذر معه السير العادي لدواليب الدولة ، ان يتخذ التدابير التي تحتمها تلك الحالة الاستثنائية ، وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب واعلام رئيس المحكمة الدستورية ويعلن تلك التدابير في بيان للشعب ويجب ان تهدف هذه التدابير الى تأمين عودة السير العادي لدواليب الدولة ويعد مجلس النواب في حالة انعقاد دائم طيلة هذه الفترة ، وفي هذه الحالة لا يجوز تقديم لائحة لوم ضد الحكومة)).⁽¹⁸⁾

اما بالنسبة للنزاعات بين صلاحيات رئيس الجمهورية وصلاحيات رئيس الحكومة فترفع الى المحكمة الدستورية التي تبت في النزاع خلال اسبوع من طلب يرفعه احدهما.⁽¹⁹⁾

و ان الفصل 80 من الدستور تم تطبيقه من قبل رئيس الجمهورية قيس سعيد في 22 ايلول عام 2021 اذ اعلن الرئيس امر رئاسي ونشر في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية وهذا الامر تضمن اربع ابواب الباب الاول يتعلق بالتدابير الاستثنائية ، والباب الثاني التدابير التي تخص السلطة التشريعية ، والباب الثالث التدابير التي تخص السلطة التنفيذية ، واخيرا الباب الرابع المتعلق بأحكام ختامية .⁽²⁰⁾

2- رئيس الحكومة

تتكون الحكومة في تونس تتكون من رئيس وزراء ووزراء وكتاب دولة يختارهم رئيس الحكومة بالتشاور مع رئيس الجمهورية ، و يكلف الأخير بعد اسبوع من الاعلان عن نتائج الانتخابات مرشح الائتلاف او الحزب الذي حصل على اكبر عدد من المقاعد بمجلس النواب بتشكيل الحكومة خلال مدة شهر، الى جانب ذلك يعرض برنامج عمل الحكومة على مجلس النواب لنيل ثقة المجلس بالاغلبية المطلقة ، بعد ذلك يتولى رئيس الجمهورية تسمية رئيس واعضاء الحكومة الجديدة.(21)

و ان مراقبة عمل الحكومة تتراوح بين الاسئلة الشفاهية والكتابية وجلسات الحوار مع الحكومة وتكوين لجان للتحقيق و توجيه لائحة اللوم والتصويت على منح الثقة للحكومة من اجل مواصلة نشاطها .(22)
اما صلاحيات رئيس الحكومة فهي:(23)

1- العمل على احداث وحذف وتعديل الوزارات وكتابات الدولة وضبط اختصاصاتها وصلاحياتها بعد المداولة مع مجلس الوزراء .

2-تعديل واحداث او حذف المنشآت العامة والمؤسسات والمصالح الادارية وضبط صلاحياتها واختصاصاتها بعد المداولة مع مجلس الوزراء ، باستثناء الصلاحيات الراجعة الى رئيس الجمهورية فيكون حذفها وتعديلها واحداثها باقتراح منه .

3- يبرم الاتفاقيات ذات الصبغة الفنية الدولية ويتصرف في الادارة.

4- يسهر على تنفيذ القوانين وبأمكانه ان يفوض بعض من صلاحياته الى الوزراء عند تعذره القيام بها بصفة وقتيه .

5- يقبل عضو او اكثر من الاعضاء في الحكومة والبت في استقالته ، بالتشاور مع رئيس الجمهورية اذا كانوا وزيري الدفاع او الخارجية .

بالاضافة الى ما تقدم فإن رئيس الوزراء يقوم باجراء الاعفاءات والتعيينات في الوظائف المدنية العليا ومنها الكتاب العامون للوزراء، ورؤساء الدواوين الوزارية ، ورؤساء الهيئات العليا ومدير الادارات المركزية ، ونائب محافظ البنك المركزي ، والولاة على ان يتم تعيينهم واعفاءهم اوابقائهم باقتراح من الوزير المعني وبعد مداولة مجلس الوزراء على ان يتم اعلام رئيس الجمهورية بذلك، اما بالنسبة للتعيينات الغير موضحة فإنها تتم بقرار من رئيس الحكومة ، وباقتراح من الوزير المعني الذي يمارس سلطة التسلسل والاشراف الاداري ازاء الموظفين .(24)

وان تشكيل الحكومة في عام 2014 قد تضمن استحداث وزارات جديدة ومن الوزارات التي استحدثت وزارة الشؤون المحلية من اجل تكريس او تعزيز مفهوم الباب السابع من الدستور الذي يتعلق بالسلطة المحلية وتقوم هذه الوزارة ب : (25)

1- متابعة واعداد تنفيذ السياسة العامة للحكومة في مجال اللامركزية .
2- العمل على اعداد وتنفيذ ارساء نظام اللامركزية من خلال التنسيق مع كافة الهياكل العامة والعمل على تطوير قدرات الجماعات المحلية في عدة امور منها تقييم واقع الجماعات المحلية والعمل على

اعداد مخطط للانخراط التدريجي في اللامركزية ، وايضا القيام بالدراسات الاستراتيجية والاستشرافية في مجال اللامركزية واعداد تصور عن مسارها.

3- العمل على اعداد تصور من اجل برمجة نقل وتحويل الصلاحيات المركزية والموارد البشرية والمالية لفائدة الجماعات المحلية.

4- العمل على توضيح محاور ومجالات التعاون الدولي في مجال اللامركزية والتنسيق ودفع علاقات التعاون والشراكة اللامركزي بين الجماعات المحلية على الصعيد الوطني والدولي .

5- العمل على وضع برامج لتحديث وتطوير مناهج واساليب العمل والتركيز على ادارة الكترونية من اجل تحسين جودة الخدمات للجماعات المحلية على المستويات كافة ومتابعة تنفيذها.

6- يخضع صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية ومركز التكوين ودعم اللامركزية الى اشراف وزارة الشؤون المحلية بعد ان كان سابقا تابعا لوزارة الداخلية .⁽²⁶⁾

مما تقدم نرى ان دستور عام 2014 في الفصل (14) منه والمختص باللامركزية أكد على التزام الدولة بدعم وتعزيز اللامركزية واعتمادها في كامل اراضيها ضمن اطار وحدة الدولة وان التأكيد المتكرر لمبدأ وحدة الدولة في دستور عام 2014 اعطى يد للسلطة المركزية التي يجسدها مجلس نواب الشعب في ارساء اللامركزية عند تشكيل السلطات المحلية .⁽²⁷⁾

ثالثا:- السلطة القضائية

ان السلطة القضائية سلطة مستقلة تضمن اقامة العدل وعلوية الدستور وسيادة القانون وحماية الحقوق والحريات و القاضي مستقل لا سلطان في قضائه لغير القانون وهو ما ورد في الفصل (102) من الدستور التونسي لعام 2014.⁽²⁸⁾

وتتكون السلطة القضائية من :-⁽²⁹⁾

1- القضاء الاداري: ويتكون هذا القضاء من محكمة ادارية استئنافية ، ومحكمة ادارية عليا ومحكمة ادارية ابتدائية ، وينظر هذا القضاء في النزاعات الادارية وفي تجاوز الادارة لسلطاتها الممنوحة ويمارس هنا القضاء وظيفة استشارية ، كما تعد للمحكمة الادارية العليا تقارير سنوية تحيلها الى رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة ورئيس الجمهورية ورئيس المجلس الاعلى للقضاء ليتم نشرها بعد الحصول على الموافقات الرسمية.

2- القضاء المالي : يتكون هذا النوع من القضاء من محكمة المحاسبات على مختلف هيئاتها ووظيفة هذه المحكمة ان تراقب حسن التصرف في الاموال العامة ووفق مبدء الشفافية والشرعية وتنتظر ايضا في حسابات المحاسبين العامة اضافة الى كشف وتوضيح الاخطاء التي تتعلق بها وايضا مساعدة السلطتين التنفيذية والتشريعية من خلال الرقابة على القوانين المالية .

3- القضاء العدلي : ويتكون من محاكم الدرجة الاولى والثانية ومحاكم التعقيب وقد نص دستور عام 2014 على ان النيابة العمومية جزء من هذا القضاء ويمارس قضاتها مهامهم في اطار السياسة

الجزائية للدولة ، وترفع محكمة التعقيب تقاريرها بشكل سنوي الى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب ورئيس المجلس الاعلى للقضاء ليتم نشر هذه التقارير بعد الحصول على الموافقات الرسمية.

بالإضافة الى ما تقدم هناك ايضا المحكمة الدستورية وهي المحكمة الدستورية عبارة عن هيئة قضائية مستقلة تتكون من 12 عضو من ذوي الكفاءة اكثرهم من المختصين في القانون يعينهم كل من مجلس نواب الشعب ورئيس الجمهورية والمجلس الاعلى للقضاء على ان يكونوا ثلاث ارباعهم من المختصين بالقانون ويكون تعيينهم لفترة واحدة مدتها تسع سنوات ، وعلى ان يتم تغيير ثلث اعضاء المحكمة كل ثلاث سنوات ويسد الشغور في عدد الاعضاء بنفس الطريقة التي تعتمدها عند تكوينها .⁽³⁰⁾

وتعد المحكمة الدستورية الضامن لسيادة الدستور ويتمثل دورها في العمل على مراقبة مشاريع القوانين الدستورية اي مشاريع تعديل الدستور ، ومن صلاحياتها مراقبة النظام الداخلي للبرلمان والقوانين التي تعرضها عليها المحاكم بطلب من احد الخصوم وتتضرر في المعاهدات التي يعرضها رئيس الجمهورية عليها قبل ختم مشروع الموافقة عليها .⁽³¹⁾

بالإضافة الى ذلك تراقب جميع مشاريع القوانين التي اقراها البرلمان والتي لم تصدر بعد من قبل رئيس الجمهورية ، اذ نص الدستور على ان تختص المحكمة الدستورية دون سواها بمراقبة مشاريع القوانين بناء على طلب من رئيس الجمهورية او رئيس الحكومة او ثلاثين عضو من اعضاء مجلس النواب على ان توفع اليها في مدة اقصاها سبعة ايام من تاريخ المصادقة على مشروع القانون .⁽³²⁾

المطلب الثاني /المعوقات السياسية

ان اولى بؤادر الخلاف بين القيادات السياسية التونسية بعد عام 2011 كانت حول تحديد طبيعة النظام السياسي التونسي اذ طرحت ثلاث مقترحات:

-المقترح الاول: طرح حزب النهضة اقامة نظام برلماني في تونس بحكم هم من يمثلون الاغلبية البرلمانية.

- المقترح الثاني : طرح حزب نداء تونس مقترح جعل النظام السياسي في تونس رئاسي .

-المقترح الثالث: طرح حزب المؤتمر من اجل الجمهورية مقترح الدعوة الى النظام المختلط الذي تتوازن وتتساوى فيه الصلاحيات بين رئاسة البرلمان والجمهورية .⁽³³⁾

وقاوم حزب النهضة بشدة مسألة تقديم تنازلات بخصوص طبيعة النظام السياسي الجديد في تونس وفق نموذج برلماني او رئاسي او مزيج بين النظامين معا ، وبعد نقاش طويل في هذا الموضوع قرر مجلس الشورى والنهضة دعم النموذج البرلماني في بداية عام 2012⁽³⁴⁾، وفي دفاعه عن مقترح النظام البرلماني شرع حزب النهضة في العمل على احداث قطيعة تاريخية وحاسمة مع النظام السابق المتمثل في النظام الرئاسي ، لان النظام البرلماني يضمن انتقال ديمقراطي حقيقي في تونس بعيدا عن

الانتهاكات الاستبدادية ويشكل ضمانة مؤسسية تمنع من تكرار انتهاكات حقوق الانسان التي حدثت في الماضي.⁽³⁵⁾

بينما طرح مؤيدو اقتراح النظام الرئاسي عدد من الحجج، من ابرزها تأكيدهم على ان الاحزاب السياسية تتميز بضعف القدرات وهشاشة النخب البرلمانية، وثقافة سياسية ضعيفة في بداية التعددية الحزبية نتيجة لغياب التعددية الحقيقية في ظل النظام السابق.⁽³⁶⁾

وبعد انقسام الاحزاب السياسية بين ثلاث مقترحات للنظام السياسي، تم الاتفاق على الحل الوسط، وهو الموافقة على اقامة نظام مختلط رئاسي برلماني.

وبعد صدور دستور عام 2014 برزت الى السطح مجموعة من المعوقات السياسية كان لها اثر بارز على عمل النظام السياسي في تونس منها:-

1- ضعف عمل البرلمان وضعف تشريعاته في تشكيل الهيئات الدستورية المستقلة التي اكد عليها الدستور ومن اهم مظاهر فشل البرلمان في القيام بمهامه هو عدم اكمال تشريعات القوانين وعدم تشكيل الهيئات المستقلة التي اكد عليها دستور عام 2014 وقد ورث مجلس النواب في عام 2019 (الدورة النيابية الثانية) عبئ كبير من الدورة السابقة التي امتدت من عام 2014 الى 2019، وتمثل هذا العبئ في عدم تشكيل الهيئات المستقلة منها هيئة التنمية المستدامة وحماية حقوق الاجيال القادمة وهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وهيئة الاتصال السمعي البصري، وهيئة حقوق الانسان، وكذلك التأخير في انتخاب اعضاء المحكمة الدستورية، و اعاقة مشاريع القوانين التي تدعم الحقوق والحريات التي قاتل التونسيون من اجلها، فضلا عن عدم القدرة على استكمال عملية العدالة الانتقالية.⁽³⁷⁾

و ان استمرار عدم قدرة البرلمان على تمرير تشريع القوانين وعدم القدرة على اتخاذ تدابير اخرى بما في ذلك تنفيذ دستور 2014 من شأنه ان يمنع تطوير النظام السياسي الجديد في تونس وبالتالي سيؤدي الى تراجع ثقة الجماهير فيه مع مرور الوقت، ومن ثم شعور التونسيين بخيبة الامل تجاه الاحزاب السياسية والمشهد السياسي بصورة عامة لانهم لم يلتمسوا اي بوادر لاي نتائج ايجابية.⁽³⁸⁾

2- صراع الشرعية: اي عدم وجود مساحة مشتركة للنقاش السياسي العام ونقل الخلافات السياسية الى الشارع بدلا من اطار المؤسسات الدستورية وفق مبادئ وقواعد الديمقراطية، وممارسة شرعية الشارع والتظاهرات وجمع الجماهير عندما عجزت جميع القوى السياسية عن احتواء التوتر السياسي والاجتماعي بين اقطاب الدولة والذي حول الشوارع والمساحات الى فضاءات سياسية تتجاوز مؤسسية وبناء الدولة والمجتمع السياسي ككل لتعمق من حدة ومدى فقدان الثقة في اداء عمل القوى السياسية التقليدية.⁽³⁹⁾

وهناك الكثير من الانظمة السياسية التي تتمتع بالشرعية الدستورية والقانونية والانتخابية، او اقل الى المصدر الاساسي للشرعية، وهو شرعية الاداء او الانجاز فالشرعية الدستورية القانونية لا تغني عن شرعية الاداء، اي انه يجب ان يكون النظام السياسي قادر على وضع خطط وسياسات فعالة تستطيع

معالجة التحديات التي تواجه المجتمع والدولة ومنها التحديات الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم حصول الرضا العام للجماعة عن السلطة، وفي هذا السياق نرى ان مختلف السياسات السيئة التي اتبعتها الحكومات التونسية المتعاقبة ادت الى تفاقم المشاكل لاسيما مشاكل الفقر والبطالة والديونية وتدني مستوى التعليم والصحة على خلفية ذلك شهدت تونس عام 2017-2018 الكثير من الاضطرابات الجماعية والتظاهرات والاحتجاجات وتهدف هذه الى التعبير عن الاحتجاج ورفض السياسات التي تتبعها السلطة.⁽⁴⁰⁾

3- مبادرات الاجراءات الاستثنائية التي اتخذها رئيس الجمهورية قيس سعيد في 25 تموز عام 2021، تم اجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة في عام 2019 وقد صوت التونسيون بنسب عالية للمرشح المستقل قيس سعيد لمنصب رئاسة الجمهورية⁽⁴¹⁾، وقد حاول قيس سعيد تغيير النظام السياسي وانهاء المركزية بكافة اشكالها، ومحاربة الفساد بجميع اشكاله، واصلاح القضاء للحفاظ على استقلاله، واصلاح التعليم⁽⁴²⁾، الا ان عدم امتلاكه للخبرة والرؤية السياسية اللازمة جعلته يواجه مصاعب وازمات سياسية عديدة منها الخلاف بين الرئاسات الثلاث.⁽⁴³⁾

ونظرا لكون الدستور التونسي مليئاً بالغموض والالتباس حول توزيع وتحديد بعض صلاحيات السلطات بين الرئاسات الثلاث.⁽⁴⁴⁾

ومع تصاعد الازمة السياسية في والتي رافقها احتجاجات شعبية ومع غياب المحكمة الدستورية التي هي من تسطيع حل الخلافات بين الرئاسات الثلاث، دعى الرئيس قيس سعيد على عقد اجتماع طارئ في 25 تموز 2021 ضم هذا الاجتماع القيادات العسكرية والامنية ليتم في نهاية هذا الاجتماع الاعلان عن حزمة او مجموعة من الاجراءات الاستثنائية تمثلت باعفاء وزير الدفاع وعزل رئيس الحكومة، وتجميد عمل مجلس النواب لمدة 30 يوم ورفع الحصانة عن اعضائه وتولي رئاسة النيابة العمومية وتولي ادارة السلطة التنفيذية بمساعدة حكومة يرأسها رئيس الحكومة المعين من رئيس الجمهورية واعلان منع التجوال من 26 تموز ولغاية 27 آب من عام 2021 مع منح لبعض الحالات من الاستثناءات وتعطيل الادارات المركزية لمدة يومين باستثناء قوى الجيش والامن من التعطيل.⁽⁴⁵⁾

ان هذه التدابير الاستثنائية التي اتخذها الرئيس زعم انها تستند الى الفصل 80 من الدستور التي اكد عليها والتي تنص على ان: ((الرئيس الجمهورية في حالة خطر داهم مهدد لكيان الوطن وامن البلاد واستقلالها، يتعذر معه السير العادي لدواليب الدولة، ان يتخذ التدابير التي تحتمها تلك الحالة، وذلك وبعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب واعلام رئيس المحكمة الدستورية، ويعد مجلس النواب في هذه المدة في حالة انعقاد دائم و لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب كما لا يجوز تقديم لائحة ضد الحكومة....⁽⁴⁶⁾، لكن رئيس الجمهورية قيس سعيد خالف بوضوح نص هذا الفصل من الدستور فبدل من ان يقوم باستشارة رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة عمل على تجميد عملهم

واقالتهم بالأضافة الى ان هذا الفصل ينص على تولي رئيس الجمهورية رئاسة النيابة العمومية مما يعني وضع السلطة القضائية تحت سلطته.

استمر رئيس الجمهورية بفرض قرارته في اجواء من القبول او الرفض التي تصدر من قوى سياسية و اجتماعية في تونس ، بالأضافة الى اصدار مجموعة من الاوامر الرئاسية التي تقضي بعزل بعض كبار موظفي الدولة من مستشارين حكوميين وغيرهم ، و تكليف آخرين ، و تسمية مكلفين بتسيير بعض من وزارات الدولة المهمة ، حتى موعد انتهاء مدة الشهر المقررة لتجميد عمل البرلمان ، ليصدر بعدها الامر الرئاسي الذي يقضي بتمديد الاجراءات الاستثنائية الخاصة بتعليق اختصاصات مجلس النواب الى اشعار اخر من غير تحديد سقف لنهاية هذه المدة .⁽⁴⁷⁾

وفي اثناء المطالبات بأجراء حوار وطني لحل المسائل الخلافية او العودة للعمل وفق ما نصت نص عليه مواد الدستور و الغاء الاجراءات الاستثنائية ، قام رئيس الجمهورية قيس سعيد في 22 ايلول في عام 2021 باصدار امر رئاسي تضمن مجموعة من الاجراءات الاستثنائية وهي :-⁽⁴⁸⁾

- 1- ايقاف كافة الامتيازات الممنوحة لأعضاء و رئيس مجلس النواب الشعب .
- 2- يمارس السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية بمساعدة الحكومة و يرأسها رئيس الحكومة .
- 3- الاستمرار في تعليق عمل مجلس نواب الشعب و رفع الحصانة البرلمان عن جميع اعضائه .
- 4- ان المراسيم الصادرة عن رئيس الجمهورية تأخذ صيغة النصوص التشريعية ، و بذلك يتم نشرها في الجريدة الرسمية للدولة ولا يمكن الطعن فيها .
- 5- يتم التواصل بالعمل بتوطئة الدستور و الباب الاول والثاني من الدستور وبالأحكام الدستورية جميعها التي لا تتعارض مع احكام الامر الرئاسي .
- 6- بإمكان رئيس الجمهورية عرض اي مرسوم عن الاستفتاء الشعبي .
- 7- تلغى الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين .
- 8- رئيس الجمهورية يتولى اعداد مشاريع التعديلات التي تخص الاصلاحات السياسية بالاستعانة بلجنة يتم تشكيلها بأمر رئاسي .

كما لم يتم انتخاب رئيس جديد للحكومة بدلا من الرئيس السابق هشام المشيشي الذي اقيل في 25 تموز 2021 على اثر ذلك قام رئيس الجمهورية في 29 ايلول بتكليف السيدة نجلاء بون بتشكيل الحكومة التي بدورها قامت في 11 تشرين الاول 2021 برفع اسماء الى اعضاء حكومتها لرئيس الجمهورية ل يتم الموافقة عليهم وقد تم ذلك وفق الامر الرئاسي رقم 117 والذي ينص على اقتراح اسماء اعضاء الحكومة من المكلف بتشكيلها وعرضها على رئيس الجمهورية للموافقة عليها.⁽⁴⁹⁾

واعتبارا من 25 تموز 2021 نرى ان الاجراءات الاستثنائية هي المعتمدة في ادارة شؤون البلاد مع تعطيل شبه تام للدستور وتجميد لعمل البرلمان مقابل منح الرئيس صلاحيات تشريعية وتنفيذية واسعة من منطلق كونه يحظى بدعم شعبي واسع الامر الذي يعد خروجاً عن دستور عام 2014 وعدم وضوح التخطيط لمستقبل النظام السياسي في تونس.

الخاتمة

بناء على ما تقدم يمكن ان نقول ان دستور عام 2014 فيه العديد من نقاط الضعف وان النظام السياسي الذي اقر بحاجة الى اعادة نظر في جوانب عدة اهمها مسألة توزيع السلطة بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة الا ان من المؤكد ان الازمات السياسية التي مرت بها دولة تونس والتي لاتزال تعيشها على ارض الواقع هي المسبب في هذا الوضع لذلك فهي تتطلب تعديل في الدستور على الاقل من اجل معالجتها.

ومن خلال ما تقدم توصلنا الى الاستنتاجات الآتية :-

1. بعد نجاح الثورة الشعبية في تونس في يناير 2011م وسقوط النظام السياسي ، مرت تونس بمرحلة انتقالية لعدة سنوات استطاعت خلالها الاتفاق على إقرار دستور جديد للبلاد في عام 2014م.
2. واجه نصوص الدستور خلافات عديدة بين الفرقاء السياسيين كان اهمها الخلاف حول طبيعة النظام السياسي الجديد، وطرح على اثره ثلاث مقترحات: اما نظام برلماني او نظام رئاسي او نظام مختلط، وتم الاتفاق على جعل النظام مختلط لمنع تفرد رئيس الجمهورية بالقرار وعودة الهيمنة على القرار السياسي كما في النظام السابق.
3. رسم دستور عام 2014م صلاحيات ومهام كل من السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس نواب الشعب، والسلطة التنفيذية المتمثلة برئيس الجمهورية والحكومة وكذلك السلطة القضائية، وحدد الدستور اختصاصات كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.
4. بعد مرور عشر سنوات من سقوط النظام السياسي تواجه تونس مشكلات أدت الى زعزعة استقرار النظام السياسي ومن اهمها؛ ضعف وهشاشة الأحزاب السياسية، ويرجع ذلك إلى انخفاض مستوى المؤسسة فيها والاختلافات بين عناصرها، الأمر الذي انعكس على مستوى أداء المؤسسات السياسية ومنها المؤسسة التشريعية والحكومة؛ ومن ثم أدى إلى إبعاد المواطنين ولا سيما الشباب عن السياسة وزاد في شعورهم بخيبة الأمل.
5. تمر تونس اليوم في أزمة حقيقة لتعطيل مؤسساتها الديمقراطية في ظل غياب الجهة القضائية المختصة في النظر في الخلافات التي تقع في تفسير نصوص الدستور، ونتيجة لذلك لجوء رئيس الجمهورية "قيس سعيد" إلى اتخاذ جملة من التدابير الاستثنائية خلاف ما نصت عليه احكام دستور

عام 2014م، وذلك بعد أن أعتمد على تفسيره الخاص للفصل (80) من الدستور، لتدخل البلاد في وضع غير مستقر.

وفي الختام نوصي بالاتي :-

1. لأجل إرساء الديمقراطية وتحقيق استقرار النظام السياسي الجديد في تونس وتعزيز شرعيته؛ يتعين على القوى الوطنية والقيادات السياسية وصناع القرار في تونس إدامة الحوار الوطني ورسم السياسات الناجعة للتغلب على جميع المعوقات والمشكلات التي تواجه النظام السياسي.
2. العمل بأحكام دستور عام 2014م والغاء كل ما يمنع تنفيذ بنوده أو تعطيل المؤسسات الناشئة عنه، والاحتكام لما جاء به الدستور من نصوص وأحكام فيما يتعلق بتعديله في حال اجمع الفرقاء السياسيين على ضرورة تعديل الدستور، ولاسيما فيما يخص النظام السياسي للبلاد.
3. استئناف مجلس نواب الشعب في عقد جلساته؛ لأجل تصحيح مسار العملية السياسية وإكمال تشريعات القوانين المهمة، وانهاء مسألة تشكيل المحكمة الدستورية المعنية في تفسير بنود الدستور.
4. الاتفاق على إجراء انتخابات مبكرة لكل من مجلس نواب الشعب ورئيس للجمهورية ، طالما لم تغير بنود الدستور التي تنص على ذلك.

الهوامش

1. معتز الفرفوري ، النظام السياسي التونسي، مجمع الاطرش للكتاب المختص، تونس، 2020، ص225 وينظر الفصل 55، من الدستور التونسي الملغى لعام 1959.
2. الفصل 55 ، من الدستور التونسي لعام 2014.
3. الفصل 56 ، الفصل 59 ، من الدستور التونسي لعام 2014 .
- *الجان القارة تتمثل ب تسع لجان وهي لجنة التشريع العام ، لجنة الحقوق والعلاقات الخارجية ، لجنة التخطيط والمالية والتنمية ، لجنة الفلاحة والامن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة ، لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية التحتية والبيئية، لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية، لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي ، لجنة تنظيم الادارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح ، لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية.
4. معتز القرقروري ، النظام السياسي التونسي ، مصدر سبق ذكره ، ص258.
5. الفصل 60 ، من الدستور التونسي لعام 2014.
6. عبداللطيف باري، نزيهة عمران، التجربة البرلمانية التونسية واقع وافاق، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد (2) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسكرة، الجزائر، 2018، ص37.
7. الفصل 143، من الدستور التونسي لعام 2014.
8. سالم كيرير المرزوقي ، التنظيم السياسي والاداري في الجمهورية الثانية ، ط1 ، مجمع الاطرش للكتاب المختص، تونس ، 2017 ، ص 73.

9. الفصل 62 ، من الدستور التونسي لعام 2014.
10. يوسف عبد واخرون، تقييم منظمة البوصلة لاشغال مجلس نوب الشعب الدورة البرلمانية الاولى (نوفمبر 2019 /جويلية، 2020) ، منظمة البوصلة، تونس، 2020، ص5.
- *الرائد الرسمي : هي تسمية تطلق على الجريدة الرسمية لدولة تونس وتعد اقدم جريدة اذ صدر اول عدد منها في عام 1860 وهي مستمرة الى الوقت الحالي في الاصدار .
11. سالم كيرير المرزوقي ، التنظيم السياسي والاداري في الجمهورية الثانية، مصدر سبق ذكره ، ص80.
12. الفصل 66، من الدستور التونسي لسنة 2014.
13. الفصل 74، من الدستور التونسي لعام 2014.
14. الفصل 75 ، من الدستور التونسي لعام 2014.
15. خولة العشي ، برلماني؟ رئاسي؟ ام مزدوج؟ غموض حول هوية النظام السياسي في تونس، مقال متاح على الرابط:
- <https://nawaat.org/2014/02/11/%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%9F-%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%9F-%D8%A3%D9%85-%D9%85%D8%B2%D8%AF%D9%88%D8%AC-%D8%9F-%D8%BA%D9%85%D9%88%D8%B6-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%87%D9%88/>
، تاريخ الدخول ، 2021/10/26
16. حمادي معمري ، هل تحققت شروط حل البرلمان في تونس؟ ، متاح على الرابط ، تاريخ الدخول 6/6/2022 :
- <https://www.independentarabia.com/node/265786/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AA/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%82%D8%AA-%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B7-%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D8%9F>
17. الفصل 77 ، من الدستور التونسي لعام 2014.
18. الفصل 78، من الدستور التونسي لعام 2014.
19. الفصل 80 ، من الدستور التونسي لعام 2014 وينظر سالم كيرير المرزوقي ،التنظيم الاداري والسياسي في الجمهورية الثانية ،مصدر سبق ذكره ، ص90 .
20. مسعود جندي ، قراءة في ثنائية السلطة التنفيذية في تونس من خلال دستور 27 جانفي 2014، المجلة التونسية للدراسات القانونية والسياسية، العدد(4) كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة، جامعة سوسة ،تونس، 2017 ص425، وينظر الفصل 101، من الدستور التونسي لعام 2014.
21. امر رئاسي عدد 117 لسنة 2021 مؤرخ في 22 سبتمبر 2021 يتعلق بتدابير استثنائية ، عدد 86 ، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ، ص2282.

- *وتتضمن التدابير الاستثنائية حق رئيس الجمهورية بتعليق العمل في البرلمان ورفع الحصانة عن اعضاءه ونص على تعطيل العمل بالدستور بجميع فصوله باستثناء التوطئة والباب الاول والثاني منه بالإضافة الى ذلك وقف المنح والامتيازات المعطاة لرئيس البرلمان واطرافه .
- 22.الفصل 90 ، من الدستور التونسي لعام 2014.
23. معتز القرقوري ، النظام السياسي التونسي ، مصدر سبق ذكره ، ص 482.
24. احمد فارس عبدالمنعم ، تونس دستور جديد وحكومة مستقلة ، تقرير مجلة الديمقراطية ، المجلد (14) ، العدد(54)، مؤسسة الاهرام ، 2014، ص 182
- 25.سالم كيرير المرزوقي ، التنظيم السياسي والاداري في الجمهورية الثانية ، مصدر سبق ذكره ، ص 245.
- 26.الفصل 3، الامر الحكومي عدد365 لسنة 2016 مؤرخ في 18 مارس 2016 يتعلق بأحداث وضبط مشمولات وزارة الشؤون المحلية ، العدد 23 ، المنشور في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ، ص926.
27. الفصل 6 ، الامر الحكومي عدد365 لسنة 2016 مؤرخ في 18 مارس 2016 يتعلق بأحداث وضبط مشمولات وزارة الشؤون المحلية ، العدد 23 ، المنشور في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ، ص926.
28. محمد صالح بن عيسى ، محمد شفيق صرصار ، دستور 27جانفي 2014 ، تقييم الممارسة ورؤية المستقبل ، سولدات تونس ، 2020 ، ص 54.
29. الفصل 102، من الدستور التونسي لعام2014.
- 30.احمد جعفر، التنظيم السياسي والاداري للبلاد التونسية على ضوء دستور 27 جانفي 2014 ،بلا، بلا، ص 31.
31. الفصل 118 ، من الدستور التونسي لعام 2014، وينظر سالم كيرير المرزوقي ، التنظيم السياسي والاداري في الجمهورية الثانية ، مصدر سبق ذكره ، ص 119.
32. ستيفاني لاجوت ، دراسة الهيئات العمومية في المنظومة التونسية لحقوق الانسان ، المعهد الدنماركي لحقوق الانسان، بلا ، ص 28
33. الفصل 120 ، من الدستور التونسي لعام 2014، وللمزيد ينظر كقانون اساسي عدد(50)لسنة2015،المؤرخ في 3ديسمبر2015، المتعلق بالمحكمة الدستورية ، المنشور في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ، لسنة(158)،العدد(98)، 8 ديسمبر2015،ص3379.
34. انور الجمعاوي ، المشهد السياسي في تونس :الدرب الطويل نحو التوافق، مجلة سياسات عربية، العدد (6) ،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،بيروت ، لبنان،2014،ص77.
35. مونيكا ماركس ، أي اسلوب اعتمده النهضة اثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الاقتناع ، الاكراه، او تقديم التنازلات ؟،دراسة تحليلية، مركز بروكنجز، الدوحة ، 2014،ص23.
36. حسن طارق ، دستورية ما بعد انفجارات 2011: قراءات في تجارب المغرب وتونس ومصر، ط1،المركزالعربي للابحاث ودراسة السياسات ،بيروت،2016،ص240.
37. حسن طارق ، دستورية ما بعد انفجارات 2011، مصدر سبق كره، ص241.
38. يوسف عبيد وآخرون، تقييم منظمة البوصلة لاشغال مجلس نواب الشعب، مصدر سبق ذكره ، ص 6.
39. البعثة الدولية المشتركة للمعهد الوطني الديمقراطي والمعهد الجمهوري الدولي لملاحظة الانتخابات، التقرير النهائي للبعثة الدولية لملاحظة الانتخابات في تونس لعام 2019، ص 12.
38. محمد سعدي ورشيد سعدي ، محنة الانتقال الديمقراطي العربي وعود الثورة قلق المسارات ومعايير الامل، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015، ص 264-265.

40. احمد السيد النجار واخرون، حال الامة العربية 2017-2018، عام الامل والخطر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2018، ص108.
41. ماهر لطيف، عملية الانتقال الديمقراطي في تونس من المطالبات الاجتماعية الى المسألات الواقعية، المركز الديمقراطي العربي، محور الدراسات البحثية، 2020، متاح على الرابط ، تاريخ الدخول 19/4/2020 الساعة 9:10 مساء <https://democraticac.de/?p=67592>
42. عبدالله جنوف، المشهد السياسي التونسي في الذكرى التاسعة من الثورة، مجلة رؤية تركية، المجلد(9) ، العدد(1) ، مركز ستا للدراسات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية،تركيا،2020،ص74.
43. احمد اويصال، الازمة السياسية الاخيرة في تونس وتداعياتها على المنطقة المجلد(1)،العدد(2) ، مجلة شؤون الشرق الاوسط، مركز دراسات الشرق الاوسط، انقره، 2021،ص5.
44. وللمزيد من المعلومات انظر: وحدة الدراسات والسياسات، الازمة السياسية الدستورية في تونس: حيثياتها وافاقها تقدير موقف، المركز العربي للابحاث والدراسات ، قطر، 2021،ص3.
45. ينظر في مجموعة التدابير الاستثنائية التي اطلقها الرئيس في 25 يوليو 2021: الامر الرئاسي عدد 69 لسنة 2021 الخاص باعفاء رئيس الحكومة واعضاء الحكومة المنشور في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ، وكذلك الامر الرئاسي عدد80 لسنة 2021، المؤرخ في 29 جويلية، الخاص بتعليق اختصاصات مجلس نواب الشعب ، المنشور في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية السنة164، العدد29،67جويلية 2021،ص2092.
- *تم في 13 ايار 2021 تسريب وثيقة سرية، وورد فيها حث رئيس الجمهورية الى تفعيل الفصل (80) من والتي تخوله باتخاذ تدابير استثنائية في حالة اذا وجد خطر يدهم امن البلاد ، ومن خلال هذه الوثيقة المسربة فأن رئيس الجمهورية قام بالدعوة لعقد اجتماع طارئ لمجلس الامن القومي بحجة مناقشة ازمة وباء فيروس كورونا والاوزاع الاقتصادية والامنية للدولة ومنه بعد ذلك تم الاعلان عن الاجراءات الاستثنائية والتي تؤدي بدورها لتركيز كافة السلطات بيد رئيس الجمهورية.
46. الفصل 80، من الدستور التونسي لعام 2014.
47. ينظر في ذلك : الامر الرئاسي عدد72 لسنة 2021 ، المؤرخ في 27 جويلية 2021 يتعلق بانهاء مهام الكاتب العام للحكومة المنشور في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية .
48. ينظر الامر الرئاسي عدد117 لسنة 2021، المؤرخ في 22 سبتمبر 2021 الخاص بالتدابير الاستثنائية ، المنشور في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، السنة164 ، العدد 86 ، 22 سبتمبر 2021،ص2282.
49. ينظر في جملة الاوامر الرئاسية الصادرة في العدد 131 وكذلك ينظر العدد 137 وكذلك ينظر العدد138 المؤرخة على التوالي في 29 سبتمبر و11 اكتوبر ، المنشورة في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ، السنة164، في العدد 89 الصادر في 29 سبتمبر 2021، والعدد93 الصادر في 11 اكتوبر 2021.

قائمة المصادر

- 1- معتز الفرفوري ، النظام السياسي التونسي ، مجمع الاطرش للكتاب المختص ، تونس ، 2020.
- 2- الفصل 55، من الدستور التونسي الملغى لعام 1959.
- 3- الفصل 55، من الدستور التونسي لعام 2014.
- 4- الفصل 56، من الدستور التونسي لعام 2014.
- 5- الفصل 59، من الدستور التونسي لعام 2014.
- 6- الفصل 60، من الدستور التونسي لعام 2014.
- 7- عبداللطيف باري ، نزيهة عمران ، التجربة البرلمانية التونسية واقع وافاق ، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، العدد(2) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسكرة، الجزائر، 2018.
- 8- الفصل 143، من الدستور التونسي لعام 2014.
- 9- سالم كيرير المرزوقي ، التنظيم السياسي والاداري في الجمهورية الثانية ، ط 1، مجمع الاطرش للكتاب المختص، 2017.
- 10- يوسف عبد واخرون ، تقييم منظمة البوصلة لاشغال مجلس نواب الشعب الدورة البرلمانية الاولى (نوفمبر 2019/جويلية 2020)، منظمة البوصلة ، تونس 2020.
- 11- الفصل 66 ، من الدستور التونسي لعام 2014.
- 12- الفصل 74، من الدستور التونسي لعام 2014.
- 13- الفصل 75، من الدستور التونسي لعام 2014.
- 14- الفصل 77، من الدستور التونسي لعام 2014.
- 15- الفصل 78، من الدستور التونسي لعام 2014.
- 16- الفصل 80، من الدستور التونسي لعام 2014.
- 17- مسعود جنداي، قراءة في ثنائية السلطة التنفيذية في تونس من خلال دستور 27 جانفي 2014، المجلة التونسية للدراسات القانونية والسياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة ، جامعة سوسة، تونس ، 2016.
- 15- أمر رئاسي عدد 117 لسنة 2021 مؤرخ في 22 سبتمبر 2021 يتعلق بتدابير استثنائية ، عدد 86، الرائد الرسمي للجمهورية الثانية .
- 20- الفصل 90 ، من الدستور التونسي لعام 2014.
- 21- احمد فارس عبد المنعم ، تونس دستور جديد وحكومة مستقلة ، مجلة الديمقراطية ، المجلد 14، مؤسسة الاهرام ، 2014 .
- 22- محمد صالح بن عيسى ، محمد شفيق صرصار، دستور 27 جانفي 2014، تقييم الممارسة ورؤية المستقبل ، سولدار تونس، 2020.
- 23- الفصل 118 ، من الدستور التونسي لعام 2014.
- 24- ساتيفاني لاجوت ، دراسة الهيئات العمومية في المنظومة التونسية لحقوق الانسان ، المعهد الدنماركي لحقوق الانسان.
- 25- انور الجمعاوي ، المشهد السياسي في تونس : الدرب الطويل نحو التوافق ، مجلة سياسات عربية العدد(6) ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، لبنان ، 2014.

- 26- مونيكا ماركس، اي اسلوب اعتمدته النهضة اثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الاقتناع ، الاكراه ، او تقديم التنازلات ؟ ،دراسة تحليلية ، مركز برو كنجز ، الدوحة ، 2014 .
- 27- حسن طارق ، دستورانية ما بعد انفجارات 2011:قراءات في تجارب المغرب وتونس ومصر ، ط1 ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2016 .
- 28- البعثة الدولية المشتركة للمعهد الوطني الديمقراطي والمعهد الجمهوري الدولي لملاحظة الانتخابات ، التقرير النهائي للبعثة الدولي لملاحظة الانتخابات في تونس لعام 2019 .
- 29- محمد سعدي ورشيد سعدي ،محنة الانتقال الديمقراطي العربي وعود الثورة قلق المسارات ومعابر الامل ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2015 .
- 30- احمد السيد النجار واخرون ، حال الامة العربية 2017-2018 ، عام الامل والخطر ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2018 .
- 31-عبدالله جنوف ، المشهد السياسي التونسي في الذكرى التاسعة من الثورة ،مجلة رؤية تركية ، العدد(1)، المجلد(9) ، مركز ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، تركيا ، 2020 .
- 32- احمد اويصال ، الازمة السياسية الاخيرة في تونس وتداعياتها على المنطقة ، العدد(2) ، المجلد(1)، مجلة شؤون الشرق الاوسط ، مركز دراسات الشرق الاوسط، انقرة ، 2021 .
- 33- وحدة الدراسات والسياسيات ن الازمة السياسية الدستورية في تونس :حثياتها وافاقها تقدير موقف ، المركز العربي للابحاث والدراسات ، قطر ، 2021 .
- 34- الفصل 80 ، من الدستور التونسي لعام2014 .
- الفصل 3، الفصل 6 ، الامر الحكومي عدد365 لسنة 2016 مؤرخ في 18 مارس 2016 يتعلق بأحداث -35 926وضبط مشمولات وزارة الشؤون المحلية ، العدد 23 ، المنشور في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ، ص 36 -خولة العشي ، برلماني؟ رئاسي؟ ام مزدوج؟ غموض حول هوية النظام السياسي في تونس، مقال متاح على الرابط تاريخ الخول 6/10/2021 :
- <https://nawaat.org/2014/02/11/%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%9F-%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%9F-%D8%A3%D9%85-%D9%85%D8%B2%D8%AF%D9%88%D8%AC-%D8%9F-%D8%BA%D9%85%D9%88%D8%B6-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%87%D9%88/>
- 37- حمادي معمري ، هل تحققت شروط حل البرلمان في تونس؟ ، متاح على الرابط ، تاريخ الدخول 6/6/2022 :
- <https://www.independentarabia.com/node/265786/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AA/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%82%D8%AA-%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B7-%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D8%9F>
- 38 - ماهر لطيف، عملية الانتقال الديمقراطي في تونس من المطالبات الاجتماعية الى المسألات الواقعية، المركز الديمقراطي العربي، محور الدراسات البحثية، 2020، متاح على الرابط ، تاريخ الدخول 19/4/2020 الساعة 9:10 مساء <https://democraticac.de/?p=67592>

- 39- الفصل 120 ، من الدستور التونسي لعام 2014، وللمزيد ينظر كقانون اساسي عدد(50) لسنة 2015، المؤرخ في 3 ديسمبر 2015، المتعلق بالمحكمة الدستورية ، المنشور في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ، لسنة(158)، العدد(98)، 8 ديسمبر 2015، ص3379.
- 40- الفصل 3، الفصل 6 ، الامر الحكومي عدد365 لسنة 2016 مؤرخ في 18 مارس 2016 يتعلق بأحداث وضبط مشمولات وزارة الشؤون المحلية ، العدد 23 ، المنشور في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية.
- 41- ينظر في مجموعة التدابير الاستثنائية التي اطلقها الرئيس في 25 يوليو 2021: الامر الرئاسي عدد 69 لسنة 2021 الخاص باعفاء رئيس الحكومة واعضاء الحكومة المنشور في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ، وكذلك الامر الرئاسي عدد80 لسنة 2021، المؤرخ في 29 جويلية، الخاص بتعليق اختصاصات مجلس نواب الشعب ، المنشور في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية السنة164، العدد29، 67 جويلية 2021، ص2092.
- 42- ينظر في ذلك : الامر الرئاسي عدد72 لسنة 2021 ، المؤرخ في 27 جويلية 2021 يتعلق بانهاء مهام الكاتب العام للحكومة المنشور في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية .
- 43- ينظر الامر الرئاسي عدد117 لسنة 2021، المؤرخ في 22 سبتمبر 2021 الخاص بالتدابير الاستثنائية ، المنشور في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، السنة164 ، العدد 86 ، 22 سبتمبر 2021، ص2282.
- 44- ينظر في جملة الاوامر الرئاسية الصادرة في العدد 131 وكذلك ينظر العدد 137 وكذلك ينظر العدد 138 المؤرخة على التوالي في 29 سبتمبر و11 اكتوبر ، المنشورة في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ، السنة164، في العدد 89 الصادر في 29 سبتمبر 2021، والعدد93 الصادر في 11 اكتوبر 2021.

Refrences

- 1- Moataz Al-Farfouri, The Tunisian Political System, Al-Atrash Complex for Concerned Books, Tunisia, 2020.
- 2- Chapter 55 of the repealed Tunisian Constitution of 1959.
- 3- Chapter 55 of the Tunisian Constitution of 2014.
- 4- Chapter 56 of the Tunisian Constitution of 2014.
- 5- Article 59 of the Tunisian Constitution of 2014.
- 6- Chapter 60 of the Tunisian Constitution of 2014.
- 7- Abdellatif Bari, Naziha Omran, The Tunisian Parliamentary Experience, Reality and Prospects, Al-Naqed Journal for Political Studies, Issue (2), Faculty of Law and Political Science in Biskra, Algeria, 2018.
- 8- Article 143 of the Tunisian Constitution of 2014.
- 9- Salem Krir Al-Marzouqi, Political and Administrative Organization in the Second Republic, i 1, Al-Atrash Complex for Specialized Books, 2017.
- 10- Youssef Abd and others, The Compass Organization's assessment of the work of the Assembly of the Representatives of the People, the first parliamentary session (November 2019/July 2020), Compass Organization, Tunisia 2020.
- 11- Chapter 66 of the Tunisian Constitution of 2014.

- 12- Chapter 74 of the Tunisian Constitution of 2014.
- 13- Chapter 75 of the Tunisian Constitution of 2014.
- 14- Chapter 77 of the Tunisian Constitution of 2014.
- 15- Chapter 78 of the Tunisian Constitution of 2014
- 16- Chapter 80 of the Tunisian Constitution of 2014.
- 17- Masoud Jendayi, A reading of the duality of the executive power in Tunisia through the constitution of January 27, 2014, the Tunisian Journal of Legal and Political Studies, Faculty of Law and Political Science of Sousse, University of Sousse, Tunisia, 2016.
- 15- Presidential Decree No. 2021-117 dated September 22, 2021 relating to exceptional measures, No. 86, Official Journal of the Second Republic.
- 20- Chapter 90 of the Tunisian Constitution of 2014.
- 21- Ahmed Fares Abdel Moneim, Tunisia: A New Constitution and an Independent Government, Journal of Democracy, Volume 14, Al-Ahram Foundation, 2014.
- 22- Muhammad Salih Bin Issa, Muhammad Shafiq Sarsar, Constitution of January 27, 2014, assessment of the practice and vision of the future, Soldar Tunis, 2020.
- 23- Chapter 118 of the Tunisian Constitution of 2014.
- 24- Sativani Lagot, Study of Public Bodies in the Tunisian Human Rights System, Danish Institute for Human Rights.
- 25- Anwar Al-Jamawi, The Political Scene in Tunisia: The Long Path Toward Consensus, Arab Politics Journal, Issue (6), Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut, Lebanon, 2014.
- 26- Monica Marx, what method did Ennahda adopt during the process of drafting the Tunisian constitution: persuasion, coercion, or concessions? Analytical study, Pro Kings Center, Doha, 2014.
- 27- Hassan Tariq, Constitutionalism after the 2011 Explosions: Readings in the Experiences of Morocco, Tunisia and Egypt, 1st Edition, The Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut, 2016.
- 28- The Joint International Mission of the National Democratic Institute and the International Republican Institute for Election Observation, Final Report of the International Mission for Election Observation in Tunisia for the year 2019.
- 29- Muhammad Saadi and Rashid Saadi, The Ordeal of the Arab Democratic Transition, Promises of the Revolution, Concern for Paths and Crossings of Hope, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, 2015.

- 30- Ahmed Al-Sayed Al-Najjar and others, The State of the Arab Nation 2017-2018, Year of Hope and Danger, 1st Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2018.
- 31- Abdullah Janouf, The Tunisian Political Scene on the Ninth Anniversary of the Revolution, Turkish Vision Magazine, Issue (1), Volume (9), STA Center for Political, Economic and Social Studies, Turkey, 2020.
- 32- Ahmed Uysal, The recent political crisis in Tunisia and its repercussions on the region, issue (2), volume (1), Journal of Middle Eastern Affairs, Center for Middle Eastern Studies, Ankara, 2021.
- 33- Studies and Policies Unit: The constitutional political crisis in Tunisia: its implications and prospects, an assessment of a position. Arab Center for Research and Studies, Qatar, 2021.
- 34- Chapter 80 of the Tunisian Constitution of 2014.
- 35- Chapter 3, Article 6, Government Decree No. 365 of 2016 dated March 18, 2016 relating to the events and control of the contents of the Ministry of Local Affairs, No. 23, published in the Official Gazette of the Republic of Tunisia, p. 926.
- 36- Khawla Al-Ashi, parliamentarian? Presidential or dual? Ambiguity about the identity of the political system in Tunisia, an article available at the link. Date of entry 6/10/2021 <https://nawaat.org/2014/02/11/%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%A7%D8%A7%D8%A7%D8%A7%Directly%85-DPINKD8%B2%D8%AF%DIVELYD8%AC-D8%9F-D8%BA%D8%B6-D8%AD% @Daniel4%Dadobe7%Dabi8/>
- 37- Hammadi Maamari, have the conditions for dissolving parliament in Tunisia been fulfilled? , available on the link, entry date 6/6/2022 <https://www.independentarabia.com/node/265786/%D8%B3%DinterA%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AA/%D-87%D-8%D8%AA%D8%AD%Dabi2%D9%82%D8%AA-D8%B4%D8%B1%D instantly%84%D8%A7%D8%Beauty%D8%B3%D8%9F>
- 38- Maher Latif, The process of democratic transition in Tunisia from social demands to real issues, Arab Democratic Center, Research Studies Center, 2020, available at the link,, entry date 4/19/2020 9:10 pm <https://democraticac.de/?p=67592> .

- 39– Chapter 120 of the Tunisian Constitution for the year 2014, and for more see Basic Law No. (50) for the year 2015, dated December 3, 2015, relating to the Constitutional Court, published in the Official Gazette of the Republic of Tunisia, for the year (158), No. (98), December 8, 2015, p. 3379 .
- 40– Chapter 3, Article 6, Government Decree No. 365 of 2016 dated March 18, 2016 relating to the events and control of the contents of the Ministry of Local Affairs, No. 23, published in the Official Gazette of the Republic of Tunisia.
- 41– Considers the set of exceptional measures launched by the President on July 25, 2021: Presidential Order No. 69 of 2021 regarding the dismissal of the Head of Government and members of the Government published in the Official Gazette of the Republic of Tunisia, as well as the Executive Order



تاريخ استلام البحث 26 / 8 / 2022

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 1 / 11 / 2022

رقم الايداع الوطني / 2019 / 2375

**الحرب الروسية – الاكروانية دراسة في توسيع حلف الناتو
(حقائق تاريخية ومدركات استراتيجية)**

**The Russo-Ukrainian War: A Study of NATO Enlargement
(Historical Facts and Perceptions)**

م. د. محسن حساني ظاهر

Dr. Mohsen Hassani Thaher

جامعة النهريين / كلية العلوم السياسية

Al-Nahrain University / College of Political Science

dmehsen37@gmail.com :

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

تسعى دراستنا في البحث عن اسباب قيام روسيا بغزو اوكرانيا في عام 2022 موضحاً ذلك من خلال الحقائق التاريخية لاسباب الغزو وما هو دور حلف الناتو واسباب التوسيع ضد مكانة روسيا اتجاه المنطقة الشرقية وسط اوربا واقحام روسيا بحرب ضد اوكرانيا مباشرة دون تدخل اوروبي او الناتو بشكل مباشر مع روسيا بل اعتماد الحرب بالنيابة عن طريق اقحام اوكرانيا وتقديم الاغراءات لها بأنضمامها لحلف الناتو والاتحاد الاوروبي وايضاً عن طريق استفزاز شخصية الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) ومنعه من التراجع لان الغرب الرأسمالي يريد ان لاتنتهي الحرب وبما لا يستطيع تحمله فيجعلوه يمضي في طريق هم رسموه اليه . ويتمحور البحث في الغابات التي يسعى اليها الناتو وماهو مستقبل القارة الاوربية والانعكاسات على هيكلية الناتو وظيفياً واقتصادياً وعسكرياً . ونحاول في هذا البحث التمحور في الحرب السبرانية وخروج روسيا من نظام سويتف المصرفي واخرها نصل الى الخاتمة والاستنتاجات

الكلمات المفتاحية: "روسيا"، "اوكرانيا"، "حقائق"، "مدركات"

Abstract

The research includes talking about Russian intervention in the Syrian crisis for several purposes; they create a balance of the wrestling parties, and draw a new map of Syria's political process, and also to prove their existence and role in the region and lack of their role as a super-country in the region against challenges exercised by the United States in the region and as its partner. The search addresses to the most important reasons for Russian intervention and participate in the Syrian crisis by putting questions guaranteed.

Key words: "Russia" ، "Ukraine" ، "Facts" ، "Perceptions"

المقدمة

تعد الازمة الروسية / الاوكرانية هي احد اهم الازمات منذ انتهاء الحرب الباردة ، اذ تحولت هذه الازمة الى حرب بكل ما تعنيه ذلك من نتائج على النظام الدولي القائم على هرمية القوة ومصادرها النووية والنظام العالمي الذي كان قائماً منذ الحرب الباردة على التفاعلات العالمية في مجالات التجارة والاقتصاد في عمومة وشبكات التعامل الدولي وشركاته وما تسببه من الاعتماد المتبادل بين الدول بما فيها الفاعلون المتنافسين في النظام الدولي . ولما كانت الازمات الدولية ذات طبيعة سريعة ومفاجئة وفيها التشابك بين ادوات التأثير العسكرية والاقتصادية والثقافية التي تستخدمها الاطراف المختلفة فإن المحلل السياسي غالباً يقع في مأزق التشتت (كالاعمى الذي يحاول قياس ابعاد مكعب ثلج بينما يذوب بين اصابعه).

اهمية الدراسة : تأتي دراستنا في البحث اهمية الدراسة من خلال بيان الابداع الامريكي الذي يتزعم حلف الناتو ووسائل وطرق واليات التوسع مع بيان الروسي على عملية التوسع . وتبين لنا الحقائق التاريخية ان روسيا دخلت في حروب كثيرة قد تحبوا في حقبة تاريخية ومن ثم تنهض من جديد في حقبة القرن وهذا يظهر لنا ان روسيا لديها قدرة الابداع لتجديد نفسها ونقطة انطلاقها هو يتمثل في نجاح التفكير الاستراتيجي في ايجاد بدائل قادرة لمواجهة حلف الناتو . نعم قامت روسيا في حقبة التسعينات من القرن الماضي ضعف في الخيارات لمواجهة الناتو لكون ادارة الرئيس (بروس يلين) كانت ضعيفة وكانت الهموم الداخلية اقوى تأثير عليها من الهموم الخارجية ولكن بدأت روسيا تستعيد انفاسها بعد تولي (فلاديمير بوتين) سدة الحكم من خلال اتخاذه سلسلة من الاجراءات وايصال رسالة الى واشنطن ومضمونها يجب ان تكون عملية التوسع الناتو له حدود معلومة وهنا لك خطوط ينبغي عدم تجاوزها والا فإن الرد الروسي سيكون غير متوقع وفعلاً جاء الرد الروسي عند محاولة الناتو ضم جورجيا , كان الرد الروسي هو اغتصاب روسيا (لاوسبينا الجنوبية وابخازيا) واعادة نشر الصواريخ الروسية نحو اوكرانيا وتجددت الردود في غزو اوكرانيا عام 2022 التي حاولت انضمامها لحلف الناتو والاتحاد الاوربي .

اشكالية الدراسة : تقوم اشكالية الدراسة على دراسة المتغيرات الدولية والاقليمية التي دعت الولايات المتحدة لاعادة احياء حلف الناتو من خلال دعم الدول المحاذية للحدود الروسية بالتسليح ووعودها بأنضمام اوكرانيا الى حلف الناتو والاتحاد الاوربي وهي فقط وعود دون تنفيذ وتقوم الاشكالية على بيان المدركات الروسية والخيارات الاستراتيجية لمواجهة توسيع حلف الناتو وفي ضوء هذه الافكار تطرح الاسئلة متعددة يسعى الباحث للجوابه عليها ومنها :

1. ماهي الاسباب الرئيسية التي دفعت الولايات المتحدة الامريكية لاعادة احياء حلف الناتو من خلال التوسع على دول شرق ووسط اوربا المحاذية للحدود الروسية .
2. هل روسيا ستبقى مصرة على اهدافها في استمرار العمليات العسكرية ضد اوكرانيا لتحقيق اهدافها .
3. وهل ستدفع الخيارات الروسية الى حرب باردة جديدة .

منهج الدراسة : اعتمدت الدراسة على مناهج التحليل النظري للأسباب والمتغيرات التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة احياء الناتو وتوسيعه واعتماد منهج التحليل الاستراتيجي لبيان المدركات الروسية والخيارات لعملية التوسع والخيارات المتوقعة واعتماد المنهج التاريخي التي مرت بها العلاقة الروسية والاكروانية والعلاقة الروسية مع حلف الناتو مع اعتماد مناهج اخرى لها علاقة بالموضوع.

الفصل الاول: ادراك القوى الكبرى لعملية توسيع الناتو

قبل تناول الإدراك الأمريكي لأوروبا ، ينبغي فهم معنى ومصطلح الإدراك . والإدراك في اللغة الانكليزية ترجمة لكلمة ((perception)) أما في اللغة العربية . فهو يقترب من معنى التصور ، وهذا ما تعرفه الموسوعة العربية الميسرة . بأن الإدراك عملية تصور ذهني تتفاعل فيه مؤثرات داخلية وخارجية . حيث لا يمكن إغفال تأثير العوامل الذاتية على أدراك موضوعات العالم الخارجي . ولكن قد لايعني ذلك في السياسة الدولية لأن التصور يحتمل الثبات بينما الإدراك يتفاعل مع بيئة داخلية وخارجية متحركة مما يجعله متحركاً وغير ثابت ، ولا يكفي بمتغيرات ثابتة يعتمدها التصور وإنما يتعامل الإدراك مع الموقف تبعاً لمتغيرات مستمرة والمعلومات المتدفقة عنه مما يجعله أكثر شمولية من التصور على الرغم من أنه يعتمد التصور أحياناً (1).

وفي النطاق البحثي لعلم النفس الفردي والاجتماعي ، عرف الإدراك بأنه نتاج عقلي ومعنوي لعمليات التفاعل بين الفرد وبيئته أو بين الجماعة المعنية ومحيطها الخارجي .. وعناصر الإدراك عديدة على رأسها الدوافع ثم البناء المعرفي ثم الاتجاهات المسبقة ومنظومة القيم اليقينية وفقاً للتجارب والخبرات الماضية(2).

أما في الحقل العلمي لدراسة العلاقات الدولية فان كل اجتهادات التعريف لمحددات الإدراك تصب في هدف واحد هو كيفية تحليل التفاعل ما بين الأبعاد النفسية والاجتماعية والفردية لمجتمع ما ، وما بين عملية صنع السياسة الخارجية اتجاه المجتمعات الأخرى ، في فترة محددة من تطورها السياسي العام(3). وهناك من يرى الإدراك بأنه المهارة التي تكتسب من خلال الدوافع ، والنوايا والصفات الأخرى للأشخاص الذين يتم الاتصال بهم(4). وهذا ينسحب على علاقات الدول وتفاعلاتها مثلما ينسحب على علاقات الأفراد وتفاعلاتهم ، لأن علاقات الدول وتفاعلاتها هي عبارة عن سلوكيات بشرية ولا تعدوا أكثر من ذلك . ومثلما هذه السلوكيات والمواقف هي التي تشكل بالمحصلة النهائية السياسات والإستراتيجيات للدول وباقي الوحدات الدولية الأخرى وخلاصة القول أن الإدراك ليس معرفة الواقع بل هو أوسع وأشمل من أن يكون ذلك ، أن الإدراك هو ترجمة عقلية وفكرية على أسس معرفية وقيمة لذلك الواقع ، إلى رؤى محددة للسلوك ومساره اتجاه الأخر(5) .

المبحث الاول: الادراك الامريكي والاوربي لتوسيع الناتو

المطلب الاول / الادراك الامريكي

رأت الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الحرب الباردة ، نمو فراغ أمني في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية أثر انحلال حلف وارسو لذا وجدت وجود ترتيبات أمنية جديدة حاجة ملحة لملاء الفجوة .

فهناك عدد من المنافع الضرورية وفقاً لرؤية الأمريكية لبقاء حلف شمال الأطلسي تمثل بـ (6)

أ- ردع أي تهديد تتعرض لها دول الحلف من رابطة الكومنولث.

ب- توفير بيئة جماعية لأمن غرب أوروبا.

ت- تشجيع العملية الديمقراطية في كومنولث شرق أوروبا .

ث- توسيع درجة الاستقرار في شرق أوروبا .

ج- أبقاء ألمانيا عضو داخل التحالف وداخل الجماعة الأوروبية .

ح- تقادي احتمالات عودة دول غرب أوروبا إلى بناء جيوش وطنية منفردة .

خ- الحفاظ على الروابط القومية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وبذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت في حلف شمال الأطلسي أفضل أداة لتحقيق موطن قدم للولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا أو في ظل غياب حلف الناتو ، فإن نفوذ الولايات المتحدة في السياسات الأوروبية (سيضعف) بشكل كبير⁽⁷⁾ لذا يرى بريجنسكي أن الناتو لا يوفر الآلية الرئيسية لممارسة تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في القضايا الأوروبية فحسب يمثل كذلك قاعدة الوجود العسكري الحاسم في أوروبا الغربية⁽⁸⁾ . فأكد الرئيس السابق بيل كلنتون ، أن توسع الناتو يعتمد على ظهور جديد في أوروبا وفي ذات الوقت أكد نائب وزير خارجيته سيحدد عامل آخر بالطبع توسع الناتو إلا وهو البيئة الأمنية ككل في أوروبا وذهب نائب الرئيس بيل كلنتون أبعد من ذلك حينما قال في تأكيده على أهمية أمن دول أوروبا الوسطى لا يمكن أن يؤثر على أمن الدول الواقعة بين أوروبا الغربية وروسيا بل أمن أمريكا⁽⁹⁾

المطلب الثاني / الادراك الفرنسي

بعد ثلاثين سنة من تعليق دورها في حلف الناتو ، قررت فرنسا العودة للحلف (10) بل ومحاولة لعب دور مؤثر في مؤسساته العسكرية . ففي حوار مع خافيير سولانا الامين العام لحلف الناتو . يقول لقد قررت فرنسا العودة الى اللجنة العسكرية . والمشاركة مشاركة كاملة في هيئة الاركان الدولية(11) . لقد عملت سنوات الحرب الباردة لصالح تهميش اي تنافسات او توترات حول هوية وطبيعة وأنتماء الحلف . وكانت عملية الشد الوحيدة التي تعرض لها الحلف . هي الانسحاب الفرنسي من القيادة العسكرية سنة 1966 . وما تبعه من إخلاء الأراضي الفرنسية من أية قوات أطلسية وسحب اية قوات فرنسية مشاركة من مناطق خارج فرنسا . لكن مع ذلك بقيت فرنسا عضوا في الهياكل السياسية للناتو . ولم تفقد عضويتها فيه (12) ومن مفارقات السياسة . أن تكون إحدى عمليات الشد الاهم التي تعرض لها وما زال "ناتو" مابعد الحرب الباردة . فرنسية الاتجاه أيضا. وأذا كانت الأولى بسبب انسحاب فرنسا من الهيكلة العسكرية للحلف . فهي الآن بسبب عودتها ألية . ومطالبتها غير المحتملة أمريكا برئاسة القيادة الجنوبية للحلف "في نابولي" وصارت فرنسا التي تعودت التفرغ خارج السرب الأمريكي البحث عن دور فرنسي متميز بل وتدفع باتجاه دور أوربي مستقل في السياسة الدولية (13) عندما نتحدث عن موقف فرنسا من توسيع الناتو لابد من ذكر تاريخ من الصراع والتنافس . كانت أول خطوة فرنسية عبرت عن

الأستقلالية حيال (الناتو) هي قرار الحكومة الفرنسية في 11 أبريل 1958 بأطلاق برنامج الأبحاث النووية . الذي أنتهى بجزارة فرنسا لهذا السلاح (14) . وفي سبتمبر 1958 كتب ديغول الى الرئيس أيزن هاور يطلب منه أن تحل أدارة ثلاثية أمريكا وفرنسا . وبريطانيا على رأس (الناتو) محل الأدارة الأمريكية الأحادية (15).

المطلب الثالث : الإدراك الألماني

من أغرب المفارقات في نهاية الحرب الباردة استعادة ألمانيا لمجالها الحيوي الطبيعي في وسط وشرق أوروبا عبر عملية توسيع الناتو . بدون حرب وإراقة قطرة دم واحدة بعد أن كانت الحرب العالمية الثانية قد هذتها وقسمتها على نصفين ونسخت منها مجالها الحيوي لمدة طويلة ، لذلك فلا غرابة أن نجدها أكثر الأعضاء الأوربيين في الحلف تحمساً لفكرة توسيعه نحو الشرق بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، طالما أن ذلك يعطيها ثقلاً سياسياً واقتصادياً متميزاً في أدارة شؤون القارة كما أشرنا عند الحديث عن الموقف الفرنسي ، فضلاً عن أن توليها لأهم قيادة رئيسية في الناتو بعد القيادة العامة وهي قيادة منطقة وسط وشرق أوروبا سيجعلها بمثابة النائب العسكري الأول للشقيق الأكبر على الساحة الأوربية (17) .

وتبعاً لذلك تسعى ألمانيا للمحافظة على هذه المكاسب التي ستحققها من عملية التوسع ، باستخدام سياسة هادئة ومرنة جداً تحاول من خلالها استرضاء جميع القوى الرئيسية في الناتو وخارجه ذات التأثير على مجرى عملية التوسع ، فمن جهة أولى ، تراجع عن فكرة إنشاء قوة عسكرية أوربية مستقلة عن الحلف ، ولكونها القوة العظمى لا يمكن الاستغناء عنها وعن قدراتها السياسية والعسكرية لإنجاز عملية التوسع (18) .

ومن جهة ثانية ، تلوذ برلين بالصمت وعدم الوضوح في مواقفها إزاء المطامح الفرنسية لتحويل اهتمامات الناتو الأمنية نحو الجنوب وتولي القيادة العسكرية فيه (19) لأن هذا التحول فيه حصار لمصالحها، من حيث أن استبعاد فكرة التوسع نحو الشرق سيقفل من مكانتها السياسية والعسكرية والاقتصادية في وسط وشرق أوروبا . وقد يجعل هذه المنطقة الحيوية لها بؤرة للتوترات والحروب العرقية والدينية ، وعدم الاستقرار الذي من شأنه تهديد الوحدة الألمانية وخلق مصاعب جمه لاقتصادها ، وخاصة إذا ما رافق هذه الحروب والتوترات موجات هجرة جماعية إليها من مواطني دول وسط وشرق أوروبا بعبارة أخرى أن هذا الصمت وعدم الوضوح ، هو تعبير عن رفض ألماني للمطامح الفرنسية في موضوع التحول لا تستطيع برلين الإفصاح عنه علناً استرضاء لفرنسا وتجنباً لغضبها الذي قد يدفعها إلى وضع العقبات أمام انضمام دول وسط وشرق أوروبا للإتحاد الأوربي خاصة وأن هنالك خلافات حادة بينهما حول هذه المسألة . فحينما تصر برلين على انضمام هذه الدول بشروط ميسره استكمالاً للوحدة الأوربية حيث لا يعقل كما ترى هي أن تتمتع دول غرب أوروبا بمستويات عالية جداً من الرخاء والثروة والاستقرار وتبقى دول الوسط والشرق في حالات متردية من البؤس والفقر وعدم الاستقرار (20). فأن باريس تؤكد على أولوية وأهمية انضمام دول حوض المتوسط غير الأطلسية بعدها أكبر شريك تجاري للإتحاد الأوربي .

ومن جهة ثالثة ، سعت برلين إلى تطبيع العلاقات الأمريكية - الفرنسية في إطار الناتو حتى لا تؤدي الخلافات بينهما حول الهوية الدفاعية للأمن الأوروبي إلى عرقلة عملية توسعه نحو الشرق ، فكان لها دور متميز في دفع واشنطن من أعرب المفارقات في نهاية الحرب الباردة استعادة ألمانيا لمجالها الحيوي الطبيعي في وسط وشرق أوروبا عبر عملية توسيع الناتو . بدون حرب وإراقة قطرة دم واحدة بعد أن كانت الحرب العالمية الثانية قد هدتها وقسمتها على نصفين ونسخت منها مجالها الحيوي لمدة طويلة ، لذلك فلا غرابة أن نجدها أكثر الأعضاء الأوروبيين في الحلف تحمساً لفكرة توسيعه نحو الشرق بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، طالما أن ذلك يعطيها ثقلاً سياسياً واقتصادياً متميزاً في إدارة شؤون القارة كما أشرنا عند الحديث عن الموقف الفرنسي ، فضلاً عن أن توليها لأهم قيادة رئيسية في الناتو بعد القيادة العامة وهي قيادة منطقة وسط وشرق أوروبا سيجعلها بمثابة النائب العسكري الأول للشقيق الأكبر على الساحة الأوروبية (21) .

المطلب الرابع : الإدراك البريطاني

لا يختلف اثنان في أن مواقف بريطانيا في السياسة الدولية غالباً ما تكون تابعة للسياسة الأميركية أو مكملة لها ، وبما أن واشنطن تسعى لتثبيت أقدامها في أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة من خلال الناتو وتطوير دوره ومهامه عبر عملية التوسع نحو الشرق . فأن لندن تدعم هذا المسعى الأمريكي . وذلك لأسباب عدة:

أولها : استمرار النزعة التقليدية المحافظة في العقلية السياسية البريطانية التي تجعلها تولي اهتمامها لعلاقاتها الأطلسية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، أكثر من علاقاتها الأوروبية . ومما يقوي هذه النزعة . شكوكها الراهنة من قدرة الأوروبيين على بناء سياسة أمن ودفاع مستقلة عن الناتو والإدارة الأمريكية (22) . واستحالة بروزهم كقوة عظمى منافسة لواشنطن تستطيع حسم المشكلات الأوروبية والدولية .

وثانيها : خبراتها التاريخية الطويلة في التعامل مع الشؤون الأوروبية التي تجعلها تنظر لقاعدة توازن القوى باعتبارها أفضل وسيلة لحماية مصالحها داخل أوروبا وخارجها من تحديات القوى الأوروبية الأخرى . ولما كانت قدراتها الحالية لا تؤهلها للعب دور الحامل المتميز في التوازن الأوروبي مثلما كانت عليه في القرن التاسع عشر . لذلك فأنها تعول على وجود الحلف في أوروبا والقوة الأمريكية . كعامل إستراتيجي لحفظ هذا التوازن بعد انتهاء الحرب الباردة ، خاصة وأنها تخشى أن يؤدي انسحاب الناتو أو انحسار دوره في الأمن الأوروبي إلى تعاظم قوتي ألمانيا وفرنسا من خلال الاتحاد الأوروبي أو بشكل منفرد .

وثالثها : فأن بريطانيا ما زالت تنظر لنفسها على أنها قوة عظمى ذات مصالح عالمية مثلما عليه الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، وتعتبر ارتباطها بالإستراتيجية الأمريكية العالمية خير ضامن لحماية هذه المصالح من تحديات بعض القوى سواء كانت أوروبية أو إقليمية.

المطلب الخامس : الإدراك الروسي

لقد كانت الغاية الحقيقية من تأسيس حلف شمال الأطلسي هو تطويق الاتحاد السوفيتي السابق وحصر تمدد نفوذه غرباً . بينما تولت أحلاف أخرى مهمة الحصر جنوباً وشرقاً ولا تزال روسيا الاتحادية تشعر أن استمرار الناتو رغم رفضها عن نفسها غبار الشيوعية وتخليها عن حلف وارسو المنهار ومنحها الاستقلال مرغمة لكل الجمهوريات السوفيتية السابقة ، ما يزال يشكل ضغطاً مستمراً عليها ويعرضها للابتزاز السياسي الذي لا يقف عند حد .

وكان المطلب الروسي محددًا في أن يبني مستقبل العلاقات بين الكرملين والناتو على أساس التعاون . وتجنب المواجهة بأي شكل من الأشكال والحيولة دون العودة إلى خطوط الفصل بين الدول في أوروبا كما كانت عليه الحال في فترة الحرب الباردة . وضرورة عدم ضم دول من أوروبا الشرقية إلى الناتو بما يهدد الحدود الروسية خاصة بولندا والمجر . تشيكا لأنها تعتبر هذه البلدان خط الدفاع الأول عن حدودها والعمق الاستراتيجي للإنذار عن أي تهديد للناتو في أي عملية عسكرية يقوم بها الحلف ضدها ومن ثم ستفقد هذه الميزة حال توسيع الحلف وانتشار قوات عسكرية في قواعد على حدودها مباشرة . مما يهدد المصالح الأمنية الحيوية لروسيا خاصة بعد أن تغير الوضع الجيوستراتيجي جذرياً في أوروبا والعالم إذ قامت روسيا في نهاية 1993 بسحب قواتها من أوروبا الشرقية ومن أقرب الجمهوريات السوفيتية السابقة والذي يقدر بحوالي 640 ألف عسكري وأكثر من 30 ألف دبابة ومدعة و9 آلاف راجمة مدفعية وأكثر من 4 آلاف طائرة مقاتلة وقاذفة وهليكوبتر و46 فرقة عسكرية و64 لواء . وانسحبت تلك القوات من مناطق شاسعة تشمل ألمانيا وتشيكيا وسلوفاكيا والمجر وبولونيا ومنغوليا وليتوانيا ولاتفيا واستونيا وكوبا . كما حذرت سلطات الكرملين من أن توسيع الأطلسي يمكن أن يثير رد فعل عاصفا داخل روسيا قد يدفعها إلى التخلي عن الإصلاحات والعودة إلى النظام الشيوعي⁽²⁵⁾.

فالعلاقات بين روسيا وحلف الناتو ما زالت معقدة . وقد بدأت التعقيدات منذ أن بدأ الحلف بالزحف نحو الشرق وضمه عدداً من دول أوروبا الشرقية وكذلك دول البلطيق التي كانت جزء من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق . واليوم ينظر الكثيرون من الطبقة السياسية في روسيا الاتحادية إلى توجه الناتو هذا نظرة سلبية تجاه محاولات ضم أوكرانيا وجورجيا الجمهوريتين السوفيتين السابقتين ولدى روسيا كل المبررات الموضوعية الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية لمثل هذا الموقف السلبي . ولكن الأكثر خطورة وجدية يبقى قلق روسيا من زحف الناتو لما يشكله هذا الزحف من خطر على أمنها العسكري والاستراتيجي . صحيح أن القلق الروسي بدأ يجد تفهماً لدى الكثير من بلدان أوروبا القديمة لكنه ما زال البعض وخاصة لدى الولايات المتحدة الأمريكية نظرة تتجاهل قلق روسيا والأكثر من ذلك أن روسيا اليوم مضطرة للقول أن نتائج السلوك السياسي للولايات المتحدة وحلفائها بهذا الشأن بدأ يشكل خطراً إستراتيجياً على استقرار و أمن العالم . وخاصة فيما يتعلق بمخططات وانتشار صواريخ حضارة في الأراضي البولونية ، وإذا ما نفذت أمريكا هذه المخططات فأن روسيا ستجد نفسها مضطرة هي وأصدقائها اتخاذ إجراءات إضافية محددة لضمان وحماية أمنها وأمن أصدقائها ستتخذ طابعاً متوازناً

ومماثلاً، ومن المشكوك فيه المحافظة على التعاون القائم بين روسيا والنااتو في إطار مجلس التعاون (روسيا) فيما إذا أقدمت واشنطن على هذه الخطوة ، لكن هل هذا التطور لصالح أوروبا . أن تطوراً بهذا الاتجاه لن يخدم مصلحة استقرار وأمن أوروبا أيضاً من حلف (واشنطن - بروكسل - تبليس) الذي جرى بعد الانقلاب الذي شهدته جورجيا تحت (ياخطة الملونة) والذي سمح لواشنطن بتواجد عسكري أوسع في منطقة القفقاس . اذا كان حلف النااتو لا يسعى لضم اعضاء جدد الى صفوفه كما يدعي فما هو تفسير تشجيع النااتو لسياسية تبليسي المعادية لجيرانها فقط لكونها صديقة لروسيا وتشجيعها على الاستمرار في رفض قرار مجلس الامن الدولي رقم 1716 الصادر في 2026/10/13 القاضي بتحديد مهمة المراقبين الدوليين . جورجيا وسحب قواتها العسكرية في منطقة كادور سكي (26) .

المطلب السادس : الادارك الصيني

جددت الحرب الروسية في أوكرانيا الحديث حول محاولات تغيير النظام الدولي الراهن من القطبية الأحادية التي تمثلها الولايات المتحدة إلى نظام متعدد الأقطاب، ولم يكن ذلك الحديث وليد هذه الحرب فقط، وإنما جاء في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 التي أثرت سلباً على القوة الأمريكية، إذ لم يعد بمقدورها تحمل كلفة القيادة بشكل منفرد، وبالتالي الحاجة إلى انضمام قوى دولية جديدة بجانبها، كالصين وروسيا، فإلى أي حد تتوافق رؤى القوتين الأخريين حول النظام الدولي البديل؟.

اما من حيث اهم المحددات الأساسية فقد بلغت العلاقات بين روسيا والصين مستوى الشراكة الاستراتيجية في عام 2019، وهي تستهدف في أحد أبعادها "تعزيز تكوين عالم متعدد الأقطاب أكثر عدلاً وعقلانية بما يعود بالنفع على شعوب العالم، ولتحقيق التعاون المريح للجانبين"، ومنذ توطيد العلاقة بين البلدين في عام 1996 حتى اللحظة الراهنة، فإن مسألتي إنهاء الأحادية الأمريكية وبناء نظام عالمي متعدد الأقطاب تعدان دافعين لاستمرار الشراكة الروسية الصينية، برغم اختلافهما حول طبيعة النظام الدولي ودورها في إطاره.

يؤكد الكتاب الأبيض الصادر عن مجلس الدولة الصيني في سبتمبر 2019، تحت عنوان "الصين والعالم في العصر الجديد" أن بكين تحوز تأثيراً عالمياً أكثر شمولاً وعمقاً وأمداء، وأن العالم أصبح يولي اهتماماً أكبر لها. ومع تزايد قوة الصين الشاملة والعالمية، فقد يسود بعض القلق من سعيها إلى الهيمنة؛ إلا أنها تشير في هذا الكتاب إلى أنها تسعى إلى النفع المشترك للمجتمع الدولي. إذ تنظر إلى صعودها العالمي على أنه فرصة وليس تهديداً أو تحدياً، وأن التفاعلات الدولية ينبغي أن تتسم بالحوار لا المواجهة، وبتكوين شراكات لا تحالفات، وأن يصبح المجتمع الدولي مسرحاً للتنمية المشتركة لا ساحة للقتال.

ذكرت وثيقة السياسة الخارجية الروسية الصادرة في نوفمبر 2016 أن العالم يمر بتغيرات جوهرية، تتعلق بظهور نظام دولي متعدد الأقطاب، كما أدت العولمة إلى تشكيل مراكز جديدة للسلطة الاقتصادية والسياسية، إذ أصبحت القوة العالمية وإمكانات التنمية لا مركزية، وتتحول نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مما أدى إلى

تآكل الهيمنة الاقتصادية والسياسية العالمية للقوى الغربية التقليدية، وأصبح التنوع الثقافي والحضاري للعالم ووجود نماذج تنموية متعددة تكاد تتطابق وجهتا نظر بكين وموسكو حول الحاجة إلى نظام دولي متعدد الأقطاب لاتصيمي عليه الولايات المتحدة، ومع هذا فهما يختلفان محل النظام الدولي الذي يقوده الغرب، فبينما حول نوع الترتيبات العالمية التي يجب أن تدل ترى روسيا في الفوضى العالمية فرصة لإسرار إطاره، تحتاج الصين إلى حد أدنى من الاستقرار مساحات تأثيرها وممارسة قوتها السياسية في اللازم لضمان أمان توسعها الاقتصادي استغادت بكين اقتصاديا بشكل كبير من القيادة العالمية للولايات المتحدة، التي يقودها الغرب برغم بعض القيود التي واجهتها، لذا تفضل البروز بمظهر سلمي مي إطار ممارسة دورها كفاعل دولي، حيث الرغبة في تحقيق السلام والخير المشترك للجميع عبر تطبيق نهج "التنمية المشتركة". وبرغم كونها قوة اقتصادية عالمية، فإنها تميل إلى اتخاذ مواقف أكثر أمنا وأقل إثارة للجدل في العالم باستثناء ما يتعلق بأزمات تايوان وإقليمي التبت وشينجيانج وحقوق الإنسان ومطالبها الإقليمية البحرية ببحر الصين الجنوبي.

يختلف تفكير موسكو عن بكين، حيث ترى أن النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة قد أضر بالتنمية الروسية، وقيد بشدة آفاقها الدولية، وقوض أمنها القومي، بل إنها تعتبر فكرة "النظام الدولي الليبرالي" بناء غربيا يخدم المصالح الذاتية للقوى الغربية، ولهذا تستهدف روسيا من تحركاتها الخارجية تأمين مجالها الحيوي الإقليمي بغرض حماية مصالحها وأمنها القومي، فضلا عن تحقيق تواجد على مسرح السياسة العالمية والنظام الدولي، كقطب مؤثر على مجريات السياسة الدولية، كما كان الاتحاد السوفيتي سابقا.

المبحث الثاني: المطلب الاول : الهوية الدفاعية الأوروبية وحاجة أوروبا لبناء امني جديد

تميز الموقف الأوروبي العام حيال الهيمنة الأمريكية على حلف الأطلسي أبان الحرب الباردة بالقبول والخضوع ، وذلك لأسباب كثيرة أبسطها اقتناع الأوروبيين بعجزهم عن الدفاع عن أراضيهم في وجه هجوم سوفيتي محتمل من دون الحماية الأمريكية (27) . وقد استمر هذا العجز الأوروبي حتى معاهدة ماستريخت . التي جاءت غامضة ، أو غير حاسمة على الأقل فيما يتعلق بالدفاع والأمن الخارجي (28)

إذ أن العنوان الخامس من المعاهدة يرسم ويحمل بيان مجلس م أطارا مؤسساتياً غامضاً مؤلفاً من المجلس الأوروبي ومؤسسات المجموعة الأوروبية من برلمان ومجلس ومفوضية . والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة ((PESC)) لا تملك وسائل طموحها . ويقوم البناء الأمني الجديد في أوروبا على المشاركة الأمنية لا على الردع وتقوم هذه المشاركة بدورها على أساس تقييم جديد للعمل بين منظمات متعددة الأطراف . وهذه المنظمات هي الإتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي الجديد ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (29) الأطلسي هو إحدى الأدوات التي لا غنى عنها لتوجيه التغيير في مجمل أوروبا . وبسط النظام في المنطقة الأورو – أطلسية وأنه سوف يعمل في شبكة من المؤسسات التي ستدعم بعضها البعض ويعنى بذلك اتحاد أوروبا الغربية (VEO) ومجلس التعاون الأطلسي الشمالي (COCONA) . الذي قام عام 1991 قيادتها الحلف. ويبد ذلك من خلال رفضها لتولي

فرنسا القيادة الجنوبية للحلف وكذلك عدم ارتياحها لفكرة الفيلق غرب أوروبا دعامة للناتو. وليس تنظيمياً دفاعياً مستقلاً للاتحاد الأوروبي ومن ثم يتضح أن أمريكا تخطط لدخول القرن الجديد للإصرار على الحفاظ على موقعها القيادي بالنسبة للنظام الأمني الأوروبي . لأن فقد هذا الدور يعني تقليص النفوذ الأمريكي ليس أوروبياً فقط بل وعالمياً أيضاً).

وقد كتب رئيس المجلس الفرنسي للعلاقات الخارجية تيرا دي فيتريال مؤخر يقول أنه ربما يصبح القرن الحادي والعشرون قرناً أمريكياً ، وربما بشكل يفوق القرن العشرين . ويضيف فيتريال أنه بعد الحرب التي دارت رحاها في أوروبا وبعد الأزمات التي شهدتها هذه القارة في هذا القرن . فإنه يمكن توقع مصير أسوأ من الهيمنة الأمريكية⁽³⁰⁾ . ويؤمن الفرنسيون بأنه يتعين جعل الإتحاد الأوروبي قوة جماعية كبرى تعادل قوة الولايات المتحدة وتحدث نوعاً من التوازن معها في الشؤون الدولية ورؤيتهم الواقعية السياسية تقول أنه يتعين على أوروبا على المدى البعيد وتتولى أمر مصالحها بنفسها في الولايات المتحدة لن تفعل هذا الشيء نيابة عنها وفي حين أن الولايات المتحدة حليف . فإنها وبشكل ألي منافس تجاري واقتصادي لا يعرف الشفقة⁽³¹⁾ وفي أواخر عهد الرئيس الراحل فرانسوميتران . تمكنت فرنسا مع أقناع حلفائها بمبدأ التعاون العسكري مع ألمانيا بهدف إنشاء هيئة خاصة للدفاع الأوروبي المشترك وكان الأمريكيون قد وافقوا على الفكرة واعتبروا أنها غير موجهة ضد مواقع حلف الأطلسي الأوروبي وعلى هذا الصعيد أنشئ إتحاد غرب أوروبا (UEO) ووضع تحت اشراف الإتحاد الأوروبي كما تم تأسيس النواة الأوروبية لأداة الدفاع الأوروبية المشتركة على هيئة فيالق أوروبية (EUROCORPS) هذا بينما أعترف حلف الأطلسي خلال انعقاد قمته للهوية الأوروبية من شؤون الدفاع وعلى أثر اجتماع القمة الذي عقده الأطلسي في برلين في الثالث من شهر يونيو 1996 على الرئيس جاك شيراك أن نتائج القمة تعتبر إيجابية جداً ناجحة أن أعترف الحلف رسمياً ب (هوية أوروبية) متميزة فيما يتعلق بشؤون الدفاع وهذا يعني إمكانية إنشاء هيئة دفاع أوروبية مشتركة بمقدورها قيادة عمليات عسكرية في أوروبا بدون مشاركة الولايات المتحدة مع استخدام الوسائل العسكرية لحلف الأطلسي و أمام اتهامات البعض بالانحرافات الأطلسية الجديدة للسلطات الفرنسية ويرد الرئيس الفرنسي أن فرنسا لن تستكمل عودتها إلى صفوف الحلف ، إلا إذا أصبح الأطلسي أن الأدوار والمسؤوليات داخل التحالف يجب أن توزع بشكل عادل بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين فعمل باريس ينصب على تقرير الهوية الأوروبية وتدعيم مواقعها على مستوى التنظيم والقيادة العليا الحلف لكي تستطيع أن تقرض آرائها ومواقفها أمام الحليف الأمريكي القوي . وبالفعل فقد تمكن الفرنسيون من انتزاع موافقة الحلف على السماح للقوات المتعددة الأوروبية بالتشكيل واستخدام لوجستية ومعلوماتية الحلف من أجل تنفيذ عمليات عسكرية بمعزل عن الولايات المتحدة⁽³²⁾.

المبحث الثالث : اجراءات التوسيع والانعكاسات

المطلب الاول : قمة بوخارست 3/نيسان/2008

عقد قمة حلف (الناتو) في بوخارست 3/نيسان/2008، لم تكن قرارات المؤتمر بعيدة عن أذهان المحللين السياسيين ولم تخرج بمفاجأت لايتوقعها المراقبون . لقد تم الاتفاق بين دول الحلف وضيوف المؤتمر على أنجح الحلول وأوسطها وذلك من أجل أرضاء الجميع أو على الأقل عدم أحداث مواجهات وخلافات عميقة تعقد الموقف وخصوصاً بين روسيا الفيدرالية وأوروبا . ويمكن أن تستنتج قيم الربح والخسارة في هذه المباراة السياسية الدائرة بين أطراف هذه المعادلة.

أولاً : الولايات المتحدة الأمريكية ، أستطاعت أمريكا أن تحقق نجاحاً واضحاً في هذا المؤتمر والتي تتلخص بما يلي⁽³³⁾:

1. التزم حلف الناتو بمد قواته المرابطة في أفغانستان وكذلك القوات الأفغانية الحكومية بالعمون الوجيستي اللازم وعلى المدى الطويل ، كما وعد الرئيس الفرنسي السابق (نيكولا ساركوزي) بأرسال قوات إضافية قوامها حوالي 800 جندي فرنسي الى شرق أفغانستان.
2. حصل اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية التشيك وبمباركة حلف الناتو على تفاصيل إقامة منظومة الرادار على الأراضي التشيكية ضمن برنامج الدرع الصاروخي الأوربي ، كما خطط لنشر (10) صواريخ اعتراضية في بولندا في عامي 2011- 2012 لمراجعة تهديدات صاروخية إيرانية وكوريا الشمالية.
3. تم الاتفاق بين حلف الناتو وروسيا على ترانزيت الشحنات غير الحربية الى أفغانستان عبر الأراضي الروسية.
4. رغم أن الحلف قد أجل البت في الخطة الرامية الى وضع كل من جورجيا وأوكرانيا على قائمة الدول المرشحة للانضمام الى الحلف ، وهذا خلاف لرغبة أمريكا ، الا أن أمريكا كانت تدرك جيداً بأن مسألة انضمام هذين البلدين الى الحلف في الوقت الحاضر أمر صعب جداً لأسباب كثيرة .
ولم تكن مبادرتها بتشجيع ضم هذين البلدين الى الحلف الا ورقة ضغط سياسية على روسيا وأوروبا لقبول أمور أخرى كانت أمريكا قد وضعتها في الحسبان ومن أهمها-:
أ. تخفيف حدة معارضة روسيا على إقامة الدرع الصاروخي في أوروبا.
ب. ترويض روسيا على القبول أو على الأقل تخفيف حدة الرفض في مسألة استقلال كوسوفو.
ج. تشجيع وحث روسيا على تقديم المساعدات الممكنة في أفغانستان.
د. أستطاعت أمريكا من خلال هذه المناورة أن تدفع أوروبا الى المشاركة الفعالة في دعم قوات الحلف المرابطة في أفغانستان .

ثانياً : أوروبا

أ. نجحت أوروبا في تأجيل البت بأنضمام جورجيا وأوكرانيا الى الحلف على الأقل في الوقت الحاضر . وبذلك فأنا تخطت مأزقاً ممكناً مع روسيا وأعطت إشارة واضحة الى روسيا بأن توجهها هو نحو إقامة علاقات جيدة ومتوازنة معها.

ب. نجحت أيضاً بتوسيع الحلف وذلك من خلال ضم كل من أوكرانيا والبنانيا الى الحلف.

ج. حققت اليونان هدفها الاستراتيجي بتأجيل أنضمام مقدونيا الى عضوية الحلف على الأقل في الوقت الحاضر . لحين تسوية نزاعها مع اليونان حول مسألة أسمها الذي ترفضه اليونان بسبب وجود الأسم نفسه بمنطقة واقعة في أراضيها ، يبدو أن أنضمام مقدونيا الى الحلف سيبت فيه حال تغيير أسم هذا البلد وما على المقدونيين الا أن يبدلوا أسم بلدهم ليكونوا عضواً فاعلاً في حلف الناتو.

ثالثاً : جورجيا وأوكرانيا : قد أجلت خطة البت على وضعها في قائمة الدول المرشحة للأنضمام الى

الحلف في الوقت الحاضر ،رغم هذا الأخفاق فإن المحلل السياسي يرى بأن هذا التأجيل هو صالح الجميع وفي صالح هذين البلدين أيضاً وذلك للأسباب التالية (34) :

((أن أنضمام هذين البلدين لحلف الناتو في الوقت الحاضر يعني أثارة موجة غضب في روسيا التي ربما ستتخذ ردود أفعال موازية تهدد فيها حالة الأمن والأستقرار في أوروبا)). فقد هددت روسيا صراحة بأنها ستتصب صواريخ تحمل رؤوس نووية على حدود أوكرانيا في حالة أنضمامها الى الحلف ، وهذا ما سيعيد ذكريات الحرب الباردة الى أوروبا . كما هددت روسيا أيضاً بأن جورجيا ستخسر أقليمي بخازيا وأوسيتيا في حالة أنضمامها الى الحلف . مثلما تستطيع روسيا خلق أزمة اقتصادية خانقة لكل من أوكرانيا وجورجيا من خلال قطع أمدادات الطاقة منهما ، تستطيع أن تشهر هذا السلاح بوجه أوروبا أيضاً.

كل هذا يعني نشوء أزمات سياسية ، اقتصادية وربما عسكرية في مناطق حساسة وعلى خطوط التماس مع أوروبا قد تؤدي الى خلق جو سياسي مضطرب يصل مداه الى العمق الأوربي وسيبقى باب أنضمام هاتين الدولتين الى الحلف مفتوحاً لحين أنفراج الموقف ووضوح الصورة ، كما ستبقى عضويتها في الحلف وعداً تاريخياً هاماً لكلا البلدين ربما يتم تحقيقه في المستقبل.

رابعاً : حققت روسيا في هذه القمة أراقتها بأيقاف ترشيح أنضمام جورجيا وأوكرانيا الى حلف الناتو وبذلك فأنها درأت مخاوف الخطر على حدودها ، لأن أنضمام هذين البلدين الى الحلف يعني نصب منظومة صواريخ تابعة للحلف على أراضي متاخمة لحدودها ، تهدد أمنها وأستقرارها وستصبح روسيا العدو الأول لحلف الناتو يوم أسس ، على تماس مباشر مع حدود هذا الحلف الذي لايزال تاريخه يقضى مضجعتها.

في الوقت الذي يعتبر المحلل السياسي هذه القمة هي الأكبر في تاريخ حلف الناتو من ناحية عدد الأعضاء المشاركين فيها والذين بلغ عددهم (26) عضواً فإنه يلمس بأن هذا الحجم المتنامي يتناسب تماماً مع حجم الأمر التي نوقشت والتي تم الاتفاق عليها من خلال هذه القمة.

خامساً : تعهد أعضاء حلف الناتو بتوجيه دعوة من بوخارست الى الدول الراغبة في الانضمام للحلف والتي تلتزم بمعاييرنا التي تعتمد على الأداء وبمقدرتها على المشاركة في تعزيز أمن منطقة عبر الأطلسي . ونحن نعمل جاهدين في إطار خطة عمل العضوية لدعم البانيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً (تعترف تركيا بجمهورية مقدونيا بأسمها الدستوري) في استعداداتهم الرامية للحصول على العضوية النهائية ومما لاشك فيه أنه في حالة انضمام هذه الدول الى الحلف فسوف تكون قفزة كبيرة على طريق تحقيق التكامل الأور-أطلسي .

سادساً : لايعاني الناتو من الضعف الناجم عن التوسع إذ أن الجمع بين توسيع الناتو وتوسيع الاتحاد الأوربي سيكون الضمان الأمثل لتحقيق السلام والاستقرار في القارة الأوربية على المدى الطويل⁽³⁵⁾

سابعاً : ساهمت قمة بوخارست في دفع تطورات الناتو الى الأمام وهذا يعني ضرورة تعديل هياكل وقدرات الناتو من أجل مواكبة الأجواء الأمنية ولكن القدرة العسكرية ظلت وستظل عاملاً رئيسياً في التعاطي مع معظم هذه التحديات ، وبالتالي يتعين على الحلف أن يحافظ على تفوقه العسكري وأن تواصل كافة الدول الأعضاء توفير الاستثمارات اللازمة لجعل قواتنا أكثر مرونة وفاعلية وتزويد هذه القوات بالأسلحة والمعدات اللازمة لأداء مهمتهم على أكمل وجه⁽³⁶⁾

ثامناً: أيضاً ساهمت القمة في تطوير علاقات الشراكة لحلف الناتو .. فعلى مدار الخمسة عشر عاماً الماضية ، ساعد الناتو دولاً غير أعضاء في مختلف أنحاء أوربا على تلبية تحديات الإصلاح الصعبة . الأمر الذي شكل دفعة قوية لتعزيز أمن واستقرار القارة ، وأظهر كثير من شركاء المنطقة الأورو-أطلسية أصراراً قوياً على أن يكونا أطرافاً فاعلة في تحقيق الأمن وليس مجرد مستهلكين له وذلك من خلال مشاركتهم في مهمات وعمليات الناتو ، وفي المقابل أظهر الناتو اهتماماً قوياً بمواصلة سياسة الشراكة وتعديلها بشكل أفضل بحيث تلبى احتياجات ومتطلبات الشركاء في منطقة عبر الأطلسي وتعزيز مشاركتهم في مواجهة التحديات الأمنية الراهنة⁽³⁷⁾

المبحث الرابع : الحرب الروسية – الاوكرانية 27 شباط /2022

المطلب الاول : الحقائق التاريخية

1. الحقيقة الاولى : ان الغرب لا يرغب بخسارة روسيا للحرب وخشية الغرب من ذلك لان الروس خاضت حرباً مع اليابان في الحرب العالمية الاولى وخسرت الحرب ولكن ظهور المد الشيوعي المتمثل بالاتحاد السوفيتي وهذا واحد من منابع القلق الغربي .

2. **الحقيقة الثانية :** اوكرانيا هي غريبة عن حلف الناتو حتى لو انتصرت اوكرانيا بالحرب فإن الغرب لم يرحب بها , لانه سيأتي اليوم الذي تتقلب فيها اوكرانيا على الغرب وتعود لاحضان روسيا لانها هي موطن الروس والكروات مدينون الى روسيا التي انقذتهم من الغزو العثماني عام 1854
3. **الحقيقة الثالثة :** اليوم (اوكرانيا) صدمت روسيا والغرب بصمودها والعقوبات التي ضربت على روسيا ليست هي التي عطلت احتلال (كييف) من قبل روسيا لذلك فإن الغرب والناتو غدروا بأوكرانيا هم الذين فتحوا الباب لها وقالوا لها نعتذر عن استقبال الغرباء ومثلهم مثل ابليس عندما غدر بحواء وادم وغرهما بالخلود ودلهما على الشجرة فلما اكلا منها بدت عورتهما هكذا الغرب اشبه بأبليس عندما اغرى اوكرانيا بقوته التي لا تقهر ودلهما على شجرة النيتو ونهاهما عن تصديق تهديدات روسيا او الخوف منها او الاستسلام امامها .
4. **الحقيقة الرابعة :** ان الغرب لا يريدون خسارة روسيا وتفتيتها او مكسورة لانها تمتلك اكبر ترسانة نووية ولا يريدون ان يسيطر عليها من قبل القومييين والمتعصبين وبالتالي يمتلكون مفاتيح النووي .
5. **الحقيقة الخامسة :** ان اصل القضية الاوكرانية بدء بعضه قبل قرون وبعض الاخر في القرن العشرين وبعضه الثالث كان بعد ثلاثة عقود فقط من انتهاء الحرب الباردة وانهايار الاتحاد السوفيتي ومولد نظام عالمي جديد قام على (العولمة) والقيادة الامريكية , فالحقيقة الاولى , هي ان اوكرانيا دولة تقلبت كثيراً خلال الزمن القديم والحديث بين احضان امبراطويات متعددة ولكن اكثرها قرابة ودوماً مع روسيا التي تداخلت معها في العهد القيصيري وكذلك في العهد الاشتراكي حينما كانت درة التاج السوفيتي , حتى ان احد مواطنيها كان هو (خروبا شوف) منحها الولاية على منطقة القرم طول التاريخ , لم تكن اوكرانيا دولة مستقلة الا في فترات قليل كان اخرها عام 1917 وبعدها عادت للحياة مرة اخرى في عام 1991
6. **الحقيقة السادسة :** تأرجحت اوكرانيا منذ الاستقلال الاخير عام 1991 بين الاقتراب من روسيا اتقاً لشرها والابتعاد عنها والاقتراب من المدار الاوربي والاطلسي ردعاً لشرها ايضاً , وما بين هذه الناحية وتلك تولدت الازمة الراهنة بعد ان دخلت فيها عناصر جديدة تولدت خلال العقود الثلاث الاخيرة .
7. **الحقيقة السابعة والاخيرة :** هي الاوضاع الجيوساسية لاوكرانيا فهي واقعة في احضان روسيا علمياً , كما ان جزء من سكانها تختلف النسب المعلنة من 17% الى 35% ينتمون الى روسيا لغوياً واثناً وبينما صوت جزء منهم لضم منطقة القرم مرة اخرى الى روسيا فإن الجزء الاخر المتبقي داخل اوكرانيا عبر كثيراً منهم عن رغبته في الانفصال .

المطلب الثاني : تأثير خروج روسيا من نظام سويتف المصرفي الدولي

نظام سويتف هو اختصار ل(جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك) وهي تعاونية لاتهدف للربح تقوم بتقديم خدمة المراسلات الخاصة بالمدفوعات المالية على مستوى عال من الكفاءة وبتكلفة مناسبة. وهذا النظام يهتم بنظام التحويلات المالية والمعاملات بين المصارف وقد ابتدا العمل به تقريبا في العراق عام 2011 اذ تم تأسيس سويتف مع بعض مراسلي المصارف العراقيه واجراء المعاملات الخارجية من حوالات واعتمادات عن طريقه. نشات فكرة (سويتف) نهاية الستينات مع تطور التجارة العالمية وتكونت المنظمة عام 1973 ومقرها الاساس بلجيكا وابدات نشاطها عام 1977, يهدف نظام سويتف الى تقديم احدث الوسائل العلمية في مجال ربط وتبادل الرسائل والمعلومات بين جميع اسواق المال من خلال البنوك المسؤولة عن تنفيذ ذلك بمختلف الدول بذلك يتمكن المشترك من مقابله احتياجات العملاء الاجانب والمحليين ايضا اذ يمكن تطبيق نظام سويتف لمطابقة اوامر العملاء بين الجهات المتداخلة بالعملية والتصديق عليها كما في التحويلات النقدية الخاصة بالعمليات ونتائج التسوية وايضا التصديق على تنفيذ عمليات التداول وتسويتها بين الاطراف المعنية, وطبعا يمكن تطبيقه بكافة العمليات المتعلقة بالتغير في ارصدة العملاء, ويغطي نظام سويتف جميع المراسلات المتعلقة بالتعاملات المالية والبنكية التي تتم بين البنوك والمؤسسات المالية اذ يوفر النظام الحماية والسرعه الكامله لمثل هذه التعاملات ومتابعة تسليمها للجهات المعنية.

واستحدث نظام سويتف رمز (بي.اي.سي) الذي يستخدم في التحويلات المالية ويسمح بالتعرف على المصرف عبر رمز فريد يتكون من ثمانية الى 11 حرفا مع مراعاة اسم المصرف وبلد المنشأ وموقعه والفرع بعد معالجة الطلب المعني, وتشكل نظام سويتف ليحل محل تقنية (التيلكس) القديمة تستخدم البنوك نظام سويتف لارسال رسائل موحدة حول عمليات تحويل المبالغ فيما بينها وتحويلات المبالغ للعملاء واوامر الشراء والبيع للاصول.

وبحسب آخر احصائية صادرة عن منظمة سويتف فقد تجاوز عدد المؤسسات الماليه والبنوك المشاركة فيها الى (11,507) مشتركا حتى اذار من عام 2020. وبمعدل 43 مليون معاملة يوميا ونادرا ماستخدم سويتف كسلاح مالي الا انه خيار تدعمه الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها لمعاقبة روسيا بعد اجتياحها اوكرانيا

ووفقا لجمعية سويتف الروسية (روسيا هي اكبر دولة بعد الولايات المتحدة من حيث عدد مستخدمي نظام سويتف) اذ تنتمي حوالي (330) مؤسسة مالية روسية الى هذا النظام اي ان اكثر من نصف المؤسسات المالية الروسية أعضاء في سويتف, وعليه فان قطع وصول اي مصرف الى شبكة سويتف يعني منعه من تلقي لو اصدار مدفوعات عبر شبكة سويتف بالتالي يمنع على المصارف والمؤسسات الاجنبيه التعامل هذا المصرف لكن روسيا تمتلك بنية تحتية مالية محلية خاصة بها , تشابه الية عمل نظام فيزا كارت وماستر كارد. وكثيرا ما تتعرض روسيا للتهديد بالاستبعاد من نظام سويتف المصرفي فقد تعرضت عام 2014 بعد ضمها لشبه جزيرة القرم لهكذا تهديد من قبل الدول الغربية لكن لم يتم الاستبعاد اذ يرى خبراء ان استبعاد روسيا وهي مصدر رئيسي

للنفط والغاز للاسواق العالمية يمكن ان يدفع موسكو لتسريع تطوير نظام نقل بديل مع الصين على سبيل المثال كيف يعمل نظام سويفت فعالية نظام سويفت ترجع الى الثقة التي بنيت عليها شبكته بحيث تحتوي الشبكة على اربع محولات (مجمعات) رئيسيه وكل محول يجمع مجموعه من الدول علما ان المحولات الاربعة مرتبطه فيما بينها عن طريق القمر الصناعي. دور المحول هو نقل الرسائل من الدولة المرسله الى سويفت وتقوم سويفت بتخزين الرسائل وارسالها الى المحول الخاص بالدولة المستقبلة للرساله.

خصائص نظام سويفت

1. الضمان
2. السرعة
3. قليل التكلفة
4. الفعالية
5. سرية الشبكة
6. الارشفة
7. المسؤولية
8. شبكة كاشفة للاخطاء اذ انه هناك رموز لصحة الرسائل

روسيا ونظام سويفت

وفقا لتعبير وزير المالية الفرنسي فان قرار ابعاد روسيا عن نظام سويفت يعد بمثابة سلاح نووي مالي لكن القرار سؤثر سلبا على الدول التي اتخذت القرار. ادرجت روسيا بنظام

سوفيت عام 1989 وتسكن معاملاتها اليومية 1,5 % من اجمالي المعاملات بالنظام وقعت المانيا على قرار استبعاد روسيا من نظام سويفت بتردد بسبب ارتباطها بروسيا للحصول على الطاقه ومخاوفها من قيام روسيا بالرد على هذه الخطوة. وتم التخطيط لتقليل الضرر الواقع على الدول المتعاملة مع روسيا في قطاع الطاقه لذلك تم استثناء مصرف (سبيرينك) الذي يعد اكبر مصرف في روسيا وايضا (غازبرومبنك) لاهميته في قطاع الطاقه

وقد اتخذ الاتحاد الاوربي بالتنسيق مع الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا قرارات عقابية بحق روسيا منها (استبعادها من نظام سويفت كرد فعل لغزو اوكرانيا, ويستهدف هذا الابعاد اعاقه الصادرات والواردات الروسية عن طريق تصعيب قيامها باي معاملات مالية في اي مكان بالعالم, ومن المتوقع ان يؤدي هذا الاستبعاد الى خسائر كبيرة للاقتصاد الروسي الا ان القرار لم ينل اجماع الجميع

الخاتمة والاستنتاجات

امام هذه الحقائق ما المتوقع من نتائج هذه الازمة ، لاسيما ان الحرب الروسية – الاوكرانية قد تقدم دروس وعبر بليغة ويمكن اجمالها بالاتي :

1. بداية نهاية القطب الواحد ودخول العالم منعطف جديد، سيكون لمحور الصين وروسيا .وايران دور كبير في رسم معالمه كل حسب تطلعاته واستراتيجياته .
2. انتقال صراع المصالح من الشرق الأوسط إلى آسيا الصغرى والقوقاز، وهو ما يفسر نقل الولايات المتحدة الأمريكية العديد من قواعدها وبوارجها من الشرق الاوسط إلى شرق اوربا .
3. تدني منسوب الثقة في حلف نيتو والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من طرف حلفائها، إذ يصعب بعد تخلي الغرب على أوكرانيا أن تثق أي دولة في خوض أي صراع باسم الغرب والقيم الغربية .
4. إقدام دول أخرى على استعادة وضم أراضي تاريخية لها باستخدام القوة العسكرية .وعلى رأسها الصين، مما سيدخل العالم حالة حرب عارمة .
5. انتهاء جدوى المنظمات الدولية التي تأسست من أجل السلام العالمي، ومنع وقوع - .الحرب، وضمنان تحرر الشعوب، وعلى رأسها الأمم المتحدة ومجلس الأمن .
6. إنذار لدول الخليج التي تتوهم بوقوف الولايات المتحدة الأمريكية بجانبها لو دخلت في حرب مع إيران، فعلى هذه الدول أن تستوعب الدرس وتبحث عن حلول آمنة وتتجنب حرب مع .التصعيد .
7. إعطاء صورة لما سيؤول إليه وضع الكيان الصهيوني عندما تقل مصالح الغرب في منطقة الشرق الأوسط، وتحرر الشعوب وتتصاعد قوى المقاومة ليكون مصير إسرائيل “ كمصير أوكرانيا المتخلى عنها مع وجود فارق
8. انهزام أوكرانيا كان يوم قبلت بتفكيك ترسانتها النووية التي كانت تضم ثلثي مفاعلات الاتحاد السوفيتي والقبول بنقلها إلى روسيا، مقابل تعهد هذه الأخيرة بعدم غزوها، وتعهد أمريكا بالدفاع عنها
9. التراجع العسكري للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا سيؤدي إلى تراجع نفوذهما - السياسي، ودعمهما للأنظمة الديكتاتورية المستبدة، مما سيفتح مجال موجات تحرر جديدة من ربة الأنظمة الحاكمة في أمريكا اللاتينية والمنطقة العربية وافريقيا .جنوب الصحراء
10. عندما حدثت أزمة كوبا عام ١٩٦٢ كان شرط السوفيات لسحب وتفكيك قواعد صواريخهم المتوسطة من كوبا، أن يقابله سحب الصواريخ الأميركية من تركيا، لتحل .بعد ذلك هذه الأزمة في ضوء تلك المقايضة الجيوبوليتيكية

11. اذهب إلى الاعتقاد أن الأميركيان قد استفادوا من درس هذه المساومة الجيوبولتيكية، عندما انسحبوا من أفغانستان عام ٢٠٢١ في ضوء قرائتهم لسلوك بوتين إزاء أوكرانيا، ليتحرروا من ضغط المساومة الجغرافية الأفغانية أمام الجغرافية الأوكرانية في ضغطهم ومساومتهم لروسيا، حتى لا تكون القوات الأميركية أو قوات الناتو صيدا سهلا أو مقايضة مستقبلية لروسيا أو حلفائها في أفغانستان .

والخلاصة التي يمكن أن نتوصل إليها من خلال ماتقدم هي أن روسيا يمكن أن تواجه عملية توسيع الناتو ضمن ثلاث خيارات هي :-

1- الخيار القومي .

2- الخيار الأقليمي .

3- الخيار الدولي .

1- الخيار القومي .

يتضمن هذا الخيار تركيز روسيا على القوى النووية لحماية أمنها ومصالحها القومية من خلال إعادة نصب ونشر أسلحتها النووية التكتيكية على طول حدودها مع دول وسط وشرق أوربا وخاصة أن هذه الأسلحة قد تم تفكيكها فقط وأنه من الناحية النظرية تمكن إعادة نصبها من جديد. يبدو هذا السيناريو منطقياً في حالة عزم الناتو على نشر قوات نووية تكتيكية في الدول المرشحة للانضمام اليه ويكون الغرض منه عرقلة انضمام هذه الدول عن طريق زرع الأدراك لديها . أن التوسع سيجلب لها الخراب ويجعل أراضيها مسرحاً للحروب النووية وبذلك قد تتردد في الانضمام الى الحلف أو ترفض نشر أسلحة نووية تكتيكية على أراضيها حتى في حالة الانضمام اليه لكن عيب هذا السيناريو هو أن فيه أمكانية لعودة روسيا الى منطق الحرب الباردة في علاقاتها بالغرب وأحتمالية دخولها في سياق تسلح لاتستطيع تحمله اقتصادياً.

2- الخيار الأقليمي .

ويتمثل هذا السيناريو في إقامة توازن قوى أقليمي يحمي مصالح روسيا القومية ضمن مجالها الحيوي ، ويوقف توسيع الناتو عند حدود معلومة ، وذلك بتحويل رابطة الدول المستقلة الى حلف عسكري ، وتمتلك موسكو عدة مزايا لتحقيق هذا السيناريو منها:-

أ- أن دول الرابطة تقع في ذيل القائمة التي يسعى الناتو لضمها اليه ، ما يعطي موسكو الوقت الكافي للحركة والمناورة من أجل هذا التحويل ، وخاصة أن إجراءات التوسع ما زالت في مراحلها الأولى .
ب- أن أغلبية دول الرابطة تفضل إقامة تعاون عسكري مع روسيا على شكل اتفاقيات ثنائية أو جماعية وبخاصة دول آسيا الوسطى والقوقاز ، أما لشعورها بالأحباط لأنها تقع في آخر الدول

ت-المرشحة للانضمام الى الناتو وأما لأفتقارها الى قوات عسكرية قادرة على حماية أمنها الوطني وأما لقلّة خبرتها في بناء هذه القوات وأعمالها على الخبرة والتسلّح الروسيين .

ث-التحسن الذي طرأ على العلاقات الروسية – الأوكرانية منذ عام 1994 بعد أن تم حسم أهم قضيتين عكرت صفو العلاقات بينهما في الماضي ، أولاهما قضية الأسلحة النووية الاستراتيجية الموجودة في أراضي أوكرانيا حيث تقررت أعادتها الى روسيا بغية تفكيكها وثانيهما قضية أسطول البحر الأسود الذي تقرر تقسيمه بينهما بنسبة 80% لروسيا و20% لأوكرانيا .

ومع ذلك فإن التحليل يستبعد أن تأخذ موسكو بهذا السيناريو لأنها لاتريد التفريط في مصالحها مع الغرب وبخاصة مسألة استمرار حصولها على المساعدات اللازمة لأصلاح أوضاعها الاقتصادية ولأن من أولويات سياستها الخارجية تدعيم وتقوية علاقاتها بالغرب ولأتجاه مشاركته في بناء القيم والمصالح المشتركة فبعد أنتهاء الحرب الباردة أصبح من المستحيل عليها الأنعزال عن القارة الأوروبية لأنه يمثل حلاً غير واقعي لمعالجة أوضاعها الداخلية ولايقوم على أي مسوغ أيديولوجي

3- الخيار الدولي .

ويتضمن هذا السيناريو العمل على خلق توازن استراتيجي عالمي عن طريق عقد اتفاقيات أو تفاهات استراتيجية مع قوى أقليمية أو دولية تعارض هيمنة الغرب على النظام الدولي مثل إيران والصين وكوبا وكوريا الشمالية ، بل حتى سوريا والعراق وتبدو الصين اليوم أكثر الدول رغبة في إقامة مثل هذا التوازن حيث عقدت مع موسكو في عام 1996 " وثيقة التفاهم الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين " .

تتضمن الوثيقة مبادئ عامة ، تمثل نظرة كل منهما لما ينبغي أن تكون عليها العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة مثل التعددية القطبية ورفض الهيمنة العالمية مهما كانت أشكالها فردية أو جماعية والمساهمة في ضمان حقوق الدول الصغيرة والضعيفة كما أنها تضمنت معالجة لبعض القضايا العالقة بينهما من فترة طويلة مثل حسم النزاع الحدودي التاريخي بين البلدين وأقرار موسكو بحقوق الصين في تايوان والتبنت مقابل أقرار بكين بأحقية روسيا في الشيشان .

ومن جهة أخرى فإن مطالبة البلدين متعدد الأقطاب موجه أصلاً ضد مساعي الغرب للهيمنة على النظام الدولي عبر توسيع حلف الناتو في أوروبا ومناطق آسيا الوسطى والقوقاز . لأن هذا التوسع مايمس المصالح الحيوية الروسية فإن وجود قوات عسكرية أطلسية بالقرب من حدود الصين فيه تهديد لأمنها الوطني وتحجيم لدورها في علاقات الأمن والأستقرار الآسيوية لأن أي نزاع مسلح في هذه المناطق القريبة من حدودها سيؤدي الى تدل القى الأطلسية وزيادة عدد قواتها العسكرية بعبارة أخرى أن الغرض الأساسي من هذا التفاهم الاستراتيجي هو خلق ثغرة في جدار الناتو وتشتيت أهتماماته .

ولأبترازه من أجل التخلي عن مشروعاته للتوسع في آسيا الوسطى والقوقاز ، لأنه في حالة أصراره على ذلك فمن المحتمل أن يتحول التفاهم الروسي - الصيني الى تحالف عسكري سياسي ، وعندئذ تكون موسكو قد حققت نصراً إستراتيجياً عالمياً يوازي توسع الناتو في وسط وشرق أوروبا ، يحكم وزن الصين السياسي والبشري والعسكري والأقتصادي في آسيا والعالم.

كما انها قد افلحت في خلق ترابط استراتيجي بين الامن الاوربي-الاطلسي والامن الاسيوي من شأنه ان يجعل بكين طرفاً مؤيداً لبكين في صراعاتها مع قوى اسيوية تعتبر حليفة تقليدية للناتو والغرب مثل تايوان واليابان فضلاً عن ان روسيا بهذا التحلف ستستعيد مكانتها الدولية السابقة وتضع حد لمساعي القوى الغربية في الهيمنة على النظام الدولي عبر توسيع الناتو.

لاشك في ان هنالك اسباب اخرى دفعت بكين لهذا التفاهم مع موسكو ، مثل قيام واشنطن بتدعيم القوة العسكرية التايوانية ولاسيما في سلاح الجو ، ثم اقدامها في عام 1996 ، على تجديد العمل بقاعدة اوكينا اليابانية ، واحتمالات ان يتضمن عقد التجديد السماح لطوكيو بتطوير قدراتها العسكرية ، فضلاً عن رغبة بكين في الحصول على الاسلحة والتقنية العسكرية الروسية باعتبارها تحمل مواصفات الاسلحة الصينية نفسها.

ان هذا السيناريو الذي تحول الى واقع ملموس بموجب التفاهم الروسي -الصيني كان قد احدث قلقاً متزايد لدى الدول الاعضاء في الناتو ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية . لان فيه امكانية تحجيم مكانتها الدولية وتهديد مصالحها الاسيوية ، كما انه قد يكون مقدمة لعقد تفاهمات استراتيجية مع قوى اقليمية مثل ايران والعراق وسوريا ، ما يعني تهديد الغربية والامريكية في منطقة الشرق الاوسط.

وتبعاً لما تقدم اضطر الناتو الى تنظيم علاقاته مع موسكو وفقاً لوثيقة باريس المعقودة بينهما في 27/ايار - مايو /1997 ، فقبل هذه الوثيقة كان الحلف مصر على ان تستند علاقتها بموسكو وفقاً لبرنامج الشراكة من اجل السلام الذي وقعته موسكو في 22/ حزيران /يونيو 1994 حتى لا تبقى منعزلة تماماً عن الشؤون الاوربية . ويتحول الحلف نفسه بما في ذلك دول وسط وشرق اوربا الى قوة معادية لها . ولكن لبرنامج لم يكن يلبي المصالح الروسية وانه لم يتضمن احقية موسكو في الانضمام الى الناتو بصفة عضو كامل العضوية ، كما انه يتعامل معها وكأنها دولة صغيرة . مثل مالطا وغيرها من الدول التي وقعت على هذا البرنامج ، فضلاً عن انه جاء خالياً من اي تعهد او التزام اطلسي بعدم التوسع في مجالها الحيوي المتمثل في دول رابطة الدول المستقلة ، سواء تلك الواقعة في اوربا او في اسيا الوسطى والقوقاز . اما وثيقة باريس ، وان لم تتضمن تعهد الحلف بضم روسيا اليه او عدم التوسع في مجالها الحيوي فانها تتمثل حلاً سياسياً وسطاً بين الطرفين ، فبموجبها قبلت موسكو توسع الناتو في دول وسط وشرق اوربا ، مقابل حصولها على اعتراف ضمني منه بانها ماتزال قوة عظمى لها مصالح حيوية ويتضح ذلك من خلال بعض بنود هذه الوثيقة ، مثل:-

- أ. تعهد الناتو بعدم نشر اسلحة نووية تكتيكية في وسط وشرق اوربا او تخزينها
- ب. انشاء مجلس مشترك اطلق عليه (المجلس المشترك الدائم للناتو وروسيا) مهمته ان يبلغ كل طرف الطرق الاخر عن توعية التهديدات التي تواجهه , والاجراءات التي سيتخذها في ذلك , والتشاور في اوربا والعالم , اي انه يشبه الى حد ما الخط الساخن الذي كان معمول به بين موسكو وواشنطن في حقيقة الحرب الباردة
- ج. تعديل معاهدة خفض القوات التقليدية في اوربا المعقودة في عام 1990 بين حلفي وارسو والناتو , بحيث تتيح لموسكو نشر قواتها التقليدية على طول حدودها مع رابطة الدول المستقلة , وخاصة في مناطق اسيا الوسطى والقوقاز , مما يعني اعترفا ضمينا من الناتو بمصالحها الحيوية . او موافقة غير معلنة على عدم التوسع في هذه المناطق.
- وفي تقديرنا ان الناتو نجح بهذه الوثيقة في حسم علاقاته بموسكو لان ضمن من جهة عدم مطالبة موسكو بالانضمام اليه مادام يعترف بمجالها الحيوي , كما ضمن من جهة اخرى ان يكون له حضور سياسي وعسكري في علاقاته برابطة الدول المستقلة , حتى وان لم يتخذ صيغة التوسع فمشكلات هذه الرابطة معقدة جدا , وسوف يتعذر على موسكو حسمها بمفردها بحكم ترددي اوضاعها الاجتماعية الاقتصادية , وبذلك ستكون مضطرة الى طلب مساعدة الناتو , مثلما فعل الاوروبيون الغربيون في ازمة البوسنة والهرسك.
- الخيار الاقليمي من خلال اقامه نظام امن اقليمي مع رابطة الدول المستقلة .
- حيث تعد روسيا ان أي تهديد جدي يصدر من هذه الدول هو بمثابة تهديد للامن القومي الروسي حيث تم ربط هذه الدول بمعاهدة الكومنولث اذ تم انشاء (كومنولث الدول المستقلة) في (1991\12\21) وقد اصرت روسيا على تمتين الروابط السياسي والعسكريه مابين روسيا وكومنولث الدول المستقلة وعلى تشكيل قياده عسكريه مشتركه وعلى معاهده رسميه تربط مابين القوات المسلحة لدول الكومنولث الجديد واخضاع الحدود الخارجيه لهذا الدول الى سيطره مركزيه وان روسيا شرعت في اعادة اندماج امنها مع دول الاتحاد السوفيتي السابق في اطار منظومة للامن الجماعي من خلال اصرارها على عقد اتفقيه امنيه جماعيه التي ابرمت في (1\يار\1992) ومنعت هذه الاتفقيه الدول المشتركه في الدخول في أي احلاف عسكريه او تجمعات اخرى ضد الدول المشاركه فيها وعهدت مساله الدفاع عن الحدود الاقليميه الى الجيش الروسي .
- وعمدت روسيا الى اقامة علاقات امنيه ثنائيه بعد ان تعثرت المعاهدات الجماعيه مثل ذلك معاهدة الاتحاد الروسي – البلاروسية .
- وسعت القيادة الروسيه الى بلورة استراتيجيتها تجاه جارتها وتجاه العالم الخارجي في انها تسعى الى تأكيد امن الدول المجاورة ضمن اطار استراتيجية الروسيه التي اعلنت في (1994\1\2) .

وحددت الاهداف الروسيه ازاء كومنولث الدول المستقله في ايجاد رابطه اقتصاديه سياسيه متكامله لدول قادره على المطالبه بالموقع اللائق بها ضمن الجماعه الدوليه وتعزيز روسيا بصفته القوة الرئيسييه في تشكيله المنظومه الجديده للعلاقات السياسيه ولاقتصاديه وكذلك قيام روسيا بتدريب الكوادر الوطنيه لكومنولث و الاهتمام لاستعادة مكانة روسيا المركز التربوي في المنطقه المجال وتربية الجيل الجديد وقد وحدت الاهداف الروسيه في هذه الدول وهي .:

- 1- الامن القومي الروسي - حيث يعتبرها الاستراتيجيون منطقة اسيا الوسطى بمثابة البطن لروسيا .
 - 2- الخشيّه الروسيه من خطورة امتداد النزاعات داخل هذه الجمهوريات اليها
 - 3- الدفاع عن مصالح الاقليات الروسيه الكبيره داخل هذه الجمهوريات
- وقد عملت الاستراتيجيه الروسيه على اساس .:

- 1- ضمان وجود مناطق عازله لضمان امن روسيا وضمان مصالحها الجيوبوليتيكيه
- 2- ضمان الاستقرار في المنطقه لتجنب التوترات العرقيه
- 3- بذل العديد من المحاولات والجهود للحيلوله دون هيمنة أي دوله على منطقه اسيا الوسطى
- 4- العمل على دعم وتطوير علاقاتها مع القوى الاقليميه في منطقه كالصين والهند واليابان وايران وان اهم يمكن ملاحظته في المتغير الاقليمي لروسيا الاتحاديّه هو .:

- 1- فقدان السلطه على دول الاتحاد السوفيتي السابق ودول البلطيق ودول اوربا الشرقيه ودول اسيا الوسطى
- 2- ضياع ثروات الجمهوريات الاسلاميه في اسيا الوسطى
- 3- انفض عنها حلفاؤها في منظومه الدول الاشتراكيه .

وان اقامة نظام اقليمي روسي يمتلك فرص عديده منها :

1. تقع دول رابطه كومنولث الروسي في ذيل القائمه الي يسعى الناتو لضمها اليه وهذا يعطي لروسيا فسحه كبيره من اجل اقامه وتدعيم مثل هذا النظام .
2. غالبية دول الرابطه تفضل اقامه تعاون عسكري مع روسيا وذلك لشعورها بالاحباط لكونها اخر الدول المرشحه للناتو .
3. تحسن العلاقات بين روسيا والمانيا واوكرانيا منذ عام 1994 خاصه بعد حسم مساله الاسلحة النوويه المتواجده على اراضي اوكرانيا واعادتها الى روسيا لذلك روسيا تتجه من استراتيجيه التوازن التصارعي في زمن الاتحاد السوفيتي الى تبني مفهوم التوازن التنافسي . وهناك عدة خيارات اتجه وقف المد الاطلسي باتجاه منطقه اسيا وهو وجود تحالف صيني - ياباني والخيار الثاني هو ان روسيا افضل من الصين حيث تسهم في بناء ارضيه من خلال وجود حلفاء اقليميين يدعمون استراتيجيه التنافس وتسعى روسيا

لكي يكون فعلها الاستراتيجي مؤثر في اطار التوازن التنافسي ويمكن ان ينجح التعاون مع الصين .
وستتمكن من خلال وجود هذه التحالفات من ايقاف المد الاطلسي نحو اسيا .

دفعت ردود الفعل الغربية بقيادة الولايات المتحدة على التدخل العسكري الروسي في اوكرانيا كي تعبر الصين عن رفضها لعقلية الحرب الباردة التي تتبعها واشنطن وموسكو معتبرة أنها لن تؤدي لأية مكاسب، كما حثت جميع الأطراف على تهدئة التوترات الدائرة وإنهاء الحرب، وبدء الحوار والتفاوض، لكنها مع ذلك تدعم الموقف الروسي في الدفاع عن سيادة سلامة أراضيها.

رغم محاولة الصين الحذر واتخاذ مواقف وسطية ازاء حرب أوكرانيا، إلا أن موقفها بدا واضحا حين اعتبرت أن المخاوف الأمنية الروسية مشروعة، وان الولايات المتحدة والغرب هم السبب وراء اندلاع الحرب. فقد امتنعت عن التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2 مارس 2022 الذي طالب روسيا بالتوقف عن استخدام القوة ضد أوكرانيا بأغلبية 141 صوتاً من أصل 193، كما صوتت ضد عقد اجتماع عام اقترحته الولايات المتحدة بشأن أوكرانيا في مجلس الأمن الدولي.

يرجع الموقف الصيني الراض لعدم المشاركة في العقوبات الغربية المفروضة على روسيا إلى خشيتها من مواجهة المصير ذاته إذا ما توجهت لضم سايبان. كما أنها لا تعتقد أن العقوبات هي افضل وسيلة لحل المشكلات، مما يفرض ضرورة اعادة النظر في آليات النزاع، بالإضافة إلى أن الصين اعتادت التعامل مع الدول المصدرة للطاقة التي تفرض عليها عقوبات غربية- لشراء النفط والغازة بتكلفة مخفضة، مثلما حدث مع إيران وفنزويلا.

تخشى الصين من أن إطالة أمد الحرب قد يؤدي إلى الإضرار بمبادرتها للحزام والطريق وامن الطرق التجارية الصينية لأوروبا، ناهيك عن اضطراب سلاسل التوريد العالمية، مما سيجعلها تترك اثراً سلبياً على انتعاش الاقتصاد الصيني.

بالإضافة إلى أن الصين تخشى تكرار سيناريو انفصال الأقاليم الأوكرانية معها إذا ما تجددت مطالبات من التبت والإيجور بمزيد من الحكم الذاتي أو الاستقلال، وهو ما لن تقبله الصين.

يمكن اعتبار التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا محاولة لفرض موسكو قواعدها على الغرب الذي لم يتعامل مع احتياجاتها الأمنية خاصة بعد إعلان الرئيس "بوتين" أن اتفاق مينسك 2- لعام 2015 كأن لم يكن، وبذلك يعيد رسم التوازن العسكري مع الغرب وبناء معادلات أمنية جديدة في أوروبا.

تدرك روسيا أن ما أجرته أوكرانيا من تحديث لترسانتها العسكرية -خاصة الصاروخية- يمثل تهديدا نسبيا لها رغم عدم انضمام كييف للناتو، لذا كان على موسكو العمل على ضمان أن يكون هناك نظام حكم أوكراني موال لها وليس للغرب في الوقت نفسه، هناك إدراك روسي بأن الغرب لن يخاطر بالتدخل كطرف في

المواجهة العسكرية مع روسيا في أوكرانيا برغم أنه يدعم كييف عسكرياً، لكن الخطريكمين في أن يندفع الغرب لمواجهة في أوكرانيا بدفع أمريكي يستهدف منع تنامي أي تحد لهيمنتها الدولية.

اتخذت روسيا استعدادات لفرض عقوبات دولية عليها، إذ توجهت لتقليل الاعتماد على الدولار، مراهنه بذلك على قدرتها على تحقل العقوبات الغربية لأطول فترة؛ حيث تمتلك روسيا احتياطات من العملات الأجنبية والذهب وصلت إلى مستويات قياسية في يناير من العام الجاري حيث تزيد قيمتها على 630 مليار دولار، بما يجعلها رابع أعلى دولة من حيث تلك الاحتياطات في العالم. بالإضافة إلى إجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الروسي لتقليل الاعتماد على القروض والاستثمارات الأجنبية، والسعي للحصول على فرص تجارية بعيدة عن الأسواق الغربية. وفي إطار رغبة الصين وروسيا في تشكيل نظام دولي مختلف، برزت الصين كأكبر وجهة تصدير لموسكو، بما يعني أن العقوبات الغربية ستسهم في تعميق علاقة موسكو التجارية غير المقومة بالدولار مع بكين، بالإضافة إلى أن الغاز والنفط الروسيين سيجدان في الصين سوقاً واسعة لمصادر الطاقة الروسية، حيث أصبحت بكين في المركز الأول بدلا من هولندا التي حازت هذا المركز قبل عقد، ومن المتوقع أن تصبح حصة الغاز الطبيعي في الاستهلاك الصيني للطاقة بحلول عام 2030.

من المتوقع أن تستمر العلاقات القوية بين الصين وروسيا في المستقبل القريب والمتوسط، خاصة بعد قراءة البيان المشترك الصادر في أوائل مبرابر 2022 الذي يؤكد على أن العلاقات الدولية تدخل عهداً جديداً، وأنه على حد تعبير الرئيس الصيني "شي" لا يوجد "محذور" في علاقة الدولتين وأنهما يسعيان لبناء نظام دولي بديل. بجانب أن عام 2021 شهد تمديدا للمعاهدة الثنائية بشأن حسن الجوار والتعاون الودي، بما يشير إلى أن الدولتين عازمتان على تبنى وجهات نظر مشتركة، وتجنب القضايا الخلافية في مواجهة ما يقوم به الغرب بقيادة الولايات المتحدة.

ختاماً، قد تؤدي الأزمة الأوكرانية لمزيد من توطيد العلاقات بين روسيا والصين على المستوى الاقتصادي، لكن اختلاف وجهات نظرهما حول النظام الدولي البديل ربما تظهر مستقبلاً، حين تتخذ الصين من الجانب الاقتصادي دافعاً لممارسة ضغوط على روسيا، أو تواجه الصين خيار رفض أو تقبل روسيا بحجم أكبر على غرار الاتحاد السوفيني السابق، أو تهدد الطموحات العسكرية والسياسية الروسية بالخارج مشاريع التنمية الصينية، ولا سيما مبادرة الحزام والطريق.

الهوامش

- (1) كاظم هاشم نعمة – الوجيز في الإستراتيجية . بغداد – 1988، ص56
- (2) نازلي معوض – الإدراك الياباني في النظام الدولي ، السياسة الدولية ، العدد /100 يوليو-1990
ص27
- (3) نازلي معوض – نفس المصدر ص57
- (4) انظر في ذلك ،صلاح نصر . الحرب النفسية معركة الكلمة والمعتقد ط1 ، القاهرة ،ابريل ،1967،
ص36
- (6) رجيا سري روجرودري – في توسيع الناتو الى شرق أوروبا والتحدي لموساتي . مركز الدراسات الدولية
سبيله دراسات استراتيجية ص6
- (7) غسان العربي – توسع حلف الاطلسي وتعزيزالهيمنة الامريكية -شؤون الاوسط العدد/87 مايو
1999ص99-100
- (8) نفس المصدر اعلاه
- (9) بريجنسكي -خطة لأوروبا- سلسلة دراسات أستراتيجية . ترجمة سمير ابراهيم- بغداد ص38
- (10) نازلي معوض احمد – مصدر سبق ذكره ص58
- (11) Philip H-Gordon-francefully . in NITO May . be Not Herald Tribune
Internationel . November 32-1996 .
- (12) Deutschlond No .b3-1996
- (13) France Says . NATO . Changed . justifying Reapproachment 1995
.Reuter . Internationael Service .
- (14) يرى دمثيل مويس أن سياسة فرنسا الخارجية منذ نابليون الثالث وحتى ميتران وشيراك أيضا مرورا
بديجول يمكن تفسيرها باعتبارها محاولة لاستعادة عظمة الماضي في ضل غياب الوسائل التي جعلت ذلك أمر
ممكنا ذات مرة
- Dominique Moisi: French policy – The challenge of Adaptation foreign .Af . fall
. 1988 . vol . 67 .
- (15) France says. NATO .changed .justifying Rapptoachment
- (16) وجهة النظر الفرنسية في الناتو . فند ديغول . أن الناتو أداة للهيمنة الأمريكية في أوروبا راجع :-
Daniel .Vernet.The Dilemma of rrech foreign policy . International Affairs
.Vol.b8.No4.October.1992.pp.b55.bb3.
- أنظر أيضاً : أسماعيل صبري مقلد الجنرال ديغول وحلف الأطلنطي . السياسة الدولية – السنة الثانية
العدد/5 . سمبتمبر1996-ص20-47 .

- (17) ميشال يمين - تقدم حلف شمال الأطلسي شرقاً استمرار لنهج الحرب الباردة . مجلة شؤون الأوسط . مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق بيروت عدد /68 ، 1998 ، ص157 .
- (18) نجلاء محمد نجيب - مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي . مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام القاهرة العدد /129 لسنة 1997 ص137 .
- (19) حسين معلوم ، الشرق الأوسط على خارطة توسيع الناتو . مجلة السياسة الدولية . مؤسسة الأهرام القاهرة عدد /129 /1997 ص91 .
- (20) نزيه الأفندي . الانتخابات الألمانية . والدالات ، مجلة السياسة الدولية . مؤسسة الأهرام العدد /1995/119 ص207 .
- (21) ميشال يمين - تقدم حلف شمال الأطلسي شرقاً استمرار لنهج الحرب الباردة . مجلة شؤون الأوسط . مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق بيروت عدد /68 ، 1998 ، ص157 .
- (22) Michael BRENNER ,Ec.confedence Last.foriegn policy.op.cit.p27.
- (23) أحمد تهاميعبد الحي - تركيا وتوسيع الناتو - السياسة الدولية لعدد/129 يوليو ، 1997 ص110.
- (24) The Military Balance 1993 - 1994 - IIs- London Brassey's.1993.
- (25) د. ممدوح أنيس فتحي-مصدر سابق ذكره ، ص ص 80-81
- (26) نوفو ستي - قلق روسي من توسيع الناتو - ترجمة د. إبراهيم زعير - المنشور في صحيفة الثورة في ٣١/١ /٢٠٠٧ والمنشورة على موقع الشبكة المعلوماتية للانترنت-[http:// Thawra- alwehda- gov- archive. Asp? File name-](http://Thawra-alwehda.gov-archive.Asp?File name=)
- (27) مستقبل العلاقات داخل حلف الناتو - مصدر سبق ذكره صفحة 5 .
- (28) francois heisboury. the Europeans Alliance: Valedictory refieetions oncon. Tinentaldrift in the post cold wor. Interntion affairs vol. b8 No. October. 1992- p-5.
- (29) كلاوس كثيل ، وزير الخارجية الألماني - دعونا نعمل معا لأقامة البناء الامني الاوربي الجديد - الهيرالد تريسون الدولية ، العدد ٢ ، ٢٥/٦/١٩٩٦ ، نقلا عن جريدة الجرائد العالمية ، الثلاثاء 7 يناير ١٩٩٧ .
- (30) غسان العربي - الاطلسية الجديدة والدفاع الاوربي . مجلة شؤون الاوسط - العدد 54 - اغسطس 1996 ، صفحه ٥١ .
- (31) Stonley - R.Sloan. Usperspectives on. NATO. Future International Affairs.vol.71.No.2.April-1995.pp.218.23
- (32) مرسيل عقل ، المرجع السابق - والمراجعة استراتيجة الناتو الجديد انظر .
- (33) أشكالية توسيع الناتو / حلف الأهرام الاستراتيجي - السنة الثالثة العدد/ ٢٨ - أبريل ١٩٩٧
- (34) د . محمد سليم الحسيني ، من المستفيد من قمة بوخارست ، <http://www.moheet.com/show.files.aspx?fid=110038pg-1>

(35) ياب دي هوب شيفر – سكرتير عام حلف الناتو .

<http://www.nato.int/docu/review/2008/03/art3/ar/index.htm>

(36) نفس المصدر أعلاه.

(37) نفس المصدر أعلاه .



تاريخ استلام البحث 10 / 3 / 2022

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 21 / 6 / 2022

رقم الابداع الوطني / 2019 / 2375

التحولات الاستراتيجية في سياسة الردع الصينية واثرها على التفوق الاستراتيجي الامريكي

**Chinese deterrence policy adjustments and their influence on
American strategic superiority**

م.د. نور عبدالاله عجرش

L. Dr Noor Abdullah Ajrash

جامعة النهريين / كلية العلوم السياسية

College of Political Science/ Al-Nahrain University

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

تتعاظم مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من وتيرة الصعود النووي الصيني وتحقيق خرق استراتيجي والذي اصبح أحد أكبر التهديدات للقوة الجيوستراتيجية الأمريكية، خاصة بعد ان اطلقت الصين اول مركبة فضائية تفوق سرعتها سرعة الصوت يمكنها حمل رأسا نوويا حراريا أقوى بمئات المرات من القنبلة التي دمّرت هيروشيما، اضافة الى التوقعات الأمريكية بأن الصين ستزيد ترسانتها بمعدل أربع مرات من الرؤوس الحربية في عام 2030، والذي بدوره ادى الى زيادة مؤشرات الخطر تجاه هذا التحول في قدرات الصين النووية وبشكل يثير القلق في الولايات المتحدة بان الصين ستكون لديها القدرة على توجيه الضربة الأولى بحلول عام 2030، ومن المحتمل اذا استمرت الصين وبنفس الوتيرة سوف تكون قادرة على القضاء على الولايات المتحدة قبل أن تتمكن من مجرد الرد، لا سيما مع تصاعد ما يمكن وصفه بالحرب الباردة الثانية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والتي تفاقمت وتيرتها خلال العام الأول من إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن.

الكلمات المفتاحية : "تحولات استراتيجية"، "سياسة الردع الصينية"، "التفوق الاستراتيجي الأمريكي"

Abstract

The growing of the United States of America fears about the Chinese nuclear rise to achievement a strategic breach, which has become one of the greatest threats to the American geostrategic power, especially after China launched the first hypersonic spacecraft that can carry a thermonuclear warhead hundreds of times more powerful than the bomb that destroyed Hiroshima, and the American expectations that China Its arsenal will increase by four times the number of warheads in 2030, which in turn has increased the risk indicators of this shift in China's nuclear capabilities and is worrying in the United States that China will have the ability to deliver a "first strike" by 2030. It is likely that if China continues at the same momentum, it will be able to destroy the United States before it can just respond, especially with the escalation of what can be called as the second Cold War between China and the United States of America, which degraded during the first year of the administration of US President Joe Biden.

key words: "Strategic shifts", "Chinese deterrence policy", "American strategic superiority"

المقدمة

تعتبر سياسة الردع جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية والأمنية لجميع لدول العظمى، وهذا يشمل الصين. ومع ذلك، فإن سياسة الردع الصينية تأتي من تقليد استراتيجي مختلف عن الولايات المتحدة. لذلك، أصبح فهم وجهات النظر الصينية حول الردع أمرًا بارزًا. الأمر معقد بسبب التطور في التفكير الصيني حول الردع، حيث تسعى إلى دمج عناصر مختلفة من القوة الوطنية وهو مفهوم عسكري صيني يدعو إلى ترسيخ مجموعة شاملة ومتناسقة من قدرات الردع الاستراتيجية بما فيها القوى النووية والتقليدية والفضائية وقوى الفضاء الإلكتروني.

إن هدف الصين من تعزيز قوتها النووية وتطويرها لموازاة القوة الأمريكية هو خط سير موازي مع تعزيز قوتها التقليدية، وبالتالي فإن تحقيق الصين للردع النووي الكامل والمتوازي من شأنه أن يرغب الولايات المتحدة الأمريكية على سحب مظلتها النووية وإبقاء الصراع في حال حدوثه ضمن النطاق التقليدي.

اهمية البحث: تكمن أهمية البحث من خلال الهدف الاستراتيجي الصيني والذي يتمثل في بناء جيش عالمي بحلول عام 2030 مع التوسع في الترسانة النووية لديها ورفض الانخراط في محادثات للحد من التسلح، مما سيدفع النظام العالمي للانخراط في نظام نووي ثلاثي القطبية، أي كسر حاجز التفوق النووي على قوتين عظميين فقط (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا)، الأمر الذي قد يؤدي إلى تصدع في استراتيجية الردع النووي.

اشكالية البحث: وبناء على ماتقدم فان موضوعات وقضايا الدراسة تثير التساؤلات الاتية:

1. ماهي المؤشرات والوقائع على التحول في العقيدة النووية الصينية؟
2. وهل ترتقي هذه التحولات في استراتيجية الردع الصينية الى مستوى الخطر بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها بالمنطقة؟
3. ماهي المخاطر والتحديات على الامن القومي الامريكي وحلفائها مع تصاعد ازدهار القدرات النووية الصينية؟
4. هل تبتعد الصين عن سياستها الحالية في تجنب المواجهات وتقترب من اعتماد سياسات تتسم بقدر أكبر من التهديد؟

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من فكرة مفادها أن الصين تعتمد على الردع النووي كجزء من سياساتها وخططها الدفاعية، ومن المتوقع أن تعزز الصين قدرتها النووية لتصبح دولة ذات ردع شامل في المستقبل يمنحها القدرة على الحفاظ على المكتسبات الاقتصادية والتفوق التكنولوجي ومقاومة محاولات خنق الصين ومحاصرتها وعرقلة تقدمها وتقويض علاقاتها الدولية بالإضافة الى قوة ردع في حال القيام باي مغامرة عسكرية في تايوان.

منهجية البحث: طبيعة الدراسة تطلبت استخدام اكثر من منهج من مناهج البحث العلمي ومنها المنهج التحليلي والمنهج الوصفي.

المبحث الاول: استراتيجية الردع الصينية

واصلت الصين طوال تاريخ برنامجها النووي العسكري الذي يعود إلى الستينيات، مكثفة بالاحتفاظ بقدرة نووية متواضعة تزيد قليلاً على 200 رأس حربي نووي، بهدف الاحتفاظ بالردع المحدود الذي يمكنها من الرد على تعرضها لضربة نووية أولى أو عند الإنذار المؤكد بضربة وشيكة⁽¹⁾.

وقد كانت أول قنبلة نووية قامت الصين بتفجيرها في 1964، وبعد ذلك بوقت قصير قامت بتفجير قنبلة هيدروجينية، كما قامت الصين ب45 تجربة نووية في 33 عاماً، مقارنة بالولايات المتحدة التي قامت ب1030 تجربة نووية، وبينت الصين استراتيجيتها النووية ذلك باعلانها بعد تفجير قنبلتها الأولى 1964 انها لن تستخدم في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المنطقة الخالية من الأسلحة النووية⁽²⁾.

مرت الاستراتيجية الدفاعية الصينية بعدة مراحل من 1956 إلى التحديث الأخير في 1993، ولكن لم يغير ذلك من أسلوب الردع الصيني ففي المجلة الصادرة من المعهد الصيني للدراسات العسكرية والذي يتمتع بباحثين عسكريين وخبراء إستراتيجيين بنشر تصور لتطوير الجيش الصيني وشمل هذا التصور الحفاظ على المستوى الحالي من الأسلحة النووية (الردع النووي المحدود) مع تطوير التقنيات التي تمكن الصين من اختراق دفاعات خصومها النوويين، ويرى البعض أن هذا المفهوم لا يزال يتطور، فوفقاً للاستراتيجيين الصينيين فإن الردع النووي المحدود يتطلب قوة مضادة كافية وقوى تكتيكية ونووية استراتيجية لردع التصعيد التقليدي أو النووي⁽³⁾.

بقيت الإستراتيجية النووية الصينية على مستوى معين حتى بعد أن قامت بعض الدول النووية بتغيير سياساتها النووية، فبعدما قامت فرنسا وبريطانيا بتقليص ترسانة الأسلحة النووية لديهم، بعد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لم يرق بعض الدول ومنها الصين بالتصريح عن رغبتهم بذلك، ومن الأسباب التي تعزز نظرة الباحثين على أن الصين تطور برامجها النووية باستمرار مقالة تشينغ تشى يوان قائد المدفعية

الثانية (والتي نشرت في 2009 حيث ذكر فيها ان هناك تحسين كبير في الردع النووي الصيني، وتشير بعض الدراسات أن الصين تمتلك ما يقارب 610 رأساً حربيًا نوويًا، بينما تقديرات أخرى تشير أن الصين تمتلك لديها ما يقارب 240 رأساً نوويًا، وتشير بعض الدراسات أن الصين مستمرة في تعزيز ترسانتها النووية وأنظمتها الصاروخية القادرة على حمل الرؤوس النووية بنسبة 25% على امتداد السنوات الخمس الماضية، وطبقاً لتقديرات وزارة الدفاع الامريكية فإن الصين قد انتقلت من منظومة الصواريخ التقليدية العاملة بالوقود السائل إلى الصواريخ الأكثر تطوراً والتي تعمل بالوقود الصلب⁽⁴⁾.

ويرى العديد من الباحثين أن الصين مستمرة في تطوير إستراتيجية الردع النووية عن طريق تطوير الصواريخ الباليستية بعيدة المدى والصواريخ الفوق صوتية والتي من الممكن ان تصل إلى اهداف حيوية داخل الولايات المتحدة الامريكية والهند وباكستان، وفي تقدير اخر لوزارة الدفاع الامريكية فان القوات النووية الصينية قد طورت مدافع بعيدة المدى من طراز DF-31 و DF-31A ، و قامت بتطوير غواصات مسيرة مزودة بصواريخ نووية من طراز JL2 وJLN5).

ان استمرار الصين بتطوير تكنولوجيا الاسلحة النووية وامكانية تقادي الضربة الاستباقية من الاعداء والقدرة على ضرب اهداف حيوية في العمق الاستراتيجي للعدو دليل على حرص القيادة الصينية بالتفوق والحصول على ردع نووي يحافظ على اهدافها الاستراتيجية وامنها القومي والتفوق الاقتصادي الواضح خلال العقد الاخير⁽⁶⁾.

تمتلك الصين العديد من أنظمة الصواريخ الباليستية المتوسطة والعبارة للقارات، كما بنت ما لا يقل عن 250 منشأة إطلاق للصواريخ الباليستية، ونجحت بإطلاق قمر صناعي يعمل كنظام استشعار للصواريخ في الفضاء في 2021، كما تعمل بشكل حثيث على تطوير الصواريخ التي تفوق سرعة الصوت⁽⁷⁾.

وفي مجال القدرات العسكرية الجوية والبحرية، لدى الصين عدد من القاذفات يمكنها حمل وإطلاق صواريخ كروز، و تمتلك العدد الأكبر من السفن والغواصات عالمياً، وتشمل الغواصات العاملة بالطاقة النووية من فئة جين-094 والتي يمكنها حمل وإطلاق ما يصل إلى 12 صاروخاً باليستياً من طراز JL-02 وكل منها مزود برأس حربي نووي⁽⁸⁾.

كما تعمل الصين على تطوير جيلها القادم من غواصات "جين-096" والصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات JL-03، ويعتبر هذا الجيل من الغواصات أكثر قدرة على التخفي ويمكن نشرها لفترات أطول من الغواصات التقليدية، بالتالي سيكون من الصعب على الاعداء تحديد موقع الأسلحة النووية في مثل هذه الغواصات وتعقبها، كما يمكن نشرها بسرعة نسبية لشن ضربات انتقامية. وترفع هذه القدرات

الصاروخية قدرة الصين على صد أو المبادرة بهجوم نووي من القواعد البرية أو البحرية، و يصف البنتاجون التنوع في القدرات الصينية من مدفعية نووية وصواريخ بعيدة المدى على أنها قوة ردع فعالة⁽⁹⁾.

المبحث الثاني: مؤشرات التطور في العقيدة النووية الصينية

ويمكن إلقاء الضوء على أبرز تلك المؤشرات على النحو التالي:

1- تطوير تكنولوجيا صاروخية بقدرات جوية أسرع من الصوت:

تمكنت الصين في 2021 من اطلاق مركبة فضائية تفوق سرعتها سرعة الصوت وتحلق حول الأرض وهي مركبة قابلة للمناورة والسفر بسرعة تزيد خمسة أضعاف عن سرعة الصوت وتعد الأولى من نوعها في العالم، ويمكنها التحليق فوق القطب الجنوبي متهرباً من الدفاعات الصاروخية الأمريكية التي تركز على القطب الشمالي، بما يمنح الصينيين طريقاً آخر لضرب أهداف في الولايات المتحدة الأمريكية بعيداً عن مجال الدفاعات الأمريكية المنتشرة في المنطقة⁽¹⁰⁾.

وشكل هذا الاختبار الأحدث في برنامج تطوير القدرات النووية المتنامية للصين قلق واضح في الولايات المتحدة الأمريكية، وشدد الانتباه على تطور دراماتيكي محتمل في الاستراتيجية النووية الصينية⁽¹¹⁾.

2- تصاعد القوة النووية للصين مع استمرار القوة العسكرية التقليدية:

بينما تراقب وزارة الدفاع الأمريكية مجال التوسع العسكري الذي يقوم به الجيش الصيني، بدأت الصين في توسيع قدراتها النووية بصورة فائقة السرعة، وفقاً لما أكده الجنرال مارك ميلي رئيس هيئة الأركان الأمريكية الذي أوضح أن ما تقوم به الصين على الصعيد النووي يحدث جنباً إلى جنب مع تغيير جذري في طبيعة الحرب، وأكد أيضاً الحاجة إلى العمل على وجه السرعة لتطوير القدرات في جميع المجالات، البرية والبحرية والجوية والفضائية والسيبرانية وقواتنا النووية الاستراتيجية، لمواجهة هذا المشهد العالمي المتطور، وإلا فإننا نجازف بإصابة أجيالنا المستقبلية بالفشل⁽¹²⁾.

كما أطلق الجنرال جون هيتين، نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة تحذيره حول الآثار المترتبة للتوسع النووي الصيني، قائلاً كل الأسلحة الشخصية التي يصنعونها، كل الأسلحة النووية التي يبنونها، ليست مخصصة لسكانهم، إنها مخصصة للولايات المتحدة علينا أن نفترض ذلك، وعلينا التخطيط لذلك⁽¹³⁾.

يرى جيفري لويس خبير حظر الانتشار النووي في معهد ميدلبري للدراسات الدولية أن الجيش الصيني بين النتائج المدمرة للسياسة الأمريكية، قائلاً زعمت إدارتا بوش وأوباما أنه إذا احتفظنا بمخزون من الأسلحة النووية أكبر بثلاث أو أربع مرات من الصين، فسيتم ثني الصين عن محاولة مجارة الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁴⁾.

3- الرفض الصيني للحد من التسلح النووي:

تمر العلاقات الأمريكية الصينية بتدهور ملحوظ وتمزقها الخلافات حول حقوق الإنسان والتكنولوجيا وخصوصاً في مجال تقنيات الاتصالات والتعرفة الجمركية، فضلاً عن التنافس العسكري، أن الصين قاومت على مر السنين الدعوات لفتح محادثات للحد من التسلح مع الولايات المتحدة الأمريكية، مشددة على أن الولايات المتحدة وروسيا تتفوقان بترسانتهما النووية من حيث العدد عن الصين (15).

4- التقديرات الأمريكية لتطور القدرات النووية الصينية:

يرى مسؤولون أمريكيون ان الصين تقترب من اختراقاً استراتيجياً لقدرات الردع النووي للولايات المتحدة الأمريكية، وتوقعت وزارة الدفاع الأمريكية في أحدث تقرير سنوي أن المعدل المتسارع للتوسع النووي الصيني قد يمكنها من امتلاك ما يصل إلى 700 رأس حربي بحلول العام 2027، ومن المحتمل أن تعتزم الصين امتلاك 1000 رأس حربي على الأقل بحلول العام 2030، مما يفوق المعدل والحجم الذي توقعته وزارة الدفاع الأمريكية في 2020، وترى أيضاً قد يكون لدى الصين الآن ثلوث نووي ناشئ، في إشارة إلى الصواريخ النووية التي يمكن إطلاقها من البر والبحر والجو، بعد أن أعلنت الصين عن نشر قاذفة ذات قدرة نووية (16).

5- تطوير الصين لمنصات الصواريخ العابرة للقارات:

يقوم الجيش الصيني أيضاً حسب تقديرات وزارة الدفاع الأمريكية، بتطوير وبناء مئات المنصات للصواريخ الباليستية العابرة للقارات والتي تحمل الأسلحة النووية ICBMs حيث اختبرت الصين حوالي 250 صاروخاً باليستياً في عام 2020، أي أكثر من كل دول العالم مجتمعة كذلك، وفقاً لتقرير وزارة الدفاع الأمريكية قامت الصين بتشغيل صاروخ DF-17 وهو صاروخ باليستي متوسط المدى مزود بمركبة انزلاقية تفوق سرعتها سرعة الصوت في عام 2020، ولكن لم يذكر التقرير ما إذا كان اختبار يوليو 2021 من طراز DF-17، لأن تفاصيل الحدث لا تزال سرية (17).

6- تفعيل الصين وضع الإطلاق عند الإنذار بالأقمار الصناعية:

بحسب التقرير فقد أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن الصين تمتلك أكثر من 200 قمر صناعي للاستشعار والاستطلاع، مقابل 120 قمراً قبل عامين. بالإضافة إلى ذلك، بدأ الجيش الصيني أيضاً في تنفيذ وضعية "الإطلاق عند الإنذار" الجزئية، والتي من شأنها تمكين وتفعيل الضربات المضادة للصواريخ قبل أن يصل أي صاروخ أمريكي وارد محتمل إلى هدفه، بدلاً من الرد بعد أن تصيب الضربة الأولى مواقع في الصين (18).

المبحث الثالث: تحولات الردع الصيني

بالإضافة الى مؤشرات الازدهار النووي الصيني المتسارع، كشفت تقارير امريكية صادرة عن وزارة الدفاع الامريكية عن تحولات مقلقة تثير التساؤلات حول التطورات التي تقوم الصين بإدخالها على نموذج الردع الصيني التقليدي، وهو ما يمكن استعراضه، وفقاً للتقرير، في النقاط التالية:

1- تخليّ صيني محتمل عن استراتيجية الردع الأدنى:

والتي استمرت لعقود بالنظر إلى توسعها النووي السريع، حيث يرى بعض الخبراء أن الصين تعزز من قدرتها على الرد لمواجهة التقدم الأمريكي في مجالات مثل الدفاع الصاروخي، حيث ترى الولايات المتحدة بأن دفاعاتها مخصصة لتهديدات محدودة مثل كوريا الشمالية، و قد تشعر الصين بالقلق من أنه في حالة نشوب صراع أوسع فإن الضربة الأولى للولايات المتحدة يمكن أن تدمر الكثير من قواتها النووية، وأن الولايات المتحدة الامريكية سوف تستخدم دفاعاتها الصاروخية بعد ذلك لضرب أي صواريخ صينية قادمة بقيت قيد العمل⁽¹⁹⁾.

2- الشكوك حول الالتزام الصيني بسياسة عدم الاستخدام الأول:

منذ أن قامت الصين بأول تجربة نووية سنة 1964، حافظت على الحد الأدنى من سياسة الردع النووي التي تدعمها قوة نووية ضعيفة وفعالة، ولقد تم وضع ذلك النهج لضمان أن الصين التي تتبع سياسة عدم الاستخدام الأول أي عدم البدء بصراع نووي، ورفض استخدام الأسلحة النووية اذا لم تتعرض الدولة للهجوم، مع الاحتفاظ بقدر كافي من الأسلحة النووية للرد على أي ضربة أولى، ولكن بعد تقرير وزارة الدفاع الامريكية حول تزايد القدرات النووية الصينية والتجارب الصاروخية الصينية فائقة الصوت تزايد القلق داخل الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها ايضا، حول توجه الصين المحتمل نحو التخلي عن موقفها السابق (عدم الاستخدام الأول)⁽²⁰⁾.

ومع تزايد الإجماع على أن الصين تتراجع عن مبدء الحد الأدنى من الردع فإن غياب الشفافية في الصين في هذا الامر يعني أنه من غير الواضح ما إذا كانت ستتجه إلى حد التخلي عن عدم الاستخدام الأول أم لا، وأشار تقرير صادر عن فايننشال تايمز إلى أنه وفي ردها على تقرير وزارة الدفاع الامريكية اتهمت السفارة الصينية الولايات المتحدة بإنفاق تريليونات الدولارات لتحديث ترسانتها النووية مكررة الانتقادات من جانب دعاة الحد من التسلح الذين يرون أن الولايات المتحدة الامريكية ليست بحاجة إلى الكثير من الأسلحة كما تقوم الولايات المتحدة أيضاً بتطوير أسلحة تفوق سرعة الصوت مثلها مثل روسيا، استناداً لذلك سيقرر العالم من يفعل الجنون النووي حسبما صرّحت السفارة الصينية⁽²¹⁾.

وعلى الرغم من إعلان الصين التزامها بسياسة عدم الاستخدام الأول، فإن بعض الخبراء يشككون في ذلك، حيث أوضحت وزارة الدفاع الامريكية أن بعض ضباط الجيش الصيني، ناقشوا استخدام الأسلحة النووية أولاً في الحالة التي يهدد فيها هجوم غير نووي بقاء القوة النووية الصينية، وفي هذا الإطار، صرّحت الخبيرة النووية في جامعة بنسلفانيا، فيونا كنجهام إن وجود ترسانة صينية أكبر وأكثر دقة وتنوعاً في حالة تأهب أعلى، سيكون متسقاً مع استراتيجية الرد فقط، ولكنه قد يعطي الصين خيارات إضافية لاستخدام الأسلحة النووية لم تكن تمتلكها، وأضافت إن ذلك يعني أن التحديث النووي الصيني قد دمر ثقة الولايات المتحدة الامريكية في ضبط الصين النووية (22).

3- الاستعدادات الصينية لحرب محتملة مع الولايات المتحدة والغرب بسبب تايوان:

تُعد تايوان النقطة الحرجة الى حد بعيد في العلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية والصين ويرى بعض الخبراء أن القيادة الصينية ربما تريد رفع مستوى المخاطر بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية لضمان عدم محاولة الولايات المتحدة الامريكية استخدام الأسلحة النووية لمنع الصين من استخدام القوة العسكرية ضد تايوان، حيث تقوم الصين بطلعات جوية كثيرة ومتكررة لاختراق الاجواء في تايوان، لاختبار دفاعاتها ومحاولة ترهيب الحكومة في تايوان (23).

يعتقد خبير الأمن النووي فيبين نارانج في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا أن الصين منخرطة في توسع نووي لافت للنظر لاعتقادها أن خطر نشوب حرب تقليدية مع الولايات المتحدة أعلى الآن من أي وقت مضى وإن الخطر الأكبر ليس الحرب النووية ولكن الحرب التقليدية الشديدة للغاية، حيث تفرغ الصين ترسانتها الضخمة من الصواريخ التقليدية دون خوف من التصعيد النووي الأمريكي، يرى الكثير من الخبراء في الولايات المتحدة بأن الصين ستصبح أكثر حزمًا تجاه تايوان خصوصاً بعد الانسحاب الامريكي من أفغانستان بالرغم من الإعلان الامريكي أن الانسحاب سيسمح للولايات المتحدة بالتركيز أكثر على الصين ولذلك يعتقد روبرت أشلي الجنرال المتقاعد الذي ترأس وكالة الاستخبارات الدفاعية أن الصين ربما قررت توسيع وتسريع قوتها النووية لأنها توقع أن الولايات المتحدة الامريكية سوف تحول تركيزها وتقوم بخطوة ما فيما يتعلق باستراتيجية الاحتواء (24).

4- تقليل سياسة الردع الموسع:

طلب مايكل ماكول ومايك روجرز، وهما من كبار المشرعين الجمهوريين في 2021، من إدارة "بايدن"، أن تتبادل المعلومات بشأن المخاوف التي أثارها الحلفاء أثناء القيام بمراجعة الوضع النووي حيث اعتقد ماثيو كرونيج مؤلف تقرير المجلس الأطلسي حول القوات النووية الصينية انه من الجلي أن الولايات المتحدة الامريكية أصبحت ضعيفة بشكل متزايد إلا أنه لا ينبغي لها أن تعترف بذلك بل يجب عليها أن

تستمر في تطوير ترسانتها النووية فهناك خطر من أن يتخلى بعض صانعي السياسة والمشرعين الأمريكيين عن السعي وراء تحقيق مزايا القوة الاستراتيجية الكمية والنوعية على الصين، في المقابل، يرى روبرت سوفر كبير مسؤولي الدفاع عن السياسة النووية في إدارة الرئيس الأمريكي السابق ترامب أن الصين تريد تعزيز الضعف المتبادل للحد من التحالفات الأمريكية وتقويضها حيث جاءت رسالة المشرعين الجمهوريين رداً على تقرير لصحيفة فايننشال تايمز بأن حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية يحثون الرئيس الأمريكي بايدن على عدم إجراء تحول كبير في السياسة النووية وأشار التقرير أيضاً إلى أن هناك مخاوف لدى حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية من إضعاف سياسة الردع الموسع وهي المظلة النووية الأمريكية لحماية الحلفاء الذين لا يملكون أسلحة نووية، مثل كوريا الجنوبية واليابان، استناداً إلى ذلك، أشار فيليب ديفيدسون، الرئيس المتقاعد للقيادة الأمريكية في الإندونيسيا، والذي حذر في عام 2021 من أن الجيش الصيني قد يتخذ إجراءً عسكرياً ضد تايوان في غضون ست سنوات و يتعين علينا أن نعترف بأن الحزب الشيوعي الصيني يبذل كل ما في وسعه لاستبدال قيادة الولايات المتحدة العالمية بقيادته فازدهارنا في المستقبل وأمننا على المحك (25).

الخاتمة

تواصل الصين في توسيع ترسانتها النووية وتطوير قدراتها العسكرية لتحقيق الردع الاستراتيجي المتكامل بالاستفادة من قدرات الجيش الصيني المتنامية في مجال الهجمات النووية التقليدية و طويلة المدى وقدرات الحرب الإلكترونية إلى جانب تركيز الصين على الجيش التقليدي والمزيج العسكري المدني، كل ذلك يسهم في تعزيز وضعية الردع الاستراتيجي في الصين ومنح الجيش سلسلة من الإجراءات الردعية الاستراتيجية لتنفيذها في حال وقوع أزمة إقليمية أو نزاع قد تتورط به الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن المحتمل أن تتضمن التطورات المستقبلية في هذا المجال قدرات الصواريخ الباليستية الأرضية المتحركة التي يمكنها إطلاق رؤوس متعددة ذاتية التوجيه لتطوير القدرات الأرضية للقوة النووية الرادعة في الصين وغواصات والصواريخ النووية التي تطلق من الغواصات والصواريخ النووية الباليستية لتعزيز الذراع البحري للرادع النووي الخاص بالصين والصواريخ الأسرع من الصوت التي قد تساعد في مهمة الردع الاستراتيجي وبشكل فعال.

وقد تتخلى الصين في الفترة القادمة عن مبداء عدم الشفافية ويتضمن ذلك عرض هذه القدرات خلال الاستعراضات العسكرية وأثناء التدريبات والتمارين أو الكشف عنها بطرق أخرى تتحدث عنها المنشورات العسكرية الصينية كالتقارير الإعلامية الرسمية وغير الرسمية أو الكشف عنها بشكل متعمد أمام الأقمار الصناعية التابعة للدول الأخرى.

ومع استمرار تنامي قدرات الصين في مجال الردع الاستراتيجي، يتزايد بالوقت نفسة قلق الولايات المتحدة وحلفائها بالمنطقة مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان القضية الاكثر حساسية في العلاقات الامريكية الصينية والتي تستلزم اتباع الولايات المتحدة الامريكية نهجا متعدد الأبعاد لطمأنة حلفائها بأنها تمتلك القدرة والعزم على دعمهم خلال الأزمات، حتى مع تعزيز الصين لقدرات الردع الاستراتيجي الخاصة بها. حيث ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية الاستثمار في الحفاظ على قدرات الردع الاستراتيجي الخاصة بها وتطوير استبقاء ومرونة قواتها في المنطقة وتقليل اعتمادها على أنظمة الفضاء والمعلومات المعرضة للخطر أو الدمار. كما يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل على بناء الفهم المشترك من خلال السعي للجلوس على طاولة الحوار مع الصين ومناقشة مسائل الردع الاستراتيجي والاستقرار.

الهوامش

1-بحري سفياف وبرزيق بوعلام ، تحول موازين القوى في آسيا، دراسة في الصعود الصيني بين القوى الكبرى المسؤولة والدوافع الجيوسياسية، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوقرة، 2015 ، ص33.

2- المصدر نفسه، ص34.

3- Albert Keidel, "China's Economic Rise-Fact and Fiction", Carnegie Endowment for International Peace, Policy Brief no. 16, July 2008 p11

4- Bates Gill, "Chinese Arms Exports to Iran", Brookings Institute, Oct. 12, 2009

5- Beijing's Tehran Temptation, Brookings Institute, July 30, 2009 p56

6- بايتس غيل، الصين دبلوماسية امنية جديدة، دار الكتاب العربي، بيروت 2008، ص 52.

7- "China's relations with Iran", Right Truth, August 2008, at the internet.p 10

8- Elizabeth Lynch "China, Iran and Sanctions", Sept. 29, 2009, at Chinalawandpolicy.com p2

9- Elizabeth C. Economy and Adam Segal, "The G2 Mirage: Why the United States and China are not Ready to Upgrade Ties", Foreign Affairs, May -June, 2009.pp23-24.

10- Hiroko Taluchi, "Chinese Economic Juggernaut is Gaining on Japan", The New York Times.p 13

11- علي حسين محمود باكير، مستقبل الصين في النظام الدولي، دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة، اطروحة دكتوراه ، بيروت، 2016 ، ص 12

12- المصدر نفسه، ص 13.

John Graver, "Iran – China Relations" Wilson Center, July 14, 2005.p 61–13

Linda Jacobson, "Sept. 09: China at 60: still a Daunting Challenge", at the –14
.Internet p56

Melinda Liu, "China's Divided Elite", Newsweek, Oct. 5, 2009 p4 –15

Michael Wines" China's Ties with Iran complicated Diplomacy", The New York –16
.Times at internet p8

17-اسيا عبيد، اثرالصعود الاقتصادي الصيني على هيكل النظام الدولي، رسالة ماجستير جامعة تبسة، 2017،
ص 39.

18- المصدر نفسه، ص 40

.People's Republic of China – Iran Relations, Wikipedia p6 –19

Robin Wright, "Iran's New Alliance with China could Cost U.S. Leverage, –20
Washington Post, Nov. 17, 2004 and also, Washington Post, Nov. 18, 2007.p8

Sujay Mehdudia, "Iran opts for China to develop Azadegan Oilfield, The Hindu, at –21
.the web p9

Xiaojie Xu "China's Oil Strategy Towards to the Middle East", The James A. –22
Baker III Institute for Public Policy, Rice University, Sept. 2002 p3

23- وليد عويمر "أثر العلاقات الإسرائيلية الصينية على الأمن القومي العربي" دراسات إستراتيجية العدد 1، مركز
البحرين للدراسات والبحوث أبريل 2008. والعدد مكرس للعلاقات العربية الصينية بمناسبة انعقاد منتدى التعاون
الصيني العربي في المنامة، مايو 2008، ص 21.

24- المصدر نفسه، ص 22.

25- اسيا عبيد، مصدر سبق ذكره، ص 41.

المصادر

1-بحري سفياف وبرزيق بوعلا ، تحول موازين القوى في آسيا، دراسة في الصعود الصيني بين القوى الكبرى المسؤولة والدوافع الجيوسياسية، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوقرة، 2015.

2- Albert Keidel, "China's Economic Rise-Fact and Fiction", Carnegie Endowment for

.International Peace, Policy Brief no. 16, July 2008

3- Bates Gill, "Chinese Arms Exports to Iran", Brookings Institute, Oct. 12, 2009

4- .Beijing's Tehran Temptation, Brookings Institute, July 30, 2009

5- بايتس غيل، الصين دبلوماسية أمنية جديدة، دار الكتاب العربي، بيروت 2008،

6- "China's relations with Iran", Right Truth, August 2008, at the internet

7- Elizabeth Lynch "China, Iran and Sanctions", Sept. 29, 2009, at
. Chinalawandpolicy.com

8- Elizabeth C. Economy and Adam Segal, "The G2 Mirage: Why the United States and China are not Ready to Upgrade Ties", Foreign Affairs, May -June, 2009.pp23-
.24

9- Hiroko Taluchi, "Chinese Economic Juggernaut is Gaining on Japan", The New
.York Times

8- علي حسين محمود باكير، مستقبل الصين في النظام الدولي، دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة، اطروحة
دكتوراه ، بيروت، 2016

9- John Graver, "Iran - China Relations" Wilson Center, July 14, 2005

10- Linda Jacobson, "Sept. 09: China at 60: still a Daunting Challenge", at the
.Internet

11- Melinda Liu, "China's Divided Elite", Newsweek, Oct. 5, 2009

12- Michael Wines" China's Ties with Iran complicated Diplomacy", The New York
.Times at internet

13- اسيا عبيد، اثرالصعود الاقتصادي الصيني على هيكل النظام الدولي، رسالة ماجستير جامعة تبسة، 2017.

.People's Republic of China – Iran Relations, Wikipedia –14

Robin Wright, “Iran’s New Alliance with China could Cost U.S. Leverage, –15
.Washington Post, Nov. 17, 2004 and also, Washington Post, Nov. 18, 2007

Sujay Mehdudia, “Iran opts for China to develop Azadegan Oilfield, The Hindu, at –16
.the web

Xiaojie Xu “China’s Oil Strategy Towards to the Middle East”, The James A. –17
Baker III Institute for Public Policy, Rice University, Sept. 2002

18- وليد عويمر "أثر العلاقات الإسرائيلية الصينية على الأمن القومي العربي" دراسات إستراتيجية العدد 1، مركز
البحرين للدراسات والبحوث أبريل 2008. والعدد مكرس للعلاقات العربية الصينية بمناسبة انعقاد منتدى التعاون
الصيني العربي في المنامة، مايو 2008.



تاريخ استلام البحث 2022 / 5 / 16

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 2022 / 10 / 2

رقم الايداع الوطني / 2019 / 2375

ديناميكية اداء الاصلاح السياسي في العراق واثره في تعزيز النظام
السياسي الديمقراطي بعد عام 2005

**The dynamics of the performance of political reform in Iraq and its
impact on the democratic political system after 2005**

م.د. منتصر حسين جواد

كلية الامام الكاظم للعلوم الاسلامية الجامعة/ قسم العلوم السياسية

L.Dr.Muntasser Hussain Jawad

Imam Al-Kadhim College of Islamic Sciences University / Department of
Political Science

Sciencelecghi133@alkadhumi-col.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

المخلص

يعبر الإصلاح السياسي عن الية الفعالة للنظام السياسي على ضبط تفاعلاته المتباينة بين مؤسساته الفاعلة والمختلفة من أجل إدارة شؤون الدولة والتفاعل مع مطالب المجتمع ومعرفة كيفية التعامل معه في إطار البيئة المحيطة به . إن نجاح الإصلاح السياسي يتوقف على مدى تعبيره عن التوجهات الحقيقية لكياناته المنصهرة داخله باعتباره عملية سياسية سمتها الرئيسية التشاركية منفتح على جميع الأطراف والقوي من أجل إعطائهم مكانة تساهم في بناء مؤسساته وتفعيل أدوارهم . لقد تعددت التفسيرات النظرية للإصلاح السياسي حسب توجهاتهم الفكرية من اتجاه الآخر بين اتجاه يقوم على مبدأ المزوجة بين الديمقراطية والتنمية في ظل وجود سلطة سياسية تقوم على الحد الأدنى من الحكم الكلمات الافتاحية: "الاصلاح السياسي"، "النظام السياسي"، "الدولة"

Abstract

Political reform expresses the effective mechanism of the political system to control its various interactions between its various active institutions in order to manage the affairs of the state and interact with the demands of society and know how to deal with it within the framework of the surrounding environment. The success of political reform depends on the extent to which it expresses the real trends of its fused entities within it, considering it a political process whose main feature is participatory, open to all parties and forces in order to give them a place that contributes to building its institutions and activating their roles. There have been many theoretical interpretations of political reform according to their ideological orientations from one direction to the other, between a direction based on the principle of marriage between democracy and development in the presence of a political authority based on a minimum rule.

key words : "political reform", "political system", "state"

المقدمة

واجهت العملية السياسية في العراق تحديات عديدة تمثلت بالإرهاب والفساد الاداري والانقسام الطائفي وأزمة الهوية اضافة إلى التدخلات الاقليمية و الدولية في الشأن العراقي التي اسهمت في تراجع العملية السياسية مما اثر على تطور عملية ديناميكية الاصلاح السياسي . أن معالجة الموضوعات الأساسية التي تتمثل بالإرهاب و الفساد الاداري و توفير الخدمات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لها دور بالغ الأهمية في اصلاح العملية السياسية كونها من المؤثرات في النظام السياسي ونجاحه.

اهمية البحث: تكمن اهمية الدراسة أساسا في معرفة ماهية هذه الاصلاحات التي ينتهجها النظام السياسي في العراق ، وهل رغبة الاصلاح ذاتية ام نتيجة للبيئة المحيطة بالنظام السياسي داخليا وخارجيا والتي تسهم بالمقابل بالضغط على النظام لتحقيق تلك المطالب الشعبية و إظهار اهم دوافعها.

هدف البحث: التعرف على المعوقات التي أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في عرقلة مسيرة الاصلاح السياسي وإيجاد الحلول المستقبلية ، من اجل تصحيح مسار العملية السياسية والتي اخذت بالنهج الديمقراطي في النظام السياسي الجديد والمخارج اللازمة من خلال تقديم مقترح سياسة عامة فضلا عن بيان الرؤيا.

اشكالية البحث: يتطلب دراسة النظام السياسي في العراق بعد عام 2005 الاخذ بنظر الاعتبار الظروف التاريخية التي مر بها العراق و الأزمات التي لازال يعاني منها الشعب العراقي والدور الذي تلعبه البيئة الداخلية و الخارجية في عملية الاصلاح السياسي والطريقة الي تحقق الاصلاح.

فتظهر لدينا الاشكالية التالية:

1. ماهي الأسباب التي دفعت الحكومات العراقية المتعاقبة لتبني مشروع الإصلاح ؟
2. الى أي مدى تساهم الظروف الداخلية و الخارجية في صياغة الاصلاحات السياسية في العراق ، وماهي المحددات و الضوابط التي تحكم ذلك في الوقت الراهن؟

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث مفادها على النحو الاتي:

1. يمثل الإصلاح السياسي نتاج لرغبة النظام السياسي بوجود التغيير .
2. لا توجد إصلاحات سياسية داخلية بمعزل عن التحولات الإقليمية والدولية .
3. ان نجاح التعددية الحزبية والمشاركة الواسعة في الانتخابات طريقا مباشرا لاستقرار المجتمع والتداول السلمي على السلطة مما يعني تأكيد لنجاح عملية الإصلاح السياسي ووضعها في مسارها الصحيح .

منهج البحث : اعتمدت الدراسة على منهج التحليل النظمي في وضع عوامل التغيير التي طرأت بعد عام 2005 في الجوانب السياسية والثقافية والاجتماعية والازمات التي مر بها العراق كمدخلات ضمن المرحلة اعتمادا على المعطيات على ارض الواقع والعمليات في مجمل السياسات ومؤشرات التعامل مع هذه قبل النظام السياسي وصولا الى المخرجات التي تمثلت بالعمل من اجل التخلص من الازمات وما ولدته من تداعيات خطيرة على الواقع العراقي عن طريق تبني مشروع الاصلاح السياسي.

هيكلية البحث : للوقوف على أهمية موضوع فقد قسمنا بحثنا هذا فضلا عن المقدمة و الخاتمة إلى فصلين: حيث تناول الفصل الأول : مفهوم الاصلاح السياسي و مخرجاته- مدخل نظري و تحدثنا في الفصل الثاني : المعوقات و الحلول و الرؤية المستقبلية للإصلاح السياسي في العراق.

المبحث الاول: ماهية الاصلاح السياسي

إن الإصلاح السياسي كغيره من المسارات السياسية تتوقف مخرجاته ونهاياته على أهداف وغايات القوى التي تباشره أو تشرف على تجسيده ، ثم على قدرة تلك القوى على فرض منطقتها الإصلاحية إلى نهايته ففي كل مرحلة من مراحله يتعرض المشروع الإصلاحي إلى ضغوط المؤيدين والمعارضين ومن ثمة فهو عرضة لمخاطر التحرير والتحويل عن مساره فالأنظمة السياسية الاستبدادية في اكتسبت خبرات طويلة في مجال توظيف الشعارات الديمقراطية في غير سياقاتها الحقيقية ، كما أنها تملك قدرات كبيرة في مجال الالتفاف بالمطالب الجماهيرية عن مقاصدها و غاياتها الفعلية ، وطالما كانت تلك الأنظمة هي الأخذة بزمام المبادرة والتحكم في نسق ووتيرة الإصلاح تتزايد المخاوف من ضياع فرص جديدة لتجسيد الإصلاح السياسي الحقيقي يعبر الإصلاح السياسي عن الية الفعالة للنظام السياسي على ضبط تفاعلاته المتباينة بين مؤسساته الفاعلة والمختلفة من أجل إدارة شؤون الدولة والتفاعل مع مطالب المجتمع ومعرفة كيفية التعامل معه في إطار البيئة المحيطة به . إن نجاح الإصلاح السياسي يتوقف على مدى تعبيره عن التوجهات الحقيقية لكياناته المنصهرة داخله باعتباره عملية سياسية سمتها الرئيسية التشاركية منفتح على جميع الأطراف والقوي من أجل إعطائهم مكانة تساهم في بناء مؤسساته وتفعيل أدوارهم . لقد تعددت التفسيرات النظرية للإصلاح السياسي حسب توجهاتهم الفكرية من اتجاه الآخر بين اتجاه يقوم على مبدأ المزوجة بين الديمقراطية والتنمية في ظل وجود سلطة سياسية تقوم على الحد الأدنى من الحكم ، وفي ظل بيئة تنافسية مصدرها الرئيس تحقيق المصلحة الفردية واتجاه آخر يركز في نظرتة التفسيرية للإصلاح السياسي بناءا على التطورات المرحلية التي تتوقف عليها تحقيق الوحدة الوطنية و الهوية السياسية التشاركية والتوافق النخبوي حتى البلوغ إلى نظام حكم ديمقراطي تعددي . واتجاه آخر يقوم على تفسيره العملية الإصلاح السياسي من المرجعية التاريخية التي توقف على أساس البنية المتغيرة لكل من الدولة و طبقاتها.

وأمام تضارب الرؤى المتباينة ووجهات النظر بين مختلف التيارات الفكرية . وفي أوساط الباحثين والمحللين للأفكار الإصلاحية التي تشهدها العديد من دول العالم عامة و الدول العربية خاصة وهي ليست استثناءات في ذلك والتي تنظر إلى تفسير أي إصلاحات من باب نظرية المؤامرة ومن باب التدخل الخارجي وبين من يرى بأن مرد ذلك يأتي من منطلق التحليل الواقعي لطبيعة الأوضاع العامة المتدهورة في هذه الأقطار , ظهرت تيارات فكرية تؤمن بالتطورات العلمية و التكنولوجيا و تؤمن بضرورة التغيير الحتمي ومبدأ تفعيل الفكر الإصلاحي كشرط رئيسي لتخطي حالة الجمود السياسي الفكري لدى النخب الحاكمة اتجاه عملية الإصلاح السياسي وضرورة تفعيل منطق إدارة شؤون الدولة والمجتمع وفقا لما تقتضيه البيئة المحيطة والحاجة الماسة لذلك.

المطلب الأول: تعريف الإصلاح

الإصلاح لغة : من الفعل اصلح يصلح اصلاحا، أي بمعنى ازالة الفساد بين اليوم و التوفيق بينهم⁽¹⁾ , و هو على نقيض الفساد ، فالإصلاح هو التغيير إلى استقامة الحال على ما تدعو له الحكمة ، و يتبين لنا أن كلمة الإصلاح تطلق على كل شي مادي و معنوي ، فأن الاصلاح من الناحية اللغوية التغيير او الانتقال من حال إلى حال احسن و التحول عن شيء و الانصراف عنه إلى آخر⁽²⁾.

كما وقد ورد لفظ الاصلاح في القرآن الكريم في آيات عديدة ، منها قوله تعالى ﴿ و اذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ﴾⁽³⁾.

و قوله تعالى ﴿ قبل اصلاح لهم خير وإن تخالطوهم فإخوانكم و الله يعلم المفيد من المصلح ولو شاء الله لأعنتكم إن الله عزيز حكيم ﴾⁽⁴⁾.

كما جاءت العديد من الاحاديث النبوية الشريفة التي تضمنت معنى الاصلاح السياسي عن ابي سعد الخضري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقول من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فأن لم يستطع فبلسانه فأن لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان ' رواه مسلم⁽⁵⁾.

فجاء المنكر هنا بمعنى الفساد و هو ما اقدره اسرع و ما حرم الله عز وجل و رسوله الكريم فهي تمثل الدعوة الى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ومنها وكذلك الدعوة الى اصلاح المفاسد في المجتمع ككل .

المطلب الثاني : مفهوم الإصلاح السياسي

يعد مفهوم الإصلاح السياسي Political refirm من المفاهيم الحديثة نسبيا حيث تخلو موسوعة العلوم الاجتماعية من تعريف محدد لهذا المصطلح . ومن بينها علم السياسة ويأتي ذلك في إطار مفهوم

الإصلاح السياسي يختلف ويتفاوت من مجتمع إلى آخر ، ومن فترة زمنية إلى أخرى داخل المجتمع وذلك بحسب المشاكل التي يواجهها هذا المجتمع والتي اثير الحاجة إلى الإصلاح .

فقد أصبح اليوم الإصلاح السياسي في هذه الدول نتيجة حتمية للضغوط الداخلية والخارجية للأنظمة السياسية الحاكمة التي أثبتت فشلها التام في الاستجابة لمطالب شعوبها والتكيف مع متغيرات البيئة الدولية ، بمعنى آخر أصبح الإصلاح السياسي مطلباً داخلياً وضرورة ملحة لها مبرراتها ، في ظل ظهور موجة جديدة من التحرر الفكري والوعي الشبابي العربي الذي سئم من عالم الفساد الذي تشهده الساحة السياسية في هذه الأنظمة ، من أجل الحفاظ على الحكم الاستبدادي الذي لم مبررات لوجوده أمام تصاعد قوى فكرية نهضوية جديدة.

لعل اهم السمات الأساسية التي يجب توافرها في أي مشروع اصلاح سياسي هو امتلاكه آليات التطور الذاتي المستمر الذي يمكنه من رفع مستوى الكفاءة مع متطلبات الاستقرار و التغييرات الدولية. من جانب آخر يمكن القول أن مفهوم الاصلاح السياسي يرتبط بشكل او آخر مع نشر الثقافة السياسية التي من خلالها يتحقق التوازن في ثقة المواطن تجاه النظام و حقه في المشاركة السياسية. يتطلب الاصلاح السياسي في الدول التي تمر بمرحلة تحول و لا زالت بين نظامين وقت أطول قياساً مع الدول الاخرى حيث يتطلب الأمر تعديلات دستورية ، مأسسة النظام ، توسيع المشاركة السياسية ، إجراء انتخابات نزيهة.

أن ضبط المضامين المتعلقة بموضوع الاصلاح السياسي بشكل يكون محل اجتماع على الأقل في الوسط الأكاديمي قد يحول دون توجيه المسار في الاتجاه الخاطئ فان الاهتمام المراحل والمسارات العمليات يجب ان يوازيها اهتمام كافي بالنهايات ، أن الاصلاح السياسي ليس مسار مقترح النهائية بل يهدف الى زياده فاعليه و قدره النظام السياسي على التعاون مع المتغيرات والاشكاليات الجديدة والمتجددة باستمرار (1).

في اطار السعي تحقيق حدة معارضه او مقاومة المطالبة بالإصلاح السياسي التي تصدر عن بعض النخب الحاكمة التي اصدر عن اغلبية النخب الحاكمة يتجه البعض الى اعطاء مفهوم الاصلاح معنى التطوير الضروري لأي نظام سياسي لكي تزداد قدرته وفعاليتها وكفاءته في التعامل مع المتغيرات والمستجدات التي تواجهه باستمرار (1).

في نفس الوقت يمكن ان نقول بتساوي معظم الأنظمة السياسية و رغبتها في تطوير وتحديث انظمتها السياسية وهذا يتوقف على حسب المبدأ وعلى مستوى احتياجها بمعنى أن يكون أما تطوير بصورة شاملة كان يكون اعاده بناء وهيكلة النظام السياسي او بصيغه اخرى يمكن ان نقول انها تركز فقط على مستوى معين كأن يكون اصلاح في مؤسسات الدولة. الإصلاح السياسي (Political Reform) : يشير هذا المفهوم إلى فكرة التحديث السياسي ، وبناء الديمقراطية ، والتغير المنضبط في مستوى التطور السياسي والمؤسساتي والثقافي ، وتطوير التنظيم الدستوري لسلطات الدولة ، وتحقيق المسألة ، والتركيز

على المشاركة الشعبية بكل مستوياتها ، والتعبئة الجماهيرية ، واستقلالية إدارة أجهزة الدولة وضمن الحقوق والحريات العامة للمواطنين ، وتمكينهم من نيل حقوقهم والاستمتاع بحرياتهم التي كفلها لهم الدستور والقانون .

المطلب الثالث : الاتجاهات النظرية المفسرة للإصلاح السياسي

1- المدخل التحديثي : والذي يقوم على ضرورة المزوجة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ، ذلك كون أن الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على الحد الأدنى من الحكم كما يرى في ذلك آدم سميت هي التي تقضي إلى تحقيق الحرية التربوية والمنافسة والكفاءة وبالتالي تعزيز إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي ، وذلك ما عبر عنه أيضا عالم الاجتماع السياسي الأمريكي ليست في رأيه ، حول بعض الاشتراطات الإجتماعية الديمقراطية : التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية في كتابة الرجل السياسي بان التنمية الاقتصادية ترتبط بازدياد التعليم ، والاتجاه نحو دعم المشاركة ، والتقاء المصالح المشتركة التي تقع إلى ضرورة تحقيق الإجماع الديمقراطي والاستقرار السياسي⁽²⁾

ذلك كله يؤكد على أن النظام الديمقراطي بما يمتاز به من تعدد وتنوع الفئات الاجتماعية المشاركة في العملية السياسية ككل يساعد على تحقيق الرضى والفيول الشعبي على أداء النظام واستقراره ، وكذا سعى هذا الأخير للعمل على تحقيق إدارة شؤون الدولة والمجتمع كما يجب ، خاصة في ظل وجود نظام رقابي يضفي طابع الشفافية والكفاءة والفعالية على الأداء العام النظام الحاكم ، إلا أن هذا الطرح يبقى صحيح نسبيا في نظر البعض ، والذين لجد من بينهم " جوليرمو اجرنيل " الذي يرى بأن التحديث في الدول النامية يقود تلقائيا إلى السلطوية ، إذ عادة ما تتم عملية التحديث على ايدي نخبة تكنوقراطية تعمل في ظل سيطرة العسكريين ، ومن ثم فهو نمط من أنماط الحكم العسكري ، أكثر بيروقراطية وأقل شخصية وأقل مؤسسية وأكثر تحديثا من النظم العسكرية التقليدية⁽¹⁾.

2- المدخل الانتقالي : والذي يرى من خلاله ان كورت روستو على خلاف أصحاب الاتجاه الأول ، بأن تفسير الإصلاح السياسي أو التحول الديمقراطي يتطلب منحة تطوريا تاريخيا يستخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة ، باعتبار أن ذلك يوفر أساسا أفضل للتحليل من مجرد البحث عن الشروط والمتطلبات الوظيفية للديمقراطية ، وبذلك قد حدد ازوستو استنادا على تحليل تاريخي مقارنة لتوكيا والسويد مسارا عاما تنتهجه معظم الدول خلال عملية الديمقراطية ويتكون هذا الأخير من أربعة مراحل أساسية هي كما يلي :

أولا : مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية أي تشكيل هوية سياسية مشتركة لدي الغالبية العظمى من المواطنين .

ثانيا : مرحلة الصراع السياسي الطويل وغير الحاسم بين مختلف القوى والجماعات حول تولي السلطة .

ثالثا : مرحلة القرار وتشهد بداية عملية الانتقال والتحول ، أي توصل الأطراف المتنازعة إلى تسويات وتبني قواعد ديمقراطية تمنح حق المشاركة في المجتمع السياسي في ظل تلك الصراع الذي ينقى قائما وغير محسوم لصالح جماعة معينة في النظام .

رابعا : وأخيرا مرحلة التعود والتي تتمثل في تعود الأطراف المختلفة على القواعد الديمقراطية (1)

حيث أن هذه الأخيرة تجعل من العملية السياسية مفتوحة أمام تعدد واختلاف اللقب وتوجهاتهم أثناء ممارستهم للسلطة داخل النظام السياسي الذي ينتمون إليه ويعتزون بذلك عن طبيعته الإيديولوجية ومستوى أدائه البنوي الوظيفي الذي يعد مؤشرا حقيقيا لمدى كفاءة وفعالية وجودة هذا الأخير من عدمها .

3-المدخل البنوي : والذي يفترض أن المسار التاريخي التحول الديمقراطي أو الإصلاح السياسي بوجه عام في أي نظام كان ، إنما هو متوقف بالأساس على طبيعة البنية المتغيرة اللطيفة والدولة والقوي الدولية وعبر القومية المتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب فحسب وإنما ذلك يبقى مرهون بمدلولات العوامل الأخرى المسابقة الذكر (2).

وعلى العموم فإن الإصلاح السياسي يبقى أداة ضرورية وعملية مستمرة ملازمة لمتغيرات البيئة التي تفرضها الحاجة الإجتماعية أمام أي نظام سياسي كان ، ذلك كون أن هذه العملية تعتبر آلية حقيقة تساعد على بقاءه واستمراره في أداء وظائفه مهما تعددت وتنوعت معطيات بيئته الكلية.

المطلب الرابع : أبعاد الإصلاح السياسي وأهميته

لكي تستطيع تحديد الأبعاد الحقيقية للإصلاح السياسي كان لا بد من معرفة مستويات الإصلاح السياسي والذي يعتبر إستراتيجية للمرور من مرحلة إلى أخرى حسب الظروف البيئية لكل نظام بحث فيها عن التغيير ومعرفة المرتكزات الخاصة به ، وفي الأسس التي يجب التركيز عليها من أجل التحول التدريجي والذي يقوم عليه الإصلاح السياسي وأهم المواقع للوصول للأهداف المرجوة والتي يسعى إليها كل نظام سياسي ولهذا سنقوم بالتفصيل في هذا المبحث حسب الخطوات التالية :

الفرع الاول: مستويات الإصلاح :

حيث تجد هنالك ثلاثة مستويات للإصلاح وهي كما يلي

المستوى الأول : وينظر للإصلاح كإستراتيجية للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها وفي الإستراتيجية التي تقابل ما يعرف بإستراتيجية الثورة ، أو الإتجاه الثوري في التغيير ، وتعتمد الإصلاحية منهج بناء القوة من أسفل بصورة تدريجية وتراكمية سلمية ، أو بسط الهيمنة الإيديولوجية على المجتمع المثني

ومكوناته على حد تعبير غرامشي إلى أن تتمكن من الاستحواذ والسيطرة على المجتمع السياسي فيما يسمى بحرب المواقع .

المستوى الثاني : الإصلاح كعملية تطوير مجتمعي مستمر تتعلق بتحسين أداء الأنظمة والمؤسسات الإجتماعية من حيث الكفاءة والفعالية ، وهو ما يندرج ضمن الإصلاح السياسي أو القانوني أو المالي أو الإداري أو الإقتصادي ، وغير ذلك . **المستوى الثالث :** الإصلاح الفردي ، وأبعاده القيمية والأخلاقية والنفسية والمعرفية والإدراكية والسلوكية ، وكل ما يتعلق بتقويم النفس وتهذيبها ، وبناء القدرة الفردية على الحكم والتمييز بين ما هو قبيح وما هو جميل ، وتعزيز الثقة في الذات والقدرة على نقدها ، واستلاك المعرفة والمهارات.

الفرع الثاني : مرتكزات الإصلاح السياسي

يقوم الإصلاح السياسي على عدد من المرتكزات نذكر منها: (1)

أولاً : الحرية فهي لب عملية الإصلاح السياسي والنظم الديمقراطية وهي القيمة العظمى والأساسية بما يحقق السيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطات ، وتقوم على احترام كافة الحقوق في الفكر والتنظيم والتعبير عن الرأي للجميع ، مع وجود مؤسسات سياسية فعالة على رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة والقضاء المستقل . والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية والأحزاب السياسية بمختلف تنوعاتها الفكرية والأيدولوجية .

ثانياً : كفالة حريات التعبير بكافة صورها وأشكالها وفي مقدمتها حرية الصحافة ووسائل الإعلام السمعية والبصرية والإلكترونية . والاعتماد على الانتخابات الحرة ، وبشكل دوري لضمان تداول السلطة وحكم الشعب ، وتحقيق أقصى قدر ممكن من اللامركزية التي تتيح للمجتمعات المحلية التعبير عن نفسها وإطلاق طاقاتها الإبداعية في إطار خصوصياتها الثقافية التي تسهم عن طريقها في تحقيق التقدم الإنساني في جميع مجالاته . ويقترن ذلك بتحقيق أقصى قدر من الشفافية في الحياة العامة ، بما يعني القضاء على الفساد في إطار يؤكد الحكم الرشيد ودعم حقوق الإنسان وفق المواثيق الدولية وفي مقدمتها حقوق المرأة والطفل والأقليات ، وحقوق الضمانات الأساسية للمتهمين في المحاكمات الجنائية ، وضمان المعاملة الإنسانية في تعامل سلطات الدولة مع مواطنيها ، و يرتبط ذلك بكل ما تعارفت عليه المجتمعات التي سبقتنا على طريق التطور الديمقراطي.

ثالثاً : الدستور هو أساس قوانين الدولة ، فلا يجوز أن تتناقض مواده مع نموذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع ، ويجب أن تتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان . ويعني ذلك أن تعكس نصوص الدستور المتغيرات والتطورات التي وقعت بالفعل ، الأمر الذي يفرض ضرورة تصحيح الأوضاع

الدستورية بتعديل المواد التي تتعارض مع المتطلبات الديمقراطية الحقيقية وإزالة الفجوة بين نصوص الدساتير وأهداف المجتمع في التطور الديمقراطي .

رابعاً : الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فصلاً واضحاً صريحاً .

خامس : تجديد أشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة بالطرق السلمية دورياً ، فالدولة الحديثة دولة مؤسسات .

سادساً : إقامة انتخابات دورية حرة تصون الممارسة الديمقراطية ، وتضمن عدم احتكار السلطة وتضع سقفاً زمنياً لتولي الحكم .

سابعاً : إلغاء مبدأ الحبس أو الاعتقال بسبب الرأي ، وإطلاق سراح سجناء الرأي الذين لم يقدموا إلى المحاكمة أولم تصدر ضدهم أحكام قضائية.

المبحث الثاني: اليات الاصلاح السياسي في العراق

تباينت ردود المحلية والاقليمية والدولية بشأن عملية الاصلاح السياسي في العراق ما بين مؤيد و معارض و آخر متحفظ حول طبيعة و أهداف هذه الاصلاحات التي اسهمت المتغيرات الاقليمية و الدولية في ايجادها بالتالي فهي عملية معقدة و متشابكة و اكثر صعوبة مما تشهده العملية السياسية العراقية اليوم اذا ما قورنت مع التدخلات الإقليمية و الدولية التي أوجدت عجز شبه تام في بنية المؤسسات السياسية و المجتمع المدني ، مما جعل من عملية الاصلاح تأخذ طابعا سوريا لإضفاء الصبغة الديمقراطية والسمة التعددية السياسية التي لازمت الدولة العراقية ، فلم يكن لها تأثير واضح في العملية السياسية في ظل وجود نخبة حاكمة لازالت متمسكة بأيديولوجيتها منذ خروج المحتل .ففي ظل هكذا ظروف غير مستقرة جاءت هذه الاصلاحات من خارج السلطة وأصبحت تمثل مبادرة سياسية بدأت منذ عام 2005 إلى اللحظة. حظيت هذه الاصلاحات بجملة من المتغيرات و التعديلات الهيكلية في بناء الدولة ، فهي اصلاحات نتجت عن انعدام الرغبة في تحقيق تغييرات جذرية حيث جاءت رواد الفعل المحلية و الدولية متباينة كل حسب اتجاهه و رغبته و أيديولوجيته التي تتضمن الحنكة و الرغبة و الشجاعة لتحقيقها رغما عن المتغيرات على العملية السياسية. سنبحث في هذا المبحث من خلال مطالبين .

المطلب الاول: شروط الاصلاح السياسي في العراق.

اولاً: على المستوى الرسمي:¹

1. إن الإصلاح السياسي يجب أن يدار بنخب حاملة فعلا لفكرة الإصلاح، ويتم تجسيده في برنامج عمل وأولويات تحدد فيها الأطراف السياسية أجنداتها الإصلاحية وفق إستراتيجية واضحة للتغيير تؤسس للحظة قطيعة مع أخطاء ومشاكل المرحلة السابقة وتؤسس لمشروع سياسي وطني لمرحلة ما بعد الانتقال لما بعد الإصلاح.

2. الإحساس بالمصلحة العامة وعدم الاستخفاف بها، وهذا يرتبط أساسا بمشروعية النظام السياسي وبفعالية السياسات العامة ومدى إشباعها لرغبات المواطنين في المجالات كافة، وترك المصالح الشخصية والفئوية والانتهازية من طرف النخب السياسية.

3. ضرورة تحقيق إجماع وطني حول بناء نظام دستوري قائم على أسس ديمقراطية متينة، في مقدمتها ضرورة تكريس مبدأ الفصل بين السلطات، وجعل المنظومة الدستورية للبلاد مرآة عاكسة للقيم والمبادئ الوطنية الثابتة، كما يجب أن يكون هذا الدستور ثابتا وفق ما تقتضيه المصلحة العليا للبلاد، وجعله بذلك بمنأى عن الأهواء الشخصية التي لطالما حثك رت السلطة العليا للبلاد لصالحها.²

4. ضرورة بناء منظومة تشريعية نابعة من الإرادة الشعبية الحقيقية، ذلك بما يسمح لهذه الأخيرة من تحقيق أدوارها الرئيسية من تشريع ورقابة على أكمل وجه ممكن.

5. العمل على تأسيس سلطة قضائية مستقلة تسهر على تحقيق العدالة وكفالة الحقوق للأفراد في المجتمع وضبط العلاقة بينهم وبين مؤسسات الدولة نفسها، في ظل تطبيق مبدأ الحياد التام بعيدا عن هيمنة السلطة الإدارية.

6. ضرورة تكريس مبادئ الحكم الراشد ضمن العملية السياسية وما تقتضيه من إلزامية تحقيق التعاون بين الدولة والمجتمع المدني وكذا القطاع الخاص، في ظل نظام قائم على تكريس الشفافية والرقابة والمسائلة.

7. ضرورة وجود الرغبة والإرادة الحقيقية للنخبة الحاكمة في تقبل الأفكار الإصلاحية والعمل على تكريسها .

8. الحرص على تحجيم هيمنة السلطة الإدارية على الحياة العامة في البلاد، وكذا ضرورة العمل على بناء منظومة حزبية ومنظمات أهلية (مجتمع مدني) قائم على الاستقلالية، التي تسمح له بحرية التعبير وبمصداقية أكبر على الإرادة الشعبية.

9. ضرورة الحرص على بناء منظومة إجتماعية ذات قيم و افكار قائمة على التعاون والوحدة والتماسك الاجتماعي والوطني، في ظل وجود تنشئة إجتماعية وسياسية سليمة.

10. ضرورة العمل على تكريس مبدأ حق المشاركة الشعبية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، بناءا على الإيمان المطلق بثقافة التداول السلمي على السلطة وتدوير النخب ضمن العملية السياسية في البلاد.

ثانيا: على المستوى غير الرسمي¹

1. ضرورة قيام وبناء هذه المؤسسات وفقا للمبادئ والأفكار الثابتة التي يجب الالتزام بها، وذلك بالإيمان بمبدأ الكفاءة والنزاهة لأعضاء التنظيم.

2. العمل على تكريس ثقافة الإيمان وحرية الرأي والرأي الآخر، وكذا تحقيق مبدأ التداول السلمي على السلطة لدى هذه القوى، الأمر الذي من شأنه تعزيز العمل الديمقراطي في البلاد.

3. ضرورة تحقيق التعاون والتماسك بين هذه الأجهزة قصد توحيد الصفوف وتنظيم أدوارها من تحديد وضمان بل وفرض مكانتها ضمن العملية السياسية في البلاد.

4. الحرص على تنمية الوعي والثقافة السياسية لدى الرأي العام وتثويره عن طريق التنشئة البشرية الإجتماعية والسياسية، ذلك بما من شأنه تحقيق الوحدة والتعاون والتماسك الاجتماعي.

5. ضرورة تكريس مبدأ الاستقلالية المالية والإدارية عن السلطة من أجل ضمان استقلالية أكثر لهذه الأخيرة لتصبح في موقف قوة بدلا من الضعف والخضوع لهيمنة السلطة.

6. يجب على الأحزاب السياسية تبني برامج حقيقية قوية وقادرة على تقديم البرنامج الحضاري المتميز وذلك هو الهدف من وجودها ، هذه الأحزاب ضرورة تعزيز الثقة بينها وبين المتعاطفين معها والرأي العام ككل، في ظل حرصها الثابت والدائم على مراقبة وتوجيه وحتى مساءلة السلطة العليا في البلاد بحكم موقعها في جميع هيئات ومؤسسات الدولة لا سيما التشريعية منها، كما تعتبر هذه الأخيرة على أنها الفكر الإصلاحي الذي تقتضيه المصلحة الشعبية وتعززه العملية السياسية في البلاد.¹

المطلب الثاني: الحلول المستقبلية للإصلاح السياسي.

أولاً: معوقات الاصلاح السياسي¹

تواجه عملية الإصلاح السياسي في العراق جملة من التحديات و الصعوبات و المعوقات، التي جعلت منها مجرد محاولات فاشلة، كونها لم تأتي بالتغيير الحقيقي، سواء من حيث البناء المؤسسي للدولة، الذي يعاني من عدم الاستقلالية بين أجهزته، أو من حيث البنية التحتية الحاكمة التي تحرص على تجديد نفسها بنفسها عن طريق آلية توريث السلطة لأتباعها، في ظل العجز والقصور الذي تعاني

منه الأجهزة غير الرسمية، التي لم تتمكن بعد من القدرة على التأقلم ضمن الخارطة السياسية في البلاد، الأمر الذي أدى بدوره إلى عجز هذه الأخيرة في إحداث التغيير النخبوي، كنتيجة طبيعية لعدم قدرتها في تنظيم وتوحيد صفوفها. يأتي ذلك كله في ظل غياب الثقافة السياسية، وتراجع نسبة الوعي بالقضايا السياسية الكبرى للبلاد لدى الغالبية العظمى من أفراد المجتمع العراقي ، من هذا المنطلق سوف تحاول توضيح اهم تلك المعوقات:

1. عدم توفر الإرادة السياسية لدى السلطة السياسية :عدم وجود رغبة جاده بعملية الإصلاح السياسي و بالتالي عدم توفر الإرادة السياسية للإصلاح السياسي أو إحداث تغيير في النظام السياسي هو ما تحاول السلطة القيام به لأن الإصلاح السياسي يصطدم بمصالحها السياسية والاقتصادية عامة ، خاصة فيما يتعلق بالرواتب والمخصصات والخدمات والامتيازات التي تتمتع بها أصحاب السلطة ، فضلا عن ما يتمتع به بعض أفرادها من مكانة سياسية تعطيهم الأولوية في تولي المناصب والوظائف العامة وكذلك الأولوية الاجتماعية فضلا عن كل هذا فإن الأسرة الحاكمة تتمتع بمزايا قريبا من متخذي القرار .

2. ضعف مستوى المؤسسة الانتخابية: ضعف مستوى المؤسسة ، كل هذه يحد من عملية الإصلاح السياسي وأحد أسباب ضعف مستوى المؤسسة هو بروز ظاهرة الشخصانية والانفراد بالقرار السياسي وسيطرة السلطة السياسية على آلياته و نتائجه على الرغم من وجود مؤسسات برلمانية والتي يفترض أن يكون لها دور كبير في وضع التشريعات القانونية المختلفة.

3. غياب فاعلية مؤسسات المجتمع المدني : من المعوقات التي تعيق عملية الإصلاح السياسي ، عدم وجود مؤسسات مجتمع مدني ضاغطة على المؤسسة الحاكمة أو المؤسسات ما قبل مدنية كالولاءات القبلية والعشائرية والمذهبية .

4. دور القبيلة في الحياة السياسية تؤدي القبيلة والانتماء العشائري دور كبير في عرقلة الاصلاح السياسي و ذلك بسبب ان المجتمع العربي بشكل عام مجتمع قبائلي تحكمه القبيلة او العشيرة الأمر الذي يجعل ولاء الأفراد القبيلة او العشيرة وليس للوطن ، مما اسهم الامر بخلق ازمة المواطنة ، مما جعل عملية الإصلاح السياسي تواجه صعوبة في مدى قدرته على تحقيق عدالة ومساواة واندماج اجتماعي .

5. غياب أو هشاشة الثقافة السياسية والاجتماعية لدى اغلب الطبقة السياسية الحاكمة ، ودور السياسيين التقليديين محصورا في حدود الإنشغال بتدبير المصالح الحزبية و توقعات الانتفاع الشخصي و العمل على تكريس وشيوع القيم المختلفة من الفساد السياسي والمالي و غلبة العلاقات الزبائنية والمحسوبية وتراجع فرص الإصلاح والتغيير المطلوب.¹

6. تحدي مسألة مفوضية الانتخابات ، إذ فرض سوء الأداء والإنجاز للسلطة التشريعية ، من حيث إختيار مفوضية الانتخابات وقانون الانتخابات ، والشكوك التي دارت حول نزاهة العملية الانتخابية إلى حالة من الجزع قبل والمواطن العراقي مما شكل تحدياً أحاط بمستوى المشاركة الانتخابية للمواطن بشكل متدني ، فقد أصبحت عملية البحث عن الأصلح والأفضل مدار اهتمام صعب ومعقد بالنسبة للناخبين في ظل التكاليف على السلطة وشيوع المال السياسي وعدم الاكتراث بهموم المواطنين .

7. ظاهرة التكاليف على السلطة وتزايد ظاهرة تأسيس الأحزاب والتحالفات المؤقتة والموسمية التي تظهر وقت الانتخابات وتختفي بعدها ، وبما ترفعه هذه الأحزاب المرفقة وحتى الدائمة من برامج وشعارات مكررة ومستنسخة أفقدتها مقومات الثقة والمصداقية والاعتدال و التحفيز والاستقطاب ما عزز فرص المقاطعة.

8. عدم تبني وأستقطاب المرجعيات السياسية للخب الوطنيه الكفوءة والمستقلة والتي يراهن عليها للوصول إلى مواقع السلطة ، مما أوصل رسائل سلبية للناخبين بعدم الجدوى من المشاركة لانعدام التغيير وإعادة إنتاج ذات الوجوه المستهلكة والتي عليها علامات استفهام ومؤشرات فساد وضعف أداء.

ثانياً: الحلول المستقبلية للإصلاح السياسي في العراق.

1. الإصلاح المؤسسي: يعتبر الإصلاح المؤسسي نقطة أساسية في إعادة الهيكلة والتطور الديمقراطي للدولة إذا ما أردنا حل المشاكل المرتبطة بانهايار الحكومة والصراع داخل الدولة، يجب توفير الهياكل اللازمة لإعادة إضفاء الشرعية على سلطة الدولة وتمكين الإدارة السلمية للأزمات. من الناحية المثالية ، يجب أن يتم الإصلاح المؤسسي على الأقل في المجالات التالية. (الإصلاح الدستوري ، ترتيبات تقاسم السلطة ، نقل السلطة والحل المركزي ، حماية الأقليات ، سيادة القانون ، حقوق الإنسان).

2. الإصلاح الدستوري: يستهدف الإصلاح الدستوري العديد بشكل مباشر: مسألة ما إذا كان ينبغي إنشاء الهياكل الفيدرالية تسير جنباً إلى جنب ، على سبيل المثال ، مع تصميم دستور الدولة. لكن ترتيبات تقاسم السلطة ، ونقل السلطة من خلال الفيدرالية أو الحكم الذاتي ، واللامركزية يجب دراستها بشكل فردي وبالتفصيل. لأن تصميم هذه النقاط يمكن أن يكون في غاية الأهمية من حيث النجاح أو الفشل في تنظيم ما بعد الأزمة ، الإصلاح الدستوري في العديد من مجتمعات ما بعد الحرب ، غالباً ما يكون إصلاح دستور ما قبل الأزمة خطوة رئيسية إلى الأمام نحو المصالحة الوطنية وإعادة التأهيل بين الجماعات وتجنب أخطاء الماضي. الدستور هو حجر الزاوية للمفهوم العام لسيادة القانون. يحدد النظام العام لحياة الناس معاً. بهذا المعنى ، إما أن تكون نقطة البداية للاضطرابات المستقبلية أو الاستقرار والوثام الاجتماعي ... حتى أفضل الدساتير المكتوبة حديثاً لا يمكنها حل جميع المشاكل ، هذا هو تصور المجتمع الدولي والسلطات الوطنية . أن تعديل الدستور ، وخاصة في تحديد واضح لفلسفة

الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية , بمواد دستورية واضحة بعيدة عن الغموض ، كونها القواعد الآمرة العليا في أي نظام سياسي ، والتي يعتمد عليها في سن القوانين من قبل مؤسسات الدولة الدستورية والتي تنظم عمل الحكومة ومؤسساتها ، إذ لا يمكن تشريع أي قانون من دون غطاء دستوري ، اعتماداً على مبدأ علوية وسمو القواعد الدستورية على ما سواها من القوانين الأخرى .

3. إصلاح الوضع الأمني: يلعب الوضع الأمني دوراً رئيسياً في التنمية المستقبلية لمجتمعات التي تعاني عدم الاستقرار الأمني .

4. تعزيز دور المجتمع المدني: يجب دعم المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام بهدف زيادة الشفافية بشكل عام.

5. تشريع القوانين المهمة والضرورية لبناء دولة مدنية حديثة .

6. ضرورة إيجاد مصادر معلومات وفق نظام اتصال - معلوماتي عال المستوى حديث : وتقديم الاستشارة من بيوت الخبرة ومراكز الأبحاث لصانع القرار التي تقدم الخيارات المتعددة لحل أي مشكلة تواجه النظام السياسي ، وعدم الاكتفاء بالبديل الواحد والارتجالي غير المدروس ، فضلاً عن كون مراكز الأبحاث المتخصصة تعد الأكثر كفاءة بتزويد صانع القرار بالمعلومات والحلول العلمية الناجحة التي تحقق أكثر المكاسب بأقل الخسائر ، وعليه أن وجود سياسة عامة عراقية رشيدة وقادرة على إيجاد الحلول السليمة للمشاكل التي تواجه الحكومة والمجتمع العراقي يعتمد على الأخذ بالمقترحات المذكور والاستفادة من تجارب الحكومات والشعوب في اتخاذ السياسات العامة الرشيدة والتي تحقق أهداف المجتمع في الرقي والتقدم والرفاه.

الخاتمة

أن النظام السياسي العراقي الحالي و منذ التأسيس عام 2005 اخذ يعاني من اشكاليات عديدة أثرت على فاعليته و ادخلته في العديد من المشكلات الفساد السياسي و الاداري ، وعدم الكفاءة في كافة المجالات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و حتى الثقافية .

حيث أظهرت عملية الإصلاح السياسي التي تبناها النظام القائم في البلاد مؤخرًا فشلها في بلوغ الأهداف المرجوة من المرحلة الأولى ، على الرغم من تلك الانتخابات و تعدد الأحزاب السياسية ، الذين يعتبران على انهما مؤشرين حقيقيين لضمان نزاهة العملية السياسية في البلاد ، من خلالها إضفاء طابع الشرعية والمشروعية على سلطاتها من جهة ، وكذا إعطاء مركزية أكبر لهذه الأخيرة ، في ظل وجود نظام حزبي قائم على التنوع و التعدد النخبوي للتيارات الفكرية التي من شأنها تقديم البديل ، عن طريق إختيار ممثليه بكل حرية وصدق وثقة متبادلة بين الطرفين ، الأمر الذي يجعل من الممارسة السياسية

في البلاد أكثر ديمقراطية وأكثر رشدا في اتخاذ الإصلاحات السياسية الأكثر أهمية ونضجا لدى صانع القرار السياسي في ظل عالم متحرك مع إقتصاد السوق وفي ظل العولمة , في حين هناك من يرى أن الإصلاحات التي قامت قد نجحت في تحقيق المطلوب لأن هدف الإصلاح ليس التغيير الكلي والجذري لأركان النظام بل التحول خطوة بخطوة مع متطلبات المجتمع وجميع الفواعل المؤثرة في هذه العملية مثل تحي المؤسسة العسكرية عن التدخل في الشؤون السياسية بشكل يقوض الإصلاحات السياسية واشراك هذه المؤسسة لما لها من ولاء في الدفاع عن حدود الوطن في ظل ما يحيط بنا من متغيرات وبيئة متحركة وإمكانات مالية متوفرة ، لقد أدت ظاهرة الفساد في الدولة إلى تشجيع نمو الإقتصاد الموازي وتشجيع التهرب الضريبي بالإضافة إلى تسهيل تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج وتعطيل المشاريع الكبرى للاستثمار الوطني والأجنبي في البلاد وعلى الصعيد الاجتماعي فقد أدى ذلك الوضع المتدهور إلى غياب تفعيل الدور الحقيقي للتنمية البشرية ، في ظل بروز أزمة العدالة التوزيعية وما نتج عنها من تفاوت اجتماعي في أوساط أقران المجتمع ، كذلك تنامي ظاهرة الاعتزاب السياسي في ظل أجواء عامة ، سيطرت عليها ثقافة الفساد الذي أصبح سائدا في البلاد ، أمام نظام سياسي قائم لم يعد بإمكانه القضاء على هذه الظاهرة التي أضحت تساهم في عرقلة عملياته الإصلاحية التي يقوم بها ، والتي تقلل من فرص نجاحها بالشكل الصحيح في ظل تداخل وتشابك القوى و الأطراف الفاعلة في تنامي هذه الظاهرة التي لم يعد التفريق من خلالها بين الطرف المتورط في حدوثها وبين الطرف المحاسب له .

استنتاجات

1-تحتاج عملية الاصلاح السياسي في العراق الى توافق القوى والاحزاب السياسية و اعادة مجتمعية مدعومة من مؤسسات المجتمع المدني وسلوك جديد في عملية اتخاذ القرار و اتباع منهج جديد عبر اليات النظام الديمقراطي.

2-تمر عمليات الاصلاح السياسي بمرحلة طويلة عبر سلسلة من التحولات وتطوير المؤسسات الديمقراطية و تطوير الإدارة بذلك الوقت امر يتطلب وقت حتى نقول بان الدولة قد حققت انجازا والنجاح في ميدان الاصلاح السياسي و يمكن ان نعتبر العراق يمر بها هذه المراحل بصوره تدريجية.

3-واجهت العملية السياسية منذ بدايتها عام 2005 تحديات كثيرة تمثلت في توسيع دائرة الارهاب والفساد المالي والاداري بإضافة الى تقاوم الصراع الطائفي الذي انعكس على ضعف بناء مؤسسات الدولة.

4- تمثلت التقاطعات السياسية والخلافات بين القوى والاحزاب السياسية وعدم الاهتمام من قبل الحكومات المتعاقبة في مطالب واحتياجات الشعب مع تركيز الاحزاب السياسية على الصراعات الطائفية أدى إلى ضعف الوحدة الوطنية و اضعاف كيان الدولة.

5- عدم وجود رؤية سياسية واضحة المعالم ينتهجها العراق لحل المشاكل السياسية التي يعاني منها و لم يتم تحديد اي اسلوب يتم اعتماده في تنفيذ عملية الاصلاح السياسي.

6- أن الانقسام القومي والمذهبي ترك اثارا واضحه المعالم في العملية السياسية في العراق وارتباط تلك القوى والاحزاب بالمنظومة الإقليمية والدولية، وهذا ما سمح بتوسيع تدخل تلك الاطراف في الشأن العراقي الداخلي ومشاركتها في انهيار مؤسسات الدولة.

المصادر

القران الكريم:

1. القرآن الكريم، سورة البقرة (الآية 11).
2. القرآن الكريم، سورة البقرة (الآية 220).

اولاً: الكتب:

1. محمد السعدي واخرون ، القاموس الجديد للطلاب ، معجم عربي مدرسي ، تونس : الشركة التونسية للتوزيع ، 1979 .
 2. نصر محمد عارف ، أبستمولوجيا السياسية المقارنة - النموذج المعرفي - النظرية - المنهج . بروندي ؛ مسجد ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2012 .
 3. محيي الدين ابي زكريا يحيى بن شرف النبوي الدمشقي الشافعي ، شرح الأربعين النووية في الاحاديث الصحيحة النبوية، بيروت ، مؤسسة الريان للطباعة و النشر و التوزيع ، ط 2، 2009 .
 4. مهند مصطفى، النظم الانتخابية وأثرها في الاندماج الاجتماعي والسياسي في الدول العربية التي تمر بتحول ديمقراطي(حالتا مصر وتونس)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013 .
- ثانياً: الرسائل والبحوث العلمية:

1. عدنان محمد الهياجنة ، "هل للديمقراطية مستقبل في دول الخليج العربي " ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 15، صيف 2007 .
2. محمد سعيد أبو عامد " محددات مستقبل الاصلاح السياسي في الدول العربية ، مصطفى كمال السيد محررا " الاصلاح السياسي في الوطن العربي " ، القاهرة ، مركز دراسات و بحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، سنة 2006 .
3. ستار شدهان شياع ، الاصلاحات السياسية و الاقتصادية في العراق بعد عام 2003 و افاقها المستقبلية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهدين ، 2015 .
4. خميس دهام حميد، التحديث والاصلاح السياسي في الوطن العربي، مجلة ميداد الأداب ، الجامعة العراقية، العدد الرابع لسنة 2012.

5. عشيپ هني , سيف الدين, "إشكالية الفساد والإصلاح السياسي في المنطقة العربية" دراسة وصفية تحليلية" , (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية), قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية: فرع التنظيم السياسي والإداري ,جامعة الجزائر "بن يوسف بن خدة" , (2008-2009) .
6. كوثر حسن غازي التحولات البنوية في هياكل و مؤسسات الدولة العراقية بعد عام 2003 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم السياسية, جامعة النهريين , 2018 .
7. ناظم نواف ابراهيم , ظاهرة الفساد في العراق بعد عام 2003 , دراسة في الأسباب و الآثار و المعالجات , المجلة السياسية و الدولية, الجامعة المستنصرية , العدد 30 , 2016 .
8. سفيان فوكه, "الاستبداد السياسي و اصلاح الحكم في العالم العربي" , رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية , كلية الحقوق , فرع الإدارة و المالية , جامعة الجزائر , (2006-2007) .

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

1. سهام بنت محمد حلوة , الإصلاح السياسي بين المفهوم والتطبيق - تحليل 01.10.2013, على الموقع الإلكتروني <http://www.sarahanews.net/archive>.
2. تيسور محسن , محاولة أولية للتأصيل في مفهوم الإصلاح " مجلة رؤية فلسطين : السلطة العامة الفلسطينية الهيئة العامة للاستعلامات , السنة الثالثة , العدد 20 , 29 شباط , 2006 , ص 5 في الموقع الإلكتروني www.idsc.gov.ps/sites/SATE/arabic/roya

هوامش البحث

- (1). محمد السعدي و اخرون ، القاموس الجديد للطلاب ، معجم عربي مدرسي ، تونس : الشركة التونسية للتوزيع ، 1979، ص 64.
- (2). سفيان فوكه، "الاستبداد السياسي و اصلاح الحكم في العالم العربي ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق ، فرع الإدارة و المالية ، جامعة الجزائر ، (2006-2007)، ص 66.
- (3). القرآن الكريم، سورة البقرة (الآية 11).
- (4). القرآن الكريم، سورة البقرة (الآية 220).
- (5). محيي الدين ابي زكريا يحيى بن شرف النبوي الدمشقي الشافعي ، شرح الأربعين النووية في الاحاديث الصحيحة النبوية، بيروت ، مؤسسة الريان للطباعة و النشر و التوزيع ، ط 2، 2009، ص 234-241.
- (1). عدنان محمد الهياجنة ، "هل للديمقراطية مستقبل في دول الخليج العربي " ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 15، صيف 2007 ، ص 41.
- (1). محمد سعيد أبو عامد ' محددات مستقبل الاصلاح السياسي في الدول العربية ، مصطفى كمال السيد محررا ' الاصلاح السياسي في الوطن العربي ' ، القاهرة ، مركز دراسات و بحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، سنة 2006 ، ص 535.
- (2). تيسور محسن ، محاولة أولية للتأصيل في مفهوم الإصلاح " مجلة رؤية فلسطين : السلطة العامة الفلسطينية الهيئة العامة للاستعلامات ، السنة الثالثة ، العدد 20 ، 29 شباط ، 2006 ، ص 5 في الموقع الإلكتروني www.idsc.gov.ps/sites/SATE/arabic/roya.
- (1). نصر محمد عارف ، أبستمولوجيا السياسية المقارنة - النموذج المعرفي - النظرية- المنهج . بروندي ؛ مسجد ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2012 ، ص 318.
- (1). تيسور محسن ، مصدر سبق ذكره ، ص 5
- (2). المصدر نفسه، ص5.
- (1). سهام بنت محمد حطوة ، الإصلاح السياسي بين المفهوم والتطبيق - تحليل ، 01.10.2013 ، في الموقع الإلكتروني <http://www.sarahanews.net/archive>.
- 1 . عشيط هني ، سيف الدين، "إشكالية الفساد والإصلاح السياسي في المنطقة العربية" دراسة وصفية تحليلية" ، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية: فرع التنظيم السياسي والإداري ، جامعة الجزائر "بن يوسف بن خدة"، (2008-2009) .

- ² . كوثر حسن غازي التحولات البنيوية في هياكل و مؤسسات الدولة العراقية بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين ، 2018، ص 93 .
- ¹ . ناظم نواف ابراهيم ، ظاهرة الفساد في العراق بعد عام 2003 ، دراسة في الأسباب و الآثار و المعالجات ، المجلة السياسية و الدولية، الجامعة المستنصرية ، العدد 30 ، 2016 ، ص 151.
- ¹ . مهند مصطفى، النظم الانتخابية وأثرها في الاندماج الاجتماعي والسياسي في الدول العربية التي تمر بتحول ديمقراطي(حالتا مصر وتونس)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة،2013، ص5.
- ¹ . ستار شدهان شيع ، الاصلاحات السياسية و الاقتصادية في العراق بعد عام 2003 و افاقها المستقبلية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهدين ، 2015 ، ص 197.

- ¹ . خميس دهام حميد، التحديث والاصلاح السياسي في الوطن العربي، مجلة ميداد الأداب ، الجامعة العراقية، العدد الرابع لسنة 2012. ص ص524-526.



تاريخ استلام البحث 12 / 2 / 2022

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 26 / 6 / 2022

رقم الابداع الوطني / 2375 / 2019

النظام الإنتخابي الأنسب للعراق ومتطلباته الأساسية

The most appropriate electoral system for Iraq and its basic requirements

م. د. صفاء ابراهيم الموسوي

Dr. Safaa Ibrahim Al-Mousawi

جامعة المصطفى الأمين – كلية القانون

Al-Mustafa Al-Amin University - Faculty of Law

Safa.ibraheem@mau.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

المخلص

يعتبر النظام الإنتخابي وسيلة فنية تقنية تجعل من مخرجات الانتخابات مصدراً لشرعية السلطة ، لذا فإن النظام الإنتخابي يكسب أهميةً سياسية واجتماعية وإدارية كبيرة من خلال النتائج المهمة التي تحققها الا وهي الإستقرار السياسي ، وتعزيز التنمية الديمقراطية في المجتمع ، وتقوية المؤسسات الدستورية وتوجيهها لأداء مهامها بشكل أفضل خدمة للمصلحة العامة. وبالنسبة للنظام الإنتخابي الأنسب للواقع السياسي والاجتماعي للعراق (حسب رأي الباحث)، وإذا كانت هناك نية جادة لأصحاب القرار السياسي للذهاب بمثل هكذا خطوة) ، هو النظام الإنتخابي المختلط الذي يمزج بين الإنتخاب الفردي (الفائز الأول) ، ونظام التمثيل النسبي، حيث يتم تقسيم مقاعد مجلس النواب الى نصفين، النصف الأول: يتم إنتخابه عبر نظام الفائز الأول والترشيح الفردي، أما النصف الثاني: فيتم إنتخابه عبر نظام التمثيل النسبي والترشيح بالقوائم الحزبية.

الكلمات المفتاحية: "النظام الإنتخابي الأنسب"، "العراق"، "النظام الإنتخابي المختلط"

Abstract

The electoral system is a technical and technical means that makes the election outcomes a source of legitimacy for the authority. Therefore, the electoral system gains great political, social and administrative importance through the important results it achieves, namely political stability, promoting democratic development in society, strengthening constitutional institutions and directing them to perform their tasks in a better service. For the public interest. As for the electoral system that is most appropriate to the political and social reality of Iraq (according to the researcher's opinion), and (if there is a serious intention of the political decision-makers to take such a step), it is the mixed electoral system that combines the individual election (the first winner), and the proportional representation system, where the Dividing the seats in the House of Representatives into two halves. The first half: is elected through the system of the first winner and individual nomination, and the second half: is elected through the system of proportional representation and nomination by party lists.

Keywords: "the most appropriate electoral system", "Iraq", "the mixed electoral system"

المقدمة

أصبح الخيار الديمقراطي نهجاً تلتزم به الكثير من الدول بهدف إضفاء الشرعية على السلطات المنتخبة عبر صناديق الاقتراع ، والتي تمثل إرادة الناخبين والممثلة لهم في السلطة ، وعند الإطلاع على أي نظام انتخابي لأي دولة في العالم ، نجد أنه من الضرورة بمكان أن يكون مراعيًا للأوضاع السياسية والاجتماعية فيها ، لذا نجد من خلال الإستقراء الدقيق أن هناك أنواعاً مختلفة من الأنظمة الانتخابية في دول العالم ، حيث لكل دولة ما يناسبها من نظام إنتخابي ، ومن هنا فإنه لا يوجد نظام انتخابي يصلح لجميع الدول ، بل أن نظام الانتخابات الذي يصلح لدولة معينة في وقت ما قد لا يصلح لها في وقت آخر ، فالبحت ينصب في الأساس على اختيار النظام الأنسب والأقرب للواقع وليس النظام الأمثل ، إذ لا يوجد نظام أمثل يصلح لجميع الدول.

وفي العراق بعد عام 2003 تم إجراء العديد من العمليات الانتخابية المستندة الى قوانين إنتخابية مختلفة ، وحيث أن الديمقراطية في البلد لا تزال فتية ، لذا كان من المناسب الإطلاع على تجارب الدول الديمقراطية ، والإهتمام بدراسة النظم الانتخابية المتعددة ، لإختيار النظام الإنتخابي الأنسب للعراق ، وعندما كان يتم إختيار أي نظام انتخابي قبل أي إستحقاق وتجرى بموجبه الإنتخابات ، كانت الإدارة الإنتخابية العراقية تقوم بعملية تقييم شاملة لمخرجات الإنتخابات، لغرض تعظيم الإيجابيات وتلافي السلبيات، وذلك بغية الوصول مستقبلاً الى النظام الإنتخابي الأصلح والأكثر ملائمة لواقع العراق الجديد .

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في ان إختيار النظام الإنتخابي الأنسب للواقع الإجتماعي والسياسي في العراق ، سيكون الخطوة الأولى نحو تحقيق أفضل المخرجات للعملية الإنتخابية، والتي ستؤدي بالنتيجة الى زيادة الإستقرار السياسي وانعكاس ذلك على التنمية والرفاه الإقتصادي للمجتمع .

إشكالية البحث : تنطوي إشكالية البحث على حقيقة مفادها بأنه على الرغم من الإلتزام بالخيار الديمقراطي كنهج للنظام السياسي بعد عام 2003 في العراق ، الا أن تحديد النظام الإنتخابي الأنسب للواقع لم يحظ بعد بإتفاق العراقيين وفعالياته السياسية، إذ تم اختيار عدد من الأنظمة الإنتخابية خلال العفدين الماضيين في العمليات الإنتخابية التي جرت في العراق ، ولغرض الإحاطة بموضوع الإشكالية من جميع الجوانب، لابد من الإجابة على الأسئلة الآتية :

1- ماهو مفهوم القانون الإنتخابي ؟

2- ماهي النظم الإنتخابية البرلمانية العراقية بعد عام 2003؟

3- ماهو النظام الإنتخابي الأنسب للواقع العراقي؟

فرضية البحث: تتمثل فرضية البحث بأن إختيار النظام الإنتخابي الأنسب للواقع العراقي يكون عبر تشريع قانون يوفق بين طموح الأحزاب السياسية الكبيرة من جهة، وبين طموح المرشحين المستقلين من

جهة أخرى ، بحيث يضمن تمثيل كلاهما في مجلس النواب ، فضلا عن توفير عدد من المتطلبات الأساسية لضمان تطبيق القانون الانتخابي بشكل سليم ، وعدالة مخرجاته.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث مع مقدمة وخاتمة .

منهجية البحث: تم استخدام المنهج الإستقرائي في البحث مع مراعاة عدد من المقتربات كالمقرب القانوني والتاريخي والتحليلي لغرض تغطية جميع مفردات البحث .

المبحث الأول: مفهوم القانون الانتخابي

يعتبر القانون الانتخابي من القوانين المهمة في جميع الأنظمة الديمقراطية التي تؤمن بسلطة الشعب وأهمية التداول السلمي للسلطة ، وتتمثل أهميته في إضفاء صفة الشرعية على النظام السياسي القائم ، بإعتباره يمثل إرادة الجماهير التي شاركت عبر أصواتها في تكوينه واستمراره ، وسنتطرق في هذا المبحث وعبر مطلبين الى مفهوم النظام الانتخابي في مطلب أول ، وأهمية النظام الانتخابي في مطلب آخر .

المطلب الأول: مفهوم النظام الانتخابي

الانتخاب (لغةً) تعني إنتخب الشيء ، أي أختاره ، والانتخاب هو الإقتراع والإنتزاع والإختيار ، ونخبة القوم : خيارهم من الرجال .

أما (إصطلاحاً) فإن الانتخاب : هو إجراء قانوني يحدد نظامه ووقته ومكانه في دستور أو قانون أو لائحة ليتم بمقتضاه إختيار شخص أو أكثر لرئاسة مجلس أو نقابة أو لعضويتها ، أو نحو ذلك⁽¹⁾ .

ويذهب بعض المختصين الى اعتبار وجود مصطلحين لمفهوم النظام الانتخابي وهما :

1. **المفهوم الأول :** المفهوم الواسع للنظام الانتخابي : ويقصد به بهذا اللحاظ : جميع ما تتضمنه العملية الانتخابية من تشريعات وإجراءات وفعاليات ، تبدأ من تقسيم الدوائر الانتخابية وإعداد سجل الناخبين ، واختيار الآليات المختلفة لترجمة أصوات الناخبين الى مقاعد في المجلس التمثيلي المقصود بالانتخاب.

2. **المفهوم الثاني :** المفهوم الضيق للنظام الانتخابي : ويقصد به الآليات المتبعة لترجمة أصوات الناخبين الى ما يقابلها من المقاعد في مجلس التمثيلي المقصود (أي طريقة توزيع المقاعد) . ولا يمنع وجود المفهومين بهذا الإعتبار من استخدام أي منهما في سياق البحث ، مع الإشارة الى أن المفهوم المراد منه سواء كان المعنى الواسع أم الضيق⁽²⁾.

وحيث أن النظام الانتخابي هو (الطريقة التي يرسمها القانون ليعبر الناخبون من خلالها عن إرادتهم الحرة في اختيار ممثليهم في المجالس التمثيلية المتنوعة) ، فلا بد للمشرعين أن يختاروا النظام الانتخابي الأصح للمجتمع ، لأن هناك أنواعا عديدة من النظم الانتخابية ، وما يصلح منها

لمجتمع معينٍ قد لا يصلح لآخر . ولغرض نجاح أي نظام انتخابي في التعبير الصادق عن إرادة الناخبين ، يجب أن يتصف بعدد من الصفات ، لعلّ من أبرزها ، السهولة واليسر ، والدوام والإستمرارية ، وأن النظام المختار يحفز الناخبين على المشاركة ، فضلاً عن كونه يشجع التعددية ويفسح المجال للمشاركة السياسية ، وغير ذلك من الصفات⁽³⁾.

ودائماً ما يسعى المختصون عند تصميم أي نظام انتخابي الى تحقيق عددٍ من الأهداف الجوهرية ، منها على سبيل المثال⁽⁴⁾:

أولاً: قدرته على الترجمة الدقيقة والواقعية لأصوات الناخبين الى مقاعد تماثلها في المجلس التمثيلي المقصود .

ثانياً: يُمكن الناخبين من محاسبة ممثليهم على الدوام عبر صناديق الاقتراع .

ثالثاً: تحديد القواسم المشتركة بين أبناء الوطن والتي يجب الحفاظ عليها من جهة ، ويحفز المتنافسين على السلطة لإختيار أفضل الطرق لمخاطبة جماهيرهم في برامجهم التي يضعونها ويتبنونها للحفاظ على هذه القواسم المشتركة، من جهة أخرى .

وبذلك فإن النظم الإنتخابية في مفهوم الأساس تعمل على ترجمة (تحويل) الأصوات التي يدلي بها الناخبون الى مقاعد تمثيلية (مجلس النواب ، مجلس المحافظة ، مجلس نقابة.. الخ) ، أما المتغيرات الأساسية فتتمثل في المعادلة الإنتخابية المستخدمة (هل يتم استخدام إحدى نظم الأغلبية ، أو النسبية ، أو المختلطة ، أو غير ذلك) ، فضلاً عن بنية وشكل ورقة الاقتراع (تصميم الورقة) ، أي (هل يصوت الناخب لمرشح واحد أو لقائمة حزبية ، وهل بإمكانه التعبير عن اختيار واحد أو مجموعة من الإختيارات) ، بالإضافة الى حجم الدائرة الإنتخابية، وتعتبر هذه المتغيرات على درجة كبيرة من الأهمية ، حيث يؤدي تجاهلها الى تقويض الفوائد التي يمكن أن يحققها النظام الإنتخابي للنظام السياسي وللمجتمع⁽⁵⁾.

وفي الغالب تتأثر نتائج أي نظام انتخابي بنمط الديمقراطية القائمة من حيث كونها راسخة، انتقالية، أو حديثة العهد ، وكذلك ببنية المجتمع وتبيناته الفكرية والإثنية والعرقية وغيرها ، فضلاً عن طبيعة الأحزاب القائمة سواء التقليدية منها أو الجديدة ، ومدى تعبير هذه الأحزاب بشكل واقعي وحقيقي عن مكونات المجتمع⁽⁶⁾.

ومن هنا فإن للأنظمة الإنتخابية على أختلاف أنواعها، أهداف أساسية هي⁽⁷⁾:

1 - يحدد النظام الإنتخابي عدد وأهمية الأحزاب التي تستحق الفوز في الإنتخابات وبالتالي تحديد شكل الحكومة المنبثقة عنها سواء كونها ائتلافية أم تقتصر على الحزب الفائز بالأغلبية (منفردة) .

2 - للنظام الإنتخابي اثر مباشر على نمط التشكل والتطور الحزبي، من حيث تشجيعه على التماسك ووحدة الحزب، أم تشجيعه على التشتت وتفرق الحزب .

3 - تلعب الأنظمة الانتخابية دوراً مباشراً في طبيعة التحالفات بين الأحزاب ، وحجم الحملات الانتخابية ، كما يمكن ان تحفز الأحزاب على امتلاك قاعدة جماهيرية ، أو اقتصارها على النخب السياسية ، وغير ذلك من الظواهر السياسية .

4- إن النظام الانتخابي الذي لا يعد عادلاً والذي لا يعطي المعارض انطباعاً بأن فرصة الفوز متاحة له في الدورة الانتخابية القادمة من شأنه أن يدفع الخاسرين الى العمل من خارج النظام السياسي وعلى اللجوء الى وسائل غير ديمقراطية ، مما يضر بمستقبل النظام السياسي.

المطلب الثاني: أهمية النظام الانتخابي

تتمثل أهمية النظام الانتخابي في أي بلد بوجود تبعات هائلة تترتب على مستقبل ذلك البلد من خلاله ، ففي غالبية الأحيان يلعب النظام الانتخابي دوراً كبيراً في استقرار الحياة السياسية اذا كان يعبر بشكل حقيقي عن ارادات الناخبين ، وربما لا يؤدي الى تحقيق هذا الإستقرار اذا كان بعيداً عن تمثيل الواقع . ويفترض في النظم الانتخابية المنتقاة أن تميل الى الديمومة ، في الوقت الذي تنصب فيها الإهتمامات السياسية للفاعلين السياسيين حول ما يمكن الاستفادة لأبعد الحدود من الميزات التي يوفرها ذلك النظام . ومن المفترض أن تكون عملية انتقاء النظام الانتخابي في الأحوال الطبيعية عملية مدروسة ، إلا أنه في بعض الأحيان وكما حصل في العديد من الدول ، تكون عملية الإنتقاء للنظام الانتخابي غير مدروسة بسبب وجود ظروف استثنائية ، أو استجابة لميول شائعة ، أو بسبب الإرث الإستعماري أو تأثير المحيط كعوامل بالغة التأثير ، أو غير ذلك من العوامل ، مما يفسح المجال لوجود ثغرات مستقبلية تؤسس لحالة من عدم الإستقرار⁽⁸⁾.

وحيث ان النظام الانتخابي يعتبر وسيلة فنية تقنية تجعل من مخرجات الانتخابات مصدراً لشرعية السلطة ، لذا فإن النظام الانتخابي يكسب أهميةً سياسية واجتماعية وإدارية كبيرة من خلال النتائج المهمة التي تحققها الا وهي الإستقرار السياسي ، وتعزيز التنمية الديمقراطية في المجتمع ، وتقوية المؤسسات الدستورية وتوجيهها لأداء مهامها بشكل أفضل خدمة للمصلحة العامة⁽⁹⁾.

وتقسم أهمية النظام الانتخابية الى ثلاث اقسام هي⁽¹⁰⁾:

اولاً: الأهمية السياسية: إن المشاركة السياسية للشعوب في الحكم لم تعد تقتصر على الانتخابات الرئاسية، بل امتدت بفعل انتشار الأفكار الديمقراطية إلى انتخاب أعضاء السلطة التشريعية التي تقوم بدور التشريع والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، إضافة إلى انتخاب المجالس المحلية التي تتولى تسيير الشؤون المحلية ، وبذلك أضحت العمليات الانتخابية تلامس كافة مجالات الحياة السياسية ، مما أضفى عليها أهمية سياسية كبيرة ، ويمكن بيان ذلك من خلال الآتي:

1- تأصيل المبادئ والأفكار الديمقراطية والعمل على جعلها سلوك اجتماعي دائم ، الأمر الذي يؤدي إلى خلق ثقافة سياسية عالية لدى أفراد المجموعة الوطنية والمحلية ، وبالتالي بروز عناصر قيادية ذات كفاءة وخبرة جيدة .

2- تحقيق التوازنات السياسية في المجتمع بين الأحزاب المتنافسة ، ويساعد على تسيير مختلف المتناقضات الموجودة ومعالجتها بالطرق السلمية ، إضافة إلى كونه - النظام الانتخابي - الوسيلة الوحيدة لإسناد السلطة أو البقاء فيها ، فهو يسهل من عملية التحول الديمقراطي ويؤطرها بطريقة تمنع التصادم بين مختلف الاتجاهات السياسية .

3- يساهم في خلق حيوية سياسية متجددة في نفوس المواطنين والمنتخبين ، نتيجة عدم شعورهم بالتهميش والإقصاء ، فالنظام الانتخابي العادل يمكن الأحزاب السياسية من التنافس في جو سلمي وهادئ.

4- تقوية البناء المؤسساتي و الاقتصادي والاجتماعي للدولة ، فهو يؤدي إلى بناء مؤسسات شرعية تمارس اختصاصاتها التي يخولها لها الدستور أو القانون ، مما يساهم في توزيع الاختصاصات وتقوية دولة القانون بما يضمن تحقيق الوحدة الوطنية وبالتالي تطور اقتصادي و اجتماعي .

5- يعتبر رمزاً للشرعية التي هي أساس الحكم الرشيد ، لا سيما إذا تمت صياغة أحكامه وفق دراسات علمية للوضع السائد في المجتمع بما يتماشى وعادات وتقاليد ومعتقدات المواطنين.

ثانياً : الأهمية الإجتماعية: أما الأهمية الإجتماعية للنظام الانتخابي فتتمثل في تنمية الحس الوطني وزيادة الشعور لدى المواطنين بالانتماء الى وطنهم، فضلا عن تعزيز المصالحة الوطنية بين مكونات المجتمع من خلال حصر التنافس بين الأحزاب السياسية دون القواعد الجماهيرية، بالإضافة الى دعم الروابط الروحية والمعنوية بين أفراد المجتمع وخلق الثقة المتبادلة بين السلطة والشعب، وكل ماسبق سيسهم بالنتيجة في خلق جو يساعد على تحقيق الإستقرار وزيادة التطور الإقتصادي والثقافي وتنمية قيم الديمقراطية في المجتمع.

ثالثاً: الأهمية الإدارية: وللنظام الانتخابي أيضا أهمية تقنية (فنية) لا يمكن تجاهلها ، وهي التي تتمثل بترجمة الأصوات المدلى بها في أي عملية انتخابية الى ما يمثّلها من مقاعد يتم توزيعها على الفائزين ، وهذه العملية لا يمكن أن تتم الا بوجود إدارة انتخابية محترفة ومهنية تقوم بهذه المهمة استناداً الى قوانين وأنظمة تحكم عملها بصورة واضحة وشفافة ، فالنظام الانتخابي مهما كان رصيناً وعادلاً فإنه لا يمكن بمفرده أن يحافظ على النزاهة وشفافية ما لم تكن هناك إدارة نزيهة تطبق هذا القانون بأمانة وشفافية.

ومن هنا فإنه يمكن ادراك أهمية أي نظام انتخابي عن طريق المعايير العامة التي يتضمنها والتي تؤدي الغرض الأساس في وجوده، ويحقق المعايير الدولية للإنتخابات، ومن أبرزها هي⁽¹¹⁾:

1- أن يكون النظام الانتخابي واضحاً وسهلاً غير معقد.

- 2- تعكس مخرجاته عدالة في التمثيل وتعبّر بشكل حقيقي عن ارادة الناخبين.
- 3- يحفز الأحزاب السياسية والمرشحين الأفراد على التنافس وفق القانون.
- 4- يتوافق مع المعايير الدولية.
- 5- ذو اجراءات سهلة وقابلة للمراقبة المحلية والدولية.
- 6- تحقق نتائجه النهائية الإستقرار السياسي ، ويؤسس لديمقراطية مستدامة .

المبحث الثاني: النظم الانتخابية البرلمانية العراقية بعد عام 2003

لغرض الإحاطة بالقوانين الانتخابية لمجلس النواب العراقي بعد عام 2003 ، لا بدّ لنا من استقراء المتغيرات التي رافقت المسيرة التشريعية لهذه القوانين وما واجهت من ضغوطات عبر مطالبات المجتمع لتعديل هذه القوانين بما ينسجم وتوجهات الناخبين نحو تشريع قانون انتخابي عادل ومنتصف لتلبية هذه الطموحات . ومع التعديل أو التشريع الجديد لقوانين انتخابية بناء على هذه المطالبات ، لا بد أن ندرس مخرجاتها في ثنايا هذا البحث لنتوصل الى مدى تلبية هذه القوانين بصورة فعلية الى مطالب الجماهير أو عدم تلبيتها لذلك مقتصرة على تلبية مطالب الأحزاب السياسية الفاعلة في المشهد السياسي ، كما سنذهب الى تقسيم هذه القوانين الى مجموعتين بحسب استقراءنا لها في الواقع العراقي ، ألا وهي مجموعة القوانين التي اعتمدت نظام التمثيل النسبي ، ومجموعة القوانين التي اعتمدت نظام الصوت الواحد غير المتحول (الفائز الأول).

المطلب الأول: مجموعة القوانين التي اعتمدت نظام التمثيل النسبي

بعد التغير الذي حصل في العراق في عام 2003 ، دخل البلد مرحلة جديدة اعتمدت الديمقراطية كمبدأ أساس للمشاركة السياسية لغرض الوصول الى السلطة عن طريق صناديق الانتخابات وعبر التداول السلمي لها. وبذلك فقد تم تأسيس هيكل مؤسسي لإدارة الانتخابات وهي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، وكذلك تم تشريع قوانين انتخابية اعتمدت في المراحل الأولى نظام التمثيل النسبي لهذا الغرض .

تعتبر نظم التمثيل النسبي من أوسع النظم اختياراً في الديمقراطيات الناشئة وخاصة في الدول النامية، ويأتي ذلك من أجل فسح المجال لمشاركة أغلب الأحزاب وتوسيع القاعدة التمثيلية للمكونات الإجتماعية قدر الإمكان ، حيث يقوم النظام النسبي بترجمة نصيب الحزب من الأصوات الصحيحة التي حصل عليها في الانتخابات، الى ما يمثّلها من المقاعد في البرلمان، وحيث أن المقاعد يتم توزيعها على الدوائر الانتخابية بموجب القانون، لذا فإن طريقة التصويت يجب ان تكون متلائمة مع طبيعة هذه الدوائر، فاذا كان البلد كله عبارة عن دائرة انتخابية واحدة كما حصل في العراق عام 2005 ، فإن التصويت الوطني الكلي هو الذي يحدد توزيع المقاعد البرلمانية ، ونفس الكلام يمكن

تصوره لو كانت كل محافظة لوحدها دائرة انتخابية، فإن التصويت الكلي في المحافظة هو الذي يحدد توزيع المقاعد في هذه المحافظة (12).

كذلك يتسم حجم الدائرة بأهمية كبيرة بالنسبة لمخرجات التمثيل النسبي، فضلاً عن الأسلوب الذي تستخدمه الأحزاب لتشكيل القوائم، وطرق التحالف والإتفاق بين الأحزاب المتنافسة في الإنتخابات (13).

وقد كانت بلجيكا أول دولة طبقت هذا النظام في عام 1889م، ثم انتقل تطبيقه الى بلدان أخرى نثل سويسرا واليونان وهولندا وغيرها، ويعتبر استعمال القوائم الحزبية أفضل طريق لبلوغ النسبية، فكل حزب يقدم قائمة من المرشحين على المستوى الوطني أو الإقليمي ليتم انتخابهم ضمن دوائهم الإنتخابية (14).

وكأي نظام إنتخابي، فإن لنظام التمثيل النسبي جملة من المزايا والخصائص، وكذلك يشتمل أيضاً على نواقص وعيوب، ولعل من أهم مزايا نظام التمثيل النسبي هي (15):

1- تحقيق الإندماج الوطني والتنمية المتوازنة. 2- إجبار الأحزاب المتنافسة على التقدم بلوائح متنوعة من المرشحين. 3- صحة التمثيل. 4- عدالة التمثيل. 5- تقوية مفهوم نائب الأمة. 6- تغيير سلوك الناخب والمرشح. 7- المساهمة في ولادة أحزاب وطنية. 8- تعزيز التكتلات النيابية. 9- الحد من هيمنة الإقطاع السياسي. 10- المساهمة في خلق المجتمع المدني. 11- تقليل الهدر في الأصوات. 12- فسح المجال أمام الأقليات للصعود الى البرلمان. 13- المساواة في القوة الإقتراعية لأصوات الناخبين.

اما عيوب نظام التمثيل النسبي، فتتمثل بالآتي (16):

1- تفرد الحزب بتشكيل القائمة الانتخابية والتحكم بتسلسل المرشحين. 2- إنعدام الترابط الجغرافي بين الناخب والمرشح. 3- صعوبة اتخاذ القرارات داخل البرلمان الذي يتشكل على أساس النظام النسبي لأن الكل يستطيع التعبير عن رأيه أو الاعتراض أو الضغط. 4- أغلب الحكومات التي تتشكل في ضوء مخرجات نظام التمثيل النسبي هي حكومات ائتلافية وعادة ما تكون ضعيفة، وبذلك يصعب وجود حكومة الحزب الواحد في ظل النظام النسبي وهو ما يؤدي الى صعوبة مرور التشريعات في المجلس النيابي. 5- يسمح نظام التمثيل النسبي بوصول الأحزاب المتطرفة من اليسار واليمين الى البرلمان بسبب سعة قاعدة التمثيل.

وبالرجوع الى القوانين العراقية لإنتخابات البرلمان بعد عام 2003 ولغاية عام 2018، نجد أن جميع التشريعات خلال هذه المدة قد اعتمدت نظام التمثيل النسبي، ولكن تم تعديل طريقة توزيع المقاعد فيها بحسب التعديلات التي جرت على هذه القوانين، ولعل من أبرز هذه القوانين (17):

أولاً: الأمر 96 لسنة 2004 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة :- ومن أهم ميزات هذا القانون أنه اعتبر العراق دائرة انتخابية واحدة (القسم 3:3) ، واعتمد صيغة توزيع المقاعد وفقاً لحساب اولي يستخدم الحصص البسيطة (هيركوتا) (القسم 4:3). وجعل مقاعد مجلس النواب 275 مقعداً (القسم 2:3) .

ثانياً :- قانون الانتخابات رقم 16 لسنة 2005 : وفي هذا القانون تم اعتبار كل محافظة دائرة انتخابية وفقاً لحدودها الرسمية (م:15: اولاً) وبذلك أصبحت الدوائر 18 دائرة انتخابية ، كما قسم مقاعد مجلس النواب ال 275 الى 230 مقعد منها للمحافظات و45 مقعداً منها اعتبرها مقاعد تعويضية .

ثالثاً: القانون رقم 26 لسنة 2009 (قانون تعديل قانون الانتخابات رقم 16 لسنة 2005):

ومن ابرز التعديلات التي اجرت على القانون هي الغاء المادة 15 من القانون السابق ليحل مكانها مادة قانونية جديدة (المادة اولاً من القانون رقم 26 لسنة 2009 تنص : يتألف مجلس النوابالمكون الشبكي مقعد واحد في محافظة نينوى.) هي المادة الأولى من القانون رقم 26 لسنة 2009 ، كما تم اعتماد القائمة المفتوحة بدلاً من القائمة المغلقة والتي يتم فيها إعادة ترتيب أسماء المرشحين الفائزين اعتماداً على أعلى الأصوات التي حصلوا عليها وسيكون الفائز الأول هو من سيحصل على اعلى الأصوات (المادة ثانياً من القانون رقم 26 لسنة 2009).

رابعاً : قانون انتخابات مجلس النواب رقم 45 لسنة 2013 : بعد أن كثرت الاعتراضات على القوانين الانتخابية السابقة ، وتم الطعن بطريقة توزيع المقاعد أمام المحكمة الاتحادية بدعوى أقيمت عام 2010 ، أصدرت المحكمة الاتحادية قرارها القاضي بالطلب من مجلس النواب تعديل قانون الانتخابات وإيجاد طريقة أخرى لتوزيع المقاعد تتضمن تحقيق عدالة اكبر لتمثيل المرشحين من جهة، وتحد من هيمنة الأحزاب الكبيرة من جهة أخرى. وبالفعل فقد تم إصدار قانون جديد هو القانون رقم (45) لسنة 2013 ، وتم اعتماد طريقة سانت ليغو لتوزيع المقاعد، والتي تحقق تمثيلاً أوسع لمكونات المجتمع بإعتماد القسمة على الأعداد الفردية بدءاً من (1.6 ، 3 ، 5 ، 7 ، الخ) وطبق لأول مرة في انتخابات مجالس المحافظات لعام 2013 ثم في الانتخابات النيابية في 2014 (18).

وفي عام 2014 وعند اجراء الانتخابات البرلمانية في 2014/4/20 ، تم تطبيق القانون رقم 45 لسنة 2013 والذي اعتمد طريقة سانت ليغو ، وكذلك تم استخدام مراكز الفرز والعد الفرعية (للفرز والعد للمرة الثانية) من أجل زيادة الشفافية والنزاهة، فضلاً عن مجموعة الأنظمة والإجراءات الداعمة

للقانون والتي أصدرها مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والتي بلغت 14 نظاماً و 10 مجاميع اجراءات ، في مواضيع شتى تخص العملية الانتخابية (19).

ومن المهم في هذا السياق الإشارة الى ثلاث تعديلات مهمة أجريت على القانون رقم 45 لسنة 2013 ، وذلك ففي بداية عام 2018 ، حيث كان التعديل الأول والثاني للقانون قبل اجراء الانتخابات النيابية عام 2018 ، أما التعديل الثالث فكان بعد اجراء الانتخابات النيابية لعام 2018 ، وكما يأتي:

أ- نشر في جريدة الوقائع العراقية بالعدد 4481 في 2018/2/19 ، وكان من ابرز التعديلات هو تعديل العدد التسلسلي الأول الذي تقسم عليه الأصوات لتوزيع المقاعد حيث تم تعديله الى 1.7 بعد أن كان 1.6 في القانون السابق ، فضلاً عن بعض التعديلات الأخرى. (جريدة الوقائع العراقية رقم 4481 في 2018/2/19)

ب- التعديل الثاني للقانون رقم 45 لسنة 2013 : نشر في جريدة الوقائع العراقية بالعدد 4483 في 2018/3/12 ، وكان عدد التعديلات الواردة فيه سبعة تعديلات. (جريدة الوقائع العراقية رقم 4483 في 2018/3/12)

ت- التعديل الثالث للقانون رقم 45 لسنة 2013 : نشر في جريدة الوقائع العراقية بالعدد 4506 في 2018/9/17 ، وتألّف من 8 تعديلات أبرزها إعادة الفرز والعد اليدوي والغاء العمل لجهاز تسريع اعلان النتائج ، واستبدال مجلس المفوضين بمجلس آخر من القضاة لأنجاز المهام الواردة في القانون. (جريدة الوقائع العراقية رقم 4506 في 2018/9/17)

المطلب الثاني: القوانين التي اعتمدت نظام الفائز الأول (نظام الأغلبية البسيطة)

جاءت التظاهرات التي حصلت في شهر تشرين الأول عام 2019 ، و تصاعدت المطالبات بالإصلاح السياسي وتوفير الوظائف والخدمات لتخلق جو ضاغظا دعا مجلس النواب العراقي الى تبني عدداً من التشريعات الجديدة لتلبية هذه المطالب ، وكان على رأسها قانون انتخابات مجلس النواب رقم 9 لسنة 2020 ، كما تم تشريع قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم 31 لسنة 2019 ، إذ كان الهدف من ذلك حسب البرلمان هو تلبية مطالب الجماهير المحتجة على سوء الأوضاع السياسية والخدمية في البلد، وقد أدخل المشرع تعديلات جوهرية على هذين القانونين بما تختلف تماماً مع القوانين السابقة ذات العلاقة ، حيث اعتمد قانون انتخابات مجلس النواب الجديد نظام الصوت الواحد غير المتحول كنظام انتخابي وغادر نظام التمثيل النسبي الذي تم اعتماده في جميع العمليات الانتخابية التي جرت بعد عام 2003 ، فضلاً عن اعتماد الدوائر الصغيرة بما يصل الى (83) دائرة (استناداً الى معيار كوتا النساء في البرلمان) (20).

ويعد نظام الفائز الأول أبسط أنواع نظم الأغلبية ، حيث يتم استخدامه ضمن دوائر انتخابية صغيرة و فردية ، ويتمحور حول المرشحين الأفراد ، ويقوم الناخب بإختيار مرشح واحد من بين المرشحين على ورقة الاقتراع ، ويعتبر فائزاً من يحصل على أعلى عدد من الأصوات من بين المرشحين في الدائرة المعنية⁽²¹⁾.

وكأي نظام انتخابي ، فإن نظام الفائز الأول يتمتع بمجموعة من الميزات الحسنة ، وله بالمقابل جوانب سلبية أيضاً ، وبالتالي يعتمد الأخذ به من قبل أي بلد على مقدار تفوق الجوانب الإيجابية منه على السلبية ، ويعتبر الوضوح في القانون وسهولته وقدرته على قيام حكومات الحزب الواحد، فضلاً عن إقامته معارضة قوية ، بالإضافة الى الحد من حصول الأحزاب المتطرفة على تمثيل واسع لها ، وكذلك تقوية العلاقة بين الممثلين وناخبهم ، من أبرز إيجابيات هذا القانون⁽²²⁾.

أما الجوانب السلبية لنظام الفائز الأول فأبرزها ، صعوبة حصول الأحزاب الصغيرة على تمثيل عادل ، فضلاً من حرمانه للأقليات من الحصول على نسبة معتبرة من المقاعد ، وكذلك عدم تمثيل النساء بما يرضي الطموح⁽²³⁾.

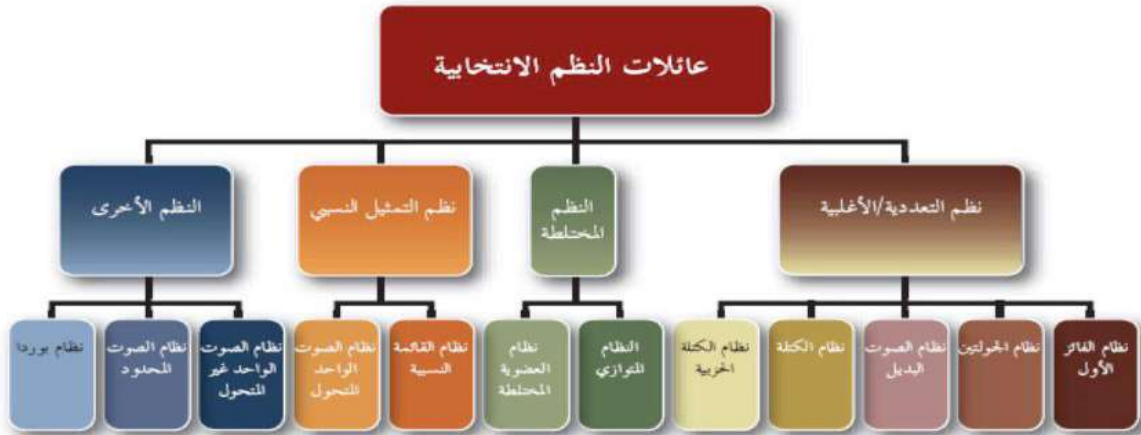
وبالنسبة لتطبيق قانون رقم 9 لسنة 2020 ، فقد جرت الإنتخابات المبكرة بموجبه في يوم 2021/10/10 وكانت نتائجها تشير الى تفوق الأحزاب التقليدية مع صعود لشخصيات مستقلة جديدة ، مع تحقق زيادة في عدد تمثيل النساء وصل الى 93 امرأة ، وبعد إنتهاء الإنتخابات وظهور النتائج ، تحالفت بعض الأحزاب التقليدية الفائزة تحالفاً فيما بينها تحت مسمى (حكومة الأغلبية الوطنية) ، وفي اول حضور للنواب في جلسة مجلس النواب وبعد أداء اليمين وتسلم رئيس السن إدارة الجلسة حصل إرباك واضح في البرلمان بسبب التنافس الحاد بين الأحزاب فيما بينها على منصب رئيس البرلمان ونائبيه ، فكانت مخرجات الجلسة تشير الى عدم حصول النتائج التي كان يتمناها الشعب ، إذ يبدو أن الواقع باقٍ على ما هو عليه ، وينذر بحالة من الإنسداد السياسي إن لم يتم تدارك الأمر، وبالفعل كان لقرارات المحكمة الاتحادية اللاحقة حول الجلسة الأولى، ونصاب جلسة البرلمان لإختيار رئيس الجمهورية ، ومفهوم الكتلة الأكبر ، وقرار المحكمة بعدم أهلية السيد (هوشيار زيباري) بالترشح لرئاسة الجمهورية ، والقرار الخاص بوجوب تسليم نفط الإقليم المستخرج لشركة سومو، ونقض قانون نفط الإقليم ، كل هذه القرارات وما رافقها من المتغيرات في الواقع السياسي الداخلي والإقليمي والدولي، انعكست بشكل مباشر على مواقف بعض الكتل السياسية والتي ربما قد تتراجع عن مواقفها مستقبلاً بما يحقق إنفراجاً في الوضع السياسي وينهي من حالة الإنسداد القائمة حالياً.

المبحث الثالث: النظام الانتخابي الأنسب للواقع العراقي

مر علينا في المبحث الأول أنه يوجد هناك طيف واسع من الأنظمة الانتخابية في العالم ، وتقوم كل دولة باختيار النظام الانتخابي الأنسب لظروفها السياسي والاجتماعية لغرض اختيار السلطات فيها دورياً من قبل الناخبين ، وبالتالي فإنه لا يوجد نظام انتخابي أمثل يكون صالحاً لجميع الدول وفي جميع الظروف ، وحتى هذه الأنظمة الانتخابية التي قد تكون ملائمة لبلد معين في ظروف معينة ، لاتكون ملائمة لها في ظروف أخرى (24).

ويبين الشكل رقم (1) مخططاً للنظم الانتخابية على إختلاف أنواعها، والمعتمدة في العديد من دول العالم. كما وتبين الخارطة في الصفحات الآتية أيضاً في الشكل رقم (2) توزيعاً للنظم الانتخابية حول العالم.

الشكل رقم (1)



المصدر: أندرو رينولدز وآخرون ، أشكال النظم الانتخابية ، ط2 ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA ، ترجمة: أيمن أيوب ، بولز كرانييليس ، السويد ، 2010

الشكل رقم (2)



المصدر: أندرو رينولدز وآخرون ، أشكال النظم الانتخابية حول العالم ، ط2 ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA ، ترجمة: أيمن أيوب ، بولز كرانييلس ، السويد ، 2010

إن واقع النظام الانتخابي المستقبلي في العراق لا تتعدى حسب استشرافنا للمستقبل أحد الخيارات الآتية، وهي:

أولاً : الإبقاء على النظام الانتخابي الذي استخدم أخيراً في الانتخابات المبكرة على صورته الحالية (القانون رقم 9 لسنة 2020) ، والذي اعتمد الترشيح الفردي والدوائر المتعددة.

ثانياً : تعديل النظام الانتخابي الأخير (القانون رقم 9 لسنة 2020) ، لتلافي الثغرات والنواقص (المشار لها في الصفحات الآتية من هذا المبحث) التي ظهرت عند تطبيقه.

ثالثاً: تشريع قانون جديد يختلف كلياً عن القانون الأخير، يحقق العدالة والشفافية والنزاهة، ويراعي تلبية طموحات الأحزاب والمرشحين الأفراد المستقلين على حد سواء، مع توفير متطلباته الأساسية.

ويرى الباحث أن النظام الانتخابي الأنسب للواقع العراقي في المستقبل هو الخيار الثالث ، ولغرض بيان ذلك نأخذ كل احتمال من الاحتمالات السابقة ونحلله بشيء من التفصيل:

الإحتمال الأول: الإبقاء على النظام الانتخابي الأخير الذي استخدم في الانتخابات المبكرة على صورته الحالية والذي اعتمد الترشيح الفردي والدوائر المتعددة.

جاء تشريع القانون الانتخابي الأخير رقم 9 لسنة 2020 وكما بينا سابقا بعد مطالبات جماهيرية كثيرة في تشرين عام 2019 ، وكانت احدى نتائجه هو تشريع القانون أعلاه ، حيث اعتمد القانون الترشيح الفردي والدوائر المتعددة ، مع تحديد موعد جديد لإنتخابات مبكرة لغرض التعجيل بالتغيير المنشود. ولكن على الرغم من الإيجابيات الظاهرة للقانون ، كإتاحته للترشيح الفردي للأشخاص بعيداً عن هيمنة الأحزاب، فضلاً عن تعدد الدوائر الانتخابية والتي بلغت 83 دائرة حسب القانون ، وإمكانية صعود العديد من المرشحين المستقلين الجدد الى البرلمان ، إلا أنه كانت هناك بالمقابل أيضا العديد من الثغرات والنواقص التي شابت نصوص القانون وتطبيقه مما أثر بشكل أو بآخر على مخرجاته ، ولعل من أبرزها

1- عدم الدقة في توزيع الدوائر الانتخابية على الوجه الذي يحقق المبدأ الدستوري (نائب لكل مئة ألف ناخب) ، حيث أن كثيراً من الدوائر الانتخابية شهدت إختلال هذه النسبة مما أثر بشكل أو آخر على شرعية النائب المنتخب .

2- حرمان طيف واسع من الناخبين العراقيين لا سيما ناخبي الخارج من الإشتراك في الإنتخابات ، لأن القانون اشترط ان تكون لديهم بطاقة إنتخابية بايومترية ، في حين ان هناك اعداد كبيرة من ناخبي الداخل لا يملكون هذه البطاقة أصلا ، فكيف بناخبي الخارج ؟ ، لذا فقد تعذر اشتراك ناخبي الخارج في هذه الإنتخابات .

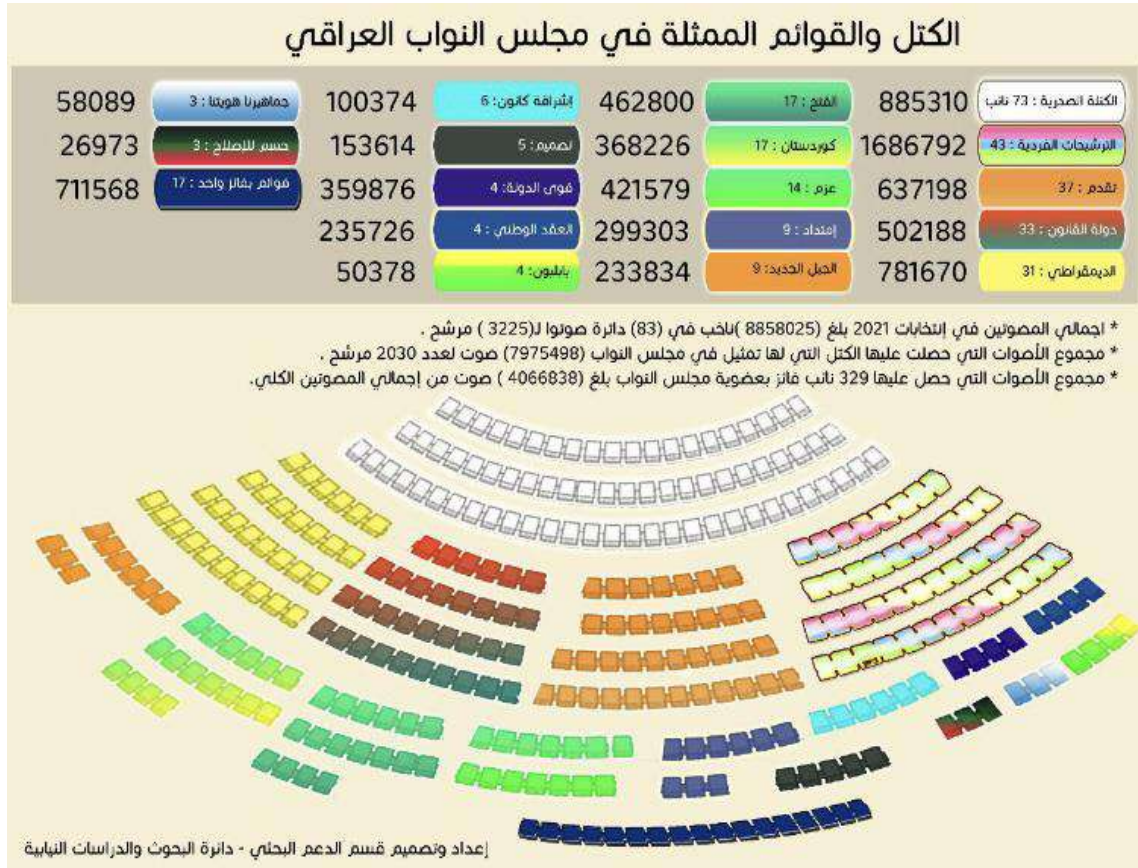
3- ان القانون بصيغته الحالية يهدر الكثير من الأصوات الصحيحة ، فعلى الرغم من ان النواب المستقلين حصلوا على ما يزيد على المليون ونصف صوت صحيح ، إلا انهم لم يحصلوا على مقاعد تماثلها ، في حين إن بعض الأحزاب التقليدية حصلت على عدد أقل بكثير من هذه الأصوات ، ولكنها حصلت على عدد مقاعد اكبر من المستقلين ، ويبين الشكل رقم (3) الآتي هذه الحقيقة بوضوح .

4- لم يميز القانون في نصوصه بشكل دقيق بين البطاقة البايومترية (التي تحتوي على صورة الناخب) ، وبين البطاقة الألكترونية (التي لا تحتوي على صورة الناخب) ، عند تشريع القانون ، وكان الأولى اعتماد البطاقة البايومترية حصراً.

5- شهدت بعض الجوانب الإجرائية الفنية الخاصة بالإنتخابات والتي جاءت في المادتين 38 و 39 من القانون، ارباكاً واضحاً وتعقيداً لاداعي له ، مما أضاف اعباءً جديدة على المفوضية وموظفيها من خلال دمج اجراءات الفرز والعد الألكتروني واليدوي لنفس المحطات في تعقيد لاداعي له

للإجراءات ، وكان من الممكن تخفيف الكثير من هذه الإجراءات المعقدة من خلال الإستشارة الدقيقة للمختصين والخبراء في الشأن الانتخابي عن الأسلوب الأنسب للفرز والعد في يوم الإقتراع وذلك عند تشريع القانون .

الشكل رقم (3)



ثانياً : تعديل النظام الانتخابي الأخير لتلافي الثغرات والنواقص التي اكتنفها القانون الأخير عند تطبيقه. يأتي هذا الإحتمال كبديل عن الإحتمال الأول في حال ذهب المشرع العراقي الى اختياره ، حيث يبقى على ذات النظام الانتخابي مع تلافي الثغرات وحالات النقص التي وردت في القانون نتيجة تشريعه على عجل ، وما ظهر من بعض الإجراءات الصعبة والمعقدة عند تطبيقه، والتي أوردناها في الفقرة أولاً ، وذلك من خلال تعديلها.

ثالثاً: تشريع قانون إنتخابي جديد مع توفير متطلباته الأساسية:

أ- تشريع قانون انتخابي جديد:

إن تشريع قانون انتخابي جديد آخر يتيح للناخبين تحقيق آمالهم وطموحاتهم في اختيار ممثليهم يعتمد الى درجة كبيرة على دراسة متأنية واستشارة لذوي الإختصاص من أجل الوصول الى قانون أمثل تكون مخرجاته مرضيه لأغلب الناخبين ، ومحققة للإستقرار السياسي المنشود. (وحسب رأي الباحث) فإن النظام الأمثل (إذا كانت هناك نية جادة لأصحاب القرار السياسي للذهاب بمثل هكذا خطوة) هو النظام الانتخابي المختلط الذي يمزج بين الإنتخاب الفردي (الفائز الأول) ، ونظام التمثيل النسبي، حيث يتم تقسيم مقاعد مجلس النواب الى نصفين، النصف الأول: يتم إنتخابه عبر نظام الفائز الأول والترشيح الفردي، أما النصف الثاني: فيتم إنتخابه عبر نظام التمثيل النسبي والترشيح بالقوائم الحزبية، ومن الممكن فنيا صياغة هكذا مشروع قانون من قبل الحكومة بعد دراسته بشكل جيد والإستعانة بالخبرات المتخصصة في مجال الإنتخابات المحلية والدولية ، فضلا عن الإستعانة بالخبرات الأكاديمية في الجامعات ، ولأبأس من الإستئناس أيضا بالأنظمة الإنتخابية والتجارب الدولية التي تطبق مثل هكذا أنظمة أنتخابية (القانون الانتخابي الألماني مثلا) للإستفادة منها، ومن ثم إرساله الى مجلس النواب لغرض تشريعه ، ويتزامن ذلك مع حملة من التثقيف والتوعية للنخب والمجتمع بتفاصيل القانون وشرح أهمية ما ينطوي عليه من فوائد وأبعاد تحقق العدالة والإنصاف لجميع المرشحين.

ب- المتطلبات الأساسية للقانون:

لغرض سلامة تطبيق أي قانون ونجاحه لابد من توفير المتطلبات الأساسية له ، وبالنسبة لقانون مهم مثل قانون الإنتخابات لابد من توفر جملة من المتطلبات الأساسية التشريعية والتنفيذية والإجرائية لغرض سلامة تطبيقه من جميع النواحي، ولعل من أهمها (حسب الباحث):

1- التوزيع العادل والشفاف للدوائر الإنتخابية وعلى أساس حدود جغرافية واضحة ومحددة لكل دائرة ، وحسب ما يحدد القانون الانتخابي من حجم لهذه الدوائر من صغر أو كبير ، وفي العراق على سبيل المثال تكون الدوائر المختارة أحد الخيارات الآتية: (العراق بحدوده الدولية دائرة وطنية انتخابية واحدة ، المحافظات العراقية بحدودها الجغرافية المعروفة دوائر انتخابية ، الأقضية بحدودها الجغرافية إذا ذهب القانون بإتجاه دوائر أصغر ، النواحي بحدودها الجغرافية اذا ذهب المشرع بإتجاه الدوائر الأصغر) ، أما تقسيم الدوائر الإنتخابية بدون وجود حدود جغرافية واضحة فهذا لا يحقق مبدأ العدالة والشفافية حسب المعايير الدولية.

2- توزيع البطاقة الإنتخابية البايومترية (وليست الألكترونية القديمة غير الحاوية على صورة الناخب) ، لجميع الناخبين العراقيين (في الداخل والخارج) ، وفق خطة تضعها الإدارة الإنتخابية

قبل مدة مناسبة من إجراء الإنتخابات، ولا يسمح قانونا لأي ناخب بالتصويت اذا كان لا يمتلك هذه البطاقة.

3- تفعيل المواد القانونية التي نص عليها قانون الأحزاب رقم 36 لسنة 2015 المتعلقة بعدم إمتلاك الأحزاب المسجلة لديها لفصائل مسلحة أو مليشيات عسكرية خارج إطار الدولة ، وعدم إمتلاكها لمصادر التمويل الخارجية، فضلا عن عدم توظيف المال السياسي في الإنتخابات، وغيرها من المواد القانونية التي إشتمل عليها القانون.

4- التأكيد على إستقلالية الإدارة الإنتخابية (المفوضية) من خلال وقفها على مسافة واحدة من جميع الأحزاب والمرشحين، وفك الإشتباك الذي أحدثه القانون رقم 31 لسنة 2019 مع القضاء ، عن طريق إختيار قضاة متقاعدين إنتهى عملهم في السلك القضائي ، أو بالرجوع الى المفوضين الخبراء من غير القضاة بما ينسجم مع المادة 102 من الدستور.

5- تفعيل الرقابة المحلية والدولية على كامل إجراءات العملية الإنتخابية ابتداء من تحديث سجل الناخبين وباقي فقرات الجدول العملياتي الخاص بالإنتخابات وصولا الى يوم الإقتراع ، وهو ما يطلق عليه الرقابة طويلة الأمد (Long Term Observation) أو إختصارا LTO، ولا تكون الرقابة مقتصرة على يوم الإقتراع فقط والتي يطلق عليه (Short Term Observation) ، أو إختصارا STO ، كما هو حاصل في أغلب العمليات الإنتخابية السابقة.

الخاتمة

يتضح من خلال البحث أن عملية إختيار النظام الانتخابي الأمثل في العراق عملية ليست باليسيرة والسهلة ، إذ أنه فضلاً عن حقيقة أنه لا يوجد نظام انتخابي أمثل لأي دولة في العالم ، فإن العراق بوضعه الإستثنائي قبل وبعد عام 2003 يتطلب بذل جهود كبيرة من أجل التوصل الى نظام انتخابي يرضي قدر الإمكان أغلب إن لم نقل كل مكونات الشعب العراقي .

هذا وقد تم استخدام عدد من الأنظمة الانتخابية في العراق والتي تم الإشارة لها في البحث ولعل أبرزها نظام التمثيل النسبي لغاية عام 2018 ، ثم تم الإنتقال الى نظام الإنتخاب الفردي والدوائر المتعددة خلال الإنتخابات المبكرة لعام 2021 ، وعلى الرغم من الملاحظات التي ترد دائماً على أي قانون انتخابي ، وهذه ربما تكون حالة صحية (من بعض الوجوه) من خلال المراجعة الدائمة للقوانين بغية الوصول مستقبلاً الى النظام الانتخابي الأنسب للواقع العراقي ، حيث أن السبيل الوحيد والأفضل في المجال الإجتماعي للوصول الى أفضل الخيارات والنتائج يكاد يكون الواقع التجريبي وما يتعلمه الإنسان من تجارب الآخرين ، كما لا بد من إشراك جميع المكونات والفعاليات الإجتماعية واستمزازج آرائها ، فضلاً عن آراء المختصين والفنيين في المجال الانتخابي ، وذلك بغية الوصول الى أفضل صور الأنظمة الانتخابية للواقع العراقي ، والتي تتفق مع تطلعات وطموحات الجماهير من جهة ، ولا تتعارض مع المبادئ الدستورية والقانونية من جهة أخرى ، وقد إنتهى البحث الى ان النظام الانتخابي الأنسب للواقع السياسي والإجتماعي في العراق هو النظام الانتخابي المختلط الذي يمزج بين الإنتخاب الفردي (الفائز الأول) ، ونظام التمثيل النسبي.

الهوامش

- 1- المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، ج1 ، ط 8 ، الإدارة العامة للمعاجم وحياء التراث ، دار الدعوة ، إسطنبول ، 1989 ، ص908.
- 2- سعد العبدلي ، الموسوعة التشريعية الانتخابية الانتخابات العراقية بعد عام 2003 ، الجزء الأول ، مطبعة الشروق ، النجف الاشرف ، 2016 ، ص39.
- 3- مجدي حلمي ، النظم الانتخابية ومعايير وضعها ، 2019 ، ص1.
- 4- نفس المصدر.
- 5- أندرو رينولدز وآخرون ، أشكال النظم الانتخابية ، ط2 ، دليل المؤسسة الدولية الديمقراطية والإنتخابات IDEA ، ترجمة : أيمن أيوب ، بولز كرانيلس ، السويد ، 2010 ، ص19.
- 6- أروى فخري عبد اللطيف ، مبادئ النظام الانتخابي في العراق لعام 2010.

- 7- نفس المصدر.
- 8- أندرو رينولدز وآخرون، 2010، ص15.
- 9- لرقم رشيد ، النظم الانتخابية واثرا على الأحزاب السياسية في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 2006 ، ص11.
- 10- نفس المصدر.
- 11- شبكة المعرفة الانتخابية ACE ، معايير تصميم النظم الانتخابية ، 2022.
- 12- سعد العبدلي، 2016، ص67.
- 13- فاروق عبد الحميد محمود ، حق الانتخابات وضماناته ، دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة المنصورة ، كلية الحقوق ، القاهرة ، 1998 ، ص82.
- 14- رياض البدران ، النظام الانتخابي بالعراق واثره في عملية التحول الديمقراطي ، ط 1 ، مطبعة جعفر العصامي ، بغداد ، 2016، ص56.
- 15- عصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية ، ط 2 ، منشورات زين القانونية، لبنان ، 2011 ، ص ص418-425.
- 16- نفس المصدر.
- 17- عبد العزيز عليوي العيساوي ، النظام الانتخابي الأنسب لعراق ديمقراطي ، ط 2 ، نشر وتوزيع المكتبة القانونية ، بغداد ، 2017، ص113.
- 18- نفس المصدر، ص175.
- 19- صفاء إبراهيم الموسوي ، أثر الرقابة الدولية على الانتخابات التشريعية العراقية لسنة 2014 (دراسة مقارنة) ، ط 1 ، مطبعة العين ، بغداد ، 2015 ، ص91.
- 20- عدنان عبد الحسين ، الانتخابات المبكره في ظل قانوني انتخابات مجلس النواب ومفوضية الانتخابات الجديدين ، مجلة الرواق ، العدد الخامس ، 2021 ، ص7.
- 21- أندرو رينولدز وآخرون، 2010، ص15.
- 22- علي الشكراوي، النظم السياسية المعاصرة ، ص5.
- 23- نفس المصدر.
- 24- عبد العزيز عليوي، 2017، ص296.

المصادر

القرآن الكريم

أولاً: القواميس:

1- المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، ج1 ، ط 8 ، الإدارة العامة للمعاجم وحياء التراث ، دار الدعوة ، إسطنبول ، 1989 .
ثانياً: الكتب العربية والمترجمة:

1- سعد العبدلي ، الموسوعة التشريعية الانتخابية العراقية بعد عام 2003 ، الجزء الأول ، مطبعة الشروق ، النجف الاشرف ، 2016 .

2- أندرو رينولدز وآخرون ، أشكال النظم الانتخابية ، ط2 ، دليل المؤسسة الدولية الديمقراطية والانتخابات IDEA ، ترجمة : أيمن أيوب ، بولز كرانييس ، السويد ، 2010 .

3- رياض البدران ، النظام الانتخابي بالعراق واثره في عملية التحول الديمقراطي ، ط 1 ، مطبعة جعفر العصامي ، بغداد ، 2016 .

4- صفاء إبراهيم الموسوي ، أثر الرقابة الدولية على الانتخابات التشريعية العراقية لسنة 2014 (دراسة مقارنة) ، ط 1 ، مطبعة العين ، بغداد ، 2015 .

5- عبد العزيز عليوي العيساوي ، النظام الانتخابي الأنسب لعراق ديمقراطي ، ط 2 ، نشر وتوزيع المكتبة القانونية ، بغداد ، 2017 .

6- عصام نعمة إسماعيل ، النظم الانتخابية ، ط 2 ، منشورات زين القانونية، لبنان ، 2011 .
ثالثاً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

1- مجدي حلمي ، النظم الانتخابية ومعايير وضعها ، متاح على الرابط الالكتروني : <https://www.nhre-qa.org>

2- لرقم رشيد ، النظم الانتخابية واثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 2006 .

3- فاروق عبد الحميد محمود ، حق الانتخابات وضماناته ، دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة المنصورة ، كلية الحقوق ، القاهرة ، 1998 .

رابعاً: البحوث:

1- أروى فخري عبد اللطيف ، مبادئ النظام الانتخابي في العراق لعام 2010 ، متاح على الرابط : <https://www.iasj.net>

2- علي الشكراوي ، النظم السياسية المعاصرة، متاح على الرابط: aceproject.org, 2022

3- شبكة المعرفة الانتخابية، معايير تصميم النظم الانتخابية، متاح على الرابط: Uobabylon.edu.iq,

2022

خامسا: المجالات:

- 1- جريدة الوقائع العراقية رقم 4481 في 2018/2/10 .
- 2- جريدة الوقائع العراقية رقم 4483 في 2018/3/12 .
- 3- جريدة الوقائع العراقية رقم 4506 في 2018/9/17 .
- 4- عدنان عبد الحسين ، الإنتخابات المبكره في ظل قانوني انتخابات مجلس النواب ومفوضية الإنتخابات الجديدين ، مجلة الرواق ، العدد الخامس ، 2021 .

سادسا: القوانين:

- 1- القانون رقم 26 لسنة 2009.
- 2- القانون رقم 9 لسنة 2020.



تاريخ استلام البحث 5 / 1 / 2022

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 17 / 4 / 2022

رقم الابداع الوطني / 2019 / 2375

اليات مكافحة الفساد المالي في العراق في ظل المنظمات الدولية والمحلية

**Mechanisms to combat financial corruption in Iraq under international
and local organizations**

م.د. فادية عباس هادي

L.Dr. Fadia Abbas Hadi

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad

drfadya2020@gmail.com

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

المخلص

يعد الفساد المالي ظاهرة سياسية واجتماعية قديمة ارتبط وجودها بنشوء السلطات والدول، وتعدى انتشارها الحدود والحواجز بين الدول، وارتبطت الظاهرة بضعف قيم النزاهة، ونظم المساءلة، والرقابة الفعالة، وتترافق عادة مع ضعف أو جهل المواطن بحقوقه، أو خوفه من السلطات، ويعمل الفساد على إعاقة عملية التنمية وتحقيق الازدهار للشعوب، ويقوض بناء الديمقراطية، ويقلص مجال دولة القانون والمؤسسات وتضعف ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة ومسؤوليها، ما يملئ بالضرورة أن تكون الوقاية منه ضرورة ومصلحة عامة شاملة.

الكلمات المفتاحية: "الفساد المالي"، "دولة القانون"، "طرق الوقاية"

Abstract

Financial corruption is an old political and social phenomenon associated with the emergence of authorities and states, and its spread has exceeded borders and barriers between states, and the phenomenon has been associated with weak values of integrity, accountability systems, effective oversight, usually associated with the weakness or ignorance of citizens' rights, or fear of the authorities, corruption hinders the development process and prosperity of peoples, undermines the building of democracy, reduces the scope of the state of law and institutions and weakens citizens' confidence in state institutions and officials, Prevention necessarily dictates that prevention is a necessity and a comprehensive public interest.

Keywords: "Financial Corruption" ، "State of Law" ، "Prevention Methods"

المقدمة

إن ما يشهده العراق من ظواهر غريبة وأزمات سياسية واقتصادية واجتماعية تتباين في أشكالها وأحجامها ولعل من أهم تلك الظواهر تأثيراً بعد الإرهاب هي ظاهرة الفساد وبكل أنواعه (الإداري والمالي والسياسي والقضائي).

وقد تزايد اهتمام الحكومات بمشكلة الفساد وبما تفرزه من انعكاسات سلبية وأضراراً بالغة في مختلف ميادين الحياة الإنسانية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، في الوقت الذي تسعى به كافة بلدان العالم إلى مواكبة متطلبات التطورات المتسارعة التي تشهدها الساحة العالمية والتحول من الانغلاق الاقتصادي إلى الانفتاح، والاندماج في الاقتصاد العالمي، وتحرير الأسواق. وإن الانخراط ومواكبة التطور الدولي سلاح ذو حدين، فهو من جانب فتح آفاقاً جديدة ويتيح فرصاً كثيرة لانتقال الدولة الى مراحل متقدمة، ومن جانب آخر خلق تحديات كبيرة على الدول والمجتمع الدولي والمتمثلة باستخدام تكنولوجيا عالية في ممارسات الفساد في ظل تطورات تقنية المعلومات وهيمنة الاقتصاديات الخدمية ورفع حواجز الحماية التجارية أمام تدفقات الاستثمارات والخدمات المالية، كل ذلك ساعد في إنجاز الأعمال غير المشروعة مثل إمكانية اختراق الأسواق المالية العالمية التي سببت في أزمات مالية عنيفة لكثير من الحكومات والشركات والبنوك في مختلف بلدان العالم.

وتعدّ الإرادة السياسية الركيّزة الأساس في مكافحة الفساد والحد من آثاره المدمرة على مقدرات الشعب، ولو افترضنا توافر هذه الإرادة بنسبة ما، فالتساؤل الذي يطرح هنا هو: ما هي الآليات أو الخطوات التي يجب القيام بها على المدى القريب والبعيد لمكافحة الفساد في العراق والعالم، وبناءً على ما سبق فإن موضوع الفساد يحتل مكاناً مميزاً في المواضيع المثارة في عصرنا لما له من آثار وانعكاسات كبيرة محلياً وعالمياً، ويتجلى الاهتمام في هذا الموضوع بمؤشرات كثيرة يمكن معرفتها من خلال العدد الكبير من البحوث التي أجريت بهذا الصدد. والاهتمام الدولي المتزايد بهذا الموضوع. هذه التساؤلات وسواها ستستعرضها الورقة البحثية من منظور استراتيجي لمكافحة الفساد في العراق في ظل المنظمات الدولية والمحلية.

المبحث الأول: الفساد المالي وطبيعته

الفساد ظاهرة سياسية واجتماعية قديمة ارتبط وجودها بنشوء السلطات والدول، وتعدى انتشارها الحدود والحواجر بين الدول، وارتبطت الظاهرة بضعف قيم النزاهة، ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في المجتمع، التي تمكّن من ممارسة الرقابة الفعالة، وتترافق عادة مع ضعف أو جهل المواطن بحقوقه، أو خوفه من السلطات.

ولفساد تكلفة اجتماعية واقتصادية وسياسية باهضة، حيث يعمل على إعاقة عملية التنمية وتحقيق الازدهار للشعوب، ويقوض بناء الديمقراطية، ويقوّص مجال دولة القانون والمؤسسات وتضعف ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة ومسؤوليها، ما يملئ بالضرورة أن تكون الوقاية منه ضرورة ومصصلحة عامة شاملة.

وارتبطت مظاهر الفساد في الدول، بمجاميع من أفرادها يرغبون في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية، ويعلمون عدم أحقيتهم فيها، مما يدفعهم للجوء إلى وسائل غير مشروعة للوصول إليها، منها إقصاء من له حق فيها أو الحصول عليها عن طريق الرشوة أو المحسوبية أو الوساطة أو الاختلاس أو غيرها⁽¹⁾. ولم يعد الفساد مسألة محلية وإنما ظاهرة تتخطى الحدود القومية وتؤثر على جميع المجتمعات والاقتصاديات، ولمعرفة معنى الفساد وأهم خصائصه ارتئينا تقسيم المبحث الى:

أولاً: مفهوم الفساد والفساد المالي

ثانياً: اشكال ومظاهر الفساد المالي

ثالثاً: انواع الفساد المالي

رابعاً: اسباب ونتائج انتشار الفساد المالي

اولاً: مفهوم الفساد والفساد المالي.

وهو مصطلح له معان عديدة ومتنوعة، وارتبطت كلمة الفساد تاريخياً وشعبياً في أذهان الناس بمفهوم (الشر) أو بالنواحي السلبية إجمالاً، ولعل البدء بالمفاهيم اللغوية يساعد على الانطلاق في تفسير معنى الفساد، إذ تعني كلمة الفساد في معاجم اللغة على انه مصدر من الفعل فسد، فنقول فسد الشيء يفسد فهو فاسد و(فُسد) بالضم أيضاً (فساد) فهو (فسيد) و(أفسده ففسد) والمفسدة ضد المصلحة⁽²⁾ والفساد يعني التلف، العطب، الاضطراب، الخلل، الجذب، القحط، الحاق الضرر. كقوله تعالى: { ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ }⁽³⁾ أو يأتي الفساد بمعنى الطغيان كقوله تعالى: { لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ }⁽⁴⁾، أو يأتي كذلك بمعنى العصيان لأوامر الله عز وجل كقوله تعالى: { إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جُزَاؤُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ }⁽⁵⁾.

وأيضاً الفساد في اللغة هو تلف الشيء وعدم صلاحيته. نقول فسد الطعام أي إصابة العفن والتلف ولم يعد صالحاً للاستهلاك والاستخدام، ونقول فسد الماء أي تغير طعمه ولونه وأصبح أسناً وغير صالح للشرب ولم يعد ذو نفعاً. فالفساد أذن هو نقيض الصلاح وضده⁽⁶⁾.

أما مصطلح الفساد قانونياً، فقد تعددت تعاريف الفساد التي تناولتها التشريعات والقوانين المختصة والباحثين في مجال مكافحة الفساد، وعلى الرغم من اتفاق المعظم على ارتباط معنى الفساد بما هو سيئ في المجمل، فالنظرة إلى الفساد ومحاولة تعريفه من قبل الباحثين تتأثر بالحقل العلمي للباحث، وبالمنظور الذي ينطلق منه الراغب في تفسير الفساد⁽⁷⁾.

وعرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه (كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته)⁽⁸⁾.

ويذهب بعضهم في تعريفهم للفساد بأنه (صورة لا الأخلاقية وعمل غير قانوني يقوم به الشخص الذي يمارسه، بقصد الحصول على منفعة شخصية)⁽⁹⁾، وترجع ممارسة الفساد إلى عدم استقامة ذاتية لمثل هذا الشخص، وبالتالي فهو انتهاك لقيم الفرد، وقيم المجتمع الذي يمارس ضده هذا السلوك. وكذلك عرّفه البنك الدولي بأنه (إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص).⁽¹⁰⁾

وعرفه صندوق النقد الدولي بأنه (علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد).⁽¹¹⁾

ألا إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2004 لم تتبنى تعريفاً شاملاً للفساد وإنما اقتصرت على ذكر الأعمال الجرمية التي تعد سلوكاً فاسداً، وهي الرشوة في القطاعين العام والخاص، والاختلاس، والمتاجرة بالنفوذ وإساءة استعمال الوظيفة والأثرء غير المشروع، وغسل العائدات الإجرامية.⁽¹²⁾

ومن هذا يمكن القول بأن الاتفاقية قد تجنبت تقديم تعريف للفساد بالنظر إلى اختلاف مفهومه من دولة إلى أخرى مما يعني صعوبة الوصول إلى تعريف مشترك يحظى بالإجماع، بالإضافة إلى أنها قد تركت للدول الأعضاء إمكانية معالجة أشكال مختلفة من الفساد قد تنشأ مستقبلاً على أساس إن مفهوم الفساد مرن وقابل للتكييف بين مجتمع وآخر⁽¹³⁾.

أما على صعيد التشريعات الداخلية فإن بعض القوانين المعنية بمكافحة الفساد قد تجنبت هي الأخرى تعريف الفساد وأكتفت بالإشارة إلى تحديد الأفعال التي تشكل جرائم الفساد مثل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر المرقم 106 لسنة 2006، أما القانون التنظيمي العراقي الصادر عن مجلس الحكم (المنحل) الملحق بأمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) المرقم 55 لسنة 2004 الذي تم بموجبه إنشاء هيئة النزاهة في العراق⁽¹⁴⁾، وقانون هيئة النزاهة المعدل رقم (30) لسنة 2011⁽¹⁵⁾، وقانون هيئة النزاهة النافذ رقم (30) لسنة 2019⁽¹⁶⁾، لم يأت بتعريف محدد للفساد المالي وإنما أكتفى بتحديد جرائم الفساد التي تدخل في اختصاص هيئة النزاهة⁽¹⁷⁾، وقد أشار إلى مصطلح الفساد المالي عندما عرف قضية فساد بأنها ((دعوى جزائية يجري التحقيق فيها بشأن جريمة من جرائم سرقة أموال الدولة، الرشوة ...))⁽¹⁸⁾، حيث لم يحدد المشرع تعريف محدد للفساد المالي، كون عمل المشرع ينصرف إلى معالجة الموضوع المراد إصدار تشريع بشأنه ولا يكثر كثيراً بوضع التعارف وصياغتها. أما الفقهاء فقد عرفوه بتعاريف كثيرة، حيث عرّفه بعضهم بأنه "سلوك الموظف العام الذي ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة"⁽¹⁹⁾

ومن الملاحظ أن التعريفات السابقة (رغم اختلاف التعبير) تتفق في مجملها على بعض النقاط المهمة، وهي:

- يقوم الفساد على أساس استغلال المنصب العام أو النفوذ الوظيفي أو السلطة الممنوحة لإدارة مرفق عام أو تقديم خدمات عامة أو إدارة أموال وممتلكات عامة، لتحقيق منافع شخصية.

- يعتبر الفساد عملاً مخالفاً للقانون والنظام، وغير منسجم مع القيم الأخلاقية الإيجابية السائدة في المجتمع.
 - الفساد هو سوء سلوك ذاتي ينعكس سلباً على الآخرين، وتكون المكاسب التي يجنيها الشخص على حساب المال العام، أو المصلحة العامة.
- ويمكننا القول بأن ما تقدم كان نبذة مختصرة عن مفهوم الفساد لغة اصطلاحاً وتعريفات الفقهاء والباحثين لهذا المصطلح، ومن خلال تحليل المفاهيم السابقة يمكن تعريف الفساد (هو شكل من أشكال الجرائم المتضمنة الاستيلاء على الأموال العامة من خلال إساءة استخدام السلطة أو الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة).

ثانياً: أشكال ومظاهر الفساد المالي: للفساد أشكال عديدة يمكن الإشارة إليها في: (20).

- 1- سوء استخدام الروتين: إن تعقيد الإجراءات الإدارية وسوء استخدام الروتين قد يدفع ببعض المواطنين إلى استخدام الأساليب غير المشروعة من أجل الحصول على خدمة ما أو انجاز بأقل جهد أو كلفة.
- 2- الممارسة غير الآمنة للصلاحيات: ان الممارسة غير الآمنة للصلاحيات الممنوحة للموظف قد تدفع به إلى منح الامتيازات والتسهيلات لبعض المواطنين وحرمان البعض الآخر منها دون الاستناد إلى أسس وقواعد موضوعية أو إلى سياسة معينة.
- 3- ممارسات مخالفة للقانون: ويعني قيام الموظف في الجهاز الإداري بممارسات مخالفة للقانون ونصوصه، الهدف من هذه الممارسات المخالفة للقانون هو تحقيق مكاسب شخصية بعيداً عن المصلحة العامة، (21):
- 4- الفساد المالي الناتج عن استخدام الموارد العامة لتحقيق أهداف شخصية ومثال على ذلك:
 - أ. التزوير في تقدير الضرائب وتحصيلها.
 - ب. إقامة مشروعات وهمية.
 - ت. التدخل في مجرى العدالة.
- 5- الفساد المالي الناتج عن خدمة الأقارب والأصدقاء ومثال على ذلك:
 - أ- انتهاك الإجراءات المتبعة لتحقيق مصلحة شخصية.
 - ب- التغاضي عن الأنشطة غير القانونية لصالح الأقارب والأصدقاء.
 - ت- تقديم تسهيلات غير مشروعة.
- 6- الفساد الناتج عن السرقة العامة ومثال على ذلك:
 - أ- التلاعب بالأسعار.
 - ب- التلاعب بالرواتب والأجور.

ت. التلاعب بنظم الحوافز والمكافآت . (22):

وعلى الرغم من تعدد أشكال الفساد إلا أن معظم هذه الأشكال هي أوجه لظاهرة واحدة تعبر عن ممارسات غير مشروعة خارجة عن القانون. وأشكال الفساد وفقاً للممارسة نجدها شائعة وبشكل كبير في المؤسسات العراقية وقد يعود ذلك إلى أسباب قيمية وثقافية واجتماعية وأخرى سياسية و اقتصادية .

اما مظاهر الفساد المالي فتبعاً لتعدد أشكال الفساد تعددت مظاهره والتي هي (23):

1. الرشوة (Bribery) : أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من اجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفة للأصول .

2. المحسوبية (Nepotism): أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أوجهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة ... الخ دون أن يكونوا مستحقين لها .

3. المحاباة (Favoritism): أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصلحة معينة .

4. الواسطة (Wasta): أي التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفؤ أو غير مستحق .

5. نهب المال العام: أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة .

6. الابتزاز (Black mailings): أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصرف بالفساد.

ولعل من أكبر مظاهر الفساد الشائعة حالياً في بعض المؤسسات العراقية هي، عندما يكون المسؤول الأول مشغولاً لدرجة أن يترك أمر وزارته أو جهازه الإداري في تصرف أحد موظفيه وكم من موظف أصبح في الأهمية قبل رئيسه. وهنا يبدأ الفساد الإداري في غياب المراقبة والمتابعة حتى إن العديد من القضايا المهمة التي تحتاج إلى أن يحاط المسؤول الأول بها علماً تحجب عنه ولا يعلم عنها إلا بعد وقوع كارثة أو نتيجة مساءلة للمسؤول من أعلى منه (24).

ثالثاً: أنواع الفساد المالي: وهو عدة أنواع وأقسام ويمكن تقسيمها الى:

1. **الفساد السياسي** ويشير إلى الممارسات السياسية السلبية التي تتضمن التعسف في استخدام السلطة وممارسة المتنفذين السياسيين للتجارة والاستيلاء على الأموال، ويظهر الفساد السياسي نتيجة اختلال منظومة السلطة وغياب المساءلة السياسية، وقد وصفه البعض بأنه فساد الساسة، (الحكام، وأعضاء الحكومة، وأعضاء البرلمان، وقادة الأحزاب السياسية المشتغلين بالعمل السياسي أياً كانت مواقعهم وانتماءاتهم السياسية)،⁽²⁵⁾ وقد عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد السياسي بأنه (إساءة استخدام سلطة مؤقتة من قبل مسؤولين سياسيين من أجل مكاسب خاصة بهدف زيادة السلطة أو الثروة ولا يشترط أن يشمل تبادلاً للمال فقد يتخذ شكل تبادل النفوذ أو منح تفضيل معين)⁽²⁶⁾، وهذا النوع من الفساد يؤدي إلى خلق طبقة ثرية تملك المال والتجارة والمصانع الخاصة بينما تكون هناك طبقات فقيرة ومسحوقة.

ويرتبط الفساد السياسي بنمط الحكم، وهو متلازم لكن بدرجات متفاوتة مع الحياة السياسية والنظام السياسي المستبد والمطلق والشمولي وتواطؤ المسؤولين فيه المتسببين بانتشار الفساد. ففي ظل النظم السياسية التي تعتمد إمساك شريحة محددة بالسلطة ومؤسساتها، وتقرير صيغة قراراتها بشكل خاص من خلال سيطرته على القرارات المتعلقة بالسلطات الأساسية في الدولة وبشكل خاص لسلطة المال والأمن وإدارة الممتلكات والموارد العامة وتعيين كبار المسؤولين للمؤسسات العامة⁽²⁷⁾، حيث تعتمد النظم السياسية المتسلطة على كوادرات وفئات من الموظفين الموالين لهذا النظام، وغالباً ما يوسع هذا النظام حصانة للمسؤولين من المساءلة، إما لكون مرتكبيها ينتمون إلى الحزب الحاكم نفسه، أو بسبب صلاتهم مع الأجهزة المنتفذة من أهل الثقة⁽²⁸⁾.

إن العلاقة بين الاستبداد والفساد علاقة تكاملية، فالاستبداد يؤدي إلى الفساد، والفساد يدفع إلى الاستبداد، وفي النظم الاستبدادية عادة ما يقوم الحاكم بإحاطة نفسه بشبكة من الأفراد الذين تجمعهم مصلحة واحدة، وهي الإبقاء على استقرار النظام الحاكم في منصبه أطول فترة ممكنة، لأنهم يستفيدون من وجوده في تضخيم ثرواتهم المختلفة بالعديد من السبل التي تحد من مساءلتهم بسبب الحصانة التي تجعلهم فوق القانون ما داموا يدافعون عن شرعية النظام ويمنحونه ولاءهم وتأييدهم⁽²⁹⁾. ومن أبرز الأمثلة على هذا الشكل من الفساد سن تشريعات تكون الغاية منها خدمة المصالح الخاصة لأفراد أو مجموعات على حساب المصلحة العامة، وتشكل منظومة إصلاح نظام الحكم السياسي الطريقة والوسيلة الفعالة لضمان مكافحة الفساد السياسي .

1. **الفساد المالي** : إن كل نتائج أنواع الفساد بضمنها الفساد الاقتصادي تصب في وعاء واحد وهو هدر المال العام الذي فيه قوة اقتصادية لذلك المجتمع ()، ويقصد به الانحرافات ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي والإداري في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية ويمكن ملاحظة مظاهر ذلك في الرشوة والاختلاس والتهرب الضريبي والمحسوبية والمنسوبة في التعيينات الوظيفية ومخالفة القواعد والأحكام المالية والإسراف في استخدام المال العام ().

3. **الفساد الإداري**⁽³⁰⁾ يشير إلى الانحرافات الإدارية والوظيفية التي يقوم بها الموظف أثناء تأدية عمله لتحقيق مصالح خاصة بطرق غير مشروعة وتتمثل مظاهر الفساد الإداري في مخالفة القوانين والأنظمة والتعليمات وعدم احترام العمل مثل التأخر في الحضور صباحاً والخروج في وقت مبكر عن وقت الدوام الرسمي وامتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه أو التراخي في تنفيذه وعدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء وعدم تحمل المسؤولية كتحويل الأوراق من مستوى أداري إلى آخر والتهرب من الإماءات والتوقيعات وإفشاء الأسرار الوظيفية⁽³¹⁾.

والفساد الإداري عبارة عن مجموعة من الأعمال المخالفة للقوانين وأصول العمل الإداري ومسلكياته السليمة والهادفة إلى التأثير على الإدارة العامة، أو قراراتها، أو أنشطتها، بهدف الاستفادة المباشرة أو الانتفاع غير المباشر من الوظيفة، أو التراخي وعدم الانتماء والمسؤولية تجاه العمل العام. و بهذا يعتبر الفساد ظاهرة كلية ترتبط بالمنظومة العامة بالمجتمع، وتتعلق بصورة خاصة بسلوك ووعي الأفراد في الدوائر والأجهزة الحكومية العامة مروراً بالمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية⁽³²⁾.

2. **الفساد الأخلاقي** المتمثل بمجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته، كالقيام بأعمال مخرقة بالحياء في مكان العمل، وقد يكون التحرش الجنسي في أماكن العمل من أبرز صور هذا الفساد، بحيث يقوم المسؤول المباشر باستغلال سطوته على مرؤوسيه الخاضعين له من الجنس الآخر للحصول على علاقات خاصة مقابل منحهم امتيازات وظيفية، أو غض الطرف عن مخالفاتهم⁽³³⁾.

رابعاً : أسباب ونتائج انتشار الفساد .

تتعدد الأسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة الفساد وتفشيتها في المجتمعات. و يمكن إجمال مجموعة من العوامل المرافقة والمساعدة لممارسة الفساد التي تشكل في مجملها ما تسمى بيئة الفساد. وتجدر الملاحظة هنا إلى أن هذه الأسباب، وإن كانت متواجدة بشكل أو بآخر في المجتمعات كلها، تتدرج وتختلف في الأهمية بين مجتمع وآخر ، و يمكن إجمال هذه الأسباب بالآتي:

1- أسباب سياسية وتعني هنا :

أ. ضعف الإرادة والنية الصادقة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد: وعدم اتخاذها إجراءات صارمة وقائية، أو علاجية عقابية بحق عناصر الفساد، بسبب انغماس هذه القيادة نفسها أو بعض أطرافها في الفساد، وبالتالي لا يتم تطبيق النظام بدقة وفاعلية على الجميع بسبب الحصانات، ويفلت من العقاب من لديه وساطة، أو محسوبية، أو نفوذ⁽³⁴⁾.

ب. ازدياد فرص انتشار الفساد في البلدان التي تمر في مراحل انتقالية: حيث تشهد هذه البلدان ظروفاً خاصة، سواء كانت سياسية مثل الانتقال من مرحلة الاحتلال إلى مرحلة الدولة، أو ظروفاً اقتصادية مثل التحول من نظام اقتصادي إلى آخر، أو ظروفاً اجتماعية خاصة تؤثر على النظام السياسي بشكل كبير، خاصة عندما يترافق الوضع الانتقالي مع حداثة بناء المؤسسات الوطنية والقوانين أو عدم اكتمالها؛ الأمر الذي يوفر بيئة مناسبة للفاستين، وتزداد الفرص للفساد مع ضعف الجهاز الرقابي في الرقابة على أعمال الموظفين في هذه المراحل الانتقالية.⁽³⁵⁾

ت. ويمكن لظاهرة الفساد السياسي أن تنتشر في ظل عدم استقلالية القضاء أو ضعفه أو عدم نزاهته وهو أمر يرتبط بمبدأ الفصل بين السلطات في الدولة . إذ يلاحظ أن الدول الديمقراطية تتمتع باستقلال السلطة القضائية بمعزل عن السلطين التشريعية والتنفيذية مع وجود تنسيق وتعاون بين هذه السلطات لمحافظه على استقلالية السلطة القضائية لما لهذه السلطة من دور في إرجاع الحقوق إلى أصحابها والحكم بشكل عادل بين المتخاصمين دون تمييز وهي تملك أيضاً سلطة الردع العام ونشر ثقافة العدل والمساواة بين المواطنين⁽³⁶⁾ .

2: أسباب قانونية وإدارية، وتشمل:

أ. ضعف سيادة القانون: في معظم المجتمعات التي لم تستكمل حزمة التشريعات الخاصة بتنظيم العمل العام وعدم كفاية التشريعات الخاصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، أو وجود ضعف في احترام سيادة القانون، تُنتهك الحقوق والحريات دون رادع، وتصادر حرية الرأي والتعبير والتنظيم، كما يحاصر دور الصحافة ووسائل الأعلام، وتهتمش الأحزاب والنقابات، وتضعف معها مؤسسات المجتمع المدني، ويختلّ التوازن بين السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، ويستشري الفساد الاقتصادي والاجتماعي، وبذلك يتم نسف مرتكزات التنمية السياسية جميعها.⁽³⁷⁾

ب. ضعف الجهاز القضائي: إن استقلالية وفعالية الأجهزة الرقابية التي تتولى التحقيق والملاحقة للكشف عن الجرائم وتقديمها إلى محاكم لا يتمتع قضاتها بقدرتهم على تنفيذ مساءلة كبار المسؤولين بسبب الحصانات الواسعة التي منحت لهم في القانون وتنفيذ الأحكام التي يصدرونها، يفتح المجال للإفلات من العقاب والمحاسبة والردع، بما يشجع بعض المسؤولين على استسهال التناول على المال العام، أو استغلال موقعه الوظيفي للحصول على مكاسب خاصة له أو لجماعته⁽³⁸⁾ .

ت. ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها: إن عدم استكمال بناء مؤسسات الدولة الرقابية بدءاً من وجود برلمان قوي وفعال يراقب أعمال الحكومة وسائر مسؤوليها مروراً بوجود هيئات رقابة مالية وإدارية مثل ديوان الرقابة المالية و هيئة النزاهة وغيرها يضعف آليات المساءلة في قطاعات المجتمع المختلفة خاصة في الدول التي لا تلتزم بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، في النظام السياسي، ما يقود إلى طغيان السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، وهو ما يؤدي إلى الأخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، ويقود غياب الرقابة والمتابعة، بطبيعة الحال، إلى غياب الشفافية، خصوصاً فيما يتعلق بالأعمال العامة للدولة، أو هو عدم قدرة الإدارة على ترجمة الأهداف المكونة لوظيفة الدولة إلى سياسات ثم تخطيط هذه السياسات ووصفها في برامج محددة ليحل التقدم محل التخلف⁽³⁹⁾. وينتج عن ذلك تمتع المسؤولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف، وبقليل من الخضوع للمساءلة، ما يشجعهم على استغلال مناصبهم، لتحقيق مكاسب شخصية⁽⁴⁰⁾.

ث. ضعف منظومة الشفافية والوصول للمعلومات، حيث يؤدي غياب الشفافية وحق المواطن في الحصول على المعلومات العامة لإضعاف المساءلة واطمئنان الفاسدين من أن أفعالهم ستبقى في الخفاء ولن يعلم بها أحد⁽⁴¹⁾.

3: أسباب اجتماعية واقتصادية، تشكل الأسباب الاقتصادية القسم الأكبر من الأسباب المؤدية لاستشراء جرائم الفساد الإداري والمالي ، لأن هذه الأسباب لها صلة مباشرة بحياة المواطنين ، ويمكن إعطاء تعريف موجز لهذه الأسباب بأنها : (السياسات الاقتصادية المرتجلة وسوء توزيع الثروات والموارد والدخول أو تحميل الحكومة أعباء كبيرة دون متابعة ورقابة من قبلها)⁽⁴²⁾ ، وتشمل:

أ. ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في الحياة العامة، والمؤسسات المتخصصة بمحاربة الفساد، أو التي تعمل على التوعية بأهمية مكافحته. إن ضعف المؤسسات الأهلية بأشكالها المختلفة مثل النقابات بأنواعها، والمؤسسات الأهلية بما فيها الجمعيات الخيرية والمهنية، ومؤسسات البحوث المتخصصة في المشاركة في بلورة السياسات العامة وإقرار الموازنات والخطط الوطنية في المجالات المختلفة والرقابة على تنفيذها بشكل عام، وعلى أعمال الحكومة بشكل خاص، خاصة إذا ترافق ذلك مع ضعف دور وسائل الإعلام ومحدودية الحريات التي تتمتع بها هذه الوسائل في الكشف عن قضايا الفساد.

ب. انتشار الجهل مع ثقافة متساهلة: تسهم العوامل والعلاقات الاجتماعية والجهل والتخلف وعدم الوعي بأهمية المحافظة على المال العام ونبذ الوساطة والمحسوبية والإبلاغ عن الفاسدين في نقشي الفساد، فحيثما هناك جهل عام بالحقوق الفردية للمواطن وبحقه في الاطلاع والمساءلة على دور الحكومة، وعملها في كثير من المجالات، وكذلك قلة الوعي بطبيعة الفساد وأشكاله و مخاطره، إضافة إلى ضعف الوعي الديمقراطي والوعي بحقوق المواطن؛ تساهم في انتشار الفساد، بالإضافة إلى عدم المعرفة بالآليات والنظم الإدارية التي تتم من خلالها ممارسة السلطة؛ وبالتالي عدم القدرة على الاعتراض على أعمال الحكومة بسبب عدم استخدام نظام للشكاوى فعال⁽⁴³⁾.

ت. انخفاض أجور الموظفين الحكوميين وارتفاع مستوى المعيشة: وهو الأمر الذي يشكل دافعاً قوياً لقيام البعض بالبحث عن مصادر مالية أخرى، حتى لو كان ذلك من خلال الرشوة الصغيرة (بخشيش أو إكرامية) التي يتم تبريرها أحياناً من قبل البعض لحصوله على الخدمة بشكل أفضل دون الانتباه إلى أن ذلك قد يكون على حساب الحق في القانون أو على حساب آخرين.⁽⁴⁴⁾

ث. توظيف الانتماءات الإقليمية والعرقية وعلاقات القرى في التعامل الرسمي ومنها عمليات التعيين ومنح الرخص والوكالات وغيرها والسبب يعود إلى أن الموظف داخل الجهاز الإداري يتطلع إلى من يحميه خارج أوقات الدوام الرسمي فيتجه بذلك إلى عائلته وعشيرته داخل المجتمع وذلك لعدم حماية القانون له⁽⁴⁵⁾.

وهذا ما نلاحظه في العراق بعد (2003/4/9) إذ نجد أن الموظف يميل إلى منطقتة وعشيرته ومذهبه في تقديم الخدمات أكثر من التزامه بتنفيذ القانون والتعليمات .

د. ضعف الوازع الديني أو غيابه لدى الفرد يؤدي إلى الوقوع في جرائم الفساد ذلك إن الوازع الديني يمثل رقابة داخلية للفرد تمنعه من القيام بأي عمل سيء من تلقاء نفسه وأساس هذه الرقابة هي تقوى الله سبحانه وتعالى ، لأن النفس البشرية تحتاج إلى التدين مثلما يحتاج البشر إلى الغذاء ، لأن التدين هو غذاء نفسي للإنسان⁽⁴⁶⁾.

اما آثار انتشار الفساد المالي

يؤثر الفساد على الدول بثتى المجالات، فنتأجه الخطيرة والمدمرة تؤثر سلباً على الصعيد الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، ذلك أن النظام الإداري للدولة لا يمكن فصله عن الأنظمة الأخرى ، لأن ترابط هذه النظم يشكل الفلسفة العامة لأي مجتمع من المجتمعات ، ومن هنا تتأتى خطورة جرائم الفساد عبر انعكاساته السلبية على مختلف نواحي هذه الأنظمة⁽⁴⁷⁾

أ - الآثار الاقتصادية : حيث تتمثل في :

- ضعف كفاءة المرافق العامة ونوعيتها حيث يؤثر الفساد سلباً على المعايير التي تحكم العقود الإدارية، بحيث يتغاضى كبار المسؤولين تحقيقاً لمصالحهم الشخصية، عن التكلفة، والجودة، الأمر الذي يقلل من كفاءة ونوعية الخدمات العامة، وازدياد التكلفة، (48).
 - التسبب بالفقر وعدم التوزيع العادل للدخل (49).
 - إعاقة التنمية وإضعاف النمو الاقتصادي وذلك بسبب انخفاض معدلات الاستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء، فالمستثمر يتعد عن البيئة الفاسدة، كونه يكون مضطراً على سبيل المثال لدفع الرشاوى المادية والعينية. (50) مما يؤدي الى الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية، وهروب رؤوس الأموال .
 - هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة.
 - هجرة الكفاءات الاقتصادية نظراً لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في إشغال المناصب العامة.
 - عجز الموازنة العامة: حيث إن الفساد من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض الإيرادات مع زيادة في النفقات، الأمر الذي تزداد معه حدة مشكلة العجز إذا ما تم تمويله بواسطة الجهاز المصرفي، إذ يولد معه تضخماً وعدم استقرار اقتصادي (51).
- ب - الآثار السياسية للفساد:** يمكن حصر أبرز الآثار السياسية للفساد بما يلي :
- عدم الاستقرار السياسي: حيث إن انتشار الفساد وغياب مبدأ الفصل بين السلطات وهيمنة السلطة التنفيذية وأذرعها الأمنية على الدولة ومقدراتها، يؤدي إلى ضعف المنظومة الحاكمة والصراع على السلطة، وينجم عنه بالضرورة غياب مفهوم دولة المؤسسات التي تضمن الاستقرار والرسوخ للدول لصالح مفهوم دولة الفرد أو الحزب الحاكم، الذي يضعف أركان الدولة ويجعلها عرضة للانحيار. (52)
 - التأثير على صانع القرار السياسي: يؤدي الفساد إلى افتقار العقلانية للمسؤولين الحكوميين الفاسدين في اتخاذهم للقرارات السياسية التي تؤثر في مصير الوطن، وهذا ناجم عن تركيز السلطة لدى قمة جهاز الدولة وغياب حكم القانون مما يؤدي إلى اتخاذ القرارات السياسية من دون تشاور أو الاستفادة من أجهزة ومراكز البحث التي يمكن أن تقدم معلومات مفصلة عن الواقع الذي تواجهه الدولة في مجال محدد، وعن النتائج المترتبة على أي منها مما قد يكلف الدولة عقوبات دولية، وسمعة دولية سيئة، أو دفع تعويضات مادية يكون الشعب بأمس الحاجة لها مثال على ذلك قرارات النظام السابق التي دفع ثمنها الشعب العراقي وقرارات الحكومات المتعاقبة منذ 2003. (53)
- ج - الآثار الاجتماعية:** تكمن أبرز الآثار الاجتماعية المترتبة على الفساد بما يلي: (54)

- اثر الفساد في تدني التعليم حيث ان الفساد الإداري والمالي يمتص الاموال المخصصة للتعليم الذي يعتبر ركن مهم للارتقاء بالمجتمع، (55) ، وقد بدأ ذلك واضحا منذ التغيير السياسي عام 2003 حيث يعكس الواقع العملي عزوف الكثير من المعلمين والمدرسين عن أداء واجباتهم التربوية والتعليمية في المدارس من اجل الضغط على الطلبة لدفع الرشاوى عبر واجهة الدروس الخصوصية وبالتالي تدهور المستوى التعليمي بكافة مراحله، اما في اطار التعليم الجامعي فان تخصيص الدراسات العليا والمنح الدراسية على أساس الانتماء الحزبي والمحسوبية او مقابل رشاوى ساهم في استبعاد أصحاب الكفاءات الحقيقية الذين يمكن ان يقدموا إنجازات علمية حقيقية للبلد وإحلال مواقعهم حملة شهادات عليا لا يملكون قدرات الخلق والأبداع شيئا يذكر. وعلى اثرها اصبح العراق بسبب الفساد المالي والإداري خارج تصنيف التعليم العالمي.
- اثر الفساد في تدني المستوى الصحي. في العراق سابقاً كانت الخدمات الصحية توفر لغالبية السكان بأجور رمزية في المؤسسات الحكومية ، لكن هذا الوضع في الميدان الصحي تدهور مع بداية عام 2003 فإلى جانب التدمير الذي حصل للبنى التحتية بفعل الحرب وبضمنها المؤسسات الصحية فأن الفساد المالي والإداري في القطاع الصحي ساهم بشكل كبير في تدهور مستوى الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية التي تكاد تكون خالية من الأدوية وان توفرت فإنها تتعرض للسرقة من قبل الكادر الوظيفي التابع إلى المستشفيات الأهلية بأسعار مضاعفة، كذلك يتم استبدال الأدوية ذات الجودة العالية بأخرى أقل جودة أو مغشوشة مما تسبب الكثير من حالات الوفاة انهيار القيم الأخلاقية، والإحباط، وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع .
- بروز التعصب وعدم تقبل الآخر في ظل غياب الديمقراطية والصراع على السلطة والنفوذ.
- انتشار جرائم نهب الأموال والرشوة واستغلال النفوذ نتيجة انهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص (56).
- فقدان قيمة العمل، وعدم المهنية في أدائه، وتقبل التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي، وتراجع الاهتمام بالحق العام.
- الشعور بالظلم لدى الغالبية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي، وانتشار الحقد بين مختلف شرائح المجتمع.
- انتشار الفقر، وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة، لا سيما النساء والأطفال.

المبحث الثاني: آليات مكافحة الفساد المالي في العراق.

تلعب المنظمات المتخصصة في مكافحة جرائم الفساد على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية دورا اساسيا في تفعيل اتفاقيات مكافحة جرائم الفساد ، وتعتبر هذه المنظمات وجهودها مبادرات قوية في مكافحة جرائم الفساد، من حيث تأسيسها ومن حيث برامج العمل التي تقودها بالشراكة مع العديد من المؤسسات ، لجعل المكافحة عملا متوصلا على جميع المستويات المذكورة، لذا سنتطرق في هذا المبحث الى اهم المنظمات والهيئات التي تعمل على مكافحة جرائم الفساد على المستوى الدولي والمحلي:-

اولاً: مكافحة الفساد المالي وفقاً للمنظمات الدولية:

شكل الالتزامات والمبادرات الدولية التي تقوم بها المنظمات العالمية عناوين مهمة في اطار محاولة مكافحة جرائم الفساد دوليا ، وهذه المنظمات هي كالآتي:-

1. منظمة الشفافية الدولية

تعد هذه المنظمة من اكثر المنظمات الاهلية(الخاصة) نشاطا وفاعلية في مجال مكافحة جرائم الفساد، وهي منظمة غير حكومية لا تتوخى الربح، غرضها محاربة الفساد في العالم اجمع من خلال زيادة فرص مساءلة الحكومة ، انشئت في العام 1993، وترى المنظمة انه لا يمكن محاربة الفساد بفاعلية الا من خلال تضافر جهود جميع الجهات المعنية بهذه الظاهرة، وهي الدول والمجتمع المدني والقطاع الخاص وعلى المستويين الوطني والدولي، ومن خلال نشر المعلومات وزيادة الوعي بالاضرار المهلكة للفساد، هذا وقد قامت المنظمة بتطوير مؤشر مدركات الفساد وقياس مدى تفشي الفساد في مختلف دول العالم، وقد بلغ عدد الدول المشمولة بتقرير العام 2006 لهذه المنظمة 163 دولة استنادا الى مستوى الفساد بين مسؤولي القطاع العام ورجال السياسة ، وكانت (هايتي) اكثر الدول فسادا يليها (العراق) ثم (غينيا) و (ماينمار) و (الكونغو) و (تشاد) و(بنغلاديش) تقاسمت المركز الثالث مع (السودان) كأسوأ الدول فساداً⁽⁵⁷⁾.

2. البنك الدولي : تبنى البنك الدولي منذ العام 1996 خطة لمحاربة الفساد ومنع الاحتيال في المشروعات الممولة من قبله، حيث وضع عدد من الاستراتيجيات لمساعدة الدول على مواجهة الفساد، وتقديم العون والمساعدة لكل الجهود الدولية لمحاربتة، وقام بعدد من الخطوات والاجراءات ؛ بغية التمكن من كشف الفساد وقمعه، وانشأ دائرة خاصة للتحقيق فيما يعد سلوكا فاسدا او عمل غير اخلاقي من قبل كل من له علاقة بالمشروعات التي يمولها البنك واستبعاده من المشاركة في هذه المشروعات⁽⁵⁸⁾.

3. منظمة الامم المتحدة: اولت الامم المتحدة اهتماما متزايدا ومستمر بقضية محاربة الفساد، وذلك من خلال عدد من القرارات ، سواء منها الصادرة عن الجمعية العامة او عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اذ لم يكن الاهتمام الدولي بظاهرة الفساد بأنماطه واشكاله المختلفة اهتماما ثانويا املته ظروف واعتبارات عابرة ،

انما جاء بحقيقته وابعاده تنويجا منطقيا ومحصلة طبيعية لجهود الامم المتحدة الحثيثة في مجال تنظيم الحقوق والحريات ومكافحة الفقر ودعم التنمية وتحقيق الشعوب لحقها في تقرير مصيرها الاقتصادي والوصول للممارسة الميدانية الحرة لحقها المشروع في السيادة الدائمة والاستغلال الامثل لمواردها وثرواتها⁽⁵⁹⁾.

ولكون الفساد بأشكاله وانماطه المختلفة بات يشكل احد اهم المعوقات و التحديات التي تحول بين الشعوب وحقها في التنمية والتطور، فقد حظيت مكافحته والعمل على استئصاله باهتمام الامم المتحدة ، حيث تبنت الجمعية العامة للامم المتحدة اهم خطوة في حركة مكافحة الفساد في جميع انحاء العالم الا وهي اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة جرائم الفساد لعام 2004⁽⁶⁰⁾.

ومن خلال ماتقدم نلاحظ هناك العديد من المبادرات الدولية الرامية الى وضع قرارات واسس للتعامل مع جرائم الفساد المالي والتي تكون ركيزة ومرجع قانوني للاستناد عليها في وضع قوانين واليات لمكافحة الفساد المالي، ومنها العراق الذي اعتمد نصوص اتفاقية الامم المتحدة لتطبيقها في مؤسساته الخاصة بمكافحة الفساد، وهذا ما سنتطرق اليه .

ثانياً: آليات مكافحة الفساد المالي في العراق في ظل المنظمات المحلية

من بين ابرز الاجراءات التنظيمية التي اتخذتها الحكومات الوطنية المتعاقبة في العراق بعد عام 2003، والتي استهدفت حماية المال العام وتنفيذ برامج مكافحة جرائم الفساد ومعالجة اسبابها، انشاء مؤسسات وهيئات معنية بمكافحة جرائم الفساد وتفعيل دور القائمة منها، وتعزيز عمليات التنسيق والتعاون فيما بينها، وهي:-

1: ديوان الرقابة المالية

بدأت الرقابة المالية في العراق بتشريع قانون دائرة تدقيق الحسابات العامة رقم 17 لسنة 1927، وقد تم اجراء مجموعة تعديلات عليه ، ثم صدر قانون ديوان الرقابة المالية رقم 6 لسنة 1990 المعدل بالامر التشريعي رقم 77 لسنة 2004، والغي هذا القانون بموجب قانون ديوان الرقابة المالية رقم 31 لسنة 2011⁽⁶¹⁾.

وقد نص القانون بموجب المادة (5) منه على :- (الديوان هيئة مستقلة ماليا واداريا له شخصية معنوية ويعد اعلى هيئة رقابية مالية يرتبط بمجلس النواب يمثله رئيس الديوان او من يخوله).
اما الجهات التي تخضع لرقابة الديوان فقد حددتها المادة (8) من القانون وهي:-

- 1- مؤسسات ودوائر الدولة والقطاع العام او اية جهة تتصرف في الاموال العامة جباية او انفاقا او تخطيطا او تمويلا او صيرفة او تجارة او انتاج اعيان او انتاج السلع والخدمات.
 - 2- اية جهة ينص قانونها او نظامها على خضوعها لرقابة وتدقيق الديوان.
- وللديوان عند اكتشاف مخالفة أن يطلب من المفتش العام او هيئة النزاهة اجراء التحقيق واتخاذ الاجراءات اللازمة وازالة المخالفة وآثارها، والزم القانون الديوان باخبار الادعاء العام او هيئة النزاهة او الجهات التحقيقية المختصة كل حسب اختصاصه لكل مخالفة مالية يكتشفها اذا ما شكلت جريمة.

2 : هيئة النزاهة العراقية

تم انشاء المفوضية المعنية بالنزاهة بموجب الامر (55) لسنة 2004 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة ، والقانون النظامي الملحق بالامر (55) لسنة 2004، والصادر عن مجلس الحكم، وتغيرت تسميتها الى (هيئة النزاهة) بموجب الدستور العراقي لسنة 2005، والغى هذا الامر والقانون النظامي بموجب قانون هيئة النزاهة رقم (30) لسنة 2011.

وقد نصت المادة (2) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم 30 لسنة 2011 المعدل على :
 - (هيئة النزاهة هيئة مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب ، لها شخصية معنوية واستقلال مادي واداري ويمثلها رئيسها او من يخوله) ، وهو نص دستوري صرحت به المادة 102 من دستور 2005.

وتتكون الهيئة من عدد من الدوائر وهي دائرة التحقيقات ودائرة الوقاية و دائرة التعليم والعلاقات العامة ودائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية بالاضافة الى الدائرة الادارية والمالية ودائرة الاسترداد ودائرة البحوث والدراسات الاكاديمية العراقية لمكافحة جرائم الفساد⁽⁶²⁾ ، كما لزم القانون بموجب البند (اولا) من المادة (15) منه جميع دوائر ومؤسسات الدولة العامة بتزويد الهيئة بما تطلبه من وثائق واوليات ومعلومات التي تتعلق بالقضية التي يراد التحري او التحقيق فيها، وتتعاون معها لتمكينها من اداء مهامها التحقيقية.

3: المؤسسات القضائية

القضاء في العراق مستقل وحيادي⁽⁶³⁾ خاضع لرقابة مجلس القضاء الاعلى ، وشرعت مجموعة من القوانين التي تجرم الفساد وتلاحق مرتكبيه، وعليه فإن البيئة القضائية تساهم بإيجاد بيئة اجتماعية نزيهة، وإن التطور المستمر في اداء القضاء يؤمن وجود قضاة اكفاء واقوياء مسلحين بالعلم والمعرفة والحكمة وهي المزايا المطلوبة لملاحقة جرائم الفساد ، وانزال القصاص العادل بمرتكبيها⁽⁶⁴⁾.

4: منظمات المجتمع المدني

اقر تأسيس المنظمات غير الحكومية بموجب امر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم (45) لسنة 2003 لتنظيم عمل هذه المنظمات وعدم اساءة استغلالها لغير اهدافها التي انشئت لاجلها ومكافحة جرائم الفساد والامية وتثقيف المواطنين ودعم احتياجاتهم⁽⁶⁵⁾ ، والغى هذا القانون بموجب قانون المنظمات غير الحكومية رقم (12) لسنة 2010⁽⁶⁶⁾.

5: المجلس المشترك لمكافحة الفساد

تشكل المجلس المشترك لمكافحة جرائم الفساد بموجب الامر الديواني رقم (99) في 2007/5/30، ويهدف الى التنسيق بين اجهزة مكافحة الفساد ، وبناء جبهة قوية من اجل مواجهة جرائم الفساد ومكافحتها⁽⁶⁷⁾.

وقد جعلت هذه المؤسسات من اولويات عملها محاربة الفساد؛ ذلك لأنها على قناعة تامة ان الفساد له آثار سلبية مدمرة تؤدي الى تدهور اوضاع المجتمع من النواحي الادارية والاقتصادية والسياسية (كما ذكر اعلاه) ، وإثمه بات ممارسة ترهق الحياة اليومية للمواطن، وتفرض عليه اعباء مادية ومعنوية تعمق الفجوة بينه وبين الدولة.

وإن تعقد ظاهرة الفساد وإمكانية تغلغلها في كافة جوانب الحياة ونتيجة لآثارها السلبية على كافة مفاصل الحياة، فقد وضعت عدة آليات لمكافحة هذه الظاهرة ولعل من أهمها⁽⁶⁸⁾ هي :

1- المحاسبة : هي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم، أي أن يكون الموظفين الحكوميين مسؤولين أمام رؤسائهم (الذين هم في الغالب يشغلون قمة الهرم في المؤسسة أي الوزراء ومن هم في مراتبهم) الذين يكونون مسؤولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية .

2- المساءلة : هي واجب المسؤولين عن الوظائف العامة، سواء كانوا منتخبين أو معينين، تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة (أعمال النواب والوزراء والموظفين العموميين) حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم، وهو ما يشكل أساساً لاستمرار اكتسابهم للشرعية والدعم من الشعب .

3- الشفافية : هي وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع الموظفين (المنتفعين من الخدمة أو ممولها) وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف، وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة كما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية .

4- النزاهة : هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية والنزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم وإجراءات عملية .

وان آليات مكافحة السابقة تشكل عناصر أساسية في إستراتيجية مكافحة الفساد المالي في العراق . وينبغي الإشارة إلى أن القضاء على الفساد يتطلب صحة وتوعية ثقافية تبين مخاطره السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما ينبغي توفر الإرادة الجادة ، وان أي إستراتيجية لمحاربة الفساد تتطلب استخدام وسائل شاملة تدعمها الإرادة السابقة وعلى النحو التالي :

- 1- تبني نظام ديمقراطي يقوم على مبدأ فصل السلطات، وسيادة القانون، من خلال خضوع الجميع للقانون واحترامه والمساواة أمامه وتنفيذ أحكامه من جميع الأطراف، نظام يقوم على الشفافية والمساءلة .
 - 2- بناء جهاز قضائي مستقل وقوي ونزيه، وتحريره من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عمله، والالتزام من قبل السلطة التنفيذية على احترام أحكامه .
 - 3- تفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات، كقانون الإفصاح عن الذمم المالية لذوي المناصب العليا، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات، وتثقيف الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة في قانون العقوبات .
 - 4- تطوير دور الرقابة والمساءلة للهيئات التشريعية من خلال الأدوات البرلمانية المختلفة في هذا المجال مثل الأسئلة الموجهة للوزراء وطرح المواضيع للنقاش العلني، وإجراءات التحقيق والاستجواب وطرح الثقة بالحكومة .
 - 5- التركيز على البعد الأخلاقي وبناء الإنسان في محاربة الفساد في قطاعات العمل العام والخاص وذلك من خلال التركيز على دعوة كل الأديان إلى محاربة الفساد بأشكاله المختلفة , وكذلك من خلال قوانين الخدمة المدنية أو الأنظمة والمواثيق المتعلقة بشرف ممارسة الوظيفة (مدونات السلوك) .
 - 6- تنمية الدور الجماهيري في مكافحة الفساد من خلال برامج التوعية بهذه الآفة ومخاطرها وتكلفتها الباهظة على الوطن والمواطن، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والمعاهد التعليمية والمتقنين في محاربة الفساد والقيام بدور التوعية القطاعية والجماهيرية .
- تبين لنا من خلال ما تقدم أن الفساد سلوك مذموم يقوم على فكرة استغلال النفوذ أو الموقع الوظيفي لتحقيق مصالح خاصة بصورة غير مشروعة، وأن تنوع وتعدد أشكال الفساد تنتج عنه آثاراً سياسية تضعف الدولة على الصعيد الدولي وتضعف الاستقرار السياسي فيها، وآثاراً اقتصادية تؤدي بمقدرات الدولة وتتسبب بهدرها وسلبها وتنتج الفقر والبطالة والعوز لدى عامة الشعب، وآثاراً اجتماعية تتمثل في المساس بمفهوم العدالة الاجتماعية والمساواة وتفشي الشللية والطائفية والفوارق الاجتماعية الكبيرة بين مكونات الشعب. وكذلك ويتبين لنا أن أهم أسباب الفساد وبرزها هي، ضعف سيادة القانون، وضعف الجهات الرقابية، وغياب الإرادة السياسية، وضعف منظومة الردع القانونية، وضعف الوعي والثقافة المجتمعية الراضية للفساد، وضعف دور الجهات غير الحكومية كمؤسسات المجتمع المدني والإعلام، وتدخل الدولة بالسوق التجارية، والفترات الانتقالية.

الخاتمة

لقد تنبته دول العالم لظاهرة الفساد وخطورتها وهذا ما دفع بها إلى إيجاد طرق للوقاية منها وأخرى لمعالجتها، وقد صبت اهتمامها وتركيزها على برامج التثقيف وبناء الإنسان والتدريب والتطوير وتنمية التحسس لدى أفراد المجتمع ضد ممارسات الفساد الإداري وإصدار الأحكام الخاصة بها ودعم كل المؤسسات التي تعنى بمكافحة الفساد .

الفساد ظاهرة تنشأ عادة في الأنظمة الإدارية المركزية واللامركزية على حد سواء وخير دليل على ذلك ما مر به العراق في عهد النظام السابق ولحد الآن .وعلى الرغم من وجود عدة أساليب واستراتيجيات لمكافحة الفساد ، إلا أن هذه الأساليب والاستراتيجيات إذا لم تستند على مرتكزات قوية وفاعلة مثل القضاء العادل والتطبيق الصحيح للإجراءات إضافة إلى وجود نظام ديمقراطي صحيح، قد لا يكتب لها النجاح في مكافحة ظاهرة الفساد .

وعلى الصعيد الميداني ومن خلال اللقاءات بالمسؤولين المعنيين بإدارة المؤسسات التي تعنى بمكافحة الفساد واستطلاع الآراء وبشكل شخصي حول ظاهرة الفساد الإداري يؤكد اغلبهم أن الفساد الإداري "هو نشاطات تتم داخل الأجهزة الإدارية الحكومية والتي تؤدي إلى إبعاد الأجهزة الإدارية عن أهدافها الرسمية لصالح أهداف خاصة سواء كانت فردية أو جماعية " .

وتعتبر عناصر إستراتيجية مكافحة الفساد " المحاسبية، المسائلة، الشفافية، النزاهة" هي العناصر الأساسية التي تمثل كافة إجراءات النهوض بالأداء للوصول إلى مستويات أداء متقدمة.

أن بقاء المسؤولين لفترة طويلة في موقع واحد يؤدي إلى تغيير سلوكياتهم (إلا البعض النادر منهم) . فيتحولون من أشخاص منتجين إلى أشخاص يتكلمون على أجهزتهم وعلى المتعاملين معها.

الهوامش

(1) د. عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الإداري ماهيته أسبابه مظاهره، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص8، وكذلك القاضي رديم العكيلي، "الفساد تعريفه وأسبابه وأثاره ووسائل مكافحته"، بحث منشور في الموقع الإلكتروني لهيئة النزاهة في 17/3/2016، http://www.nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic&id=481&page، تمت زيارته بتاريخ 28/9/2022.

(2) محمد بن أبي بكر عبدالقادر الرازي، مختار الصحاح، دار الرسالة، الكويت 1983، ص3، 5.

(3) سورة الروم : آية 41.

(4) سورة القصص : آية 83 .

(5) سورة المائدة : آية 33 .

(6) إبراهيم مصطفى واحمد حسن الزيات وحامد عبدالقادر ومحمد علي النجار، المعجم الوسيط ط4، مكتبة الشروق الدولية، 2004م، ص688.

- (7) د. محمود محمد معايرة : الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية - دراسة مقارنة ، ط1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011 ، ص72 .
- (8) د. أحمد أبو ديه، الفساد سبله وآليات مكافحته، ط1، منشورات الائتلاف من اجل النزاعة والمسائلة، أمان، القدس، 2004م، ص2، وكذلك د. عصام عبدالفتاح مطر، مصدر سابق، ص24.
- (9) عادل عبد اللطيف، الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها: اطار لفهم الفساد في الوطن العربي ومعالجته، مجلة المستقبل العربي، السنة 27، العدد 309، بيروت، 2004م، ص95.
- (10) أ. عبير مصلح وآخرون، النزاهة والشفافية والمسائلة في مواجهة الفساد، ط1، منشورات الائتلاف من اجل النزاهة والمسائلة، أمان، 2007، ص58، وكذلك الدكتور سالم محمد عبود، ظاهرة الفساد المالي والإداري، دار الدكتور للعلوم، بغداد، 2008م، ص18.
- (11) سعاد عبد الفتاح محمد، "الفساد الإداري والمالي ظاهرة سبل معالجته"، بحث منشور في وقائع وبحوث المؤتمر العلمي الأول، هيئة النزاهة، (2008)، ص249، وعماد عبد الرزاق الشيخ داوود، الفساد والإصلاح، (منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003)، ص32.
- (12) ينظر: المواد (15_ 25) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2004 التي انظم اليها العراق بموجب القانون رقم (35) لسنة 2007 المنشور في الوقائع العراقية بالعدد 4047 في 30 / 8 / 2007.
- (13) د. السيد علي شتا، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، المكتبة المصرية، 2003، ص42.
- (14) تم نشر القانون المذكور في الوقائع العراقية بالعدد 3981 لسنة 2004.
- (15) نشر القانون المذكور في الوقائع العراقية بالعدد 4217 في 14 / 11 / 2011.
- (16) نشر القانون المذكور في الوقائع العراقية بالعدد 4568 في 23 / 12 / 2019.
- (17) البند (4) من القسم (2) من القانون التنظيمي الصادر عن مجلس الحكم (المنحل) الملحق بأمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) الرقم 55 لسنة 2004، والمادة (1) من قانون هيئة النزاهة المعدل رقم (30) لسنة 2011.
- (18) المادة (1) من قانون هيئة النزاهة رقم (30) لسنة 2019 النافذ.
- (19) د. صلح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1994، ص38.
- (20) داغر، منقذ محمد، جرائم الفساد الإداري في الإدارة العامة العراقية وعلاقتها بالخصائص الفردية والتنظيمية لمرتكبيها ومنظماتهم للفترة (1992- 1996) جامعة بغداد، المؤتمر العلمي السادس لكلية الإدارة والاقتصاد: 1997.
- (21) صالح، احمد علي، تفويض الصلاحيات بين الضرورات والمحذورات. المعهد العالي للتطوير الأمني والإداري: 1999.
- (22) داغر، منقذ محمد، جرائم الفساد الإداري في الإدارة العامة العراقية وعلاقتها بالخصائص الفردية والتنظيمية لمرتكبيها ومنظماتهم للفترة (1992- 1996) جامعة بغداد، المؤتمر العلمي السادس لكلية الإدارة والاقتصاد: 1997.
- (23) الفطافطة، محمود، الفساد: الصورة الأخرى للهلاك: 2007 www.aman-palestine.org.
- (24) دحلان، عبد الله صادق، قراءة في كتاب الفساد الإداري. 2004، <http://www.alwatan.com>.
- (25) د. عبد الله بن مسفر الودداني، نظرية الفساد عند ابن خلدون، بحث منشور في دورية الإدارة العامة، مجلد 50 عدد 4 / (2010)، ص546.
- (26) د. محمود محمد معايرة. الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص80.

- (27) د. هيثم كريم صيوان : الفساد وأثره في التنمية والسيادة الوطنية العراقية ، وقائع وبحوث المؤتمر السنوي لهيئة النزاهة ، 2008 ، ص 404 .
- (28) نيكولا أشرف شالي، جرائم الفساد الدولي والوسائل القانونية من أجل مكافحته، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2012، ص69.
- (29) نيكولا أشرف شالي، مرجع سابق، ص 69.
- (32) د. قاسم محمد عبيد : دور الرقابة الشعبية في التصدي لظاهرة الفساد في العراق ، وقائع وبحوث المؤتمر العلمي لهيئة النزاهة ، 2008 ، ص 184 .
- (33) بتول عبد العزيز رشيد، "دور الصحافة في تدعيم تنفيذ آليات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد"، بحث منشور في مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، عدد3، (2011). ص15
- (34) حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعية- الإسكندرية، 2011، ص15.
- (35) ينظر د. محمد الأمين البشري : الفساد والجريمة المنظمة ، الرياض ، 2007 ، ص 47 .
- (36) د. عصام عبدالفتاح مطر: الفساد الإداري ، ماهيته أسبابه مظاهره ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2011 ، ص300 . ومثال ذلك العراق الذي يأخذ بنظام التعددية الحزبية لذا فمن أسباب انتشار الفساد الإداري والمالي هو نظام المحاصصة الحزبية ، لأنه يؤدي إلى ضعف الحكومات فكلما زاد حجم الائتلاف الحاكم زاد حجم مناصب الترشية والدليل هو كثرة الوزارات والمناصب السيادية وإسنادها إلى أشخاص غير أكفاء وغير متخصصين وتعتمد على المعيار الحزبي فقط ، إذ بلغ عدد الوزارات في الحكومة الحالية (42) وزارة واستحداث مناصب جديدة كمناب لرئيس الجمهورية بدون صلاحيات أو نواب لرئيس الوزراء .
- (38) د. سالم محمد عبود : مصدر سابق ، ص 81 .
- (39) د. عصام عبد الفتاح مطر : مصدر سابق ، ص 301 .
- (40) د. عصام عبد الفتاح مطر : المصدر نفسه أعلاه ، ص 340 .
- (41) ينظر نص المادة (87) من دستور جمهورية العراق لعام 2005 ، والمادة (154) من الدستور الجزائري لعام 1996 ، والمادة (165) من الدستور المصري لعام 1971 .
- MARI-LISS: THE CAUSES ADMINISTRATIVE CORRUPTION, UNIVERSTTY TARTU, (42)
FACOLTY OF SOCIAL SCIENSES, THESIS FOR THE MASTRS DEGREE INPUBLIC
ADMINISTRATION, 2004, P16
- (43) د. سمير عباس و أ. صباح نوري : الفساد الإداري والمالي في العراق مظاهره أسبابه ووسائل علاجه ، وقائع وبحوث المؤتمر العلمي الأول لهيئة النزاهة ، 2008 ، ص 311 . د. زكي حنوش : مظاهر الفساد الإداري في السلوك اليومي للمواطن العربي ، الأسباب ووسائل العلاج (دراسة حالة) ، بحث منشور على الموقع www.qendil.net تمت زيارته بتاريخ 2022/9/30.
- (44) صباح عبد الكاظم شبيب الساعدي : مصدر سابق ، ص 153 .
- (45) د. سمير عباس و أ. صباح نوري ، المصدر ذاته ، ص 8 .
- (46) د. عادل عبدالعزيز السن : مكافحة أعمال الرشوة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2008 ، ص 118 . كقضية عقود شراء طائرات وأسلحة في وزارة الدفاع أبان عهد الوزير حازم الشعلان تبين فيما بعد بأن هذه الطائرات والأسلحة مستعملة وقديمة ولا تصلح للعمل فيما صرفت مبالغ طائلة فيها .

- (47) منظمة الشفافية الدولية، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد: كتاب المرجعية، تحرير و إصدار المركز اللبناني للدراسات، (برلين: منظمة الشفافية الدولية، 2005)، ص35-37 . وكذلك ينظر د. هاشم الشمري و د. إيثار الفتلي : الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية ، ط1 ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011 ، ص40 . وهذا يظهر من خلال ارتفاع رواتب المسؤولين بالمقارنة مع رواتب صغار الموظفين وندعو المسؤولين إلى المساواة في تحديد الرواتب طبقاً للمؤهلات والخبرة والكفاءة والمهنية وفي عموم الوزارات .
- (48) د. مهدي حسن زويلف ود. سليمان أحمد اللوزي : التنمية الإدارية والدول النامية ، ط1 ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، 1993 ، ص39 .
- (49) صباح عبد الكاظم شبيب الساعدي : مصدر سابق ، ص184 . حيث نلاحظ إن الوازع الديني هو رقابة الإنسان على نفسه وخوفه من العقاب الإلهي فكلما كان الوازع قوياً كلما ابتعد الإنسان عن ارتكاب المعاصي والذنوب وكلما كان ضعيفاً كان ارتكاب الذنب سهلاً وهنا نجد أن مجتمعاتنا تدعي التدين ، ولكنه ادعاء نظري فنجد هناك من يسرق ويأخذ الرشوة ويخون الأمانة وغيرها من الممارسات التي لا تدل على وجود تدين لدى الأفراد ونصل بنتيجة إلى أن جرائم الفساد الإداري والمالي هو انحراف أخلاقي لمجتمع يعاني من أمراض اجتماعية وتربوية كبيرة .
- (50) د. عطا الله خليل : مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي (تجربة الأردن) ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2008 ، ص32 .
- (51) رحيم حسن العكليي : الفساد تعريفه وأسبابه وأثاره ووسائل مكافحته، مصدر سابق ، ص9 .
- (52) مرتضى نوري محمود الشديدي : الاستراتيجية العامة لمكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق ، وقائع وبحوث المؤتمر العلمي السنوي لهيئة النزاهة ، 2008 ، ص461 .
- (53) د. ابتهاج محمد رضا داود ، بحث بعنوان "الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة تجربة العراق"، مجلة دراسات دولية، العدد 48 ، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد، العراق، 2011 ، ص73.
- (54) رحيم حسن العكليي : الفساد تعريفه وأسبابه وأثاره ووسائل مكافحته، مصدر سابق ، ص9 .
- (55) ابتهاج محمد رضا داود، مرجع سابق، ص71 - 72 .
- (56) د. هيثم كريم صيوان : الفساد وأثره في التنمية والسيادة الوطنية العراقية، مصدر سابق ، ص411 .
- (57) عز الدين المحمدي: استراتيجية مواجهة الفساد للنهوض بالتنمية الاقتصادية في العراق، بحث منشور في مجلة شبكة النبا للمعلوماتية على الموقع الإلكتروني، <https://www.annabaa.org/arabic/studies/15790> تمت زيارته في 2020/9/30.
- (58) د. جمال إبراهيم الحيدري : الفساد الإداري (أبعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية) وقائع الندوات العلمية التي عقدها قسم الدراسات العليا في كلية القانون جامعة بغداد ، 2009 ، ص16 .
- (59) علي سكر عبود: تحليل صور وأسباب الفساد المالي والإداري، بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الإدارية الاقتصادية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، 2010، ص124 .
- (60) الدليل الإرشادي لمصطلحات ومفاهيم الحكم الصالح، منشورات الائتلاف من اجل النزاهة و المساءلة - امان، ط1، نيسان 2010، ص31.
- (61) د. داوود خير الله، الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 39، بيروت، 2004، ص66.
- (62) د. احمد محمود شهاب ابو سويلم ، مكافحة جرائم الفساد، دار الفكر ، ط1، عمان، 2010، ص64.

- (63) لقد صدر عن الامم المتحدة العديد من القرارات لمواجهة ظاهرة الفساد، وهذه القرارات والوثائق تمثلت ب:-
- أ- قرار الجمعية العامة الذي اعتمد المدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين رقم 51/59 بتاريخ 12/ كانون الاول 1996.
- ب- قرار اعلان الامم المتحدة لمكافحة جرائم الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية رقم 51/191 بتاريخ 12/كانون الاول 1996.
- ج- القرار الذي اعتمد اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية رقم 55/25 بتاريخ 15/تشرين الاول لسنة 2000.
- د- القرارين الصادرين بشأن منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الاموال المتأتية من مصدر غير مشروع واعادة تلك الاموال رقم 56/186 بتاريخ 21 كانون الاول 2001، والقرار الثاني رقم 57/244 بتاريخ 20 كانون الاول 2002.
- (64) القانون منشور في جريدة الوقائع العراقية (العدد 4217 في 14/11/2011).
- (65) المادة (10) من قانون هيئة النزاهة .
- (66) نصت الفقرة (اولا) من المادة (19) من الدستور العراقي لسنة 2005 على (القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون).
- (67) الاستراتيجية الوطنية لمكافحة جرائم الفساد في العراق (2010_2014) ، ص 7 .
- (68) الاستراتيجية الوطنية لمكافحة جرائم الفساد في العراق ، مرجع سابق، ص 8 .
- (69) صدر قانون المنظمات غير الحكومية رقم 12 لسنة 2010 ونشر في جريدة الوقائع الرسمية ، العدد (4147) في 9/3/2010.
- (70) الاستراتيجية الوطنية لمكافحة جرائم الفساد في العراق ، ص 9.
- (71) اللامي، مازن زاير، الفساد بين الشفافية والاستبداد. مطبعة دانية ، الطبعة الأولى ، بغداد: 2007 .



تاريخ استلام البحث 2022 / 3 / 12

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 2022 / 6 / 27

رقم الابداع الوطني / 2019 / 2375

جائحة كورونا - كوفيد 19 وأثرها في النظم السياسية الاوروبية

The Corona-Covid 19 pandemic and its impact on European political systems

م.د. لارا حسين علي

D.M : Lara Hussein Ali

جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

College of Political Science / University of Baghdad

lara.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

المخلص

من خلال بحثنا للتأثير الموضوعي لجائحة فيروس كورونا - Covid- 19 على النظم السياسية الأوروبية والتبعات التي تولدت من تأثير الجائحة العالمية على الانظمة السياسية الأوروبية وماهي التداعيات والمعوقات والامكانيات وسبل للخروج من الازمة , على الرغم من اتخاذ الانظمة السياسية الأوروبية المحاذير والاحتياطات الصحية عموماً الا ان الجائحة وتداعيات الفيروس كان اكبر من الامكانيات المخصصة للقطاع الصحي والرعاية الطبية فلم تستطع هذه الانظمة تبرير هذا الفشل وتسويغه , ففي العديد من التجارب الأوروبية التي تزايدت فيها حدة الوباء بمؤشر عدد الوفيات ونسبتهم من الاصابات كإيطاليا والمملكة المتحدة وإسبانيا وفرنسا فإن النقد كان موجهاً نحو السياسات الاقتصادية لتلك البلدان إذ قلصت النفقات الصحية مطمئنة الى ما انجزته في السابق لكن الازمة كشفت عن ضعف الانظمة الصحية والحماية الاجتماعية مما حرى الى ان تتخذ قرارات لتعزيز العلاقة والثقة بين الحكومات والمجتمع باتخاذ حزمة من القرارات ذا طابع اشتراكي او شبيهه بسياسات دولة الرفاه الاجتماعي لانقاذ الرأسمالية والهدف هو الحد من تأثير الجائحة وما آلت اليه تلك الانظمة من تخط كبير في ادارة الازمة الصحية والتي سوف تنعكس على الواقع السياسي والاقتصادي لتلك النظم السياسية . كلمات مفتاحية "جائحة كورونا"، "النظام السياسي" ، "النظم الأوروبية"

Abstract

Through our study of the objective impact of the Corona virus Covid- 19 on European political systems and the consequences that resulted from the impact of the global pandemic on European political systems and what are the repercussions, possibilities, obstacles and ways out of the crisis, despite the European political systems taking warnings and health precautions in general, but the pandemic and the repercussions of the virus were More than the capabilities allocated to the health sector and medical care, the regimes were unable to justify and justify this failure. In many European experiences in which the severity of the epidemic increased by the indicator of the number of deaths and their percentage of injuries, such as Italy, the United Kingdom, Spain and France The criticism was directed at the economic policies of those countries, as they reduced health expenditures, reassuring to what they had achieved in the past, but the crisis revealed the weakness of health systems and social protection, which made it necessary to take decisions to strengthen the relationship and trust between governments and society by taking a package of decisions of a socialist nature or similar to policies The social welfare state is to save capitalism. The goal is to reduce the impact of the pandemic and the great confusion that these regimes have led to in managing the health crisis, which will be reflected in the political and economic reality of those political systems.

Keywords: "European systems", "political system", "Corona pandemic"

المقدمة

ازمة جائحة فيروس كورونا كوفيد -19 Covid اصبح العنوان الرئيس والمتداول في كافة وسائل الاعلام المختلفة في العالم وتعد تحدياً جديداً مما أدى الى اعلان حالة الاستنفار والطوارئ القصوى في دول العالم لمواجهة هذا التحدي كونه يرتبط بمسار الحياة اليومية ضد عدواً غير مرئي , ففي 31 كانون الثاني 2020م اعلنت منظمة الصحة العالمية ان فيروس كورونا كوفيد -19 Covid يعتبر جائحة عالمية نظراً لكونها اكبر ازمة صحية شهدها القرن الحادي والعشرين مع تداعيات هائلة وخطيرة على الصعيد السياسي والاقتصادي لحياة الشعوب وعلى صعيد النظم السياسية الاوروبية محل البحث إذ عززت قطاعاتها الصحية ورسخت مفهوم الانفاق العام بمستوى متفاوت بين قطاعاتها الاستراتيجية فلا يمكن تركها للقطاع الخاص والاكتفاء بدور تنظيمي فالازمة اعادت الاعتبار لدور الدولة المركزي في بعض المجالات الاساسية كالصحة والامن باعتبارها الاقوى والاقدر على احداث التأثير لاحتواء الازمة على المدى القصير , وتعمل منظمة الصحة العالمية والسلطات الصحية بمختلف الدول الاوروبية على الوقاية من الفيروس ومتحوراته بأخذ اللقاحات والجرعات بأنظمة وعليه سوف نبحت في الجائحة وتأثيرها في النظم السياسية الاوروبية .

اولاً : نشأه فيروس كورونا كوفيد -19 covid وانتشاره عالمياً

1- ظهور الفيروس وتحوله الى جائحة عالمية : شهد القرن العشرين انتشار العديد من الاوبئة على فترات بعضها متباعد والآخر متقارب ومن أخطر هذا الاوبئة وفق معيار الانتشار وعدد الوفيات الانفلونزا الاسبانية عام 1918 م , الانفلونزا الاسبانية 1957م , فيروس السارس 2002م , وقد حذر الرئيس الامريكي السابق باراك اوباما في 2014 قائلاً : ((ربما يأتي على الارحح علينا زمان يصيبنا فيه مرض قاتل ومنقول عبر الهواء ولكي نتعامل معه بفاعلية يجب علينا إرساء بنية تحتية لا في الديار هنا فحسب بل عالمياً على نحو يسمح لنا بعزله وادراكه والاستجابة له بسرعة)) فبالتالي نشأت العديد من النظريات حول المكان الذي ظهرت فيه الحالة الاولى او مايسمى بمريض صفر وسجلت اول حالة يعود تاريخها الى 1 كانون الثاني عام 2019 م في مدينة ووهان / مقاطعة خوبي -الصينية ثم ازدادت تدريجياً فاصدرت لجنة الصحة التابعة لبلدية ووهان اول اعلان عام عن تفشي الالتهاب الرئوي مجهول السبب في 31 كانون الاول 2020 م واكدت وجود 27 حالة (1) انطوى ذلك على ايقاف جميع وسائل النقل العام في المناطق الحضرية والنقل الى الخارج عن طريق الطيران الجوي والقطارات والحافلات ذات المسافات الطويلة كما تم اغلاق العديد من احداث المرتبطة بالسنة الجديدة

(السنة الصينية) ومناطق الجذب السياحي خوفاً من انتقال العدوى وفي 24 شباط 2020م حذرت منظمة الصحة العالمية من احتمالية تحول فيروس كورونا كوفيد-19 الى وباء عالمي ولكن هذه الجائحة أدت الى بوادر ازمة عالمية لاثرها الكبير على كل نواحي الحياة وفي مختلف القطاعات لكل دول العالم المتأثرة بهذا الفيروس الخطير والسريع الانتشار نتيجة لعدد الاصابات المتزايدة وفرض العزل والحجر الصحي وتوقف الاعمال والمصانع وشركات النقل والطيران وقطاعات التعليم من المدارس والجامعات مما أدى الى انخفاض الطلب على السلع والخدمات (1) .

وتبعاً للازمة أصدرت 16 دولة في اوروبا بياناً في 1 نيسان 2020م حذرت فيه من احتمالية إسهام بعض الاجراءات الطارئة التي أصدرتها الدول خلال جائحة فيروس كورونا في تقويض مبادئ سيادة القانون والديمقراطية واعلنوا دعمهم مبادرة المفوضية الأوروبية لمراقبة تدابير الطوارئ وتطبيقها لضمان المحافظة على قيم التعاون الأوروبية , إذ يمتلك فيروس كورونا كوفيد-19 تأثيراً إقليمياً وعالمياً قوياً وهذا ما اشار اليه الامين العام لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الدولية (OECD) أنخيل غوريا ((أن هذه هي ثالث صدمة اقتصادية ومالية واجتماعية في القرن الحادي والعشرين وتتطلب مجهوداً عالمياً حديثاً شبيه بخطة مارشال والصفقة الجديدة للقرن الماضي مجتمعين ((, فضلا عن التصنيف الصحي للحالة في 11 نيسان 2020م من قبل منظمة الصحة العالمية بأن فيروس كورونا الذي ظهر في مدينة ووهان الصينية جائحة عالمية بعد أن انتشر في معظم دول العالم , وسيتعين على كل بلدان العالم عامة واوروبا خاصة محل البحث , ان تواجه الازمة بكل قوة على نحو جريء ومتسق مع حجمها واذا كان هناك وقت لاستخدام مآليها من هوامش امان وحيز للمناورة على صعيد السياسات فلا شك ان هذا الوقت هو الان ولكن المجال المتاح لهذه المواجهة يختلف اختلافاً ملحوظاً بين بلدان اوروبا عموماً ولتحقيق فهم افضل للقيود التي تواجه البلدان وهي تسعى لتكثيف اجراءاتها ويستدعي تمايزاً في الحكم والاستجابة جميع السياسات من المستويات المحلية الى الدولية ويمكن للاستجابة المنسقة من جميع مستويات الحكومة ان تقلل من حالات فشل ادارة الازمات (2) .

2-سياقات وتداعيات الانتشار : نظراً لانتشار الفيروس في بلدان اوروبا فقد اصيب الشخص الاول بالفيروس بتاريخ 27 كانون الاول من العام 2019م في فرنسا ثم تصاعد الامر في 31 كانون الثاني 2020م إذ سجلت اولى الحالات المؤكدة في ايطاليا وهما لسائحان من الصين واعتباراً من 13 اذار من العام نفسه اصبحت اوروبا المركز النشط للفيروس من قبل منظمة الصحة العالمية تصاعدياً تم تسجيل تفوق ايطاليا على الصين باعتبارها الدولة الاولى التي سجلت اكبر عدد من الوفيات وبحلول 26

اذار 2020م فوصف الرئيس الامريكى السابق دونالد ترامب فيروس كورونا بأنه العدو غير المرئي وحاول وسمه بالفيروس الصينى لالقاء اللائمة على حكومة بكين (1) وقال ستيف بانون كبير المستشارين الاستراتيجيين فى البيت الابيض سابقاً ((ان الحزب الشيوعى الصينى أياديه ملطخة بالدماء ان الوباء الحالى سيتمخض عن جاهزية عالمية للامزمات المستقبلية المماثلة فانه سيسلط الضوء على دور الحكومات الاساسى فى اعداد الجهود وتنظيمها سواء على المستوى الوطنى او متعدد الاطراف لمواجهة تهديدات الامن الصحى العالمى)) (2) وفى ظل ازمة جائحة كورونا كوفيد 19 والتي اثارها الوباء وتسببت فى احداث شلل عالمى ألقى بأضراره على كل الدول فى مختلف القطاعات الاستراتيجية نتيجة التدابير الاحترازية التي فرضتها إجراءات الحجر الصحى ، فالازمة ادت الى تراجع القيم السوقية لاسهم الشركات واسعار النفط التي انخفضت الى اقل من 20 دولار امريكى وحيث اصبح التأثير الاقتصادى واضح بالفعل فى البلدان الاشد تضرراً من تفشى الفيروس مع تأثر العرض والطلب فى العالم على اسهم بورصات شحن المواد الجافة كمواد البناء والسلع الاولية على غرار ما شهدته اكثر مراحل الازمة المالية العالمية حدة بسبب تراجع النشاط الاقتصادى المقترن ببذل جهود غير مسبوقة لاحتواء المرض وليس لهذا الانخفاض مثل فى فترات انتشار الاوبئة السابقة ومع تصاعد الازمة اكتشف العالم دور الصين كفاعل اساسى لوجستى وصناعى لكثير من المجموعات الدولية ومنها اقتصاديات الدول الاوروبية مما اثر على عمليات الامداد للشركات وخاصة الصناعية منها إذ شهدت صعوبات فى التزود بالقطع والمكونات التي ينتجها عادة شركاء صينيون فتداعيات الازمة الصحية أثرت على عمل العديد من الشركات المتعددة الجنسيات والبورصات وحدثت هذه الظاهرة صدمة العرض بالنظر الى مكانة الصين فى المبادلات التجارية العالمية قادت الى تراجع مؤشرات اوروبا الى 12% عالمياً (3) ، وعليه يمكن القول ان جائحة كورونا كوفيد -19 صدمة التي هزت اركان النظم السياسية الاوروبية الى واقع مفاجىء غير متوقع من التقيد فى حركة التنقل والانتقال وصعوبة ممارسة الحياة الطبيعية ونظم التجارة وتقديم الخدمات مما ادخلها فى عزلة دولية ، فضلاً عن استنزاف الكثير من الموارد الاساسية كالبشرية والمالية والخدمات بانواعها فأدركت النظم السياسية الاوروبية حجم الخسائر المتوقعة وما يمكن ان تؤول اليه تلك الجائحة .

ثانياً : التأثيرات السياسية والاقتصادية للانتشار على النظم السياسية

1- الاثر السياسي : أكد الكاتب البريطاني دانييل فنكلشتاين في صحيفة تايمز البريطانية ((ان عالم السياسة بعد تفشي فيروس كورونا لن يكون مثلما كان قبله مثلما لم تكن السياسة بعد هجمات 11 ايلول 2001م كالتي كانت قبلها وحتى اذا تغاضينا عن جملة الوفيات جراء كورونا فإن هذا الفيروس سيغير آراءنا حول كل شيء ابتداء من حرية التنقل الى أكل اللحوم وان الاثر السياسي لكورونا ستفوق تأثيرات الانفلونزا الاسبانية مؤكداً ان الصحة العامة والبيئة ستأخذان أخيراً المكان الذي تستحقانه في الحوار السياسي فالفيروس اصبح موضوعاً لحوار شعبي واسع وصناعة لسياسة عامة ملحة وان تأثيره على الوعي العام سيكون من عوامل تغيير التاريخ إذ سيفتح أعيننا على هشاشتنا امام الوبئة وسيثير حواراً في كل انحاء العالم بين مطالبين بتعاون دولي وبين من يريدون الانكفاء على اوطانهم)) (1) ومن الآثار السياسية لفيروس وعلى الصعيد الداخلي والخارجي فعلى الصعيد الداخلي : هذه التأثيرات متعددة الابعاد ومختلفة المستويات , وقد تباينت من دولة او منطقة الى أخرى , ولكن سيتم التركيز على قضايا محددة من دون ان ننكر ان هنالك تأثيرات سياسية في قضايا أخرى ولعل اهمها بمايلي (2) :

أ- **تنامي دور الدولة** : من القضايا التي انعكست عليها التأثيرات السياسية لازمة كورونا هو تنامي دور الدولة والنظام السياسي فكانت هذه التأثيرات دافعاً لبروزه وتناميهِ وفي ظل ازمة كورونا ظهرت ملامح جديدة لظاهرة عودة الدولة وتنامي دورها وتأثيرها في حياة الشعوب بعد الانسحاب وتراجع دورها في عدة مجالات ومنها الاقتصاد إذ اثبتت الازمة ان الدولة صاحبة الدور الاساس في الحفاظ على الصحة العامة لمواطنيها وان السياسات العامة تحددها الدولة لا الفواعل الاخرى كالقطاع الخاص او الشركات العابرة للحدود ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الامر الذي يعني ان الدولة تقوم بوظائف وواجبات واخذها زمام المبادرة في حماية المجتمع .

ب- **تقييد الديمقراطية والتأثير في الانتخابات** : فرضت تداعيات ازمة كورونا قيود على الحريات ومظاهر الديمقراطية وعلى النظم السياسية الديمقراطية عامة كحرية التنقل وحرية العمل والتجمع على صعيد اوروبا عموماً فضلاً عن القيود المشددة التي اتخذتها دولاً كالمانيا والمملكة المتحدة لمنع التجمعات من جهة والتأثير على توقيتات الانتخابات وتوجهات الناخبين فيها فعلى الصعيد الخارجي

: فرضت تداعيات أزمة جائحة كورونا تأثيرات عديدة على الصعيد السياسي الخارجي ويمكن تأشير هذا التأثير بشكل الاتي (1) :

أ- **تنامي سياسات العزلة** : أثبت فايروس كورونا قدرته في التأثير على سياسات الدول الخارجية بشكل سريع من عقود الانفتاح العالمي والتطور الهائل في وسائل الاتصالات والمواصلات حتى وصف بأنه قرية صغيرة فخلال أشهر قليلة كاد يتلاشى هذا الانفتاح عندما اغلقت الدول حدودها وأوقفت الوسائل الدولية واصبحت سياسة العزلة هي إحدى طرق مواجهة مخاطر انتشار الفيروس لديها ويتوقع ان هذه العزلة ستستمر في مرحلة ما بعد الازمة وان الدول ستتحفظ على عودة الاندماج العالمي من جديد وان سياسات العزلة على المستوى الخارجي ستبقى تحظى باهتمام العديد من الدول التي ستعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاحتياج للغير .

ب- **تقييد العولمة** : طرحت الكثير من الآراء والتوجهات التي ناقشت وضع العولمة الحالي والمستقبلي في ضوء تداعيات ازمة كورونا العالمية وتباينت هذه الآراء في مدى ومستوى التأثير الذي لحق بالعولمة جراء الازمة وانعكاساتها الكبيرة على الساحتين الداخلية والخارجية للدول وما يجمع هذه الآراء هو ان العولمة تأثرت بهذه الازمة ولا يمكن انكار ذلك وما تختلف عليه هو مستوى التأثير الذي فرضته الازمة على العولمة او أحد مظاهرها .

ت- **اختبار التكتلات الدولية** : مع تداعيات ازمة كورونا إذ غلب على اكثر هذه التكتلات الاجراءات الفردية لأعضائها وسياسات الاغلاق والتركيز على حماية المصالح الوطنية بعيداً عن اسس التضامن المفترض بين اعضاء هذه التكتلات والتحالفات , فعندما انتشر الفيروس في اوروبا وازدادت الاصابات اغلق الاتحاد الاوروبي حدوده لمدة شهر ابتداءً من 17 اذار 2020م تبعها اغلاق الدول الاعضاء واعلنت حالة الطوارئ الانغلاقية تجاه بعضها البعض هذه الاجراءات ادت الى توترات داخل الاتحاد الاوروبي ودول اخرى خارجه الامر الذي وضع هذا التكتل الدولي القائم على اساس التضامن والتكامل بين اعضائه على المحك في امكانية مساعدة اعضائه لتجاوز خسائر الازمة من عدمها وهو ما سيرتكز عليه وضع الاتحاد مستقبلاً .

ث- **تراجع ظاهرة الهجرة غير الشرعية** : اذ ان هذه الظاهرة ذات الابعاد الامنية والسياسية العابرة للحدود التي تنامت بشكل كبير والتي اتجهت غالبية الهجرات نحو الدول الاوروبية تكاد تكون قد تلاشت نتيجة للتهديد الصحي الذي افرزه فايروس كورونا وبات مقيداً لحركة التنقل للأفراد بشكل عام ومن يسعون للهجرة غير الشرعية بشكل خاص وعلى مختلف انواعها فبالتالي سوف يتم توفير المساعدات والاغااثات الانسانية والتي كانت تخصص للاجئين والمهاجرين الى المقيمين لسد الاحتياجات اللازمة

من الموارد الأساسية , فضلاً عن كون موضوع الهجرة وسياسة اللجوء تبقى موضع خلاف بين النظم السياسية الأوروبية (1) , وعليه يمكن القول ان الانظمة السياسية الأوروبية القائمة على الديمقراطية والانتقال السلمي للسلطة قد اربكت الجائحة بعض الانظمة وتجاوزت فيها مواعيد الانتخابات فبالتالي تم اختراق التوقيتات الدستورية للانتخاب , فضلاً عن اسهام القطاع الخاص بشكل كبير ومعتمد على الشركات الكبرى قد تسببت الجائحة بتراجع دوره الواقعي والفعلي وصعود دور الدولة المركزي الى الواجهة وخروجها من إطار العولمة مما قد يؤول الى تراجع ركائز النظام الرأسمالي في اوروبا وبروز الطابع الاشتراكي والذي يتعارض مع القطاع الخاص والنظم الرأسمالية والعولمة القائمة عليها الواقع الاقتصادي الاوروبي .

2- الأثر الاقتصادي : ان تفشي جائحة كورونا في الصين كان له تأثير واضح وكبير في القوة الاقتصادية له وامتد هذا التأثير الى اسواق النفط باعتبار الصين اكبر مستورد للنفط بالعالم وثانياً اكبر مستهلك له نتيجة صناعته المتقدمة , فسرعان ما انتشر الفيروس في الصين قاد الى تعطيل الاقتصاد الصيني وانتشار اثاره الاقتصادية على اوروبا وقطاعاتها كقطاع الطاقة والمالية والمصرفية والسفر والسياحة وخسائر شركات الطيران وغيرها , وللتخفيف من تبعات الجائحة اتخذ البنك المركزي الاوروبي قراراً بدعم المصارف بمبلغ مئة مليار يورو هي الاولى من أصل 13 عملية إعادة تمويل مقررّة إذ اعلن ومن خلال مؤتمر استثنائي عن خطة طارئة بقيمة 750 مليار يورو لشراء دين عام وخاص على أمل التخفيف من اعباء المصارف ودفعها الى مواصلة الاقراض او اعادة إطلاقه (2) وفي مجال السياحة والسفر حيث اعلنت منظمة الطيران المدني الدولي (ICAO) يوم 22 نيسان 2020 ان التداعيات الكارثية لجائحة كورونا على اوروبا عامة قد أثرت على القطاع النقل الجوي بسبب خفض اعداد المسافرين على متن الرحلات الجوية الدولية خلال موسم الصيف لزيادة انتشار الفيروس مع تراجع ارباح الشركات والتي تعتمد بشكل كبير على الاعلانات والعلامات التجارية المروجة لها مما ادى الى تضاعف خسائرها من (4 و5) مليار دولار مما حرى الى قيامها برحلات الاشباح (شبه فارغة) من اجل حماية حقوقهم في الاقلاع والهبوط بموجب قواعد الاتحاد الاوروبي (استخدامها او فقدها) وهو اجراء مؤقت وسيخفف من الضغط على صناعة الطيران وخاصة شركات الطيران الصغيرة وسيقلل ايضا الانبعاثات من خلال الطيران فوق الدول (3) فالاسواق المالية كان لها النصيب من تأثير الجائحة فهي المؤسسات التي تهتم بالاستثمار في

الاوراق المالية للأسواق الأولية والثانوية وفيها يتم شراء وبيع هذه الاوراق كلاسهم والسندات حيث تتخلل عملياتها العائد والمخاطرة اما الاسواق المالية قد انخفضت نتيجة انخفاض الطلب العالمي على النفط ومن ثم تأثيره على القطاعات المالية والاقتصادية فنخفضت قيمة الموجودات من الاوراق المالية وخسرت الشركات الاسهم والسندات السوقية بتفاقم الجائحة مما قد يقود الى ركود عالمي يستمر تداعياتها الى سنوات فالانخفاض في بورصة ميلانو الايطالية وبورصة داكس الالمانية قد تراجعت بشكل كبير نتيجة لارتفاع الاصابات والوفيات في كلاً من ايطاليا والمانيا (1) مما جعل من الصعب على واضعي السياسات الاقتصادية والمالية صياغة استجابة مناسبة لسياسة الاقتصاد الكلي من اجل فهم افضل النتائج الاقتصادية المحتملة او التوصل الى حلول او تدابير تقلل قدر الامكان من تأثيره الكبير فبالنظر الى تعطل عمل سلاسل التوريد للشركات العالمية مما ادى انتشار بعض حالات الذعر بين المستهلكين والشركات الى تشويه انماط الاستهلاك المعتادة وخلقت تشوهات السوق وانخفاض مؤشرات الاسهم العالمية وسط الاضطراب العالمي والانكماش الاقتصادي العالمي وأثره على اسعار الاسهم واسعار السلع وصدمة الطلب والعرض على السلع وفضلاً عن الانخفاض القسري في عدد ساعات العمل قاد الى ضياع الدخل للعاملين المسرحين وتضرر خدمات السفر والسياحة وانخفاض التدفق النقدي ادى الى انخفاض النمو الاقتصادي وغيرها من التدهور في السياسات المالية والنقدية ان الدول الصناعية الاكثر تضرراً من وباء كورونا كالمانيا وبريطانيا وفرنسا وايطاليا ولو دققنا النظر لرأينا ان هذه الدول محل البحث واستناداً الى الترابط التكاملية والاعتماد المتبادل على بعضها البعض اقتصادياً وتجارياً عبر الحدود القومية فتمثل (2) :

• **60% من العرض والطلب العالميين** : من المتوقع ان يؤثر مزيج من انخفاض الدخل والخوف من العدوى وغياب اللقاح اولاً ثم عدم التلقيح سلبياً على الانفاق الخاص خاصة في قطاع الخدمات مع تأثر السياحة والترفيه مع تخفيض ساعات العمل وتسريح العمال المحتملين مما ستقلل من إنفاق الاسرة وتزيد من انعدام الامن الاقتصادي بسبب حالة عدم اليقين بشأن آثار الصدمة بالمقابل توقف نشاط التصنيع في المناطق الاكثر تضرراً يؤدي الى اختناقات في سلاسل القيمة العالمية .

• **65% من التصنيع العالمي** : ومع استمرار الازمة الاقتصادية فمن المتوقع ان تصل التكاليف الى 8% من الاقتصاد العالمي مع خسائر الانتاج المحلي العالمي بنسبة 8% وتشير التجارب السابقة من فترات الركود الاقتصادية الى امكانية كونها عميقة ومستمرة الابعاد نتيجة تباطؤ النمو

السنوي العالمي ، وهذا ما أكدته المفوضية الأوروبية في 4 اذار 2020م ان كلاً من ايطاليا وفرنسا في خطر الانزلاق الى الركود الاقتصادي ووضح صندوق النقد الدولي ان الاوضاع الحالية اكثر خطورة امام الاقتصاد العالمي ، مما حرى الى تأكيد رئيس البنك المركزي الاوروبي كريستين لاجارد الى ان البنك يراقب انتشار المرض من أجل تجنب التضخم بالمقابل اضاف محافظ بنك انكلترا السابق مارك كارني ان الاقتصاد البريطاني شهد تراجعاً وركوداً في اسعار الاسهم والسندات والسفر والسياحة وخطوط توريد التصنيع الدولية وقلة نشاط المصانع كقطاع تصنيع السيارات بتفشي المرض كشركة رينو الفرنسية للسيارات والتي يتحتم اغلاق مصنعها مؤقتاً بسبب توقف بعض مزودينها .

- **41% من الصادرات العالمية :** وفقاً لتقرير منظمة التجارة العالمية اكدت على انخفاض حجم التجارة العالمية بين 13-32% فصاعداً نتيجة للآثر الاقتصادي لوباء كورونا كما تجادل منظمة التجارة العالمية بأن النطاق الواسع في التوقعات يمثل درجة عالية من عدم اليقين بشأن طول الجائحة وتأثيرها الاقتصادي وأن النتيجة الاقتصادية الفعلية قد تكون خارج هذا النطاق اما اعلى او اقل ، وترى منظمة التجارة العالمية ان التأثير على حجم التجارة يمكن ان يتجاوز الانخفاض الذي تعرضت له التجارة العالمية خلال ذروة الازمة المالية 2008-2009م ، ووضحت المفوضية الأوروبية في 4 اذار 2020م الى خطر انزلاق دول اوروبا الى الركود الاقتصادي وأشار صندوق النقد الدولي ان الاوضاع الحالية أكثر خطورة امام الاقتصاد العالمي بالمقابل اعلن الصندوق انه سيوفر (50) مليار دولار من خلال تسهيلات التمويل الطارئة من خلال صندوق الاحتواء والاثاثة من الكوارث ، وقدمت المفوضية الأوروبية بمعية الممثل السامي حزمة التدابير فريق اوروبا الرامية الى دعم الجهود التي تضطلع بها البلدان الشريكة للتصدي لجائحة فيروس كورونا ويهدف هذا النهج كنموذجاً لحل الازمة من خلال دمج موارد الدول الأوروبية ومؤسساته المالية وخاصة المصرف الاوروبي للاستثمار والمصرف الاوروبي للانشاء والتعمير ووصلت القيمة الاجمالية لبرنامج فريق اوروبا الى زهاء 38.5 مليار يورو ويتركز الدعم الاوروبي بالدرجة الاولى على التصدي لحالة الطوارئ الصحية وعلى الحاجات الانسانية المترتبة عليها وعلى تعزيز النظم الصحية وعلى قدرة البلدان الشريكة واستعدادها لمواجهة الجائحة فضلاً عن التخفيف من حدة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الازمة الصحية لاسيما من خلال دعم القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والاصلاحات السياسية الرامية الى تقليص معدلات الازمة (1) .

ان ازمة كورونا قادت الى عملية مراجعة واسعة في النظم السياسية الاوروبية على الصعيد السياسي والاقتصادي واعادة نظر للمنظومة المفاهيمية التي سادت في العقود الاخيرة التي كرستها العولمة والتي حولت العالم الى قرية كونية صغيرة عالم بلا حدود ومع ان العولمة لم تلغ جميع ادوار الدولة القومية لاسيما في مجال الامن الداخلي وتنظيم العلاقات الاجتماعية والاشراف على توزيع الدخل الحكومي لكن اضعفت الى حد ادارتها للشأن العام مقابل ارتفاع نسبة مساهمة الفاعلين آخرين من غير الدول خارجياً وداخلياً من اولئك الذين يستمدون سلطتهم من سلطة المال بعد تكس الثروة في ايدي عدد صغير من الافراد والمؤسسات الاقتصادية العابرة للحدود القومية , ولقد اوضحت العولمة امام اخطر تحدي يواجهها إذ شل من نشاطها وهز اركانها لاسيما الاقتصادية استناداً الى الواقع والدليل ما نشرته مجلة (Foreign Affairs) في 16 اذار 2020م مقالاً للباحثين Henry Farrell and Abraham Newman بعنوان ((هل سينهي فيروس كورونا العولمة كما نعرفها ؟)) ان كورونا لم يكشف عن فشل العولمة وانما عن هشاشتها رغم ما جلبته من فوائد وذلك نتيجة الاعتمادية المتبادلة بين الدول وما خلفته من مناطق في العالم متخصصة من منتج واحد او جزء من السلعة مما تسبب في هشاشة النظام الاقتصادي في لحظات الازمات وان من تداعيات ازمة كورونا قد تكون تحولاً في السياسة العالمية باتجاه التراجع في اليات العولمة وبالتالي فان الجائحة ستعمل على اعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للعولمة , وقد أحسن صناع السياسات في الاقتصادات الاوروبية المتقدمة الى استخدام الحيز المتاح أمام السياسات والمؤسسات , إذ شرعوا في عمليات توسع نقدي ومالي لتخفيف أثر الأزمة , وفي إجراء صائب بدأوا بتعليق قواعد المالية العامة والحدود المطبقة بشأنها حتى يتسنى تقديم الدعم الطارئ على نطاق واسع كما يجري السماح بارتفاعات كبيرة في عجز المالية العامة وبالمثل أطلقت البنوك المركزية برامج كبرى وخففت أجهزة التنظيم المالي اشتراطاتها السابقة لكي تسمح للبنوك بمواصلة دعم عملائها ودعم الاقتصاد بشكل أعم واما بالنسبة لمنطقة اليورو فإن التدخلات الكبيرة من جانب البنك المركزي الأوروبي ، ودعوة القادة الأوروبيين لاستخدام آلية الاستقرار الأوروبية اي برنامج تمويل طارئ يعتمد على الاموال التي يتم جمعها في الاسواق المالية وتضمنها المفوضية الاوروبية باستخدام ميزانية الاتحاد الاوروبي كضمان فضلاً عن كونه مكمل أوروبي للجهود المالية المبذولة على المستوى الوطني لانها أمور بالغة الأهمية في ضمان توفير الحيز المالي المطلوب لمواجهة الأزمة بقوة في البلدان ذات الدين العام الكبير وفي هذا السياق ينبغي عدم التقليل من أهمية عزم قادة منطقة اليورو على بذل كل جهد ممكن لضمان استقرار اليورو فقد بذلت هذه البلدان جهداً كبيراً لبناء هوامش أمان وقائية والآن هو الوقت المناسب لاستخدامها

(1)

وعليه يمكن القول تأثير الفيروس على الجهود السياسية لإدارة الأزمة لا يعني انه بمجرد التغلب على الوباء فان الأزمة لن تحول دون معاودة ظهور التخبطات السياسية والاقتصادية دون معالجة الامر من جذوره ويجاد الحلول آلانية والمستقبلية من حيث معالجة الاخطاء الحكومية السابقة والتي سببت ارباك في القطاعات الاستراتيجية والحيلولة دون الوقوع مستقبلاً في نفس الاخطاء مع دعم المراكز البحثية المتخصصة بالابونة والفيروسات , بالمقابل اتجهت الشركات والمؤسسات البحثية المتخصصة في صناعة اللقاحات الى اجراء العديد من التجارب البحثية لمعالجة الأزمة وتوصلوا الى تقييم مشترك أجرته الوكالة الأوروبية للأدوية وسمحت الوكالة في 21 كانون الاول 2020 بطرح اللقاح الاول BioNech/Pfizer الذي طورته شركة فايزر للأسواق واتفقت الدول الاعضاء على ان تبدأ حملات التلقيح (1) لكن هذا لايعني نهاية الأزمة بسبب التحورات التي تطرأ على فيروس كورونا كوفيد 19 covid بشكل سلاسل جديدة ادت الى اعادة الحجر الصحي والانغلاق الجزئي والعام تلافياً للإصابات المتوقعة فبالتالي سوف تواجه الانظمة السياسية الأوروبية اختناقات وعجز في ادارة موارد الدولة والتي قد تسبب العجز في موازنتها المالية والاختلال في النظام الصحي يؤدي الى اختلال في النظام السياسي والاقتصادي ويقود اما الى ازيمات حكومية ربما تنتهي باستقالات فردية او حكومية مع مديونية كبيرة للبنوك الدولية مما يتجه نحو الافلاس المالي والذي يقود الى انهيار المنظومة السياسية , كما ان فيروس كورونا هو ليس الاخير وانما الاول في القرن الحادي والعشرين فمن الممكن ظهور فيروسات جديدة بفعل التسريب المختبري عن طريق الخطأ او بصورة متعمدة كنوع من الاسلحة العدوانية في حالة التصارع الدولي عالمياً .

الخاتمة والاستنتاجات

ومن خلال البحث توصلنا الى ان الانظمة السياسية الاوروبية مرت بمرحلة اللايقين في بداية الجائحة وتفشيها بسبب الانتشار السريع للفيروس وتداعياته على النظام الصحي فلم تستطع الانظمة السياسية معالجة وتغطية الازمة الصحية بصورة منتظمة ويرجع الى كثرة اعداد الوفيات وقلة ومحدودية الامكانيات الصحية والتي لم تسد حاجة المواطنين مما انعكس على الواقع السياسي والاقتصادي وقاد الى الانكفاء الداخلي للدول الاعضاء وانحسار روح التضامن فيما بينها نتيجة الازمة غير المسبوقة والتي اجتاحت العالم , لكن الامر لم يقف عند حد الخسائر البشرية او الاقتصادية إذ انه يهدد ايضاً استمرارية كيان الانظمة السياسية من حيث استمرار حكم الحكومات او حدوث ثورات الربيع الاوروبي الجديد على تلك الانظمة فالخروج من الحظر العام والشامل وتعافي بعض الانظمة السياسية الاوروبية من مشكلة الفيروس ان متحورات الفيروس قد عادت مجدداً الى المشهد الصحي والذي لا يعرف مدى استمراريته مدة تلك التحورات والتي انعكست على المشهد السياسي والاقتصادي مما يقود الى ازمة جديدة تواجه المنتظم السياسي نتيجة لتبعات الجائحة .

الاستنتاجات

- 1- على الانظمة السياسية الاوروبية توحيد الجهود والتعاون البناء من اجل اقامة صندوق داعم الى الازمات الصحية والاغاثية بمشاركة جميع الدول سواء كانوا من داخل دول الاتحاد الاوروبي او خارجه اساسه هو التعاون الدولي على الصعيد الاوروبي وجعل هذا الصندوق ضمن بنية منظمة دولية اوربية تشرف عليه من حيث الايداعات والصرفيات للحيلولة مستقبلاً الى عدم حاجة دولاً الى مساعدات بدون معونة .
- 2- تطوير قطاع الشركات المنتجة للمواد الصحية والتي بحاجة اليها كافة مرافق الصحة والتقليل من الاعتماد على الصين كمورد اساسي للمواد الصحية , فضلاً على ذلك يمكن عمل استثمارات اوربية داخل الصين لتغطية القطاع الصحي .
- 3- يجب على الانظمة السياسية الاوروبية ان تحافظ على وحدتها فعليها تقديم حلول مقبولة وهذا لن يحدث الا بالتعاون بين المجتمعات وليس الانعزال والانغلاق على الذات لان الفيروس لن يصيب الناس فحسب بل سيصيب ايضاً مشاريع الوحدة والتعاون الدوليين والتي تم الوصول اليها بكلفة عالية من الجهد والدماء .
- 4- اثار هذه الازمة الصحية ستمتد لسنوات ان لم نقل لعقود من الزمن وان المعالجة طويلة المدى يجب ان تتضمن عناصر اخرى عدا الاجراءات الصحية والامنوية لاحتواء اثارها السلبية البعيدة المدى على كل قطاعات والمتبعة حالياً إذ أنه اضافة الى وجود خطة اقتصادية متوسطة المدى لاعادة اقتصاديات الدول

للوضع الطبيعي فإن عنصر ثقة الناس بحكوماتهم والتشاركية في وضع هذه الخطط هي التي ستحدد مدى المقبولية للانظمة السياسية مستقبلاً .

5- التصدي للازمة من خلال اعادة توزيع التخصيصات المالية لموازنات الدول وتخفيض موازنات الدفاع والتسليح إذ اثبت الفيروس على انه عدو غير مرئي ويناقض فكرة الارهاب الدولي وتداعياته فبموجب سياسة التماسك كل ذلك يتطلب جهداً مستداماً يتعدى الحلول الامنية التي تشكل ضرورة قصوى في المرحلة الحالية لكنها لا تستطيع مواجهة كل اثار الازمة ولعل ازمة كورونا تشكل فرصة مناسبة للدول لتشكيل نظم حوكمة سياسية واقتصادية جديدة لا تعتمد على الامن فقط كحل وحيد لكل التحديات وانما على حلول تشاركية غير تقليدية لاعادة تنظيم الانظمة الحكومية بصيغة بيئة تنموية جديدة قادرة على احداث النمو المطلوب بقدر قدرتها على مواجهة اي تحديات مستقبلية على شاكلة كورونا .

قائمة الهوامش

¹ مدحت محمد ابو نصر : دور مهنة الخدمة الاجتماعية في مواجهة جائحة كورونا , المجلد 5 , العدد (16) , 2021م , ص ص 353-374.

² زهراء جار الله حمو اسكندر : بوادر الازمة المالية العالمية في ظل جائحة فايروس كورونا -دراسة تحليلية لبعض القطاعات المؤثرة في النظام المالي العالمي , مجلة الدنانير , جامعة الحمداية , العدد 23 , 2020 , ص 707 .
³ موقع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية : التصدي لفيروس كورونا (كوفيد -19)-جهود عالمية مشتركة , 3- تموز -2020م : انظر الرابط

<https://www.oecd.org/gov/open-government>

⁴ موقع منظمة الصحة العالمية : مرض كوفيد -19 وكيف ينتشر وكيف يؤثر على الناس حول العالم , 8-11-2020 , انظر الرابط :

<https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses>

⁵ ميليتا فوينوفيش : تقرير منظمة الصحة العالمية , حزيران 2021 , انظر الرابط :

<http://www.emro.who.int/ar/health-topics/corona-virus/situation-reports.html>

⁶ بلغامي نجاه وسيلة : ((الابعاد العالمية والاقليمية للتداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد 19 -فيروس كورونا (المستجد)) , مجلة كلية التربية , جامعة واسط , ج 2 , اب/ 2020م , ص ص 390-395.

⁷ مهند غازي الزامل : فيروس كورونا نقطة سؤال بين الدين والواقع , دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع , عمان , ط 1 , 2021م , ص ص 126-127.

⁸ مثنى فائق مرعي وآخرون : ازمة جائحة كورونا والنظام العالمي , دار العربي للنشر , القاهرة , ط 1 , 2021م , ص ص 59-67.

⁹ برهان الدين دوران : كيف تكافح الجدل الذي يتبع جائحة كورونا حول الانظمة السياسية , مجلة الصباح , 28-2020-4م , انظر الرابط :

<https://www.dailysabah.com/arabic/columns/burhanettin-duran/2020/04/28>

¹⁰ قناة DW الاخبارية : تحديات ومشاكل كبيرة على اوروبا مواجهتها في عام 2022, 3-4-2022م , انظر الرابط

<https://www.dw.com/ar/>

¹¹ صحيفة الديلي صباح الكترونية : الفيدرالي الأميركي يخفض الفائدة إلى صفر-0,25% بسبب كورونا وترامب يشيد, تاريخ الزيارة 29-3-2022 , انظر الرابط :

<https://www.dailysabah.com/arabic/business/2020/03/16/>

¹² قناة BBC الاخبارية : فيروس كورونا -شركات الطيران تلغي آلاف الرحلات الجوية , 10-نيسان-2020م , انظر الرابط :

<https://www.bbc.com/news/business-51818492>

¹³ زهراء جار الله حمو اسكندر : مصدر سبق ذكره , ص 714.

¹⁴ غيتا غوبينات : الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة , صندوق النقد الدولي , انظر الرابط :

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09/blog030920-limiting-the-economic-fallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted-policies>

¹⁵ مثنى فائق مرعي وآخرون : مصدر سبق ذكره , ص ص 114-115 .

¹⁶ مثنى فائق مرعي وآخرون : مصدر سبق ذكره , ص ص 11-13.

¹⁷ مهند غازي الزامل , مصدر سبق ذكره , ص 130 .

قائمة المصادر

اولاً : الكتب العربية

- (1) مثنى فائق مرعي وآخرون : ازمة جائحة كورونا والنظام العالمي , دار العربي للنشر , القاهرة , ط1 , 2021 .
- (2) مدحت محمد ابو نصر : دور مهنة الخدمة الاجتماعية في مواجهة جائحة كورونا , المجلد 5 , العدد (16) , 2021م , ص ص 353-374 .
- (3) مهند غازي الزامل : فيروس كورونا نقطة سؤال بين الدين والواقع , دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع , عمان , ط1 , 2021م .

ثانياً : المجلات العلمية

- (1) بلغانني نجاه وسيلة : ((الابعد العالمية والاقليمية للتداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد 19 -فيروس كورونا (المستجد)) , مجلة كلية التربية , جامعة واسط , ج2 , اب/ 2020م .
- (2) زهراء جار الله حمو اسكندر : بؤادر الازمة المالية العالمية في ظل جائحة فايروس كورونا -دراسة تحليلية لبعض القطاعات المؤثرة في النظام المالي العالمي , مجلة الدنانير , جامعة الحمدانية , العدد 23 , 2020 .

ثالثا : الشبكة المعلوماتية (الانترنت)

(1) برهان الدين دوران : كيف نكافح الجدل الذي سيلبي جانحة كورونا حول الانظمة السياسية ، مجلة الصباح ، 28-4-2020 ، انظر الرابط :

<https://www.dailysabah.com/arabic/columns/burhanettin-duran/2020/04/28>

(2) صحيفة الديلي صباح الكترونية : الفيدرالي الأميركي يخفض الفائدة إلى صفر-0,25 % بسبب كورونا وترامب يشيد، تاريخ الزيارة 29-3-2022 ، انظر الرابط :

<https://www.dailysabah.com/arabic/business/2020/03/16/>

(3) غيتا غوبينات : الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة ، صندوق النقد الدولي ، انظر الرابط :

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09/blog030920-limiting-the-economic-fallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted-policies>

(4) قناة BBC الاخبارية : فيروس كورونا -شركات الطيران تلغي آلاف الرحلات الجوية ، 10-نيسان -2020م ، انظر الرابط :

<https://www.bbc.com/news/business-51818492>

(5) قناة DW الاخبارية : تحديات ومشاكل كبيرة على اوروبا مواجهتها في عام 2022 ، 3-4-2022م ، انظر الرابط <https://www.dw.com/ar/>

(6) موقع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية : التصدي لفيروس كورونا (كوفيد -19)-جهود عالمية مشتركة ، 3-تموز -2020م : انظر الرابط

<https://www.oecd.org/gov/open-government>

(7) موقع منظمة الصحة العالمية : مرض كوفيد -19 وكيف ينتشر وكيف يؤثر على الناس حول العالم ، 8-11-2020 ، انظر الرابط :

<https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses>

(8) ميليتا فوينوفيش : تقرير منظمة الصحة العالمية ، حزيران 2021 ، انظر الرابط :

<http://www.emro.who.int/ar/health-topics/corona-virus/situation-reports.html>



تاريخ استلام البحث 5 / 7 / 2022

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 2 / 10 / 2022

رقم الابداع الوطني / 2019 / 2375

عودة روسيا الاتحادية الى المناطق الحيوية في القرن الحادي والعشرين

The return of the Russian Federation to vital regions in the twenty-first century

م.د. سند وليد سعيد

L.Dr. sanad Walid Saeed

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

Al-Mustansiriya University / College of Political Science

sagrws@gmail.com

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

منذ تولي الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" الحكم عام (2000م)، عمل على اتباع استراتيجية جديدة لعودة روسيا الاتحادية كقوة مؤثرة لها نفوذها ومكانتها في الساحة الدولية، وشكل عودتها الى المناطق الحيوية في العالم من اولويات السياسة الخارجية الروسية، لذا اتبعت استراتيجية جديدة معتمدة في ذلك على الجانب العسكري والاقتصادي فضلا عن الجانب الدبلوماسي، وقد ساعدها في ذلك ما تمتلكه من مؤشرات عسكرية وسياسية واقتصادية وطاقوية مكنتها من تحقيق طموحاتها في ان تكون دولة لها نفوذ في اكثر المناطق الحيوية في العالم لاسيما في الشرق الأوسط وافريقيا واسيا الوسطى، من خلال إقامة علاقات اقتصادية وعسكرية على المستوى الإقليمي والدولي لتحقيق الاستقرار في مناطق النفوذ والمحافظة على الامن الإقليمي ضمن نطاق حدودها، وعلى الرغم من منافسة الدول الكبرى في مناطق النفوذ لاسيما الولايات المتحدة الامريكية الا انها تمكنت من ان تثبت حقيقة نجاحها وتحقيق طموحها كقوة مؤثرة لها مكانتها في النظام الدولي.

كلمات مفتاحية: "روسيا الاتحادية"، "المناطق الحيوية"

Abstract

After the Russian President "Vladimir Putin" took power in the year (2000 AD), he worked to follow a new strategy for the return of the Russian Federation as an influential force with its influence and position in the international arena, and its return to vital areas of the world constituted a priority of Russian foreign policy, so it followed a new strategy It depends on the military and economic side, as well as the diplomatic side, It was helped in this by its military, political, economic and energy indicators that enabled it to realize its ambitions to be a state with influence in the most vital regions of the world, especially in the Middle East, Africa and Central Asia, Through the establishment of economic and military relations at the regional and international levels to achieve stability in the areas of influence and maintain regional security within the scope of its borders, and despite the competition of the major countries in the areas of influence, especially the United States of America, it was able to prove the reality of its success and achieve its ambition as an influential force with its position in the international system.

Keywords: : "Russia", "biomes"

المقدمة

شهد القرن الحادي والعشرين العديد من المتغيرات والتحويلات لاسيما بعد محاولات بعض الدول على ان يكون لها مكانة وحيز في النظام الدولي، لذا تعمل على منافسة الأطراف الأخرى وبوسائل متعددة خدمة لمصالحها، وتعد دولة روسيا الاتحادية واحدة من هذه الدول التي مرت بمرحلة من الضعف لاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، اذ تعرضت للعديد من الازمات سواءً في المجال الاقتصادي أو السياسي والاجتماعي، وهو ما عكس صورة الضعف والهشاشة لروسيا في النظام الدولي وفقدت الوزن والمكانة التي كانت تحظى بها.

وقد شكل ذلك دافعاً لروسيا الاتحادية في إعادة بناء الداخل والخروج من الفوضى والجمود والفشل لاسيما بعد تسلّم "الرئيس فلاديمير بوتين" الحكم، اذ عمل على تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الداخلية، ثم توجه نحو البيئة الإقليمية لإعادة دورها ومكانتها الإقليمية، ولإثبات كونها فاعل أساسي في بيئتها الدولية ولا يمكن تجاوزها. وعلى هذا الأساس بدأت في استعادة مكانتها ونفوذها، من خلال التركيز على الجانب السياسي والاقتصادي لدفع عجلة التنمية والتقدم، فضلا عن الجانب الدبلوماسي الذي ابرزته في العديد من القضايا، كذلك كونها عضو دائم في مجلس الأمن. وعليه ركزت روسيا الاتحادية في تعزيز نفوذها وبشتى الطرق في اغلب مناطق العالم لاسيما الحيوية منها، سواء في الجانب الاقتصادي "المشاريع الاقتصادية"، أو الجانب العسكري "التدخلات العسكرية"، أو بالطرق الدبلوماسية.

اهمية الدراسة: تكمن أهمية الموضوع الموسوم (عودة روسيا الاتحادية إلى المناطق الحيوية في القرن الحادي والعشرين) في معرفة اين تكمل جوانب القوة الروسية وما هي الاساليب والوسائل التي اتبعتها في اثبات ذلك، فضلا عن دراسة مؤشرات العودة، كونه من المواضيع التي تتجدد فيها الأدوات الروسية في التعامل مع الازمات حسب المتغيرات والمستجدات في النظام الدولي.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى التعرف على مسار عودة روسيا الاتحادية على الساحة الدولية، مع بيان ماهي الطرق والاليات التي تم الاعتماد عليها لتحقيق ذلك، وما هي المجالات التي ركزت عليها في مسار العودة لاسيما في المناطق الحيوية.

إشكالية الدراسة: تكمل مشكلة الدراسة في الإجابة على سؤال رئيسي وهو:

- ما هي الاستراتيجية الجديدة التي عملت بها روسيا الاتحادية خلال مدة حكم الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، وما هي أبرز المناطق الحيوية لروسيا الاتحادية، وما هي الوسائل التي اعتمدت عليها لتعزيز

نفوذها، وأين يكمن هدفها في تحقيق العودة على الساحة الدولية في ضوء التحديات والمستجدات في البيئة الدولية؟

فرضية الدراسة: في إطار المتغيرات والمستجدات العالمية للقرن الحادي والعشرين، فقد حظيت روسيا بنصيب كبير في تحركاتها الجديدة على الساحة الدولية، لاسيما بالمناطق الحيوية في العالم لما تمتلكه من مؤشرات ساعدتها في ذلك، وكلما زادت في نفوذها بهذه المناطق كلما اقتربت من تحقيق أهدافها ورسم صورة الدولة صاحبة القوة والنفوذ والقادرة على احداث متغيرات على مستوى النظام العالمي الجديد متعدد الأقطاب الذي ستشكل فيه أحد أقطابه.

منهج الدراسة: تم استخدام المنهج التاريخي لتحليل وتتبع المسار التاريخي لروسيا الاتحادية في عودتها للمناطق الحيوية، كما تم الاعتماد على منهج اتخاذ القرار والمنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل القرارات السياسية الروسية حيال اهم المناطق الحيوية خلال مدة حكم الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" ، فضلا عن المنهج السلوكي الذي تم الاعتماد عليه لمعرفة السلوك السياسي للرئيس الروسي " فلاديمير بوتين" والذي كان هدفه عودة روسيا الاتحادية كقوة فاعلة ومؤثرة لما تملكه من إمكانيات وقدرات لتحقيق أهدافها ضمن المستجدات في الساحة الدولية.

هيكلية الدراسة: قسمت الدراسة فضلا عن المقدمة الى ثلاث محاور، تناول المحور الأول: الاستراتيجية الروسية خلال مدة حكم "فلاديمير بوتين"، وتطرق المحور الثاني الى: أبرز المناطق الحيوية لروسيا الاتحادية، وبحث المحور الثالث في: اهم مؤشرات عودة روسيا الاتحادية إلى الساحة الدولية، وختمت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات.

المحور الأول: الاستراتيجية الروسية خلال مدة حكم "فلاديمير بوتين"

بعد ان تسلم الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين" السلطة سعى إلى إعادة هيبة روسيا ومكانتها الدولية، والحفاظ على سيادة وأمن روسيا من أي خطر يحيط بها، ووضع استراتيجية روسية جديدة لاستعادة مكانتها اقليمياً ودولياً، اذ شكل حفاظ روسيا على ترسانتها النووية والعسكرية الأثر الكبير في تعزيز وتفعيل دورها في الساحة العالمية مقارنة بالدول الكبرى التي تمتلك كافة الموارد والإمكانيات التي تؤهلها لتكون لاعباً جيواستراتيجي مؤثر وفاعل في العلاقات الدولية، لذا برز دور الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" بشكل واضح في رسم استراتيجية مناوئة للهيمنة الأمريكية، وتضع حد لتوسع "حلف الناتو" نحو الحدود الروسية فضلا عن الدول التي حصلت على استقلالها بعد ان كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي سابقاً⁽¹⁾.

أ- الاستراتيجية الروسية قبل حكم "فلاديمير بوتين".

بعد وفاة رئيس الاتحاد السوفييتي سابقاً "قسنطين تشيرنينكو" عام (1985م) تولى "ميخائيل غورباتشوف" رئاسة الاتحاد، ونتيجة للأوضاع التي كان يعاني منها الاتحاد من ركود اقتصادي بسبب تراجع معدلات النمو والفاعلية الإنتاجية، فضلاً عن برامج سباق التسلح النووي مع الولايات المتحدة الأمريكية وتكاليف الحرب الباردة والغزو السوفييتي لأفغانستان عام (1979م)، انتهج "غورباتشوف" سياسة داخلية جديدة لإعادة هيكلة النظام السياسي والاقتصادي للاتحاد، ولإعادة بناء اقتصاد الاتحاد السوفييتي سابقاً تم اتباع سياسة سميت (البيريسترويكا أو "إعادة البناء") ، فضلاً عن سياسة (الغلاسنوست) أي الشفافية في إدارة البلاد، إلا أن كلتا السياستين أدتا إلي ظهور النزعة الاستقلالية لبعض الجمهوريات لاسيما في (1991/12/8م) إذ أعلنت كل من جمهوريات "روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء" استقلالهم من الاتحاد وتشكيل "رابطة الدول المستقلة" ثم تم اعلان تفكك الاتحاد السوفييتي في (1991/ 12/17م) (2).

بينما وجه الرئيس الأول لروسيا الاتحادية "بوريس يلتسن" جهوده على حل المشكلات الداخلية واتباع سياسة خارجية نشطة وفعالة تخدم المصالح والاهداف الروسية للحفاظ على مكانتها الدولية، وعلى الرغم من ذلك استمرت الاستراتيجية الروسية تسيير وفق منهج الرئيس السوفييتي السابق "ميخائيل غورباتشوف" وهي مقايضة المواقف السياسية من قضايا وصراعات في العالم إلى مكاسب اقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية والتي أدت إلى الانقياد لسياساتها، وفي النهاية فشلت في إقامة علاقة متوازنة معها، الامر الذي أدى إلى فقدان الدور الذي كان يتمتع به الاتحاد السوفييتي على الصعيد الدولي (3).

شهدت هذه الفترة العديد من الاضطرابات الاقتصادية بسبب السياسات الغير محسوبة وعدم الإستناد الى التشريعات والقوانين والتي أدت الى تفاقم المشكلات وخسارة روسيا مكانتها الدولية كوريث للاتحاد السوفييتي.

ب- الاستراتيجية الروسية خلال مدة حكم "فلاديمير بوتين".

لقد استدرك الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" منذ تسلمه الحكم الأخطاء السابقة والتي سببت أزمة جيوبوليتيكية لروسيا وهددت أمنها القومي، لذا عمل على التغلغل في الأراضي الساحلية وإقام أحلاف متينة معها لمواجهة التمدد الأطلسي (rimland) الجديد، وتحرك شرقاً وغرباً لتحقيق التكامل القاري الأوراسي، ولتصبح "منطقة الإطار" ضرورة لروسيا لتشكل فعلا قوة جيوبوليتيكية قارية مستقلة (4).

كما ركز الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين" اهتماماته على تحسين الاقتصاد الداخلي والانفتاح المالي والاقتصادي على الخارج، بدلا من التركيز على الصناعات الحربية الثقيلة، وطرح مشروع الاتحاد

الأوراسي وهو مشابه للاتحاد الأوروبي، إذ إن من أهم أهداف روسيا هو إعادة هيكلتها والحفاظ على سيادتها وأمنها من أي خطر خارجي، الأمر الذي دفعها إلى تعزيز قوتها العسكرية لاسيما في المناطق الحدودية⁽⁵⁾. وفي خلال حكم الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين " اهتمت الاستراتيجية الروسية بتعزيز بناءها الداخلي وتأمين الاستقرار، فيما توجهت اهتماماتها الخارجية في إقامة علاقات روسية - أوروبية، وروسية -آسيوية، محاوله في ذلك لاستعادة مكانتها الدولية.

المحور الثاني: أبرز المناطق الحيوية لروسيا الاتحادية.

يعد مفهوم المجال الحيوي في المنظور السياسي للدول هو "حاجة الدولة إلى مساحة أوسع من الأرض كلما نمت أكثر"⁽⁶⁾. وهو ما يبرر توسع الدول الكبرى على حساب الدول الأخرى الأقل مساحة والعمل على ضمها من أجل تأمين حاجات شعبها وبما يتناسب مع مصلحتها، وعلى الرغم من تطور وسائل تنفيذ نظرية المجال الحيوي، إلا أنه يبقى الهدف واحد رغم ظهور وجه جديد له يتصف بالإنسانية، استغلته الدول الكبرى على صيغة قانون حقوق الإنسان والديمقراطية ليصبح تعامل بعض الدول الهشة أو الدول المنقوصة السيادة (دول تحت الحماية أو الوصايا أو الانتداب والدول المستعمرة) مع الدول الكبرى إجباري لتستظل تحت حمايتها. أما أهم المناطق الحيوية لروسيا الاتحادية هي:

1- الشرق الأوسط: تتمتع هذه المنطقة بمجموعة من الخصائص الجيوبوليتيكية التي جعلتها تمثل نقطة تماس استراتيجي وساحة للتنافس الدولي للقوى الكبرى ومنها روسيا الاتحادية، لما تتمتع به من خصائص ومنها:

أ- خصائص جيوبوليتيكية: فالمنطقة تتوسط القارات الثلاثة آسيا وأفريقيا وأوروبا ما جعلها تمتلك عمق استراتيجي يساعدها على امتصاص الضربات العسكرية من جانب ومن جانب آخر انتشار القواعد العسكرية وسهولة الحركة وقت الحرب، كما يعيش عليها ثلاثة أرباع من سكان الكرة الأرضية، وتحتوي على وفرة الموارد الطبيعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة، كما تمتاز بتنوع المناخ الذي يساعدها على تنوع المحاصيل الزراعية التي تساعد على تربية مختلف المواشي، لذا تتضارب فيها المصالح على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية والعالمية، كما تشرف على العديد من المسطحات المائية من بحار ومحيطات وانهار مهمة مثل بحر قزوين، البحر الأبيض المتوسط، البحر الأسود، الخليج العربي، البحر الأحمر والمحيط الهندي، فضلا عن الأنهار كنهر النيل، ونهر الأردن ونهري دجلة والفرات وتتحكم بالمنطقة مداخل رئيسية كقناة السويس، وباب المنذب ومضيق البوسفور والدرنديل ومضيق هرمز.

ب- خصائص طاغوية: ساهم وجود النفط في منطقة الشرق الأوسط على لعب دور اقتصادي مكمل للاقتصاد العالمي، لذا شكلت المنطقة ساحة للتنافس الاستثماري على موارده البترولية لكسب امتيازات أكثر كون المنطقة تنتج خامات خفيفة ومتوسطة وثقيلة تناسب الأسواق العالمية المختلفة، فضلا عن انخفاض تكاليف الإنتاج في منطقة الشرق الأوسط وانخفاض نفقات البحث والاستثمار وارتفاع معدل الانتاج فيها، الامر الذي جعل أسعار النفط منخفضه مقارنة مع دول العالم الأخرى.

وتعد دول الخليج العربي إحدى أهم المناطق الحيوية للدول الكبرى ولاعب رئيسي في امدادات الطاقة، ليس لموقعها الجغرافي وإنما لاحتوائها على احتياطات ضخمة من النفط والغاز، إذ ان السعودية تمتلك ثاني أكبر احتياطي مؤكد للنفط الخام وثالث أكبر منتج للنفط الخام في العالم وجاء ذلك حسب بيانات وزارة الطاقة في المملكة العربية السعودية، تليها الامارات في المرتبة الخامسة والكويت في المرتبة السادسة عالميا من حيث الاحتياطي المؤكد للنفط، اما الغاز الطبيعي فتفاوتت البيانات الرسمية لحجم الإنتاج، الا انه وباستثناء قطر، تنتج دول الخليج بما يفي باحتياجاتها المحلية، وتعد أكبر دولة منتجة للغاز الطبيعي المسال في العالم هي قطر بإنتاج حوالي (110) ملايين طن سنويا، وهي تطمح في الوصول الى (127) مليون طن بحلول عام (2027م)، بإنتاج سنوي يقدر (205,7) مليارات متر مكعب، أي ما يشكل نسبة (5,34%) من الإنتاج العالمي البالغ (3,84) مليارات متر مكعب⁽⁷⁾.

وعلى هذا الاساس تبرز أهمية المنطقة في صناعة الطاقة التقليدية، لاسيما في وقت الأزمات الجيوسياسية كالحرب الروسية - الأوكرانية في (2022/2/24م)، وما شكلته من تداعيات إقليمية ودولية لاسيما في مجال الطاقة، إذ اشارت شبكة "سكاي نيوز" البريطانية في (2022/3/16م) بقيام رئيس الوزراء البريطاني "بوريس جونسون" بزيارة الى دولتي السعودية والامارات للتباحث حول زيادة انتاجها من النفط للتخفيف من ازمة الطاقة الناتجة من اعتمادها على من امدادات الطاقة من روسيا⁽⁸⁾.

ونتيجة للاكتشافات الجديدة للموارد التي ستزيد من أهمية الشرق الأوسط باعتبارها منطقة تحتوي على خزين عملاق للطاقة، ونتيجة للمتغيرات الإقليمية والدولية والتقلبات البيئية وما رافقها من تصحر وجفاف وقله المياه والموارد الرئيسية كالنفط والغاز الامر الذي سيجعل الدول الكبرى تدخل في تنافس على المنطقة من اجل الحصول على موارده الطاقوية لاسيما كل من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الامريكية والصين.

الدول	الإنتاج اليومي من النفط الخام بالمليارات (2020م)	مجمّل الطلب العالمي اليومي (%) (2020م)	احتياطي الدولة المؤكّد للنفط الخام (2020م)	نسبة الاحتياطي العالمي المؤكّد من النفط (2020م)
المملكة العربية السعودية	10.2 ملايين برميل	10.7 %	270 مليار برميل	17.3
البحرين	350 ألف برميل			
قطر	700 ألف برميل			
سلطنة عمان	مليون برميل	1.1 %	4.706 مليارات برميل	
الامارات	3 ملايين برميل	3.4 %	107 مليارات برميل	
الكويت	2.62 ملايين برميل	2.9 %	101.5 مليار برميل	
مجمّل دول الخليج العربي	18 مليون برميل	32.7 %	510 مليارات برميل	1.55 تريليون برميل
مجمّل دول الخليج العربي				

المصدر: نجاة محمد مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2018، ص 41.

2- **اسيا الوسطى:** بما ان هذه الدول هي من جمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقا، لذا ترى روسيا ان استعادته النفوذ في هذه المنطقة هو على راس الأولويات في السياسة الخارجية الروسية نظرا لاهميتها الجيوبولتيكية، فضلا عن الخصائص السياسية والاقتصادية لهذه المنطقة التي جعلتها تشكل أهمية عسكرية واقتصادية لروسيا.

أ- **الأهمية الجيوبولتيكية:** لآسيا الوسطى بالنسبة لروسيا: تتصل منطقة اسيا الوسطى بالمجال الجيوبولتيكي الجنوبي لروسيا والتي تشكل جمهوريات آسيا الوسطى مركزه بالأساس، ان تتصل مع كازاخستان التي تمتلك معها حدود طويلة كما تتشاطئ مع تركمانستان في بحر قزوين، كما شكل المجال الجيوستراتيجي والجيوبولتيكي لمنطقة آسيا الوسطى عمق جيوسياسي بالنسبة لروسيا يرجع إلى القرن الثالث الميلادي عندما كانت هذه المنطقة ممر لطريق الحرير من الصين في الشرق إلى البحر الأبيض المتوسط في الغرب، لذا تشكل هذه المنطقة قلب آسيا ومحور العالم وتتمتع بمزايا اقتصادية وتجارية أيضا، ولها اتصال مع امم وقوميات لها ثقل إقليمي ودولي في القارة الاسيوية كالصين وتركيا فهي تطل على شبة القارة الهندية وتشكل منطقة عازلة لقوى اقتصادية وعسكرية، وشكل اتساع مساحتها على تنوع مواردها وتباين في قومياتها ما جعله يشكل معضلة اجتماعية وثقافية واقتصادية بين كل من روسيا

وتركيا ، لذا تعمل روسيا على ان تكون الرابط لهذه المنطقة نحو اقتصاد عالمي من خلال نقل النفط والغاز⁽⁹⁾.

ب - الأهمية الأمنية والعسكرية: تشكل منطقة اسيا الوسطى عمق استراتيجي لروسيا، واستنادا الى (معاهدة الامن الجماعي) بين روسيا ودول اسيا الوسطى استطاعت روسيا إقامة قواعد عسكرية داخل هذه الدول لاسيما بعد اقتراب "حلف الناتو" من حدودها في شرق أوروبا (دول البلطيق وأفغانستان)، كما اتفقت في عام (2003م) مع "قرغيزستان" على استخدام قاعدة(كانت) لهبوط الطائرات الروسية فضلا عن التواجد الروسي العسكري البري والجوي والتي تبعد 30 كلم عن القاعدة الأمريكية في (كانشي)⁽¹⁰⁾. وفي(تشرين الثاني/2012م) وقعت روسيا مع طاجيكستان على اتفاقية ثنائية فيما يخص حقوق التأجير للقوات الروسية بدون إيجار لغاية عام(2042م) مقابل تدريب الجيش وتحديثه وتزويدهم بالآليات والأسلحة، كما مددت القاعدة الروسية من تواجدها العسكري في طاجيكستان لغاية عام(2042م) ، بهدف تأمين الأطراف الجنوبية لها، لاسيما بعد انسحاب قوات (الناتو) حلف شمال الأطلسي من أفغانستان، كما تم نشر ثاني أكبر وحدة عسكرية روسية في الخارج وهي فرقة البنادق الآلية(201) في القاعدة الروسية بالقرب من مدينة دوشانبي في طاجيكستان والتي تم تزويدها في عام(2021م) بأحدث الأسلحة المتطورة على خلفية تدهور الاوضاع الأمنية في أفغانستان بعد وصول طالبان الى الحكم في(اب/2021م)⁽¹¹⁾. اما في قيرغيزستان، فقد مددت روسيا تواجد قاعدتها الجوية في مدينة كانط بالقرب من العاصمة القرغيزية بشكيك لغاية عام(2032م)، بعد ان وقعت اتفاقية عام (2017م) نصت على وجود قاعدة عسكرية روسية موحدة، مقابل إلغاء الديون المتراكمة عليها والبالغة(489) مليون دولار، فضلا عن تقديم مايقارب أكثر من (1.5) مليار دولار لدعم كل من الجيش الطاجيكستاني والقيرغيزستاني⁽¹²⁾. ويمكننا القول أنّ التواجد العسكري الروسي في هذه المناطق ضمن الاتفاقيات الأمنية والعسكرية ولمنع تواجد القواعد العسكرية للدول المتنافسة في المنطقة لاسيما الولايات المتحدة الامريكية او حلف الناتو.

ج- الأهمية الاقتصادية: تعد روسيا ان منطقة آسيا الوسطى هي السوق الرئيسي لبيع النفط والغاز الروسي الى الدول الأوروبية، اذ تمد روسيا هذه المنطقة ب 27 % من احتياجات النفط الى أوروبا، وتعمل روسيا بسبب زيادة نفوذها في سوق الطاقة العالمية على إحتكار نقل الطاقة إلى أوروبا من خلالها حصريا، لتشكل ورقة ضغط على القوى الغربية، اذ قام الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين" في عام(2007م) بجولة في بعض دول آسيا الوسطى " كازاخستان و تركمانستان"، وركز على التعاون في المجالات المختلفة ومنها تصدير النفط والغاز من المنطقة، فضلا عن المشاركة الروسية في القطاعات المختلفة مثل التعدين، الزراعة، البناء، النقل والاتصالات والمجمع العسكري الصناعي، فيما

تبقى الصادرات الروسية كالمواد الغذائية والآلات ومعدات النقل والمنسوجات إلى آسيا الوسطى في المركز الأول⁽¹³⁾.

وتشكل قضايا هجرة الايدي العاملة والتحويلات الإقليمية من أبرز القضايا المتعلقة بالمشاركة الاقتصادية الروسية مع دول آسيا الوسطى، وهو ما تطرق اليه الباحث في التحليل والتنبؤ بالهجرة "نيكيئا مكرتشان" في معهد التنبؤ الاقتصادي التابع لأكاديمية العلوم الروسية، أشار الى "ان انخفاض تدفق المهاجرين من دول البلطيق ومولدوفا وأوكرانيا جعل روسيا تعتمد على المهاجرين من دول آسيا الوسطى ولاسيما أوزبكستان، التي تعد من أكبر الدول المصدر للعمال المهاجرين لروسيا"، الا انها انخفضت في عام (2016م) بسبب الأزمة الاقتصادية وتراجع أسعار النفط العالمية والعقوبات الغربية على روسيا، وانخفاض قيمة الروبل أمام الدولار مما خفض في مداخيلهم وتحويلاتهم الى بلدانهم، وزادت تداعيات كورونا لعام(2019م) من خفض هذه النسبة الى 25%، الا انه وبحلول عام(2020م) أصبح اكثر من مليون اوزبكي يعيشون في روسيا كونها اكثر دولة اكتظاظاً بالسكان من دول آسيا الوسطى، ويبلغ عدد سكانها(34) مليون نسمة في عام(2020م) وتعاني من نقص الوظائف لديها، واذا لم يجد الاوزبكيين عملاً في الخارج فإن بلادهم ستواجه بطالة على نطاق واسع، لكن من الواضح أن تحويلات العمال المهاجرين لعبت دور كبير في دعم اقتصاديات كل من طاجيكستان وقيرغيزستان وأوزبكستان في السنوات من(2011 الى 2021م)⁽¹⁴⁾.

د- الأهمية الطاقوية: تتركز الأنشطة الروسية في مجال الطاقة مع دول اسيا الوسطى لاسيما مع كازاخستان وذلك لوقوعها على القسم الشمالي والنصف الشرقي من ساحل بحر قزوين بمساحة حوالي (2340)، فضلا عن وجود ثاني اكبر حقول النفط في العالم وهو "حقل تنجيز" في شمال شرق بحر قزوين على سواحل كازاخستان، لاسيما ان بحر قزوين يحتوي على ثروة كبيرة من النفط والغاز الطبيعي والذي اتفقت الدول المتصارعة على تقسيمها حسب معاهدة "الوضع القانوني لبحر قزوين " عام(2018م)⁽¹⁵⁾. كما تنشط في كازاخستان ثاني أكبر الشركات الروسية المنتجة للنفط الخام في العالم وهي شركة "لوك اويل" بعد شركة "غاز بروم" في كازاخستان والمتخصصة في مجال انتاج واستخراج وبيع ونقل منتجات النفط والغاز الطبيعي، اما في اوزباكستان اذ تشترك اكبر الشركات الروسية وهي(غاز بروم ولوكويل) في شراء وتطوير قدرة الانتاج بنسبة(20%)، بينما تقتصر الشركة الروسية(ITERA) على قطاع الغاز الطبيعي في تركمانستان وتطوير موارد الطاقة فيها، ولم يكن تصدير النفط والغاز محتكر من قبل روسيا بل يتم تصدير النفط أيضا من أذربيجان الى ميناء جيهان التركي في البحر المتوسط من خلال خط انابيب(باكو -تيليسي -جيهان)ومنه الى ايران والصين ، فيما تتركز المشاريع الاستثمارية

الروسية فيما يخص الطاقة الكهربائية في كل من فيرغيزستان وطاجيكستان على استثمار وتوليد الطاقة الكهربائية فيها لاسيما في محطة (كامباراتا) الكهربائية في فيرغيزستان⁽¹⁶⁾.

3- القارة الافريقية: تتسم القارة الإفريقية بمكانة جيوسياسية واقتصادية جعلتها محط انظار القوى الكبرى نظرا لكبر مساحتها فهي ثاني اكبر القارات مساحة بعد اسيا اذ تبلغ مساحتها (30,244,049) كم مربع، فضلا عن ما تتمتع به من ثروات وموارد أولية وزراعية وحيوانية ومصادر متنوعة للطاقة، فضلا عن موقعها الجيوبوليتيكي الذي منحها أهمية في التجارة الدولية كونها تطل على اهم الممرات المائية كالبحر المتوسط، والمحيط الهندي والمحيط الأطلسي ومضيق باب المندب ومضيق جبل طارق وقناة السويس، لذا اصبحت ساحة للتنافس والصراع لبسط النفوذ او للمحافظة على المكتسبات في القارة، وعليه شكلت دول القارة الافريقية أهمية بالنسبة لروسيا الاتحادية من اجل السيطرة على النفط ومصادر الطاقة فيها، الامر الذي جعل قارة افريقيا من ضمن أولويات السياسة الخارجية الروسية⁽¹⁷⁾:
فضلا عن توافر مجموعة من العوامل التي ساهمت في عودة روسيا الاتحادية الى القارة الافريقية ومن أبرزها⁽¹⁸⁾:

- 1- افتقار السياسة الامريكية في عهد الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" إلى المشاركة الامريكية رفيعة المستوى في قارة إفريقيا.
 - 2- سياسة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" التي تتسم بالعنصرية والعرقية ضد البشرة السمراء.
 - 3- تقليص او سحب بعض القوات العسكرية الامريكية من قواعدها في افريقيا أواخر عام (2018م).
 - 4- قلق افريقيا من الهيمنة الصينية من خلال مشروع الحزام والطريق والرغبة في تنوع عملائها من المستثمرين.
 - 5- العقوبات التي تم فرضها على روسيا من الغرب وامريكا حول ضم جزيرة القرم عام (2014م)، جعلت روسيا تتحول الى اسيا وافريقيا.
- اذ شكلت القمة الروسية-الافريقية التي تم عقدها في مدينة سوتشي الروسية بتاريخ(23-2019/10/24م) منعطف مهم لترسيخ النفوذ الروسي في افريقيا لتعزيز وتطوير مجالات التعاون بين الطرفين على المستويات كافة السياسية والاقتصادية والعسكرية وفي مجال العلوم والتكنولوجيا، والجوانب الإنسانية والثقافية، اذ تم التوقيع على اكثر من (50) مذكرة واتفاقية تعاونية بين روسيا وافريقيا بحجم مالي حوالي (5,12) مليار دولار⁽¹⁹⁾.
- ويمكن معرفة مجالات التعاون الروسي مع مناطق افريقيا من خلال الآتي:

أولاً: أهمية منطقة شمال إفريقيا: عبر الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في خلال ولايته الأولى عام (2000م) عن دور ومكانة روسيا الاتحادية في النظام الدولي عندما طرح "مبدأ بوتين" والذي أعلن فيه عن "بناء عالم متعدد الأقطاب، يكون لروسيا دور أساسي فيه"، بينما أكد في إعلانه بتاريخ (31/12/2015م) عن أهمية القارة الأفريقية بالنسبة لروسيا بقوله: (ان روسيا الاتحادية تسعى الى توسيع سياستها واحداث التنمية بمجالي الاقتصاد والتجارة، وتحديث تقنياتها العسكرية والامنية، وتطوير مجالي التربية والأمن الانساني مع كل من دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا والمنظمات الإقليمية لهذه الدول) (20).

اذ تركز العلاقات بين روسيا الاتحادية ودول شمال إفريقيا في النقاط الآتية (21):

- 1- مكافحة الإرهاب في المنطقة الذي يهدد امنها القومي.
- 2- التصدي للفوضى في المنطقة المحيطة بها.
- 3- استخدام القوة العسكرية في حالة تهديد مصالحها في المنطقة.
- 4- التغلغل في المنطقة من خلال عقود الاستثمارات في مجال الطاقة كونها تمتلك الخبرة والتقنية التكنولوجية.

5- المنافسة مع الدول الكبرة في سوق بيع الأسلحة باعتبارها منطقة غير مستقرة.

الا ان توجهات روسيا في علاقاتها مع بعض دول شمال إفريقيا التي تعد بمثابة البنية الأساسية للمنطقة تختلف حسب دوافعها ومصالحها مع كل دولة، اذ لابد ان نبين مجالات التعاون الأكثر في علاقة روسيا مع بعض الدول في المنطقة، ويمكن ايجازها بالآتي:

1- العلاقات الروسية - الجزائرية: بعد تفكك الاتحاد السوفيتي تطورت علاقة روسيا مع الجزائر التي ترتبط معها بمصالح مشتركة وعلاقات تاريخية، فضلا عن المصالح الاقتصادية بين البلدين من خلال التركيز على ثلاث قطاعات رئيسية هي قطاع الطاقة ويشمل (النفط والغاز)، وقطاع التعاون التقني في مجال الصناعة والتنمية، وقطاع التعاون العسكري، ويمكن توضيحها في الآتي:

- الجانب الاقتصادي والتجاري: تم توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين روسيا والجزائر عام (2001م)، وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في العام نفسه تقريبا (200) مليون دولار، وازداد حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام (2006م) بمقدار (643.8) مليون دولار، فيما وصل في عامي (2007-2008م) الى ما يقارب (1342) مليون دولار، وازداد حجم التبادل التجاري في عام (2016م) ليصل حوالي (4) مليار دولار لتستمر على هذا الحجم من التبادل التجاري الى عام (2022م) بنسبة (3) مليارات دولار رغم ما تسببته ازمة جائحة كورونا، جاء ذلك من خلال تأكيد وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف" في زيارته الى الجزائر بتاريخ (10/5/2022م) مشيرا الى تعزيز العلاقة بين الطرفين في مجالات

أخرى بما في ذلك قطاع الطاقة والتعدين والصناعة الصيدلانية، فضلا عن التعاون في المجال الإنساني والتعليمي والثقافي، و أكد على أن روسيا تبذل قصارى جهدها لعدم السماح في إقامة عالم أحادي القطبية في محاولة منها لخرق مبادئ منظمة الأمم المتحدة⁽²²⁾.

- الجانب التقني والعسكري: تحظى دولة الجزائر بالأولوية بالنسبة لروسيا في مجال التعاون التقني والعسكري، فان اغلب تجهيزات الجيش الجزائري ومعظم صفقات السلاح من روسيا، اذ في تاريخ(2001/4/6م)زار الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" روسيا الاتحادية، وتم التوقيع على اتفاقية "الشراكة الإستراتيجية " بين البلدين، وفي تاريخ(2006/3/10م) زار الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" الجزائر وتم التوقيع على صفقة ضخمة تضمنت شراء اسلحة عسكرية متنوعة بلغت قيمتها(7.5) مليار دولار لمحاربة الجماعات الإرهابية، اذ تعد الجزائر ثالث مستورد للأسلحة الروسية في العالم، وهو ما أكده وزير الدفاع الروسي "سيرغي شويغو" اثناء زيارته للجزائر في تاريخ (2010/10/3م)، عندما قال: "ظلت الصين والهند والجزائر ومصر وفيتنام شركاءنا ذا الأولوية"، وجاء ذلك في تصريح السفير الروسي لدى الجزائر "إيجور بلاييف"، اذ بلغت حصة الجزائر(66%) من مبيعات الأسلحة الروسية لأفريقيا في شهر(تموز/2017م)⁽²³⁾.

وفي تاريخ(2022/5/11م) صرح وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف" في ظل أزمة الطاقة العالمية بسبب الحرب مع أوكرانيا قائلا: "نظرا لتطور للعلاقات الودية بين الطرفين في كافة المجالات، فقد قدمنا الدعم لمبادرة أصدقائنا الجزائريين والتي كانت تهدف إلى إعادة صياغة وثيقة استراتيجية جديدة بين البلدين والتي ستعكس قوة الشراكة الثنائية"⁽²⁴⁾.

- الجانب الطاقوي: تمكنت روسيا من الحصول على عقود التنقيب للنفط والغاز في الجزائر التي تعد إحدى أكبر الدول في تصدير الغاز المسال إلى أوروبا، وتم التوقيع في عام (2006م) على مذكرة تفاهم بين شركة "غازبروم" الروسية وشركة "سوناتراك" الجزائرية، فضلا عن التوقيع على مذكرة تفاهم بين المؤسسة الذرية للطاقة الروسية وبين هيئة الطاقة الجزائرية في عام (2017م)⁽²⁵⁾. وعلى الرغم من تطور العلاقة بين البلدين الا انها تبقى مرهونة بمستجدات التنافس الأمريكي- الاوروبي في النظام الدولي القائم.

2- العلاقات الروسية - المغربية: لم تكن علاقة روسيا بالمغرب بمستوى علاقتها بالجزائر بل كانت ضعيفة، وذلك بسبب الموروث التاريخي في حقبة الاتحاد السوفييتي السابق والتي كانت العلاقات محكومة بالعامل الأيديولوجي في وقت كانت فيه المغرب منحازة للغرب وشريكة للولايات المتحدة الامريكية، ما جعل روسيا تتحاز في علاقتها الى الجزائر فضلا عن الخلاف الجزائري المغربي حول قضية الصحراء الغربية، الا ان زيارة ملك المغرب "محمد السادس" إلى روسيا بتاريخ (2002/10/14م)

شكلت خطوة مهمة في تاريخ العلاقات الروسية - المغربية، تكللت بالتوقيع على اتفاقية الشراكة الاستراتيجية بين البلدين بهدف تعزيز مكانة روسيا في غرب المتوسط وشمال إفريقيا، وفي (7/9/2006م) زار الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" المغرب وتم التوقيع على مذكرة للتعاون في مختلف المجالات مثل قطاع التعليم، وقطاع الطاقة والنقل الجوي، والاستثمارات البحرية، وقطاعي البيئة والزراعة، وتاهيل وتطوير أسلحة الجيش، وفي الزيارة الثانية للملك "محمد السادس" في (6/3/2016م) تم التوقيع على اتفاقية الشراكة الاستراتيجية العميقة بين البلدين⁽²⁶⁾.

- الجانب الاقتصادي والتجاري: شهد التبادل التجاري بين روسيا والمغرب تطوراً كبيراً، إذ تضاعف التبادل التجاري بمقدار حوالي (12) مرة، إذ بلغ حجم التبادل التجاري في عام (2001م) ما يقارب (200) مليون دولار أصبح في عام (2010م) حوالي أكثر من (2.5) مليار دولار سنوياً، وبهذا أصبحت المغرب الشريك التجاري الثاني لروسيا في قارة أفريقيا والعالم العربي، إذ بلغت نسبة الصادرات المغربية من المنتجات الغذائية الى روسيا حوالي (97%) ، بينما تستورد المغرب (78%) من النفط الخام الروسي، وبلغ حجم التبادل التجاري في سنة (2014م) من المنتجات الغذائية ما يقارب (2.6) مليار دولار، بينما ارتفع حجم التبادل التجاري في عام (2017م) الى حوالي (3) مليارات دولار في الوقت الذي بلغت فيه صادرات روسيا لنفس العام من منتجات النفط والغاز والفحم والكبريت والأسمدة بقيمة (1.08) مليار دولار⁽²⁷⁾.

انعكست تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية في (24/2/2022م) على الوضع الاقتصادي في المغرب بشكل سلبي كونها تعتمد على استيراد القمح بشكل اساسي من أوكرانيا والنفط ومشتقاته من روسيا، وتشكل نسبة القمح الروسي حوالي (10.5%)، اما نسبة القمح الأوكراني ما يقارب (19.5%) اي انه يتم توفير ثلث حاجة المغرب من القمح من دولتي أوكرانيا وروسيا كونهم في المرتبة الثانية والثالثة افي توريد القمح الى المغرب بعد فرنسا، إذ تشكل واردات القمح اللين من أوكرانيا الى المغرب نسبة (25%) من مجموع الواردات، بينما تشكل واردات الشعير من أوكرانيا الى المغرب حوالي (13%) من مجموع واردات⁽²⁸⁾.

-الجانب الطاقوي: تستورد المغرب ما يقارب (90%) من احتياجاتها الطاقوية النفطية وتشكل روسيا المورد الرئيسي لها، كما ساهمت روسيا في مشاريع عدة من ضمنها مشروع الطاقة وصناعة التعدين المغربية من خلال قيامها ببناء محطة كهروحرارية في مدينة جرادة التي تقع في شمال شرق المغرب والتي تشتهر بالفحم الحجري ومحطة "مولاي يوسف" لتوليد الطاقة الكهرومائية، كما ساهمت في بناء سدود المنصورة الذهبي لإنتاج الطاقة الكهربائية، ساهمت كما شركة "تيخنوبروم ايكسبورت" في انشاء " مجمع الوحدة " الذي يعد رمزاً للتعاون بين الدولتين ومن اضمح مجمعات الطاقة المائية في افريقيا والعالم

العربي، خصصت له روسيا مبلغ (100) مليون على شكل قروض، وفي عام (1998م) تم انتاج الطاقة الكهربائية، اذ استطاع ان يوفر (30%) من مجموع انتاج الطاقة الكهرومائية بالمغرب، وفي عام (2017م) تم التوقيع على مذكرة تعاون بين المركز الوطني للطاقة المغربية مع شركة "روسأتوم" الروسية لإستخدام الطاقة النووية بصورة سلمية (29).

3- العلاقات الروسية - الليبية: شهدت العلاقات بين البلدين تطورا كبيرا بعد مجيء "فلاديمير بوتين" الى السلطة عام (2000م)، وتم تبادل الزيارات لتطوير مستويات التعاون في مختلف المجالات ومنها:
- على الصعيد الاقتصادي والتجاري: خلال زيارة الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" الى ليبيا في عام (2008م) تطورت العلاقة بين البلدين بعد ان تم التوقيع على اتفاقية للتعاون في المجال الاقتصادي والتجاري والمالي، وفي العام نفسه تم اسقاط ديون ليبيا في زمن الاتحاد السوفييتي والبالغة (4.6) مليار دولار، بالمقابل حصلت روسيا على مجموعة من عقود الاستثمار في مجال الطاقة (النفط والغاز) والسكك الحديد والأسلحة، فيما منح الرئيس الليبي السابق "معمر القذافي" امكانية الاسطول البحري الروسي من الوصول إلى ميناء بنغازي الليبي³⁰.

- المجال الطاقوي: في عام (2008م) تم التوقيع على اتفاقية التعاون بين البلدين في مجال الطاقة والنقل والزراعة فضلا عن استكشاف واستخراج النفط والغاز ومشاريع البنية الأساسية، وساهمت شركة "غازبروم" وشركة "تات نفط" الروسية في الاستثمارات النفطية بمدينة "غدامس" وخليج سرت، اذ كان طموح روسيا هو تعزيز مكانتها في ليبيا لكسب نفوذ على قارة أوروبا يتيح لها الدخول أكثر إلى منطقة الشرق الأوسط وقارة أفريقيا. اذ يمكن ان يشكل ميناء "طبرق ودرنة" في ليبيا اهمية كبيرة للقوة البحرية الروسية من الناحيتين الجيو استراتيجية واللوجستية، لاسيما اذ تم اقترانها مع ميناء طرطوس في سوريا وللاستفادة من موارد الطاقة بشكل أكثر في المنطقة لصالح روسيا الاتحادية³¹.

- المجال العسكري والتقني: وقع البلدين العديد من اتفاقيات التعاون العسكري في مجال تحديث وتطوير الأسلحة والمعدات العسكرية وتدريب الجيش في شهر (أب/2005م) كما زودت روسيا الجيش الليبي بالأسلحة التي بلغ قيمتها حوالي (3) مليارات دولار شملت منظومات صاروخية قصيرة المدى، ومقاتلات من طراز "سو"35، وتم تجديد هذه الاتفاقية في عام (2008م) وشملت الطائرات القتالية من نوع "ياك-130" والمروحيات الاستطلاعية من نوع "ميكويان جبروفيتش ميغ-35"، فضلا عن الغواصات الديزل الكهربائية من طراز "636 كيلو"، الا ان ما لحق بليبيا في احداث الربيع العربي عام (2011م) انعكست سلبيا على روسيا في هذا المجال وهو ما أكد عليه مدير جهاز التعاون العسكري والتقني الفدرالي "ألكسندر فومين" في تاريخ (27/6/2012م) مشيراً الى أن انقطاع التعاون العسكري التقني الروسي مع ليبيا أدى الى تدهور الوضع السياسي فيها وكبدتها خسائر كبيرة تقدر حوالي (ملياري)

دولار⁽³²⁾، وفي احداث الحرب الروسية -الأوكرانية زار وفد روسي ليبيا بتاريخ(26/5/2022م) للبحث في مجال التعاون العسكري وسبل تقويته بين البلدين⁽³³⁾.

ان تواجد روسيا في دول شمال افريقيا لم يقتصر على هذه الدول فقط بل كونت علاقات مع مصر وتونس والجزائر وغيرها من الدول ليكون لها موطن قدم في هذه المنطقة لاسيما الساحلية منها للنفوذ الى أوروبا وAsia، كما تسعى الى الحفاظ على مكانتها السياسية والاقتصادية فيها كونها تهتم بالجانب التجاري والاقتصادي والطاقي أكثر من الجوانب الأخرى، ويمكن القول ان روسيا تستخدم أسلوب القوة الناعمة تجاه الدول الإفريقية من خلال إسقاط الديون التي لم تستطيع تسديدها للاتحاد السوفيتي السابق وبالمقابل الحصول على عقود الاستثمارات في مجالات عدة من ضمنها مجال الطاقة في استكشاف واستخراج وبيع النفط والغاز وبيع الأسلحة فضلا عن التعاون في المجالات الأخرى.

ثانيا: إقليم القرن الإفريقي: اصبحت منطقة القرن الإفريقي محط انظار القوى الإقليمية والدولية لاعتبارات استراتيجية وجيوبوليتيكية لاسيما بعد ان ساهمت التحولات الجيوإستراتيجية في العالم الى جعل المنطقة ساحة لإعادة موازين القوة بين الدول الكبرى من خلال تعزيز نفوذها وتواجدها العسكرية والاقتصادي، كونها الشريان الرئيس للتجارة الدولية والتحركات العسكرية لامتداد معايرها المائية من مضيق باب المندب الى البحر الأحمر، كما تعد البوابة الرئيسة لنقل النفط الخليجي، لذلك شكل القرن الإفريقي منطقة إستراتيجية لكل من قارتي آسيا وإفريقيا، وجهت روسيا انظارها الى المنطقة لوجود قواسم مشتركة بين روسيا ودول القرن الإفريقي كمكافحة الإرهاب، وتأمين مصالح روسيا في القرن الإفريقي والبحر الأحمر، كما اكد السفير الروسي في جيبوتي "سيرغي كزندسوف" في(17/3/2016م) على رغبة بلاده القوية في العودة إلى منطقة القرن الإفريقي قائلا: "إن روسيا تسعى لأن تكون الشريك الرئيس في منطقة القرن الإفريقي" ⁽³⁴⁾.

ويعد الجانب العسكري من أهم الجوانب وأبرزها في العلاقات الروسية مع دول القرن الإفريقي، اذ تتصدر روسيا المركز الثاني بعد الولايات المتحدة الامريكية في بيع الأسلحة لكل من ارتيريا والسودان والصومال لتعزيز نفوذها في تلك المنطقة، اذ خلال زيارة الرئيس السوداني السابق "عمر البشير" العاصمة الروسية موسكو في عام(2017م) لطلب الحماية وفك العزلة التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية على السودان التي تم وضعها ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب، تم الاتفاق على انشاء قاعدة بحرية في عام(2018م) على الساحل السوداني المطل على البحر الأحمر، لاسيما في ميناء بورتسودان السوداني للحفاظ على الامن والاستقرار في المنطقة، ويمكن روسيا من توسيع نفوذها العسكري في منطقة الشرق الأوسط والقرن الإفريقي⁽³⁵⁾.

وعلى الجانب الإقتصادي تم التوقيع على مذكرة تعاون بين روسيا واثيوبيا في العاصمة الروسية موسكو عام(2016م) وذلك لإنشاء مركز للتكنولوجيا النووية السلمية لتوليد الطاقة في اثيوبيا ،كما وقع البلدين على اتفاقية عسكرية في عام(2020-2021م)، لإمداد اثيوبيا بالسلح والعناد، الذي يستخدمه الجيش الإثيوبي ضد الجماعات الإثنية المعارضة التي تقاوم الحكومة الإثيوبية⁽³⁶⁾.

ثالثا: إقليم إفريقيا الوسطى: ان توسيع مجالات التعاون الروسي في إفريقيا الوسطى يشكل دافع لها لزيادة نفوذها في كافة انحاء القارة الافريقية لاسيما بعد التعاون العسكري الروسي مع كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا واثيوبيا والموزمبيق، فضلا عن الاتفاق مع أرتيريا لبناء قاعدة لوجستية فيها، ما يمنح روسيا إمكانية الوصول إلى البحر الأحمر، فضلا عن إدارة مفاوضات السلام في عام(2017م) بين الجبهة الشعبية لنهضة إفريقيا الوسطى ونهضة إفريقيا الوسطى، الأمر الذي منح الشرعية للتواجد الروسي كوسيط في الازمات والصراعات في المنطقة، وفي(تموز/2021م) أرسلت روسيا حوالي(600) جندي لتدريب الجيش والحرس الوطني والشرطة إلى جمهورية إفريقيا الوسطى ليصبح عدد الجنود الروس حوالي(1135) في إفريقيا الوسطى لتنافس فرنسا في نفوذها بالمنطقة، كما توجد في إفريقيا الوسطى مرتزقة "شركة فاغنر الأمنية الروسية" للقيام ببعض المهمات كتدريب الجيش ومحاربة المتمردين والقضاء على المجموعات الارهابية وحراسة الشخصيات القيادية، وحماية المنشآت الروسية المهمة في مناطق الصراع كمنشأة الذهب والألماس والفحم واليورانيوم⁽³⁷⁾. كما شاركت مصر في إنشاء منطقة صناعية روسية فيها وبناء محطة للطاقة النووية التي بدأ العمل بها فعليا من قبل شركة "روساتوم" الروسية في(حزيران/2022م) فيما ذكرت وزارة الكهرباء المصرية أنه سيشهد عامي (2026-2027م) بداية لعمل أول مفاعل نووية بتقنية روسية في جمهورية مصر العربية⁽³⁸⁾. ويمكن ارجاع اهتمام روسيا بمنطقة إفريقيا الوسطى الى ما تشكله من عائدات اليها من خلال الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية وعقود الاستثمار، فضلا عن تواجدها العسكري في القواعد العسكرية الروسية في المنطقة.

رابعا: دول الساحل الافريقي: تتكون دول الساحل الافريقي من (النيجر ومالي وموريتانيا وتشاد وبوركينا فاسو)، وبما انها منطقة استراتيجية أصبحت محط انظار الاهتمام الروسي لاسيما بعد انحسار الدور الفرنسي فيها، لذا عقدت مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات مع هذه الدول الساحلية كاتفاقية التعاون العسكري بين روسيا ومالي عام(2015 م) والنيجر في عام(2017م)⁽³⁹⁾.

اما دولة تشاد التي ترغب روسيا في توسيع نفوها الجيوسياسي كونها تمتلك مناطق نفوذ ذات أهمية لها، شاركت مرتزقة "شركة فاغنر الأمنية الروسية" بعمليات عسكرية مع جبهة الوفاق ضد الجيش التشادي من أجل التغيير والتي أدت الى وفاة الرئيس السابق "إدريس ديبي" في تاريخ(20/4/2021م)،

فضلا عن الاتفاق العسكري الروسي- الموريتاني في(2021/6/24م) والذي عقد بين وزير الدفاع الروسي "ألكسندر فومين" ووزير الدفاع الموريتاني "حنّنا ولد سيدي"⁽⁴⁰⁾.

المحور الثالث: اهم مؤشرات عودة روسيا الاتحادية إلى الساحة الدولية:

استغلت روسيا ما تمتلكه من مقومات تاريخية واقتصادية وجغرافية وعسكرية في إعادة بناء اقتصادية عالمياً وتعزيز قوتها العسكرية والحفاظ على ترسانتها النووية، التي مكنتها من العودة الى لعب دور فاعل ومؤثر كقوة الى جانب الدول الكبرى في العلاقات الدولية وضمن المنظومة العالمية، وعليه سيتم عرض أبرز المؤشرات التي ساهمت في عودة روسيا الى الساحة الدولية ومنها:

اولا: المؤشرات الاقتصادية: اذ انطلقت روسيا من مجالي النفط والغاز لتطور اقتصادها من خلال جذب المستثمرين الأجانب وتحقيق إصلاحات اقتصادية وضريبية ساهمت في انشاء صناعات جديدة التي انعكست بصورة إيجابية على الجانب الاقتصادي وحسنت من الناتج الإجمالي لروسيا منذ بدايات حكم الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في عام(2000م)، الا انها تعرضت لازمات اقتصادية منذ عام(2008م) بدخول روسيا في الازمة الجورجية لرفضها المشاركة في تجديد العقوبات الاقتصادية والتجارية ضد مدينة ابخازيا(استقلت عن جورجيا في عام(1991 م) وفرضت عليها عقوبات اقتصادية منذ عام(1996م) من قبل رابطة الدول المستقلة)، وثم الازمة الاوكرانية وعلى أساسها تم ضم جزيرة القرم في عام(2014م) والتي على اثرها فرض الغرب عقوبات اقتصادية على روسيا اثرت على الجانب الاقتصادي⁽⁴¹⁾، الا ان روسيا الاتحادية استطاعت ان تتجاوز هذه الصعوبات من خلال:

1- الاستفادة القصوى من قدراتها النفطية من خلال عقد العديد من الاتفاقيات مع الدول لزيادة صادراتها النفطية كالاتفاق الروسي-الصيني شرق سيبيريا -المحيط الهادى عام(2011م)، والاتفاق الروسي-الصيني في عام(2018م) فضلا عن الاتفاق الروسي -السعودي في عام(2016م)، والعمل على تعزيز دور شركاتها النفطية والغازية واستثماراتها في الشرق الأوسط وشرق المتوسط، لاسيما من خلال نقل إدارة مينائي طرابلس اللباني وطرطوس السوري الى الشركة الروسية "ستوري تراس غاز - وشركة روس نفط"⁽⁴²⁾.

2- عملت روسيا على الانفتاح على القارة الافريقية من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات لاسيما في مؤتمر القمة الروسية الافريقية في تشرين الأول من عام(2019م) لتقليل تعاملاتها المالية بالدولار ولجأت الى عقد الصفقات التعاونية مع الدول بالعملة الروسية(الروبل) لاسيما بعد انهيار العملة الروسية نتيجة العقوبات الغربية على روسيا من جراء الحرب الروسية - الأوكرانية(2022م)، وكانت اول صفقة لبيع الماس للشركات الصينية من قبل الشركة الأكبر إنتاجاً للماس عالمياً وهي الشركة الروسية "الروسا" في شهر اذار من عام (2022م)⁽⁴³⁾.

ثانيا: المؤشرات العسكرية:

بعد ان ورثت روسيا الاتحادية الترسانة العسكرية والسلاح النووي من الاتحاد السوفيتي السابق، وبما ان سياسة بوتين تتركز على القوة العسكرية كأحد عناصر القوة الروسية لذا عملت على تطوير قوتها العسكرية كما ونوعا وإعادة هيكليتها، كما زادة من النفقات المخصصة للدفاع للحصول على أسلحة استراتيجية عالية الدقة وغواصات وسفن حاملة للصواريخ والطائرات كما امتلكت طائرات مقاتلة متطورة فائقة الهدف والدقة، وشكلت الصناعات الروسية للأسلحة مصدر للدخل الروسي لاسيما في منطقة الشرق الأوسط كونها منطقة غير مستقرة نتيجة تواجد الجماعات الإرهابية والتوترات الإقليمية والدولية في المنطقة.

لذا اكدت استراتيجية الامن القومي للرئيس الروسي " فلاديمير بوتين " على أهمية القوة العسكرية لإعادة مكانة روسيا كقوة فاعلة في النظام الدولي الى جانب الدول الكبرى، وهذا ما جعل تطور العقيدة العسكرية الروسية يمر بثلاث مراحل هي (44):

1- عقيدة استعادة الدولة وهي العقيدة الممتدة من عام (2000 الى 2004م) والتي تركزت على الدفاع عن روسيا ورفض التدخل بشؤونها الداخلية.

2 - عقيدة فرض الاحترام وهي العقيدة الممتدة من عام (2005 الى 2009م) ركزت العقيدة العسكرية خلال هذه السنوات على تطوير جيشها وقدراتها العسكرية الدفاعية والهجومية لمواجهة التهديدات والتحديات الخارجية لاسيما من الغرب كالولايات المتحدة الامريكية وحلف الناتو.

3 - عقيدة التوازن الاستراتيجي وتأكيد المكانة العالمية اذ امتدت هذه العقيدة من عام (2011 الى 2014م) وركزت خلال هذه المدة على التوازن العسكري الإقليمي، كما وضعت في حساباتها تطور العقيدة العسكرية للغرب.

4-عقيدة إدراك المخاطر، القدرات، والتطلعات والتي امتدت من عام (2015 وما بعدها)، ركزت هذه العقيدة على مدى المخاطر التي يشكلها الفضاء المعلوماتي على الداخل، لاسيما إذا تم توجيهه من قبل الأجهزة الاستخباراتية الخارجية التابعة للغرب على الشعب الروسي بهدف دحض التقاليد الروسية القومية وزعزعة الاستقرار فيها، لذا عملت روسيا على تطوير عقيدتها بما يتلاءم مع التطور التكنولوجي العسكري الغربي والدول الأخرى ، وهو ما تم التطرق له في البرنامج العسكري الأمريكي والذي يدعى "الضربة العالمية الفورية" يهدف الى توجيه ضربة عسكرية أمريكية خلال ساعة واحدة وبأسلحة تقليدية دقيقة جدا في أي بقعة ارضية في العالم، الامر الذي جعل روسيا تطور في أسلحتها التكنولوجية والتقنية العسكرية عالية الدقة لردع هذا الخطر القادم من الغرب.

3- المؤشرات السياسية:

عملت السياسة الخارجية الروسية للوصول الى المكانة التي ترغب بها في النظام الدولي الجديد متعدد الأقطاب، الى التمسك بالطابع القومي واتباع مجموعة من الخطط الاستراتيجية لتحقيق عالم متعدد الأقطاب وانهاء تفرد الولايات المتحدة الامريكية بالنظام الدولي، كما وسعت من تعاونها الاستراتيجي العسكري والسياسي مع دول إقليمية ودولية كالهند والصين وإيران وتركيا لتحقيق الامن والاستقرار في المنطقة، فضلا عن السعي لمنع توسع حلف الناتو في مناطق النفوذ الروسية لاسيما في الشرق وإبراز نفسها كقوة اوراسية تسعى الى إيجاد عالم متعدد الاقطاب تكون روسيا واحدة من اقطاب هذا النظام العالمي، كما عملت على تقوية دورها الاقتصادي من خلال عقد العديد من الاتفاقيات التعاونية مع الدول والتعامل بعملة الروبل بدل الدولار لتتغلب على العقوبات الاقتصادية الغربية عليها من جراء ضمها لجزيرة القرم (2014م)، اما في مجال الطاقة اذ عملت على عقد العديد من الاتفاقيات الطاقويه للسيطرة على منافذ وخطوط نقل النفط والغاز الى أوروبا⁽⁴⁵⁾.

من خلال ما تم التطرق اليه نلاحظ مدى نجاح السياسة الخارجية الروسية في اغلب جوانبها السياسية والاقتصادية والعسكرية، وأصبح لها دور فاعل ومؤثر في اغلب القضايا الإقليمية والدولية، الى جانب عضويتها في مجلس الامن واستخدامها لحق النقض وفق ما تراه مناسب لمصالحها وأهدافها في مناطقها الحيوية التي تتنافس عليها مع الدول الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الامريكية وتعدّها ضمن مناطق نفوذها.

الخاتمة والاستنتاج:

وفي الختام يمكننا القول أنّ عودة روسيا الاتحادية إلى المناطق الحيوية، هو عبارة عن مشروع مهم وأساسي، وإستراتيجية لكسب مكانة دولية، وإحراز هبة بين القوى الدولية المنافسة، وما هو إلاّ إستجابة للمتغيرات العالمية و مواكبة لأحداثها ومجرياتها، اذ استندت في المراحل الأولى من عودتها إلى العديد من الإتجاهات النظرية، وإستغلت أفكارها من أجل تبرير تحركاتها في مناطق النفوذ العديدة في العالم، والتوجه الذي قامت به في مشروع العودة هذا من خلال التواجد في العديد من مناطق العالم ساهم ولحد بعيد من تحقيق مصالحها وأهدافها المدرجة في أجندة أولوياتها، وعليه لجأت روسيا الاتحادية إلى التركيز على العديد من المجالات لاستغلالها في إعادة بسط سيطرتها وتعزيز قوتها ونفوذها، والسعي نحو إحياء إرثها السوفياتي القديم، وذلك بصيغة حديثة ووسائل وأدوات معاصرة، لذا شكل تعزيز النفوذ الروسي في المناطق الحيوية العالمية أهمية استراتيجية لها لكسب المكانة الدولية استجابة للمتغيرات الإقليمية والدولية، نظرا لما تمتلكه من مؤشرات سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية ساعدتها في التحرك بمناطق

النفوذ وبشكل شرعي، إذ اعتمدت على استراتيجية جديدة وأدوات معاصرة معتمدة في ذلك على الجانب الاقتصادي والعسكري من خلال المشاريع الاقتصادية والاستثمارات الطاقوية أو من خلال التدخل العسكري لتعزيز نفوذها في المناطق الحيوية العالمية، وعلى الرغم من التنافس الدولي في مناطق النفوذ التابعة لها، إلا أنها تمكنت من أن تقيم علاقات تعاونية وثيقة على المستوى الإقليمي والدولي، وبناء نموذج خاص بها يجمع بين خصوصية الهوية الروسية والاندماج في اقتصاد الأسواق العالمية محاولة منها لبناء عالم جديد متعدد الأقطاب.

ومن خلال ذلك يمكننا الخروج ببعض الاستنتاجات وهي أن صعود الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إلى السلطة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين شكل نقلة نوعية مميزة، إذ سعى من خلالها إلى إستعادة دور روسيا كقوة فاعلة ومؤثرة في النظام الدولي، كما عمل على إعادة ضبط العلاقات الروسية في مجالها الإقليمي والدولي عن طريق تعزيز وتقوية أواصر الصداقة والتحالف، وركزت روسيا الإتحادية في عودتها على عاملين مهمين وهما العامل الاقتصادي والعسكري، واستطاعت أن تؤسس لنفسها نهج مستقل ومنفتح، إذ تخلت فيه عن الأسس الإيديولوجية التي تميزت بها من قبل، وتمكنت من إستعادة دورها على الساحة الدولية، وفقاً لنموذج معاصر يجمع بين الخصوصية الهوياتية الروسية، والاندماج في عالم اقتصاد السوق، ومنه محاولة بناء محاور جديدة، تؤسس من خلاله لعالم متعدد الأقطاب.

إلا أنه وعلى الرغم من ما تتمتع به روسيا الإتحادية من نفوذ عالمي سياسي واقتصادي وعسكري إلا أنها لا يمكن أن تكون أكثر من منافسة للغرب ولا يزال السعي إلى عالم متعدد الأقطاب يحتاج إلى متغيرات إقليمية ودولية وإعادة تشكيل كتلتات وتجمعات على مستوى يواكب متغيرات البيئة الدولية الجديدة، فضلاً عن بروز منظمات أكثر نشاطاً على المستوى الإقليمي والدولي تفوق في عملها المنظمات التي تم تشكيلها في ظروف تناسب بيئتها ولم تحدث أي تغيير لمواكبة متغيرات البيئة الإقليمية والعالمية المتغيرة، لتشكل كل هذه المتغيرات الدافع لبداية زوال وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم ويحل نظام عالمي جديد وهو نظام متعدد الأقطاب.

الهوامش

¹ - "فلاديمير وفيتش بوتين" تولد (1952م) رئيس روسيا الاتحادية والملقب ب"الثعلب الروسي" لدهائه السياسي وإصراره على عودة روسيا الى نادي الدول العظمى، في عام (1994م) عين كنائب اول لرئيس حكومة (سان بطرسبورغ) وفي عام (1997م) شغل منصب النائب الأول لرئيس الإدارة المسؤولة عن السياسات الإقليمية ثم شغل منصب مدير لجهاز الامن الفيدرالي عام (1998م) الى ان تم تعيينه من قبل الرئيس الروسي السابق "بوريس يلتسن" رئيسا لروسيا الاتحادية عام (2000م) واعيد انتخابه لولاية ثانية لغاية عام (2008م) ، ثم بعدها شغل منصب رئيس الوزراء لغاية انتخابه رئيسا لروسيا عام (2012م) وفاز بولاية جديدة عام (2018م) ليستمر رئيساً لروسيا حتى عام (2024م). لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد وليد حسن، دور بوتين في رسم الاستراتيجية الروسية الجديدة، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد(64و65)، 2016، ص272.

² - فوزي محمد طایل، آثار تفكك الاتحاد السوفيتي على امن الامة الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1994، ص102.

³ - نجم سلمان الحجار، الماسونية والصهيونية ودورهما في انهيار الاتحاد السوفيتي، دار مؤسسة رسلان، دمشق، 2015، ص93.

⁴ - عاطف عبد الحميد، ما بعد الشيوعية: الدين والثروة والقومية في زمن التحولات، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص83.

⁵ - قاسم دحمان، السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز، اصدارات أي -كتب، لندن، 2016، ص41.

⁶ - إسرائ شريف جيجان، نظرية المجال الحيوي: دراسة في الأبعاد الجيوسياسية والأهداف والوسائل / الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العدد (24)، المجلد الثاني، 2014، ص 314.

⁷ - فراس عباس هاشم، استعصاءات الجغرافيا روسيا واختراق المخيال الجيوبوليتيكي لمساحة الفضاءات العالمية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2021، ص97.

⁸ - زيارة جونسون للسعودية والامارات: حان وقت المعاملة بالمثل، تاريخ الدخول 2022/4/5م: على الموقع الالكتروني:

- <https://www.annaharar.com>

⁹ - عناد حسين كاظم النائلي، روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي، الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت -لبنان، 2017، ص215.

¹⁰ - قاسم دحمان، مصدر سابق، ص111.

11 - روسيا تُحدّث آلياتها العسكرية في القاعدة "201" بطاجيكستان، على الموقع الإلكتروني: تاريخ الدخول: 2022/5/2م.

- <https://asharq.com>.

12 - محمود سالم السامرائي، إستراتيجية روسيا الاتحادية الصاعدة نهاية القطبية الأحادية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2021، ص176.

13 - بوسنان سفيان، جغرافية اسيا الوسطى واهميتها في الفكر الجيوبوليتيكي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد (6)، الجزائر، أيلول / 2016، ص106.

14 - مهدي مكاوي، تركيا وروسيا في آسيا الوسطى بعد 2003: التحول من استراتيجية التنافس والصراع إلى استراتيجية التعاون والشراكة، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد الثامن، العدد (2) الجزائر، كانون الأول / 2020، ص204.

15 - معاهدة "الوضع القانوني لبحر قزوين" تص المعاهدة على ان يكون سطح مياه البحر متاح للاستخدام المشترك للدول الأطراف ، اما الطبقات السفلى وما تحت ارض بحر قزوين تقسم على أساس القانون الدولي، اما مسألة الصيد وشحن البضائع وخطوط الانابيب وإقامة المشاريع البحرية ستتم وفق القواعد المتفق عليها بين الدول الأطراف، ويمنع تواجد القوات المسلحة الأجنبية سواء الإقليمية ام الدولية في بحر قزوين، وتم تحميل الدول الأطراف الخمسة (كازاخستان وروسيا الاتحادية وأذربيجان وتركمنستان وإيران)مسؤولية الحفاظ على الامن البحري في بحر قزوين وإدارة موارده، لمزيد من التفاصيل ينظر: رسول محفوظ، الأمن الوطني الروسي بين الفرص و القيود، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص124.

16 - مهدي مكاوي، مصدر سابق، ص208.

17 - لمزيد من التفاصيل ينظر: ندى عليوي العيبي، التنافس الإقليمي في القرن الأفريقي بعد عام 2001م، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق، 2020، ص36.

18 - عطار عوز عبد الحميد الشريفي، الولايات المتحدة الأميركية هدر الفرصة السانحة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2020، ص56.

19 - مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، الأبعاد الاستراتيجية لصعود الدب الروسي، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، إسطنبول، 2020، ص25.

20 - نقلا عن: محمود سالم السامرائي، استراتيجية روسيا الاتحادية الصاعدة نهاية القطبية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2021، ص83.

21 - المصدر نفسه، ص88.

- 22 - الجزائر وروسيا: تعزيز التعاون الثنائي من خلال التوقيع على وثيقة جديدة، تاريخ الدخول: 2022/5/15م):
على الموقع الإلكتروني: <https://www.aps.dz> -
- 23 - شريفة كلاع، لعلاقات الروسية الجزائرية بين البعد الطاقوي والتعاون العسكري، مجلة مدارات سياسية، المجلد (1)، العدد (1)، الجزائر، 2017، ص117.
- 24 - بعد زيارة لأفروف ودعوته تبون للقاء بوتين في موسكو... ماذا تريد روسيا من الجزائر؟، تاريخ الدخول
(2022/5/15م) على الموقع الإلكتروني: <https://www.france24.com>
- 25 - اسيل حمزة خنجر، السياسة الخارجية الروسية تجاه اقليم شمال افريقيا بعد عام 2000، أطروحة دكتوراه (غير منشوره) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2017، ص95.
- 26 - محمد عصام العروسي: روسيا تبحث عن شراكات إستراتيجية مع دول شمال إفريقيا: التوازن بين الجزائر والمغرب، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، تاريخ الدخول: 2022/5/17: على الرابط الإلكتروني:
<https://www.washingtoninstitute.org>
- 27 - اسيل حمزة خنجر، مصدر سابق، ص125.
- 28 - ازمة روسيا وأوكرانيا.. أي تداعيات على الاقتصاد المغربي؟ تاريخ الدخول: 2022/4/15، على الموقع الإلكتروني: <https://www.aa.com>.
- 29 - احمد عبد الفتاح، تفاصيل التعاون النووي الروسي مع المملكة المغربية، تاريخ الدخول: 2022/4/11، على الموقع الإلكتروني: <https://gate.ahram.org>.
- 30 - عبد العزيز الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، العدد (35)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2008، ص164.
- 31 - عامر عبد الفتاح احمد، السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ عام (2011-2014م)، أطروحة دكتوراه (غير منشوره)، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2015، ص79.
- 32 - المصدر نفسه، ص82.
- 33 - وزارة الدفاع في حكومة الوحدة الليبية تبحث مع الوفد الروسي الزائر سبل التعاون العسكري بين البلدين، تاريخ الدخول: 2022/5/30م، على الموقع الإلكتروني: <https://lana.gov.ly>
- 34 - لمزيد من التفاصيل ينظر: ندى عليوي العيبي، مصدر سابق، ص36.

35 - التمدد الروسي في أفريقيا: السودان إنموذجاً، تاريخ الدخول: 2022/2/11، على الموقع الالكتروني: <https://www.orsam.org>.

36 - محمد دحماني، تحديات دول القرن إفريقيا في ظل تنافس القوى العظمى بالمنطقة، مجلة قضايا معرفية، المجلد الثاني، العدد (5)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، الجزائر، أيلول/ 2020، ص 11.

37 - لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد ميسر، مستقبل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية دراسة في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة واستراتيجيات القوى المنافسة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2021، ص 375.

38 - روساتوم" الروسية تحصل على إذن للبدء في بناء أول محطة نووية بمصر، تاريخ الدخول: 2022/7/2م، على الموقع الالكتروني:

- <https://www.alarabiya.net>.

39 - رضوان بوهيدل، جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص 131.

40 - روسيا تعزز نفوذها في الساحل الإفريقي مع تراجع الدور الفرنسي، تاريخ الدخول: 2021/4/3، على الموقع الالكتروني:

- <https://middle-east-online.com>.

41 - امنة محمد علي، أزمة القرم وتداعياتها على العلاقات الروسية - الأوكرانية، مجلة دراسات دولية، العدد (68)، مركز دراسات المرأة، جامعة بغداد، 2017، ص 155.

42 - حسن أحمد، ركائز العودة ومقومات الاستمرارية قراءة في الدخل الروسي، مجلة السياسة الدولية، تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، العدد (219)، المجلد (55)، كانون الثاني/ 2020، ص 16.

43 - ماذا تريخ روسيا من قرار بيع النفط والغاز بالروبل، تاريخ الدخول: 2022/4/20، على الموقع الالكتروني: <https://al-ain.com>

44 - طارق محمد ذنون، لفكر الإستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين: دراسة تحليلية في ضوء الوثائق الرسمية الروسية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2016، ص 96.

45 - محمود رسول، امن الطاقة في العلاقات الروسية-الأوروبية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان-الأردن، 2018، ص 113.

المصادر:

1- الكتب:

1. رسول محفوظ، الأمن الوطني الروسي بين الفرص والقيود، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
2. رضوان بوهيدل، جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الأفريقي، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، 2020.
3. طارق محمد ذنون، تفكير الإستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين: دراسة تحليلية في ضوء الوثائق الرسمية الروسية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2016.
4. عاطف عبد الحميد، ما بعد الشيوعية: الدين والثروة والقومية في زمن التحولات، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
5. عطارد عوض عبد الحميد الشريفي، الولايات المتحدة الأميركية هدر الفرصة السانحة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2020.
6. عناد حسين كاظم النائلي، روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي، الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت -لبنان، 2017.
7. فراس عباس هاشم، استعصاءات الجغرافيا روسيا واختراق المخيال الجيوبوليتيكي لمساحة الفضاءات العالمية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2021.
8. فوزي محمد طایل، آثار تفكك الاتحاد السوفيتي على امن الامة الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1994.
9. قاسم دحمان، السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز، اصدارات أي -كتب، لندن، 2011.
10. محمد ميسر، مستقبل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية دراسة في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة واستراتيجيات القوى المنافسة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2021.
11. محمود رسول، امن الطاقة في العلاقات الروسية-الأوروبية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان -الأردن، 2018.
12. محمود سالم السامرائي، استراتيجية روسيا الاتحادية الصاعدة نهاية القطبية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2021.
13. محمود سالم السامرائي، إستراتيجية روسيا الاتحادية الصاعدة نهاية القطبية الأحادية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2021.
14. مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، الأبعاد الاستراتيجية لصعود الدب الروسي، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، إسطنبول، 2020.
15. نجاه محمد مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان -الأردن، 2018.
16. نجم سلمان الحجار، الماسونية والصهيونية ودورهما في انهيار الاتحاد السوفيتي، دار مؤسسة رسلان، دمشق، 2015.

2- الرسائل والاطاريح:

1. اسيل حمزة خنجر، السياسة الخارجية الروسية تجاه اقليم شمال افريقيا بعد عام 2000، أطروحة دكتوراه (غير منشوره)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، 2017.

2. عامر عبد الفتاح احمد، السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ عام (2011-2014م)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2015.

3. ندى عليوي العبيبي، التنافس الإقليمي في القرن الأفريقي بعد عام 2001م، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق، 2020.

3-الدوريات والمجلات:

4. إسرائ شريف جيجان، نظرية المجال الحيوي: دراسة في الأبعاد الجيوسياسية والأهداف والوسائل / الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العدد (24)، المجلد الثاني، 2014.

5. امنة محمد علي، أزمة القرم وتداعياتها على العلاقات الروسية - الأوكرانية، مجلة دراسات دولية، العدد (68)، مركز دراسات المرأة، جامعة بغداد، 2017.

6. بوسنان سفيان، جغرافية اسيا الوسطى واهميتها في الفكر الجيوبوليتيكي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد (6)، الجزائر، أيلول / 2016.

7. حسن أحمد، ركائز العودة ومقومات الاستمرارية قراءة في الدخول الروسي، مجلة السياسة الدولية، تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، العدد (219)، المجلد (55)، كانون الثاني/ 2020.

8. شريفة كلاع، لعلاقات الروسية الجزائرية بين البعد الطاقوي والتعاون العسكري، مجلة مدارات سياسية، المجلد (1)، العدد (1)، الجزائر، 2017.

9. عبد العزيز الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، العدد (35)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2008.

10. محمد دحماني، تحديات دول القرن الأفريقي في ظل تنافس القوى العظمى بالمنطقة، مجلة قضايا معرفية، المجلد الثاني، العدد (5)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، الجزائر، أيلول/ 2020.

11. محمد وليد حسن، دور بوتين في رسم الاستراتيجية الروسية الجديدة، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (64 و65)، 2016.

12. مهدي مكاوي، تركيا وروسيا في آسيا الوسطى بعد 2003: التحول من استراتيجية التنافس والصراع إلى استراتيجية التعاون والشراكة، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد الثامن، العدد (2) الجزائر، كانون الأول / 2020.

4-الانترنت:

13. زيارة جونسون للسعودية والامارات: حان وقت المعاملة بالمثل، تاريخ الدخول 2022/4/5م: على الموقع الالكتروني: <https://www.annaharar.com>.

14. روسيا تُحدّث آلياتها العسكرية في القاعدة "201" بطاجيكستان،: تاريخ الدخول: 2022/5/2م، على الموقع الالكتروني:- <https://asharq.com>.

15. الجزائر وروسيا: تعزيز التعاون الثنائي من خلال التوقيع على وثيقة جديدة، تاريخ الدخول: 2022/5/15م): على الموقع الالكتروني:- <https://www.aps.dz>.

16. بعد زيارة لافروف ودعوته تبون للقاء بوتين في موسكو... ماذا تريد روسيا من الجزائر؟، تاريخ الدخول (2022/5/15م) على الموقع الالكتروني: <https://www.france24.com>.

17. محمد عصام العروسي: روسيا تبحث عن شراكات إستراتيجية مع دول شمال إفريقيا: التوازن بين الجزائر والمغرب، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، تاريخ الدخول: 2022/5/17: على الرابط الإلكتروني: <https://www.washingtoninstitute.org>.
18. أزمة روسيا وأوكرانيا.. أي تداعيات على الاقتصاد المغربي؟ تاريخ الدخول: 2022/4/15، على الموقع الإلكتروني: <https://www.aa.com>.
19. احمد عبد الفتاح، تفاصيل التعاون النووي الروسي مع المملكة المغربية، تاريخ الدخول: 2022/4/11، على الموقع الإلكتروني: <https://gate.ahram.org>.
20. وزارة الدفاع في حكومة الوحدة الليبية تبحث مع الوفد الروسي الزائر سبل التعاون العسكري بين البلدين، تاريخ الدخول: 2022/5/30م، على الموقع الإلكتروني: <https://lana.gov.ly>.
21. التمدد الروسي في أفريقيا: السودان إنموذجاً، تاريخ الدخول: 2022/2/11، على الموقع الإلكتروني: <https://www.orsam.org>.
22. روساتوم" الروسية تحصل على إذن للبدء في بناء أول محطة نووية بمصر، تاريخ الدخول: 2022/7/2م، على الموقع الإلكتروني: <https://www.alarabiya.net>.
23. روسيا تعزز نفوذها في الساحل الإفريقي مع تراجع الدور الفرنسي، تاريخ الدخول: 2021/4/3، على الموقع الإلكتروني: <https://middle-east-online.com>.
24. ماذا تريح روسيا من قرار بيع النفط والغاز بالروبل، تاريخ الدخول: 2022/4/20، على الموقع الإلكتروني: <https://al-ain.com>.



تاريخ استلام البحث 1 / 8 / 2022

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 2 / 10 / 2022

رقم الابداع الوطني / 2375 / 2019

نسبة المشاركة في الإنتخابات النيابية وتأثيرها على شرعية العملية السياسية في العراق

Participation rate in the parliamentary elections and its impact on the legitimacy of the political process in Iraq

م. د. سيف حيدر الحسيني

L.Dr. Saif Hayder Alhusaniy

جامعة الكوفة / كلية العلوم السياسية

University of Kufa / College of Political Science

saifh.wahab@uokufa.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

أن الشرعية لا ترتبط بحرية الانتخاب والاختيار فقط - المعنى السياسي والقانوني - ، بل ارتبطت بمفهوم اخر وهو (المنجز) او (قوة الاداء) ، بمعنى مدى وفاء النظام السياسي بالتزاماته ازاء مجتمعه ، اي ان التراجع في الكفاءة التوزيعية يؤدي الى تدهور وتاكل شرعية النظام بسبب عدم فاعليته ، وبالتالي فإن محنة شرعية النظام السياسي او العملية السياسية العراقية غير مرتبطة بصورة مباشرة بنسبة المشاركة في الإنتخابات، اذ ان نتائجها يكون معترف بها لو وصلت نسبة المشاركة الى نسبة 10% ، الا ان ما قد يؤثر على شرعية العملية السياسية هو ما ستقدمه من منجز وهذا ما يعرف بالرضا العام .

الكلمات المفتاحية : "المشاركة السياسية"، "الإنتخابات"، "الشرعية"

Abstract

Legitimacy is not only linked to freedom of election and choice - the political and legal meaning - but is linked to another concept, which is (achievement) or (performance strength), meaning the extent to which the political system fulfills its obligations towards its society, meaning that the decline in distributive efficiency leads to the deterioration and erosion of the legitimacy of the system because Its ineffectiveness, and therefore the plight of the legitimacy of the Iraqi political system or process is not directly related to the percentage of participation in the elections, as its results will be recognized if the participation rate reaches 10%, but what may affect the legitimacy of the political process is what it will provide from Completed and this is known as general satisfaction

Keywords: "political participation", "elections", "legitimacy"

المقدمة

عانى النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 من مجموعة اختلالات منذ اللحظة التاريخية للتأسيس بعد 9/نيسان/2003 الى الان ، وهذه الاختلالات انعكست سلبيا على البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، مما أنتج في السنوات الاخيرة واقعا سياسيا مأزوماً ، وشعبياً لا يحظى بمقبولية سياسية واجتماعية وذلك بحسب النسب المتدنية للمشاركة في العملية الانتخابية بالرغم من ان هذا لا يعد مؤشراً وحيداً للقياس على شرعية او عدم شرعية النظام، الا انه يعطي انطباعاً عن موقف أكثرية الشعب إزاء النظام السياسي وعن طبيعة البنى المشكله له .

وهذا الامر يعد معرقلاً لعملية التحول الديمقراطي ، اذ ان الديمقراطية لم تعد تقتصر على الانتخاب فقط ، لأن القيمه المؤسسية للديمقراطية لا تتأتى من إرساء الممارسة الديمقراطية في المجتمع ، وإنما من ضرورة إرساء أسسها وتطبيق آلياتها ، والعمل بوصفها الإطار الضروري لتمكين افراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة ، ومنح الحاكمين الشرعية التي تبرر سلطتهم وحكمهم من جهة اخرى ، فضلاً عن مدى مساهمة النظام السياسي في ايجاد بيئة تنموية منجزة على كل الاصعدة ، فالديمقراطية الحقيقية تنمو مع وجود نظام سياسي يتصف بالرشادة السياسية .

أهمية البحث : أن أهمية البحث في مسألة نسبة المشاركة في الإنتخابات العراقية باتت ضرورة ملحة في الوقت الحالي بسبب وجود رأي عام يتبنى خطاب المقاطعة للتأثير على شرعية العملية السياسية كسبيل للحل العراقي في الوقت الذي لا يوجد اي دليل قانوني يسند هذا الإتجاه .

هدف البحث : يهدف البحث الى الوصول الى نتائج من شأنها ان توضح فيما اذا المشاركة في الإنتخابات ضرورة حتمية لعملية التغيير السلمي المنشود عبر التداول السلمي للسلطة أم لا ، وذلك من خلال التشجيع على المشاركة الفاعلة وإيجاد البديل الوطني الذي من شأنه ان يسهم في عملية الاصلاح السياسي من الداخل، وهذه المشاركة مشروطة بإيجاد بيئة انتخابية عادلة تضمن مخرجات انتخابية حقيقية

إشكالية البحث : تتمثل الاشكالية بالسؤال الرئيسي الاتي (هل تعد نسبة المشاركة في الإنتخابات النيابية العراقية سواء كانت عالية ام منخفضة مؤشراً على شرعية العملية السياسية ومخرجاتها ؟)

فرضية البحث : تنطلق الفرضية من رؤية مفادها ان نسبة المشاركة في الإنتخابات النيابية العراقية لا تعد مؤشراً على شرعية العملية السياسية من عدمها سواء كانت تلك النسبة عالية او منخفضة ، إذ لا

يوجد أي نص قانوني دولي او محلي يشير الى ان الإنتخابات كيما تكون شرعية ينبغي ان تصل الى نسبة معينة من مشاركة الناخبين .

منهجية البحث : لتحقيق اهداف هذا البحث اقتضت اجراءات البحث اتباع المنهج النظمي للوصول الى نتائج علمية وبشكل منتظم .

المحور الأول : المشاركة السياسية : بوصفها الإطار العام

إن المشاركة السياسية هي ذلك الشكل من الممارسات السياسية التي تتيح لأفراد الشعب وبلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة للبلاد وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها عبر المؤسسات الدستورية وكذلك عبر المشاركة في تنظيم الجماهير الشعبية وتعبئة طاقاتها وإطلاق قواها الخلاقة بما يحقق أهدافها المرجوة.

يختلف الخبراء في تفسيراتهم للمشاركة السياسية باختلاف الخلفية الفكرية التي ينطلقون منها، فخبراء الاقتصاد مثلا يركزون على العامل الاقتصادي بوصفه العامل الأساس الذي يدفع المواطن نحو المشاركة السياسية، وذلك حين يشعر بالاستغلال من قبل الآخرين فهو يدأب للحصول على مصالحه والدفاع عنها ووضع حد لاستغلاله، وهذا لا يتأتى إلا من خلال المشاركة السياسية الفاعلة القادرة على تغيير نمط النظام الاقتصادي والسياسي في الدولة .

أما خبراء الاجتماع فيربطون المشاركة السياسية بطبيعة التركيب الاجتماعي للمجتمع، فكل نمط من أنماط العلاقات الاجتماعية يعكس شكلا من أشكال المشاركة السياسية، إلا أن تغيير أنماط العلاقات بين الجماعات يؤدي الى زيادة التعقيد في النسيج الاجتماعي، فتنامي الشرائح الاجتماعية يؤدي الى ظهور مطالب جديدة ومختلفة عن الشرائح التقليدية، مما يخلق نوعا من القلق لدى الشرائح التقليدية، الأمر الذي يدفع بها الى الانخراط في النشاط السياسي لكي لا تفقد مكانتها الاجتماعية في المجتمع .

وهناك من يفسر المشاركة السياسية مستندا الى نظرية التنمية، مركزا على ان بعض الحركات وخاصة في دول العالم الثالث تستند الى التنمية الثقافية التي تركز على عملية التنشئة والتحفيز للتأثير في المجتمع، ودفعه للمشاركة السياسية من خلال نشر أفكار جديدة ، والتركيز البرامج السياسية الوطنية والخدمات وطبيعة الاصلاحات المطلوبة على مختلف الصعد، والتأكيد على العدالة والمساواة بين الجميع مما يجذب اكبر عدد من الناس الى الانخراط في الفعل السياسي⁽¹⁾.

وتهدف عملية المشاركة السياسية إلى تعزيز دور المواطنين في النظام السياسي، بضمان مساهمتهم في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية أو التأثير فيها، وهنا تغدو المشاركة السياسية شرطاً أساسياً لعمل النظم الديمقراطية، إذ أن إتساع مشاركة المواطنين في العملية السياسية يمثل أحد التعبيرات العملية عن الديمقراطية.

وعلى هذا الأساس يتجلى أحد مظاهر الديمقراطية في المشاركة السياسية الفاعلة التي تؤخذ ولا تمنح فتبرز أهميتها لتتضمن كل الحقوق والحريات الأساسية، ومع وجود مؤسسات يجري عبرها التنافس والتحاور وبذلك تتحقق الديمقراطية الصحيحة⁽²⁾.

وأهمية المشاركة السياسية تتأتى من أنها عملية لنقل وإبلاغ حاجات المواطنين إلى السلطات التنفيذية ولكنها أيضاً تهدف إلى التأثير على سلوك الحكام وذلك بتوصيل معلومات عن الأولويات التي تفضلها الجماهير، وأيضاً من خلال الضغط على إدارة ومؤسسات الدولة لتعمل وفق هذه الأولويات وبذلك تتسع فرصة المشاركة، فنقل عملية استغلال السلطة للمواطنين والشعور بالاغتراب لدى الجماهير وتتحقق قيم المشاركة السياسية الفعلية مما يؤدي إلى الاستقرار العام في المجتمع، الأمر الذي يساعد إلى حد كبير على تحقيق الشروط الاجتماعية والثقافية والسياسية لنجاح خطط التنمية المختلفة⁽³⁾.

والمشاركة السياسية مبدأً أساسياً من مبادئ حل مشكلة السلطة وتنمية المجتمع، فالتنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة، إن المشاركة السياسية تتسع في نطاقها بزيادة عدد الأفراد والقوى الاجتماعية المشاركة أو بتعدد وتنوع القنوات التي تمكن المواطنين منها، فضلاً عن الأدوات التي تستخدم لمعالجة الأزمات التي تنجم عنها، وهي باتت معيار يدل على النمو السياسي الذي يطرأ على الأنظمة السياسية ومجتمعاتها ومن ثم تصنيفها إلى نظم متقدمة ونظم تقليدية.

كما أنه من خلال المشاركة يمكن أن يقوم المواطنين بدور فعال في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع بقصد تحقيق أهداف التنمية الشاملة على أن تتاح الفرصة لكل مواطن لكي يسهم في وضع هذه الأهداف وتحديدها والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، وعلى أن يكون اشتراك المواطنين في تلك الجهود بناءً على رغبة منهم في القيام بهذا الدور دون ضغط أو إجبار من جانب السلطات وفي هذه الحالة يمكن القول بان هذه المشاركة تترجم شعور المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعهم، والمشكلات المشتركة التي تواجههم، والرغبة في تحويل الأهداف التي يريدون بلوغها إلى واقع ملموس⁽⁴⁾.

إن المشاركة السياسية للمواطنين تعد أحد المرتكزات الأساسية للنظام الديمقراطي باعتبارها مؤشر لسيادة قيم الحرية في المجتمع , فضلا عن التزام سلطات الدولة بدور المحكومين في ممارسة الحقوق الدستورية والقانونية في المشاركة بعملية صنع القرار السياسي أو اختيار من يمثلهم عبر إنتخابات نزيهة التي تعد واحدة من مظاهر المشاركة السياسية في الانظمة الديمقراطية , لذا تعد المشاركة السياسية (الانتخاب) أحد الابعاد الهامة لتحديد السلوك الإنتخابي للمواطن (5) .

المحور الثاني : المشاركة الإنتخابية : بوصفها أحد تعبيرات المشاركة السياسية

تعد الإنتخابات السكة التي تسير عليها عربة الديمقراطية، خاصة عندما دخل الاقتراع العام المباشر حيز التنفيذ، فأصبح بإمكان الشعوب أن تختار ممثليها(6) ، ومع تطور المجتمعات الإنسانية وتعدد احتياجاتها ومتطلباتها تطورت العملية الإنتخابية وأصبح لها شروطها وقواعدها وقوانينها التي تنظمها ونظام يحميها ويتمم مسارها(7) ، وقد اقترنت بانتشار الأفكار الليبرالية وارتبطت بتكريس الممارسات والمؤسسات الديمقراطية في الدولة الحديثة، والانتخاب هو النمط الأكثر شيوعا للمشاركة من جانب المواطنين في الحياة السياسية لبلدانهم .

وتعد الانتخابات الوسيلة الديمقراطية الأبرز لاختيار الممثلين أو النواب في المجالس النيابية أو الرؤساء في المناصب العليا للدولة،(8) لأن الديمقراطية تفترض أن الشعب يحكم نفسه بنفسه عبر المؤسسات الدستورية ، ولكن أمام استحالة تطبيق الحكم المباشر في الدولة الحديثة، فلا بد من انتخاب نواب يحكمون باسم الشعب ونياية عنه، ولكي يوصفوا بالنواب فلا بد من اختيار الشعب لهم بوسيلة الانتخاب، فمن المتفق عليه أن الانتخاب هو الوسيلة التي يقوم بواسطتها الشعب باختيار حكامه في النظام الديمقراطي(9)

لكن هذا لا يعني أن الديمقراطية تتجسد بالإنتخابات الدورية فقط وإنما لابد أن تكون هذه الإنتخابات نزيهة حتى يتسنى لها أن تصبح ركناً أساسياً من أركان الممارسة الديمقراطية، فهي وسيلة لمشاركة أكبر عدد ممكن من المواطنين في عملية إسناد السلطة إلى الحكام عن طريق الشعب وبواسطة الانتخاب، بل يجب أن يكون حق الاقتراع عاماً دون أن يكون مقيداً.

وتختلف الآراء الفقهية حول تحديد الطبيعة الفقهية للانتخابات، إذ يرى بعض الفقهاء أنها حق شخصي واتجه البعض الآخر إلى القول أن الإنتخابات وظيفة، في حين جمع الاتجاه الثالث بين الفكرتين

السابقتين حول موضوع الإنتخابات وعدها حقاً ووظيفة ويمكن تلخيص هذه الآراء على النحو التالي :-
(10)

أ- هناك من يرى أن الانتخاب حق شخصي يتمتع به كل المواطنين، بوصفه من الحقوق الطبيعية التي لا يجوز حرمان أحد منها، فهذا الحق يثبت لجميع المواطنين انطلاقاً من مبدأ السيادة الشعبية، الذي ينظر إلى السيادة بوصفها تعود إلى جميع المواطنين وممارستها حق لهم بالتساوي.

ب- وهناك من يرى أن الانتخاب مجرد وظيفة، يؤديها المواطن نتيجة لانتمائه إلى الأمة صاحبة السيادة، بوصف أن سيادة الأمة لا تتوزع على الأفراد بل هي ملك الأمة في مجموعها وبذلك عدها شخصية قانونية مستقلة عن الأفراد المحكومين لها.

ت- إما الاتجاه الثالث فيرى أن الانتخاب حق فردي ووظيفة واجبة الأداء في نفس الوقت، فهو حق عند قيام الناخب بقيد اسمه في جدول الانتخابات، وهو وظيفة تتمثل في الاشتراك في تكوين الهيئات العامة في الدولة عند ممارسة عملية التصويت.

مما تقدم نستنتج بأن السلوك الإنتخابي يمثل واحد من أهم مظاهر السلوك السياسي ، وتظهر نتائجه بصورة واضحة في الدول ذات الانظمة الديمقراطية ، باعتبار الإنتخابات وسيلة للتداول السلمي للسلطة واختيار المواطنين للمسؤولين العموميين في الدرجات العليا مثلا (رئيس الدولة ، رئيس مجلس الوزراء ، الوزراء والمحافظين ، أعضاء السلطة التشريعية ، أعضاء الحكومات المحلية)⁽¹¹⁾.

فالإنتخابات هي عملية تمكين المواطنين الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية من المساهمة في اختيار ممثليهم وفقا لما يرونه صالحا لهم⁽¹²⁾ ، فضلا عن انها الوسيلة الأساسية لإسناد وتداول السلطة في الديمقراطية النيابية بقيام الناخبين بممارسة حقهم في اختيار من يمثلهم في المؤسسات الحاكمة للدولة⁽¹³⁾

وبذلك فإن السلوك الإنتخابي هو كل اشكال التصرف أو الافعال أو ردود الافعال التي يظهرها المواطن في موعد انتخابي معين ، نتيجة تأثره بمجموعة من العوامل والمتغيرات (النفسية ، الاجتماعية ، البيئية ، السياسية ، التنظيمية ، الحضارية والاقتصادية)⁽¹⁴⁾.

فالسلوك الإنتخابي مجموعة من الممارسات والمواقف ، فمن الناحية السياسية ، فهو سلوك يسعى المواطن من خلاله إلى اظهار مدى ولاءه للنظام السياسي أما القبول بمنحه الشرعية للحاكم وقبوله الخضوع للقوانين والتعليمات التي تفرض عليه أو برفضه لنظام الحكم ، أما الدلالة النفسية ، فتتمثل بإشباع الحاجة الطبيعية للناخب عبر التصويت وعدم الاستسلام والخضوع ، أما من الناحية الاجتماعية فهي التأكيد

على انتماء الناخب لوحدة اجتماعية معينة⁽¹⁵⁾ ، والدلالة العقلية تتمثل بأنه سلوك يهدف إلى تحقيق المصلحة الشخصية أو العامة ، بعد عمليات حسابية تقارن فيها المنافع مع الحاجات المادية والمعنوية التي من المحتمل أن يحصل عليها الناخب من خلال سلوك معين⁽¹⁶⁾ .

المحور الثالث : محددات المشاركة في الانتخابات

أولاً : تعد الطائفية السياسية أو المحاصصة الطائفية ، احدى محددات المشاركة في الانتخابات والتي تجلت بصورة واضحة في العملية السياسية العراقية بعد عام 2003 ، إذ انها تشكلت على أساس التوافق بين عدد من سياسي المكونات ، إذ ان الطائفية السياسية شملت جميع المؤسسات الرسمية مثل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والقضائية وغيرها ، وجاءت هذه التوافقات بين سياسي المكونات المذهبية والاثنية على أساس تقاسم مناصب السلطة فيما بينها ، وان عملية توظيفها من قبل الاحزاب السياسية العراقية تنطلق عبر عدة مقومات ، منها انها تقوم على اشكالية العلاقة بين الدين والدولة ومدى إمكانية استغلال الدين في خطابها السياسي للوصول إلى السلطة ، وكذلك استغلال الموقع الوظيفي الحكومي لأغراض طائفية ، فضلا عن تحويل المكونات أو الطوائف و المذاهب إلى كتلتات سياسية⁽¹⁷⁾ .

ثانياً : أن كل نظام سياسي يعيش في اطار ثقافة سياسية معينة أي نسق من القيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية ، وعلى أساس معرفة هذا المركب الثقافي يمكن تفسير كيف تتشكل وتعمل المؤسسات السياسية ، حيث يؤكد دعاة منهج الثقافة السياسية ، أن اتجاهات القيم السائدة في أي مجتمع ليست فطرية وانما مكتسبة⁽¹⁸⁾ ، من خلال عملية التنشئة السياسية التي يكتسب الفرد من خلالها اتجاهاته نحو العملية السياسية وبالتالي يعمل على تطويرها من خلال اكتسابه لقيم واتجاهات اجتماعية ذات دلالات سياسية⁽¹⁹⁾ .

ويأتي ذلك عبر مجموعة من المؤسسات والتي تعد الاحزاب السياسية واحدة من تلك المؤسسات التي تقوم بعملية التنشئة السياسية ، والتي تعد واحدة من أهم وظائف الاحزاب السياسية على الاطلاق ، إذ تقوم هذه الوظيفة على أساس توعية أفراد الشعب ورفع مستوى وعيهم وادراكاتهم السياسية وانماء الشعور لديهم بالمسؤولية واقناعهم بأن مصالحهم الفردية مرتبطة بالمصلحة العامة ، وهذا يأتي من خلال قيام تنظيمات الاحزاب المنتشرة في عموم البلاد بمهمة التثقيف السياسي ، مما يساعد على تنمية وانضاج الوعي السياسي لدى عموم المواطنين⁽²⁰⁾ .

فالتحديث الثقافي يعتبر واحد من اهم وظائف الاحزاب السياسية ، وذلك من خلال بث قيم جديدة لأفراد المجتمع تمكنهم من اكتساب ثقافة سياسية عبر برامج التنقيف السياسي وبالتالي العمل على التغيير في بنية العلاقات الاجتماعية وإيجاد نوع جديد من الوعي السياسي بعيدا عن القيم السياسية السائدة (21) ، إذ يأخذ الحزب على عاتقه مسؤولية عملية التنشئة السياسية من خلال الوظيفة التربوية التي يمارسها (22) ، فهو بمثابة منظمة تعليمية للشعب تعمل على تزويده بالمعلومات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، عبر عدة وسائل تساهم في بلورة رأي عام واعي ومتقف أزاء القضايا السابقة (23) ، وبالتالي فإن العلاقة بين الاحزاب السياسية والتنشئة السياسية ، تتمثل في ان الاحزاب السياسية تمثل قناة للمشاركة السياسية والتي من خلالها يتم التعبير عن الرأي و تجميع المصالح وتعبئتها ، فهي اداة من ادوات التنشئة السياسية و التجنيد السياسي و التنقيف السياسي (24) .

مما تقدم نستنتج ان للثقافة السياسية دور مهم في استقرار أو عدم استقرار الابنية والمؤسسات السياسية وبالتالي المجتمع والدولة ، فضلا عن تأثيرها على السلوك الانتخابي للناخب ومدى مشاركته في العملية السياسية والانتخابية (25) ، لأنها تسهم في عملية تطوير سبل المشاركة السياسية من الثقافة الضيقة أو التقليدية إلى ثقافة المشاركة ، لان وجود الثقافة التقليدية يعكس درجات عدم التجانس السياسي والثقافي ، وكذلك تعكس نمطا من اللامبالاة السياسية على المستوى المحلي والقومي ، وتعد الثقافة السياسية عاملا مؤثرا في الحياة الاجتماعية السياسية إذ انها تعطي الفرد ، القدرة على التصرف في أي موقف ، حيث توفر له أساس التفكير والشعور والقدرة على اتخاذ القرار المناسب (26) .

ثالثاً : أن النظام الانتخابي هو الالية التي تستخدم لتجميع الاصوات المدلى بها في الانتخابات العامة إلى مقاعد مخصصة للأحزاب والمرشحين ، وهو الذي بواسطته يمكن تحديد نتائج انتخابات معينة ، وهو يركز على الصيغة الانتخابية وطريقة الاقتراع وحجم الدائرة ، والحاكمية في الانتخابات يجب أن تكون للشعب ، وان تكون الهيئة الحاكمة هي المعبرة عن ارادة الشعب ، فلا يكفي ان تدعي دولة ما انها ديمقراطية ثم تفسد ارادة الشعب ، أو تضع قانونا انتخابيا لا يعبر بصورة حقيقية عن ارادته ، أو تتركس نظاما انتخابيا يمنح الهيمنة والسلطة الدائمة لفئة معينة على مؤسسات الحكم وسلطات الدولة (27) .

غالبا ما تكون المصالح السياسية في صلب الاعتبارات ان لم تكن الاعتبار الوحيد الذي يتم الاخذ به في عملية اختيار النظام الانتخابي من بين الخيارات المتوفرة (28) ، لذا تلجأ الأحزاب السياسية إلى اختيار النظام الانتخابي الذي يمكنها من الفوز في الانتخابات وفق خطابها وبرنامجه السياسي ، حيث ان

للأحزاب السياسية العراقية دور كبير جدا ومؤثر في تحديد خيارات الناخب وسلوكه الإنتخابي وذلك من خلال النظام الإنتخابي الذي يعتمد في العملية الإنتخابية , إذ غالبا ما تتبنى نظام انتخابي يلائم تطلعاتها في الاستحواذ على أصوات الناخبين ومن ثم السيطرة أطول وقت ممكن على الحكم , وبالتالي يكون عامل مساعد في عملية التسويق السياسي الذي تتبعه .

وهذا ما حصل بالإستناد الى قانون (سانت ليغو) المعدل، فعلى الرغم من كون القانون رصين ومجرب في دول ديمقراطية عديدة إلا أنّ الأحزاب المتنفذة في انتخابات عام 2018 والإنتخابات التي سبقتها قامت بانتقائية الرقم الحسابي الذي هو 1,7 الذي من تداعياته دعم مرشحي الكتل الكبيرة والمتوسطة بالحصول على المقاعد رغم قلة عدد الأصوات التي يحصلون عليها وحرمان الكتل الصغيرة من المقاعد النيابية، وقد أصاب الناخب اليأس والقنوط وفضل الاغتراب وعدم المشاركة في الإنتخابات لشعوره بعدم جدوى المشاركة⁽²⁹⁾ ، إلا ان هذا الأمر تم تداركه في إنتخابات تشرين الأخيرة إذ تم التحول الى نظام الأغلبية بالدوائر المتعددة مما أتاح الفرصة الى فوز قوى وشخصيات جديدة مستقلة وتمكينها من الوصول الى السلطة التشريعية بالرغم من نسبة المشاركة الضعيفة .

المحور الرابع : العلاقة بين نسبة المشاركة وشرعية العملية السياسية في العراق

نظرا لأهمية العملية الإنتخابية وذلك بوصف الإنتخابات هي من التجليات العملية للديمقراطية وبالأخص فيما يتعلق بتنظيم الحملات الإنتخابية ، فقد اهتمت العديد من الانظمة والتشريعات القانونية بتنظيم هذه المرحلة من أجل الحفاظ على الجانب الحضاري للديمقراطية والعملية الإنتخابية ، ولضبط العديد من اشكال السلوك التي قد يمارسها المرشحون أو الاحزاب السياسية والتي تعتبر من الجرائم الإنتخابية ويعاقب عليها القانون وذلك للتأثير على ادراك الناخب⁽³⁰⁾ .

الا ان المراقب للحملات الإنتخابية التي جرت للمدة (2005 – 2021) ، وبالرغم من وجود هذه التعليمات الدقيقة لضبط العملية الإنتخابية ، يلاحظ وجود العديد من المؤشرات على خرق هذه التعليمات من قبل الاحزاب والكيانات السياسية وعلى جميع الاصعدة ، سواء بتوظيف العامل الديني وهو الأبرز أو العشائري والقبلي أو العامل القومي فضلا عن المال والفساد السياسي من أجل تعزيز الحضور والفوز بأعلى الاصوات⁽³¹⁾ ، وبالتالي فإن هذه الممارسات من شأنها ان تشوه وتقلل من قيمة الديمقراطية والعملية الإنتخابية ومن ثم تفقد مصداقيتها وتأثيرها وتصبح مجرد شعارات بلا مضامين ، لا تعبر عن اراء وتطلعات الناخبين⁽³²⁾ ، هذا الامر ادى إلى بروز ظاهرة الاغتراب السياسي عند عدد ليس بالقليل

من الناخبين وبالتالي عدم المشاركة بالعملية الانتخابية من خلال عدم التصويت (الامتناع الانتخابي) والذي يعد من اهم مظاهر المشاركة السياسية كونه يمثل احد انماط السلوك الانتخابي⁽³³⁾ .

أن الاحزاب السياسية هي عنصر من عناصر النظام الديمقراطي ومؤسسة من مؤسساته , وهي احدى وسائل الشعب للتعبير عن ارادته بالتغيير الذي يريده في شؤون الحكم , وذلك عندما تمنح الاغلبية اصواتها لحزب معين وفقا لبرنامج السياسي في الانتخابات وبالتالي تعمل على تنفيذه⁽³⁴⁾ , الا انه وفي الوقت نفسه قد تصبح عاملا معرقلا لعملية التحول الديمقراطي ومشوها لتلك التجربة عندما يفقد المواطن ثقته بتجربة هذه الاحزاب وما تبعته من وسائل واليات من أجل الفوز في الانتخابات, والنتيجة عدم الالتزام بالضوابط والتعليمات التي تنظم العملية الانتخابية فضلا عن ان غالبية الوعود والبرامج التي صوت لها الناخب لم تجد لها طريقا للتنفيذ⁽³⁵⁾ .

أن هذه الممارسة الحزبية وما رافقتها من خروقات , ساهمت ببروز ظاهرة الاغتراب السياسي بوصفها حالة من الشعور بعم الرضا وخيبة الامل والانفصال عن القادة السياسيين والاحزاب السياسية والسياسيات الحكومية⁽³⁶⁾ , وبالتالي يتولد عن هذه الظاهرة أزمة ثقة بالعملية الانتخابية والنظام السياسي بصورة عامة وذلك لانقضاء حالة القبول أو الرضا من المواطنين⁽³⁷⁾ , وهذا يؤدي إلى عدم المشاركة السياسية وخاصةً عملية التصويت , إذ تكون هنالك حالة من الفتور وعدم الثقة في العلاقة بين الجماهير وبين الاحزاب السياسية⁽³⁸⁾ , وهذا ما أدى إلى ظهور مشكلة الامتناع الانتخابي .

أن مشكلة العزوف الانتخابي باتت تحظى باهتمام العديد من الباحثين والمفكرين في مجال السيسولوجيا الانتخابية لما لها من تأثير كبير على المشاركة الانتخابية والتي بدورها تنعكس على شرعية النظام السياسي من عدمه , فالامتناع الانتخابي يتمظهر في اتجاهين :

الأول : الامتناع السلبي : والذي يتمثل في عدم المشاركة في الانتخابات, والابتعاد عن العملية السياسية بصورة عامة , سواء كان في المشاركة الانتخابية أو الانتماء الحزبي وغيرها , حيث تظهر اللامبالاة السياسية وعدم الاكتراث بالقضايا العامة , وذلك يرجع للتخلف السياسي وضعف الثقافة السياسية , فضلا عن الظروف السياسية أو الاقتصادية التي يتبناها النظام السياسي , فإن هذا الامر يخلق حالة من عدم اللامبالاة سواء توجه المواطن الى صناديق الاقتراع أو لا , فإن هذا الأمر لا يغير شيئاً من واقع حياته اليومية وحتى المستقبلية⁽³⁹⁾ .

الثاني : الامتناع الإيجابي : أن عدم المشاركة في الانتخابات من قبل أنصار هذا الاتجاه تأتي من رغبة وقناعة تامة وسلوك مقصود , كونه يصدر من أشخاص لهم اهتمامات سياسية ويمتلكون ثقافة ووعي سياسي , الا ان الامتناع يأتي كأسلوب رافض للطريقة التي تتبناها الاحزاب السياسية في عملية التسويق لبرنامجها الانتخابي وإدارة الدولة , بتوظيف العوامل سابقة الذكر التي من شأنها أن تفقد العملية الانتخابية طابعها التنافسي بين الاحزاب السياسية , حيث يتم اللجوء إلى اثاره عواطف المواطنين بدلا من عقولهم من أجل كسب أصواتهم⁽⁴⁰⁾ .

هذا الاسلوب ادى إلى انعدام الثقة والاحساس بعدم الجدوى في المشاركة السياسية عند عدد ليس بالقليل من الناخبين , الذين يملكون بطاقة الناخب , مما يجعلهم يتخذون احدى الخطوات كعدم الذهاب إلى صندوق الاقتراع , أو ترك ورقة الناخب بيضاء , أو العمل على ائتلافها بأي شكل من الاشكال التي من شأنها أن تقسد الصوت الانتخابي⁽⁴¹⁾ أو التصويت الى قوائم وأحزاب او كيانات سياسية حظوظها ضعيفة بالفوز بمعنى الامتناع عن انتخاب الاحزاب الرئيسية الحاكمة لضمان قاسم انتخابي عال ومن خلاله يصعب حصول تلك الاحزاب على مقاعد أكثر من السابق أو تحقيق ذات النسبة السابقة⁽⁴²⁾, ولعل لشكل النظام الانتخابي والقوانين المنظمة للعملية الانتخابية فضلاً عن الأداء الوظيفي للسلطة التنفيذية والشريعية والنظام الحزبي السائد والقوانين التي تنظمه فضلاً عن التعليمات أو القوانين التي من شأنها تنظيم عملية الحملات الانتخابية للمرشحين والاحزاب والكيانات السياسية دورا مؤثرا في الامتناع الانتخابي⁽⁴³⁾ .

وقد شهد العراق نسبة عزوف عالية في الانتخابات التشريعية عام 2018، إذ أعلنت المفوضية العليا للانتخابات العراقية أنّ نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية بلغت 44,52% من الناخبين وهذه النسبة قد يكون مشكوك في صحتها ، إذ أكدت العديد من المنظمات المختصة بالرقابة الانتخابية على أن النسبة أقل من ذلك إذ قد تصل الى 18%، وتعد هذه النسبة هي الأدنى منذ عام 2003، إذ سجلت انتخابات مجلس النواب عام 2005 نسبة مشاركة بلغت 76% في أول انتخابات تشريعية بعد التغيير السياسي الذي حصل في 2003/4/9، ثم انخفضت النسبة إلى 62% في انتخابات عام 2010 ، وإلى 61% في انتخابات عام 2014⁽⁴⁴⁾ ، إلى أن وصلت إلى تلك النسبة المتدنية جداً في انتخابات عام 2018 ، فضلاً عن نسبة الانتخابات عام 2021 والتي وصلت الى 43% وفقاً لبيانات المفوضية ، وتعد هذه النسبة الأدنى مقارنة مع العمليات الانتخابية السابقة كما موضح في الجدول أدناه الذي يبين

نسبة المشاركة والعزوف الانتخابي للتصويت على الدستور والانتخابات النيابية والمحلية في العراق بعد عام 2003 ، وذلك بالاعتماد على بيانات المفوضية المستقلة للانتخابات.

جدول يبين نسب المشاركة والعزوف الانتخابي للانتخابات في العراق بعد عام 2003									
تشرين 2021	ايار 2018	نيسان 2014	نيسان 2013	أذار 2010	كانون الثاني 2009	كانون الاول 2005	تشرين الاول 2005	كانون الثاني 2005	اسم المحافظة
انتخابات مجلس النواب العراقي 2021	انتخابات مجلس النواب العراقي 2018	انتخابات مجلس النواب العراقي 2014	انتخابات مجالس المحافظات 2013	انتخابات مجلس النواب العراقي 2010	انتخابات مجالس المحافظات 2009	انتخابات مجلس النواب العراقي 2005	الاستفتاء على الدستور العراقي 2005	انتخابات الجمعية الوطنية ومجالس المحافظات 2005	
نسبة المشاركة	نسبة المشاركة	نسبة المشاركة	نسبة المشاركة	نسبة المشاركة	نسبة المشاركة	نسبة المشاركة	نسبة المشاركة	نسبة المشاركة	
43.54%	44.52%	61.76%	44.66%	62.39%	52.18%	76.36%	63.28%	58.26%	
	51.00%	76.14%		80.49%		92.00%	85.00%	92.00%	دهوك
	43.00%	73.47%		76.08%		95.00%	95.00%	84.00%	أربيل
	50.00%	73.61%		73.23%		84.00%	78.00%	82.00%	السليمانية
	53.00%	54.21%	51.92%	66.28%	63.57%	70.00%	57.00%	17.00%	نينوى
	40.00%	67.66%		73.58%		86.00%	78.00%	70.00%	كركوك
	50.00%	60.67%	51.92%	62.58%	59.55%	75.00%	67.00%	33.00%	ديالى
	38.00%	44.11%	51.92%	61.53%	45.29%	86.00%	38.00%	2.00%	الأنبار
	33.00%	53.99%	32.71%	53.69%	41.70%	70.00%	55.00%	51.00%	بغداد
	48.00%	69.25%	53.47%	63.27%	57.38%	79.00%	73.00%	73.00%	بابل
	40.00%	69.04%	53.99%	62.20%	59.25%	70.00%	60.00%	75.00%	كربلاء
	48.00%	70.04%	52.32%	60.68%	55.56%	68.00%	54.00%	71.00%	واسط
	39.00%	56.60%	62.83%	73.55%	65.55%	98.00%	75.00%	29.00%	صلاح الدين
	40.00%	69.72%	53.51%	61.35%	55.11%	73.00%	57.00%	75.00%	النجف
	45.00%	71.48%	60.03%	62.87%	57.19%	65.00%	57.00%	71.00%	القادسية
	45.00%	66.02%	59.67%	61.34%	60.35%	66.00%	54.00%	65.00%	المنجلى
	43.00%	64.87%	50.05%	60.03%	51.85%	72.00%	57.00%	69.00%	ذي قار
	42.00%	58.27%	44.13%	50.48%	47.62%	73.00%	59.00%	61.00%	ميسان
	40.00%	62.17%	42.02%	57.60%	50.82%	74.00%	63.00%	72.00%	البصرة

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المفوضية المستقلة للانتخابات

أن توظيف العوامل السابقة الذكر ساهم بشكل مباشر بتشويه العملية الديمقراطية، فضلا عن العملية الانتخابية - الانتخابات - باعتبارها احد الاليات السياسية للديمقراطية ، إذ بواسطتها يتم اختيار الأشخاص لتولي مناصب معينة وذلك عن طريق التصويت من قبل الناخبين المؤهلين استنادا إلى قواعد النظام الانتخابي المعتمد⁽⁴⁵⁾ ، وقد أشار (موريس دوفرجيه) الى ان الانتخاب يمثل "القاعدة الشرعية للسلطة السياسية" بوصفه طريقة للتعبير عن إرادة الشعب الذي هو مصدر جميع السلطات عن طريق اختيارهم لممثليهم⁽⁴⁶⁾ ، الا انه لم يشير الى نسبة المشاركة في الانتخاب التي يمكن من خلالها ان نحدد شرعية السلطة السياسية من عدمها .

وبعض النظر عن النسب المتفاوتة للمشاركة في الانتخابات المحلية او النيابية في العراق والتي جميعها تتفق على ان نسبة العزوف الانتخابي أكثر من نسبة المشاركة ، وهذا ما ظهر جليا بنسب المشاركة في الإنتخابات والدعوات الواضحة الى المقاطعة لها عبر حملات تم اطلاقها من قبل جماعات تؤمن بأن الإنتخابات باتت لا تمثل حلاً بسبب سوء ادارتها فضلا عن مخرجاتها التي لا تلبى تطلعات المواطنين من خلال تقديم تشريعات من شأنها ان تسهم في إيجاد حل لمشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية ، بالإضافة الى عدم جدية الطبقة الحاكمة في بناء دولة المواطنة ، وبالرغم من ارتفاع نسبة العزوف ، إلا ان هذه الحملات التي تهدف الى المقاطعة لا تؤثر إطلاقاً على شرعية العملية الانتخابية مهما كانت نسبة المشاركة ضئيلة ، فلا يوجد أي نص قانوني محلي او دولي يشير الى نسبة محددة للمشاركة الانتخابية بإمكانها ان تحدد شرعية العملية الانتخابية او السياسية من عدمها ، فحتى المعايير الدولية نصت على ان (الانتخابات بمن حضر) وهذا مؤشر على عدم جدوى هذه الخطوة ، بل قد تكون نتائجها عكسية فالاحزاب السياسية قد تشجع هكذا مبادرات سراً مما ينعكس عليها ايجابياً ، اذ ان الساحة الانتخابية ستكون لجمهورها فقط وبالتالي هي المستفيدة من حملات المقاطعة من خلال عدم وجود أي منافس سياسي معارض لها في الإنتخابات وهذا ما يمكنها من الوصول الى السلطة وتحقيق الاغلبية التي تمكنها من تشكيل الحكومة بكل بساطة .

وبالتالي لا بد من المشاركة في الإنتخابات بوصفها انجح الوسائل التي بموجبها يتم تقييد الحكام في الديمقراطيات الحقيقية ، حيث تتمركز السلطة بيد الناخبين وذلك بإمكانية عزل أعلى مسؤول تنفيذي بالحكومة عن منصبه من خلال التصويت ضده في الإنتخابات⁽⁴⁷⁾، وبالتالي تفضي هذه الإنتخابات إلى تغييرات ديمقراطية عن طريق التداول السلمي للسلطة بكونها بعدا بنائيا للعملية الديمقراطية⁽⁴⁸⁾ .

الخاتمة :

ان شرعية نظام الحكم لن تأتي إلا بشعور المواطنين بصلاح النظام الذي يحظى بتأييدهم ورضاهم ، وهذا لا يتحقق الا بالتطابق بين ادراكات النخبة الحاكمة لنفسها وادراك الجماهير لها وفي انسجام عام مع القيم والمصالح الاساسية للمجتمع ، فالشرعية السياسية هي مستمدة من رضا وحرية اختيار الشعب كونه مصدر السلطة في النظام المدني الحديث ، الا انه وفي الوقت الحالي فإن الشرعية لا ترتبط بحرية الانتخاب والاختيار فقط - المعنى السياسي والقانوني - ، بل ارتبطت بمفهوم اخر وهو (المنجز) او (قوة الاداء) ، بمعنى مدى وفاء النظام السياسي بالتزاماته ازاء مجتمعه ، اي ان التراجع في الكفاءة

التوزيعية يؤدي الى تدهور وتاكل شرعية النظام بسبب عدم فاعليته ، وبالتالي فأن محنة شرعية النظام السياسي او العملية السياسية العراقية غير مرتبطة بصورة مباشرة بنسبة المشاركة في الإنتخابات، اذ ان نتائجها يكون معترف بها لو وصلت نسبة المشاركة الى نسبة 10% ، الا إن ما قد يؤثر على شرعية العملية السياسية هو ما ستقدمه من منجز وهذا ما يعرف بالرضا العام .

الهوامش

- (1) حمدان رمضان محمد ، المشاركة السياسية لطلبة جامعة الموصل : دراسة ميدانية ، مجلة دراسات موصلية ، جامعة الموصل ، العدد (11) ، 2006 ، ص 124 .
- (2) عبد المنعم المشاط، العسكريون والتنمية السياسية في العالم الثالث،مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد (92) ، 1988،ص85.
- (3) السيد عليوة ومنى محمود، مفهوم المشاركة السياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2001، ص3.
- (4) المصدر نفسه ، ص 4 .
- (5) خالد عبد المعطي الفريجات ، افاق وتطلعات نحو الديمقراطية في الوطن العربي ، دار نينوى ، دمشق ، 2003 ، ص 39
- (6) رند حكمت محمد، الإنتخاباتالعراقية بين الإمكانيات والمعوقات، الملف السياسي، العدد(6)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2004، ص1.
- (7) عادل محمد القيار، الانتخابات... لماذا، سلسلة الثقافة الديمقراطية، العدد (3)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2005، ص11.
- (8) حسين علوان، التكيف الدستوري للانتخابات، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد(1)، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، السنة الأولى، 2005، ص63.
- (9) محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، كلية القانون، 1991، ص59.
- (10) عبد الغني بسيوني، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مطابع السعدون، مصر، 2004، ص225-226.
- (11) خضر عباس عطوان وأحمد عبد الله ناهي ، السلوك السياسي ، العراق ، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية ، 2011 ، ص 5 .
- (12) صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني ، الانظمة السياسية ، شركة العاتك ، القاهرة ، 1990 ، ص 35 .
- (13) علي هادي حميدي الشكراوي ، النظم السياسية المعاصرة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2014 ، ص 142 .
- (14) بارة سمير ، انماط السلوك الإنتخابي والعوامل المتحكمة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، 2007 ، ص 53 .
- (15) امنية رأس العين ، السلوك الإنتخابي والاتصال : دراسة ميدانية وصفية لسلوك عينة من الناخبين في الجزائر خلال الإنتخاباتالرئاسية 1999 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية وللإعلام ، جامعة الجزائر ، 2003 ، ص 18 .

- (16) فرانك بيلي ، معجم بلاكويل العلوم السياسية ، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، مركز الخليج للأبحاث ، 2004 ، ص 495 .
- (17) احمد علي محمد ، الطائفية واثرها في حياة العراق السياسية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2008 ، ص 383 .
- (18) رعد حافظ سالم الزبيدي ، مبادئ الثقافة السياسية : دراسة اجتماعية تحليلية مقارنة ، المكتب المصري للمطبوعات ، القاهرة ، 2011 ، ص 84 .
- (19) مها عبد اللطيف الحديثي ، النظام السياسي : الديمقراطية والثقافة السياسية ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهدين ، كلية العلوم السياسية ، العددان (5-6) ، 2004 ، ص 137 .
- (20) طه حسين العنبيكي ، النظم السياسي والدستورية المعاصرة : اسسها وتطبيقاتها ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 2013 ، ص 123-124 .
- (21) محمد حسن دخيل ، علم الاجتماع السياسي ، دار السنهوري ، بيروت ، 2017 ، ص 266 .
- (22) عبد الرضا حسن الطحان ، البعد الاجتماعي للحزب السياسية ، دار المشوار الثقافية ، بغداد ، 1991 ، ص 34 .
- (23) محمد علي سويلم ، ببيان الدستور المعاصر : دراسة مقارنة في ضوء الفقه والقضاء الدستوري ، دار المطبوعات الجامعية ، القاهرة ، 2014 ، ص 422 .
- (24) علي الدين هلال و نيفين مسعد ، النظم السياسية العربية : قضايا الاستمرار والتغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص 168 .
- (25) احسان محمد الحسن ، علم الاجتماع السياسي ، دار وائل ، عمان ، 2008 ، ص 263 .
- (26) رعد حافظ سالم الزبيدي ، مبادئ الثقافة السياسية : دراسة اجتماعية تحليلية مقارنة ، مصدر سبق ذكره ، ص 39 .
- (27) ياسين محمود عباكر ، دور الإنتخابات البرلمانية في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد 2003 ، مطبعة الحاج هاشم ، اربيل ، 2013 ، ص 62 .
- (28) فؤاد مطير الشمري ، التجارب الإنتخابية في العالم ، دار اسامة ، عمان ، 2014 ، ص 15 .
- (29) عبد العزيز عليوي ، الإنتخابات العراقية ومعادلة سانت ليغو المعدلة ، ندوة المركز الوطني للتطوير الإداري وتقنية المعلومات ، وزارة التخطيط العراقية ، 2018 ، ص 3 .
- (30) ضياء محمد عاجل الكناني ، جرائم الدعاية الإنتخابية في القانون العراقي : دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة كربلاء ، كلية القانون ، 2014 ، ص 103 .
- (31) فارس بريزات ، النزاهة في الإنتخابات البرلمانية : مقوماتها وآلياتها في الاقطار العربية ، المنظمة العربية لمكافحة الفساد ، بيروت ، 2008 ، ص 19 .
- (32) عبد الحسين شعبان ، الإنتخابات والتغيير : الثورة في صناديق الاقتراع ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ط ، 2008 ، ص 18 .
- (33) طارق محمد عبد الوهاب ، سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية ، دار غريب ، القاهرة ، 1999 ، ص 112 .
- (34) عبد الحسين شعبان ، جذور التيار الديمقراطي في العراق ، بيسان للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2007 ، ص 203 .
- (35) خضر عباس عطوان ، النظام السياسي في العراق : بين الاصلاح والشرعية ، سلسلة دراسات وأوراق بحثية ، الدوحة ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، 2011 ، ص 13 .

- (36) نقلا عن : طارق محمد عبد الوهاب ، سكيولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص 116 .
- (37) فراس البياتي ، التحول الديمقراطي في العراق بعد 9 نيسان 2003 ، دار العارف ، بيروت، 2013 ، ص 24 .
- (38) ناهدة محمد زبون ، مفهوم الاغتراب في الفكر السياسي الحديث ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، العبدان (43-44) ، 2016 ، ص 52 .
- (39) فرانك ببلي ، معجم بلاكويل العلوم السياسية ، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث ، مصدر سبق ذكره ، ص 30 .
- (40) خليل حميد عبد الحميد ، ظاهرة الامتناع عن التصويت وانعكاساتها على شرعية السلطة السياسية ، مجلة العلوم القانونية ، جامعة بغداد ، كلية القانون ، العدد (1) ، 2008 ، ص 130 .
- (41) طارق محمد عبد الوهاب ، سكيولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص 39 .
- (42) امير مالك الشبلي ، السياسة العامة والشرعية : دراسة في النظام السياسي العراقي بعد العام 2005 ، عين الحكمة ، بغداد ، 2021 ، ص 394 .
- (43) محمد السويدي ، علم الاجتماع السياسي : ميدانه وقضاياه ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، بلا ت ، ص 162 .
- (44) نقلا عن : سلام عطا الله شباط الجنابي ، الاغتراب السياسي والمواطنة في العراق بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، 2020 ، ص 90 .
- (45) دلمان اميدي ، موضوعات في الديمقراطية والسياسة ، مطبعة زادي ، اربيل ، 2011 ، ص 21 .
- (46) مورييس دوفرجه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، ترجمة: جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص 79 .
- (47) علي خليفة الكواري ، مفهوم الديمقراطية المعاصرة : قراءات اولية في خصائص الديمقراطية ، في مجموعة باحثين : المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص 16 .
- (48) صالح حسين علي العبد الله ، الإنتخابات كأسلوب ديموقراطي لتداول السلطة ، دار الكتب القانونية ، القاهرة ، 2011 ، ص 373 .

قائمة المصادر :

أولاً الكتب :

- (1) احسان محمد الحسن ، علم الاجتماع السياسي ، دار وائل ، عمان ، 2008 .
- (2) امير مالك الشبلي ، السياسة العامة والشرعية : دراسة في النظام السياسي العراقي بعد العام 2005 ، عين الحكمة ، بغداد ، 2021 .
- (3) خالد عبد المعطي الفريجات ، افاق وتطلعات نحو الديمقراطية في الوطن العربي ، دار نينوى ، دمشق ، 2003 .
- (4) خضر عباس عطوان وأحمد عبد الله ناهي ، السلوك السياسي ، العراق ، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية ، 2011 .

- (5) دلمان اميدي ، موضوعات في الديمقراطية والسياسة ، مطبعة زادي ، اربيل ، 2011 .
- (6) رعد حافظ سالم الزبيدي ، مبادئ الثقافة السياسية : دراسة اجتماعية تحليلية مقارنة ، المكتب المصري للمطبوعات ، القاهرة ، 2011 .
- (7) السيد عليوة ومنى محمود، مفهوم المشاركة السياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2001 .
- (8) صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني ، الانظمة السياسية ، شركة العاتك ، القاهرة ، 1990 .
- (9) صالح حسين علي العبد الله ، الإنتخابات كأسلوب ديموقراطي لتداول السلطة ، دار الكتب القانونية ، القاهرة ، 2011 .
- (10) طارق محمد عبد الوهاب ، سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية ، دار غريب ، القاهرة ، 1999 .
- (11) طه حسين العنكي ، النظم السياسي والدستورية المعاصرة : اسسها وتطبيقاتها ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 2013 .
- (12) عبد الحسين شعبان ، جذور التيار الديمقراطي في العراق ، بيسان للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2007 .
- (13) عبد الحسين شعبان ، الإنتخابات والتغيير : الثورة في صناديق الاقتراع ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ط ، 2008 .
- (14) عبد الرضا حسن الطحان ، البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية ، دار المشوار الثقافية ، بغداد ، 1991 .
- (15) عبد العزيز عليوي، الإنتخابات العراقية ومعادلة سانت ليغو المعدلة، ندوة المركز الوطني للتطوير الإداري وتقنية المعلومات، وزارة التخطيط العراقية، 2018 .
- (16) عبد الغني بسيوني، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مطابع السعدون، مصر، 2004 .
- (17) علي الدين هلال و نيفين مسعد ، النظم السياسية العربية : قضايا الاستمرار والتغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 .
- (18) علي خليفة الكواري ، مفهوم الديمقراطية المعاصرة : قراءات اولية في خصائص الديمقراطية ، في مجموعة باحثين : المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 .
- (19) علي هادي حميدي الشكراوي ، النظم السياسية المعاصرة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2014 .
- (20) فارس بريزات ، النزاهة في الإنتخابات البرلمانية : مقوماتها وآلياتها في الاقطار العربية ، المنظمة العربية لمكافحة الفساد ، بيروت ، 2008 .
- (21) فراس البياتي ، التحول الديموقراطي في العراق بعد 9 نيسان 2003 ، دار العارف ، بيروت، 2013 .
- (22) فرانك بيلي ، معجم بلاكويل العلوم السياسية ، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، مركز الخليج للأبحاث ، 2004 .
- (23) فؤاد مطير الشمري ، التجارب الإنتخابية في العالم ، دار اسامة ، عمان ، 2014 .

- (24) محمد السويدي , علم الاجتماع السياسي : ميدانه وقضاياها , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , بلات .
- (25) محمد حسن دخيل , علم الاجتماع السياسي , دار السنهوري , بيروت , 2017 .
- (26) محمد علي سويلم , بنیان الدستور المعاصر : دراسة مقارنة في ضوء الفقه والقضاء الدستوري , دار المطبوعات الجامعية , القاهرة , 2014 .
- (27) محمد كاظم المشهداني, النظم السياسية, وزارة التعليم العالي والبحث العلمي, جامعة الموصل, كلية القانون, 1991 .
- (28) موريس دوفرجيه, المؤسسات السياسية والقانون الدستوري, ترجمة: جورج سعد, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, بيروت, 1992 .
- (29) ياسين محمود عباكر , دور الإنتخاباتالبرلمانية في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد 2003 , مطبعة الحاج هاشم , اربيل , 2013 .

الدوريات :

- (1) حسين علوان, التكيف الدستوري للانتخابات, المجلة العراقية للعلوم السياسية, العدد(1), الجمعية العراقية للعلوم السياسية, السنة الأولى, 2005 .
- (2) خضر عباس عطوان , النظام السياسي في العراق : بين الاصلاح والشرعية , سلسلة دراسات وأوراق بحثية , الدوحة , المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات , 2011 .
- (3) خليل حميد عبد الحميد , ظاهرة الامتناع عن التصويت وانعكاساتها على شرعية السلطة السياسية , مجلة العلوم القانونية , جامعة بغداد , كلية القانون , العدد (1) , 2008 .
- (4) رند حكمت محمد, الإنتخاباتالعراقية بين الإمكانيات والمعوقات, الملف السياسي, العدد(6), مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية, بغداد, 2004 .
- (5) عادل محمد القيار, الانتخابات... لماذا, سلسلة الثقافة الديمقراطية, العدد (3), دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد, 2005 .
- (6) عبد المنعم المشاط, العسكريون والتنمية السياسية في العالم الثالث,مجلة السياسة الدولية, مركز الأهرام, القاهرة, العدد (92) , 1988 .
- (7) مها عبد اللطيف الحديثي , النظام السياسي : الديمقراطية والثقافة السياسية , مجلة قضايا سياسية , جامعة النهرين , كلية العلوم السياسية , العددان (5-6) , 2004 .
- (8) ناهدة محمد زبون , مفهوم الاغتراب في الفكر السياسي الحديث , مجلة قضايا سياسية , جامعة النهرين , كلية العلوم السياسية , العددان (43-44) , 2016 .

الرسائل والأطاريح :

- (1) احمد علي محمد , الطائفية واثرها في حياة العراق السياسية , اطروحة دكتوراه غير منشورة , جامعة بغداد , كلية العلوم السياسية , 2008 .

- (2) امنية رأس العين , السلوك الإنتخابي والاتصال : دراسة ميدانية وصفية لسلوك عينة من الناخبين في الجزائر خلال الإنتخاباتالرئاسية 1999 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم السياسية وللإعلام , جامعة الجزائر , 2003 .
- (3) بارة سمير , انماط السلوك الإنتخابي والعوامل المتحكمة , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة الجزائر , كلية العلوم السياسية والاعلام , 2007 .
- (4) حمدان رمضان محمد , المشاركة السياسية لطلبة جامعة الموصل : دراسة ميدانية , مجلة دراسات موصلية , جامعة الموصل , العدد (11) , 2006 .
- (5) سلام عطا الله شباط الجنابي , الاغتراب السياسي والمواطنة في العراق بعد عام 2003 , رسالة ماجستير , جامعة النهريين , كلية العلوم السياسية , 2020 .
- (6) ضياء محمد عاجل الكناني , جرائم الدعاية الإنتخابية في القانون العراقي: دراسة مقارنة , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة كربلاء , كلية القانون , 2014 .



تاريخ استلام البحث 6 / 6 / 2022

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 27 / 8 / 2022

رقم الابداع الوطني / 2375 / 2019

الدولة الفاشلة وإعادة بنائها (إطار نظري)

The Failed State and Its Reconstruction (Theoretical Framework)

م.م . حسن خزعل مهدي كهيه

Asst. Inst. Hasan Khazaal Mahdi Kahyah

الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية

Iraqi University / College of Law and Political Science

dudehrhsf@gmail.com

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى ابراز الاطار النظري لمفهوم الدولة الفاشلة وخصائصها والمؤشرات الاساسية لهذا المفهوم، وقد تبين بأن مفهوم الدول الفاشلة يُعد من أكثر المفاهيم ذات المدلول السلبي الذي يمس كيان الدولة وهبتها ومكانتها، ويشكك بقدرتها على الاستمرار، إذ تعاني الدولة الفاشلة من حالة إخفاق وظيفي تعانيها الدولة، وتؤدي إلى تآكل قدرتها وقدرة النظام القائم على الحكم بفاعلية وكفاءة، مما يترتب عليه استثناء حالة من الضعف فيها تدفع بها نحو السقوط والانهيار، وقد قامت العديد من المؤسسات الدولية بقياس فشل الدول، ومن أهمها مؤسسة الصندوق من أجل السلام التي تصدر مؤشر الدول الفاشلة (الهشة) منذ العام (2005) بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية الأمريكية، ويرتب هذا المقياس الدول حسب درجة فشلها وفقاً لمؤشرات اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وأمنية، تتراوح قيمة كلٍ منها بين (0-10)، وكلما حازت الدولة علامات أعلى تصدرت قائمة تصنيف الدول الفاشلة.

كلمات مفتاحية: "الدولة الفاشلة"، "إعادة بناء الدولة"، "مؤسسة الصندوق من أجل السلام"

Abstract

This study aimed to highlight the theoretical framework of the concept of a failed state, its characteristics, and the main indicators of this concept. The state, and leads to the erosion of its capacity and the ability of the system to govern effectively and efficiently, which results in a widespread state of weakness in it that pushes it towards its downfall and collapse, and many international institutions have measured the failure of states, the most important of which is the Fund for Peace, which issues the failed states index (Fragile) since the year (2005) in conjunction with the Journal of American Foreign Policy, and this measure ranks countries according to the degree of their failure according to economic, social, political and security indicators, the value of each of which ranges between (0-10), and the higher the country scores, the higher the list Failed states rating.

Keywords: "the failed state", "rebuilding the state", "the Fund for Peace Foundation"

المقدمة

بعد انتهاء الحرب الباردة في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي ظهرت مصطلحات أمريكية جديدة تصف حالة بعض الدول التي تهدد المصالح الأمريكية والأمن والسلام العالميين، مثل الدول المارقة أو الدول الخارجة عن القانون الدولي، إذ تدخلت الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية عسكرياً في عدد من الدول في آسيا وأفريقيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية بسبب انتشار الصراعات العرقية والقبلية والحروب الأهلية، كما ظهر مصطلح الدولة الفاشلة، وقد صنفت وزارة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين ألبرايت في شهر أيلول من عام 1997 الدول التي ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة الى: الدول المارقة أو الخارجة عن القانون الدولي، الدول الانتقالية، الدول الفاشلة. وبعد أحداث 11 أيلول 2001 بدأ الاهتمام العالمي بخطر الدول الفاشلة بعد ان نجحت هذه الدول في تصدير مخاطرها: الارهاب الدولي، تجارة المخدرات، الاسلحة غير الشرعية، اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين الى الدول الغربية وغيرها لهذا أولت المؤسسات الأكاديمية والبحثية الأمريكية أهمية لوضع مؤشرات على أساسها يتم تحديد ماهية تلك الدول الفاشلة، ويأتي في مقدمة تلك المقاييس المؤشر السنوي الذي تصدره (مجلة السياسة الخارجية) ومؤسسة صندوق السلام. ويتضمن المؤشر الكلي اثني عشر مؤشراً فرعياً موزعة على أربعة مجموعات، اجتماعية واقتصادية، وسياسية، وعسكرية، وتعد قدرة الدولة على القيام بوظائفها الأساسية العامل الأساس في نجاحها أو فشلها.

وفي العالم العربي ظهرت قبل وبعد ماسمي بالربيع العربي دول عدة تصدرت مؤشر الدول الفاشلة: الصومال، السودان، العراق، سوريا، اليمن، ليبيا. آخذين بالحسبان أن الدول تمر بثلاثة مراحل هي: مرحلة الضعف، مرحلة الفشل والهشاشة، مرحلة الانهيار والتفكك. ومن هنا تركز هذه الدراسة على مفهوم ومقاييس ومؤشرات الدولة الفاشلة وآليات إعادة بنائها.

أهمية الدراسة : إن موضوع الدول الفاشلة موضوع جديد والكتابات لازالت فيه قليلة، إذ برز الاهتمام به بعد انتهاء الحرب الباردة لما يشكله فشل الدول أو انهيارها من تهديد للأمن والسلام العالميين، وأول التقارير التي ظهرت لقياس أوضاع الدول الفاشلة من قبل مؤسسة صندوق السلام ومجلة السياسة الخارجية الأمريكيتين كان عام 2005. وتبرز أهمية هذه الدراسة من أهمية التطرق الى العديد من النظريات والاتجاهات الفكرية لمفهوم الدولة ونشئتها وأبرز خصائصها ووظائفها، والعوامل التي تقوي الدولة وتعز شرعيتها، والتطرق الى أهم مؤشرات قياس فشل الدول.

مشكلة الدراسة: تتمحور مشكلة الدراسة حول التعرف على مفهوم الدولة الفاشلة، التي لا تسعى نحو الوصول الى التنمية السياسية التي تحقق التحول الديمقراطي من خلال نظام سياسي ذو فاعلية في البنى والوظائف بشكل أكثر تخصصاً يعمل على تحقيق تبادل السلطة وزيادة حجم المشاركة السياسية وتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية في توزيع الموارد والقيم فضلاً عن محاولة بناء مؤسسات فعالة وتشجيع ثقافة سياسة المشاركة وتحقيق الملائمة بين خصوصية المجتمع وبناء الدولة وفق متطلبات الحداثة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. التأطير النظري لمفهوم وأسباب فشل الدولة ضمن المعايير الدولية المعتمدة.

2. تقديم مجموعة من الآليات العمليّة التي من شأنها إعادة بناء الدولة الفاشلة.

منهجية الدراسة: تستعمل هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على دراسة الواقع السياسي والاحداث والظواهر من خلال وصفها وصفاً دقيقاً والالمام بكل ما يؤثر بالظواهر السياسية المدروسة، وهي دراسة الواقع ووصفه وتحليله والتعبير عنه كماً وكيفياً ووصفها من حيث اسبابها وخصائصها والعوامل المؤثرة فيها، كذلك تناولت الدراسة مفهوم الدولة وعوامل فشلها وأهم المعايير لقياس فشل الدول. **دراسات سابقة:** أمكن للباحث الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة باللغتين العربية والإنجليزية، وهي مرتبة من الأقدم إلى الأحدث، وذلك على النحو التالي:

- دراسة فرانسيس فوكوياما (2007)، بعنوان **بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين⁽¹⁾**: تطرقت الدراسة إلى ظهور عدد كبير من الدول الضعيفة والفاشلة بعد انتهاء الحرب الباردة وأخر الثمانينات من القرن العشرين، حيث ظهرت تلك الدول من جنوب أوروبا مروراً بالبلقان والقفقاس والشرق الأوسط إلى جنوب آسيا، وتناولت الدراسة ما تشكّله هذه الدول من تهديد فعلي للأمن والسلم الدوليين، مما يتطلب التدخل لإعادة بناء وتقوية هذه الدول، إما مباشرة من خلال التدخل العسكري، أو بشكل غير مباشر من خلال عمليات إعادة بناء هذه الدول بمساعدة المنظمات الدولية ووكالات الغوث والدول المانحة والمنظمات غير الحكومية، ورفضت الدراسة تحجيم أو تقليص دور الدولة، لكنها طالبت أن تكون الدولة أصغر مدى وأقوى قدرة مؤسساتية وإدارية للقيام بوظائفها، وقد عرّفت الدراسة مفهوم بناء الدولة بتقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي.

- دراسة Daron Acemoglu and James Robinson (2012)، بعنوان **Why Nations fail: the origins of power prosperity and poverty⁽²⁾**: تطرقت الدراسة الى موضوع الخلاف الدائر حول السبب الذي يجعل الأمم المتشابهة تختلف بدرجة هائلة في مناحي تطورها وتنميتها الاقتصادية والسياسية، حيث تظهر العلاقة القوية بين المؤسسات السياسية والاقتصادية، فالدول تنجو فقط من الفقر، عندما تمتلك مؤسسات فاعلة، ونظام سياسي تعددي، ووجود المنافسة على السلطة، وانفتاح واستعداد لتقبل زعماء جدد، فالمصير الاقتصادي لأمة ما لا تحدده الجغرافيا أو الثقافة، وإنما

المؤسسات هي التي تحدد مصيرها التنموي، وقد تناولت الدراسة قضية فشل الدولة، وتغول الرأسمالية العالمية، وكيف يقود الفشل المؤسسي وأتباع وصفات مؤسسات التمويل الدولية في ظل عجز مؤسساتي وفساد مستشرٍ إلى حالات من الشلل والانهيال للعديد من الدول، وناقشت الدراسة أيضاً مجموعة من الإشكاليات المتعلقة بالفقر ومعوّقات التنمية، ودورها في تخلف الدول والمجتمعات في مناطق مختلفة من العالم مع التشديد على أهمية الإصلاح السياسي والمؤسساتي كمدخل رئيسي لتجاوز التخلف والفقر، حيث أن المؤسسات السياسية تشكل أساس النجاح أو الفشل للهياكل الاقتصادية، كما تناولت الدراسة أسباب احتجاجات الربيع العربي في تونس، ومصر، وسوريا، وليبيا، حيث أن تلك الأسباب تعود إلى الفقر وإلى استغلال النخب السياسية في هذه الدول لنفوذها بالسيطرة على الموارد الاقتصادية.

- دراسة Rolf Schwarz (2012)، بعنوان War And State Building In The Middle East: (3) انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن الحروب تصنع الدول، ولكن تبين عدم صحة الفرضية عند إجراء تطبيقات على عدد من الدول العربية، هي العراق، والأردن، والإمارات، حيث أن الحروب في منطقة الشرق الأوسط -على العكس من أوروبا- لم تؤد إلى إقامة دول بل إلى تدميرها، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان من أهمها أن أداء الوظائف الأساسية للدولة يرتبط بقوتها المستمدة من الحصول على الموارد المحلية مثل فرض الضرائب، وأن دول الشرق الأوسط تختلف فيما يتعلق بمدى اعتمادها على الموارد المالية المحلية، مما يؤدي بدوره إلى تنوع بُنياتها الأساسية، فالدول الريعية تحصل على إمكاناتها بشكل رئيسي من خلال البيع الخارجي للموارد الطبيعية المتمثلة بالنفط والغاز بدلاً من التفاوض مع الأفراد الخاضعين لها على أساليب الحكم، وأن عرض الرؤى ووجهات النظر حول إقامة السلام عقب الصراعات وانهيال الدول والترويج للديمقراطية يعتمد على الارتباط بين الإيرادات وأسلوب الحكم، وإبراز مخاطر تمويل الحروب عن طريق بيع الموارد الطبيعية، و استعمال الأسلحة المستوردة في الحروب، وقبول تسويات السلام التي ترعاها وتضمنها القوى الأجنبية.

- دراسة رنا أبو عمرة (2014)، بعنوان أمريكا والدولة الفاشلة: (4) تناولت الدراسة المفاهيم النظرية للدولة الفاشلة، ومؤشرات الدول الفاشلة والمصطلحات المشابهة لمصطلح الدولة الفاشلة، واقتربت الدراسة استعمال مصطلح الدول غير الفاعلة بدلاً من الدولة الفاشلة، وفي الجزء الثاني من الدراسة تم التطرق إلى الموقف والسياسة الأمريكية تجاه الدول الفاشلة بسبب ما تشكّله هذه الدول من تهديد للمصالح الأمريكية والأمن العالمي.

- دراسة Mechling David (2014)، بعنوان Failed States: An Examination of their effects on Transnational Terrorist Organization movements and operational capabilities: تناولت الدراسة مجموعة من التنظيمات الإرهابية، وهي تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة

العربية واليمن، وحركة الشباب الصومالي، وتنظيم داعش في منطقة الشرق الأوسط، وقد تم الاعتماد على معايير مؤسسة صندوق السلام، وتحليل المقالات والتحقيقات الصحفية الخاصة بذلك، وتوصلت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية، أولها أن الدول الفاشلة تعد بيئة جاذبة للتنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، ولكن الأداء الاقتصادي الضعيف لا يضمن وجود تنظيمات أو شبكات إرهابية، أو يحسن من ظروف وجودها، خصوصاً وإن كانت هذه التنظيمات الإرهابية تعمل ضمن نطاقات جغرافية محددة، وثانيها أن انهيار الدولة التام ليس دليلاً كافياً لاختفاء المجموعات الإرهابية أو انحصار نشاطها بتلك الدولة، وثالثها أن الدراسة جاءت لتزود نتائجها للمجتمع الأكاديمي بإطار معين للتنبؤ بالتنظيمات الإرهابية العابرة للحدود من خلال التعرف على مؤشرات الدولة الفاشلة، وتقييم قدرتها على مواجهة النشاطات الإرهابية العابرة للقارات.

- دراسة حسن العطار (2015)، بعنوان **الدولة الفاشلة أو الهشة: المفهوم والمخاطر**: هدفت الدراسة إلى التعرف على الدول العربية التي تقع ضمن أعلى ترتيب للدول المصنفة بأنها دول فاشلة، وأشارت الدراسة إلى أنه وبحسب التقرير الصادر عن مؤسسة صندوق السلام في العام (2014) فإن دولة جنوب السودان قد احتلت الترتيب الأول بين دول العالم من حيث الفشل أو الهشاشة، تلتها مباشرة الصومال والسودان، وحل اليمن بالمرتبة الثامنة، والعراق وسوريا في المرتبتين الـ (13) والـ (15) على التوالي، أما مصر فقد حلت في المرتبة الـ (31)، أما الدول التي تُصنّف ضمن المربع الأسود للدول الأكثر فشلاً فكانت ليبيا ولبنان، والتي تم تصنيفها بناءً على أسس انسانية ناتجة عن تقادم انتهاكات حقوق الانسان، وضعف الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

هيكلية الدراسة: سيتم تقسيم هذه الدراسة على مبحثين، وخاتمة ونتائج، بحيث يتناول المبحث الأول الاطار النظري للدولة الفاشلة، بينما يتناول المبحث الثاني آليات إعادة بناء الدولة الفاشلة.

المبحث الأول: الأطار النظري للدولة الفاشلة:

إن الدولة هي كيانٌ سياسيٌ وقانونيٌ منظمٌ يتمثل في مجموعةٍ من الأفراد الذين يقيمون على أرضٍ محددة، ويخضعون لتنظيمٍ سياسي وقانوني واجتماعي معين تفرضه سلطة عليا تتمتع بحق استعمال القوة⁽⁵⁾، وتقوم الدولة بالعديد من الوظائف المختلفة والتي يمكن تصنيفها إلى نوعين هما، الوظائف الأساسية، ووظائف الخدمات، إذ تتمثل الوظائف الأساسية للدولة بتأسيس جيش لحماية مصالح الدولة والأفراد، وحفظ الأمن والنظام، وتحقيق العدالة، وتنظيم القضاء، وإنشاء المحاكم، ورعاية العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى، وتمويل مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية والمدنية، وإصدار العملة، أما وظائف الخدمات، فأبرزها توفير الخدمات التعليمية والثقافية، وتأمين الرعاية الصحية، وتوفير

المواصلات وخدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي، وإنشاء الموانئ، وبناء المطارات، وتوفير الاتصالات السلكية واللاسلكية⁽⁶⁾.

وقد اختلف علماء القانون والاجتماع والتاريخ حول أصل نشأة الدولة، وترتّب على هذا الاختلاف ظهور العديد من الأفكار والنظريات التي وُضعت لتفسير هذه النشأة، وقد قام البعض بتقسيم هذه النظريات إلى مجموعات نوعية متقاربة، مثل النظريات الديمقراطية وغير الديمقراطية لنشأة الدولة، أو النظريات الدينية والبشرية لنشأة الدولة، أو النظريات القانونية وغير القانونية لنشأة الدولة⁽⁷⁾.

والدولة في أبسط معانيها هي مجموعة من الأفراد يمارسون نشاطهم على إقليم جغرافي محدّد، ويخضعون لنظام سياسي معين ومتفق عليه فيما بينهم، وتُعرّف الدولة الحديثة وفقاً للقانون الدولي العام بأنها كيان يتكون من مجموعة من الأفراد الذين ينظمون حياتهم ويتبعون سلطة حاكمة ذات سيادة ويعيشون بصفة دائمة على إقليم معين⁽⁸⁾.

وتشرف الدولة على مجموعة من الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى تقدمها وازدهارها وتحسين مستوى حياة الأفراد فيها، وفي حال عجزت الدولة عن القيام بوظائفها الأساسية، فإنها تتحول إلى دولة فاشلة.

ويُعد مصطلح الدولة الفاشلة من أكثر المصطلحات السياسية ذات المدلول السلبي الذي يمس كيان الدولة وهويتها ومكانتها، ويشكك بقدرتها على الاستمرار⁽⁹⁾، وقد بدأت الأدبيات السياسية والأكاديمية بتناول مفهوم الدولة الفاشلة في أوائل التسعينيات من القرن العشرين، وتحديدًا عند بداية انهيار الحكومة الصومالية عام (1995)، وبعد استعمال الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بيل كلينتون هذا المفهوم لوصف بعض الدول التي لم تعد قادرة على ممارسة وظائفها الرئيسية، وخاصة الأمنية، والتي باتت تهدد الأمن الدولي⁽¹⁰⁾، وقد بدأ الترويج السياسي لمفهوم الدولة الفاشلة بعد انتهاء الحرب الباردة، وازداد الترويج له بعد هجمات (11 أيلول 2001)، حيث تم استغلال هذا المفهوم وربطه بالحرب التي شنتها الولايات المتحدة على الإرهاب في بعض الدول مثل أفغانستان (2001)، والعراق (2003)⁽¹¹⁾.

يشير مفهوم الدولة الفاشلة بشكل عام إلى حالة إخفاق وظيفي تعانيها الدولة، وتؤدي إلى تآكل قدرتها وقدرة النظام القائم على الحكم بفاعلية وكفاءة، مما يترتب عليه استثناء حالة من الضعف فيها تدفع بها نحو السقوط والانهيار، وغالباً ما يحدث الفشل على مستويين، هما⁽¹²⁾:

أ- المستوى الداخلي، ويتمثل بفقدان الدولة السيطرة الفعلية على أراضيها أو جزء منها، وعجزها عن تأمين حدودها، وعجزها أيضاً عن ممارسة سلطاتها في احتكار استعمال المشروع للقوة، مما يؤدي إلى فقدانها القدرة على اتخاذ القرارات المؤثرة وتوفير احتياجات مواطنيها.

ب- المستوى الخارجي، ويتمثل بتراجع قدرة الدولة على التفاعل مع الوحدات السياسية الدولية كعضو كامل الأهلية.

وقد عرّفت مؤسسة صندوق السلام الدولة الفاشلة بأنها الدولة التي تشهد تراجع قدرة النظام السياسي على اتخاذ القرارات الجماعية، وعدم القدرة على نيل رضا الجماهير عنه، وقد تفقد السيطرة على جره من أراضيها (مؤسسة الصندوق من أجل السلام)، بينما عرّفت مجلة السياسة الخارجية الأمريكية الدولة الفاشلة بأنها تلك الدولة التي لا تستطيع القيام بالوظائف الأساسية المنوطة بها مثل توفير الأمن وتقديم الخدمات الأساسية، وإدارة آليات السوق، وإدارة التنوع الاجتماعي الداخلي، وهي بالتالي تلك الدولة غير القادرة على القيام بمسؤولياتها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية⁽¹³⁾، وعرّف القانون الدولي الدولة الفاشلة بأنها الدولة التي تفقد حكومة شرعية، وتشهد حالة من العنف المركّز، وصدر قرار من مجلس الأمن بالتدخل فيها لأموّر إنسانية⁽¹⁴⁾، وعرّف (ويليام زارتمان) الدولة الفاشلة بأنها تلك الدولة التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها المتمثلة بالحفاظ على سيادة الدولة، وضمان الأمن للمواطنين وعلى الإقليم، ووجود مؤسسات تقوم بصنع القرار، فضلاً عن عدم امتلاكها الاحتكار المشروع للقوة، وتراجع شرعية النظام السياسي في نظر مواطنيها⁽¹⁵⁾.

ويلاحظ من خلال التعريفات السابقة بأن الدولة الفاشلة تتصف بما يلي⁽¹⁶⁾:

1. وجود تحديات داخلية حادة تهدد بقاء الدولة ذاتها أو نظامها السياسي.
2. وجود حالة من العنف السياسي الشامل أو صراع مسلح لا تتمكن الحكومة من احتوائه.
3. وجود صراعات بين المكونات العرقية والدينية والطائفية والثقافية، أو حدوث حرب أهلية.
4. فقدان مؤسسات الدولة احتكارها لشرعية استعمال العنف، وعدم القدرة على حماية مواطنيها، وتحقيق السلام والاستقرار لهم.
5. استعمال مؤسسات الدولة لقمع المواطنين وإرهابهم.
6. عدم القدرة على تلبية حاجات المواطنين ورغباتهم، أو توفير الخدمات العامة الأساسية، أو ضمان رفاه المواطنين.
7. ضعف مؤسسات الدولة، وضعف البنى التحتية أو عدم ملاءمتها.
8. انهيار النظام الصحي، وارتفاع نسبة وفيات الأطفال، وانخفاض متوسط عمر الفرد.
9. غياب المقدرّة على تحقيق النمو الاقتصادي أو أي توزيع عادل للسلع الاجتماعية، وانعدام المساواة الاقتصادية، والمنافسة العنيفة على الموارد.
10. انخفاض مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وتزايد نسبة التضخم الاقتصادي.
11. انتشار الإرهاب.
12. ارتفاع معدلات العنف الإجرامي والسياسي.
13. ارتفاع نسب الفساد المالي والإداري والسياسي.
14. فقدان السيطرة على الحدود، أو عدم السيطرة الكاملة على كافة إقليم الدولة.
15. شكوك في قدرة النظام السياسي الحاكم على تمثيل الدولة في علاقاتها الخارجية.

16. فقدان الدولة مكانتها الدولية خارج حدودها.

وقد حدّدت مؤسسة صندوق السلام خصائص رئيسية للدول الفاشلة تتمثل بالآتي (مؤسسة الصندوق من أجل السلام):

- فقدان سيطرة الدولة على أراضيها أو جزء منها، أو فقدان احتكار ال استعمال المشروع للقوة والسلطة داخل أراضيها.
 - تآكل السلطة الشرعية لدرجة العجز عن اتخاذ قراراتٍ موحدة.
 - عدم القدرة على توفير الخدمات العامة.
 - عدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى كعضوٍ كامل العضوية في المجتمع الدولي.
- وفي ضوء الدراسات التي تبحث في مستقبل الدولة الفاشلة، فإن استمرار فشل الدولة يمكن أن يؤدي إلى انهيارها في حال تم التفاعل بين متغيرات خارجية تتمثل في البيئة الدولية والإقليمية، وبين متغيرات داخلية مثل فشل النظام السياسي في احتواء العنف، أو ضعف قدرته على التوفيق بين مطالب الجماعات الداخلية المتعارضة وتحقيق الاستقرار السياسي، أو تنامي الثروة الاقتصادية في مناطق جغرافية معينة من الدولة على حساب مناطق أخرى⁽¹⁷⁾

وغالباً ما يأتي فشل الدول بالتوازي مع مجالات أخرى، إذ يصبح من الصعب التفريق بين سبب الفشل أو نتيجته، فمن الممكن أن يكون لفشل الدولة على الصعيد الاجتماعي أثرٌ في فشلها على الصعيد الاقتصادي، ثم فشلها على الصعيد السياسي من خلال صعوبة تدارك الفشل المترتب على الصعيدين السابقين، مما يؤدي إلى احتمالية تدخل قوى خارجية في الدولة⁽¹⁸⁾.
وهناك سمات عامة للدولة الفاشلة يمكن إيجازها بما يأتي⁽¹⁹⁾:

- وجود نظام سياسي يعاني من مشكلات أمنية واقتصادية واجتماعية مع احتفاظ الدولة بالصفة القانونية ككيان سيادي، لكنها فقدت القدرة على ممارسة وظائفها الداخلية والخارجية، كما أنها عاجزة عن تطبيق القوانين الداخلية وتنفيذ قواعد القانون الدولي، ومؤسسات الدولة ضعيفة، والنظام السياسي فيها فاقد للسيطرة الفعلية على جزءٍ كبيرٍ من أراضيها، وتتميز الدولة الفاشلة أيضاً بفقدان النظام السياسي احتكاره لحق ال استعمال المشروع للقوة، وفقدانه لشرعية اتخاذ القرارات العامة وتنفيذها، وهو غير قادر على حماية مواطنيه، ويستخدم القوة لقمعهم وإرهابهم، ولديه قدرة ضعيفة أو متلاشية على تلبية حاجات المواطنين وروغباتهم، وتوفير الخدمات العامة الأساسية، وعجز الدولة على التفاعل مع الدول الأخرى على المستوى الدولي، وتآكل شرعية النظام الحاكم وشرعية الدولة، ويصبح المواطنون أقل ولاءً للدولة وأكثر ولاءً للجماعات العرقية أو العشائر التي ينتمون إليها، وتواجه قوات الدولة من الجيش والشرطة انتفاضات مسلحة تقودها حركة معارضة أو أكثر وحروب أهلية لأسباب عرقية، أو دينية، أو مذهبية، أو اجتماعية، وتعادي الدولة الفاشلة جزءاً من أقاليمها، وتفرض قمعاً شديداً على أقاليم بعينها لدوافع عرقية أو اجتماعية، ويزداد فيها العنف الجنائي المرتبط بالجريمة، إذ تمارس

الدولة الفاشلة ذاتها جريمة منظمة ضد مواطنيها، وتتميز الدولة الفاشلة أيضاً ببنية تحتية مدمرة، ولا تقدم خدمات الطرق والمواصلات، والاتصالات، والصرف الصحي، والكهرباء، والمياه بشكل ملائم أو حتى منتظم، وكذلك تدهور الخدمات التعليمية والصحية، وانتشار الفساد بصورة كبيرة، وعجز الدولة عن تقديم فرص اقتصادية للمواطنين ومؤشرات ضعيفة للناتج المحلي ونصيب الفرد منه، وارتفاع التضخم، وفقدان السيطرة على العملة المحلية والقطاع المالي.

وقد قامت عدّة مؤسسات وجهات سياسية وأكاديمية بوضع مقاييس لتصنيف الدول الفاشلة، لعل أهمها هو مقياس مؤسسة الصندوق من أجل السلام، والذي يتم إصداره سنوياً منذ عام (2005) بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية الأمريكية، ويرتب هذا المقياس الدول حسب درجة فشلها وفقاً لمؤشرات اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وأمنية، وحسب مجموعة من المعايير وفق آلية علمية تستعمل برامج معقدة ومتطورة تقوم بمسح عشرات الآلاف من المصادر الإخبارية لجمع المعلومات وتحليلها، ومن ثم تأطيرها ضمن (12) مؤشراً فرعياً، وهي: الضغط الديمغرافي، واللاجئين والنازحين، وانتشار الظلم، وحق السفر والتنقل، والناتج الاقتصادي، والانحدار الاقتصادي، وشرعية الحكم، والخدمات العامة، وجهاز الأمن، والفصائل والطوائف المختلفة، والتدخل الخارجي، وتتراوح قيمة كلٍ من هذه المؤشرات بين (0-10)، وكلما حازت الدولة علامات أعلى تصدرت قائمة تصنيف الدول الفاشلة، وتالياً المؤشرات الرئيسية (مؤسسة الصندوق من أجل السلام):

أولاً : المؤشرات الاجتماعية:

1. تنامي الضغط الديمغرافي السكاني، ويشمل:
 - أ. الضغوط الناجمة عن الكثافة السكانية العالية مقارنةً بتوفّر الغذاء والموارد الحياتية الأخرى.
 - ب. الضغط الناجم عن أنماط استقرار المجموعات، والذي يؤثر في حرية المشاركة في الأنماط العامة للنشاط الانساني والطبيعي، بما في ذلك الإنتاجية الاقتصادية، والتفاعل الاجتماعي، والعبادات، والطقوس الدينية.
 - ج. الضغوط الناجمة عن نماذج استيطان البشر، والأوضاع المادية، بما في ذلك النزاعات على الحدود، وملكية أو احتلال الأراضي، والوصول إلى وسائل النقل، والسيطرة على المواقع الدينية أو التاريخية، وقرب أو مجاورة الأخطار البيئية.
 - د. الضغوط الناجمة عن خللٍ في التوزيع السكاني، مثل بروز المعدلات المنحرفة للنمو السكاني ضمن مجموعات عرقية أو طائفية متنافسة.
2. نزوح ولجوء أعداد كبيرة من السكان، مما يؤدي إلى حالة طوارئ انسانية معقدة في البلاد، ويشمل:
 - أ. الاقتلاع الجذري بالقوة لمجموعات بشرية؛ كنتيجة للاستهداف العشوائي أو العنف المنتظم، أو القمع، مما يتسبب في نقص الغذاء، وانتشار الأمراض، وقلة الماء الصالح للشرب، والتنافس

على الأرض، واضطراب يمكن أن يصل إلى مشاكل انسانية أو أمنية أكبر ضمن حدود الدولة وخارجها.

3. الجماعات التي تطالب وتأخذ بالثأر أو الجماعات المضطهدة، ويشمل:

أ. تاريخ المجموعات المضطهدة بناءً على ظلم حديث أو قديم، والذي من الممكن أن يعود لفترات زمنية بعيدة.

ب. الأعمال الوحشية المرتكبة بدون عقاب ضد مجموعات عرقية بعينها.

ج. عزل مجموعات معينة من خلال أجهزة الدولة ومجموعات مهيمنة من أجل اضطهادها أو قمعها.

د. القمع السياسي.

4. هروب وفرار الناس بشكلٍ مستمرٍ ومزمنٍ من الدولة، ويشمل:

أ. هجرة العقول البشرية كالمهنيين والمفكرين والمنشقين السياسيين خوفاً من الاضطهاد أو القمع.

ب. الهجرة الاختيارية الطوعية للطبقة المتوسطة، وبالأخص مجموعة الطبقة المنتجة اقتصادياً من الشعب، مثل المقاولين، ورجال الأعمال، والصناع، والتجار، بسبب التدهور الاقتصادي.

ج. نمو المجموعات المغتربة.

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية (الصندوق من أجل السلام):

5. نمو اقتصادي عشوائي وغير منتظم ويشمل:

أ. عدم التكافؤ في التعليم والوظائف، والفرص الاقتصادية.

ب. الإفقار المتعمد لمجموعات بعينها، كما هو مقاس بمستويات الفقر، ومعدلات وفيات الأطفال، ومستويات التعليم.

ج. الطائفية.

6. التدهور الاقتصادي الحاد، ويشمل:

أ. التراجع الاقتصادي للمجتمع ككل قياساً بالنواتج المحلي الإجمالي، ومعدل دخل الفرد، والديون، ومعدل وفيات الأطفال، ومستويات الفقر، والمقاييس الاقتصادية الأخرى.

ب. التدهور المفاجئ لأسعار البضاعة والتجارة والاستثمار الخارجي، وعدم دفع الديون.

ج. انهيار أو تعويم العملة الوطنية.

د. المعاناة الاجتماعية البالغة، والمفروضة من خلال برامج النكشاف.

هـ. نمو الاقتصاد الخفي (الموازي) بما في ذلك تجارة المخدرات والتهرب، وهروب رؤوس الأموال وغسيل الأموال.

و. انتشار الفساد والتبادلات غير الشرعية.

ز. فشل الدولة في دفع رواتب موظفي الحكومة، أو القوات المسلحة، أو الوفاء بواجباتها المالية الأخرى لمواطنيها، مثل دفع رواتب التقاعد.

ثالثاً: المؤشرات السياسية (الصندوق من أجل السلام):

7. الوضع الجنائي والإجرامي داخل الدولة، ويشمل:
 - أ. استئراء الفساد المزمن، واستغلال النخب الحاكمة.
 - ب. رفض النخب الحاكمة للشفافية والمحاسبة والتمثيل السياسي.
 - ج. انعدام الثقة في الدولة وإجراءاتها، مثل المقاطعة الشاملة للانتخابات، أو المظاهرات الشعبية والعصيان المدني، وعدم مقدرة الدولة على تحصيل الضرائب، ورفض التجنيد الإلزامي، وتصاعد المقاومة المسلحة.
 - د. نمو الجرائم المرتبطة بتنظيمات خاضعة للنخب الحاكمة.
8. تدهور مستمر في الخدمات العامة، ويشمل:
 - أ. غياب الوظائف الأساسية للدولة التي تخدم الشعب، بما في ذلك الفشل في حماية مواطنيها من الإرهاب والعنف، وتوفير الخدمات الأساسية، مثل خدمات التعليم والصرف الصحي، والنقل العمومي.
 - ب. حصر أجهزة الدولة الرئيسية مثل القوات المسلحة، والجهاز التنفيذي، والبنك المركزي، والسلوك الدبلوماسي، والجمارك، ووكالات التحصيل في يد من يخدم النخب الحاكمة.
9. تعليق أو توقيف تنفيذ الأحكام وتطبيق القانون، وانتهاك حقوق الانسان، ويشمل:
 - أ. الحكم التسلطي أو العسكري، حيث تتوقف المؤسسات والإجراءات الديمقراطية، أو يتم التلاعب بها.
 - ب. تفشي العنف.
 - ج. تزايد أعداد السجناء السياسيين.
 - د. الانتشار الواسع لاستغلال الحقوق القانونية والسياسية والاجتماعية، بما في ذلك حقوق الأفراد أو المجموعات أو المؤسسات الثقافية، والتصديق على الصحافة، وتسييس القضاء، واستعمال الجيش داخلياً لأغراض سياسية، والقمع للمناوئين السياسيين والدينيين، والاضطهاد الثقافي.
10. الأجهزة الأمنية (تعد دولة داخل نطاق الدولة)، وتشمل:
 - أ. ظهور النخبة، أو الحرس الذي يعمل من دون معاقبة.
 - ب. ظهور الميليشيات المدعومة من طرف السلطة.
 - ج. ظهور جيش داخل الجيش لخدمة مصالح النخبة السياسية الحاكمة.
 - د. ظهور الميليشيات المتنافسة، أو العصابات المسلحة، أو القوات الخاصة في نزاع مسلح، أو عنف طويل الأمد ضد قوات الدولة المسلحة.
11. تصاعد حدة الانقسام العرقي أو الحزبي بين النخب، ويشمل:
 - أ. انقسام النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة بين المجموعات المختلفة.
 - ب. استعمال النخب الحاكمة للخطاب السياسي القومي.

12. التدخل الخارجي، ويشمل:

أ. التدخل العسكري أو شبه العسكري في الشؤون الداخلية للدولة الواقعة في خطر، من خلال قوات أجنبية.

ب. تدخل الممولين، خاصة إذا كان هناك اعتماد على المساعدات الخارجية، أو مهام حفظ السلام.

المبحث الثاني: آليات إعادة بناء الدولة الفاشلة

ظهر مفهوم بناء الدولة لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية، بعد استقلال العديد من الدول في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وإنهيار بعضها بشكل أدى إلى بروز أخطار تُهدد الأمن الدولي⁽²⁰⁾، وقد ركز مفهوم بناء الدولة على إقامة مؤسسات مستقرة تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحرر من التبعية والاستعمار الجديد، وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية.

وقد عرّف (فرانسيس فوكوياما) بناء الدولة بأنه تقوية المؤسسات القائمة، وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، مما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتجسيم الدولة وتقليص قدراتها⁽²¹⁾، وهذا يعني أن عملية بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها على أطر قانونية هي عملية منبثقة من الواقع للقيام بالوظائف التطورية للنظام من تغلغل وتكامل وولاء والتزام ومشاركة وتوزيع، وتجسير الفجوة بين الحاكم والمحكومين وصولاً إلى تحقيق الاستقرار السياسي⁽²²⁾. وقد عرّف (تشارلز تيلي) عملية بناء الدولة بأنها عملية إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتميزة لها سلطة السيطرة على أقاليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة⁽²³⁾.

وعملية بناء الدولة هي نتاج للجهود التاريخية لمواجهة سلسلة من المشاكل الحاسمة، مثل الدفاع ضد العدوان الخارجي، والحفاظ على النظام الداخلي، وتوفير الأمن الغذائي، وبذلك تكون عملية عامة تتطلب تركيز القدرات الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية، ويتطلب ذلك وجود سلطة وقوة قسرية لاستخراج الموارد وتنظيم السلوك⁽²⁴⁾، وإنشاء جهاز بيروقراطي وجهاز عسكري، وتتسم هذه المرحلة بوجود سيطرة مركزية من السلطة السياسية لبناء قاعدة اقتصادية واجتماعية لبناء الدولة⁽²⁵⁾.

وهناك أربع مراحل لبناء الدولة بشكل متسلسل، وهي مرحلة تكوين الدولة، والتي بدأت مع تأسيس الدولة القومية في أوروبا بعد معاهدة ويستفاليا (1648)، وقادت عملية تكوين الدولة النخب السياسية، حيث قامت بتوحيد الأقاليم بوسائل عسكرية واقتصادية، وتم إنشاء جهاز بيروقراطي حكومي وجهاز عسكري، كما تم بناء هوية وطنية وأصبح الولاء للدولة بدلاً من الولاء للكنيسة والإقطاع⁽²⁶⁾. وتلتها المرحلة الثانية، وهي مرحلة بناء الأمة من خلال التاريخ المشترك، واللغة المشتركة، والأرض الإقليمية المشتركة، والحياة الاقتصادية المشتركة، والثقافة المشتركة⁽²⁷⁾. ثم تأتي مرحلة المشاركة السياسية، والتي بدأت في القرن التاسع عشر الميلادي مع بروز الديمقراطية في أوروبا، وتمت المشاركة السياسية

للمواطنين من خلال حق المشاركة في التصويت، والترشح للانتخاب، وتشكيل الأحزاب السياسية، والتداول السلمي للسلطة⁽²⁸⁾، ورابعاً تأتي مرحلة إعادة توزيع الثروة، وإحداث نوع من المساواة والتوازن الاجتماعي والضمان الاجتماعي والنظام الضريبي، ودعم المسنين والفقراء والعاطلين عن العمل⁽²⁹⁾.

وقد ظهر مفهوم إعادة بناء الدولة بعد انتهاء الحرب الباردة في تسعينيات القرن العشرين، ويشير هذا المفهوم إلى إدخال تحولات جذرية في بنية مؤسسات الدولة لكي تتمكن من أداء وظائفها الأمنية والاجتماعية والسياسية بكفاءة تستند إلى الشرعية والرضا المجتمعي، أو إلى تأسيس وتقوية الهياكل والأبينة العامة داخل إقليم ما، بشكلٍ يمكّن هذه الأبينة من توفير السلع العامة، وبناء سلطة ذات سيادة تتمتع بالحق في احتكار ال استعمال المشروع للقوة المادية⁽³⁰⁾.

وقد شهد العالم ثلاث موجات من محاولات إعادة بناء الدولة، وهي:

- الموجة الأولى، التي تمثلت بإعادة بناء الدول التي هُزمت في الحرب العالمية الثانية مثل اليابان وألمانيا، وكانت مشاريع ناجحة.

- الموجة الثانية، والتي تمثلت بإعادة بناء الدول في شرق أوروبا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا في أواخر الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وكانت مشروعات ناجحة نسبياً ومتباينة.

- الموجة الثالثة، وتمثلت بإعادة بناء الدول في الشرق الأوسط في العراق وأفغانستان بعد أحداث (11 أيلول 2001) في الولايات المتحدة، وكذلك في أعقاب أحداث الربيع العربي (2011).

وتمر عملية بناء الدولة بعدة مراحل، هي:

- مرحلة إنهاء الصراع رسمياً، وتحقيق المصالحة الوطنية، ويتم ذلك من خلال توقيع اتفاق بين أطراف النزاع⁽³¹⁾.

- مرحلة تنفيذ الاتفاق وإزالة آثار النزاع، مثل تسليم السلاح، وإعادة المناطق التي تمت السيطرة عليها من بعض الأطراف، وعودة اللاجئين والنازحين، وإزالة الألغام، ومحاسبة مرتكبي الجرائم⁽³²⁾.

- مرحلة التسوية السياسية، ويتم فيها الاتفاق على وضع دستور يتضمن الاتفاق على شكل الدولة وطبيعة نظام الحكم والنظام الانتخابي⁽³³⁾.

- مرحلة بناء المؤسسات لتكون قادرة على حفظ وإرساء الأمن⁽³⁴⁾.

- مرحلة إعادة هيكلة العلاقات المدنية- العسكرية، وتتضمن جمع السلاح من المواطنين، وحل الميليشيات المسلحة، ودمجها في المؤسسة العسكرية⁽³⁵⁾.

- مرحلة نشر ثقافة السلام وقيمه المتمثلة بالحرية، والعدالة، والديمقراطية، والتعايش، ونبذ ثقافة العنف والصراع⁽³⁶⁾.

كما أن هناك أربعة أنماط لإعادة بناء الدولة، هي⁽³⁷⁾:

1. النمط التعاوني (Cooperative State-building)، ويتحقق هذا النمط عندما تقبل النخب الداخلية المركزية والمحلية مشروع إعادة البناء.
2. النمط التوافقي (Compromised State-building)، تقوم الديمقراطية التوافقية على ركيزتين أساسيتين، هما ما تفرزه الانتخابات ونسب الاصوات التي تحصل عليها القوى والاحزاب السياسية، واعتمادها على التوافقات التي يتم من خلالها تشكيل الحكومة وتوزيع المناصب في مؤسسات النظام السياسي⁽³⁸⁾.
3. النمط الاستيلائي (Captured state-building)، ويتحقق عندما يتمكن أحد الطرفين الداخلي أو الخارجي من السيطرة على عملية إعادة البناء بما يخدم مصالحه.
4. النمط الصراعى (Conflictive state-building)، ويتحقق في حالة فشل الأطراف الداخلية والخارجية في التوصل إلى حلول وسط، مما يفاقم الأوضاع داخل الدولة ويزيد من درجة فشلها. ومن أجل النجاح في عملية إعادة بناء الدولة، فإن هناك محددات داخلية وخارجية يجب مراعاتها لنجاح عملية إعادة بناء الدولة، ومن أبرز تلك المحددات ما يلي⁽³⁹⁾:
 1. توفر الإرادة الحقيقية للدول التي ستتدخل في عملية إعادة البناء للدولة المستهدفة، ومدى مشروعية هذا التدخل من الناحية القانونية، وقبول هذا التدخل في الدولة المستهدفة، مع الإشارة إلى أن التدخل الأمريكي في أفغانستان والعراق بهدف إعادة بناءها يُعتبر احتلالاً يخدم المصالح الأمريكية، وليس مساعدة لإعادة بناء تلك الدولتين.
 2. التدخل الجيد لمراحل إعادة البناء، ووضع جدول زمني لهذه العملية يحدد موعد بدء العملية وموعد انتهائها.
 3. مراعاة ظروف الدولة المستهدفة الثقافية والاجتماعية عند عملية إعادة البناء من حيث اختيار النظام السياسي الأنسب لهذه الدولة بما يتناسب مع توازن القوى الاجتماعية والإثنية.
 4. مدى ملاءمة البيئة الإقليمية والدولية، فقد تؤدي التدخلات الإقليمية دوراً سلبياً في عملية إعادة بناء الدول، ومثال ذلك التدخلات التركية والإيرانية والسعودية في إعادة بناء العراق وسوريا، كما أن طبيعة النظام ثنائي القطبية تؤدي دوراً في عملية إعادة بناء الدولة، فخلال الثنائية القطبية نجحت عملية إعادة البناء في اليابان وألمانيا، بينما فشلت في الأحادية القطبية في أفغانستان والعراق.

الخاتمة والنتائج

هدفت الدراسة إلى التأطير النظري لمفهوم وأسباب فشل الدولة، وقد تبين بأن مفهوم الدول الفاشلة يُعد من أكثر المفاهيم ذات المدلول السلبي الذي يمس كيان الدولة وهويتها ومكانتها، ويشكك بقدرتها على الاستمرار، إذ تعاني الدولة الفاشلة من حالة إخفاق وظيفي تعانيها الدولة، وتؤدي إلى تآكل قدرتها وقدرة النظام القائم على الحكم بفاعلية وكفاءة، مما يترتب عليه استثناء حالة من الضعف فيها تدفع بها نحو السقوط والانهييار، واتضح بأن الدولة الفاشلة تتميز بوجود تحديات داخلية حادة تهدد بقاء الدولة ذاتها أو نظامها السياسي، ووجود حالة من العنف السياسي الشامل أو صراع مسلح لا تتمكن الحكومة من احتوائه، واستعمال مؤسسات الدولة لقمع المواطنين وإرهابهم، وضعف مؤسسات الدولة، وضعف البنى التحتية أو عدم ملاءمتها، وانهييار النظام الصحي، وارتفاع نسبة وفيات الأطفال، وانخفاض متوسط عمر الفرد. وقد أجابت الدراسة على السؤال المتعلق بماهية الابعاد النظرية لمفهوم الدولة الفاشلة؟ وما أهم المؤشرات الأساسية ضمن اطار هذا المفهوم؟ وبالتحليل أجابت الدراسة من أن الدولة الفاشلة بالمعنى الدقيق وفق المؤشرات والمعايير الدولية الصادرة عن صندوق السلام، وما المراحل التي وصلت إليها؟ وفق تلك المؤشرات كما أجابت هذه الدراسة أن أي دولة تُعدّ فاشلة عندما تصل إلى مراحل متقدمة وفق المؤشرات في مفهوم الدولة الفاشلة وتحتاج الدول الفاشلة إلى جهود حثيثة لإعادة بنائها، من خلال إدخال تحولات جذرية في بنية مؤسسات الدولة لكي تتمكن من أداء وظائفها الأمنية والاجتماعية والسياسية بكفاءة تستند إلى الشرعية والرضا المجتمعي، أو إلى تأسيس وتقوية الهياكل والأبينة العامة داخل إقليم ما، بشكلٍ يمكّن هذه الأبينة من توفير السلع العامة، وبناء سلطة ذات سيادة تتمتع بالحق في احتكار ال استعمال المشروع للقوة المادية.

هوامش البحث

- (1) فرانسيس، فوكوياما، بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ط(1)، (ترجمة: مجاب الإمام)، الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، 2007، ص60
- (2) Daron Acemoglu & James Robinson, Why Nations Fail: the origins of power: prosperity and poverty, New York: Crown Publishing Group, 2012, P.35
- (3) Rolf Schwarz, War And State Building In The Middle East, Florida: University press of Florida, 2012, P.50
- (4) رنا أبو عمرة، أمريكا والدولة الفاشلة، ط(1)، القاهرة: دار ميريت للنشر، 2014، ص65
- (5) عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، ط(2)، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989، ص43
- (6) Andrew Heywood, Key Concepts In Politics, Basingstoke: Palgrave Press, 2000, P.72
- (7) منذر الشاوي، فلسفة الدولة، ط(2)، بغداد: مركز الخلد للدراسات والبحوث، 2013، ص52.

- (8) رشيد طالب، مبادئ القانون الدولي العام، ط(1)، أربيل: مؤسسة موكرياني للبحوث، 2009، ص33.
- (9) داليا رشدي، النظريات القاصرة: لماذا تستعصي إعادة بناء الدولة في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، ع(208)، نيسان، القاهرة، 2017، ص56
- (10) دلال السيد، متلازمة التدهور: بحثاً عن مقاربة نظرية لفشل الدولة في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، ع(208)، 2017، ص20.
- (11) رنا أبو عمرة، مصدر سابق، ص 33
- (12) هشام الأقداحي، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر: ملحق خاص بالمصطلحات، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص33.
- (13) Firinic Turkan, An Analysis of the Nation of a failed state, International Journal of Social Science Studies, Vol.4, No.1, www.ijsss.redfame.com, 2016, P.34
- (14) رنا أبو عمرة، مصدر سابق، ص35
- (15) Willam Zartman, Collapsed States: the disintegration and restoration of legitimate authority, USA: Lynne Rienner Publishers, 2000, P.84
- (16) مروان بشارة، العربي الخفي: وعود الثورات العربية ومخاطرها، بيروت: الدار العربية للعلوم و الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص 66.
- (17) رنا أبو عمرة، مصدر سابق، ص 40
- (18) أحمد الخطيب، الدولة الفاشلة والضعيفة والقوية، 2014، www.sasapost.com
- (19) نعوم تشومسكي، الدول الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، (ترجمة: سامي الكعكي)، بيروت: دار الكتاب العربي، 2007، ص 75.
- (20) عبد السلام صغور، بناء الدولة الحديثة في الجزائر: دراسة تقييمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، الجزائر، 2008، ص 50.
- (21) فرانسيس فوكوياما، مصدر سابق، ص 60
- (22) جميل شنا، مستقبل العراق بين بناء الدولة ومحاولات التقسيم، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة، كوينهاجن، الدانمارك، 2010، ص 53.
- (23) Charles Tilly, War Making and State Making as Orgnized Crime, Cambridge: Cambridge University Press, 1986, P.55
- (24) ثامر الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، ط(1)، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص60.
- (25) عبد الغفار القصبلي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: الكتاب الأول التنمية السياسية وبناء الأمة، ط(2)، القاهرة: جامعة القاهرة، 2006، ص53
- (26) ثامر كامل، الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة، ط(1)، بغداد: بيت الحكمة للنشر، 2001، ص80
- (27) ابتسام الكتبي و آخرون، الإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، ط(1)، أبو ظبي: مركز الخليج للدراسات، ودار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 2012، ص32.
- (28) نوح فيلدمان، سقوط الدولة الإسلامية ونهوضها، (ترجمة: الطاهر بوساحيه)، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014، ص35.

- (29) محمد الجابري، العقل السياسي العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 44.
- (30) عبد المطلب السنيد، الربيع العربي وربيع الفضائيات: ريادة المعنى في دلالة الربيع، مجلة المدى، ع(2846)، بغداد، 2013، ص 20
- (31) دينا شحادة و مريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، ع(184)، 2011، ص 26.
- (32) جواد الحمد، المشهد العربي بعد الثورات وتحديات المستقبل، مجلة دراسات شرق أوسطية، ع(56)، مركز دراسات الشرق الأوسط، بيروت، 2011، ص 32
- (33) داليا، رشدي، مصدر سابق، ص 37
- (34) Daniel Bar-Tel, From Intractable conflict Resolution to Reconciliation: Psychological Analysis, Political Psychology, Vol.21, 2000, P.42.
- (35) داليا، رشدي، مصدر سابق، ص 40
- (36) إياد العنبر و إسحق يعقوب، مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة، مجلة المنتدى، مج 1، ع(19)، 2014، ص 35.
- (37) محمد فرحات، الاحتلال وإعادة بناء الدولة: دراسة مقارنة لتجارب ما بعد الحرب العالمية الثانية وما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2013، ص 75.
- (38) مالك عوني، إعادة إنتاج الفشل، لماذا تديم مشاريع إعادة البناء سراب الدولة في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، ع(208)، نيسان القاهرة، 2017، ص 35.
- (39) إياد العنبر و إسحق يعقوب، مصدر سابق، ص 42.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. ابتسام الكتبي وآخرون، الإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، (ط1)، أبو ظبي: مركز الخليج للدراسات، ودار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 2012.
2. أحمد الخطيب، الدولة الفاشلة والضعيفة والقوية، 2014، www.sasapost.com
3. إياد العنبر و إسحق يعقوب، مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة، مجلة المنتدى، مج 1، ع(19)، 2014.
4. ثامر كامل، الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة، ط(1)، بغداد: بيت الحكمة للنشر، 2001.
5. جميل شنا، مستقبل العراق بين بناء الدولة ومحاولات التقسيم، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة، كوبنهاجن، الدانمارك، 2010.
6. جواد الحمد، المشهد العربي بعد الثورات وتحديات المستقبل، مجلة دراسات شرق أوسطية، ع(56)، مركز دراسات الشرق الأوسط، بيروت، 2011.
7. حسن العطار، الدولة الفاشلة أو الهشة: المفهوم والمخاطر، مجلة إيلاف، 2015.
8. داليا رشدي، النظريات القاصرة: لماذا تستعصي إعادة بناء الدولة في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، ع(208)، نيسان القاهرة، 2017.

9. دلال السيد، متلازمة التدهور: بحثاً عن مقارنة نظرية لفشل الدولة في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، ع(208)، 2017.
10. دينا شحادة و مريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، ع(184)، 2011.
11. رشيد طالب، مبادئ القانون الدولي العام، ط(1)، أبريل: مؤسسة موكرياني للبحوث، 2009 .
12. رنا أبو عمرة، أمريكا والدولة الفاشلة، ط(1)، القاهرة: دار ميريت للنشر، 2014.
13. عبد السلام صغور، بناء الدولة الحديثة في الجزائر: دراسة تقييمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.
14. عبد الغفار القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: الكتاب الأول التنمية السياسية وبناء الأمة، ط(2)، القاهرة: جامعة القاهرة، 2006.
15. عبد المطلب السنيد، الربيع العربي وربيع الفضائيات: ريادية المعنى في دلالة الربيع، مجلة المدى، ع(2846)، بغداد، 2013.
16. عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، ط(2)، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.
17. فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ط(1)، (ترجمة: مجاب الإمام)، الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، 2007.
18. فرحات محمد، الاحتلال وإعادة بناء الدولة: دراسة مقارنة لتجارب ما بعد الحرب العالمية الثانية وما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2013.
19. فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، (ترجمة: محمد عرب)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1998.
20. مالك عوني، إعادة إنتاج الفشل، لماذا تديم مشاريع إعادة البناء سراب الدولة في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، ع(208)، نيسان 2017، القاهرة، 2017.
21. محمد الجابري، العقل السياسي العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
22. مروان بشارة، العربي الخفي: وعود الثورات العربية ومخاطرها، بيروت: الدار العربية للعلوم و الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013.
23. منذر الشاوي، فلسفة الدولة، ط(2)، بغداد: مركز الخلد للدراسات والبحوث، 2013.
24. نعوم تشومسكي، الدول الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، (ترجمة: سامي الكعكي)، بيروت: دار الكتاب العربي، 2007.
25. نوح فيلدمان، سقوط الدولة الإسلامية ونهوضها، (ترجمة: الطاهر بوساحيه)، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014.

المراجع الأجنبية

1. Andrew Heywood, Key Concepts In Politics, Basingstoke: Palgrave Press, 2000.
2. Bilal Saab, The new containment: changing America's Approach to Middle East Security, Washington: Brent Scowcroft Center on International Security, Atlantic Council, 2015.
3. Binneh Minteh, The European Migration Crisis (2011-2015): A Crisis of Failed and Fragile States, www.dx.doi.abstract.com., 2016

4. Charles Tilly, War Making and State Making as Orgnized Crime, Cambridge: Cambridge University Press, 1985.
5. Daniel Bar-Tel, From Intractable conflict Resolution to Reconciliation: Psychological Analysis, Political Psychology, Vol.21, 2000.
6. Daron Acemoglu, & James Robinson, Why Nations Fail: the origins of power: prosperity and poverty, New York: Crown Publishing Group, 2012 .
7. Firinic Turkan, An Analysis of the Nation of a failed state, International Journal of Social Science Studies, Vol.4, 2016 No.1, www.ijsss.redfame.com.
8. Mechling David, Failed States: An Examination of their effects on Transnational Terrorist Organization movements and operational capabilities, USA: JOHNS HOPKINS UNIVERSITY, 2014.
9. Robert Rotberg, , The New Nature of Nation-State Failure, Washington Quarterly, Vol. 25, no.3., 2002
10. Rolf Schwarz, War And State Building In The Middle East, Florida: University press of Florida, 2012.



تاريخ استلام البحث / 7 / 4 / 2022

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث / 27 / 6 / 2022

رقم الابداع الوطني / 2375 / 2019

السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا تجاه أمريكا اللاتينية

South African foreign policy towards Latin America

م.م . وليد جرجيس إسعيد

Asst. Inst. Waleed Jarjees Esayed

وزارة التربية/ مديرية تربية صلاح الدين

Ministry of Education/ Salah al-Din Education Directorate

waleedjarjees@gmail.com

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

شهدت دولة جنوب إفريقيا حضوراً لافتاً على الساحتين الإفريقية والعالمية، وذلك ما أهلها لتكون قوة عالمية صاعدة مفترضة طبقاً لما تمتلكه من مقومات سياسية اقتصادية وعسكرية وجغرافية، ونظراً لما يشكله عالم جنوب الكرة الأرضية من تشابه في كثير من النسق السياسية والمقومات الاقتصادية والاجتماعية فقد حاولت مد سياستها الخارجية باتجاه دول الجنوب ضمن العديد من المبادرات والمشاريع السياسية والاقتصادية والأمنية، وهذا ما تحاول هذه الورقة البحثية أن تعرضه ضمن مخرجات السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا وحضورها في أمريكا اللاتينية.

الكلمات المفتاحية: "جنوب إفريقيا"، "السياسة الخارجية"، "أمريكا اللاتينية"

Abstract

Abstract; The state of South Africa witnessed a remarkable presence on the African and global arenas, which qualified it to be a supposed rising global power according to its political, economic, military and geographic components, and given the similarities in the world of the south of the globe in many political patterns and economic and social components, it has tried to extend its policy The foreign policy towards the countries of the South is part of many political, economic and security initiatives and projects, and this is what this research paper attempts to present within the outputs of South Africa's foreign policy and its presence in Latin America.

key words: " South Africa" ، "Foreign Policy" ، " Latin American"

المقدمة

بعد النجاحات التي حققتها دولة جنوب إفريقيا على المستوى الداخلي في التحول من نظام فصل عنصري الى نظام ديموقراطي تعددي؛ فقد حاولت أن تقدم ذات الصورة وذات النجاحات على المستوى الخارجي، وتلك كانت مهمة النظام السياسي الجديد بعد عام 1994 على المستويين الإقليمي والدولي لا سيما اذا علمنا أن العديد من الدول قد سحبت تمثيله الدبلوماسي منها احتجاجاً على سياسة الفصل العنصري التي كانت قائمة آنذاك.

وتحاول جنوب إفريقيا أن تسوّق سياستها الخارجية وفق رؤيتين؛ تقوم الأولى على تصدير أنموذجها في التحول الديموقراطي لدول العالم وفق مبادئ الديموقراطية والتعددية وحقوق الانسان والالتزام بمبادئ

القانون الدولي، بينما نجد في الرؤية الثانية الوجه الواقعي للسياسة الخارجية في تغليب مصلحة البلاد على كافة المعايير الأخلاقية والمثالية.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في معرفة أهداف وأسس السياسة الخارجية لدولة جنوب إفريقيا، ورصد حضورها اللافت في أمريكا اللاتينية وبحث أبرز التحديات التي تواجهها هناك.

فرضية البحث: يطرح هذا البحث فرضية مفادها: أن هناك توجهات حقيقية للسياسة الخارجية لدولة جنوب إفريقيا من أجل تسجيل حضور لافت في أمريكا اللاتينية تبعاً لجملة من الأهداف السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وأن هذا الحضور بدأ يأخذ شكلاً مؤسسياً بصورة مجموعة من المعاهدات والمنتديات والتجمعات التي تعنى بمختلف الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية.

إشكالية البحث: تبعاً للفرضية أعلاه فيمكن صياغة إشكالية البحث وفق الآتي:

ما مدى قدرة السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا على تحقيق حضورها في أمريكا اللاتينية؟ وهل استطاع هذا الحضور أن يحقق المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية للبلاد؟ ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة البحثية:

1. ما هي ماهية السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا؟
2. ما هي مقومات وأهداف هذه السياسة الخارجية؟
3. ما هي مخرجات السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا في أمريكا اللاتينية؟
4. ما هي التحديات التي تواجهها هناك؟

هيكلية البحث: انتظم هذا البحث في ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول دولة جنوب إفريقيا من حيث الموقع والأهمية وأبرز المحطات التاريخية، واستعرضنا في المبحث الثاني ماهية السياسة الخارجية لهذه الدولة من حيث المقومات والأهداف ثم من حيث الحضور الإقليمي والدولي، أما المبحث الثالث فقد خُصص لعرض مخرجات السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا في أمريكا اللاتينية والتعرض لأبرز التحديات التي تواجهها.

المبحث الأول: نظرة على جنوب إفريقيا

مرت الحياة السياسية لدولة جنوب إفريقيا بالكثير من التطورات والتفاعلات خلال أكثر من قرن من الزمن، وهي دولة تشتمل على مجموعة من الخصائص المجتمعية والاقتصادية والسياسية التي قد لا تتوافر في الكثير من نظيراتها من الدول الإفريقية، فقد خاضت على مدى عقود طويلة من القرن العشرين صراعاً خاصاً ضد الاستعمار الداخلي للمجموعة العرقية الأقل في البلاد في مقابل الأكثرية التي تمتلك الأرض والتاريخ والحضارة، ليخرج من رحم تلك المعاناة نظامٌ سياسيٌ يحمل على عاتقه آمال هذا الشعب الذي عانى من أسوء موجة عنصرية شهدتها الدول الحديثة.

سنحاول في هذا المبحث الأول تسليط الضوء على دولة جنوب إفريقيا من خلال نبذة مختصرة عن التطورات السياسية للبلاد في المطلب الأول، ثم التطرق بصورة أدق الى وصف السياسة الخارجية بوسائلها وأهدافها.

المطلب الأول: جنوب إفريقيا: موقع جغرافي متميز

اكتسبت هذه الدولة أهمية جغرافية متميزة منذ الحملات الاستعمارية الأولى للدول الأوروبية باتجاه قارتي آسيا وإفريقيا، ويعود ذلك بالأساس الى ما مثله موقعها الجغرافي المتميز في الطريق البحري الرابط بين أوروبا واساطيلها الاستعمارية وبين مستعمراتها الجديدة في الهند وما جاورها من أقاليم غنية.

تقع جنوب إفريقيا في أقصى جنوب القارة الإفريقية، تحدها من الشمال ناميبيا وزيمبابوي وبوتسوانا، ومن جهة الشمال الشرقي موزمبيق، ويحدها من الشرق المحيط الهادي، ويحدها من الغرب المحيط الأطلسي، تبلغ مساحتها 1,220,000 كم² وتنقسم الى اربع مقاطعات رئيسية هي الأورونج والكاب والترانسفال ونتال⁽¹⁾، وبتعداد سكاني بلغ 59,308,690 نسمة حسب تقديرات عام 2020⁽²⁾.

وتوضح الخارطة الآتية موقع جنوب إفريقيا والدول المحيطة بها:



- جنوب إفريقيا، موسوعة الجزيرة، في:

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/2014/10/18/> (01/02/2020)

إن موقع جنوب إفريقيا عند رأس الرجاء الصالح يجعلها قريبة نسبياً من أمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبي لا سيما البرازيل التي تشترك معها في عضوية مجموعة البريكس، كما تعد كل من كيب تاون ودربان محطات بحرية مهمة للتجارة من الشرق الأقصى مع جنوب القارة السمراء وغربها، وهي نقاط مهمة كذلك في مشروع (الحزام والطريق) الصيني، ومن الأمريكيتين إلى شرق وجنوب آسيا والخليج العربي⁽³⁾.

وتتملك جنوب إفريقيا ثروات طبيعية غنية ومتنوعة، فهي واحدة من أكبر مستخرجي الذهب والماس في العالم، ولديها إنتاج وفير من معادن أخرى مثل الفحم الحجري، وخام الحديد، والنحاس، واليورانيوم، وتعتمد على استيراد البنترول والغاز سواء من الدول الإفريقية أو من منطقة الخليج العربي. وتمثل الصناعة نحو 31% والزراعة نحو 3% والخدمات نحو 66% من اقتصاد جنوب إفريقيا التي تتمتع بشواطئ غنية بالأسماك، ومناطق سياحية متنوعة بفضل شواطئها وغاباتها والحياة البرية والمناخ المعتدل على مدار العام⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: أبرز المحطات التاريخية لجنوب إفريقيا:

لقد ارتبط تاريخ معظم البلدان الإفريقية جنوب الصحراء بتاريخ وصول المستكشفين الأوائل إليها، إذ قبل هذا التاريخ ليس بإمكاننا أن نحدد قيام دول حقيقية بمعناها الشامل في هذه التجمعات غير وجود بعض القبائل والتجمعات البشرية، لا ترقى بطبيعة الحال إلى مستوى الدولة القومية.

إن الناظر إلى طبيعة المجتمع في جنوب إفريقيا يلاحظ بوضوح وجود عدّة تجمعات عرقية يتكون منها هذا المجتمع، فهو مجموعة من التجمعات العرقية التي لعب الاستعمار دوراً بارزاً في تجميعها تحت سقف دولة واحدة⁽⁵⁾.

إن التجربة الاستعمارية في جنوب إفريقيا تكاد تكون فريدة في هذه القارة، فمعظم الدول التي استُعمرت كانت قد غادرتها القوات الغازية ونالت استقلالها، سواء كان هذا الاستقلال بصورة شكلية، أو كان استقلالاً حقيقياً، أما في حالة جنوب إفريقيا فقد أصبحت المجموعات الأولى التي رحلت إلى هذا البلد مع القوات المستعمرة جزءاً من البنية الاجتماعية للبلاد، بل كانت هي القوة المسيطرة على الحياة السياسية حتى بعد الاستقلال⁽⁶⁾، يقودنا هذا إلى معرفة الخلفية التاريخية لجذور هذه المجموعات وكيف وصلت واستقرت في جنوب إفريقيا.

وصل البحارة الأوروبيون إلى مناطق إفريقيا الجنوبية في القرن الخامس عشر الميلادي، إذ نزل البحار فاسكو دي كاما في شواطئ المحيط الأطلسي الإفريقية الجنوبية في عام 1498م، ووصل بارتليمو دياز في ذات العام إلى رأس العواصف والذي سمي فيما بعد برأس الرجاء الصالح-، فمثلت هذه الاستكشافات الجغرافية الطريق الممهّد للقوى الاستعمارية في السيطرة على المنطقة والتي نقلت

بدورها تاريخ جنوب إفريقيا من النمط القبلي البدائي الذي يتسم بالرعي والزراعة وسيطرة عدّة قبائل الى تكوين نمط يتسم بكونه صناعياً وموحداً ضمن نطاق اتحاد جنوب إفريقيا في بادئ الأمر ثم جمهورية جنوب إفريقيا فيما بعد⁽⁷⁾.

بدأت هجرة السكان الأوروبيين الى جنوب إفريقيا من عام 1652م عندما تمكن الموظف في شركة الهند الشرقية الهولندية يان فان ريبك من تأسيس محطة تموين السفن التابعة للشركة في منطقة الكاب ولأجل انتاج المواد اللازمة قام ريبك بجلب العمالة من هولندا. وقد تعددت دوافع الهجرة لهؤلاء العمال بين البحث عن فرص عمل جديدة أو للهروب من الملاحقة القانونية، بينما هاجر البعض بحثاً عن الحرية السياسية، كما كان للاضطهاد الديني دور بارز في هجرة بعض السكان الى المستعمرات الجديدة. وبعد ان عجزت الشركة عن استيعاب القوى العاملة المهاجرة الجديدة، بدأ الكثير منهم بالبحث عن فرصة للعيش داخل البلاد، ومن ثم بدأوا بالعمل كصيادين او في التجارة مع السكان الاصليين للبلاد او العمل في الزراعة، وهذا ما سبب لهم الاحتكاك بالسكان الأصليين من قبائل الهونتوت وبذلك ظهرت هذه الطبقة من المهاجرين التي اطلق عليها تاريخياً البوير⁽⁸⁾.

وفي أواخر القرن الثامن عشر وصل الإنكليز الى البلاد واستولوا على مقاطعة الكاب، فاضطر البوير الى الزحف نحو الشمال وتكوين ولاية الأورانج والترنسفال، ليحدث بعد ذلك الصدام بين الانكليز والبوير والذي انتهى بانتصار الانكليز في عام 1900م وتكوين اتحاد يضم ولاية الأورانج والكاب والترنسفال، واعتبار هذا الاتحاد جزءاً من الدومنيون البريطاني والذي ادخل ضمن مجموعة الكومنويلث⁽⁹⁾.

لقد ساهمت العديد من المتغيرات السياسية في القارة الأوروبية في سرعة تحرك بريطانيا للاستيلاء على منطقة الكاب في جنوب إفريقيا، فبعد هزيمة هولندا امام فرنسا في سلسلة من الحروب الأوروبية وتخوف بريطانيا من وقوع منطقة الكاب بيد نابليون بونابرت وبالتالي تهديد طرق المواصلات بين بريطانيا واهم مستعمراتها في الهند ولضمان استقرارها في هذه المنطقة فقد دفعت بريطانيا التعويضات لملك هولندا بموجب معاهدة فينا عام 1814م، وقد بدأت سلطات الاستعمار البريطاني عام 1825م بإدخال بعض الإصلاحات على نظامها الاستعماري للبلاد؛ فأنشأت مجلساً تشريعياً عام 1834م، وشكلت محكمة عليا لتحقيق استقلالية السلطة القضائية، وأعلنت اللغة الإنكليزية لغة رسمية، وشجعت الرسائل التبشيرية، وهذا ما اثار سخط البوير الذين كانوا في غالبيتهم مزارعين تقليديين ينتمون الى الكنيسة الإصلاحية الهولندية التي تتبع تعاليم كالفن، فلم يقبلوا بالوصاية الإنكليزية ونزحوا بأعداد كبيرة الى خارج حدود مقاطعة الكاب معلنين استقلالهم عن السلطة البريطانية⁽¹⁰⁾.

بدأت مرحلة جديدة لهجرة ثانية باتجاه جنوب إفريقيا والتي تمثلت هذه المرة بالإنكليز والاسكتلنديين، كذلك فقد كان لاكتشاف الألماس عام 1867م على ضفاف نهر الأورانج واكتشاف الذهب عام 1868م بالقرب من مدينة جوهانسبرغ الأثر البارز في اندفاع الإنكليز الى شمال جنوب إفريقيا، لتخرج بعد ذلك

عدّة تفاهمات سياسية أدت في النهاية الى تقسيم ادارة الدولة بين الإنكليز والبوير في نظام حكم ادارة مشتركة، أُقيم بعد ذلك اتحاد جنوب إفريقيا بصفة دومنيون متمتع بالحكم الذاتي تابع للإمبراطورية البريطانية في عام 1910م، والذي دمج المستعمرات البريطانية الأربع المنفصلة سابقاً: مستعمرة كيب، ومستعمرة ناتال، ومستعمرة ترانسفال، ومستعمرة الأورانج، وقد أصبحت البلاد دولة قومية ذات سيادة كاملة داخل الإمبراطورية البريطانية في عام 1934م بعد سن قانون حالة الاتحاد، وانتهى الحكم الملكي في عام 1961م، وحل محله نظام جمهوري إثر استفتاء عام 1960م أضفى الشرعية على البلاد لتغدو جمهورية جنوب إفريقيا⁽¹¹⁾.

ساهم الحزب الوطني الأفريقي الممثل بالسكان من ذوي الأصول الأوروبية بعد وصوله للسلطة عام 1948م في تكوين سياسة حكم قائمة على فكرة العنصرية والتي سميت الأبارتايد* واستمرت هذه السياسة في جنوب إفريقيا الى مطلع تسعينيات القرن العشرين الى ان ادت الكثير من العوامل الداخلية والخارجية الى سقوط هذا النمط من الحكم⁽¹²⁾⁽¹³⁾.

وفي السادس والعشرين من نيسان عام 1994م جرت أول انتخابات ديموقراطية تشارك فيها مختلف مكونات الشعب في جنوب إفريقيا، إذ تمكن فيها حزب المؤتمر الوطني من الفوز بـ 252 مقعداً من اصل 400 مقعداً في الجمعية الوطنية وانتخب نلسن مانديلا رئيساً للبلاد⁽¹⁴⁾.

شهدت الفترة التي تلت عملية التحول الديمقراطي سيطرة حزب المؤتمر الوطني على مقاليد الحكم والأغلبية البرلمانية ورئاسة الدولة منذ عام 1994م الى الان :

قائمة رؤساء البلاد:

1. نلسن مانديلا 1994 – 1999
2. تابو امبيكي 1999 – 2008
3. كالي مونتلانتا 2008 – 2009
4. جاكوب زوما 2009 – 2018
5. سيريل راما فوزا 2018 – الى الان

وفقاً لدستور جمهورية جنوب إفريقيا لعام 1996، فإن مسؤولية السياسة الخارجية تقع على عاتق الرئيس، على هذا الأساس فمن حقه تعيين رؤساء البعثات الدبلوماسية واستقبال رؤساء البعثات الأجنبية وإدارة العلاقات بين الدول، والتفاوض والتوقيع على جميع الاتفاقيات الدولية⁽¹⁵⁾.

المبحث الثاني: ماهية السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا

برزت جنوب إفريقيا بوصفها قوة فاعلة ومؤثرة في محيطها الإفريقي، وقوة صاعدة على المستوى العالمي، وذلك من خلال سياسة خارجية نشطة تقوم على محاولة لعب دور الوساطة في العديد من القضايا الدولية، فقد كان لها حضور بارز على مستوى الصراع العربي الإسرائيلي وكان لها وساطات متميزة في الملف النووي الإيراني.

المطلب الأول: مقومات وأهداف السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا

ترتكز السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا على العديد من المرتكزات السياسية والجيوسياسية والاقتصادية والعسكرية في محاولتها لأداء أدوار عالمية تكمل الأدوار الإقليمية التي بسطت فيها نفوذها البارز على مجمل القضايا الإفريقية، كما أن سياستها الخارجية تسير وفق خطوات وأهداف مدروسة تحاول من خلالها تحقيق غاياتها القومية.

ونتيجة لما تمتلكه جنوب إفريقيا من مقومات سياسية واقتصادية تميزها عن باقي الدول الإفريقية جعلها توصف بانتمائها الى القارة الإفريقية جغرافياً فحسب، فقد استطاعت التمتع ضمن خارطة الجيوسياسية للتفاعلات الإقليمية، وفرضت نفسها بوصفها قوة صاعدة على النظام الدولي⁽¹⁶⁾.

أولاً: مقومات السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا:

ويمكن استعراض أبرز هذه المقومات من خلال:

1- المقومات السياسية والجيواستراتيجية:

تمتع جنوب إفريقيا بنظام سياسي مستقر الى حد كبير، وعملية انتقال سلطة للسلطة ونظام قضائي متميز استطاع لأكثر من مرة محاسبة هرم السلطة السياسية في سابقة تعد غريبة بعض الشيء على القارة الإفريقية التي تتميز بالعديد من الأنظمة السلطوية والعسكرية.

كما استطاعت البلاد بفضل عملية التحول الديمقراطي أن تحقق بنية سياسية متميزة في محيط إقليمي مضطرب، وهي تحاول أن تقدم نفسها بوصفها أنموذجاً يحتذى به في مجال الاندماج الوطني، إذ انها بلا شك التجربة الديمقراطية الأنجح على مستوى القارة الإفريقية، استفاد هذا النظام السياسي من تجربة الفصل العنصري في إرساء نظام سياسي مثالي للتعايش السلمي بين مجموعة من الأعراق المتنافرة داخل الدولة الواحدة، ودمج مختلف مكونات المجتمع تحت راية الدولة القومية الواحدة، بما فيهم الأقلية البيضاء، وعملت الحكومات المتعاقبة على تعزيز مفهوم التسامح وإرساء دعائم المشروع الوطني وترسيخ مبدأ المساواة وممارسة الحرية بمسؤولية⁽¹⁷⁾.

كما تتمتع جنوب إفريقيا من الناحية الجيوإستراتيجية بموقع متميز جنوب القارة الإفريقية، جعلها تتمتع بسواحل مهمة على المحيطين الهندي والأطلسي، ولا يخفى ما لذلك من أهمية كبيرة على الجانبين الجيوإستراتيجي والاقتصادي، كما إن مساحتها وبنيتها التحتية يجعلانها قوة متفوقة بشكل كبير على الدول المشاركة لها في الإقليم نفسه⁽¹⁸⁾.

2- المقومات الاقتصادية:

لجنوب إفريقيا بنية صناعية متطورة تضاهي فيها الدول المتقدمة، ويتوزع فيها النشاط الاقتصادي فيضم صناعات رئيسية مثل تجميع السيارات والتعدين والمنسوجات والكيمياويات والمواد الغذائية وإصلاح السفن، وهي أكبر منتج في العالم للبلاتين والذهب والكروم، ولها العديد من المنتجات الزراعية أبرزها الذرة والقمح وقصب السكر واللحوم والدواجن، وبلغ إجمالي صادراتها حوالي 74.1 مليار دولار عام 2016، وتأتي المعادن في مقدمة صادراتها الى جانب صناعات الأسلحة والعديد من المنتجات الأخرى.

وتأتي الصين في مقدمة الدول المستوردة منها بنسبة 9.2% من مجمل صادراتها لعام 2016، تليها الولايات المتحدة بنسبة 7.4% لنفس العام، هذا وبلغ اجمالي واردات جنوب إفريقيا 74.7 مليار دولار عام 2016، وتتوزع من حيث الأهمية النسبية الى موارد الطاقة والسيارات وغيرها من الواردات، وتأتي الصين في مقدمة الدول المصدرة بنسبة 18.1% من واردات البلاد لعام 2016، تليها الولايات المانيا بنسبة 11.8%⁽¹⁹⁾.

وتمثل الصناعة نحو 31% من اقتصاد البلاد، والزراعة نحو 3% من اقتصادها غير انها تكفي لسد حاجتها من المحاصيل الزراعية، كما تمثل الخدمات ما نسبته 66% من اقتصادها، ذلك فضلاً عن تمتعها بشواطئ غنية بالأسماك ومناطق سياحية متميزة بفضل اطلالاتها الساحلية وغاباتها والحياة البرية والمناخ المعتدل على مدار العام، وقد ساعدت هذه الموارد على جذب الاستثمارات الأجنبية مما جعلها وجهةً للشركات العالمية، وهو ما ساهم بشكل كبير في تنمية علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع أبرز القوى الاقتصادية العالمية مثل الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي، هذه الموارد الاقتصادية أهلتها لعضوية مجموعة العشرين (G20)، فهي العضو الوحيد من القارة الإفريقية في هذه المجموعة التي تمثل 65% من التجارة العالمية، وتضم في عضويتها الى جانب الدول السبع الصناعية دولا من الاميركيتين وآسيا، مما فتح لها مجالاً رحباً لتنمية علاقاتها الاقتصادية والتوسع في تطلعاتها التجارية مع العديد من الأقاليم الاقتصادية العالمية⁽²⁰⁾.

وتعد جنوب إفريقيا القوة الأبرز على مستوى القارة الإفريقية، فقد بلغ حجم ناتجها القومي 368.29 مليار دولار امريكي لعام 2018، وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية بعد نيجيريا ب 397.19 مليار دولار لعام 2018 ومتقدمة على مصر 249.71 مليار دولار لذات العام⁽²¹⁾.

3- المقومات العسكرية:

تحتل جنوب إفريقيا المرتبة الأولى في إفريقيا من الناحية العسكرية، ولها دور إقليمي متميز ونشط في مجال تسوية الصراعات وفي مجال حفظ السلام وفرضه عند اللزوم كما حدث في أزمة ليسوتو عام 1998، وقد ساهمت بعدد كبير من القوات مع الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية، وقوات طوارئ صغيرة في اثيوبيا وارييتريا وليبيريا، وهي ثامن دولة من حيث عدد القوات المشاركة في عمليات الأمم المتحدة⁽²²⁾.

وتعد صناعة الأسلحة هناك من الصناعات الأكثر تقدماً في هذا المجال -إذا استثنيا الدول الغربية وروسيا-، فهي تقف على قدم المساواة مع الهند والبرازيل، وسياستها الخارجية بدورها تحاول إيجاد أسواق لتصريف هذه الأسلحة لا سيما في منطقة الخليج العربي التي تستقبل ما يقارب 60% من صادرات جنوب إفريقيا للسلاح، في ظل امتناع كثير من الدول الغربية عن تزويد السعودية والامارات بالأسلحة في حربها في اليمن إثر تقارير أممية حول انتهاكات تقوم بها تلك القوات هناك، وتستحوذ هذه المنطقة على أكثر من 60% من صادرات جنوب إفريقيا من السلاح⁽²³⁾.

ثانياً: أهداف السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا:

تتمثل الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية لجنوب إفريقيا في تولي دور صانع السلام والمفاوض في إفريقيا، ورائد المصالح الإفريقية خارج القارة، وتأمل من خلال أدوارها الإفريقية أن تغدو عامل تقدم من أجل التغيير، وتسهم في ترسيم نفوذها في القارة، الآ أن الإستراتيجيات الجديدة أصبحت على نحو تدريجي أكثر طموحاً وتتسم بالبراغماتية⁽²⁴⁾.

وثمة عنصر محدد ضمن أهداف السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا يتمثل بإقامة شراكات إستراتيجية مع الدول الإفريقية من أجل تعزيز السلام والاستقرار والتنمية، ولكي تحقق هذه الأهداف فهي تلجأ الى الوسائل الدبلوماسية والإقناع، ومنح الهبات الاقتصادية والمساعدات، والمشاركة في المشاريع التنموية والمساهمة في نشر الديمقراطية في عموم القارة الإفريقية⁽²⁵⁾.

وتتمثل أبرز أهداف السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا في:

1. حماية وتعزيز المصالح والقيم الوطنية لجنوب إفريقيا.
2. المساهمة في صياغة القانون الدولي وتعزيز احترام أحكامه، ودعم الطرق السلمية لحل النزاعات.
3. تعزيز التعددية وقيم حقوق الانسان لضمان نظام دولي قائم على القيم الديمقراطية.
4. تعزيز التعاون الإفريقي والتكامل الإقليمي.
5. دعم التنمية والتكامل الاقتصادي في القارة الإفريقية بصورة عامة وفي الجنوب الإفريقي بصورة خاصة.

أدرجت حكومة جنوب إفريقيا مجموعة من الأهداف الاقتصادية لسياستها الخارجية في الخطة الاستراتيجية لعام 2005، كانت في غالبيتها موجهة نحو التنمية الاقتصادية من خلال التكامل الإقليمي والتنمية في الجنوب الإفريقي لا سيما من خلال (مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية) و(المجموعة الاقتصادية الإفريقية)⁽²⁶⁾.

المطلب الثاني: الحضور الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية لجنوب إفريقيا

استطاعت جنوب إفريقيا في العقود الثلاثة الماضية بناء علاقات إقليمية ودولية متميزة لا سيما مع العديد من الدول التي كانت تتقاطع معها في ظل حكم الأقلية البيضاء، ينطبق ذلك على حضورها في إقليم جنوب إفريقيا والقارة ككل أولاً، وحضورها الدولي ثانياً.

أولاً: الحضور الإقليمي

تتحرك جنوب إفريقيا ضمن محيطها الإفريقي وفق محورين محددتين⁽²⁷⁾:

1- تسوية النزاعات البينية: من التركيز على نقاط الاتفاق لإيجاد أرضية مشتركة للتفاهات الثنائية بين اطراف الازمة مستخدمة في هذا المجال الهبات الاقتصادية والمساعدات في مجال التنمية.

2- العمل من خلال المنظمات الإقليمية: وفي مقدمته بطبيعة الحال الاتحاد الإفريقي الذي كان لها دور فعال في تسريع عمل أجهزته المختلفة والأخذ بيد الدول الأخرى لاستكمال إجراءات التصديق على بروتوكولات اجهزته ومؤسساته.

وتساهم جنوب إفريقيا بدور قيادي وفعال في الاتحاد الإفريقي نظراً لما تمتلكه من قوة اقتصادية وعلاقات دبلوماسية متميزة، مما جعل لها أثراً واضحاً في سياسة العديد من الدول الإفريقية والتي تربطها معها علاقات اقتصادية وتجارية مثل نيجيريا والغابون وغيرها من الدول.

مارست جنوب إفريقيا دوراً محورياً في انهاء العديد من الأزمات والصراعات في القارة الإفريقية، فقد ساهمت في انهاء الحرب الأهلية في بوروندي، كما ساهمت في حل الأزمة السودانية، وقامت بدور الوساطة في أزمتي كينيا 2007 و زيمبابوي 2008⁽²⁸⁾.

أولاً: الحضور الدولي

وبعد إرساء دعائم الحكم الجديد في البلاد عام 1994 وتولي تابو إمبيكي للرئاسة عام 1999 بدأت جنوب إفريقيا بتوجيه جهودها الخارجية من أجل تحسين صورتها عالمياً وترميم مكانتها الدولية مما أصابها جراء عقود طويلة تحت نظام الفصل العنصري. فتبنت خطابها الخارجي بوصفها قوة صاعدة ذات طبيعة إفريقية مناهضة للإمبريالية مع تأكيدها على التعاون بين الشمال والجنوب، ظهر ذلك أولاً

في إطار منظمة التجارة العالمية؛ إذ تحالفت مع القوى الصاعدة الأخرى عند اللقاءات الأولى في دورة الدوحة، وفي عام 2003 تم الإعلان عن قيام اتفاق تجاري مع قوتين صاعدتين هما البرازيل والهند⁽²⁹⁾.

حاولت السياسة الخارجية للنظام السياسي الجديد حمل ذات اللواء الذي حاربت به التمييز العنصري والظلم المجتمعي ومحاولة تطبيقه على في علاقاتها الخارجية، وذلك من خلال جعلها لحقوق الانسان غاية تفوق كل الأهداف السياسية والدبلوماسية، فاعتبارات احترام القانون الدولي والعدالة هي التي يجب أن تسود العلاقات بين الأمم، لكن مع نمو قوة جنوب إفريقيا وتعاضم قدراتها أصبحت أولوياتها وأهدافها الخارجية أكثر تعقيداً في خضم صراع دولي لا يعترف الا بالواقعية السياسية والحفاظ على المصالح القومية للبلاد، ومع تقادم العهد بنشوة التحول الديمقراطي للبلاد واعتلاء حزب المؤتمر الوطني للسلطة، وهو الأنموذج الأبرز لحركات التحرر العالمية، مع ابتعاد هذا العهد أصبحت السياسة الخارجية لهذه الدولة المحورية تتسم بالواقعية أكثر من ذي قبل، فتبدو جنوب إفريقيا دولةً تعمل بنظرة براغماتية من خلال تحرير سياستها الخارجية من الغطاء الأيديولوجي، إذ أحلت المصالح الاقتصادية محل الأيديولوجية، فلذلك نجدها اليوم تعتمد ازدواجية المعايير في عدّة مواقف في سياستها الخارجية⁽³⁰⁾.

ويدور محتوى السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا بين المثالية السياسية والواقعية، فبوصفها قوة ناشئة فهي مرشحة بقوة لتأدية أدوار الدفاع عن حقوق الانسان وإنفاذ القانون الدولي والتمسك بمبدأ الشرعية الدولية وتعزيز دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في فض النزاعات وتسوية الخلافات بين الدول، وهي من هذا الجانب تستند الى تجربتها المحلية في التحول الديمقراطي في محاولة لتصديرها الى الساحة الدولية وطرحها مبادرة لحل النزاعات، فهي توصف بذلك بانها دولة ساعية للضغط من أجل نظام دولي أكثر ديمقراطية، هذا من جهة؛ ومن جهة ثانية فسياستها الخارجية أصبحت تنجح في السنوات الأخيرة نحو الواقعية السياسية، فهي دولة تبحث عن مصلحتها القومية وتوظف عناصر قوتها ودبلوماسيتها من أجل تحقيق مكانة إقليمية ودولية.

توصف جنوب إفريقيا بأنها قوة إفريقية لها أدوار متميزة على مستوى القارة أكثر من كونها دولة رئيسية مشاركة في القضايا العالمية، ويمكنها أداء أدوار إقليمية أكثر منها عالمية، فقد كانت لاعباً رئيسياً في الإعلان عن عهد سلام إفريقي جديد، يوصف بأنه يدعو الى نظام جديد للسلام والأمن في القارة وتشجيع التنمية ومعالجة الفقر، وإيجاد حلول لمشاكل القارة، وهو ما تحاول الحكومة هناك تقديم رؤيتها للنهضة الإفريقية والتي تتمثل أبرز عناصرها في تشجيع حقوق الانسان والحكم الديمقراطي والتنمية المستدامة وإصلاح عمل المنظمات الدولية مثل البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ومن بين المجالات التي تسعى جنوب إفريقيا لتعزيز مكانتها على أساسها: الأمن الإنساني والحملة ضد التهريب غير المشروع للأسلحة الخفيفة، والألغام الأرضية ضد الأفراد، وتجنيد الأطفال⁽³¹⁾.

تتمتع جنوب إفريقيا بعلاقات شراكة وتحالفات إستراتيجية في العديد من الأقاليم، فضلاً عن علاقاتها مع جوارها الإفريقي المباشر فلها علاقات متميزة بالشرق الأوسط وشمال وشرق إفريقيا والقرن الإفريقي وإفريقيا الوسطى وهو ما مكنها من بناء علاقات سياسية متميزة مع العديد من الدول⁽³²⁾.

كما ان لها حضوراً متميزاً في العديد من المنظمات العالمية مثل: الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبنك الاستثمار الدولي، ومجموعة الـ 77، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة التجارة العالمية، واتفاقية منع انتشار الأسلحة، ذلك فضلاً على حضورها القيادي في العديد من المنظمات على مستوى القارة الإفريقية مثل الاتحاد الإفريقي، وبنك التنمية الإفريقي، ومجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية⁽³³⁾.

ومن خلال ادراك الدول الكبرى لموقع الزعامة والنفوذ لجنوب إفريقيا على المستوى الإفريقي فقد أصبحت بذلك إحدى نقاط الارتكاز المهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في مد علاقات تلك الدول في إقليم جنوب القارة الإفريقية، من جانبها فقد حرصت على تعزيز علاقاتها الدبلوماسية مع تلك القوى لا سيما الاتحاد الأوروبي، وبهذا استطاعت تعزيز موقعها الإقليمي بمن ناحية ولعب هذه الورقة على الصعيد الدولي من ناحية أخرى⁽³⁴⁾.

كما اجتهدت في بناء علاقات متميزة مع روسيا لتعاضد دورها العالمي وقراءتها لحضورها كفاعل دولي، وأقامت على ذات السياق محوراً للتعاون مع الهند والبرازيل والصين لتتوج تلك العلاقات بالتحاق جنوب إفريقيا بمجموعة دول (بريك) ليتحول اسم هذا التجمع الاقتصادي الى (بريكس) عام 2011، إذ تتميز اقتصادات الدول المشكّلة للمجموعة بأنها ذات نمو سريع ولها تأثير في السياسة والاقتصاد العالميين⁽³⁵⁾.

المبحث الثالث: سياسة جنوب إفريقيا تجاه أمريكا اللاتينية (الحضور والتحديات)

إن دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية* تتشابه في الإرث الاستعماري الذي خرجت منه، وما تبع ذلك من تقسيم للبلدان على أسس راعت بصورة أساسية مصالح الدول الاستعمارية، هذه التركيبة التي ألفت بظلالها على استقلال هذه الدول ونمط الحكم فيها ومدى استقلالية سياستها عن القوى الاستعمارية الكبرى، ذلك فضلاً عن عسكرة الحياة السياسية والنفوذ الذي أصبحت تملكه القوى التي قادت حركات الاستقلال وبسط نفوذها العسكري على الحياة السياسية، الأمر الذي ظهر بصورة انقلابات عسكرية مستمرة في كلا المنطقتين.

ويعود احتكاك القارتين الإفريقية واللاتينية الى عهد تجارة العبيد، فنسبة ليست بقليلة من سكان أمريكا اللاتينية تنحدر أصولهم من القارة السمراء، وقد حرصت الدول في كلا القارتين على توسيع قنوات الارتباط البيني من خلال توظيف العوامل الثقافية والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذاتها التي تواجه بلدان الجنوب، والنظرة المنقذة للعالم الرأسمالي والولايات المتحدة الأمريكية، وقد تميزت هذه العلاقات على الدوام بأنها تتبنى مقاربة تعاونية نخبوية-مجتمعية خلافاً لسياسات الدول الغربية التي أسست على العلاقات العمودية بين نخب الدول الإفريقية ونخب الدول الغربية، وتستهدف هذه الدول من خلال هذه السياسة كسر الحواجز المجتمعية من خلال إدماج السكان المحليين في مسار الإصلاح والتطوير والتنمية داخل هذه البلدان⁽³⁶⁾.

المطلب الأول: مخرجات سياسة جنوب إفريقيا الخارجية تجاه أمريكا اللاتينية

إن توسع نفوذ السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا باتجاه بلدان الجنوب لا سيما إقليم جنوب الأطلسي قد بدا واضحاً في تصريحات الرئيس تابو إمبيكي (1999-2008)، وقد جاء في تصريحاته: " لكي تحقق بلدان الجنوب تنمية سريعة بما في ذلك التجارة التفضيلية والتنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل والقضاء على الفقر فينبغي على هذه البلدان النامية أولاً وقبل كل شيء أن تشكل شراكات قوية وتحالفات إستراتيجية من شأنها أن تتيح الاستخدام الأمثل للموارد الهائلة والفرص الاقتصادية بين هذه البلدان"⁽³⁷⁾.

وهي مثلها كمثل القوى الناشئة الأخرى التي يتنامى نفوذها في نصف القارة الجنوبي فهي تستفيد من ميل القوى الدولية -باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية- الى تأسيس كيان دولي أكثر تعددية وتكون ممثلة لمصالح العالم النامي بصورة أكبر، من أجل ذلك فقد اتبعت السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا ما سمي باستراتيجية الفراشة في سياستها الخارجية، إذ تستند هذه الاستراتيجية على القاعدة الإفريقية ويمتد جناحها الأول الى الهند وجناحها الثاني الى البرازيل.

ومع انشار ظاهرة الإقليمية في جميع انحاء العالم، فقد كانت منطقة جنوب المحيط الأطلسي من المناطق التي لاقت سياسة خارجية فعالة للدول المؤثرة في الإقليم، لا سيما جنوب إفريقيا والبرازيل، هذا

التقارب الذي نتج عنه عدة منظمات واتفاقيات دولية للتعاون بين ساحلي جنوب المحيط الأطلسي ومن أبرزها:

أولاً: منظمة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي:

هي منظمة ذات صبغة عسكرية أنشئت عام 1986 وخصصت بشكل رئيسي لمسألة منع انتشار الأسلحة النووية في الإقليم والحد من الانتشار العسكري في المنطقة، وقد تم استبعاد جنوب إفريقيا بداية الأمر بسبب نظامها العنصري آنذاك، غير انها التحقت بالمنظمة عام 1994 لتكون الدولة الأكثر تأثيراً من الدول الإفريقية المنضمة، ومساهمة فعالة في تحقيق أهداف المنظمة في تحقيق فضاء خال من القواعد العسكرية الأجنبية والعدوان الداخلي والأسلحة النووية.

ثانياً: اتفاقية التعاون بين مجموعة ساكو (SACU)*** ومجموعة ميركوسور (MERCOSUR)***:

هي اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين المجموعتين، وقد ساهمت جنوب إفريقيا مساهمة فعالة في توقيع هذه الاتفاقية، تسعى الكتلتان الى تعزيز الروابط التجارية بين الجانبين من خلال نظام تعرفه كمركية تفضيلية، هذا وتترأس وزارة الصناعة والتجارة في جنوب إفريقيا مجموعة العمل في الجانب الإفريقي للاتفاقية.

تعطي السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا الأولوية للسلم والتنمية من خلال زيادة مشاركتها الخارجية، وقد شكلت البرازيل المحور الأساس لارتباطاتها في أمريكا اللاتينية مع عدم إغفال تعاونها مع الجهات الفاعلة الأخرى. كانت العديد من الأسباب تدعوها للاهتمام بمحيطها الإقليمي في منطقة جنوب المحيط الأطلسي، فهي تبحث عن الدعم العسكري من دول المنطقة لمواجهة القرصنة البحرية على طول سواحل الأطلسي، ثم هي تسعى الى مد نفوذها الاقتصادي في المنطقة التي يشكل فيها اقتصادها واحداً من الاقتصادات المتقدمة على غيرها من دول الإقليم⁽³⁸⁾.

من جهة أخرى فإن دول أمريكا اللاتينية تنظر الى جنوب إفريقيا بصفتها دولة محورية في المنطقة ويعود ذلك الى عدّة أسباب:⁽³⁹⁾

1. مكانتها باعتبارها البوابة الاقتصادية للقارة الإفريقية.
2. موقفها بوصفها دولة إفريقية مستقرة سياسياً واقتصادياً.
3. هي مثال للانتقال السلمي للسلطة.

وقد ارتبطت جنوب إفريقيا مع البرازيل والهند من خلال مجموعة بريكس رفقة الصين وروسيا، ومنتدى (IBSA)**** للحوار الذي يضم جنوب إفريقيا والبرازيل والهند، وتأتي أهمية هذا المنتدى في شموله للعديد من القضايا ذات العلاقة التي تربط أطرافه، فهو منصة للمشاركة في مناقشات للتعاون في مجال

الزراعة والتجارة والثقافة والدفاع والعديد من القضايا الرئيسية الأخرى، ويهدف هذا المنتدى إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وبناء توافق في الآراء بشأن القضايا ذات الأهمية الدولية، كما يهدف إلى زيادة الفرص التجارية بين الدول الثلاث، فضلاً عن تسهيل التبادل الثلاثي للمعلومات والتقنيات والمهارات لتكملة نقاط القوة لدى بعضها البعض، كما يهدف إلى التخفيف من حدة الفقر والتنمية الاجتماعية، كما يهدف إلى استكشاف السبل لتعزيز التعاون في مجموعة واسعة من المجالات، والتي تشمل الزراعة، وتغير المناخ، والثقافة، والدفاع، والتعليم، والطاقة، والصحة، والعلوم والتكنولوجيا، والتجارة والاستثمار والسياحة والنقل⁽⁴⁰⁾.

وقد شاركت جنوب إفريقيا في قوة عسكرية مشتركة مع البرازيل والهند ضمن العمليات التابعة لـ (IBSAMAR) منذ عام 2008، كما شاركت في تدريبات عسكرية بحرية مشتركة مع البرازيل والأرجنتين والاوروغواي ضمن عمليات (Atlasur) والتي كانت أهدافها واضحة في تعزيز تواجد هذه الدول في السواحل الجنوبية للأطلسي، وقد أجريت هذه التدريبات العسكري في عام 1993 و 1995 و 1999 و 2002 و 2008 و 2010 و 2012 و 2014 و 2018⁽⁴¹⁾.

تتركز العلاقات الثنائية بين جنوب إفريقيا وأمريكا اللاتينية بصورة كبيرة مع البرازيل والأرجنتين وأوروغواي وتشيلي فضلاً عن المكسيك، وتشمل التجارة والاستثمار والعمليات العسكرية أو البحرية، فضلاً عن اللجان الثنائية الواسعة والمبادرات السياسية المنظمة الأخرى، تبلغ استثمارات جنوب إفريقيا في أمريكا اللاتينية ما يقرب من 20 مليار دولار، موزعة على قطاع التعدين والخدمات المالية والمشروبات ومصانع الجعة ومصايد الأسماك ووسائل الإعلام المطبوعة⁽⁴²⁾.

أولاً: البرازيل

بدأت السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا أكثر نشاطاً تجاه البرازيل التي تربطها معها مجموعة من الاتفاقيات الثنائية وعضوية العديد من المنظمات الدولية، جاء ذلك على إثر رفع البرازيل للعقوبات التي كانت قد فرضتها على جنوب إفريقيا منذ عام 1985 في محاولة للضغط على حكومة الفصل العنصري آنذاك. وكانت أول زيارة رفيعة المستوى إلى البرازيل قد قام بها الرئيس نيلسون مانديلا عام 1998، وقد شارك في قمة منظمة ميركوسور كأول رئيس دولة من خارج دول المنظمة، وشهدت السنوات اللاحقة تعاوناً بين البلدين في مجالات الطاقة النووية والاستثمار وحرية التجارة، وقد قام الرئيس الجنوب إفريقي سيريل رامافوزا بحضور قمة دول البريكس الحادية عشر والتي عقدت في العاصمة برازيليا.

وقعت جنوب إفريقيا العديد من المعاهدات مع البرازيل بين عامي 2008 و 2019 في مجالات إدارة الكمارك وتجنب الازدواج الضريبي والتعليم العالي والتجارة التفضيلية، وفي خطوة لتسهيل دخول

المواطنين البرازيليين الى جنوب إفريقيا فقد سمحت هذه الأخيرة بدخول البلاد بدون تأشيرة لمدة 90 يوماً⁽⁴³⁾.

ثانياً: الأرجنتين

في آب من عام 1991 تم استعادة العلاقات الرسمية مع الأرجنتين بعد مرحلة من القطيعة امتدت من عام 1982 بعد انتقادات أرجنتينية لنظام الفصل العنصري من جهة واتجاهها الى محور دول عدم الانحياز في محاولة لطلب التأييد الدولي في حربها مع المملكة المتحدة (حرب الفوكلاند) **** من جهة أخرى، وقد قام الرئيس نيلسون مانديلا بزيارة الأرجنتين في عام 1998 ألقى خلالها كلمة أمام مجلس النواب هناك، وكرر الرئيس سيريل رامافوزا الزيارة عام 2018 لحضور قمة العشرين في بوينس آيريس، وأبرمت جنوب إفريقيا منذ عام 1997 ثلاث عشرة اتفاقية مع الأرجنتين تناولت العديد من القضايا الأمنية والاقتصادية والتجارية والثقافية⁽⁴⁴⁾.

ثالثاً: المكسيك

كما في حالة العديد من الدول الأخرى فقد كانت بداية الاتجاهات الجدية للسياسة الخارجية لجنوب إفريقيا قد بدأت بالفعل مع مرحلة التحول الديمقراطي، فقام نيلسون مانديلا عام 1991 بصفته رئيساً لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي بزيارة الى المكسيك مهدت الطريق لإقامة علاقات دبلوماسية بحلول عام 1993، تبع ذلك زيارة الرئيس ثامبو إمبيكي عام 2002، وتتابعت الزيارات عامي 2010 و2012 للرئيس جاكوب زوما وفي عام 2015 للرئيس سيريل رامافوزا، وتكللت هذه الزيارات بعقد العديد من الاتفاقيات التي شملت جملة من القضايا الاقتصادية والأمنية المشتركة، وبلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين 650 مليون دولار لعام 2018 وهناك 39 شركة برأسمال جنوب إفريقي في المكسيك⁽⁴⁵⁾.

المطلب الثاني: تحديات السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا تجاه أمريكا اللاتينية

توصف السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا في بعض الأحيان بأنها سياسة غير منتظمة وتتأثر بشكل كبير بشخصية رئيس الدولة، فقد عززت السياسة الخارجية في عهد نيلسون مانديلا قيم التعددية والديموقراطية وحقوق الانسان، واتجهت في عهد ثامبو إمبيكي بشكل كبير الى التركيز على المحيط الإفريقي، واتخذت في ظل حكم الرئيس جاكوب زوما موقفاً غير ودية من السياسات الغربية بصورة عامة، فيما تتجه سياستها في عهد الرئيس سيريل راموفوزا للقيام بأدوار أكثر فعالية على النطاق العالمي، وقد أعطت هذه الاختلافات صورة عن السياسة الخارجية بأنها غير منتظمة وتتجاوز في بعض الأحيان الأسس التي قامت عليها. وقد قدمت صورة واضحة لمخالفة مبادئها في حقوق الانسان والديموقراطية والتعددية في مسانقتها لفينزويلا بعد إعادة انتخاب الرئيس نيكولاي مادورو الذي تدور شكوك كبيرة حول شرعيته واستخدامه القوة والقمع ضد شعبه⁽⁴⁶⁾.

إن العديد من التحديات التي تواجه السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا تجاه دول أمريكا اللاتينية نابعة من التحديات الأساسية التي تواجه السياسة الخارجية للبلاد بصورة عامة، والتي يتمثل أبرزها في أن السياسة الخارجية للبلاد تبدأ من نقطة الصفر والعمل على إعادة العلاقات السياسية والدبلوماسية مع عشرات الدول التي كانت تتقاطع مع نظام الفصل العنصري، لا سيما دول أمريكا اللاتينية، ثم هناك تناقضات السياسة الخارجية بين الالتزام بقيم حقوق الإنسان وبين البراغماتية المصلحية، ثم اتجاهها بصورة كبيرة نحو وضع علاقاتها الإفريقية على سلم أولوياتها، وهناك من ينتقد آلية صنع السياسة الخارجية في الدول التي يهيمن عليها حزب واحد، وهو الواقع المعمول به في جنوب إفريقيا منذ انتقال السلطة من نظام الفصل العنصري⁽⁴⁷⁾.

ومع التقدم الحاصل في علاقات جنوب إفريقيا مع دول أمريكا اللاتينية إلا أن هذه العلاقة لا تزال بعيدة من الناحية العملية عن الطموح المنشود، وبالرغم من الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف إلا أن هذه الاتفاقيات تغطي قائمة قصيرة من المنتجات لها قيمة رمزية أكثر من قيمتها الاقتصادية، وأرقام التجارة بين الجانبين لا تزال مخيبة للأمال، وربما يعود ذلك إلى تنافس جنوب إفريقيا بشكل أساس مع منتجين آخرين أبرزهم البرازيل والأرجنتين.

تبقى العقبة الأكبر هي الثقافة واللغة - وثقافة اللغة، فما يزال يُنظر إلى أمريكا اللاتينية على أنها بعيدة جغرافياً وفرص العمل فيها شبه منعدمة، وعلى الرغم من أن أمريكا اللاتينية تحظى بتقدير جيد في إفريقيا، فإن العكس ليس صحيحاً؛ فما يزال العديد من الأمريكيين اللاتينيين ينظرون إلى إفريقيا، وخصوصاً جنوب إفريقيا على وجه الخصوص، من منظور سلبي. ومن أجل تحسين هذه التصورات وتحديثها، سيتطلب ذلك دبلوماسية عامة فعالة ومنظمة، فضلاً عن البعثات التجارية المستمرة والتبادلات الثقافية بين الجانبين⁽⁴⁸⁾.

الخاتمة:

مما سبق تتضح الأهمية الكبيرة التي يوليها صانع القرار السياسي الخارجي في جنوب إفريقيا تجاه أمريكا اللاتينية، هذه السياسة التي كانت تحركها النظرية الواقعية البراغماتية أكثر مما تحركها المثالية الأخلاقية، وهو ما نتج عنه حضور لافت لهذه الدولة في العديد من المنتديات والتجمعات والمعاهدات سواء الثنائية أو الجماعية وفي مختلف المجالات.

يبقى الجانب الاقتصادي هو الأضعف من بين الجوانب الأخرى، فمعظم الاتفاقيات تغطي جوانب قليلة من السلع والخدمات المتبادلة بين الطرفين، وحتى على مستوى تبادل الخبرات والأيدي العاملة بين الطرفين فما يزال ما تحقق في هذا الجانب اقل بكثير مما كان مؤملاً.

تبقى السياسة الخارجية لأي بلد مرتبطة ارتباطاً مباشراً بمدى النجاحات التي تعيشها الدولة في الداخل، وفي ظل تنامي الاعتراضات الشعبية على سوء إدارة البلاد وفي ظل سيطرة حزب واحد على السلطة منذ عام 1994 -المؤتمر الوطني الأفريقي-؛ فقد أصبح من الضروري لقيادة البلاد أن يتم مراجعة الأسس التي قامت عليها سياستها الخارجية، سواء بمراجعة جذرية لسياسة الحزب الحاكم أو بدخول أحزاب أخرى تتنافس على قيادة البلد.

الهوامش:

(1) مصطفى فاخوري، الأقطار والبلدان: موسوعة جغرافية وتاريخية واقتصادية لدول العالم كافة، ط2 (بيروت: دار المعرفة، 2007)، ص180.

(2) African Countries by population (2021), worldometer, in:

<https://www.worldometers.info/population/countries-in-africa-by-population/>
(25/01/2021)

(3) رخا أحمد حسن، جنوب إفريقيا.. أحد فرسان القارة السمراء، جريدة الشروق، 6 تموز 2019، في:

<https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=06072019&id=0d561057-275d-4c96-a377-e5b0eb930b7f> (10/02/2021).

(4) المصدر نفسه.

(5) سارة جهرة، الدبلوماسية الجزائرية ودورها في القضايا الإفريقية 1962 م 1978 الصحراء الغربية وسياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا انموذجاً، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2016، ص52 .

(6) منى قواسمي وآمال ركيز، سياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا ونضال نلسن مانديلا 1900-1994، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجبيلي، الجزائر، 2015، ص11.

(7) خميس دهام حميد، النظام السياسي ومشكلات الوحدة الوطنية في دولة جنوب إفريقيا (الخرطوم: الجنان للنشر والتوزيع، 2010)، ص15.

(8) مها عبد اللطيف، "المجتمع والتحول السياسي في جنوب إفريقيا حتى عام 1999"، مجلة الدراسات الدولية، العدد32 (بغداد: 2006)، ص66.

(9) احمد نجم الدين فليحة، إفريقيا دراسة عامة واقليمية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ب ت)، ص547.

(10) خميس دهام حميد، مصدر سبق ذكره، ص23.

(11) مها عبد اللطيف، مصدر سبق ذكره، ص68.

* سياسة (الأبارتايد) هي شكل من أشكال العنصرية يتميز بطبيعته المؤسسية والرسمية، إذ يتضمن القوانين والنظم المعمول بها وتجعله الدولة أساساً للسياسات العامة في مختلف مناحي الحياة علناً وبلا مداراه، حتى أنها لا تتحرج بالحديث عن شعبها بتقسيمه الى شعبين مختلفين والعمل وفق نظامي تنمية مختلفين، وقد قامت هذه السياسة على ذات الأسس الفكرية التي قامت عليها النازية في ألمانيا من حيث مبدأ الاجناس غير المتساوية، أي سمو جنس على

آخر وتفوقه حتى أصبح الجنس الأسفل خادماً له، والاصل اللغوي للكلمة في اللغة الإفريقية يعني (وضعه جانباً أو نبذه)، فهي تحمل في معانيها الاقصاء والتهميش والنبذ، وقد تصدر الحزب الوطني في جنوب إفريقيا التبشير والدعاية لأنموذج الحكم هذا، تدفعه الى ذلك مرجعيته الأيدولوجية القائمة على الدفاع عن وجود البيض في جنوب إفريقيا، ولحماية مصالح البيض ومكاسبهم الاقتصادية الكبيرة التي تحققت على مدى ثلاثة قرون من الاستعمار وعلى حساب الأغلبية السوداء. للمزيد ينظر:

- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، المجلد الأول، ط2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985)، ص16.

(12) خليل خلفت، جنوب إفريقيا عصر ما بعد سياسة الفصل العنصري (الابارتايد)، موقع الجزيرة، 7 تشرين الأول 2012، في:

[http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=327234&r=0\(01/02/2021\)](http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=327234&r=0(01/02/2021))

(13) محمد عاشور مهدي، "تجربة التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 1 (ورقلة: 2009)، ص 79.

(14) مها عبد اللطيف، مصدر سبق ذكره، ص 78.

(15) International relations, South African Government, in:

<https://www.gov.za/about-sa/international-relations#> (13/02/2021)

(16) آمال بلحميتي، "مقومات القوة ودورها في السياسة الخارجية: دراسة حالة جنوب إفريقيا"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، العدد 2 (برلين: 2018)، ص 237.

(17) رمضان أحمد بريمة، حسن إدارة التنوع والبناء الوطني.. جنوب إفريقيا أنموذجاً، مدونات الجزيرة، 22 تشرين الثاني 2018، متاح على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/blogs/2017/12/29/> (30/04/2021)

(18) بدر شافعي، "الدول المؤثرة في إفريقيا جنوب الصحراء - جنوب إفريقيا أنموذجاً"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 39 (الرياض: 2019)، ص 2.

(19) مركز المعلومات والدراسات لقطاع الشؤون الاقتصادية، العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا (الرياض: غرفة الشرقية، 2017)، ص 2 ص 3.

(20) رخا أحمد حسن، مصدر سبق ذكره.

(21) البنك الدولي، Country Profile، 27 شباط 2021، متاح على الرابط:

<https://www.albankaldawli.org/ar/home> (27/02/2021)

(22) آمال بلحميتي، مصدر سبق ذكره، ص 244.

(23) خلود محمد خميس، "السياسة الخارجية المعاصرة لجمهورية جنوب إفريقيا تجاه دول الخليج العربي: (الإمارات أنموذجاً)"، مجلة دراسات دولية، العدد 48 (بغداد: 2011)، ص 142.

(24) كريس لانديزبيرج، الأفروعربية الجديدة: أجنات جنوب إفريقيا الإفريقية والعربية والشرق أوسطية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009)، ص 7.

(25) المصدر نفسه، ص 8.

(26) خلود محمد خميس، مصدر سبق ذكره، ص 142.

(27) آمال بلحميتي، مصدر سبق ذكره، ص 244-245.

(28) بدر شافعي، مصدر سبق ذكره، ص 4.

(29) محمد مخلوف، عاملان حاسمان وراء صعود جنوب إفريقيا المتواصل، البيان، 17 تشرين الأول 2018، متاح على الرابط:

<https://www.albayan.ae/one-world/2010-05-25-1.248287> (30/04/2021)

(30) آمال بلحميتي، مصدر سبق ذكره، ص 248.

(31) كريستيان لانديج، الأفروربية الجديدة: مصدر سبق ذكره ، ص 4، 5، 6.

(32) كريستيان لانديج، مصدر سبق ذكره ، ص 3.

(33) خلود محمد خميس، ص 141.

(34) محمد مخلوف، مصدر سبق ذكره.

(35) آمال بلحميتي، مصدر سبق ذكره، ص 247.

** نقصد بدول أمريكا اللاتينية مجموعة الدول الناطقة باللغة الإسبانية والبرتغالية في الأمريكيتين، وتمتد من المكسيك شمالاً الى أقصى جنوب قارة أمريكا الجنوبية جنوباً.

(36) فوزية زراولوية، "التعاون جنوب-جنوب: السياسة الخارجية البرازيلية في إفريقيا منذ عهد سيلفا دا لولا"، مجلة

البحوث السياسية والإدارية، العدد 12 (الجلفة: 2018)، ص 254.

(37) SC van der Westhuizen, Foreign policy public diplomacy and the media: The case of South Africa with specific reference to the denial of visas to the Dalai Lama (University of South Africa: 2014), p139.

*** هو اتحاد جمركي بين خمس دول من جنوب إفريقيا هي: بوتسوانا وايسواتيني وليسوتو وناميبيا و جنوب إفريقيا، تأسس عام 1910.

**** تكتل اقتصادي يمثل غالبية دول أمريكا الجنوبية تأسس عام 1991.

(38) Analúcia Danilevicz Pereira, ATLÂNTICO SUL, A ÁFRICA AUSTRAL E O BRASIL: COOPERAÇÃO E DESENVOLVIMENT (Austral: Revista Brasileira de Estratégia e Relações Internacionais, 2013), p6.

(39) Mart Leys, The geopolitical role of South Africa in Africa, (Amsterdam :buitenlands beleid toerisme recreatie, 2008), p9.

***** هو تجمع اقتصادي وسياسي وثقافي يجمع بين الهند والبرازيل، وهي مجموعة دول تواجه تحديات مماثلة، وتجمعها العديد من الخصائص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، تأسس سنة 2003 في العاصمة برازيليا.

(40) IBSA – INTRODUCTION, IN:

http://www.ibsa-trilateral.org/about_ibsa.html (20/03/2020)

(41) Aditi Lalbahadur ,Co-operation in the South Atlantic Zone: Amplifying the African Agenda (Pretoria :South African Institute of International Affairs, 2015), p5.

(42) Global Insider: South Africa–Latin America Relations, World Politics Review, Dec. 23 2010, in:

<https://www.worldpoliticsreview.com/trend-lines/7419/global-insider-south-africa-latin-america-relations> (20/03/2020)

(43) Passaportes e Vistos, 20/03/2021, africadosul, in:

<https://www.africadosul.org.br/visto.html> (20/03/2021)

***** هي الحرب التي قامت بين الأرجنتين والمملكة المتحدة على جزيرة فوكلاند المتنازع عليها بين البلدين، إذ قامت القوات الأرجنتينية بغزو الجزيرة في 2 نيسان 1982 بعد تولي الجنرال غالتيري للحكم، وواجهتا بريطانيا بإسطولها البحري والجوي الى أن حققت النصر في 14 حزيران 1982.

(44) Ambassador Phumelele Gwala, South Africa Argentine Bilateral Relations.

(45) Mexico and South Africa Agree to Expand Bilateral Ties and Multilateral Coordination, GOBIERNO DE MEXICO, IN:

<https://www.gob.mx/sre/prensa/mexico-and-south-africa-agree-to-expand-bilateral-ties-and-multilateral-coordination> (22/03/2020)

(46) Natasha Domiro, "South African Foreign Policy under the Ramaphosa Government", 28 May 2019, Future Directions International, p 3.

(47) JEAN-PAUL MARTHOZ, THE CHALLENGES AND AMBIGUITIES OF SOUTH AFRICA'S FOREIGN POLICY, NOREF REPORT.

(48) Global Insider: South Africa–Latin America Relations, o.p.cit.

المصادر:

1. احمد نجم الدين فليحة, إفريقيا دراسة عامة واقليمية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية, ب ت).
2. آمال بلحميتي, "مقومات القوة ودورها في السياسة الخارجية: دراسة حالة جنوب إفريقيا", مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل, العدد 2 (برلين: 2018).
3. بدر شافعي, "الدول المؤثرة في إفريقيا جنوب الصحراء - جنوب إفريقيا أنموذجاً", مجلة قراءات إفريقية, العدد 39 (الرياض: 2019).
4. خلود محمد خميس, "السياسة الخارجية المعاصرة لجمهورية جنوب إفريقيا تجاه دول الخليج العربي: (الإمارات أنموذجاً)", مجلة دراسات دولية, العدد 48 (بغداد: 2011).
5. خميس دهام حميد, النظام السياسي ومشكلات الوحدة الوطنية في دولة جنوب إفريقيا (الخرطوم: الجنان للنشر والتوزيع, 2010).
6. سارة جهرة, الدبلوماسية الجزائرية ودورها في القضايا الإفريقية 1962 م 1978 الصحراء الغربية وسياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا أنموذجاً, جامعة محمد خيضر, الجزائر, 2016.

7. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، المجلد الأول، ط2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985).
8. فوزية زراولوية، "التعاون جنوب-جنوب: السياسة الخارجية البرازيلية في إفريقيا منذ عهد سيلفا دا لولا"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد12 (الجلفة: 2018).
9. كريس لانديزيرج، الأفروعربية الجديدة: أجنداث جنوب إفريقيا الإفريقية والعربية والشرق أوسطية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009).
10. محمد عاشور مهدي، "تجربة التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد1 (ورقلة: 2009).
11. مركز المعلومات والدراسات لقطاع الشؤون الاقتصادية، العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا (الرياض: غرفة الشرقية، 2017).
12. مصطفى فاخوري، الأقطار والبلدان: موسوعة جغرافية وتاريخية واقتصادية لدول العالم كافة، ط2 (بيروت: دار المعرفة، 2007).
13. منى قواسمي وآمال ركيز، سياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا ونضال نلسن مانديلا 1900-1994، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجيلالي، الجزائر، 2015.
14. مها عبد اللطيف، "المجتمع والتحول السياسي في جنوب إفريقيا حتى عام 1999"، مجلة الدراسات الدولية، العدد32 (بغداد: 2006).
15. Aditi Lalbahadur ,Co-operation in the South Atlantic Zone: Amplifying the African Agenda (Pretoria :South African Institute of International Affairs, 2015).
16. Ambassador Phumelele Gwala, South Africa Argentine Bilateral Relations.
17. Analúcia Danilevicz Pereira, ATLÂNTICO SUL, A ÁFRICA AUSTRAL E O BRASIL: COOPERAÇÃO E DESENVOLVIMENT (Austral: Revista Brasileira de Estratégia e Relações Internacionais, 2013).
18. JEAN-PAUL MARTHOZ, THE CHALLENGES AND AMBIGUITIES OF SOUTH AFRICA'S FOREIGN POLICY, NOREF REPORT.
19. Mart Leys, The geopolitical role of South Africa in Africa, (Amsterdam :buitenlands beleid toerisme recreatie, 2008).
20. Natasha Domiro , "South African Foreign Policy under the Ramaphosa Government ", 28 May 2019, Future Directions International.
21. SC van der Westhuizen, Foreign policy public diplomacy and the media: The case of South Africa with specific reference to the denial of visas to the Dalai Lama (University of South Africa: 2014).
22. رخا أحمد حسن، جنوب إفريقيا.. أحد فرسان القارة السمراء، جريدة الشروق، 6 تموز 2019، في:

<https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=06072019&id=0d561057-275d-4c96-a377-e5b0eb930b7f> (10/02/2021).

23. خليل خلفت، جنوب إفريقيا عصر ما بعد سياسة الفصل العنصري (الابارتايد)، موقع الجزيرة، 7 تشرين الأول 2012، في:

<http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=327234&r=0>(01/02/2021)

24. رمضان أحمد بريمة، حسن إدارة التنوع والبناء الوطني.. جنوب إفريقيا انموذجاً، مدونات الجزيرة، 22 تشرين الثاني 2018، متاح على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/blogs/2017/12/29/> (30/04/2021)

25. البنك الدولي، Country Profile، 27 شباط 2021، متاح على الرابط:

<https://www.albankaldawli.org/ar/home> (27/02/2021)

26. محمد مخلوف، عاملان حاسمان وراء صعود جنوب إفريقيا المتواصل، البيان، 17 تشرين الأول 2018، متاح على الرابط:

<https://www.albayan.ae/one-world/2010-05-25-1.248287> (30/04/2021)

27. Mexico and South Africa Agree to Expand Bilateral Ties and Multilateral Coordination, GOBIERNO DE MEXICO, IN:

<https://www.gob.mx/sre/prensa/mexico-and-south-africa-agree-to-expand-bilateral-ties-and-multilateral-coordination> (22/03/2020)

28. African Countries by population (2021), worldometer, in:

<https://www.worldometers.info/population/countries-in-africa-by-population/> (25/01/2021)

29. International relations, South African Government, in:

<https://www.gov.za/about-sa/international-relations#> (13/02/2021)

30. IBSA – INTRODUCTION, IN:

http://www.ibsa-trilateral.org/about_ibsa.html (20/03/2020)

31. Global Insider: South Africa–Latin America Relations, World Politics Review, Dec. 23 2010, in:

<https://www.worldpoliticsreview.com/trend-lines/7419/global-insider-south-africa-latin-america-relations> (20/03/2020)

32. Passaportes e Vistos, 20/03/2021, africadosul, in:

<https://www.africadosul.org.br/visto.html> (20/03/2021)



تاريخ استلام البحث 14 / 5 / 2022

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 26 / 7 / 2022

رقم الابداع الوطني / 2019 / 2375

النظام السياسي في بلجيكا والدعوات الانفصالية

The political system in Belgium and the separatist calls

م.م . غفران يونس هادي

Lecture. Ghufran Younis hadi

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

يحكم النظام السياسي في بلجيكا التجاذبات الاثنية واللغوية على حد سواء ، فالمجتمع البلجيكي الذي تتوزع تركيبته الاجتماعية بين الفلامنك والفرنسيون والمتحدثين بالالمانية ، بقي نظامه السياسي انعكاساً لهذا التنوع.

لكن من الملاحظ ان الحكومات البلجيكية المتعاقبة واجهت خلافات أثنية بسبب هذا التنوع بين الفلامنك والوالون، عزز ذلك الصعود الملحوظ لحزب الفلامنك الانفصالي في الانتخابات التشريعية. الكلمات المفتاحية : "بلجيكا"، "الفلامنك"، "الوالون"

Abstract

The political system in Belgium is governed by ethnic and linguistic interactions alike. The Belgian society, whose social structure is divided between Flemish, French and German speakers, remains a reflection of this diversity.

But it is noticeable that the successive Belgian governments faced ethnic differences because of this diversity between the Flemish and the Walloon, which was reinforced by the remarkable rise of the Flamenco separatist party in the legislative elections

Key words: "Belgium", "Flemish", "French-speaking elite"

المقدمة

تعتبر بلجيكا مملكة دستورية ديمقراطية برلمانية ضمن نظام اتحادي فيدرالي ، وهي دولة تعددية اللغات بثلاثة أقاليم ، أقليم الفلامنك الذين يتحدثون اللغة الهولندية واقليم الوالون يتحدثون اللغة الفرنسية واقليم بلجيكا الذي يتضمن الناطقين باللغة الهولندية والفرنسية وهناك أقلية المانية في شرق البلاد.

وبعد عام 1960 ظهر الى الوجود قانون اللغات تم بموجبه وضع الحدود اللغوية بين الاقاليم ، وأصبحت السياسة في بلجيكا محكومة بالتوتر الاثني - اللغوي بين الناطقين بالهولندية والناطقين بالفرنسية . تقوم فرضية البحث على الاجابة عن التساؤل التالي : كيف أثر التوتر الاثني واللغوي على خلق مؤسسات سياسية يكون أساس تنظيمها الاختلاف اللغوي؟ وكيف انعكست بالتالي على المشهد السياسي برمته؟

العديد من الاصلاحات السياسية مر بها النظام السياسي في بلجيكا نقل بموجبه الدولة من نظام الادارة الموحدة والدولة البسيطة الى النظام الفيدرالي والدولة المركبة فاصلاحات عام 1970 أشارت الى خلق ثلاث مجتمعات هي (الفلامنك والفرنسيون والمتحدثين بالالمانية) وثلاث أقاليم هي (الفلاندر والوالون وبلجيكا) وقد تمكنت مجتمعات الفلامنك والناطقين بالفرنسية من الحصول على الاستقلال في الجوانب الثقافية وحق استخدام اللغة في قضايا محددة لقطاع التعليم ، وفي عام 1980 تم وضع الاسس الجغرافية والاثنية ووسعت اللامركزية الادارية لأقليم الفلاندر واقليم والون ، وفي عام 1993 تحولت بلجيكا الى دولة فيدرالية لكل أقليم فيها حكومة وبرلمان بالإضافة الى البرلمان والحكومة الفيدرالية وضمن دستور عام 1993 عدالة توزيع الثروات والموارد بين أبناء الشعب البلجيكي وحدث التوازن بين الاطراف والمركز .

وعليه سنتطرق في هذا البحث وتحديدًا في المبحث الاول منه الجوانب الاجتماعية والسياسية في بلجيكا فما هي مكونات المجتمع البلجيكي وعلى أي مبدأ تعمل المؤسسات السياسية في هذا البلد .أما في المبحث الثاني فسوف يناقش صعود الانفصاليين في انتخابات عام 2010 وماهي التوقعات التي ترافق هذا الصعود لمستقبل بلجيكا .

المبحث الاول : الجوانب الاجتماعية والسياسية

أن الحديث عن التركيبة الاجتماعية لبلجيكا سيأخذنا للحديث عن ثلاث اقاليم تضمها بلجيكا وهي أقليم والون والفلاندر وبروكسل ، ولو دخلنا الى هذه المجتمعات سنجد أختلافات لغوية كانت سببا في أحداث مشاكل عدة عبر التاريخ ، فالخلافات اللغوية أمتدت في الفترات الحديثة منذ 1980 لغاية إصدار دستور 1993 فلأختلاف اللغة ومن ثم أختلاف القوميات عوامل جعلت النظام السياسي البلجيكي يواجه حقيقة تنوعه اللغوي والتقنفاي معتمداً على الانتقال من نظام الادارة الموحدة والدولة البسيطة الى النظام الفيدرالي والدولة المركبة ، للحفاظ على هذا التنوع.

تقسم بلجيكا الى أربعة اقاليم لغوية (ثلاث منها أحادية اللغة وواحدة منها ثنائية اللغة) فالمجتمع الفلامنك في الشمال وهم الناطقين باللغة الهولندية (التي تتشابه مع اللغة الهولندية في هولندا مع أختلاف اللفظ وبعض المعاني) يبلغ عددهم حوالي 6 مليون ، أما والون في الجنوب وهم الناطقين بالفرنسيين يبلغ تعدادهم 3,3 مليون ،وهناك اقلية المانية في شرق البلاد حوالي 70 الف يقطنون في تسع من محافظات أقليم والون . أما بروكسل فلها وضع خاص وهي التي توصف بثنائية اللغة فهناك الناطقين بالفرنسية الى جانب الفلامنك الذين يشكلون حوالي 1 مليون وتعد القوانين التي صدرت في الاعوام 1962-1963 هي قوانين نظمت الحدود اللغوية بين هذه الاقاليم.¹

فالمجتمع البلجيكي يتكون من :

1. الفلامنك: كان قادة الحركة الفلمنكية من الشخصيات الأدبية الذين لديهم شعور بالهوية الوطنية وكانوا يسعون الى تعزيز استخدام اللغة الفلمنكية و الاهتمام بالثقافة الفلمنكية ومع وصول الحزب الكاثوليكي الفلمنكي الى السلطة في نهاية القرن التاسع عشر بدأ التعبير بوضوح عن المظالم الفلمنكية. وكانت الغالبية العظمى من موظفي الخدمة المدنية في بلجيكا هم من الناطقين بالفرنسية التي كانت تستخدم حصرا في الحياة العامة، ولم تكن الهولندية تدرس عادة في المدارس الابتدائية والتي تقرر أن تكون لغة الفلاندرفي عام 1896.²

2. الوالون: استخدمت كلمة "الون" أو "والونيا" من قبل القبائل الجرمانية في وقت مبكر من أوروبا الوسطى للإشارة إلى الشعوب السلتيّة. كما كان يستخدم في القرن الخامس عشر لوصف جنود من الدول المنخفضة. كان أول من استخدم الكلمة لتشير بالتحديد إلى جنوب بلجيكا الناطقة بالفرنسية في منتصف القرن التاسع عشر عندما أصبح واضحا على الفرنكوفونيين أن نمو الحركة الفلمنكية أصبحت تشكل تهديدا للهيمنة الفرنسية. فتم على اثر هذا التصاعد تشكيل الجمعيات في الوالون . التي شددت على ضرورة بقاء اللغة الفرنسية اللغة الرئيسية في بلجيكا على الرغم من الموافقة على استخدام اللغتين الفرنسية والفلمنكية من قبل هذه الجمعيات.³

ومع تصاعد الازمات الاقتصادية أشدت العداء الى الفلامنك وبدأ الشعور بضرورة إعلان الفيدرالية لأقليم الوالون وهناك من كان يدعو الى الاتحاد مع فرنسا و في نهاية الحرب العالمية الثانية كان عدد كبير من من الوالون يقفون بالضد من الفلامنكوفي عام 1945 صوتت الأغلبية على "الحكم الذاتي" ضمن بلجيكا الاتحادية.

3. الأقلية الألمانية: تعد الاقلية الالمانية هي الاصغر وسط المجتمعات التي ذكرت سابقا ويصل تعدادها حوالي 68 الف في الاقليم الالمانى الذي تبلغ مساحته 854 كيلو متر مربع ويمتد على طول الحدود مع ألمانيا ولوكسمبورغ. أما برلمان الناطقين باللغة الالمانية فيتألف من 25 عضو ينتخبون من أقليم الناطقين باللغة الالمانية وواحد من النواب يكون له مقعد في الحكومة الفيدرالية وتحديدًا في مجلس الشيوخ ويردد القسم باللغة الالمانية ، ولسكان هذا الاقليم حقوقهم اللغوية ومدارسهم الخاصة وكذلك صحفهم ومحطاتهم الاعلامية.⁴

هذه التركيبات الاجتماعية تقودنا الى تقسيمات أخرى تتمثل بوجود أقليات ناطقة بالفرنسية في أقليم الفلاندر وبالعكس فهناك أقليات ناطقة بالهولندية في اقليم الوالون.

لقد أعطى قانون اللغات لعامي 1963-1964 تسهيلات لغوية لسكان في 27 وحدة ادارية والتي تعد بحسب الدستور وحدات مزدوجة اللغة أو محاذية لأقليم لغوي مختلف عنها ، منح هذا القانون الحق لهؤلاء السكان الاتصال بسلطاتهم المحلية فيما يتعلق بالامور الادارية والتعليم وتحديد العلاقة بين العامل ورب العمل ، ووفق تعديلات عام 1988 أصبحت هذه القوانين غير قابلة للتعديل الا بقانون فيدرالي يحصل على موافقة الاغلبية ، هذه الوحدات الادارية الـ 27 يقع 6 منها في إقليم الفلاندر ويحاذي بروكسل و فيها أقلية ناطقة بالفرنسية.⁵

الخلافات اللغوية تبرز بصورة كبيرة في هذه المناطق إذ تواجه الاقلية الفرنسية القاطنة في إقليم الفلاندر عدة مشاكل ، أهمها قضية التعليم فالمدارس الهولندية في إقليم الفلاندر تقبل الطلاب الناطقين بالفرنسية وتمنع تدخل حكومة إقليم والون في قضايا التعليم ، كما يشترط لتقديم الدعم لفتح المكتبات عامة وجود ما يقارب 75 % من الكتب باللغة الهولندية كما تم تحديد القنوات الفرنسية التي يسمح بالاشتراك فيها عن طريق مجهزو خدمات البث .

ونتيجة لهذه الممارسات الذي قيدت استخدام اللغة الفرنسية في التعليم والاعلام بما فيها تحديد الصحف والقنوات الفرنسية ، قضت المحكمة في بلجيكا وتحديدا في عام 1986 بمسؤولية الفلامنك في الحفاظ على حقوق الاقلية الناطقة بالفرنسية في هذه الوحدات الادارية الست .⁶

وفي بروكسل الثنائية اللغة يضم برلمانها 19 وحدة بلدية ويتكون من 89 نائب ينتخبون بشكل مباشر 17 منهم من الناطقين باللغة الهولندية و 27 من الناطقين بالفرنسية ، الاقلية الهولندية تمت حمايتهم بقانون الكوتا. الاعضاء يقسمون الى مجموعتين لغويتين ويجلسون بشكل منفصل عند مناقشة قضايا (التعليم والثقافة والسياحة والصحة). ويجلسون بشكل مجتمع عندما يتم مناقشة قضايا التي تهم كافة المجتمعات في بلجيكا .

سياسيا أنعكس هذا التنوع اللغوي على النظام السياسي البلجيكي ، فبلجيكا هي مملكة دستورية ديمقراطية برلمانية ضمن نظام اتحادي فيدرالي ، وهناك ثلاث مستويات من الحكومة ، المستوى الاعلى ويتكون دستوريا من الدولة الفيدرالية التي تتألف من ثلاثة مجتمعات وهي الفلامنكي والوالون والمجتمع الالمانى ويتألف أيضا من ثلاثة أقاليم وهي (إقليم الفلانك والوالون وبروكسل) والحدود بين هذه المجتمعات والاقاليم التي رسمت عام 1960 هي غير متماثلة فهناك أربعة مناطق لغوية مع أنظمة لغوية مختلفة وهي أنظمة أحادية اللغة كما هو الحال مع اللغة الهولندية في إقليم الفلاندر واللغة الفرنسية في إقليم والون واللغة الالمانية في بعض مناطق إقليم والون . النظام الاخر هو ثنائي اللغة كما هو الحال في العاصمة بروكسل ، الدولة الفيدرالية التي تتألف من هذه المجتمعات والاقاليم هي متساوية أمام القانون ولها حق مناقشة قضايا العلاقات الخارجية والدفاع والعدل وبعض من

قضايا الصحة والسياسية المالية . ولكل إقليم من هذه الاقاليم له برلمانها حكومتها تمكنت عبر التاريخ من الحصول على مزيد من السلطات والحكم الذاتي .

أما المستوى المتوسط فإنه يتألف من 10 مقاطعات ويلاحظ أن إقليم بروكسل لايقسم الى مقاطعات ، وبلجيكا لها أيضا 208 ولاية وهذا المستوى الاداري له دور فعال في عملية الانتخابات . أما المستوى الاخير وهو المستوى الادنى فإنه يتألف من المجالس البلدية والتي عددها 589 وهذه المجالس تلعب دور كبير في عملية الانتخابات المحلية .⁷

ومؤسسات النظام السياسي البلجيكي تعكس هي ايضا تسويات لغوية وهياكل فيدرالية معقدة نوعا ما . فمجلس النواب يتألف من 150 نائب ينتخبون لمدة أربعة سنوات 88 من النواب هم يمثلون الناطقين باللغة الهولندية و62 للناطقين باللغة الفرنسية أما الناطقين باللغة الالمانية فأن دائرتهم الانتخابية مع اقليم والون أي مع الناطقين بالفرنسية .أما عدد الممثلين في مجلس الشيوخ فهم 71 منهم من ينتخبون بشكل مباشر وعددهم 40 تكون حصة الناطقين بالهولندية 25 أما الناطقين بالفرنسية فعددهم 15 . بالاضافة الى الانتخاب المباشر ، يتم تسمية 21 عضوا لمجلس الشيوخ من قبل برلمانات المجتمعات الثلاثة فستكون حصة برلمان إقليم الفلاندر 10 ومثل هذا العدد لبرلمان إقليم والون أما برلمان إقليم الناطقين بالالمانية فيرشحون شخص واحد لمجلس الشيوخ ، أما العدد المتبقي من أعضاء مجلس الشيوخ وهم 10 فيتم اختيارهم عن طريق أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين والذين تمت تسميتهم من المجتمعات اللغوية الثلاث .⁸

أما الاحزاب السياسية فهي أيضا تقوم على أسس لغوية ولكن الثابت فيها هو وجود أشكال الاحزاب (الديمقراطي - المسيحي و اللبرالي والديمقراطي الاجتماعي وينفصل عن هذه المجاميع الثلاث الاحزاب السياسية ضمن حدودها اللغوية . وخلال الاعوام 1968 و 1978 ظهرت أحزاب جيدة أنبتت من مجتمع الفلامنك وظهرت كأنعكاس لمسألة الحدود والخلافات اللغوية ، فالاحزاب السياسية للفلامنك هي :

1. حزب الفلامنك اللبرالي .

2.حزب الفلامنك الاشتراكي

3. الحزب الديمقراطي - المسيحي

4 الحزب اللبرالي المستقل

5. حزب اللغة

6. حزب اليمين فالمرز بليك *

كما قامت العديد من الاحزاب أستنادا الى أسس أيديولوجية غير لغوية مثل حزب الاتحاد الديمقراطي الذي يطالب بالغاء الضرائب على الاجور والدعوة الى سياسية نقدية صحيحة ، كما تأسست الجبهة الفرانكفونية عام 1964 وكذلك تأسس الحزب الشيوعي البلجيكي عام 1921 بعد أنشاقه عن الحزب الاشتراكي البلجيكي . ومن الاحزاب الاخرى أيضا حزب الخضر وأنصار البيئة⁹

أما أحزاب الاحزاب السياسية للناطقين بالفرنسية فهي :

1. الحزب الاشتراكي
2. الحزب الليبرالي
3. الحزب الديمقراطي المسيحي
4. حزب الخضر
5. الحزب القومي التقدمي (يمين متطرف)

بالاضافة الى هذه الاحزاب هناك أحزاب للناطقين بالالمانية الا أنها لا تلعب دور مهم في المؤسسات الفيدرالية .¹⁰

وهناك تقليد دأبت عليه السياسية في بلجيكا بعد كل انتخابات وهي (حكومة الائتلاف) التي تظهر على المستويين الفيدرالي والاقليمي ، وبالغالب حكومة الائتلاف على الجانب الفيدرالي تتكون من اتحاد أحزاب ناطقة بالهولندية مع احزاب ناطقة بالفرنسية . الحكومة الحالية وفقا لانتخابات 2010 تضم ستة أحزاب من الفلامنكيين والفرانكفونيين.

المبحث الثاني: الانفصاليون الفلامنك ونجاحهم التاريخي في الانتخابات

لقد واجهت الحكومات البلجيكية المتعاقبة خلافات أثنية بين الفلامنك والوالون ، اذ أدت هذه الخلافات الى أستقالة الحكومة عام 2009 بعدما قدم رئيس الوزراء البلجيكي آنذاك (أيف ليترم) استقالته الى الملك اليرت الثاني ولم تنجح المحاولات من عدة أحزاب التي تشترك في الائتلاف الحكومي من حل الازمة السياسية لأكثر من ستة أشهر . فالخلاف تصاعد عندما طالب الفلامنك بمنحهم مزيدا من السلطات السياسية والادارية والاقتصادية هذه المطالب التي تمحوت حول منح أستقلال ذاتي أكبر للاقاليم عدها الوالون بداية النهاية لدولة بلجيكا.

وغالبا ما كانت الخلافات السياسية والاقتصادية بين الاقاليم في بلجيكا تلقي بضلالها على تشكيل الحكومات في بلجيكا فقد شهدت بلجيكا خلال المدة من 2007 ولغاية 2010 أربع حكومات وثلاثة

رؤساء بل أن بلجيكا وفي انتخاباتها الاخيرة أستغرقت 18 شهراً لكي ترى حكومتها النور كل ذلك يعود الى الخلافات اللغوية والطائفية وتباين المواقف بين الاحزاب حول خطط الاصلاح.¹¹

انتخابات حزيران عام 2010 أظهرت فوزاً تاريخياً للتحالف الفلامنكي الجديد New Flemish (NVA) alliance) أذ تمكن هذا التحالف بزعماء (بارت دي فيفر) من الحصول على 27 مقعداً في البرلمان من أصل 150 مقعداً أي ما يقارب 28% بعد أن قد حقق في انتخابات 2003 ما يناهز 3% ، وبذلك حقق هذا التحالف فوزاً كاسحاً على منافسية في حين لم تتحج الاحزاب التقليدية الثلاث وهم الحزب المسيحي الديمقراطي والاشتراكيون والليبراليون من جمع نصف أصوات الفلامنك ، أما الحزب الاشتراكي الذي ضم الناطقين بالفرنسية فقد تمكن من الحصول على 26 مقعد بعد فوزه في إقليم والونيا الجنوبي ، في حين خسر الحزب المسيحي الديمقراطي 6 مقاعد الـ 23 التي كانت بحوزته في البرلمان السابق وهي أكبر خساره لتاريخ هذا الحزب* .¹²

وكان زعيم التحالف الفلامنكي (بارت دي فيفر) قد تطرق قبل الانتخابات الى موضوعين يعتبران من المحرمات بنظر الفرانكفونيين وهي الغاء منطقة بروكسل ووضع حد لنظام الضمان الاجتماعي الموحد. الامر الذي جعل الازمة السياسية بعد انتخابات حزيران 2010 تكون الاطول زمناً في تاريخ المملكة البلجيكية . أذ رفض زعيم التحالف الفلامنكي (بارت دي فيفر) التفاوض مع (أيليودي ريبو) المكلف بتشكيل الحكومة معتبراً ان مسودة الاتفاق على المستقبل الحكومي غير كافية .

الخلافات بين الاطراف السياسية تمحوت على رؤية هذه الاطراف للاصلاح أذ طالب الفريق الشمالي بتصحيح الوضعية الإدارية لضواحي مدينة بروكسل، وتحقيق مزيد من الاستقلالية للمناطق والأقاليم، خصوصاً بما يتعلق بالضمان الصحي والشرطة والتكافل الاجتماعي، وكذلك تقليص الموازنة العامة عن طريق خفض النفقات. وفي المقابل طالب الجنوبيون بالحفاظ على حقوق الناطقين بالفرنسية القاطنين في ضواحي مدينة بروكسل، كما يرون ضرورة عدم المساس بصلاحيات الدولة الفيدرالية في الكثير من المجالات الحيوية كالصحة.¹³

وبعد سلسلة من مفاوضات طويلة فازت الحكومة البلجيكية بثقة 89 نائباً في البرلمان مقابل معارضة 54 وضمت الحكومة الجديدة التي يرأسها الاشتراكي (اليو دي ريبو)* ستة أحزاب من القسمين الرئيسيين في البلاد الفلامنكيين والفرانكفونيين وضمت الحكومة 18 وزيراً بينهم 6 سيدات، منهن سيدتان في منصب نائب رئيس الحكومة، أسندت لهن مناصب وزارية مهمة كالدخالية والعدل والعمل والشؤون الاجتماعية والصحة وسياسة اللجوء والهجرة، كما اختيرت سيدة للرئاسة مجلس الشيوخ البلجيكي.¹⁴

وبصعود الساعين دوما الى مزيد من الصلاحيات لأقليمهم وهم الفلامنك والذين هددوا مرار بأعلان أنقسام في حال عدم تلبية مطالبهم ، بدأت بلجيكا مرحلة جديدة تتمثل بتعزيز الانقسام اللغوي والحضاري بين المكونات . فأغلب سكان الفلامنك المقيمين في بلجيكا والذين يقدر عددهم بـ 15 % يخضعون لسلطة بروكسل ، وهذا ما لايرغب به الفلامنك .

ومع صعود الانفصاليين بدأت التوقعات لمستقبل بلجيكا فهناك من يرى بأن أختفاء بلجيكا كدولة أصبح أمر واردا باتجاه ظهور دولتين الاولى والوالون والثانية الفلاندر، وهناك من يرى بأن هناك احتمالية ظهور بلجيكا على شكل كونفديلات وهذا الاحتمال يرفضه بشدة أولئك المتخوفين على الوحدة الاقتصادية والمالية للدولة ، الا أن هذا الاحتمال سيبقى بلجيكا رسميا على الاقل دولة موحدة .¹⁵

تاريخيا شهدت بلجيكا صراع من أجل اللغة بين الفلامنك والناطقين بالفرنسية ، وكانت اللغة الفرنسية هي لغة الطبقة الحاكمة ومع الاصلاحات الدستورية بين عامي 1970 و 1980 التي قسمت بلجيكا الى معيارين الاول لغوي ويضم (الناطقين بالفرنسية والناطقين بالهولندية) والمعيار الاخر هو الاقليمي الذي قسم بلجيكا الى ثلاثة أقسام هي والوالون والفلاندر وبروكسل

وبالانتقال الى المجتمع الفلامنكي فإنه يقسم أيضا الى المقيمين في الفلاندر والمقيمين في بلجيكا أما مجتمع والوالون المتحدثين بالفرنسية فإنه مقسم الى المقيمين في والوالون ماعدا الناطقين بالالمانية والمتواجدين في بروكسل .¹⁶

وبذلك فإن الصراع اللغوي ساهم في أعاقه تعزيز أجواء التسامح بين الاطراف ولعل ثنائية اللغة في كل أقاليم بلجيكا عززت باتجاه ان يحاول كل مكون ان يثبت وجوده وبالتالي يحاول فرض سطوته التي تترجم الى المطالبة بمزيد من الاستقلال للاقاليم .

لقد حاولت بلجيا ومعها لجان الاتحاد الاوربي حل قضية النزاع اللغوي في بلجيكا ومحاولة تحديد من هي الاقلية ودعوة بلجيكا للحفاظ على لغة الاقليات وثقافتهم .وبالفعل وقعت بلجيكا في 30 تموز عام 2001 إعلان حماية الاقليات بعد تقرير (لجنة فنييس) الذي أوضح بأن هناك مستويات لتحديد الاقليات اللغوية الاول أشار الى وجود أقلية لغوية المانية في إقليم والوالون والمستوى الثاني أوضح أن الناطقين بالفرنسية يمكن اعتبارهم أقلية في المناطق الهولندية وهي الفلاندر وهناك أقلية هولندية في مناطق والوالون * .¹⁷

أما الاقلية اللغوية الالمانية والتي منح الحكم الداخلي لها في عام 1973، ولها برلمانها الخاص في يوبن وتسيطر على المسائل اللغوية والثقافية ويشرف برلمانها على الحكومة الاقليمية، وتتبنى قرارات للمجتمع الناطقة بالالمانية. وتنظم قضايا التعليم والصحة والعمل. وعلى الرغم من هذا الحكم الذاتي الا

أن المنطقة لا تزال جزءا من والونيا الناطقة بالفرنسية، وتقع في مقاطعة لياج، ويتم الاحتفاظ بها لذلك تحت برلمان والون.¹⁸

وبذلك فإن ما يطلق عليه بالحرب اللغوية في بلجيكا حاضرة دائما في المشهد السياسي البلجيكي مما دفع الى تشكيل اللجنة المشرفة اللغوية الدائمة (Permanent Commission for Language Supervision) وهي هيئة استشارية هدفها النظر والتحقيق في قضايا الانتهاكات اللغوية لأي هيئة أدراية في البلاد ، الهيئة تتألف من أعضاء من الفلاندر والوالون ويجتمعون بشكل مشترك في القضايا الحساسة التي تتعلق بالوحدات الادارية الـ 27 أي التي تتعلق بالاقليات الفرنسية في أقاليم الفلامنك أو بالاقليات الهولندية في أقاليم والون .

الخاتمة :

مع وصول التحالف الفلامنكي الجديد الى السلطة ، ثمة تساؤلات عديدة حول مستقبل بلجيكا ، فهل ستشهد مزيداً من الانقسامات التي تستند أختلافات لغوية وهل سيكون بالامكان أن يشهد المستقبل ظهور دويلات بسيادة تامة تستند ايضا الى العنصر اللغوي .

النظام السياسي في بلجيكا رغم أستناده بكل تشكيلاته على مبدأ مراعاة الاختلاف اللغوي بين المجتمعات الثلاث ، الا انه في الوقت ذاته يسعى بين الفترة والآخرى الى خلق إصلاحات تساهم في منح المجتمعات من الناطقين (بالفرنسية والهولندية والالمانية) المزيد من الصلاحيات لاسيما المتعلقة بالجوانب الثقافية ، هذه الاصلاحات أمتدت أيضا الى الاقليات التي تعيش في الاقاليم التي تختلف عنها في اللغة كما هو الحال مع وجود أقلية فرنسية في إقليم الفلاندر المتحدث بالهولندية .

فالاقليات اللغوية محمية بمختلف الاليات ، ففي إقليم والون الاقلية الالمانية لها برلمانها وحكومتها المسؤولة أداريا عن التعليم في المدارس والسياحة ووسائل الاعلام ، وكذلك الحال في إقليم الفلاندر فالست بلديات المحاذية لأقليم العاصمة بروكسل يتمتع الناطقون باللغة الفرنسية بنفس المميزات كونهم يمثلون نسبة كبيرة في المجتمع المحلي . وبالرغم من قلة عدد الناطقين باللغة الالمانية في إقليم بروكسل الا أنهم يتمتعون بالحقوق السياسية والمتضمنه اختيار نواب لهم في برلمان بروكسل ولهم حق الاحتفال باليوم الوطني والذي يصادف 15 من نوفمبر وهو اليوم الذي أصدرت فيه الحكومة الفيدرالية مرسوم بأن الاقلية الالمانية متساوية بالحقوق مع المجتمعات الاخرى في بلجيكا .

وعلى الرغم من توقيع بلجيكا في 2001 على إطار عمل يختص بحماية الاقليات ، الا ان هناك من يرى بأن هذه خطوة غير كافية كون بلجيكا لم تصادق على هذا الاعلان بسبب الخلافات بين الناطقين بالهولندية في الشمال والناطقين بالفرنسية في الجنوب . فهو بحاجة الى إعادة تشريع في المؤسسات الدستورية للاقاليم.

وبالرغم من الخلافات اللغوية والتي دفعت العديد من الحكومات البلجيكية المتعاقبة الى الاستقالة لعدم قابليتها عن خلق توازنات بين الاطراف ، الا ان شكل النظام رغم التقسيمات اللغوية لا يسمح بأي حزب من أن يتفرد بالسلطة فالشكل الائتلافي هو السائد دوما ، فبالرغم من صعود تيارات تطالب بالانفصال الا انها تشترك في الحكومة مع تيارات وأحزاب أخرى يكون من الصعب تحقيق أحلام الانفصاليين في ظل الحكومة الائتلافية.

1 Belgium: society, character and culture, <http://www.hrwf.net/p44>.

2 <http://www.foreignaffairs.com/articles/70483/henri-rolin/the-constitutional-crisis-in-belgium> The Constitutional Crisis in Belgium

3 Ibid.

4 Willy Faute, Human rights without frontiers, Linguistic Diversity and linguistic Minority Issues in Belgium. <http://www.willyfautre.org>.p 12-15

5 Ibid.20

6 <http://conventions.coe.int/Treaty/Commun/ListeDeclarations.asp?NT=157&CM=8&DF=08/02/05&CL=ENG&VL=>

7 KINGDOM OF BELGIUM FEDERAL ELECTIONS 10 June 2007, Office for Democratic Institutions and Human Rights, p10-12

8 Ibid, p25.

9 فراس عبد الكريم محمد، النظم السياسية لدول البيلونكس (بلجيكا - هولندا - لوكسمبورغ) رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية، 2008، ص 67

10 Ibid, p 34.

**بدأت أحزاب اليمين في بلجيكا بالظهور بشكل قوي في عام 1980 ووقفت بالضد من سياسيات الهجرة. وفي عام 2004 أقرت المحكمة العليا في بلجيكا حظر حزب فلانس بلوك بتهمة أنتهاك القوانين التي تقف بالضد من العنصرية وكان هذا الحزب قد حقق نتائج جيدة في انتخابات 1999 و 2003، وكمحاوله للخروج من هذا الاجراء قام اعضاء هذا الحزب بتشكيل حزب جديد وهو فلانك بلينك والذي يعني (مصالح الفلانك) هذا الحزب يدعو الى تاسيس جمهورية الفلانك المستقلة .

11 Party supporting Belgian division claims election victory. www.dw-world.com/568908.html.

12 Belgian separatist party wins election. www.dw-world.com/889119.html.

• لم ترحب معظم الصحف الاوربية بهذه النتائج فقد حذرت صحيفة الموندو من أن هذا الفوز الانتخابي (بيعت الدوار في أوربا برمتها) كما كتبت صحيفة دي فليت الالمانية ان "الانتخابات التشريعية تزيد من أنقسام بلجيكا " . أنظر ملغضة سياسية بعد فوز التحالف الفلمنكي في الانتخابات البلجيكية - www.dw-world.de/content/9799/0568379700.html

13 الشرق الاوسط ، العدد 11911 في 9 يوليو 2011

14 <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=html>

• اليو دي روبرو 60 عاما هو أول رئيس حكومة فرانكفوني في بلجيكا منذ أكثر من ثلاثة عقود ، كما أنها أول مرة يتولى فيها هذا المنصب اشتراكي منذ عام 1974 .

15 Jean Beaufays, A dualist political system, bicomunal societies and polities oxford university press. www.jstor.org/stable/3330461.

¹⁶ Opp.cit. p60

¹⁷ NATIONAL MINORITIES IN BELGIUM, Warsaw, 30 September 2009.

<http://www.hrwf.net/>

برزت العديد من الخلافات اللغوية التي أنعكست على الحياة السياسية ففي عام 2006 وتحديدا في انتخابات رؤساء البلديات لأقليم الفلاندرتم إرسال أوراق الانتخابات باللغتين الهولندية والفرنسية الامر الذي دفع حكومة اقليم الفلاندر رفض الاعتراف بالنتائج ورأت أن أوراق الانتخابات كانت خرقا لغويا في الاقليم ، كون اللغة الرسمية للاقليم هي [http://www.venice.coe.int/docs/2002/CDL\(2002\)021rev-e.pdf](http://www.venice.coe.int/docs/2002/CDL(2002)021rev-e.pdf) الهولندية .أنظر :

¹⁸ Belgium: society, character and culture, <http://www.hrwf.net/p 60-66>

المصادر

أولا : الاطاريح الجامعية

1. فراس عبد الكريم محمد ،النظم السياسية لدول البيلونكس (بلجيكا - هولندا - لوكسمبورغ) رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية ، 2008 .

ثانيا : الانترنت

Party supporting Belgian division claims election victory.www.dw-world-568908.html.

Belgian separatist party wins election.www.dw-world-nonus-889119.html.

1. معلضة سياسية بعد فوز التحالف الفلمنكي في الانتخابات البلجيكية-www.dw-world.de.content/9799/0568379700.html.

2. <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=html>

3. Jean Beaufays, A dualist political system, bicomunal societies and polities oxford university press. www.jstor.org/stable/3330461

4. <http://www.hrwf.net/>

5. [http://www.venice.coe.int/docs/2002/CDL\(2002\)021rev-e.pdf](http://www.venice.coe.int/docs/2002/CDL(2002)021rev-e.pdf)

6. <http://www.foreignaffairs.com/articles/70483/henri-rolin/the-constitutional-crisis-in-belgium> The Constitutional Crisis in Belgium

7. Willy Faute, Human rights without frontiers, Linguistic Diversity and linguistic Minority Issues in Belgium. <http://www.willyfautre.org>

8. <http://conventions.coe.int/Treaty/Commun/ListeDeclarations.asp?NT=157&CM=8&DF=08/02/05&CL=ENG&VL=>

ثالثا : الصحف

1. الشرق الاوسط ، العدد 11911 في 9 يوليو 2011

رابعا : التقارير والبيانات

1. KINGDOM OF BELGIUM FEDERAL ELECTIONS 10 June 2007, Office for

Democratic Institutions and Human Rights Warsaw 21 May 2007.



تاريخ استلام البحث 26 / 4 / 2022

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 26 / 6 / 2022

رقم الابداع الوطني / 2019 / 2375

تنامي العنف ضد المرأة أثر جائحة كورونا

The increase in violence against women due to the Corona pandemic

م.م . مها قيس جابر

Assistant teacher . Maha Qais Jaber

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad

mhaqys428@gmail.com

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

يعد العنف من الظواهر المرافقة للوجود الانساني، والعنف هو التهديد الذي يلحق الضرر بالمجتمع وبناءه المختلفة، فضلاً عن دور البيئة في إكساب الشخصية الفردية أو الجماعية صفة العدوانية، ومؤثرات البيئة المحيطة بالفرد الى جانب العوامل الاقتصادية ودور النظام الاجتماعي-الاقتصادي القائم على العنف واتساع الفوارق في انتاج العنف. ويمكن ان يتحول العنف من سلوك وفعل الى ظاهرة حينما يتسم بالعمومية والتوسع. فالتكرار في هذا السلوك المادي سمة اساسية في بلورة الظاهرة. كما تتخذ الظاهرة طابعها من اللحظة التي يهدد معها العنف المجتمع، حينما يبدأ الإنقلاب من الضوابط والقواعد التي قام عليها المجتمع نفسه، من التعايش والاندماج والتشارك القائم على التعددية والتنوع المنسجم.

الكلمات المفتاحية: "المرأة"، "العنف"، "المجتمع"، "العراق"

Abstract

Violence is one of the phenomena accompanying human existence. Violence is a threat to society and its various structures. It can be transformed from behavior and action into a phenomenon when it is characterized by generality and expansion. The phenomenon takes its character from the moment that violence threatens society. The coup of coexistence, integration and sharing.

Key words: " Women" ، "Violence" ، "society" ، "Iraq"

المقدمة

يعد العنف من الظواهر المرافقة للوجود الانساني، والعنف هو التهديد الذي يلحق الضرر بالمجتمع وبناءه المختلفة، فضلاً عن دور البيئة في إكساب الشخصية الفردية أو الجماعية صفة العدوانية، ومؤثرات البيئة المحيطة بالفرد الى جانب العوامل الاقتصادية ودور النظام الاجتماعي-الاقتصادي القائم على العنف واتساع الفوارق في انتاج العنف. ويمكن ان يتحول العنف من سلوك وفعل الى ظاهرة حينما يتسم بالعمومية والتوسع. فالتكرار في هذا السلوك المادي سمة اساسية في بلورة الظاهرة. كما تتخذ الظاهرة

طابعها من اللحظة التي يهدد معها العنف المجتمع، حينما يبدأ الانقلاب من الضوابط والقواعد التي قام عليها المجتمع نفسه، من التعايش والاندماج والتشارك القائم على التعددية والتنوع المنسجم.

فالعنف هو كل اعمال التمزيق والتدمير والأضرار التي يكون غرضها، واختيار أهدافها أو ضحاياها، والظروف المحيطة بها، وانجازها وآثارها ذات دلالات سياسية، أي انها تنحو الى تغيير سلوك الآخرين في موقف تساومي له آثاره على النظام الاجتماعي. وتختلف مظاهر العنف السياسي ما بين اللجوء الى السلاح، واعمال التمرد، والاضطرابات العامة، والاعتقالات السياسية، والعصيان والانقلابات العسكرية، وللعنف السياسي علاقة بالايديولوجية السياسية السائدة في العمل السياسي.

وتبرز اهمية البحث في تفسير ظاهرة العنف ضد المرأة حيث تتعدد المداخل وتنوع ، إلا أنه لا يمكن النظر إليها من زاوية واحدة، فالظاهرة معقدة ومتشابكة الأمر الذي يتطلب الوقوف على مختلف المتغيرات المرتبطة بها، والمؤثرة فيها. إلا أن أهم عامل يكمن في تأثير أساليب التنشئة الاجتماعية على ظاهرة العنف، وخاصة العنف ضد المرأة.

أما مشكلة البحث فتتعلق من ضرورة إعادة النظر في الأساليب التربوية بما يتماشى وفق الحقوق الإنسانية لكل فرد مهما كان جنسه، ولن يتم ذلك إلا من خلال صياغة مفاهيم وأساليب تربوية تعزز مكانة كل فرد في الحياة الاجتماعية سوى كان ذكراً أو أنثى، ونشر ثقافة السلم والأخوة والرأفة بين الأفراد حتى تساهم المرأة والرجل في بناء الحضارة الإنسانية.

وينطلق البحث من فرضية تأثير جائحة كورونا في تزايد العنف ضد المرأة في هذه المرحلة وبشكل اثار الكثير من التساؤل حول اشكالية ودوافعه المختلفة. وذلك من خلال المنهج الوصفي والرؤية المقارنة لدراسة الموضوع. ومحاولة اثبات فرضية البحث من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : المفاهيم والتعريفات

1 - مفهوم العنف: إن مفهوم العنف يعني باللغة الفرنسية Violenta وهي كلمة لاتينية تنحدر من لفظ Violence، التي تعني ينتهك أو يؤذي أو يغتصب، وهو استخدام الضغط أو القوة استخداماً غير مشروع . وقد ورد هذا اللفظ في معجم "المورد" الذي يشير إلى أن كلمة عنف تدل على عدة معاني ودلالات، فهي تعني "أذى، اغتصاب، شدة ، قسوة" بمعنى سلوك عدواني يقوم على القوة والقهر بوجه لفرد أو مجموعة أفراد. أما المعجم النقدي لعلم الاجتماع يصف العنف بأنه "سلوك لا عقلائي، يعود أصله إلى مركب من الميول والمصالح المتخاصمة التي تسبب إلى حد ما انحلال المجموعة نفسها، وأنه في كثير من الحالات سلوك قمعي، ومتلازم مع عملية اختلال النظام" ، وللعنف صور وأشكال

متعددة، منه ماهو ظاهر مثل العنف الجسدي كالضرب والجرح المتعمد، ومنه ماهو لفظي كالسب والشتم والإهانة، وهناك نوع ثالث، وهو الأخطر والمعروف بالعنف الرمزي.

وإذا كانت المرأة هي المخلوق الضعيف الخاضع كما تصورها الثقافة الاجتماعية، فعليها تقع كل الممارسات العدوانية ألا إنسانية. ومن ثم يمكن اعتبار العنف ضد المرأة جزء من العنف العام.⁽¹⁾

يعد العنف من الظواهر المرافقة للوجود الانساني، والعنف هو التهديد الذي يلحق الضرر بالمجتمع وبناءه المختلفة، فضلاً عن دور البيئة في إكساب الشخصية الفردية أو الجماعية صفة العدوانية، ومؤثرات البيئة المحيطة بالفرد الى جانب العوامل الاقتصادية ودور النظام الاجتماعي - الاقتصادي القائم على العنف واتساع الفوارق في انتاج العنف. ويمكن ان يتحول العنف من سلوك وفعل الى ظاهرة حينما يتسم بالعمومية والتوسع. فالتكرار في هذا السلوك المادي سمة اساسية في بلورة الظاهرة. كما تتخذ الظاهرة طابعها من اللحظة التي يهدد معها العنف المجتمع، حينما يبدأ الانقلاب من الضوابط والقواعد التي قام عليها المجتمع نفسه، من التعايش والاندماج والتشارك القائم على التعددية والتنوع المنسجم.⁽²⁾

ويعرف العنف في اللغة بأنه ضد الرفق، وعنفوان الشيء: أوله، وهو في عنفوان شبابه: أي قوته، وعنفه تعنيفاً: لامه وعتب عليه. فالعنف يتمثل في استخدام القوة القولية، والفعلية ضد الآخر. وهناك من يربط العنف بالشدة وعدم الرفق أي القوة. وفي الاطار القانوني هناك نظريتان، التقليدية والتي تأخذ بالقوة المادية وترتكز على ممارسة القوة الجسدية. والحديثة وتأخذ بالضغط والاكراه الارادي من دون التركيز على الوسيلة، وانما على نتيجة متمثلة في إجبار ارادة الآخر بوسائل معينة على الاتيان بتصرف معين.⁽³⁾ ويعرف العنف بأنه سلوك يقترن بالمس بالآخر، وهذا المس يمكن ان يكون جسمانياً أو نفسياً، والعنف سلوك له مظاهر مصرح بها من رأي أو ما يمارس من سلوك ظاهر مجرد أو محتمل ولذلك اسباب متعددة.⁽⁴⁾

وتقترن السياسة بالعنف بعنصريه المادي والمعنوي، كما انها مقرونة دائماً بالاستيلاء على السلطة أو ممارستها، لذلك فان كل إجبار هو عنف، فالعنف هو كل الاعمال التمزيق والتدمير والأضرار التي يكون غرضها، واختيار أهدافها أو ضحاياها، والظروف المحيطة بها، وانجازها وآثارها ذات دلالات سياسية، أي انها تنحو الى تغيير سلوك الآخرين في موقف تساومي له آثاره على النظام الاجتماعي. وتختلف مظاهر العنف السياسي ما بين اللجوء الى السلاح، واعمال التمرد، والاضطرابات العامة، والاعتقالات السياسية، والعصيان والانقلابات العسكرية، وللعنف السياسي علاقة بالايديولوجية السياسية السائدة في العمل السياسي. وهناك عوامل عديدة تدفع نحو ظاهرة العنف السياسي، من بينها العوامل البنيوية، والاستلاب السياسي، والحرمان، وعوامل عملية، ايديولوجية، وعوامل مادية، وتقاليد المجتمع، فضلاً عن اشكاله المختلفة على المستوى الوطني، أو على المستوى الدولي الذي يطلق عليه صفة الإرهاب.⁽⁵⁾

2- العنف ضد المرأة: وهو عبارة عن " سوء معاملة المرأة، يتجسد في سلوك عدواني ضدها يقوم به في كثير من الأحيان الزوج أو الأب أو الأخ أو أحد الأقارب، وحتى يمكن أن يقوم به شخص غريب، ويلحق بها ضررا ماديا كالضرب والجرح والحرق والاعتصاب أو ضررا معنويا كالإهانة والشتم والسب والتحقير أو كليهما معا.

3- انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة: وهي من أخطر الآفات الاجتماعية الراهنة التي تجتاح أغلب مجتمعات العالم بصفة عامة، ومجتمعات العالم الثالث بصفة خاصة، ولعل من أهم المؤشرات التي تعكس درجة خطورة هذه الظاهرة هي تزايدها وانتشارها على نطاق واسع وفي شتى انحاء العالم، فلقد ازداد انتشار السلوك العدواني في كثير من مجتمعات العالم ولاسيما في مجتمعات العالم الثالث وصار العنف ضد المرأة ظاهرة اجتماعية يعكس الجانب الانحرافي المهدد للبنية الاجتماعية للأسرة وللمجتمع، وبالنظر لما تلحقه هذه الظاهرة من أضرار جسمية ونفسية واجتماعية للمعتدى عليه، لم تعد ظاهرة العنف ضد المرأة ظاهرة فردية فحسب، بل أصبحت ظاهرة اجتماعية تهدد أمن واستقرار المجتمع على حد سواء.

لقد أوضحت التقارير الرسمية أن ظاهرة العنف ضد المرأة في تنامي مستمر، ففي إحصائيات تقدمت بها منظمة الصحة العالمية أنه من بين كل ثلاث نسوة في العالم تتعرض واحدة على الأقل في حياتها للضرب أو الإكراه على الجماع أو لصنوف أخرى من الاعتداء والإيذاء، وتشير آخر الدراسات أن العنف ضد المرأة صار الأسلوب الأكثر انتشارا للتعامل معها، ففي الأردن تشكل نسبة 47% من النساء يتعرضن للضرب بصورة دائمة، 95% من ضحايا العنف في فرنسا، و 8 نساء من 10 ضحايا العنف في الهند⁽⁶⁾. وإذا كان العنف ضد المرأة منتشرا في جميع أنحاء العالم، فإن الأمر خطير يستدعي مراجعة حقيقية لبنية العلاقات الاجتماعية السائدة بين الرجال والنساء.

على غرار هذه الدول فإن الجزائر كذلك تعرف تزييدا وانتشارا واسعا لظاهرة العنف ضد المرأة. فعلى الرغم من أن سلوك العنف غير مقبول يتنافى مع القيم الروحية والإسلامية، إلا أن الأبحاث والدراسات تؤكد تنامي هذه الظاهرة وتفشيها بطريقة مقلقة ومخيفة. فقد قامت الوزارة المكلفة بشؤون الأسرة وقضايا المرأة بدراسة حول العنف ضد المرأة في الجزائر، وأسفرت نتائج التقرير النهائي إلى أن امرأة من كل 10 نساء تتعرض للضرب المبرح يوميا في البلاد وتتراوح أعمارهن بين 19 و64 عاما.

وأمام تفاقم هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة واستفحالها غدا الاهتمام بها أمرا مؤكدا نظرا لما يترتب عليها من آثار مدمرة على المستويين الفردي والاجتماعي، وفي هذا السياق يحاول العلماء على اختلاف تخصصاتهم تقديم تحليل وتفسير لفهم ظاهرة العنف، وخاصة العنف ضد المرأة، لأن معرفة الأسباب

يساعد لا محالة في إيجاد حلول لهذه الظاهرة الخطيرة فما هي إذاً مختلف المقاربات السوسيلوجية المفسرة لظاهرة العنف ضد المرأة؟

4-المقاربات السوسيلوجية: حاول كثير من الباحثين الاجتماعيين إيجاد تفسير لظاهرة العنف بشكل عام، والعنف ضد المرأة بشكل خاص، وقد أفرزت محاولاتهم الكثير من وجهات النظر المختلفة والمتكاملة في نفس الوقت، ويمكن تصنيف هذه المحاولات إلى ثلاثة مداخل أساسية-(7)

أولاً: المدخل البيولوجي: يحاول أصحاب هذا المدخل إرجاع سلوك العنف إلى عوامل بيولوجية بحتة، حيث يرون أن الرجل بطبيعته التكوينية والبيولوجية يميل أكثر إلى استخدام العنف، وهذا ناتج عن زيادة في مستوى هرمون التستوسترون-testostérone- عند الرجل.ويقر أصحاب هذا المدخل أن الرجل يولد عنيف بطبعه بسبب التركيبة الفسيولوجية، ومن ثم يمارس العنف على غيره، وعلى المرأة بشكل خاص، فهذا المدخل يدعم فكرة ممارسة العنف ويبررها، على اعتبار أن الرجل يولد على هذه الفطرة، ومزود بهرمون تستوسترون، ومن ثم فإن التعاطي معها أمر طبيعي.(8)

وقد سادت هذه الفكرة طويلاً، وغذت الكثير من الأفكار والمعتقدات، وأصبحت شائعة في كل الأوساط، إلا أن البحث العلمي تطور في هذا المجال، وتمكنت الأبحاث والدراسات الطبية من الوصول إلى اكتشاف عدم وجود ارتباط بين سلوك العنف وبين زيادة مستوى هرمون التستوسترون، إن هذا المدخل تجاهل العوامل الثقافية والاجتماعية في تفسير ظاهرة العنف ضد المرأة، فالعنف كسلوك تتدخل فيه عوامل بيئية واجتماعية نطرحها فيما بعد.

ثانياً: المدخل السيكلوجي (النفسي): يذهب أصحاب هذا المدخل إلى تفسير ظاهرة العنف بإرجاعها إلى أسباب كامنة في شخصية الفرد، وليست خارجة عنه، ويؤكد أصحاب هذا المدخل أن الطفل يمر في حياته بتجارب قاسية، تولد لديه سلوكيات عدوانية لها تأثير هام على سلوكه في المستقبل، لتصبح هذه السلوكيات العدوانية -مع مرور الزمن جزءاً لا يتجزأ من شخصيته، ويرى أصحاب هذا المدخل أن السبب يعود في كثير من الأحيان إلى فقدان الطفل في المراحل الأولى من حياته الحب والحنان من طرف الوالدين، الأمر الذي يولد عنه سلوك عدواني يعوض من خلاله هذا النقص العاطفي، إذا فالتجربة غير السوية التي يمر بها الطفل هي أساس الانحراف، حيث تخلق لديه اضطراب واهتزاز في شخصيته.(9)

فالمرأة التي يمارس عليها العنف منذ الصغر يصبح لديها اعتقاداً أنها إنسان يستحق التصرف معه بالعنف، وتندعم هذه الفكرة من خلال الثقافة والمعتقدات السائدة، إلا أنه يمكن القول أن ممارسة العنف لا يرتبط في كل الأحوال باضطرابات في شخصية الفرد، فكثيراً ما تساندها ثقافة المجتمع ولا تقف ضدها،

من هنا فإن محاولة المدخلين السابقين في تفسير ظاهرة العنف ضد المرأة تبقى قاصرة ومنقوصة بسبب إهمالهما للعوامل الثقافية والاجتماعية التي تشكل أساس الفهم السوسيولوجي لظاهرة العنف ضد المرأة.

ثالثاً: المدخل الثقافي الاجتماعي: يؤكد أصحاب هذا المدخل أن الثقافة بكل عناصرها ومضامينها تحدد السمات الأساسية لأي مجتمع والثقافة السائدة فيه ، والتي تتسم بالتسلط والعنف، وهذه الثقافة تنتقل إلى الأفراد وإلى طريقة تفكيرهم، فيكتسبون عنها عن طريق مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية ووسائل الإعلام المختلفة، ويأتي على رأس هذه المؤسسات الأسرة، فالمدرسة ثم المجتمع الكبير، وتعد الأسرة كمؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية أول بيئة تستقبل الطفل، وأقوى بيئة في التأثير على حياته، وفي بناء وتكوين شخصيته وتشكيلها، وإذا كانت الأسرة تقوم بعملية الإعداد والتهيئة للحياة الاجتماعية ، فهي المسؤولة عن عمليات التلقين والتطبيع الاجتماعي للفرد، وهي المسؤولة كذلك عن نقل ثقافة العنف للأطفال، وفي هذا الصدد يرى "تالكوت بارسونز" أن الوالدين أثناء تفاعلها مع الطفل لا يقومان بأدوارها الشخصية، بل يؤديان أدواراً ينظمها المجتمع، كما لا يحكم سلوكهما قيم شخصية، بل يمثلان قيم المجتمع السائدة أثناء تفاعلها مع الطفل فإذا كان المجتمع يؤمن باختلاف أساليب التربية الموجهة للذكور، وأساليب التربية الموجهة للإناث، فإن عملية التنشئة الاجتماعية في هذه الحالة تتم وفق نمطين اجتماعيين مختلفين، فكثيراً ما تنظر للذكر بأنه الأقوى، وله حق التسلط، في حين أن الأنثى ينظر إليها على أنها الأضعف شأنًا، ومن ثم ينطبع سلوك كل منهما بطابع خاص، من هنا فإن استعمال العنف ضد المرأة يكمن في انتشار ثقافة العنف وقبولها من طرف المجتمع بمختلف مؤسساته، الأمر الذي يترتب عنه إعطاء حد أدنى من الشرعية لاستخدام العنف، وخاصة العنف ضد المرأة. (10)

في هذا السياق يذهب "M.A.STRAUSS-ستروس" إلى القول أنه يصبح هناك حداً أدنى من الاتفاق الضمني بين أفراد المجتمع على تأييد استخدام الأزواج للعنف مع زوجاتهم وفي هذه الحالة يكون المجتمع أكثر تسامحاً مع الذكر، الأمر الذي يرسخ هذا النمط في أذهان الناس ، وفي معتقداتهم وتصوراتهم.

بناء على ما سبق يرجع أصحاب هذا المدخل الثقافي الاجتماعي تفسير ظاهرة العنف ضد المرأة إلى انتشار ثقافة العنف وتدعيمها من طرف المجتمع عبر مؤسساته المختلفة فأسلوب التنشئة الاجتماعية هو الذي يمنح للرجل القوة وحق التسلط ، ويعد ذلك في تصورنا من أهم الأسباب الجوهرية المؤدية للعنف ضد المرأة .

من كل ما تقدم يمكن تصنيف المفاهيم التي ذكرت الى ثلاثة انواع من التعريفات: (11)

أ. التعريفات الدولية : وتتعلق بالتعريفات التي وردت في المواثيق والاتفاقات الدولية المختلفة. ب. التعريفات العامة: وتتعلق بالمصطلحات التي يستخدمها المختصون ومقدمو الخدمات عند التعامل مع حالات العنف ضد المرأة.

ج. التعريفات القانونية : وتتعلق هذه بتعريفات القوانين الوطنية المختلفة للجرائم الناتجة عن العنف ضد المرأة.

وسنحاول تلخيص أهمها فيما يلي:

1- التعريفات الدولية: عرفت منظمة الصحة العالمية في تقرير الصحة والعنف 2005 بأنه الاستعمال المتعمد للقوة الفيزيائية (المادية) أو القدرة سواء بالتهديد أو الاستعمال المادي الحقيقي ضد الذات أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة من الأشخاص أو المجتمع بحيث يؤدي إلى حدوث أو رجحان حدوث إصابة أو موت أو . إصابة نفسية أو سوء النماء أو الحرمان. وإن الاعتراف بمسألة العنف ضد المرأة والتمييز القائم ضدها مر بتطورات تاريخية مهمة، وما الاعتراف الدولي بهذه القضية إلا نتيجة لسنوات من العمل على جميع الأصعدة، ومن أهمها المؤتمرات الدولية ومواثيق الأمم المتحدة.

ولقد ركزت المبادرات المبكرة لمعالجة العنف ضد المرأة على الصعيد الدولي بالدرجة الأولى على الأسرة، إلا أن خطة العمل العالمية للمرأة التي اعتمدها المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة في مدينة مكسيكو في سنة 1975 م لفتت الانتباه إلى ضرورة وضع برامج تعليمية وطرق لحل النزاع العائلي تضمن الكرامة والمساواة والأمن لكل فرد من أفراد الأسرة، لكنها لم تشر بصراحة إلى العنف، غير أن محكمة المنظمات غير الحكومية التي عقدت بالتوازي مع المؤتمر في مدينة مكسيكو والمحكمة المعنية بالجرائم الموجهة ضد المرأة التي عقدت في بروكسيل عام 1976 م أبرزها أشكال من العنف ضد المرأة أكثر بكثير .

وقد اعتبر ميثاق الأمم المتحدة الذي اعتمد في " سان فرانسيسكو "في عام 1945 م أول معاهدة دولية تشير في عبارات محددة إلى تساوي الرجال والنساء في الحقوق.

كما أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 م رفضه التمييز على أساس الجنس في مادته الثانية، ورفضه للاسترقاق والاستعباد في المادة الرابعة، والتعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية في المادة الخامسة، وأشار في المادة رقم 16 إلى سن الزواج الذي هو سن البلوغ، والتساوي في الحقوق لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله. ونصت المادة الثانية عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ما يلي:

"لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات".

كما ربط المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان - والذي صدر عنه ما يعرف بإعلان وبرنامج عمل فيينا 1993 م بين العنف والتمييز ضد المرأة، الفقرة رقم 38 ، وبين أن مظاهر العنف تشمل المضايقة الجنسية، والاستغلال الجنسي، والتمييز القائم على الجنس والتعصب والتطرف، وقد جاءت الفقرة كما يلي "يشدد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بصفة خاصة على أهمية العمل من أجل القضاء على العنف ضد المرأة في الحياة العامة والخاصة، والقضاء على جميع أشكال المضايقة الجنسية والاستغلال والاتجار بالمرأة، والقضاء على التحيز القائم على الجنس في إقامة العدل، وإزالة أي تضارب يمكن أن ينشأ بين حقوق المرأة والآثار الضارة لبعض الممارسات التقليدية أو المتصلة كالعادات والتعصب الثقافي والتطرف الديني".

وأشارت وثيقة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين عام 1995 م "أن العنف ضد النساء هو أي عنف مرتبط بنوع الجنس يؤدي على الأرجح إلى وقوع ضرر جسدي أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة بما في ذلك التهديد بمثل تلك الأفعال تعسف سواء حدث ذلك في مكان عام أو في الحياة الخاصة".

ب- التعريفات العامة: اختلف مفهوم العنف ضد المرأة من قبل المؤسسات المختلفة، إلا أن الإعلان العالمي بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، هو التعريف الذي استندت إليه الاستراتيجية العربية لحماية المرأة من العنف في 2010 ، قد تمكن من تقديم مفهوم قد يكون شاملاً آخذاً بعين الاعتبار ما هو جوهري في التعريفات المتواجدة، حيث يعرف العنف ضد المرأة بأنه أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل، أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.

وقد حدد الإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة الصادر عن الأمم المتحدة DEVAW في المادة رقم 01 العنف ضد المرأة بأنه " أي اعتداء مبني على أساس الجنس يتسبب في إحداث إيذاء أو ألم جسدي أو نفسي للمرأة كما يشمل أيضاً التهديد بهذا الاعتداء أو الضغط أو الحرمان التعسفي للحرية، سواء حدث في إطار الحياة العامة أو الخاصة".

أشكال العنف : (12)

جاء في المادة رقم (2) أنه يفهم بالعنف ضد المرأة انه يشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

(أ) العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار الأسرة، بما في ذلك الضرب، والتعدي الجنسي على أطفال الأسرة من الإناث، والعنف المتصل بالمهر، واغتصاب الزوجة، وختان الإناث، وغيره من الممارسات التقليدية المؤذية للمرأة، والعنف غير الزوجي المرتبط بالاستغلال.

(ب) العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار المجتمع العام، بما في ذلك الاغتصاب، والتعدي الجنسي، والمضايقة الجنسية، والتخويف في مكان العمل وفي المؤسسات التعليمية وأي مكان آخر، والاتجار بالنساء وإجبارهن على البغاء. (ج) العنف البدني والجنسي والنفسي الذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه أينما وقع. وهذا التعريف يستخلص المعايير التالية:

-يقوم على أساس الجنس ولا يمكن أن انحرفا اجتماعيا كما يعتقد البعض

-يمارس في كل الفضاءات الخاصة من قبل أفراد العائلة، مثل: الأزواج، والآباء، والإخوة والأقارب. وفي المجال المهني من قبل الزملاء، والمديرين. وفي الفضاء العام من طرف ممثلي الدولة أو أي مواطن في الشارع

- يمكن ان يكون جسديا او جنسيا أو معنويا وياخذ أشكالا متعددة.

-يمكن أن يمارس بفعل القانون السائد أو العادات والتقاليد.

-يحد من تحقيق المساواة بين الجنسين ومن الأمن والحرية أو السلامة والكرامة.

-ينتهك حق النساء في الحياة.

- يحرمها من حقها في المساواة والتحرر من جميع أشكال التمييز.

وبالمحصلة فإن العنف قائم على علاقة قوى غير متكافئة، ومستمد من جذور تاريخية لممارسات اجتماعية على مر الزمن وهو لا يرتبط بمجتمع دون آخر، ومن هنا تأكيد على أنه قضية ذات بعد ثقافي، ويمارس هذا العنف في الأسرة أو المجتمع أو أماكن العمل، كما أنه يظهر في وقت الحروب... إلخ والمشكلة الكبرى هو ما يخلفه هذا العنف من دمار على المرأة ذاتها وعلى المجتمع ككل.

هذا وتؤمن منظمة المرأة العربية بان مفهوم العنف لا يقتصر على الإيذاء البدني أو الجسدي⁽¹³⁾، وإنما يتسع مفهومه ليشمل سائر مظاهر ممارسة التمييز ضد المرأة وحرمانها من أي من حقوقها الإنسانية. يشمل ذلك

- الحرمان من التعليم

- الحرمان من العمل

- الحرمان من المشاركة السياسية
- الحرمان من الخدمات بأنواعها مثل الخدمة الصحية وغيرها
- مختلف أشكال التمييز ضدها داخل الأسرة وفي أماكن العمل
- العنف ضد المرأة في أوقات النزاعات المسلحة
- العنف الذي تمارسه التنظيمات الإرهابية .

ج- التعريفات القانونية:

وتتعلق بتعريفات القوانين الوطنية المختلفة للجرائم الناتجة عن العنف ضد المرأة. ومن الناحية القانونية يعرف مصطلح العنف بأنه "سلوك يصدره الفرد بهدف إلحاق الأذى أو الضرر بفرد آخر يحاول أن يتجنب هذا الإيذاء، سواء كان بدنيا أو لفظيا وسواء تم بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو أفصح عن نفسه في صورة الغضب أو العداوة التي توجه إلى المعتدى عليه، وبالتالي يعاقب عليه القانون في كل دولة حسب نسبه وحجمه وأثره". ويعني العنف ضد المرأة من الناحية القانونية ان تكفل الدولة حماية للمرأة من كل أشكال العنف بحيث تكفل لها المساهمة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وإزالة كل القيود التي تعوقها .

المبحث الثاني : تأثير جائحة كورونا على العنف ضد المرأة

قبل بداية تفشي جائحة كوفيد-19، أظهرت الإحصائيات أنه بالرغم من التحسينات الكبيرة المسجلة في العقد الماضي، في جميع الفئات تقريبا (الصحة والتعليم وصنع القرار والحياة الاجتماعية وسوق العمل)، استأثرت النساء في دول العالم بمستويات تختلف عن متوسط الرجال ولا ترقى إلى المتوسط العالمي على العديد من المؤشرات، وإزاء الجائحة، تتصدر اليوم النساء دواعي القلق العام في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي⁽¹⁴⁾، كونهن يعانين أكثر بسبب الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الإضافية الناجمة عن التحول الجذري والسريع بعيدا عن الحياة الطبيعية، فالنساء تواجه مخاطر صحية متزايدة، ونقص في الفرص الاقتصادية، وانعدام الأمن الغذائي، والعنف العائلي والجسدي والنفسي، فضلا عن ارتفاع حالات التعرض للوصم والتمييز. ويظهر مؤشر التنمية الجنسانية GDI، على سبيل المثال، مدى تأخر النساء عن نظرائهن من الرجال، وكم تحتاج النساء للحاق بركبهم على مستوى كل أبعاد التنمية البشرية، وهو ما اعتبر غاية في الأهمية لفهم الفوارق الحقيقية القائمة بين الجنسين على مستوى إنجازات التنمية البشرية ومفيدا في عملية تطوير السياسات والبرامج، وعلى الرغم من إدخال البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتحسينات كبيرة على نتائج مؤشر التنمية الجنسانية في

العقد الماضي، فإن الجائحة وتداعياتها قد تقوض هذه الجهود والإنجازات، وقد سجل متوسط المنظمة على مؤشر التنمية العالمية بنسبة أقل من متوسطي العالم والدول النامية الأخرى، وإذا لم يتم تخفيف الآثار الاجتماعية للجائحة بشكل فعال، فقد يؤدي ذلك إلى تراجع درجات المنظمة على مؤشر التنمية الجنسانية بسبب العبء الإضافي الذي تتحمله النساء في مواجهة كوفيد-19.

وقد ذكرت دراسة حديثة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية عن تصاعد موجات العنف ضد النساء بالتزامن مع جائحة كورونا، حيث أشارت إلى أن الأمم المتحدة رصدت بالفعل هذه الظاهرة وهو ما دفع الأمين العام للأمم المتحدة للخروج في بيان مصور دعا فيه الحكومات والدول إلى حماية النساء والفتيات من العنف الأسري، ونوه إلى أنه مع تزايد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية وتنامي المخاوف من جراء جائحة كورونا شهدنا طفرة عالمية مروعة في العنف المنزلي.

وأكدت الدراسة التي أعدها الدكتورة عزة هاشم تحت عنوان "جائحة الظل": هل ساهم فيروس كورونا في تصاعد العنف ضد النساء في العالم؟⁽¹⁵⁾، أن هناك علاقة بين الأزمات والعنف ضد المرأة بشكل عام تناولتها العديد من الدراسات والمسوح، فقد أكدت اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على إثر الأزمات زيادة معدلات العنف المجتمعي والمنزلي ضد المرأة، وفي ظل ما تم ذكره من تصاعد في معدلات العنف الموجه ضد النساء، في العديد من دول العالم.

يمكننا إجمالاً هنا الحديث عن عدة مداخل ساهم من خلالها فيروس كورونا في زيادة العنف ضد النساء.

1- تزايد العنف ضد المرأة في أوقات الأزمات⁽¹⁶⁾: يتزايد العنف ضد النساء في أوقات الأزمات الاقتصادية وما يترتب عليها من تبعات وشعور بانعدام الأمن الاقتصادي، وهي العلاقة التي بدت بوضوح خلال الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٩ والكوارث الطبيعية مثل زلزال كرايستشيرش. فقد كشف مسح أجري في مايو ٢٠٠٩، وتضمن أكثر من ٦٠٠ ملجأ للعنف المنزلي في الولايات المتحدة، أن ٧٥٪ أبلغوا عن زيادة في النساء اللواتي يطلبن المساعدة منذ سبتمبر ٢٠٠٨، أي تزامناً مع بداية الشعور بالانكماش الاقتصادي. وخلال الانهيار المالي في اليونان، أبلغت الشرطة اليونانية عن زيادة بنسبة ٥٣.٩٪ في العنف العائلي في عام ٢٠١١.

وعندما قامت عالمة الاجتماع "كلير رينزيتي" وزملاؤها بإعادة تحليل لنتائج الأبحاث التي أجريت في الولايات المتحدة، وجدوا دليلاً على وجود علاقة بين الضغط الاقتصادي والإيذاء المنزلي. وفي الوقت الراهن يتزايد العنف المنزلي تزامناً مع سياسات الإغلاق والحجر الصحي، وما يترتب عليه من تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للعديد من الأسر. لقد أدى الوباء إلى تباطؤ عالمي، وتقكك اقتصادي

هائل، وإغلاق العديد من المشروعات والأعمال التجارية، مما جعل شبح البطالة يخيم على أعداد هائلة من البشر، وهو ما سينعكس بصورة حتمية في تزايد معدلات العنف داخل المنزل، وخاصة العنف الموجه ضد النساء.

2- التوترات والضغوط النفسية: لا شك أن ما سبق ذكره من ضغوط اقتصادية بالإضافة إلى المخاوف المتزامنة من المرض ومن الفقر وغيرها ترتبط باستراتيجيات التأقلم السيئة، مثل: تعاطي المخدرات، والعنف، وسوء المعاملة، بالإضافة إلى الرغبة في التحول نحو البحث عن مصدر قوة وسلطة بديلة. يبدو كل هذا بوضوح لدى الشركاء العنيفين تحديداً، والذين يُهيئ لهم الوباء بيئة خصبة لممارسة العنف.

3- الحظر: تشير العديد من المؤشرات إلى أن العنف المنزلي يزداد خلال التجمعات العائلية، حتى خلال المناسبات السعيدة والاحتفالات، مثل الأعياد والعطلات، وقد أكدت العديد من المؤشرات ارتفاع معدلات العنف ضد المرأة عندما يكون أفراد الأسرة مجتمعين في ظل ظروف إرغامية لفترة طويلة من الزمن. وبالتالي، من غير المتوقع أن يؤدي الحظر الناجم عن وباء كورونا المستجد إلى نتائج مختلفة؛ بل إن العديد من الباحثين يرجحون أن الإغلاق يمثل بيئة مهينة لممارسة ما أطلقوا عليه اسم "الإرهاب الحميم". كما صرحت وزيرة العدل الفرنسية "مارلين شيابا" بأن "الحظر هو أرض خصبة للعنف المنزلي".⁽¹⁷⁾

4- التباعد الاجتماعي وصعوبة تلقي الدعم: في ظل ما فرضته الإجراءات الاحترازية للحد من تفشي وباء كورونا من تباعد اجتماعي، أصبحت القدرة على طلب وتلقي الدعم مقيدة، وأصبح لزاماً على النساء التواجد مع أزواج أو أفراد أسرة مسيئين لفترات طويلة، مع عدم القدرة على تلقي الدعم النفسي من الأصدقاء أو الأقرباء أو المؤسسات المعنية. وقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى أنه مع زيادة الموارد للتعامل مع الفيروس، تم تقليص الخدمات المقدمة لضحايا العنف. ومع انشغال الدول بمواجهة الوباء أصبحت المنظومة الصحية والأمنية وملاجئ الإيواء منسغلة بالتصدي للوباء وتبعاته، ومن هنا أصبح من الصعب على النساء اللجوء لطلب الدعم الرسمي أو الشخصي في حال تعرضهن للإساءة.

وقد أفاد 47.76 % من المجيبين عبر الإنترنت أنهم لاحظوا تغيرات نوعية في طبيعة العنف ضد المرأة المرتكبة خلال حالة فترة الطوارئ الصحية تتجلى أهم الدوافع و الأسباب النوعية و الكمية خلف هذه التغييرات التي عرفها العنف و المصرح بها فيما يلي:

- إلزامية التعايش 24/24 ساعة طيلة 7 أيام في مساحات محدودة و ضيقة
- نظرا للأوضاع الاقتصادية الناتجة عن فقدان العمل و الدخل لعضو و أحيانا جميع أعضاء الأسرة؛
- تضاعف الأعباء على النساء سواء الأعباء المنزلية خلال فترة الحجز هذه مع إضافة

- مسؤوليات جديدة من قبيل تعليم الأطفال عن بعد نتيجة إغلاق المدارس⁶ وضعية الهشاشة في العمل و التهديد بفقدان العمل
- فراغ أماكن العمل من خلال تناقص العمال و فراغ الشوارع و الأماكن العامة.
- انعكاسات على الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للنساء:
- فقدان العديد من النساء لمصدر رزقهن خصوصا النساء اللواتي يشتغلن في مهن حرة غير مهيكلة
- عدم التمكن من الحصول على دعم الدولة الذي المخصص إثر جائحة كوفيد 19 لأنهن: - لا يعرفن القراءة والكتابة - لأنهن لا يملكن هاتف نقال خاصة أن الرسائل المتعلقة بكود الاستعادة تبعت عبر الهاتف
- العديد من نساء وجدن أنفسهن بدون عمل بدون دخل (العاملات في الجنس - البائعات المتجولات - العاملات بالحمامات - العاملات بالمقاهي، النساء العاملات في الفرق الموسيقية الشعبية)
- تعرض بعض النساء للتشرد و فقدان سكنهم لعدم قدرتهم على أداء سومة الكراء
- تعليق المحاكم للقضايا المتعلقة بقضايا الأسرة كالطلاق و النفقة
- تعليق العمل بالمحاكم جعل العديد من النساء في وضعية قانونية غير مريحة خاصة بالنسبة اللواتي استوفين كافة إجراءات الطلاق و كن في انتظار النطق بالحكم و جدن أنفسهن مضطرات للعيش تحت سقف واحد مع أزواجهن و منهن من أصبحن يتعرضن للمضايقات و الإبتزاز من أجل التنازل عن طلب الطلاق و عن المطالبة بالنفقة.⁽¹⁸⁾

تصنيف النساء : وفق ما تقدم يمكن تصنيف النساء الأمهات الى¹⁹

أ- النساء الأميات :

- عدم القدرة على متابعة دراسة أبنائهم عن بعد .
- عدم القدرة على استعمال الوسائل التكنولوجية من أجل الحصول على الدعم
- عدم القدرة على استعمال الوسائل التكنولوجية من أجل الحصول التبليغ عن العنف
- عدم القدرة على استعمال الوسائل التكنولوجية من أجل التواصل مع المدرسة و مساعدة أبنائهم
- ب- النساء الفقيرات:

- عدم القدرة على إعالة أسرهن و توفير الحاجيات الغذائية أو التطبيب
- عدم القدرة على اقتناء التعبئة للهاتف أو الإنترنت
- تعرض النساء بدون مأوى للاستغلال والإهمال وسوء المعاملة والاهانة والعنف الجسدي والاعتصاب
- ج- النساء في وضعية إعاقة:

- التعامل معهن على أنهن عالة على المنزل
- عدم القدرة على استيعاب كل ما يتعلق بالجائحة و الوقاية منه
- استغلالهن في الأعمال المنزلية
- استغلالهن جنسيا
- عدم القدرة على الوصول للخدمات الاجتماعية أو الطبية اللازمة لأبنائهم
- حرمان الفتيات في وضعية إعاقة البصرية من تتبع الدراسة عن بعد لان البرامج لم تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخصوصية في مجال الإعاقة معانات هذه الفئة من غياب مجموعة من الأنشطة و الخدمات التي عادتأ توفرها لها مراكز الاستقبال و الجمعيات
- عدم قدرة للفتيات ذوات الإعاقة البصرية مواكبة الدراسات عن بعد
- د- النساء العاملات في الجنس:

- وقف عملهم عدم قدرتهم على الحصول على أي تعويض من طرف السلطات
- حرمانهم من رخص التنقل الممنوحة لكل أسرة
- وقوعهم تحت الإبتزاز و الاستغلال من طرف بعض الزبائن
- التعرض للعنف من طرف أسرهن بعد اضطرارهن للعودة لمنزل العائلة
- ه- النساء الطالبات والمدرسات:

- تحول في وضعيتهن من طالبات لربات بيوت
- الحرمان من طرف الأب و الأخ من التعلم عن البعد باعتبار ذلك بدون جدوى
- عدم القدرة على الحصول على تعبئة الهاتف أو الإنترنت من أجل الدراسة
- فرض عليها تغيير لباسها و طريقة تصرفها و التأقلم مع وضعيتها في المنزل كمسئولة عن التنظيف
- و- النساء المهاجرات :

النساء العربيات العالقات خارج بلدانهم:

- عدم قدرة بعض النساء تدبر امور المعيشة اليومية و العودة لمنازلهم
- فقدانهم لعملهم
- رفض بعض السلطات الدولية تمكينهن من تراخيص التنقل
- عدم استفادتهن من أي تعويض بالرغم من فقدانهم لعملهن
- عدم القدرة على الوصول للخدمات الصحية

خسائر المرأة العربية : عانى الشرق الأوسط من أدنى نسبة في العالم لمشاركة المرأة في سوق العمل قبل وباء كورونا إذ بلغ المتوسط الإقليمي نسبة 27 بالمائة، وفقاً لبيانات البنك الدولي. بيد أن الوضع تفاقم فيما بعد، حسبما أشار تقرير صدر عن منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة.⁽²⁰⁾

وأضاف التقرير أن الدول العربية تعاني من ثاني أكبر انخفاض في عدد النساء العاملات بعد قارتي أمريكا الشمالية والجنوبية، إذ وصلت النسبة بين النساء في البلدان العربية إلى 4,1 بالمائة مقارنة بنسبة 1,8 بالمائة بين الرجال بين عامي 2019 و2020. وجاء في التقرير أن "الخسائر غير المتناسبة في الوظائف التي تكبدها المرأة خلال وباء كورونا سوف تستمر في المستقبل القريب

عقبات أمام عمل المرأة: في ظل ارتفاع معدل العنف ضد المرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تبرز أهمية فتح آفاق جديدة وتقليل الحواجز المجتمعية والهيكلية أمام المرأة، إذ يعد هذا أكثر الطرق استدامة لدعم النساء اللاتي يتعرضن للعنف المنزلي، فزيادة مشاركة المرأة في مجال العمل يمكن أن تساعد في حماية المرأة مرتين، وفي هذا السياق، أوضحت روش:⁽²¹⁾

أولاً: تقليل الفترة الزمنية التي تقضيها المرأة مع الشخص الذي يسيء لها،

وثانياً: فإن هذا سيوفر للمرأة درجة ما من الاعتماد الاقتصادي بعيداً عن الشخص الذي يسيء لها".

بيد أن توفير إطار عمل مناسب يقع بشكل أساسي على عاتق الحكومة، وفقاً لما أشارت إليه روش. وأضافت "عندما استطلعنا آراء الناس في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشأن العوائق الملموسة حيال انضمام المرأة إلى سوق العمل، فكانت الإجابة أن الحواجز الهيكلية هي الأكثر شيوعاً بمعنى الحواجز التي يمكن للحكومات أن تؤثر عليها. وهذه الحواجز تتمثل في الافتقار إلى خيارات تتعلق برعاية الأطفال أو نقص وسائل النقل وأيضاً انخفاض الأجور." وشددت روش على أنه إذا تمكنت الحكومات من خلق سياسات تفضي إلى زيادة وسائل النقل العامة وبرنامج رعاية الأطفال المبكرة وأيضاً برامج رعاية الأطفال بعد العودة من المدارس بالإضافة إلى زيادة معدلات الأجور، فإن هذا سيؤدي إلى زيادة في معدل النساء المستقلات اقتصادياً في الشرق الأوسط". وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية لهذا العام أيضاً إلى أن نسبة العمالة إلى السكان بالنسبة للنساء ستظل عند 14,3 بالمائة فقط مقارنة بنسبة 70,8 بالمائة للرجال.

أما صندوق النقد: فقد حذر صندوق النقد الدولي من أن ظاهرة العنف الأسري تهدد نحو اثنين في المئة من الناتج الإجمالي العالمي، في الوقت الذي تكافح فيه الحكومات للخروج من الأزمات العنيفة التي خلفتها جائحة كورونا، وتسببت في تراجع جميع المؤشرات الاقتصادية عالمياً وعلى مستوى الحكومات.

وأشار في تقرير حديث إلى أن "جائحة الظل" التي تعرف بالعنف الأسري تحدث زيادة في الاعتداء الجسدي والجنسي والعاطفي على النساء، وسط عمليات الإغلاق والاضطراب المجتمعي الناجم عن الأزمة الصحية العالمية. وفي نيجيريا، زاد عدد حالات العنف المبلغ عنها والمرتبطة بعمليات الإغلاق التي تزامنت مع جائحة كورونا بأكثر من 130 في المئة. وفي كرواتيا، زادت حالات الاغتصاب المبلغ عنها بنسبة 228 في المئة خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2020 مقارنة بعام 2019.

خطورة مرتفعة من التعنيف الأسري: قالت دوبرافكا سيمونوفيتش، خبيرة أممية معنية بقضايا العنف ضد المرأة: "من المرجح جدًا أن تزيد معدلات العنف المنزلي المنتشرة حسبما توضح لنا تقارير الشرطة الأولية وخطوط الإبلاغ الساخنة، بسبب إجراءات الحجر المنزلي الذي أدى إلى انعدام أو تقليل خدمات مساعدة الضحايا وجمعيات الدعم المجتمعي وتدخلات الشرطة"، وبحسب قولها فإن الأمور تزداد سوءًا لأن القيود على الحركة والمال والإحساس العام بعدم اليقين، عوامل تشجع جميعها على الإجرام وتزيد الجناة سلطةً وسطوةً.⁽²²⁾ كما أنها أضافت أن حالة الطوارئ الحالية زادت من ثقل الأعباء على النساء ما بين التزاماتها تجاه وظيفتها والعمل المنزلي وما يشمل من رعاية الأطفال ومسؤوليات عائلية أخرى مثل رعاية الأقارب المسنين، مشيرةً إلى 3 أنواع من النساء قد يكن الأكثر تعرضًا لخطر العنف المنزلي، الأول ممن يتعايشن مع احتياجات خاصة، والثاني المهاجرات دون أوراق ثبوتية، والثالث ضحايا الاتجار بالبشر.

ودعت سيمونوفيتش الحكومات ومنظمات حقوق الإنسان لاتخاذ الإجراءات الضرورية والعاجلة تجاه ضحايا هذا العنف، وطالبت بعدم تعليق إجراءات حماية الضحايا وحثتها على مواصلة مكافحة العنف المنزلي في زمن انتشار كوفيد-19، ولكن بطرق جديدة ومبتكرة لأن الاتصال هاتفيًا لطلب المساعدة قد يكون خطرًا في سياق ظروف الحجر المنزلي الشائعة اليوم، وطالبت بتوفير خدمات المساعدة عبر الدردشات عبر الإنترنت وخدمات الرسائل النصية للضحايا.

المبحث الثالث : دور الأمم المتحدة في مواجهة ظاهرة العنف ضد المرأة

لقد أقرت قمة الألفية الثالثة سنة 2000 ان الأمن الإنساني يظل مهدداً بالمشاكل المزمنة فضلاً عن تحديات أخرى جديدة وجب مجابتهها من أجل أن تحيا شعوب العالم أجمع في منأى عن الحاجة والخوف، ومن أجل تحقيق هذا الهدف أنشئت لجنة مستقلة للأمن الإنساني بهدف النهوض بالمفهوم وتعبئة الإجراءات المحددة لدعم تحقيقه، وفي سنة 2003 أطلقت اللجنة مبادرة الأمن الإنساني التي تركز على وسائل حماية وتمكين جميع البشر.⁽²³⁾

ويؤكد نسق الأمن على أن الحرية والأمن على المستوى الوطني هما نقطة الانطلاق نحو تحقيقهما على المستوى الفردي، حيث ينظر إلى المرأة على أنها أداة تغيير من أجل الدفاع عن الأمن الإنساني

ليس فقط لأنها تعاني أكثر، ولكن لتطلعها للأمن، ومن هذا المنطلق يجب أن تشارك المرأة في مختلف ميادين إدارة شؤون الدولة والمجتمع لتكون قادرة على تحقيق التحرر من الخوف والحاجة، من هنا نرى أن نموذج الأمن الإنساني الذي تبناه تقرير اليونيفيم تعد مجرد القضاء على العنف ضد المرأة، حيث أنه يشمل العدل الاجتماعي، والتنمية المستدامة، وعليه لن تكون هناك استراتيجيات سلام قوية بدون مشاركة النساء، على اعتبار أن بناء السلام نشاط مجتمعي يتم تحديده والدعوة إليه من المستويات القاعدية في منظومة الأمم المتحدة تقوم سلسلة من الهيئات والمكاتب والوكالات بتنفيذ برامج محددة بشأن العنف ضد المرأة، وتشمل جهوداً لمعالجة هذا العنف في إطار المهام المفوضة إليها وأهدافها الإجمالية، وتشير دراسة استقصائية لهيئات الأمم المتحدة إلى أن ٣٢ من هذه الهيئات تقوم بعمل ما بشأن العنف ضد المرأة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، ويغطي هذا العمل كثيراً من جوانب العنف ضد المرأة، تتراوح من العنف العائلي والعنف بين الأشخاص إلى العنف ضد المرأة في حالات الصراع المسلح وما بعد الصراع.

ويشمل عمل هيئات الأمم المتحدة أيضاً جهوداً للقضاء على الاتجار بالنساء ومنع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في كل بلد يوجد فيه حضور للأمم المتحدة، بما في ذلك موظفي الأمم المتحدة وموظفين آخرين، ويولى الآن مزيد من الانتباه لدور الرجال والأولاد في منع العنف ضد المرأة، ويلقى دور العنف ضد المرأة كعائق للتنمية انتباهاً متزايداً، وتستجيب الهيئات للصلات بين العنف ضد المرأة والمجالات الأخرى، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز)، وتساهم بجمع البيانات وزيادة قاعدة المعرفة بمختلف أشكال ومظاهر العنف ضد المرأة.⁽²⁴⁾ وما زالت الفجوات والتحديات قائمة ويلزم بذل جهود لتحقيق رد أكثر شمولية وأفضل تنسيقاً في المنظومة بأسرها على العنف ضد المرأة، لا سيما فيما يتعلق بما يلي:

- 1- تنفيذ الأطر القانونية والسياسية التي تسترشد بها منظومة الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى منع العنف ضد المرأة والقضاء عليه
- 2- جمع البيانات والبحوث
- 3- رفع مستوى المعرفة والاتصالات ونشر الممارسات الجيدة
- 4- الرد المنسق على الصعيد الوطني
- 5- تعبئة الوارد
- 6- آليات التنسيق على الصعيد الدولي

وقد أنشئت فرقة عمل تابعة للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة، تهدف إلى تحسين التنسيق في منظومة الأمم المتحدة بأسرها وتعزيز الجهود الرامية إلى معالجة العنف ضد المرأة، ومما يذكر أن الصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى

القضاء على العنف ضد المرأة، الذي يديره صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، يدعم مشاريع ابتكارية ومحفزة في مختلف أنحاء العالم، تهدف إلى القضاء على العنف ضد المرأة.⁽²⁵⁾

تناولت مؤسسات إقليمية العنف ضد المرأة أيضاً، ومن بين المعاهدات الإقليمية اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستئصاله (اتفاقية بيليم دو بارا)، والبروتوكول للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب بشأن حقوق المرأة في إفريقيا واتفاقية رابطة جنوب شرقي آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بمنع ومكافحة الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض البغاء / الفرع السادس، وتشمل المبادرات المتخذة على الصعيد الإقليمي في إفريقيا بالإضافة الخاصة المعنية بالقضاء على كل أشكال العنف ضد النساء والأطفال ١٩٩٨ إلى الإعلان المتعلق بنوع الجنس والتنمية الصادر عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ١٩٩٧، وعلى الصعيد الأوروبي التوصية 5 في ٢٠٠٢ الصادرة عن لجنة مجلس وزراء أوروبا إلى الدول الأعضاء بشأن حماية المرأة من العنف .

هذه المبادرات الإقليمية التي تستعين بمعلومات من قبل المعايير الدولية بشأن العنف ضد المرأة، تنشئ آليات إقليمية، بما في ذلك هيئات رصد، لمنع هذا العنف والقضاء عليه، وتوسع بعض المبادرات الإقليمية زيادة عن المعايير القائمة فالبروتوكول للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب بشأن حقوق المرأة في إفريقيا مثلاً وسع التعريف الوارد في الإعلان المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة بأن أدخل في نطاقه العنف أو الضرر الاقتصادي، وتؤكد اتفاقية بيليم دو بارا حق المرأة في التحرر من العنف في الحياة العامة والخاصة على السواء، وتفرض عدداً من الواجبات على الدول في هذا الصدد، وتؤكد أيضاً الصلة بين العنف وتمتع المرأة بكل الحقوق الأخرى.

أبرز الاتحاد البرلماني الدولي دور البرلمانات في مكافحة العنف ضد المرأة في كل الميادين، وسنت دول عديدة تشريعات ورسمت سياسات وبرامج لمعالجة العنف ضد المرأة، واعتمدت بعض الدول خططاً تشمل بوجه العموم تدابير داعمة للضحايا/الناجيات، ورفع مستوى المعرفة، والتعليم، والتوعية، والتدريب وبناء القدرات، ومحاكمة مرتكبي العنف ومعاقبتهم وإعادة تأهيلهم، غير أن التقدم لم يكن متوازناً، فمعظم البلدان ما زالت تفتقر إلى نهج منسق متعدد التخصصات يشمل نظام القضاء الجنائي، والعناية الصحية، وخدمات أخرى، ووسائل الإعلام، ونظام التعليم.

إن اختلاف مستويات النشاط الرامي إلى معالجة العنف ضد المرأة في البلدان المنفردة يجعل من الصعب تقييم النجاح الإجمالي للجهود الوطنية، وتصبح المقارنات أكثر صعوبة لأن مظاهر العنف ضد المرأة تتفاوت بتفاوت السياق الاجتماعي والاقتصادي والتاريخي، أن من الواضح أن العنف ضد المرأة يظل حقيقة مدمرة في كل أنحاء العالم، ولذلك فإن تنفيذ المعايير الدولية والإقليمية الرامية إلى القضاء على هذا العنف يشكّل أولوية عاجلة، ويمكن لاستراتيجيات القضاء على وباء كورونا أن تستفيد من

ممارسات واستراتيجيات واعدة متنوعة لمعالجة العنف ضد المرأة، سبق تطبيقها في بلدان تقع في أنحاء مختلفة من العالم.⁽²⁶⁾

والعنف يمنع المرأة من المساهمة في التنمية والاستفادة منها، بتقييد خياراتها والحد من قدرتها على التصرف، والعواقب الناتجة عن ذلك على النمو الاقتصادي والحد من الفقر يجب أن تكون موضع الاهتمام الرئيسي للحكومات، والعنف ضد المرأة يقوض إمكانيات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ويضيق عليها، بما في ذلك الأهداف المحددة في مجالات الفقر، والتعليم، وصحة الأطفال، ووفيات الأمهات، وفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز)، والتنمية المستدامة بوجه عام، وما لم يول انتباه لإدراج منع العنف ضد المرأة وإصلاحه في البرامج الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن العواقب الصحية والاجتماعية والاقتصادية لهذا العنف يمكن أن تحد من الفوائد المحتمل تحقيقها. وقد صدرت عن الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة مبادئ توجيهية بشأن العنف ضد المرأة وتعتبر مرجعا ومنها -:⁽²⁷⁾

- 1- اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، مبادئ توجيهية للتدخلات بشأن العنف القائم على أساس الجنس في الأوضاع الإنسانية: التركيز على منع العنف الجنسي والاعتداء الجنسي وتدابير خاصة للحماية منها 2006م.
- 2- نشرة الأمين العام عن التدابير الخاصة للحماية من العنف الجنسي والاعتداء الجنسي 2003م.
- 3- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مبادئ وتوجيهات بشأن حقوق الإنسان والاتجار بالأشخاص 2002م.
- 4- الأمم المتحدة-الموئل، برنامج المدن الأكثر أمناً، مبادئ توجيهية لإجراء مراقبة السلامة
- 5- مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، مبادئ توجيهية لمنع والرد على العنف القائم على أساس الجنس ضد اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا 2002م.
- 6- مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، مبادئ توجيهية بشأن الحماية الدولية، والاضطهاد المتصل بالجنس في سياق المادة الأولى ألف -2 - من اتفاقية عام 1951 م /أو بروتوكول عام 1967 المتصل بحالة اللاجئين 2002 م.
- 7- برنامج الأغذية العالمي، تعميمات المدير التنفيذي حول تنفيذ نشرة الأمين العام بشأن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي
- 8- منظمة الصحة العالمية، مبادئ توجيهية للعناية الطبية-القانونية لضحايا العنف الجنسي 2003 م.
- 9- منظمة الصحة العالمية، مبادئ توجيهية للأخلاق والسلامة لمقابلة النساء المتجر بهن 2003 م.
- 10- منظمة الصحة العالمية، توصيات بشأن الأخلاق والسلامة في بحوث العنف العائلي 1999م.

المبحث الرابع : واقع العنف ضد المرأة في ظل جائحة كورونا دراسة حالة المرأة العربية

يحيي العالم في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، ذكرى اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، وسط احتفالات وفعاليات وكلمات، تتكرر كل عام لكنها لا تسفر في النهاية، وفق مراقبين، عن أية إجراءات ملموسة على أرض الواقع، تنهي العنف الذي يمارس، ضد النساء والفتيات في العالم، في صور شتى⁽²⁸⁾، أما الجديد الذي كسر نمط التكرار، فهو دخول جائحة كورونا وتداعياتها، على خط الاحتفاء بالمناسبة، إذ تؤكد الأمم المتحدة، صاحبة الاحتفال السنوي على موقعها، على أنه ومنذ تفجر فيروس كوفيد-19، فإن المعلومات والتقارير، المتوافرة من العاملين في الخطوط الأمامية، تظهر زيادة كبيرة في كل أنواع العنف، الذي يمارس ضد النساء والفتيات، خاصة العنف المنزلي.

وتصف الأمم المتحدة هذا العنف المتنامي، بأنه جائحة الظل الموازية لجائحة كورونا، وتدعو العالم للعمل جميعاً على وقفه، وبجانب حديثها عن تنامي جائحة الظل، المتمثلة في العنف ضد المرأة، تشير المنظمة إلى أن الإجهاد الذي أحدثه كوفيد-19، في قطاع الخدمات الصحية، أحدث بدوره اجتهادا موازيا، في قطاع الخدمات الأساسية، مثل ملاجئ العنف المنزلي، وخطوط مساعدة الضحايا.

وكانت بيانات نشرتها الأمم المتحدة، نهاية أيلول/سبتمبر 2021، قد أظهرت أن تدابير الحجر المنزلي، أدت إلى ازدياد عدد الشكاوى، والبلاغات الموجهة إلى السلطات، بشأن حالات عنف أسري، بنسبة 30% في قبرص و33% في سنغافورة، و30% في فرنسا، و25% في الأرجنتين، وفي كل البلدان التي اضطرت إلى اتخاذ تدابير لتقييد التنقلات، في مسعى للجم تفشي الفيروس، وجدت النساء وأطفالهن أنفسهم، محتجزين داخل جدران أربعة، مما فاقم من حالات العنف المنزلي، خاصة في ظل الضغوط المصاحبة لحالات الإغلاق في معظم الدول.

ووفق المنظمة فإن هذه الخدمات، عجزت عن تقديم الدعم، لضحايا العنف المنزلي، المتزايدين بفعل الضغط المتنامي على قطاع الخدمات، في العديد من الدول، وبحسب المقررة الأممية المعنية بالعنف ضد المرأة، دوبرافكا شيمونوفيتش، فإن الجائحة أيضاً أضرت بشدة، بالزيارات الميدانية للاطلاع على أوضاع المرأة.

ولأن كانت ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات، ظاهرة عالمية، فإن المنطقة العربية لا تمثل استثناء، بل إنها تملك صوراً متعددة من العنف، الذي يمارس ضد النساء، بدءاً من التعنيف لأتفه الأسباب، ومروراً بظواهر مثل ختان الإناث، والاستيلاء على راتب المرأة العاملة، وصولاً إلى ما يعرف بجرائم "الشرف"، والتي قد تقتل فيها المرأة بسبب شائعة، ترى الأسرة أنها مست بشرفها.

وكما أدت جائحة كوفيد-19، إلى تفاقم العنف الذي يمارس ضد المرأة في أنحاء العالم، فإنها أيضا زادت من العنف الممارس ضد المرأة في المنطقة العربية، وكانت حوالي ثلاثين منظمة مغربية قد نبهت إبان الموجة الأولى من الوباء، إلى أن المنزل بات يشكل "المكان الأخطر على النساء"، داعية السلطات إلى التحرك بصورة طارئة لتطويق هذه الآفة.⁽²⁹⁾

ووفق استطلاع أجراه المكتب الإقليمي للأمم المتحدة، للمرأة للدول العربية، على الانترنت في تسع دول عربية، واستهدف رصد الخطر المحدق بالنساء، في زمن الحجر الصحي، اتفق حوالي نصف المشاركات والمشاركين في الاستطلاع، من جميع البلدان التسعة التي شملها، على أن النساء يواجهن خطرا متزايدا من العنف من قبل أزواجهن، بسبب فيروس كوفيد-19، كما اتفقوا أيضا، على ضرورة أن تكون قضية معالجة العنف ضد المرأة والفتاة أولوية حتى أثناء تفشي الجائحة.

وربما تفاقم الأحوال المعيشية، التي يعيشها معظم الناس في المنطقة العربية، من فقر وبطالة، تزايدت مستوياتها بفعل أزمة كورونا، من تزايد العنف الذي يمارس ضد المرأة، في ظل الضغوط الاقتصادية، التي تترجح تحتها معظم الأسر. وعانى الشرق الأوسط من أدنى نسبة في العالم لمشاركة المرأة في سوق العمل قبل وباء كورونا إذ بلغ المتوسط الإقليمي نسبة 27 بالمائة، وفقا لبيانات البنك الدولي. بيد أن الوضع تفاقم فيما بعد، حسبما أشار تقرير صدر عن منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة. وأضاف التقرير أن الدول العربية تعاني من ثاني أكبر انخفاض في عدد النساء العاملات بعد قارتي أمريكا الشمالية والجنوبية، إذ وصلت النسبة بين النساء في البلدان العربية إلى 4,1 بالمائة مقارنة بنسبة 1,8 بالمائة بين الرجال بين عامي 2019 و2020. وجاء في التقرير أن "الخسائر غير المتناسبة في الوظائف التي تكبدها المرأة خلال وباء كورونا سوف تستمر في المستقبل القريب". وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية لهذا العام أيضا إلى أن نسبة العمالة إلى السكان بالنسبة للنساء ستظل عند 14,3 بالمائة فقط مقارنة بنسبة 70,8 بالمائة للرجال.

أدت جائحة كورونا إلى زيادة معدل العنف الأسري في العالم بما في ذلك بلدان الشرق الأوسط وهو ما أثار الكثير من القلق. فقد كشف الجزء الأول من استطلاع مؤسسة "الباروميتر العربي" الذي أُجرى بين يوليو/ تموز وسبتمبر/ أيلول 2020، عن أن ربع النساء على الأقل في الدول العربية التي شملها الاستطلاع تحدثن عن زيادة في حالات العنف القائم على نوع الجنس.

وذكر الاستطلاع أن 47 بالمائة من النساء اللاتي شملهن الاستطلاع في المغرب والجزائر تحدثن عن زيادة في حالات العنف فيما بلغت هذه النسبة في تونس 69 بالمائة. أما الجزء الثاني من الاستطلاع والذي أُجرى في الفترة ما بين مارس/ آذار وأبريل/ نيسان من العام 2021، فقد كشف عن أن هذه النسبة انخفضت في المغرب إلى 25 بالمائة وفي الجزائر إلى 24 بالمائة وفي تونس إلى 62 بالمائة.

وارتفعت النسبة بشكل طفيف في ليبيا من 26 بالمائة إلى 29 بالمائة، إلا أنها تزايدت على نحو كبير في الأردن من 29 بالمائة إلى 55 بالمائة وأيضاً في لبنان إذ وصلت إلى 43 بالمائة بعد أن كانت 23 بالمائة.

وفي مقابلة مع DW، قالت ماري كلير روش، كبيرة الباحثين في مؤسسة الباروميتر العربي "يعاني الأردن ولبنان على وجه الخصوص من زيادة كبيرة في معدل الحالات اليومية حتى قبل إجراء استطلاعنا الأخير. لا نملك دليلاً على وجود علاقة سببية بين العنف الأسري والزيادة في معدلات الإصابة بكورونا، بيد أن التزامن بينهما يشير إلى أن الأمر يستحق المزيد من البحث".⁽³⁰⁾

وأكدت ماري لولور - مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بوضع وفي مقابلة مع المدافعين عن حقوق الإنسان، على أن "القيود الجديدة التي فُرضت على التنقل تعني أنه بات من الصعب على النساء اللجوء إلى أماكن آمنة إذا تعرضن للتهديد". وإزاء ذلك، شددت لولور على أنه بات من المهم "تعزيز قنوات الاتصال مع المدافعات عن حقوق المرأة. كلما زاد العمل كلما زادت قوة التأثير، فعندما يحدث (هذا التواصل) حتى ولو افتراضياً، فإنهن سيكن أكثر جاهزية لمعالجة التحديات المشتركة وأيضاً يدعم بعضهن البعض عندما يتعرضن للخطر"³¹. وفي ظل ارتفاع معدل العنف ضد المرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تبرز أهمية فتح آفاق جديدة وتقليل الحواجز المجتمعية والهيكلية أمام المرأة، إذ يعد هذا أكثر الطرق استدامة لدعم النساء اللاتي يتعرضن للعنف المنزلي.

وفي هذا السياق، أوضحت روش: "زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل يمكن أن تساعد في هذا حماية المرأة مرتين: أولاً تقليل الفترة الزمنية التي تقضيها المرأة مع الشخص الذي يسيء لها، وثانياً فإن هذا سيوفر للمرأة درجة ما من الاعتماد الاقتصادي بعيداً عن الشخص الذي يسيء لها".⁽³²⁾ بيد أن توفير إطار عمل مناسب يقع بشكل أساسي على عاتق الحكومة، وفقاً لما أشارت إليه روش. وأضافت "عندما استطلعنا آراء الناس في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشأن العوائق الملموسة حيال انضمام المرأة إلى سوق العمل، فكانت الإجابة أن الحواجز الهيكلية هي الأكثر شيوعاً بمعنى الحواجز التي يمكن للحكومات أن تؤثر عليها. وهذه الحواجز تتمثل في الافتقار إلى خيارات تتعلق برعاية الأطفال أو نقص وسائل النقل وأيضاً انخفاض الأجور".⁽³³⁾ وشددت روش على أنه إذا تمكنت الحكومات من خلق سياسات تقضي إلى زيادة وسائل النقل العامة وبرنامج رعاية الأطفال المبكرة وأيضاً برامج رعاية الأطفال بعد العودة من المدارس بالإضافة إلى زيادة معدلات الأجور، فإن هذا سيؤدي إلى زيادة في معدل النساء المستقلات اقتصادياً في الشرق الأوسط".

وبشكل صارخ أيضاً، عانت وما زالت النساء والفتيات في المنطقة العربية جراء الجائحة بأشكالها الواضحة المباشرة والملتفة المستترة. ثلاثة أبعاد مختلفة تم رصدها من قبل "برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي" و"هيئة الأمم المتحدة للمرأة" من شأنها أن تمثل تهديداً للمساواة بين الجنسين عربياً وهي: ارتفاع حالات العنف ضد النساء والفتيات، والزيادة غير المسبوقة في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وانعدام الأمن الاقتصادي الناجم عن فقدان الوظائف والدخل وسبل العيش على نطاق واسع.

في ظل حالة من عدم اليقين الشديد التي اجتاحت العالم عقب التأكد من أن وباء قد ضرب الكوكب، سارعت الدول إلى إنشاء آليات حوكمة خاصة وآليات استشارية للمساعدة في معالجة الأزمة الصحية والاجتماعية والاقتصادية المتصاعدة. وبينما كانت النساء في طليعة محاربي الوباء، وجدن أنفسهن وقد تم تجاهلهن في اتخاذ قرارات تتعلق بالوباء وآثاره، بما في ذلك القرارات الموجهة للنساء مثل "كوفيد-19" والحمل مثلاً. ويتم ذلك على الرغم من يقين الجميع بأن استبعاد النساء من اتخاذ القرارات في شأن "كوفيد-19" يقلل من فعالية الاستجابة لها. لكن الوباء وتداعياته وآثاره الممتدة يسرف في التأثير في النساء والفتيات. فأثار الوباء المباشرة واحدة بالنسبة إلى النساء والرجال، لكن النساء يحظين بنصيب الأسد حيث يتعرضن لقدر متزايد من العنف في زمن الوباء ما يستوجب إجراءات خاصة، ويواجهن قدراً أكبر من المشكلات في سوق العمل والرعاية غير مدفوعة الأجر ما يتطلب إجراءات حماية اجتماعية. كما أن المعضلات الاقتصادية التي يواجهونها تحتاج إلى توفير أمن اقتصادي، لا سيما في قطاعات الاقتصاد التي تهيمن عليها الإناث.

دفع ذلك المكتب الإقليمي للدول العربية لـ"منظمة الأمم المتحدة للمرأة" وبرنامج الأمم المتحدة إلى إطلاق مرصد الاستجابة العالمية لـ"كوفيد-19" المعني بالنوع الاجتماعي في المنطقة العربية ويعمل المرصد على مراقبة التدابير والسياسات العامة التي تصدرها الحكومات لمواجهة تبعات جائحة "كوفيد-19".

وتبين أن 20 من بين 22 دولة عربية اتخذت إجراءات تراعي أبعاد النوع الاجتماعي في ما يختص بالاستجابة لآثار كورونا. الجانب الأكبر من هذه الإجراءات يتعلق بالعنف الذي يمارس ضد المرأة، تليها إجراءات ضمان الأمان الاقتصادي للنساء في ظل الوباء. أما الإجراءات الخاصة بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر فقد جاءت في ذيل القائمة والاهتمام. وعلى الرغم من أن كل الدول العربية اتخذت إجراءات تتعلق بالحماية الاجتماعية وسوق العمل ضمن الاستجابة لآثار الوباء، إلا أن أغلبها لم يراع النوع الاجتماعي بل كان موجهاً للجميع. كذلك الحال بالنسبة إلى المساعدات المقدمة لقطاعات الأعمال المتضررة من الوباء، إذ غابت عنها خصوصية الآثار بالنسبة إلى النساء.

ويشير المرصد إلى أن مصر وفلسطين والأردن والبحرين هي الدول العربية التي اتخذت إجراء واحداً على الأقل يراعي النوع الاجتماعي في كل من الأبعاد الثلاثة الخاصة بالعنف وسوق العمل والرعاية الاجتماعية. كما جاء كل من مصر وفلسطين وتونس والمغرب بأعلى إجراءات مراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي. والدولتان اللتان لم تسجلا أية إجراءات خاصة بالنوع الاجتماعي هما ليبيا وجزر القمر.

أما تقييم أداء المنطقة العربية مقارنة ببقية مناطق العالم، فإن الاستجابة المبنية على النوع الاجتماعي لأزمة "كوفيد-19" تختلف بشدة بين المناطق وبعضها، وهو ما يعكس اختلافات جذرية في ما يتعلق بالالتزام السياسي والقدرة المالية والإدارية بين دول العالم. لكن دول المنطقة العربية ركزت بشكل واضح على تدابير حماية المرأة من العنف الموجه ضدها والمتصاعد في ظل الوباء، والدول التي اتخذت إجراءات في هذا الشأن هي: مصر والسعودية والمغرب وتونس والأردن وفلسطين ولبنان وسوريا والعراق والبحرين، وقد عززت الخدمات الموجهة للناجيات من العنف مثل الخطوط الساخنة وآليات الإبلاغ الأخرى والملاجئ الآمنة وتعظيم استجابات الشرطة والقضاء وتوفير الدعم النفسي وضمان استدامة خدمات القطاع الصحي.

ويلفت المرصد إلى أهمية التعامل مع خدمات التصدي للعنف ضد المرأة والوقاية منها باعتبارها خدمات أساسية وجزءاً لا يتجزأ من خطط الاستجابة الوطنية والمحلية للوباء. لكن دولتين فقط فعلتا ذلك وهما المغرب وفلسطين، وهو ما يثير القلق من تعرض النساء لمزيد من العنف من دون ضمان تلقي المساعدة اللازمة والكافية في ظل استمرار الوباء. ويلاحظ كذلك غياب تام في المنطقة العربية للتصدي للعنف الذي يمارس ضد النساء عبر الإنترنت على الرغم من شواهد عدة تشير إلى تفاقمه في زمن الوباء.

قبل الوباء وبعده، يعاني الأمن الاقتصادي للمرأة من التجاهل. وبحسب المرصد، فإنه على الرغم من شيوع إجراءات الأمن الاقتصادي والرعاية الاجتماعية التي اتخذتها دول المنطقة في ظل الوباء، إلا أن المرأة ليست في القلب منها. فأغلب إجراءات الحماية الاجتماعية الموجهة للمرأة في ظل الوباء تتخذ شكلاً عينيّاً مثل مبالغ مالية أو مخصصات غذائية تتسلمها المرأة لمرة واحدة.

والدولة العربية الوحيدة التي اتخذت تدابير مالية واقتصادية لدعم القطاعات المؤنثة في اقتصادها- أي القطاعات التي تستوعب نسبة أعلى من النساء مقارنة بالرجال هي تونس. وعلى الرغم من أن المنطقة العربية بشكل عام أعطت الأولوية لتدابير الانتعاش الاقتصادي أكثر من المناطق الأخرى، إلا أن التركيز الأكبر كان على الحماية الاجتماعية. فيما تظل أحوال سوق العمل والتدابير المالية والاقتصادية منخفضة، لا سيما أن المؤشرات تؤكد أن عمل المرأة العربية تضرر بشدة بسبب الوباء. إذ فقدت ملايين النساء العربيات وظائفهن، وارتفعت نسبة البطالة بينهن، وهو ما يزيد طين بطلاة النساء المرتفعة قبل الوباء بلة تفاقمها بعد الوباء.

وقبل الوباء وأثناءه وبعده على الأرجح، يظل ملف الرعاية غير مدفوعة الأجر في المنطقة العربية مهماً ومتجاهلاً. ومعروف أن إجراءات دعم الرعاية غير مدفوعة الأجر تشمل منح إجازات عائلية مدفوعة الأجر، وبرامج النقد مقابل الرعاية، وترتيبات وقت عمل مرن أو أقصر من المعتاد، وتوفير

خدمات رعاية الأطفال وهي إجراءات نادرة الحدوث في المنطقة العربية. والدول السبع التي اتخذت عدداً قليلاً من الإجراءات في هذا الصدد هي: مصر والأردن وفلسطين والجزائر والإمارات والبحرين والكويت.

وفي مناسبة إطلاق المرصد عبر فعالية افتراضية قبل أيام، قالت نائبة مديرة المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سارة بول إن "مراقبة مدى استجابة السياسات العامة لاحتياجات النساء والفتيات ومطالبهن هو إجراء شديد الأهمية لضمان سلامة وفعالية سياسات الاستجابة بوجه عام. ومع تفشي جائحة كوفيد-19 وما خلفته من أزمات اقتصادية واجتماعية صارت تلك المراقبة أكثر أهمية من أي وقت مضى، لا سيما أن أزمة كوفيد-19 تهدد بمحو عقود من التقدم المحرز لصالح النساء والفتيات". ويبدو أن التمويل يظل عقبة كلاسيكية في كل الأزمنة. نائبة المديرة الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية يانكا فان دير غراف كوككر قالت "إن الاستجابة السليمة لجائحة كوفيد-19 تستوجب معالجة القضايا الرئيسية التي تواجهها المرأة عبر سياسات ممولة بشكل كافٍ". وقالت عن المرصد إنه "يسمح بتحديد التدابير المُتخذة في جميع أنحاء العالم والتعلم منها ومقارنتها بغرض الاستفادة منها". وأشارت إلى "أن المعلومات المتوافرة تؤكد أن مشاركة المرأة العربية في القيادة وفي فرق العمل الوطنية للاستجابة لجائحة كوفيد-19 مهمة لمواجهة آثار الجائحة بشكل عملي، لكنها ضعيفة جداً".³⁴

الخاتمة:

كشفت أزمة وباء "كوفيد-19" أن البلدان التي شغلت فيها النساء مراكز القيادة الوطنية حققت نجاحات أكبر نسبياً في المعركة الصعبة للحد من تفشي الجائحة والتخفيف من آثارها. وقالت إن "الوضع نفسه ينطبق على الأصعدة المحلية ومختلف المؤسسات، إذ تُبرهن المنظمات النسائية عملياً على امتلاكها المعرفة والقدرات اللازمة لتأمين نتائج أفضل للأفراد والمجتمعات".

وأشارت بوزار إلى أنه على الرغم من افتقار المنطقة العربية لأعداد كافية من النساء في مواقع صنع القرار في القطاع العام، إلا أنه لم يكن هناك نقص في القيادات النسائية القوية التي تدفع على جميع المستويات نحو التغيير للأفضل خلال الجائحة.

وأضافت أن النساء العربيات يقفن على الخطوط الأمامية للتصدي للأزمة، سواء من خلال عملهن كعاملات أساسيات في القطاعين الصحي والاجتماعي، أو مساهماتهن داخل أسرهن ومجتمعاتهن، مشيرة إلى أنه على الرغم من كل تلك الجهود إلا أنها تظل غير مرئية في أغلب الأحيان. كما أن الأعباء التي تتحملها المرأة العربية تضاعفت في زمن الوباء، إذ توجب عليها بذل المزيد من الجهد في عملها في داخل البيت وخارجه، وفي الوقت نفسه تحمل وطأة الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة.

المطلوب حالياً هو الاستماع إلى أصوات النساء في المنطقة العربية، لا سيما في ضوء دورهن القيادي في زمن الجائحة (وإن ظلّ غير مرئي وغير معترف به)، إضافة إلى متابعة أعمال المرصد الافتراضي والذي يتم تحديثه أولاً بأول لمعرفة تفاصيل الاستجابة المعنية بالنوع الاجتماعي لجائحة "كوفيد-19" المتعايشة معنا، وذلك بغرض المعرفة والتحليل والتصويب.

الهوامش

- 1 - الآثار الاجتماعية والإقتصادية لجائحة كوفيد 19 - الدول الأعضاء منظمة التعاون الإسلامي الآفاق والتحديات , آيار /مايو 2020, مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية(سيبرك) , ص32 www.sesric.org/files/article/725.pdf
- 2 - ناظم عبد الواحد الجاسور. موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية. دار النهضة العربية.بيروت. الطبعة الثانية. 2011. ص432- 433.
- 3 - ابتهاج جاسم رشيد الشمري. مظاهر واسباب العنف ضد المرأة. مجلة حوار الفكر. العدد 29. المعهد العراقي لحوار الفكر. بغداد. تموز 2014. ص152- 153.
- 4 - خضر عباس عطوان. البطالة والعنف في المجتمع العراقي, دراسة استطلاعية- سياسية في علاقات التأثير لآراء عينة. رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية. بغداد. بلا تاريخ. ص75.
- 5 - ناظم عبد الواحد الجاسور. مصدر سابق. ص433- 434.
- 6 الأمم المتحدة:
<https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2020/policy-brief-the-impact-of-covid-19-on-women-en.pdf?la=en&vs=1406>
- 7 Rights for Mobilising MRA - تقرير البحث العمل التكميلي: انعكاسات جائحة كوفيد- 19 على العنف ضد النساء بالغرب ايلول /يونيو 2020
- 8 - النساء العالقات مع معنفيها , الحجر المنزلي وتداعياته , نور علوان ,نون بوست ,مجتمع , 2020/4/1 .
- 9 - هيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠٢٠) آثار جائحة كورونا علي المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية , الإسكوا.
<https://www.unwomen.org/en> Retrieved from
- 10 - تقييم سريع حول تلاتثير جائحة كورونا - 19 على الأعراف الإجتماعية القائمة على النوع الإجتماعي والعنف ضد المرأة : موجز من 9 دول عربية , تقرير بالعربية صادر عن هيئة الأمم المتحدة , 2020.
- 11 - الجمعية العامة /الدورة الحادية والستون البند (٦٠ أ) من جدول الأعمال المؤقت * النهوض بالمرأة: النهوض بالمرأة دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة تقرير الأمين العام , 6 / 7 / 2006 , ص 49- 50 .
- 12 - المصدر السابق , ص 54- 64.
- 13 DW made for minds دراسة: المرأة العربية تعاني أكثر من الرجل من عواقب كورونا , 2021/8/1 .
- 14 - منظمة الصحة العالمية:
<https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/violence-against-women>

- 15 - دراسة التي أعدتها الدكتورة عزة هاشم تحت عنوان "جائحة الظل":، اليوم السابع ، تحقيقات وملفات ، 2020/5/7
- 16 /media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2020/brief-prevention-violence-against-women-and-girls-and-COVID-19-en.pdf?la=en&vs=3049 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الإستجابة لمرض فيروس كورونا كوفيد - 19 - الموجز المواضيعي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن العنف ضد المرأة والفتاة
- 17 - الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد 19 . مصدر سبق ذكره ، ص 9- 11 .
- 18 - منظمة الصحة العالمية: مصدر سبق ذكره
- 19 هيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠٢٠) آثار جائحة كورونا علي المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية ، الإسكوا. مصدر سبق ذكره
- 20- رفيف رضا صيداوي ، أسباب إزدياد حالات العنف ضد المرأة في فترة الوباء ، مؤسسة الفكر العربي ، <https://www.dw.com/ar/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9>
- 21 - عربية ، العنف ضد المرأة ، والإقتصاد الدولي ، خالد المنشاوي صحفي ، 2021/11/26
- 22 - قتل النساء: ظلامية المشهد وآفاق المقاومة ،كيان - تنظيم نسوي إعداد: جمعي ، التحرير والتدقيق اللغوي: مكتب "تواصل" للتحرير والتعريب ، 2021، ص 20.
- 23- التصدي لآفة العنف ضد النساء ،أمر حاسم لتحقيق التعافي المستدام ، مدونات البنك الدولي ،أكسل فان تروتسنبرغ،2020/8/12
- 24 -قتل النساء : ظلامية المشهد وآفاق المقاومة ،مصدر سبق ذكره ، ص 11-15.
- 25 -هيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠٢٠) آثار جائحة كورونا علي المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية ، الإسكوا. مصدر سبق ذكره.
- 26 - تقييم سريع حول تأثير جائحة كورونا - 19 على الأعراف الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة،مصدر سبق ذكره ، ص 27
- 27 نفس المصدر السابق ص 18 .
- 28- اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد النساء ، العالم بلون برتقالي ، وكالة العين الإخبارية ، آخر تحديث الخميس 2021/11/25
- <https://al-ain.com/article/international-day-elimination-violence-women>
- 29- هل فاقمت أزمة كورونا من العنف الواقع على المرأة العربية؟24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 ، ال بي بي سي نيوز /عربي
- 30 maid for mind /D W جينيفر هوليس وريزان سلمان/ م ع سياسة واقتصاد/ دراسة: المرأة العربية تعاني أكثر من الرجل من عواقب كورونا مصدر سبق ذكره
- 31 دراسة: المرأة العربية تعاني أكثر من الرجل من عواقب كورونا ،مصدر سبق ذكره
- 32 رفيف رضا صيداوي ، مصدر سبق ذكره .

Independent arabia³³ جائحة مستترة" تصيب المرأة العربية تحت وطأة كورونا أمينة خيري صحافية , الجمعة 23 أبريل 2021.

³⁴ - حين تدفع النساء الكلفة الإقتصادية الأكبر للوباء , كوتريات العدد 77 , مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث - ماهر حبش , كوتر تموز / يوليو 2020 , ص 23.

المصادر:

- 1- ناظم عبد الواحد الجاسور. موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية. دار النهضة العربية. بيروت. الطبعة الثانية. 2011.
- 2- ابتهاج جاسم رشيد الشمري. مظاهر واسباب العنف ضد المرأة. مجلة حوار الفكر. العدد 29. المعهد العراقي لحوار الفكر. بغداد. تموز 2014.
- 3- خضر عباس عطوان. البطالة والعنف في المجتمع العراقي, دراسة استطلاعية- سياسية في علاقات التأثير لآراء عينة. رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية. بغداد. بلا تاريخ.
- 4- الآثار الإجتماعية والإقتصادية لجائحة كوفيد 19 - الدول الأعضاء منظمة التعاون الإسلامي الآفاق والتحديات, مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك) , آيار / مايو 2020.
www.sesric.org/files/article/725.pdf
- 5- الأمم المتحدة
<https://www.unwomen.org/>
[/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2020/policy-brief-the-impact-of-covid-19-on-women-en.pdf?la=en&vs=1406](https://www.unwomen.org/en/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2020/policy-brief-the-impact-of-covid-19-on-women-en.pdf?la=en&vs=1406)
- 6- Rights for Mobilising MRA تقرير البحث العمل التكميلي: انعكاسات جائحة كوفيد- 19 على العنف ضد النساء بالغرب ايلول / يونيو 2020
- 7- النساء العالقات مع معنيها , الحجر المنزلي وتداعياته , نور علوان , نون بوست , مجتمع , 2020/4/1
- 8- هيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠٢٠) آثار جائحة كورونا علي المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية , الإسكوا.
<https://www.unwomen.org/en> Retrieved from
- 9- تقييم سريع حول تأثير جائحة كورونا - 19 على الأعراف الإجتماعية القائمة على النوع الإجتماعي والعنف ضد المرأة : موجز من 9 دول عربية , تقرير بالعربية صادر عن هيئة الأمم المتحدة , 2020.
- 10- الجمعية العامة /الدورة الحادية والستون البند (٦٠ أ) من جدول الأعمال المؤقت * النهوض بالمرأة: النهوض بالمرأة دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة تقرير الأمين العام , 2006/7 /6
- 11- DW made for minds جينيفر هوليس وريزان سلمان/ م ع سياسة واقتصاد/ دراسة : المرأة العربية تعاني أكثر من الرجل من عواقب كورونا , 2021/8/1 .
- 12- منظمة الصحة العالمية:

- 13- <https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/violence-against-women>
- 14- دراسة التي أعدها الدكتورة عزة هاشم تحت عنوان "جائحة الظل":، اليوم السابع ، تحقيقات وملفات ، 2020/5/7
- 15- [media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2020/brief-prevention-violence-against-women-and-girls-and-COVID-19-en.pdf?la=en&vs=3049](https://www.un.org/mediacentre/press/2020/brief-prevention-violence-against-women-and-girls-and-COVID-19-en.pdf?la=en&vs=3049)
- 16- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الإستجابة لمرض فيروس كورونا كوفيد - 19 - الموجز المواضيعي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن العنف ضد المرأة والفتاة
- 17- رفيف رضا صيداوي ، أسباب إزدياد حالات العنف ضد المرأة في فترة الوباء ، مؤسسة الفكر العربي ،
- 18- <https://www.dw.com/ar/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9>
- 19- INDEPENDENT - 17 عربية ، العنف ضد المرأة ، والإقتصاد الدولي ، خالد المنشاوي صحفي ، 2021/11/26
- 20- 19-- قتل النساء: ظلامية المشهد وآفاق المقاومة، كيان - تنظيم نسوي إعداد: جمعي ، التحرير والتدقيق اللغوي: مكتب "تواصل" للتحرير والتعريب ، 2021
- 21- 20- التصدي لآفة العنف ضد النساء ، أمر حاسم لتحقيق التعافي المستدام ، مدونات البنك الدولي ، أكسل فان تروتسنبرغ، 2020/8/12
- 22- 21- اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد النساء ، العالم بلون برتقالي ، وكالة العين الإخبارية ، آخر تحديث الخميس 2021/11/25
- 23- <https://al-ain.com/article/international-day-elimination-violence-women>
- 24- 22- هل فاقمت أزمة كورونا من العنف الواقع على المرأة العربية؟ 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 ، ال بي بي سي نيوز / عربي
- 25- Independent arabia - 23- جائحة مستترة" تصيب المرأة العربية تحت وطأة كورونا أمانة خيرى صحافية ، الجمعة 23 أبريل 2021، 12:00
- 26- 24- حين تدفع النساء الكلفة الإقتصادية الأكبر للوباء ، كوتريات العدد 77 ، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث - ماهر حبش ، كوتر تموز / يوليو 2020
- 27-



تاريخ استلام البحث 11 / 8 / 2022

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 2 / 10 / 2022

رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

الدبلوماسية الموازية للأقاليم الساعية للانفصال اقليم هونغ كونغ انموذجا

Parallel diplomacy for secessionist regions, Hong Kong as a model

الباحث : عمر عادل ابراهيم

م.م سما طاهر مسلم

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

Omar Adel Ibrahim

Lect. Sama Taher Muslim

Al-Mustansiriya University/College of Political Science

Al-Mustansiriya University/College of Political Science

Omar1993adil@gmail.

Samapolitical@gmail.com com

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

ظهر مصطلح الدبلوماسية الموازية (parallel diplomacy) في مطلع الثمانينات القرن العشرين ضمن حقل التحليل السياسي المقارن للدول الفيدرالية والنظرية المتجددة للفيدرالية ، ولاسيما في ما يتعلق بالعلاقات بين الحكومات الفيدرالية والدول الموحدة ، وتحديدًا بمسائل إدارة الشؤون الخارجية. ويعد مصطلح الدبلوماسية الموازية يكمل نوعاً ما ما نقص في مصطلح الدبلوماسية عن تغطيته من اشكال العلاقات الدولية غير التقليدية ، وتوفر الدبلوماسية الموازية فرصة للأقاليم داخل الدول النامية في الشرق الأوسط وأفريقيا وAsia ودول أمريكا اللاتينية للاستفادة من العلاقات الخارجية مع الأقاليم والدول الغربية المتقدمة في مختلف مجالات التنمية، فضلا عن ان الدبلوماسية الموازية تحتاج الى اجراء بعض التعديلات في المؤسسات القانونية والادارية في الدول لتقنين الممارسة ، اضافة الى انشاء قنوات تنسيقيه بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية بصورة تؤدي الى الاستفادة القصوى من هذا النشاط الخارجي. وفقا لما ذكر يمكن القول ان ازدياد عدد الدول الفاشلة أو الهشة وظهور الصراعات الداخلية يحفز الدولة على التكيف مع التطورات الحاصلة في وسائل الحكم وتقاسم السلطة ، وواحدة من مظاهر هذا التكيف هو الدبلوماسية الموازية التي يمكن عدها أداة كفاءة لحل المشاكل الداخلية المثيرة للنزاعات.

الكلمات المفتاحية : "الدبلوماسية الموازية" , "الفيدرالية" , "العلاقات الدولية", "الحكومات الإقليمية"

Abstract

The term “parallel diplomacy” appeared in the early eighties of the twentieth century within the field of comparative political analysis of federal states and the renewed theory of federalism, especially with regard to relations between federal governments and unitary states, specifically issues of managing foreign affairs. The term parallel diplomacy somewhat complements the lack of the term diplomacy from its coverage of non-traditional forms of international relations. Parallel diplomacy provides an opportunity for regions within developing countries in the Middle East, Africa, Asia and Latin American countries to benefit from foreign relations with developed Western regions and countries in various fields of development. In addition, parallel diplomacy needs to make some adjustments in the legal and administrative institutions in the countries to legalize the architecture, in addition to establishing coordination channels between the central government and local governments in a way that leads

to the maximum benefit from this external activity .According to what was mentioned, it can be said that the increase in the number of failed or fragile states and the emergence of internal conflicts motivate the state to adapt to developments in the means of governance and power-sharing, and one of the manifestations of this adaptation is parallel diplomacy that can be considered an efficient tool for resolving internal disputes.

Keywords: parallel diplomacy, federalism, international relations, regional governments.

المقدمة

تعد ظاهرة الدبلوماسية الموازية أو انخراط الكيانات ما دون الدولة (الأقاليم) في الشؤون الخارجية ، ظاهرو شائعة في العلاقات الدولية ، وثمة اتجاه عالمي ومتزايد للتكيف معها من جانب الدول والمنظمات الدولية ، ومأسستها بل وتطبيعها قانونيا ، ومن المحتمل ان تزداد أهمية الدبلوماسية الموازية في السنوات القادمة بشكل عام ، وذلك لانها تعد بصفة خاصة أداة لتقليل الابعاد القومية للصراعات الاثنية ووسيلة لتعزيز الثقة والامن الاقليمي ، كما انها تعد وسيلة فعالة ومهمة للتعامل مع تهديدات الامن عابرة القومية وفضلا عن ذلك يتوافر للدبلوماسية الموازية مقومات تسهم في معالجة المشكلات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة .

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في وجود العديد من المدن التي لها العديد من الأقاليم او الكيانات حسب تسمية النظام السياسي لها وفق الدستور ولها امكانيات جيدة مكنتها على ظهور هذه الدبلوماسية الموازية على سبيل المثال موقعها الجغرافي وامكانياتها المادية والاقتصادية وقدرتها على اداء المهام الدبلوماسية على مستوى العلاقات الثنائية والسياسة الدولية بالتوازي مع المهام الدبلوماسية التي تؤديها المركز .

أشكالية البحث : تدور اشكالية البحث حول طرح سؤال مركزي مفاده : يتمثل في ماهية تأثير الدبلوماسية الموازية على المستوى السياسي الدولية ؟ ، فضلا عن الاجابه عن الاسئلة فرعية تتمثل بالاتي:

1. ماهي الامكانيات التي ساهمت على ظهور الدبلوماسية الموازية في هونغ كونغ؟ .
2. كيف تم تعزيز الدبلوماسية الموازية في السياسة الدولية لهونغ كونغ ؟ .

فرضية البحث : تعد دبلوماسية هي واحدة من الممارسات السياسية الدولية ، الا أن دبلوماسية الموازية سواء للاقليم او مقاطعه حسب مسمى الدول قد فرضت نفسها على واقع العلاقات الثنائية والسياسة الدولية بعد ان مكنتها من ذلك المتغيرات في البيئة الدولية، مع امتلاك العديد من المدن والامكانيات والقدرات لتأدية المهام وادوار كانت حصرية على الدول القومية .

منهجه البحث : استخدمنا للوصول الى النتائج العلمية لتحقق من فرضية البحث ، على اتباع مناهج عدة هم المنهج الاول هو المنهج التاريخي لوصف بعض المحطات الأساسية في التاريخ وتطور دبلوماسية الموازية ، المنهج الثاني هو المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الظاهرة موضوعه البحث واخير المنهج الواقعي .

هيكلية البحث : تم تقسيم هذه البحث الى مقدمة ومبحثين هما المبحث الاول هو السياسي الداخلي لاقليم هونغ كونغ والمبحث الاخر السياسية الخارجية لاقليم هونغ كونغ فضلا عن الخاتمة والاستنتاجات

المبحث الاول : السياسية الداخلية لاقليم (هونغ كونغ)

تعد هونغ كونغ(*) جزء من اراضي الصينية منذ العصور القديمة ، وظلت تحت الاحتلال البريطاني منذ حرب الأفيون عام (1840) ، وحتى الاول من يوليو 1997 ، عندما استعادت الحكومة الصينية سيادتها عليها ، وانتهى بذلك الحكم الاستعماري لها واصبحت هونغ كونغ باعتبارها منطقة ادرارية خاصة ، تخضع مباشرة للحكومة المركزية للصين وقد حققت تسوية القضايا التاريخية المتعلقة بهونغ كونغ من خلال مفاوضات ، ان الفضل في هذا الانجاز التاريخي يعود الى نظام " دولة واحدة ونظامان " ، الذي ابتكرته الحكومة الصينية من اجل تحقيق توحيد البلاد سلميا ، ومعنى هذا النظام ان تتمسك الدولة بالنظام الاشتراكي(*) ، كالقوائم الرئيسي داخل الجمهورية واقامة منطقة هونغ كونغ الادارية الخاصة التي تخضع مباشرة للحكومة الصينية ، بعد عودتها الى احضان الوطن الأم ، مع محافظة هونغ كونغ على النظام الرأسمالي(*) والتمتع بقدر عال من الحكم الذاتي الذي تمنحه الحكومة للمركزية الصينية لها (1).

وقد تميزت هونغ كونغ بنوع من الاستقلالية والحرية خاصة خلال الحكم البريطاني وصولاً الى ارتباطها مع الصين ، ومن اهمها في مجالي السياحة والتجارة ، ولم يعقها ذلك ان تكون من اكثر مدن العالم زحماً بالسكان، فضلا عن انها تعد من الموانئ المهمة في قارة اسيا ومركزاً تجارياً ضخماً ومنطقة

تجارة حرة لا يفرض فيها اي نوع من الرسوم الكمركية ، الامر الذي انعكس بدوره على ازدهارها وتطورها⁽²⁾.

وفقا لدستور هونغ كونغ الذي جسد طبيعة العلاقة مع الصين فهي مسؤولة بشكل حصري عن إدارة شؤونها الداخلية ، وتعهدت الصين أن تبقى علاقتها مع هونغ كونغ على نظام دولة واحد ونظامان داخليان وبموجبه بإمكان هونغ كونغ إقامة علاقات اقتصادية مع دول العالم المختلفة وكذلك المحافظة على وضعها القانوني والمالي دون تغيير في حين تتكفل الصين بإدارة شؤونها الخارجية فضلا عن الدفاع عنها في حالة الضرورة ، ولكون هونغ كونغ ذات طبيعة أدراية خاصة وجدت نفسها بحاجة لمد علاقتها خارج حدودها لذلك عملت على اقامة علاقات مع دول الاجنبية وتطويرها بما يخدم مصالحها ، كما انها طورت نفسها لتأدية دور مهم في المنظمات الدولية ، مثل منظمة التجارة العالمية ، ومنظمة التعاون الاقتصادي و لاسيا والمحيط الهادي، كما انها ساهمت مع الوكالات المتخصصة في الامم المتحدة لتنفيذ مشاريع للتنمية المستدامة في دول⁽³⁾ .

اما بخصوص الهيكل السياسي في منطقة هونغ كونغ يكون رئيس المؤسسة التنفيذي هو المسؤول امام الحكومة الشعبية المركزية ومنطقة هونغ كونغ وفقا لاحكام القانون الاساسي ، ويساعده المجلس التنفيذي في رسن السياسات وتضع حكومة هونغ كونغ السياسات وتنفيذها وتقدم مشاريع القوانين وتنفيذ القانون وتقدم الخدمات الى مجتمعها المحلي⁽⁴⁾ .

اما الحكومة هونغ كونغ تكون السلطة التنفيذية بيد كبير المسؤولين التنفيذيين الذي يتم تعيينه بواسطة لجنة انتخاب من (400) عضو ، وذلك المسؤول يبلغ مجلس الدولة بجمهورية الصين الشعبية ، ويعمل لمدة خمسة سنوات ، يقوم بتعين مجلس تنفيذي من خمسة عشر عضوا للمساعدة في ادارة المنطقة ، اما السلطة التشريعية في هونغ كونغ فهي من مجلس واحد يتكون من (60)عضوا ، (20) عضوا ينتخبون مباشرة حسب الدوائر الجغرافية ، و (30) عضوا ينتخبون ضمن الدوائر الوظيفية ، والد (10) الباقون تختارهم لجنة انتخاب مكونة من (800) من ممثلي المجتمع⁽⁵⁾ .

واخيرا المؤسسة القضائية في هونغ كونغ تكون مستقلة بما في ذلك اصدار الاحكام القضائية النهائية وتكون محاكم هونغ كونغ مختصة في جميع القضايا المنطقة ، ولكن تحتفظ بالقيود المفروضة على

اختصاصها بموجب النظام القانوني المعمول به والمبادئ السيارية من ذي قبل في هونغ كونغ ، ويكون اختيار القضاة وغيرهم من اعضاء المؤسسة القضائية على اساس مؤهلاتهم القضائية والمهنية وامكانيه استخدامهم من دوائر قضائيه اخرى مختصه بالقانون العام، يكون تعين القضاء من قبل الرئيس التنفيذي بناء على توصية لجنة مستقلة مؤلفه من قضاة محليين واشخاص يشتغلون بالقانون وشخصيات بارزه من قطاعات اخرى⁽⁶⁾.

وفقا لما ذكر اعلاه تتبنى هونغ كونغ نظام الادارة المركزية ، ولايوجد تعريف رسمي لماهيه المدن والبلدات ضمن حدود هونغ كونغ ، تنقسم هونغ كونغ اداريا الى 18^(*) مقاطعة جغرافيه ، يمثل كلا منها مجلس يقدم الاستشارات للحكومة بخصوص القضايا المحلية ، ويشمل ذلك كيفيه اقامة وانشاء المرافق العامة ، والانشطة الاجتماعية والثقافيه ، والاهتمام بالشؤون البيئية ، ثمه بالاجمال (534) مقعدا في جميع مجالس المقاطعات الادارية بهونغ كونغ ، تنتخب منها (405) مقاعد باصوات السكان ، واما الباقون فيعينهم الرئيس التنفيذي و (27) مسؤولا في اللجان الريفية ، ويتولى ايصال سياسات وخطط الحكومة واعلانها للاهالي قسم الشؤون المحلية عبر مكاتب المقاطعات⁽⁷⁾.

اما الجانب الامني والمحافظة على الامن الوطني يتوافق مع حماية المصالح المستثمرين الاجانب بعزز قانون الامن الوطني في هونغ كونغ استعادة النظام الاجتماعي الطبيعي في هونغ كونغ والمحافظة على استقرارها والبيئة التجارة الجيدة فيها ، فضلا عن ذلك يعمل هذا القانون على تطوير ورفع مكانه هونغ كونغ باعتبارها مركزا دوليا للمال والتجارة والنقل البحري وزياده ثقة المستثمرين الاجانب بهونغ كونغ منذ عودتها الى الوطن الام ، تتمتع هونغ كونغ بالاستقلال المالي ، والتجارة الحرة والمعاملات الذاتية التداول ، والتدفق الحر لراس المال ، وقد تم ضمان وتعزيز مكانتها كميناء حر ومنطقه كمركبه منفصله⁽⁸⁾.

وتعد هونغ كونغ واحدة من اهم المراكز الاقتصادية الرائدة في العالم ، وتعد واحدة من دول المهمه الاربعه وهي (تايوان ، سنغافوره ، هونغ كونغ ، كوريا الجنوبيه) وقد اطلق عليهم دول النمر الاسيويه لتحقيقهم معدلات عاليه من النمو الاقتصادي والتصنع السريع خلال فترة من بين الستينات والتسعينات ، وثم تحولت هذه الدول الى دول متقدمة بمجئ القرن الحادي والعشرون⁽⁹⁾.

كما ويعد اقتصاد هونغ كونغ هو اكبر اقتصاد يعتمد على الخدمات ويتميز بأسعار الضرائب المنخفضة والتجارة الحرة ، تستعمل المدينة عملة دولار هونغ كونغ والتي تصنف كثامن اكبر عملة متداوله في العالم ، وقد وصف ميلتون فريدمان ذات مره هونغ كونغ بانها اعظم تجربه في اقتصاد عدم التدخل الرأسمالي ، الا ان حكومة المدينة سنت تشريع انذاك وقوانين عدة على الاعمال التجاريه ، ومنها الحد الادني للاجور⁽¹⁰⁾ .

وقد تمكنت هونغ كونغ من اقامه علاقات استثماريه وتجاريه نشطه حتى بعد نقل ملكيتها الى الصين عام 1997 ، وتعد بوايه للاستثمارات التي تدخل الى بر الصين الرئيسي ، وفي عام 2007 وصل الى (3.46) مليون موظف بدوام كامل في هونغ كونغ ، وانخفاض مستوى البطاله فيها الى (4,1%) من انخفاض الى انخفاض ، وسيطر قطاع الخدمات على اقتصاد المدينة حيث يمثل نسبه (90%) من الناتج المحلي الاجمالي واما الصناعات فتمثل (9%) ، تعد هونغ كونغ من ثامن اعلى مدينه في العالم ، وتصنف الرابعه عالميا في ترتيب نسبة العائلات المليونيريه من السكان ، لتاتي بعد سويسرا وقطر وسنغافورة ، حيث تمتلك (8.5%) من كافه الاسر الهونغ كونغيه ما لا يقل عن مليون دولار امريكي ، وتحتل المرتبه الثانيه في مؤشر سهوله افتتاح الاعمال التجاريه بعد سنغافورة مباشرة⁽¹¹⁾.

المبحث الثاني : السياسية الخارجية لاقليم (هونغ كونغ)

توجد (123) بعثة دبلوماسية في هونغ كونغ ، منها (62) قنصلية عامة و(61) قنصلية (الفخرية) وست هيئات معترف بها رسميا في هونغ كونغ ، ذلك لان هونغ كونغ تتمتع بوضع اداري خاص تابعة لجمهورية الصين الشعبية ، فأن بعض القناصل العام في هونغ كونغ يقدمون تقاريرهم مباشرة الى وزارات الخارجية التابعه لدولهم ، بدلا من سفارتهم في بكين ، وتقع معظم القنصليات العامة في المناطق الوسطى والاميرالية ووان تشاي الشماليه وخليج كوزواي وشيونغ وان داخل مدينة فيكتوريا ، وثلاثه منها فقط تقع في كولون (كمبوديا وتشيلي ونيبال) ويمكن القول ان هناك وضع خاص في هونغ كونغ كما موضح في الجدول التالي :

القناصل برتبة سفراء هم	القناصل برتبة سفراء او مفوضين سامين	ميزه اخرى للقناصل الذين يقدمون تقاريرهم مباشرة الى وزاراتهم الخارجيه الخاصه بهم بدلا من سفاراتهم في بكين مثل سفارات البلدان التاليه
<ul style="list-style-type: none"> • البرازيل • الفلبين • الولايات المتحدة • اليابان 	<ul style="list-style-type: none"> • اسرائيل • المانيا • استراليا 	<ul style="list-style-type: none"> • القنصلية العامة لكندا • القنصلية العامة للولايات المتحدة • القنصلية العامة البريطانية

المصدر: ايمن الدسوقي ، الدبلوماسية التأسيسية للأقاليم الساعية للانفصال دراسة نظرية وتطبيقية ، مجله السياسة الدولية، العدد 223المجلد 56 ، 2021،ص20

ومن اهم العلاقات العربية المتميزه والثنائيه التي قامت بين دولة الكويت وجمهورية الصين خاصه بعد عودة هونغ كونغ للسيادة الصينية رسميا عام1997، قررت دولة الكويت افتتاح قنصليتها العامة في عام 1999 في هونغ كونغ تأكيدا لامتداد علاقتها المتميزه مع الصين والبحث عن فرص الاستثمار وتطوير التبادل التجاري والثقافي بين كل من دولة الكويت وهونغ كونغ حيث تعد الاخيرة مركزا تجاريا عالميا في اسيا ، وتعد دولة الكويت اول دولة عربية من مجلس التعاون لدول الخليج العربي التي فتحت قنصليتها العامة في هونغ كونغ وتطورت العلاقات وادى ذلك الى ابرام اتفاقيات تعاون في مختلف القطاعات بين حكومتي البلدين وتبادل الزيارات بين الوفود الحكومية لكلى البلدين ، ومن اهم الاتفاقيات التي ابرمتها دولة كويت مع هونغ كونغ هي مذكره تفاهم بين غرفه التجارة هونغ كونغ وغرفه الصناعة دولة الكويت في يوليو عام 2004 واتفاقيات خدمات الطيران المدني ايضا عام 2004 ، واتفاقيات اخرى مثل تشجيع وحماية الاستثمار والتعاون الاقتصادي والفني ومنع الازدواج الضريبي للتين تم التوقيع عليهما في 2010 (12).

وتثبت هذه العلاقة مدى عزم دولة الكويت على تعزيز التعامل مع هونغ كونغ وذلك بالتركيز على العلاقات الاقتصادية والثقافية والدبلوماسية الموازية ، ويكون هدف هذه الدبلوماسية هو تطوير التعاون بين المؤسسات والأشخاص على المستوى الإداري والسياسي ، كما هو حال في القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية و المجتمع المدني ، فضلا عن رغبة الكويت الكبير في المساهمة في مبادرة طريق الحرير والعمل على الاستفادة من الفرص الاستثمارية التي تنتجها هذه المبادرة ، وان الكويت تؤمن بأهمية هذه المبادرة والفرص الاستثمارية التي قد تنجم عن تنفيذها⁽¹³⁾ .

ومن الدول الخليج المهمة التي اقامت علاقات ثنائية مع هونغ كونغ هي دولة الامارات العربية المتحدة ،حيث افتتحت قنصليتها ايضا في اقليم هونغ كونغ عام 2000 ، وتتميز العلاقة بين الطرفين بروابط اقتصادية وثيقة وزيارات متبادلة للعديد من الوفود الرسمية الرفيعة المستوى ، وتعد دولة الامارات العربية المتحدة من اكبر شريك تجاري لاقليم هونغ كونغ الاداري الخاص في منطقة الشرق الاوسط ، وتتمثل بالنسبة لهونغ كونغ دورا مهما خاصه فيما يخص مبادرة حزام الطريق الصينية حيث فتح مكتب اقتصادي وتجاري اقليمي لحكومة هونغ كونغ في اماره دبي عام 2020 لمتابعه المشاريع حزام الطريق ، وهناك استثمارات امارتية متمثلة في افرع لشركات اماراتية كبرى في هونغ كونغ منها (طيران الامارات وموانئ دبي وبنك ابوظبي الاول وبنك المشرق والاتحاد للطيران وغيرها من المؤسسات)⁽¹⁴⁾ .

ومن اهم الاتفاقيات الرسمية الموقعه بين دولة الامارات العربية المتحدة واقليم هونغ كونغ الاداري الخاص هي⁽¹⁵⁾ :

1. اتفاقية الخدمات الجوية الموقعه في 29 أبريل 1998.
2. مذكرة تفاهم (الخدمات الجوية) الموقعه في 10 أكتوبر 2001.
3. مذكرة تفاهم بورصة موقعة بين سوق أبوظبي للأوراق المالية وبورصة هونغ كونغ في 28 مارس 2007.
4. اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي الموقعه بالأحرف الأولى في يوليو 2010 وتم التوقيع عليها رسمياً في أبوظبي، في منتصف ديسمبر 2014 خلال زيارة معالي وزير مالية هونغ كونغ إلى الإمارات العربية المتحدة.

5. ثلاث اتفاقيات في مجال التكنولوجيا المالية بين سلطة دبي للخدمات المالية وسلطة النقد بهونغ كونغ وهيئة التأمين وهيئة الأوراق المالية والعقود الآجلة في أغسطس وسبتمبر 2017.
6. ومن اهم اتفاقيتان في مجال التكنولوجيا المالية بين هيئة تنظيم الخدمات المالية لسوق أبوظبي العالمي وهيئة الأوراق المالية والعقود الآجلة وسلطة النقد بهونغ كونغ في يونيو 2018.
7. اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار الموقعة في دبي في 16 يونيو 2019.

ومن اهم العلاقات الثنائية الاخرى بين هونغ كونغ وباكستان كانت باكستان وهونغ كونغ مستمرة من بريطانيا وتم انشاء القنصلية الباكستانية في هونغ كونغ بعد استقلالها في عام 2001، وهاجر العديد من الباكستانيين الى هونغ كونغ خلال القرنين التاسع عشر والعشرون ويشكل حوالي (0.2%) من اجمالي سكان هونغ كونغ ومعظمهم من المسلمين ، وتأسست الجاليات الباكستانية مثل جمعية الباكستانية لهونغ كونغ لتعزيز العلاقات الاجتماعية بين البلدين ، وفي عام 2014 بلغت قيمه الصادرات من هونغ كونغ الى باكستان (1232) مليون دولار هونغ كونج ، بينما بلغت قيمة الواردات من باكستان الى هونغ كونغ (2917) مليون دولار هونغ كونج الصادرات الرئيسية من هونغ كونغ هي الهواتف (24%) وملحقات البث بنسبه (5.2%) الصادرات الرئيسية من باكستان الى هونغ كونغ هي عزل القطن (36%) والخيول والابقار والجلود بنسبة (20%)⁽¹⁶⁾ .

اما بخصوص العلاقة الثنائية بين هونغ كونغ ومصر لقد كانت مصر من اقوى العلاقات الدبلوماسية لصين وتربطها تعاون اقتصادي وسياسي طويل مدى واهم ماميز الدبلوماسية الموازية لهونغ كونغ مع مصر في عام 2005 عندما قام وزير السياحه المصري(زهير جرانه) بجوله في الصين شملت كلا من بكين وشنغهاي وهونغ كونغ وخلال هذه الزيارة قام بتوقيع مذكره تفاهم للتعاون السياحي بين منطقة سور الصين ومنطقة الاهرامات وفي عام 2005 كانت الصين ضيف الشرف لمهرجان القاهرة السينمائي الدولي الذي اقيم في شهر ديسمبر كما اختير المخرج الصيني خه بينغ رئيسا للتحكيم والفيلم الصيني "بيت الخاجر الطائر" لافتاح المهرجان⁽¹⁷⁾ .

وعلاقه هونغ كونغ مع سنغافورة مستعمرتان بريطانيتان سابقتان حافظتا على علاقات التجارية منذ القرن التاسع عشر ، واصبح كلاهما مركز ماليا مهما ولدى الدولتين بعثات دبلوماسية ومكاتب تجارية لتعزيز علاقتهما الثنائية ، فضلا هم تمثيلها من قبل السفارة الصينية تدير حكومة هونغ كونغ ايضا

مكتب هونغ كونغ الاقتصادي والتجاري في سنغافورة ، بالإضافة الى سفارتها في بكين ، ولدى سنغافورة قنصلية عامة في هونغ كونغ ، عندما كانت هونغ كونغ تحت الحكم البريطاني كانت تعرف بلجنه سنغافورة⁽¹⁸⁾ .

اما بخصوص العلاقات الصينية _ الاوروبية ، لقد رحبت الصين وخاصة هونغ كونغ بالمساهمة في عملية التكامل الاوروبي ، والصين مستعدة لتعزيز التعاون الاستراتيجي مع الاتحاد الاوروبي وذلك بدفع الاجندات السياسية الرئيسة بين الطرفين ودعم التعددية والتصدي المشترك للتحديات العالمية مثل الصحة العامة وتغير المناخ والتنوع البيولوجي من اجل العمل على تنمية سليمة ومطرده للعلاقات بين الصين (هونغ كونغ) والاتحاد الاوروبي كما تؤكد هونغ كونغ على ضرورة ان تحقق التواصل بين الصين واوروبا نفعاً متبادلاً للجانبين⁽¹⁹⁾ .

وبخصوص السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تجاه هونغ كونغ التي قائمة على تعزيز ازدهار هونغ كونغ واستقلالها واسلوب حياتها ، وذلك وفقا للقانون سياسة الولايات المتحدة وهونغ كونغ لعام 1992 ، وتنص السياسة على استمرار الولايات المتحدة في معاملة هونغ كونغ بغض النظر عن الصين الشعبه حتى بعد نقل سياده في عام 1997 والتي اعلنت نهاية الحكم البريطاني، وتحفظ الولايات الامريكه بمصالح اقتصادية وسياسية كبيره في هونغ كونغ وتدعن الولايات الحكم الذاتي لهونغ كونغ عبر ابرام وتنفيذ اتفاقيات ثنائية وتشجيع التجاره والاستثمار وترتيب زيارات رفيعه المستوى وتوسيع التعاون في مجال انفاذ القانون وتعزيز الروابط التربوية والاكاديمية والثقافيه ودعم المجتمع الكبير من مواطني الولايات والزوار منها، اقرت هونغ كونغ تشريعات تهدف الى جعلها متوافقه مع قرارات الامم المتحدة السارية لمكافحة الارهاب وتوصيات فريق العمل المالي، واعتبارا من 14 يوليو عام 2020 لم تعد الولايات المتحدة تعترف بالمعاملة الخاصه لهونغ كونغ بموجب قانون الحكم الذاتي لهونغ كونغ والامر التنفيذي بشأن تطبيع هونغ كونغ للرئيس السابق دونالد ترامب⁽²⁰⁾ .

الخاتمة والاستنتاجات

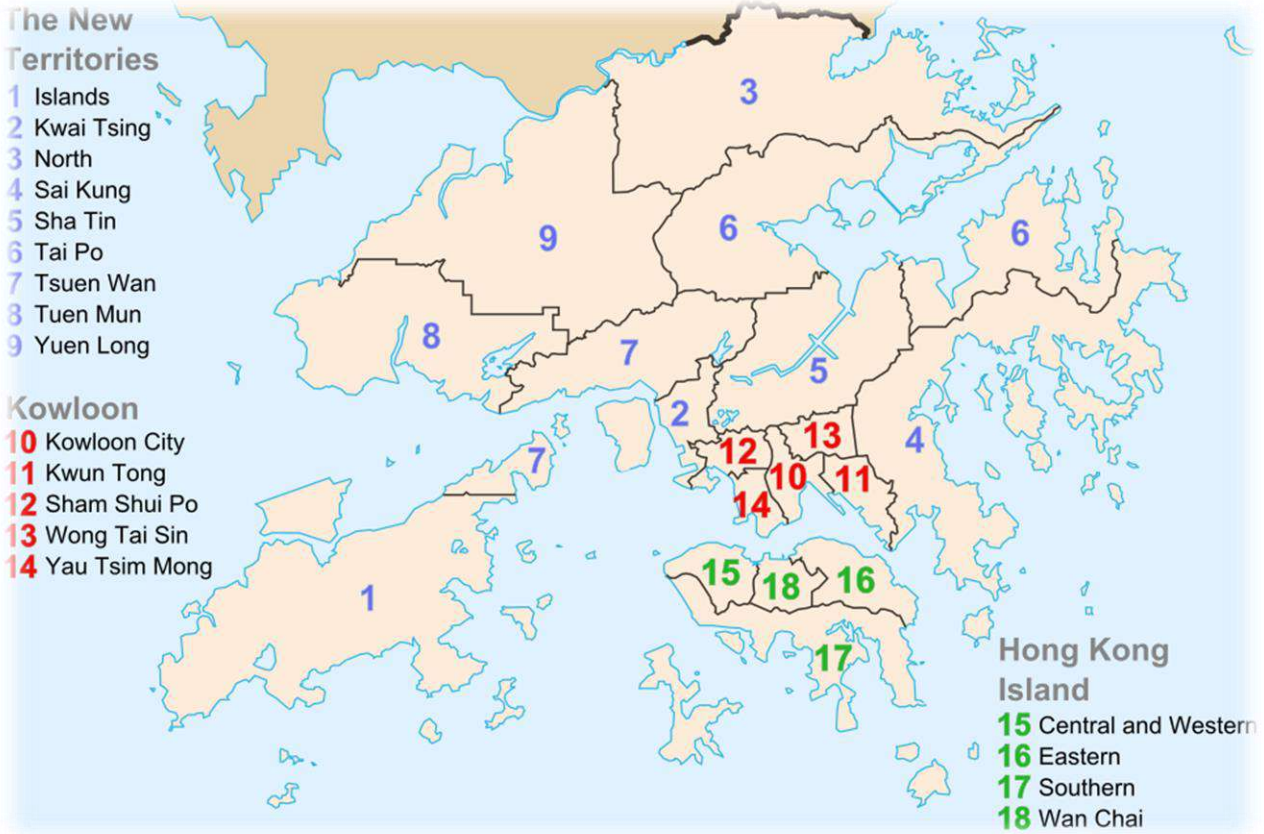
وفقا لما ذكر ان العالم أصبح قرية صغيرة ويمارس على الواقع الكثير من الحالات وفي مقدمة ذلك التأثير المتبادل في المشكلات والازمات التي تتحول من محلية الى العالمية ، وهذا يؤثر بدوره على الاقتصاد والثقافة والسياسة في مجالات متعددة اخرى، ان العولمة تمارس دور مهم في توصيف الاحداث خاصة في مجالات الاتصال والمعلومات الذي اسهم الى حد كبير في تقليل الحدود التقليدية التي تفصل الدولة عن بعضها ، وقد ارتبط ذلك مع ارتباط وتطور قدرات المدن التي استطاعت عبر تحقيق مصالحها دون الاعتماد بشكل رئيسي على حكومة المركز التي لم تعد قادرة على مواجهة جميع التحديات وعدم امتلاكها القدرات لفعل ذلك فضلا عن الواقع الذي فرضته التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فأن المشاركة دون الوطنية في السياسة الدولية يمكنها المساعدة في دفع مواقف الدول تجاه القضايا الرئيسية مع وجود مدن عديدة في العالم تبدو حاجتها ملحة للمساهمة مع الحكومات المركزية في التخطيط والتنفيذ السياسة الخارجية عبر مجالات محددة في العمل الدبلوماسي .

الاستنتاجات

1. اصبحت الدبلوماسية الموازية حالة واقعية ولها تأثيرها في العلاقات والسياسة الدولية.
2. حققت دبلوماسية الموازية الفائدة وذلك من خلال زيادة الرفاهية وفرص العمل لمواطنيها.
3. حققت الدبلوماسية الموازية ايرادات اقتصادية كبيرة للدولة المركزية وشجعت التعاون والاستثمار في البنى التحتية ونقل الخبرات في مجال البناء والتعليم والادارة .
4. تباين القدرات الاقتصادية والخبرات السياسية دفعها ذلك للتفكير في الاستقلال النسبي خاصة في رسم السياسات بعيداً عن المركز ومن ثم المساهمة في رسم السياسة الدولية.
5. ومن اهم الاسباب التي تدفع باتجاه بناء علاقات مع الدول الاجنبية كمرحلة اولى في طريق الاستقلال التام والحصول على الدعم الدولي هو طموحات الشخصية للقادة المحليين والتكوينات القومية والدينية.

6. الحفاظ على مكانه والدور بعض المدن الكبرى يدفعها للتنسيق فيما بينها للوصول الى اتفاقيات بشأن القضايا الاقليمية والدولية.

خارطه رقم (1)



المصدر : الجغرافيه التطبيقيه ، على الموقع التالي [/https://www.geopratique.com](https://www.geopratique.com)

(*) هونغ كونغ : وهي تقع على الساحل الصين الجنوبي وما بين بحر الصين الجنوبي ودلتا نهر اللؤلؤة ، وتتميز بناطحاتها السحابية الكثيرة ومينائها الفسيح ويبلغ عدد سكانها نحو سبع ملايين نسمة ومساحتها حوالي (1,104 كم 2) وهي تعد من اكثر مناطق بكثافتها السكانية ويتاف من بينهم حوالي 93% منهم من الصينيين والباقيون من عرقيات متعددة ، الموسوعة الحرة ، <https://ar.wikipedia.org> / تاريخ الزيارة 2022\3\10.

(*) النظام الاشتراكي : هو عقيدة اقتصادية واجتماعية تدعو الى الملكية العامة للانتاج بدلاً من الملكية الخاصة لها والسيطرة على الممتلكات والموارد الطبيعية وتعتقد الاشتراكية ان كل ما ينتجه الفرد هو ناتج اجتماعي وكل شخص يساهم في انتاج سلعة ما يحق له الحصول على حصة منها، اروي بريجية ، مفهوم النظام الاشتراكي ، حياتك، 8 يونيو 2020 ، <https://hyatok.com> / تاريخ الزيارة ، 2022\3\10 .

(*) النظام الرأسمالي : بأنه نظام مالي ظهر بعد انهيار النظام الإقطاعي ولايزال يهيمن على العالم الغربي حتى الان ، وتكون فيه معظم وسائل الإنتاج مملوكة ملكية خاصة، ويتوزع الدخل فيه الى حد كبير من خلال تشغيل الأسواق والانتاج ، ويسمى ايضا بالاقتصاد الحر او اقتصاد السوق الحرة، اهم سمه ميزت الراسمالية عن غيرها من الأنظمة الاقتصادية هي استخدام رأس المال المتراكم لتوسيع القدرة الانتاجية بدلاً من الاستثمار في المؤسسات غير المنتجة اقتصاديا مثل الكاتدرائيات، اشرف محمد ، النظام الاقتصادي مدخل ومنهاج ، دار السلام ، القاهرة ، ط1، 2010م، ص35.

(1) محمد بن ناصر العبودي ، رحلة هونغ كونغ وماكو ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض، ط1، 2002، ص 26.

(2) حسام الدين ابراهيم عثمان ، موسوعة مدن العالم ، ، ط2 ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2014، ص217.

(3) ضمير عبدالرزاق محمود ، واقع دبلوماسية المدن الكبرى وقدرتها بالتأثير في السياسة الدولية ، جامعه الموصل ، مجلة دراسات اقليمية ، العدد 43 كانون الثاني ، 2020، ص19

(4) هو يوي شيانغ وو سي كه ، هونغ كونغ الشأن صيني داخلي ، الصين اليوم ، 2021\5\10 ، على الموقع التالي <http://www.chinatoday.com.cn>

(1) محمد بن ناصر العبودي ، رحلة هونغ كونغ وماكو، مصدر سبق ذكره، ص 29

(6) عبدالله احمد ، قانون الامن القومي في هونغ كونغ يثير مخاوف بشأن الحقوق الاسياسية ، 24 الخبر بين لحضه وضحاها ، 29 ايونيو 2021 ، على الموقع التالي <https://article24.ae>

(*) للمزيد ينظر خارطه رقم واحد .

(7) الصين : الحقائق والارقام ، على الموقع التالي <http://arabic.china.org>

(8) سيد محمود علي غنيم ، استراتيجية الامن القومي للصين الشعبية ، مجله البحوث المالية والتجارية ا جامعة بورسعيد ، المجلد 21 العدد الرابع اكتوبر ، 2020، ص345

(9) امل حسين ، هونغ كونغ :واحد من اهم المراكز الاقتصادية الرائدة في العالم ، الباحثون المصريون ، يناير 2016\24 ، تاريخ الزيارة 2022\3\15 ، على الموقع التالي <https://egyresmag.com> .

- (10) محمد مطيع ، هونغ كونغ : الاقتصاد الاكثر حرية في العالم ، مجله وندرلاست ، 2019\10\10 ، تاريخ زياره www.wonderlustmag.com، على الموقع التالي 2022\3\15
- (11) اندرو سكوبيل ومين جونج ، الى اين تتجه هونغ كونغ ، منظور تحليلي ، مؤسسة rand، 2016 ، ص 15
- (12) القنصلية العامة لدولة الكويت في هونغ كونغ، العلاقات الثنائية ، على الموقع التالي www.kuwaitconsulate.org ، تاريخ الزيارة 2021\3\16
- (13) اياد جاسم ، محددات العلاقات الصينية الامريكية في الربع الاخير من القرن العشرين ، مجله الجامعه العراقيه ع (2\26)، 2018 ، ص435
- (14) الامارات العربية المتحدة وزاة الخارجية والتعاون الدولي ، على الموقع التالي <https://www.mofaic.gov>.
- (15) بعد هونغ كونغ .. فوربس ترجع تحول الامارات لمركز اسيا المالي ، العربية نيوز ، 6 ايلول 2020 ، على الموقع التالي [/https://www.skynewsarabia.com](https://www.skynewsarabia.com)
- (16) العلاقات بين هونغ كونغ وباكستان ، على الموقع التالي [/https://stringfixer.com](https://stringfixer.com)
- (17) الهيئه العامه للاستعلامات بوابتك الى مصر ، العلاقات السياسية (العلاقات الصينية المصريه) ، على الموقع التالي [/https://www.sis.gov.eg](https://www.sis.gov.eg)
- (18) العلاقات بين هونغ كونغ وسنغافورة ، على الموقع التالي [/https://artsandculture.google.com](https://artsandculture.google.com)
- (19) العلاقات الثنائية بين الاتحاد الاوروبي والصين ، مركز اسبار للابحاث والدراسات ، 2020\9\19 ، على الموقع التالي [/https://asbarme.com](https://asbarme.com)
- (20) المصدر نفسه

قائمة المصادر

اولا :الكتب العربية :

1. اشرف محمد ، النظام الاقتصادي مدخل ومنهاج ، ط1، دار السلام ، القاوه ، 2010م.
 2. حسام الدين ابراهيم عثمان ، موسوعة مدن العالم، ط2، دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2014.
 3. محمد بن ناصر العبودي ، رحلة هونغ كونغ وماكو ، مكتبه الملك فهد الوطنية ، الرياض، ط1 2002
- ثانيا: البحوث والدوريات:
1. اندرو سكوبيل ومين جونج ، الى اين تتجه هونغ كونغ ، منظور تحليلي ، مؤسسة rand، 2016.
 2. اياد جاسم ، محددات العلاقات الصينية الامريكية في الربع الاخير من القرن العشرين ، مجله الجامعه العراقيه ع (2\26)، 2018.

3. ايمن الدسوقي ، الدبلوماسية التأسيسية للأقاليم الساعية للانفصال دراسة نظرية وتطبيقية ، مجله السياسة الدولية، العدد 223\المجلد 56 ، 2021.

4. جهاد عمر محمد ، العلاقات الامريكية الصنية افاق الصراع والتعاون ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ،17اينيو 2016.

5. سيد محمود علي غنيم ، استراتيجية الامن القومي للصين الشعبية ، مجله البحوث المالية والتجارية ا جامعة بورسعيد ، المجلد 21\العدد الرابع اكتوبر، 2020.

6. ضمير عبدالرزاق محمود ، واقع دبلوماسية المدن الكبرى وقدرتها بالتاثير في السياسة الدولية ، جامعه الموصل ، مجلة دراسات اقليمية ، العدد 43\كانون الثاني ، 2020.

ثالثا: رسائل والاطاريح:

1)ياسين عامر عبدالجبار الربيعي، واقع ومكانه الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي، رساله ، جامعة الشرق الاوسطاكلليه العلوم السياسييه ،2018.

رابعا المصادر الاكترونية:

- 1) <https://ar.wikipedia.org/>
- 2) <http://arabic.china.org/>
- 3) <https://egyresmag.com/>
- 4) www.wonderlustmag.com
- 5) www.kuwaitconsulate.org
- 6) <https://www.mofaic.gov>.
- 7) <https://artsandculture.google.com/>
- 8) <https://asbarme.com/>